

المستشار
حسن الفكري

الوصف وعمل الرئيس توريثي

مبادئ وأحكام المحكمة الدستورية العليا

مجلد ٢٥ عاماً

الجزء الثالث

الطبعة الأولى

١٩٩٥-١٩٩٦

المصدر: الأمانة العامة للرئاسة، القاهرة - حسن الفكري

٢٠٠٠، ص ١٦٣-٢٩٢، ص ٥٤٣، مصر: ١١٥١١

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٢٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

المستشار
حسن الفكهاني

الموسوعة الدستورية

مبادئ وأحكام المحكمة الدستورية العليا

خلال ٢٥ عاما

الجزء الثالث

الطبعة الأولى

١٩٩٥ - ١٩٩٦

اصدار النار العربية للموسوعات بالقاهرة - حسن الفكهاني
٢٠ ش على - ت ١ - ٢٩٣٦٦٣ - ص ب ٥٤٢ - رمز بريدي ١١٥١١

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
إِلَّا تَضَاعَ أَجْرُكُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا

صَلَّى اللَّهُ الْعَظِيمِ
الآيَةُ ٣٠ من سورة الكهف

مقدمة

الى رجال القانون والمهتمين بعلومه فى مصر وسائر الدول العربية والاجنبية ، يسعدنى ان اقدم للمكتبة القانونية اضافة جديدة لم يسبقنى اليها احد وهى الموسوعة الدستورية للقواعد القانونية والاحكام والتفسير التى قررتها المحكمة العليا والمحكمة الدستورية بدءا من عام ١٩٦٩ حتى اوائل عام ١٩٩٥ أى فى حوالى ربع قرن مضى.

وقد تم اعداد هذه الموسوعة التى اشتملت على اربعة اجزاء فى حوالى - ٣٠٠٠ (ثلاثة الاف) صفحة من القطع الكبير على اساس ايجدى موضوعى روعى فيه سهولة البحث والتسلسل الزمنى فى كل موضوع.

وقد اشتمل الجزء الاول على اربعة فهارس:

أ - فهرس ايجدى موضوعى يشمل كافة ابواب الموسوعة.

ب - فهرس ايجدى للمبادئ التى وردت فى احكام الموسوعة

ج - فهرس ايجدى موضوعى يشمل رقم الحكم والجلسة والمنطوق

د - فهرس امجدى يشتمل على الاحكام التى تضمنتها الموسوعة .

كما يشتمل الجزء الاول على كافة التشريعات التى تعين الباحث ابتداء من رفع الدعوى حتى صدور الحكم فيها.

مثل دستور جمهورية مصر العربية وقانون المحكمة العليا وقانون المحكمة الدستورية العليا وقانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة الدستورية بالاضافة الى قوانين مجلس الشعب والشورى وقانون الاحزاب السياسية والمدعى الاشتراكى والحراسات وغيرها من القوانين الهامة.

وتشتمل الاجزاء الثلاثة الباقية على كافة الاحكام والمبادئ الصادرة بداية من المحكمة العليا الصادر بها القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ثم الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا الصادر بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وحتى اوائل عام ١٩٩٥ مرتبه امجديا وزمنيا بالاضافة الى اهم المبادئ التى اشتملت عليها كافة الأحكام.

وانا كان فى جهودنا السابقة قد استطعنا بتوفيق من الله أن نقدم العديد من المراجع والموسوعات التى صادفت اعجابكم واقتنائكم لها وذلك بفضل مؤازرتكم ومساندتكم واشتراككم فيها مما شجعنا على امدادكم بكل جديد تيسروا للزملاء الافاضل الذين يحرص كل الحرص على بلوغ الغاية التى ينشدونها.

وستقوم بالذن الله بأصدار ملحق يضم كل ما يستجد
من احكام دستورية مستقبلا.

وقد دفعنا الى اصدار هذه الموسوعة نظرا لأهمية ما
تصدره المحكمة الدستورية العليا من أحكام فى الدعاوى
العينية لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على
الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها وانما ينصرف هذا
الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء والحكومة
نفسها، هذا بالإضافة الى الأحكام التى تصدرها فى مجال
تفسير نصوص القوانين تفسيرا ملزما للكافة واخرى فى
الفصل فى تنازع الاختصاص القضائى الإيجابى والسلبى
ومنازعات التنفيذ.

والقضاء الدستورى المتخصص بعيد عن سلطات
الدولة ولا يشكل جزءا من أى منها حتى السلطة
القضائية وهى هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها ضمنا
للحيدة المطلقة وحتى تكون احكامها فى دستورية القوانين
واللوائح وقراراتها فى تفسير النصوص التشريعية ملزمة
للکافة ولجميع السلطات فى الدولة عدم التدخل فى اى
من سلطات الدولة الثلاث فهو حين ينتهى الى عدم
دستورية نص فى قانون او لائحة لمخالفته للدستور لا يضع
تشريعا او قواعد قانونية وانما يراقب فحسب احترام
القانون لقواعد الدستور فيفقد القانون بلك قوته
التشريعية وبالتالي تلتزم المحاكم بعدم تطبيقه ويكون

للسلطة التشريعية ان تقوم باختصاصها الكامل فى وضع ما تراه لازما من تشريعات لا تخالف الدستور.

ولا يسعنا فى ختام هذه المقدمة الا ان نشكر ونقدر الجهود المخلصة التى بذلتها الادارة الفنية والقانونية للدار العربية للموسوعات والتى أدت الى اخراج الموسوعة بالصورة المشرفة التى يجدها الباحث بين يديه مثلها كمثلى ما سبق ان اصدرناه مؤخرا من موسوعات على رأسها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض منذ عام ١٩٣٠ (٤١ جزء) والموسوعة الادارية الحديثة التى تتضمن مبادئ وأحكام دوائر المحكمة الادارية العليا منذ عام ١٩٤٦ (٤٠ جزء).

نرجو مراجعة سابقة اعمال الدار منذ حوالى نصف قرن مضى فى نهاية كل جزء من هذه الموسوعة الدستورية.

وما توفيقى الا بالله

القاهرة فى يوليو ١٩٩٥

حسن الفكهاى

الحامى

بالنقض والادارية والدستورية العليا

فهرست الأحكام الدستورية

الجزء الثالث

الموضوع الصفحة

(ت)

٧٠٥	تعويض
٧١١	تفسير
٧٣١	تموين
٧٤١	تنازع
٧٦٩	تنفيذ
٧٨١	تهريب

(ج)

٧٨٧	جامعات
٧٩٥	جرمة
٧٩٩	جمارك
٨٥١	جهاز مركزى للمحاسبات

(ح)

٨٥٥	حجز ادارى
٨٦١	حجز تحفظى
٨٦٥	حجز ما للمدين لدى الغير
٨٧٧	حراسة
١١٠٧	حظر التقاضى
١١١٩	حق التقاضى
١١٣١	حق الملكية
١١٣٥	حقوق عامة
١١٤٩	حكم
١١٧١	حكم محلى
١١٨١	حياسة

(خ)

١١٨٩	خدمة عسكرية
١٢٠١	خمر

الصفحة

الموضوع

(د)

١٢١٥	دار الافتاء
١٢١٩	دستور
١٢٢٧	دعارة
١٢٣٧	دعوى تنازع اختصاص سلبى واجباى
١٢٥٧	دعوى تنفيذ حكمين متعارضين
١٢٧٩	دعوى دستورية
١٢٩٩	دمغة

(ر)

١٤٠٣	رقابة
------	-------

تعويض

لأعلة رقم (١٠٤)

المبدأ (٢٨٥) تعويض — الدفع بعلم دستورية المادة ٢٢٢ ملغى لمخالفتها لمبادئ الشريعة الإسلامية التي أصبحت المصدر الرئيس للتشريع في شوقها للتعويض عن الضرر الأدبي التي لا تجزئه الشريعة الإسلامية — الزام المشرع بعلم مخالفة الشريعة الإسلامية لا ينصرف الاعلى التشريعات التي تصدر بعد تاريخ العمل للدعوى اما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ فلا ينصرف اليها العمل لصدورها من قبله — رفض الدفع.

المحكمة : وحيث ان الوقائع — على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تحصل في ان للدعى عليهم عدا الأول كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ١١٥٦ لسنة ١٩٨٢ ملغى كلى شين الكوم بطلب الزام للدعى وآخرين متضامنين بدفع مبلغ مائة الف جنيه على سبيل التعويض عما لحقهم من اضرار مادية وأدبية من جراء قتل مورثهم خطأ بواسطة أحد تابعي للدعى. وانشاء نظر الدعوى دفع للدعى بعلم دستورية للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى — قضت محكمة شين الكوم الابتدائية بجلسة ٢٨ فواير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى وصرحت للدعى بإقامة دعواه الدستورية، فأقام الدعوى للمائلة.

وحيث ان للدعى ينص على المادة ٢٢٢ فقرة أولى من القانون المدنى انها اذ تقضى بشمول التعويض للضرر الأدبي ايضا تكون قد انطوت على مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية التي أصبحت طبقا للمادة الثانية من الدستور " المصدر الرئيس

للتشريع " وذلك باعتبار ان الضمان فى الشريعة الاسلامية مبني على للمعاوضة وجو اتفاق ولا يجوز التعويض عن الضرر الادبى.

وحيث ان القانون اللبنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فى ١٦ يولييه سنة ١٩٤٨ وللعمول به اجلاء من ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ ينص فى الفقرة الاولى من المادة ٢٢٢ - محل الطعن - على ان " يشمل التعويض الضرر الادبى ايضا، ولكن لا يجوز فى هذه الحالة ان يتقبل الى الضرر الا اذا تمحيد بمقتضى اتفاق، لو طالب اللان به امام القضاء".

وحيث انه بين من تعديل الدستور الذى تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ان المادة الثانية أصبحت تنص على ان " الاسلام دين الدولة، واللفة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلامية للمصدر الرئيسى". بعد ان كانت تنص عند صدور الدستور فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على ان " الاسلام دين الدولة واللفة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع" والعبارة الأخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة فى أى من الدساتير المصرية المتعاقبة اجلاء من دستور سنة ١٩٧٣ وحتى دستور سنة ١٩٤٦ .

وحيث ان الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - للنوطة بالمحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احكامه وحماجه من الخروج على أحكامه وسيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور فى مختلف نصوصه من ضوابط وقود ومن ثم فانه يتعين - عند انفصل فيما يثار فى شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف قض قرينة الدستورية - استظهار هذه الضوابط والقيود وتجنبها وذلك انصرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها.

وحيث انه بين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها على نحو ما سلف - ان للشرع الدستوري ان يقيّد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة - وهى بصدد وضع التشريعات - بالاتجاه الى مبادئ الشريعة لاستمداد الأحكام المنظمة للمجتمع، وهو ما أشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور فى تقريرها الى مجلس الشعب والذي قرره المجلس بجلسته ١٩ يولييه سنة ١٩٧٩ وأكدت اللجنة التى اعدت مشروع التعديل وقلنته الى المجلس فنقشه ووافق عليه بجلسته ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ لاذ جاء فى تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها تلزم للشرع بالاتجاه الى احكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بنية فيها مع الزامه بعدم الاتجاه الى غيرها، فاذ لم يجد فى الشريعة الاسلامية حكما صريحا، فان وسأل استنباط الأحكام من المصادر الاجتهادية فى الشريعة الاسلامية تمكن للشرع من التوصل الى الأحكام اللازمة والتي لا تخالف الأصول والمبادئ العامة للشريعة

ولما كان مفاد ما تقدم، ان سلطة التشريع اعتبرها من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقبلة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة او معلقة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ، بمراعاة ان تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية وبمحيث لا تخرج - فى الوقت ذاته - عن ضوابط والقيود التى تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع فى صدد الممارسة التشريعية . فهى التى يتحدد بها - مع ذلك القيد المستحدث - النطاق الذى تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات.

لما كان ذلك وكان الزام للمشروع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية للمصدر الرئيسى للتشريع على ما سلف يمانه لا يتصرف سوى الى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه الزام بحيث اذا انطوى اى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة

الاسلامية يكون قد وقع في حومة للعائلة الدستورية، أما التشريعات على ذلك الترخيص، فلا يتأتى اتخاذ حكم الالتزام للشار إليه بالنسبة لما لصورها فعلا من قبله أي في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالتزام قائما واجب الاعمال، ومن ثم فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذه القيد، وهو مناسق الدستورية. ويؤيد هذا النظر ما نوردته اللجنة العامة في مجلس انشعب بتقريرها المقدم بجلية ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه مجلس من ته " كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على ان تشريعية الاسلاميه مصدر رئيسي للتشريع، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون التشريعية الاسلاميه هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهذا يعنى عدم حواز اصنار أي تشريع في المستقبل بخالف أحكام الشريعة الاسلاميه، كما يعنى ضرورة اعادة النظر في القوانين القائمة قبل الفصل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلاميه" واسطر تقرير اللجنة الى ان " الاتصال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر الذي يرجع الى اكثر من مائة سنة الى النظام القانوني الاسلامي التكاملي يقتضى الالة والتحقق العملي، ومن هنا، فإن قنن القوانين الاتصالية والاجتماعية التي لم تكن مأخوذة، أو معروفة، وكذلك ما جد في علنا للمعاصر وما يقتضيه الوجود في المجتمع الدولي من حالات وعلاقات ومعاملات، كل ذلك يستأهل اذرية ويتطلب جهودا، ومن ثم فإن تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي ان يتاح لواقعه والقائمين عليه لفكرة لزمنية المناسبة حتى نجسب هذه قانون متكاملة في صاقر القرآن والسنة وأحكام المختارين من الأئمة المعصية

وحيث ان العمل بهذا لاية من الدستور - يند تعميمها - غير ما تقدم بيان وان كان من غير ضرورة تشريع يتخذ مبدئي "شريعة الاسلاميه المصدر الرئيسي" لا يضعه من تشريعات بهذا المايخه الذي يرض فيه هذا الالتزام لا يتوجب عليه من اختيار مخالفات الدستور اذ " ينظم بذلك تفهيد لا يات نصرة " اذ لم خفي تلك

السابقة — رغم ما قد يشكها من تعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وإنما يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة إلى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر، تحقيقاً للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعها مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها.

وحيث أنه ترتباً على ما تقدم، ولما كان مبنى الطعن مخالفة للمادة ٢٢٢ من القانون للدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيساً على أن التصرُّف عن الضرر الأدبي لا يحميه مبادئ الشريعة الإسلامية التي جعلتها للمادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع، وإذا كان القيد للقرار يقتضي هذه المادة — بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ — وللتضمن الزام للشرع بعد مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية — لا يأتي أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه — وكانت المادة ٢٢ من القانون للدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أي تعديل بعد التاريخ للشار إليه، ومن ثم فإن النقي عليها — وحالتها هذه — بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور — ولما كان وجه الرأي في تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية — يكون في غير محله. الأمر الذي يجمع معه الحكم برفض الدعوى.

هذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمّت للدنى للمصاريف ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٧٠ لسنة ٦ ق —
دستورية — جلسة ١٩٨٧/٤/٤)

(الجريدة الرسمية — العدد ١٦ في ١٩٨٧/٤/١٦)

تفسير

قاعدة (١٠٥)

المبدأ : (٢٨٦) تفسير - الجهة المنوط بها تقديم الطلب في ظل قانون المحكمة العليا السابق .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في أن اللذين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٣٠٩ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة يطلبان فيها الحكم بمرئى شروط وأوضاع قانون المعاشات دون أى تحفظ مرده التفرقة بين المحامى الأهلى والمعتلط ، بحيث تعامل المدعية الأولى عند ترملها معاملة أرملة المحامى الأهلى.

وتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٩ قضت المحكمة برفض الدعوى استنادا الى أن النزاع يدور حول تفسير ما جاء بقانون المعاشات بالنسبة للمعاش وما اذا كانت أرملة المحامى للمعتلط تستفيد منه وهو ما تختص به المحكمة العليا وفقا للقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ . استأنف اللدعيان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٤٥ سنة ٩٥ ، وفى ١٩٧٩/٢/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائى لثبات الأسباب التى بنى عليها . واذا رأى اللدعيان أن هذين الحكمين يخالفان التفسير السليم الذى سبق أن أقره الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٣٥١٨ سنة ٩٣ ق بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٠ ، فقد أقاما الدعوى للماتلة بطلب تفسير قانون المعاشات للمعتلط والاتفاقية اليونانية للاستثمارات الأجنبية السارية على الاستثمارات السابقة على إبرامها بحيث تستحق أرملة المحامى للمعتلط معاشا مساويا لأرملة المحامى الوطنى مع إيضاح أنه فى خصوصية تفسير الاتفاقية اليونانية يمتنع الحكم غير منه النزاع بل يليه تحكيم دولي .

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار يقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - الذى رفعت الدعوى فى ظله - تنص على أن " تختص المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية التى تستلغى ذلك بسبب طبيعتها أو أهميتها ضمانا لوحدة التطبيق القضائى وذلك بناء على طلب وزير العدل.. " كما تنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة شعليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أنه " يجب أن يتضمن الطلب نلقنم من وزير العدل النص القانونى المطلوب تفسيره وتقدم مع الطلبات مذكرة توضح فيها الأسانيد والموررات التى تستلغى التفسير .. " ومؤدى ذلك أن للشرع قد ناط بوزير العدل وحده تقديم طلبات تفسير النصوص القانونية الى المحكمة العليا اذا ما توفرت الأسانيد والموررات التى تقتضى تفسير النص .

لما كان ذلك وكان طلب التفسير المائل قد قدم الى المحكمة من غير وزير العدل وذلك بالمعاقفة لأحكام للمادتين سالفتي الذكر فانه يكون غير مقبول .

وحيث ان الطلب الولود بمذكرة للمعيين للقلمة أثناء تحضير الدعوى " بالتصلى الى التنازع والحكم باعتصاص المحاكم للمدينة " قد أبدى بخو الطريق القانونى وعلى سبيل الاحتياط كطلب عارض فى دعوى التفسير التى تقاير فى اساسها دعوى الفصل فى تنازع الاعتصاص فانه يكون كذلك غير مقبول .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

(المحكمة الدستورية العليا - طلب تفسير رقم ٤ لسنة ١ ق

- تفسير جلسة ١٩٨٠/٤/٥)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ (٢٨٧) تفسير — تفسير النصوص القانونية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية — وجوب تقديم طلبات التفسير عن طريق وزير العدل .

(٢٨٨) تفسير — تفسير المحكمة الدستورية العليا للنصوص التشريعية لا يصادر حق جهات القضاء الأخرى في تفسير القوانين وانتزال تفسيرها على الواقعة المطروحة عليها ما دام لم يصدر بشأن النص المطروح امامها تفسير ملزم من السلطة التشريعية أو من المحكمة الدستورية العليا .

(٢٨٩) محكمة دستورية — تستمد المحكمة الدستورية العليا ولايتها في التفسير من المادة ١٧٥ من الدستور وما نصت عليه المادتان ٢٦، ٣٣ من قانونها .

المحكمة : حيث أن الوقائع — على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تحصل في أن للدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ٣١٩٦ سنة ١٩٧٦ ملنى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بطلبان فيها الحكم بتدب غير لتحديد التصرفات الواردة على العقار الموضح في صحيفة الدعوى، وبيان ما اذا كان الوقت الذى تقدر فيه الأرباح الناتجة عن تلك التصرفات والخاضعة للضريبة هو التاريخ القطعى للشراء أو تاريخ صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ للمعدل للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، وكذلك بيان ما اذا كان الاستثناء من الخضوع للضريبة المقرر للتصرفات بين الأصول والفروع يشمل الصفقات التى تتم بين الزوجين . وبجلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائها بتظير الدعوى

وبالحائتها الى المحكمة الدستورية العليا استنادا الى أن النزاع يدور حول تفسير نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه وهو ما يتعدّد الاختصاص به للمحكمة الدستورية العليا.

وحيث ان قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، بعد ان بين في المادة ٢٦ منه الحالات التي تتولى فيها المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية، نص المادة ٣٣ على ان يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية ... " ومودى ذلك أن للمشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة ٣٣ المشار إليها وذلك عن طريق وزير العدل .

وحيث ان ما أثاره للدعيان في مذكرتهما للورعة ١١ نوفمبر سنة ١٩٨٠ بشأن عدم دستورية قانون المحكمة الدستورية العليا، رغم ما اكتنف عباراتها من ابهام وغموض، الا أن البادى من سياق دفاعهما - وفيما يتصل بالنزاع المطروح - أنهما يذهبان الى أن حكم المادة ٣٣ مالف البيان من شأنه أن يحول بين المواطن وحق الالتجاء الى القضاء طلبا لتفسير القوانين .

وحيث ان اختصاص المحكمة الدستورية العليا بتفسير النصوص التشريعية - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لقانونها - لا يصادر حق جهات القضاء الأخرى في تفسير القوانين وانزال تفسيرها على الواقعة المعروضة عليها ما دام لم يصدر بشأن النص المطروح أمامها تفسير ملزم من السلطة التشريعية أو من المحكمة الدستورية العليا .

لما كان ما تقدم وكانت هذه المحكمة تستمد ولايتها في

التفسير من المادة ١٧٥ من الدستور التي تنص على أن تتولى تفسير النصوص التشريعية على الوجه المبين فى القانون، وما نصت عليه المادتان ٢٦ ، ٣٣ من قانونها " الصادر بناء على هذا التفويض وكان ما أورده المادة ٣٣ المشار إليها من تحديد للجهات التي يجوز لها طلب التفسير الملزم واشترط تقديمه عن طريق وزير العدل، مما يدخل فى نطاق الملائمة التي تستقل السلطة التشريعية بتقديرها فانه يتعين اطراح ما اثاره للدعيان فى هذا الصدد .

لما كان ذلك وكان طلب التفسير لناثل لم يقدم الى المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة فى المادة ٣٣ سائلة الذكر واتما أحيل إليها من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فانه يكون غير مقبول .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

(المحكمة الدستورية العليا - طلب تفسير رقم ١ لسنة ٢ ق .
تفسير جلسة ١٧/١/١٩٨١)

(الجريدة الرسمية - العدد ٦ فى ٥/٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ : (٢٩٠) تفسير - الحالات التي تتولى فيها المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية - قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة فى المادة ٣٣ عن طريق وزير العدل .

(٢٩١) تفسير - نص المادة ٥٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا لبيان مدلول عبارة منازعات التنفيذ .

المحكمة : حيث ان الرقائع — على ما يبين من الأوراق —
تحصل في أن للدعي كان قد اقام الدعوى رقم ٤٤٥٢ لسنة
١٩٨٠ مدني كلى جنوب القاهرة ضد وزير العدل بصفته طالبا
الحكم التقريري التضيضي بأن مصطلح " منازعات التنفيذ "
الورد بنص المادة ٥٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا يشمل
جميع الأحكام التقريرية لهذه المحكمة قبولاً أو رفضاً سواء كانت
صادرة في دعوى دستورية أو دعوى تنازع أو طلبات تفسير،
قبولاً بأن المادة ٥٠ للشار إليها والتي ناطت بالمحكمة الدستورية
العليا دون غيرها اختصاص الفصل في كافة المنازعات المتعلقة
بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها قد أثارت خلافاً حول
مفهوم عبارة " منازعات التنفيذ " الواردة بها تردد بينه وبين هيئة
القضيين في الدعوى رقم ١ لسنة ١ " منازعات تنفيذ " للطروحة
أمام المحكمة الدستورية العليا الأمر الذي حدا به الى إقامة دعواه
للاثالة . وبجلسة ١٤ فواير سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة بعدم
اعتصاصها ولائها بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة الدستورية
العليا .

وحيث ان للدعي يستهدف من دعواه — على ما يلو من
سياق صحيفتها — تفسير نص المادة ٥٠ من قانون المحكمة
الدستورية العليا لبيان مللول عبارة " منازعات التنفيذ " الواردة
بهذا النص، بمقولة أن ثمة خلافاً في الرأي أثر حولها، وبالتالي فلا
تعدو أن تكون دعواه في حقيقتها وتكييفها القانوني الصحيح طلب
تفسير نص تشريعي أحاطه بحكم جنوب القاهرة الاجتدائية الى هذه
المحكمة .

وحيث أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ يعد أن بين في المادة ٢٦ منه الحالات التي

تولى فيها المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية ، نص في المادة ٣٣ على أن " يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية ... " ومؤدى ذلك أن للشرح قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المختصة فى المادة ٣٣ لنشار إليها وذلك عن طريق وزير العدل .

لما كان ذلك، وكان طلب التفسير المائل لم يقدم الى هذه المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المختصة فى المادة ٣٣ سالفة الذكر وإنما أحيل إليها من محكمة جنوب القاهرة ومن ثم لم يتصل بها اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا لتقديم طلبات التفسير، فإنه يكون غير مقبول .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١ لسنة ٤ ق " منازعة تنفيذ " جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

(الجريدة الرسمية - العدد ٤٦ فى ١٩٨٢/١١/١٨)

قائمة رقم (١٠٠)

أخيراً : (٢٩٢) تفسير - طلب تفسير - نص المادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا - مؤدى هذا النص - قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على الجهات المختصة فيه وذلك

عن طريق وزير العدل — مخالفة هذه الأوضاع — أثره — عدم قبول الطلب .

أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بعد أن بين في المادة ٢٦ منه الحالات التي تتولى فيها المحكمة تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية ، نص في المادة ٣٣ منه على أن " يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية ... " ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة ٣٣ المشار إليها وذلك عن طريق وزير العدل .

لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير المائل لم يقدم الى هذه المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة في المادة ٣٣ سالفة الذكر، وإنما أحيل إليها من محكمة اسبوط الابتدائية، ومن ثم لم يتصل بها اتصالاً مطابقا للأوضاع المقررة قانونا لتقديم طلبات التفسير، فإنه يكون غير مقبول .

المحكمة : حيث أن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن للدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسبوط ضد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يطلب فيها الحكم بعدم انطباق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٧٣، والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على العاملين لديه اعتبارا

من تاريخ التحاقهم بخلفته وحتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ وبإلزام
المحكمة المدعى عليها بأن ترد إليه قيمة ما حصلته منه بالزيادة،
وبجلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة بوقف التنفيذ
وبإحالتها الى المحكمة الدستورية العليا استنادا الى المادة
العاشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام
قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
قد أثار خلافا في تطبيقه يقتضى تفسيره تفسيراً ملوماً وهو ما
يتخذ الاختصاص به للمحكمة الدستورية العليا حكماً نهائياً
من قانون هذه المحكمة .

وحيث أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بعد أن بنى فى المادة ٦٦ من الباب الثالث
تسوى فيها المحكمة تفسير نصوص القوانين والقواعد
الصادرة من رئيس الجمهورية ، نص فى المادة ٦٧ من الباب
" يقدم طلب التفسير من وزير العدل على طلب رئيس مجلس
الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات
القضائية ... " ومودى ذلك أن للشرع قصر الحق فى تقديم طلبات
التفسير على الجهات المحددة فى المادة ٦٦ للشرع فيها وذلك عن
طريق وزير العدل .

لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير المائل رقم ٩٦ يحتمل ان يحضرها
المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات بالحققة من
المادة ٣٣ سابقة الذكر، وانما أحيل الطلب الى المحكمة لتفسيره
الاختصاصية، ومن ثم لم يحصل بها اختصاص المحكمة الدستورية
قانونا لتقديم طلبات التفسير ، فانه يكون غير كافي لفتح نزاع بين
تلك الجهة والجهة رابعة بطلبها بامره

هذه الأسباب

دفعوا إلى حته
حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .
قال المحكمات الدستورية العليا - طلب التفسير رقم ١ لسنة ٤ ق
تفسير جلسة ١٩٨٢/١١/١٧
٥٧٦١ تمسكاً ٥٧٦١
١- فهم قسمه الذي وينتاز الجلسة : طلى التفسير رقمى ٢ لسنة
٤ ق، لا يمتنع في حكمها بنات للبدأ في القضية رقم ١ لسنة
٤ ق متازعة تنفيذ .

قاعدة رقم (١٠٩)

نائب القضاة في المحكمة - طلب تفسير - قصر الحق في
تقديم طلبات التفسير على الجهات المختصة بالمادة ٣٣ من قانون
المحكمة الدستورية العليا عن طريق وزير العدل - وفي حالة
عائلة هذه الأوقات يطلى بعدم قبول الطلب .
٢٩٤ تصدى - التصدى المقرر للمحكمة الدستورية
تصديقاً من مجلس
العليا للمعونة القوانين يجب ان يكون النص الذي يرد عليه
التصديق نصلاً يتزاع مطروح على المحكمة .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في أن للدعى كان قد أقام
الدعوى بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٩ مننى كلى جنوب القاهرة ضد
وزير العدل، وأجرى بين طلبها الحكم بقرار أن محل التأثيم في
جارية الخصم المورج أو المستأجر لمبالغ خارج نطاق عقد الإيجار -
المستأجر عليه المورج أو المستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير
وبيع الأماكن وتطويع الملاجئ بين المورج والمستأجر - ينحصر في
حصول المورج على مبالغ تظهر التأجير أو تسهيل نقل المكان المورج

من مستأجر الى آخر. وبمجلسه ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائها بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا تأسيسا على أن طلبات المدعى تستهدف في حقيقتها تفسير نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه وهو ما يتعدى الاختصاص به لهذه المحكمة .

وحيث ان قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، بعد أن بين في المادة ٢٦ منه الحالات التي تتولى فيها هذه المحكمة تفسير نصوص انقوائين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية ، نص في المادة ٣٣ على أن " يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للقضاة" ومودى ذلك أن للشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة ٣٣ المشار اليها وذلك عن طريق وزير العدل .

لما كان ذلك، وكان طلب التفسير المائل لم يقدم الى هذه المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة في المادة ٣٣ سالفة الذكر، وإنما أحيل اليها من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية، ومن ثم لم يحصل بها اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا لتقديم طلبات التفسير، فإنه يكون غير مقبول .

وحيث أنه لا وجه لما أثاره للمدعى في مذكرته بشأن عدم دستورية للمادة ٣٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا بمقولة أنها تحول بين المحاكم وحققها في الالتجاء الى المحكمة الدستورية العليا طلبا لتفسير نصوص القوانين، ذلك أن هذه المحكمة انما تستمد ولائها في التفسير من المادة ١٧٥ من الدستور التي تنص على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير النصوص التشريعية على الوجه المبين في القانون، وما نصت عليه للمادتان ٣٣، ٢٦ من قانونها

المصادر بناء على هذا التفويض، وأن ما أورثته المادة ٣٣ للمشار إليها من تحديد للجهات التي يجوز لها طلب التفسير للزم واشتراط تقديمه عن طريق وزير العدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يدخل في نطاق الملائمة التي تستقل السلطة التشريعية بتقديرها، ومن ثم يتعين اطراح ما أثاره للدعي في هذا الصدد .

كما أنه لا محل لما طلبه للدعي في مذكرته من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدي لعدم دستورية القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ باتشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية - طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها، والتي تنص على أن " يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالتزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية " فذلك أن أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة، منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا بتزاع مطروح عليها، فإذا انتهى قيام التزاع أمامها، كما هو حال في طلب التفسير الراهن الذي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبوله لعدم اتصاله بها اتصالا مطابقا للقانون، فانه لا يكون لرخصة التصدي سند يسوغ اعمالها .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١ لسنة ٥ ق -

تفسير - جلسة ١١/٦/١٩٨٣)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ في ٢٣/٦/١٩٨٣)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ : (٢٩٥) تفسير " قرارات التفسير - خصائصها " .

القرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بتفسير القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية، ملزمة لجميع سلطات الدولة وللوكالة - مثال .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في أن للدعى عليه الأول كان قد فرضت الحراسة على أمواله بالأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، ومن بينها عقار كان بناحية مصر الجدية ، وطلبت الحراسة العامة يبيع هذا العقار الى شركة الإسكندرية للتأمين التي أديعت فيما بعد في شركة التأمين الأهلية وقد عرضت للبيع بللوزاد ورسا مزاده على للدعى وتم شهر عقد البيع برقم ٨١٨٢ توثيق القاهرة بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

وقد أقام للدعى عليه الأول الدعوى رقم ٦٩٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا فيها الحكم بأحقية فى الاحتفاظ بالعقار للشار اليه كمسكن خاص له ولعائلته مستدافى ذلك الى ما تصر عليه الفقرة السادسة من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من أن لكل من الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أن يحفظ بمسكنه الخاص الذى يشغله . وبتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٨ قضت محكمة جنوب القاهرة الاجتالية برفض الدعوى، فطعن للدعى عليه الأول فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٥٧٧ لسنة ٩٥ قضائية أمام محكمة استئناف القاهرة التى قضت بمجلسة ٢١ يونيه سنة ١٩٧٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنف فى

الاحتفاظ بمسكنه - العقار محل النزاع - وبالفاء عقلى البيع للمؤمن بشأن هذا العقار. وقد طعن فى هذا الحكم بالنقض كل من الشركة للدعى عليها الرابعة وللدعى وباقى الدعى عليهم وقيدت هذه الطعون بأرقام ١٦١٢ و ١٦٢٧ و ١٦٤٣ لسنة ٤٩ قضائية نقض مدنى، وأحيلت الطعون الثلاثة الى محكمة القيم حيث قيدت بأرقام ٣٢٢١ و ٣٢٢٢ و ٣٢٢٣ لسنة ٢ قضائية ، وقررت المحكمة ضم الطعون ليصدر فيها حكم واحد، بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٨٢ قضت بوقف الطعون الثلاثة لحين الفصل فى الدعوى الدستورية رقم ٨٩ لسنة ٤ قضائية للقائمة من الدعى عليه الأول طعنا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، ثم أعيد عرض تلك الطعون على محكمة القيم حيث قضت بإحالتها الى محكمة النقض لعدم صدور قرار من رئيس محكمة النقض بإحالتها الى محكمة القيم " وقد طعن للدعى فى حكم الاحالة بالطعن رقم ١٣ لسنة ٣ قضائية أمام المحكمة العليا للقيم التى قضت بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٨٣ بالفاء الحكم للطعون فيه وإحالة الدعوى الى محكمة القيم بحالتها التى كانت عليهما غير أن محكمة النقض قررت - فى غرفة مشورة - بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٨٣ إحالة كل من الطعون الثلاثة الى الرافعة. واذ لم تتعلل أى من جهتى القضاء - محكمة النقض والمحكمة العليا للقيم - عن نظر الطعون لنشر اليها رغم وحلة موضوعها ، فقد أقام للدعى دعواه لثلاثة لتعيين الجهة القضائية المختصة بنظرها ثم انتهى فى طلباته الاحتامية بمذكرته المقدمة بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٨٩ الى طلب الحكم بتعيين محكمة القيم جهة قضائية مختصة بنظر الطعون سالفة الذكر .

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاجتهاد
الايجابى - وفقا للبند " ثانيا " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة

الدمستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتعلّق أحدهما عن نظرها.

وحيث أن الثابت من الأوراق أن الخصومة الناشئة عن الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٧٩ فى الاستئناف رقم ٥٥٧٧ لسنة ٩٥ قضائية بموجب الطعون أرقام ١٦١٢ و ١٦٢٧ و ١٦٤٣ لسنة ٤٩ قضائية ، والمقيدة بحودل محكمة القيم بأرقام ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ لسنة ٢ قضائية لاتزال قائمة فى وقت واحد أمام هاتين الجهتين من جهات القضاء حيث قضت المحكمة العليا للقيم بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٨٣ فى الطعن رقم ١٣ لسنة ٣ قضائية عليا بإعادة الطعون الثلاثة المشار إليها الى محكمة القيم بحالتها التى كانت عليها، بينما قضت محكمة النقض - فى غرفة مشورة - بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٨٣ بأحالة الطعون المذكورة الى المرافعة مما يدل على تمسك كلتا الجهتين بنظر تلك الطعون وعدم تحلّي أحدهما عنها، وهو ما يثبّت به مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص الإيجابى .

وحيث أن القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ينص فى الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على أنه " تختص محكمة القيم للنصوص عليها فى قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات للنصوص عليها فى المادة السابقة وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراصات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو للترتبة عليها. وتحال إليها جميع المنازعات

للطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب للرافقة قبل العمل بأحكام هذا القانون " .

وحيث أن المحكمة الدستورية العليا قد اصطلت قرارا بتفسيرها بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٨٨ فى طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٥ قضائية " تفسير " يقضى بأن " المنازعات المتعلقة بالحراسات والتي تنضى الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة بأحالتها الى محكمة القيم ، لا تشمل الطعون للطروحة أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى تلك المنازعات " . وقد نشر هذا القرار التفسيري فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٨٨ .

وحيث أن القرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بتفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لأحكام الدستور، وتكون ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة، وذلك طبقا لما تنضى به الفقرة الأولى من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث أنه وإن كان الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ٢١ يونيه ١٩٧٩ فى الاستئناف رقم ٥٥٧٧ لسنة ٩٥ قضائية ، قد صدر فى منازعة مرفوعة على الحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب - وهى من المنازعات التى عتها المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - الا أنه لما كانت الطعون فى هذا الحكم بالنقض بأرقام ١٦١٢ و ١٦٢٧ و ١٦٤٣ لسنة ٤٩ قضائية - والقبلة بمحلول محكمة القيم بأرقام

٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ لسنة ٢ قضائية — قد رفعت الى محكمة النقض وظلت مطروحة أمامها الى أن أدركها القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه، ومن ثم وعملا بالقرار التفسوي المشار إليه، فإن تلك الطعون لا تسرى عليها الاحالة الى محكمة القيم طبقا لما تقضى به الفقرة الأولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، وبطلان الاختصاص بنظرها متعلقا لمحكمة النقض وحدها دون غيرها .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة باختصاص محكمة النقض بنظر الطعون للقيمة أمامها بأرقام ١٦١٢ و ١٦٢٧ و ١٦٤٣ لسنة ٤٩ قضائية، وللقيمة بمحلول محكمة القيم بأرقام ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ لسنة ٢ قضائية .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٥ لسنة ٥ ق .
تنازع جلسة ١٩٨٩/٤/١)

القاعدة رقم (١١١)

المبدأ (٢٩٦) دعوى التفسير " ماهيتها " .

دعوى التفسير التي ترفع وفقا للمادة (١٩٢) من قانون المرافعات لا تعد طريقا من طرق الطعن في الأحكام ولا تفس حقيقتها، وإنما تستهدف استجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو أبهام .

(٢٩٧) المحكمة الدستورية العليا — أحكامها وقراراتها " تفسيرها " — قانون المرافعات .

مريان القواعد المقررة في قانون المرافعات بشأن

دعوى التفسير على الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا، علما ما نص عليه قانونها .

(٢٩٨) المحكمة الدستورية العليا - أحكامها " تفسيرها -
الظن فيها " .

طلب التفسير الذى لا ينسب للحكم غموضا أو
ابهاما، وإنما يستهدف تصيب الحكم، يحير طعنا فى الحكم غير
مقبول - علة ذلك - نهاية أحكام المحكمة الدستورية العليا وفقا
للمادة (٤٨) من قانونها .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن للدعى أقامها طالبا
تفسير الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا - فى الدعوى
رقم ٣ لسنة ٨ قضائية بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤ باعتبار أنه لم يتضمن
صراحة أو ضمنا الحكم بدستورية قانون المحكمة العليا والصادر
بالقرار رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أو عدم دستوريته .

ولما كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن فى
الأحكام ولا تمس حجتها - وإنما تستهدف استعلاء ما وقع فيما
قضى به الحكم للطلوب تفسيره من غموض أو أبهام للوقوف على
حقيقة ما فصلته المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق
وهذا القصد دون الساس بما قضى به الحكم للتفسير بتقص أو
زيادة أو تعديل، ومن ثم - وفيما علما ما نص عليه قانون المحكمة
الدستورية العليا - فإن القواعد المقررة فى قانون للرقصات بشأن
دعوى التفسير تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من هذه
المحكمة .

لما كان ذلك وكان للدعى فى الدعوى الثالثة لا ينسب الى

الحكم المطلوب تفسيره غموضا أو إبهاما في منطوقه أو في أسبابه المرتبطة بهذا للتطوق ارتباطا لا يقبل التحزقة وإنما تضمنت الدعوى تعييا لهذا الحكم على الوجه الوارد بالعريضة بمقولة أنه أغفل التصدى لدستورية القرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - ومن ثم فإن هذه الدعوى - وعلى ضوء وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح - لا تخرج تحت طلبات التفسير التي نص عليها قانون للرافعات المدنية والتجارية في المادة ١٩٢ منه وتعتبر في حقيقتها طعنا في الحكم الصادر من هذه المحكمة في الدعوى للشار إليها بالمعاقفة لنص للمادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي تقضى بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن، الأمر الذي تكون معه الدعوى الماثلة غير مقبولة .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت للدعى بالمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٢ لسنة ١٠ ق .
منازعة تنفيذ - جلسة ١٩٩٠/٣/٣)

تموين

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ : (٢٩٩) تموين - قرار وزير التموين رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٦ بمنع تداول اليايش المسورد - صنوره في حدود التظويض المنصوص عليه في المادة ٦٦ من الدستور - لا يعد تجريمه تداول بعض السلع أو التعامل فيها أو حيازتها بقصد الاتجار عملاً مخالفاً للدستور .

(٣٠٠) دعوى دستورية - المصلحة الشخصية المباشرة شرط لقبولها - انقضاء المصلحة في حالة صدور قرار يلغي تأميم الواقعة بعد أن كان معاقباً عليها - علم قبول الدعوى .

الحكمة : حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في أن النيابة العامة قدمت للدعى - وآخرين - الى المحاكمة الجنائية أمام محكمة أمن الدولة " طوارئ " بالامكتنزة في قضية الجنتحة رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٩٠ الرمل بوصف أنهم في يوم ١٩٩٠/٢/٢٢ بدائرة قسم الرمل حازوا بقصد الاتجار اليايش للبين بالخضر (كمبوت) وطلبت عقابهم بمواد المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين، والمدتين الأولى والثالثة من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٦ بحظر تداول اليايش للدستور. دفع للدعى بعدم دستورية القرار - للشار اليه ، واذا قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع فقد صرحت للدعى باتخاذ اجراءات الطعن بعدم الدستورية فأقام الدعوى للمثلة طالباً الحكم بعدم دستورية قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٦ - للشار اليه بمقولة مخالفته أحكام المواد ٤٠، ٤١، ٤٢ من الدستور .

وحيث ان المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين قد عولت وزير التموين لضمان تموين شبلاد بالمواد الغذائية وغيرها، ولتحقيق العدالة في توزيعها، أن يتخذ بقرارات يصدرها - بموافقة لجنة التموين العليا - كل أو بعض التدابير التي حددتها هذه المادة، ويندرج تحتها فرض قيود على انتاج أية سلعة أو تدويرها أو استهلاكها بما في ذلك توزيعها وكذلك على نقلها من جهة إلى أخرى .

ونصت الفقرة الرابعة من المادة (٥٦) على أن يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على مخالفة أحكام قرارات وزير التموين والتجارة الداخلية الصادرة تنفيذا لهذا القانون : ويجوز أن ينص في تلك القرارات على عقوبات أقل ..."

وحيث ان البين من النصوص المتقدمة أن للشرع عهد إلى وزير التموين اتخاذ كل أو بعض التدابير التي نص عليها لضمان توفير المواد التموينية، ولتحقيق العدالة في توزيعها، وعوله - في نطاق هذه التدابير - أن يقرر عقوبة على مخالفتها تكون أقل من تلك المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - المشار إليه - وهذا النهج هو ما احتواه كذلك للرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجوى، إذ حول وزير التموين في المادة الخامسة منه أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير المتعلقة بتعيين المقادير التي يجوز شراؤها أو مملكتها أو حيازتها من أية سلعة ، وبقرار الوسائل اللازمة لتعيين مواصفاتها، ومنع التلاعب بأسعارها، كما أحال في الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة منه إلى العقوبات المنصوص عليها في فقرتها الأولى، وتنص على توقيعها على مخالفة القرارات التي يصدرها وزير التموين تنفيذا للمادة (٥) وحول وزير التموين كذلك تقرير عقوبة أقل جزاء على مخالفة التدابير المتخذة وفقا لها .

وحيث انه اعمالا للرخصة المعولة لوزير التموين فى النطاق
للقدم، أصدر هذا الوزير القرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٦ مانعا
موجبه تداول اليايش المستورد - بأصنافه التى عينها فى الجدول
للمرافق لهذا القرار ومن بينها الثمار المحملة والمخفوفة والمخففة بكافة
أنواعها - وكذلك التعامل فيها أو حيازتها بقصد الاتجار، ومحىلا
فى مادته الثالثة - وكجزاء على مخالفة هذا الخطر - الى العقوبات
للتصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين . متى كان ذلك، وكان نصيب وزير التموين
لقراره سالف البيان لا يتضمن مخالفة لنص للمادة ٦٦ من الدستور
التي تنص على أنه " لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون " -
ذلك أن المقصود من هذا النص - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه
المحكمة - تأكيد ما جرى عليه العمل من تفويض السلطة التنفيذية
- فى الحدود وبالشروط التى بينها القانون - فى أن تعين بقراراتها
اللاحقة بعض نواحي التحريم والعقاب، ولا تعتبر القرارات التى
تصدرها الجهة التى حل محلها للشرع لممارسة هذا الاختصاص من
قبل اللوائح التفويضية للتصوص عليها فى المادة ١٠٨ من الدستور،
ولا هى من اللوائح التنفيذية التى تظلمتها المادة ١٤٤ منه وإنما مرد
الأمر فيها الى المادة ٦٦ من الدستور التى لا تتعلل السلطة
التشريعية بموجها كلية عن اختصاصاتها بتأميم الأفعال التى يعد
ارتكابها جريمة وتقرير العقوبة المناسبة لها، وإنما تعهد الى السلطة
التنفيذية بتحديد بعض جوانبها على ما تقدم، ومن ثم يكون قرار
وزير التموين رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٦ - المطعون فيه - صادرا فى
حدود التفويض للتصوص عليه فى المادة ٦٦ من الدستور ملتزما
أحكامه مزمعا عطاء، ولا يعد تجريمه تداول بعض السلع أو التعامل
فيها أو حيازتها بقصد الاتجار عملا مخالفا للدستور .

وحيث انه وإن كان القرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٦ - المشار

اليه - قد صدر مستوفيا شرائط صحته الدستورية، الا ان مصدره
ألفاه بقرار لاحق هو القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٩١ الذى حظر فى
مادته الاول على غير شركات المسترمات نسيحية تدون لياميش
المستورد - بأصنافه المحددة بالكشف للمرفق هذا القرار - أو
التعامل فيه أو حيازته بقصد الاتجار، وإجاز - من ناحية أخرى -
للمنشآت الفنية ونسيحية الخاضعة لأحكام لقانون رقم ١ لسنة
١٩٧٣. ويكسب المصنع انتى تدخل هذه الأصناف فى متاحتها.
حيازتها بقصد تصنيع دون الاتجار، وحد فى مادته الثانية بنقوبة
التي فرضها على مخالفة أحكامه، ثم أصدر وزير التميمين القرار
رقم ٥٧١ لسنة ١٩٩١ معدلا بموجبه الجدول للمرفق للقرار رقم
٥٢ لسنة ١٩٩١، وللتضمن بيان أنواع الياميش للمستورد المحظورة
تدولا وتعاملا وحيازة بقصد الاتجار، واعمرا - بتاريخ
١٩٩٢/١/٣٠ - صدر قرار وزير التميمين والتجارة الداخلية رقم
٨٧ لسنة ١٩٩٢ ملغيا فى مادته الاول القرار رقم ٥٢ لسنة
١٩٩١ وتعديله، ومقررا فى مادته الثانية العمل به من تاريخ نشره
فى الجريدة الرسمية بما مؤداه ان الياميش للمستورد - بكافة انواعه
ومختلف أصنافه - قد أضحي - ابتداء من ١٩٩٢/١/٣٠ سلعة
مباحا تداولها والتعامل فيها وحيازتها بقصد الاتجار، ويتعين بالتالى
تطبيقه على الواقعة محل الاتهام الجنائى للمائل باعتباره أصلح للمتهم،
ذلك ان الدستور وان نص فى المادة ٦٦ منه على انه لا عقاب الا
على الافعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون الذى ينص عليها مقررا
بموجبها قاعدة عدم رجعية القوانين العقابية، وموكدا كذلك هذه
القاعدة بما قرره المادة ١٨٧ منه ان الاصل فى أحكام القوانين هو
سريانها من تاريخ العمل بها وعدم جواز أعمال أثرها فيما وقع
قبلها، وانه لا خروج على هذا الأصل الا بنص خاص، وفى غير
للرود الجنائية، وموافقة أغلبية أعضاء السلطة التشريعية فى مجموعهم

وذلك توكيها لتقرير عقوبة على فعل كان مباحا حين ارتكابه، أو تغليظها على فعل كانت عقوبته أخف، وكان مبدأ عدم رجعية القوانين العقابية يقيد السلطة التشريعية اعمالا لمبدأ شرعية الجريمة والعقوبة، وصونا للحرية الشخصية بما يرد كل عدوان عليها، الا ان هذا المبدأ لا يعمل منفردا، بل تكمله وتقوم الى جانبه قاعدة أخرى هي رجعية القانون الأصلح للمتهم، وهي قاعدة مؤداها افادته من النصوص التي تمحو عن الفعل صفته الإجرامية او تنزل بالعقوبة المفروضة جزاء على ارتكابه، انى ما دونها، وهو ما قرره المادة (٥) من قانون العقوبات التي تقضى بأن " يعاقب على الجرائم بمقتضى القوانين المعمول بها وقت ارتكابها " ومع ذلك اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره، واذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من اجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية، غير انه فى حالة قيام اجراءات الدعوى او صدور حكم بالادانة فيها، وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه فى فترة محددة فان انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير فى الدعوى او تنفيذ العقوبة المحكوم بها " متى كان ذلك وكان مودى رجعية النصوص العقابية الأصلح للمتهم هو سريانها بأثر رجعى - ومنذ صدورها - على الجريمة التي ارتكبها من قبل، وذلك لانتفاء الفاعلة الاجتماعية التي كان يرجى بلوغها من وراء تقرير العقوبة وتوقيعها عليه، ولكن كان الدستور لا يتضمن بين أحكامه مبدأ رجعية القوانين الأصلح للمتهم، الا ان القاعدة التي يركز عليها هذا المبدأ تفرضها المادة ٤١ من الدستور التي تقرر ان الحرية الشخصية حق طبيعي وانها مصمونة لا تمس، ذلك ان مبدأ شرعية الجريمة والعقوبة وما اتصل به من عدم جواز تقرير رجعية النصوص العقابية، غاية حماية الحرية الفردية وصونها من العدوان عليها فى اطار من الموازنة بين موجباتها من ناحية، وما

يجوز لازما لحماية مصلحة الجماعة والتحوط لنظامها العام من ناحية اخرى، وفي اطار هذه الموازنة وعلى ضوءها، تكون رخصة القوانين الأصح لاحتهم ضرورة حتمية يقتضيها صور حرية فردية بما يرد عنها كل قيد غدا تقريره مفتقرا إلى أية مصلحة اجتماعية، ويتحقق ذلك بوجه خاص حين يتقبل القانون الجديد بالفعل كلية من منطقة لتحرير في دائرة الإباحة، وهي الأصل. مقرر من ما كان مؤثرا به كذلك. وإن الفلسفة التي كان القانون القديم ينطلق منها ويعاقب على كل فعل مودع، انتفاء للضرورة الاجتماعية الكامنة وراء انقضاء حكمه، وحمل للمواطنين بها على الرضوخ لها، ويتميز بالتالي - وكلما صدر قانون جديد يعيد الأوضاع إلى حافتها قبل التحرير - ان ترد إلى أصحابها الحرية التي كان القانون القديم ينال منها، وان يرتد هذا القانون بالتالي على عقبيه اعلاء لقيم القانون الجديد، ولا انحلال في ذلك بالنظام العام، ذلك ان رخصة القانون الأصح ادعى إلى تقيته بما يحول دون انقراط عقبيه على تقدير ان اعماله منذ صدوره اكفل الحقوق للمواطنين بالقانون القديم واصون لحررياتهم، اذا كان ما تقدم، وكان قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٢ قد ألغى تنظيمها سابقا جرم أفعالا ذاتها تتصل بالقيام للمستورد هي تلك المتعلقة بتداول بعض أنواعه أو التعامل فيها أو حياتها بقصد الاتجار، وكان التنظيم الجديد قد تقرر في اطار اتجاه الدولة للتأني بحلال الحقبة الأخيرة إلى تحرير سياستها الاقتصادية من القيود التي كانت تحكم بها قبضتها على حرية ارتياد الآفاق الاقتصادية ولتحمام بمآلاتها المختلفة ومن بينها التجارة الخارجية والداخلية معا، وكان للقرار المطعون فيه وما أعقبه من قرارات تلور في فلكه اصدرها وزير التموين، وإن اختلف مداهما - تغليظا وتخفيفا، شدة ويسرا - على التفصيل السالف بيانه - الا انها جميعا - وللي ما قبل صدور القرار

رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٢ — كانت تعكس سياسة سابقة قولها تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد القومي. وإدخالها زمام الأمر فيه، وإعاقبتها القطاع الخاص عن مباشرة دوره الفاعل في مجال التنمية الاقتصادية، وإعراضها عن الخضوع لقوانين السوق وآلياته، وكان البين من هذه القرارات التي أتم بها وزير الثمين تدلول اليميش للمستورد أو التعامل فيه أو حيازته بقصد الاتجار، أن تطبيقها كان غير مقيد بفترة زمنية موقوتة، بل كان العمل بها محتا في الزمان وكان يمكن أن يظل قائما قائما إلى غير حد لو لم تدخل الدولة عن فلسفتها الاقتصادية القديمة التي كان تبنيها موديا إلى تعثر عطلها وترجعها عن الوفاء بملوحاتها وتشكل لراحة الإقدام التي لا بديل عنها للتقدم، فما كان ذلك، وكان قرار وزير الثمين والتجارة الداخلية رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٢، — المشار إليه — قد عا عن الأعمال التي أتمها القرار للمطعون فيه صفتها الاحرامية وإعطائها في دائرة الأفعال اللبحة وودعا بذلك إلى للشروعة، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المصلحة للشخصية المباشرة تعد شرطا لقبول الدعوى الدستورية، ومنطها أن يكون ثمة لرباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى للموضوعية وذلك بأن يكون الحكم في المسائل الدستورية لازما للفصل في الطلبات المرتبطة بها للطروحة على محكمة الموضوع. متى كان ذلك، وكان البين مما تقدم أن الواقعة عمل الاتهام الجنائي والتي كان القرار للمطعون فيه قد أتمها لم تعد معقبا عليها بعد صدور قرار وزير الثمين والتجارة الداخلية رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٢ — المشار إليه، فإن مصلحة للدعي في الدعوى الثالثة تكون قد انتفت بعد أن غرض للشرع بصره عن منهجية اقتصادية سابقة عجز القرار للمطعون فيه من صلبها، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

ظله الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة،
وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيتها مقابل اتعاب
المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٢ لسنة ١٣ ق .
د جلسة ١٩٩٢/١١/٧)

(الجريدة الرسمية - العدد ٤٩ في ١٩٩٢/١٢/٣)

· قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ (٣٠١) مدى دستورية الفقرات والبنود والمواد
الواردة في القوانين الآتية :

أولاً - الفقرات (أ) ، (هـ) ، (و) من المادة الأولى من
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون العمومين.

ثانياً - قرار وزير العمومين والتجارة الداخلية رقم ٤١٨
لسنة ١٩٨٦ بشأن تكليف الخائزين لمساحات مزروعة أرز
شعير بعوريد كميات من المحصول.

ثالثاً - الفقرة (ز) من المادة الرابعة من قانون الزراعة
الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٣٧
لسنة ١٩٧٦ .

رابعاً - البنود أولاً ، سابعا ، ثامنا ، تاسعا من الباب
الأول، ثالثا وثامنا وعاشرا من الباب الثاني من نظام التسويق
الصاوي محصول الارز الشعير الصادر بقرار نائب رئيس مجلس
الوزراء ووزير الزراعة والامن الغذائي رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٨٦ .

خامسا - المادة التاسعة من قانون حالة الطوارئ الصادر
بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨.

سادسا - امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١
بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في انه بتاريخ الاول من يولييه
١٩٨٧ تمحرر ضد للدعي محضر لتعطفه عن توريد الحصة المقررة من
الارز لشهر عن موسم تسويق ٨٦/١٩٨٧ بالبعثة لأحكام
قرار وزير التميمين والتجارة الداخلية رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٦، واذ
أحيل المحضر الى نيابة أمن الدولة تم قيده قضية برقم ٤٢٢٩ لسنة
١٩٨٧ جنح أمن دولة طوارئ مركز السنبلتين، دفع للدعي
بجلسة ١٩٨٨/١١/٢١ بعدم دستورية الفقرات (أ) ، (هـ) ، (و) ،
(د) من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
وقرار وزير التميمين والتجارة الداخلية رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٦،
وامر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١، فأجلت المحكمة نظر
الدعوى لجلسة ١٩٨٩/١/٣٠ حيث أقام دعواه للمائلة.

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان ولايتها في
الدعوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا
للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانونها، وذلك لما بإحالة
الأوراق اليها من إحدى المحاكم لو لميزات ذات الاختصاص
القضائي للفصل في المسألة الدستورية، ولما يرضها من احد
الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية دفع فيها الخصم بعدم دستورية
نص تشريعي وقررت محكمة الموضوع جدية دفعه فرجعت له في
رفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا، وهذه الأوضاع
الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية لو
بعباد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في
التقاضى فيها به للشرع مصلحة عامة حتى يتظم التناهي في
للسائل الدستورية. لما كان ذلك، وكان للدعي قد دفع بجلسة

١٩٨٨/١١/٢١ اسم محكمة جنح أمن الدولة طوارئ
السنبلالوين بعدم دستورية الفقرات (أ) و (هـ) ، (و) ، (د) من المادة
الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥، وقرار وزير
التموين والتجارة الداخلية رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٦، وأمر رئيس
الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١، فأجلت المحكمة نظر الدعوى
لجلسة ١٩٨٩/١/٣٠، بهذه الجلسة طلب للدعى وقف نظرها بعد
ان تقدم بمحافظة مستندات طويت على شهادة رسمية صادرة من
المحكمة الدستورية العليا تفيد اقامته للدعوى الدستورية، فلم نجبه
محكمة للموضوع الى طلبه، وقررت تأجيل الدعوى للنظر امامها
الى جلسة ١٩٨٩/٤/٢٤، ثم انتهت بها بعلة تأجيلات الى ان
استبعدتها من الرول، وهو ما يفيد ان النفع بعدم الدستورية لا
يعتبر فى تقديرها حديا، وانها لم تصرح برفع الدعوى الدستورية،
متى كان ذلك، فان الدعوى الماثلة لا تكون قد اتصلت بالمحكمة
الدستورية العليا اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا، ويتعين
الحكم بعدم قبولها.

وحيث انه عن طلبى التدخل الانضمامى، فانه لما كانت
الخصومة فى طلب التدخل تابعة للخصومة فى الطلب الأصلي،
وكانت هذه المحكمة قد انتهت فى الدعوى الماثلة الى عدم قبولها،
فان عدم قبول الدعوى الدستورية، يستتبع بطريق اللزوم انقضاء
طلبى التدخل الانضمامى وهو ما تقضى به المحكمة.

للهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وعصادة الكفالة
وألزمت للدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٥ لسنة ١١ ق
دستورية جلسة ١٩٩٣/٥/١٥)

(الجريدة الرسمية — العدد ٢٣ (تابع) فى ١٠/٦/١٩٩٣)

تنازع

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ (٣٠٢) تنازع اختصاص — دعوى الفصل فى
تنازع الاختصاص الإيجابى — مناط قبوله.

المبدأ (٣٠٣) تنازع اختصاص إيجابى — تمسك احدى
جهتى القضاء باختصاصه الفصل فى المنازعة دون ان يثبت ان
جهة القضاء الاخرى قد قضت باختصاصها بالفصل فى المنازعة
او مضت هى الاخرى فى نظرها لما يفيد عدم نظيتها عنها — اثره
— عدم تحقق التنازع الإيجابى على الاختصاص بين الجهتين.

الحكمة : حيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع
الاختصاص الإيجابى — وفقا للبند " ثانيا " من المادة ٢٥ من قانون
الحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ —
هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات
القضاء او لميات ذات الاختصاص القضائى ولا تتعلق احدهما
عن نظرها.

وحيث انه ولعن كان الثابت من الاوراق ان للجهة قامت
دعواها رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢ ضرائب أمام محكمة جنوب
القاهرة الابتدائية ابتغاء الحكم بأحققتها فى اسوداد مبلغ حصلته
منها مصلحة الضرائب دون وجه حق وانه اذ قضى بعدم جواز نظر
دعواها لسابقة الفصل فيها طلعت على هذا الحكم امام محكمة
استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٤٣ لسنة ٩٩ قضائية — مما
ينشئ عن تمسك جهة القضاء العادى باختصاصها بالفصل فى
للمنازعة للشارة حول اسوداد هذا للمبلغ، وكان الثابت كذلك ان
للجهة اتخذت — حسب تصويرها — من ذات المنازعة موضوعا

للدعوى رقم ٢٧٤٤ لسنة ٣٦ قضائية للقائمة منها امام محكمة القضاء الادارى والتي تحدد لنظرها جلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٨٢، لا أنه لم يثبت من الأوراق ان جهة القضاء الادارى قد قضت باختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة امامها، او مضت هى الأخرى فى نظرها بما يفيد عدم تغليبها عنها حتى يمكن القول بأن هناك تنازعا إيجابيا على الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والادارى يستتبع ولاية هذه المحكمة للفصل فيه. الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٩ لسنة ٤ ق تنازع
- جلسة ١٩٨٣/٦/١١)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ (٣٠٤) تنازع - طلب الفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ الأحكام - وجوب ارفاق صورة رسمية من كل من الحكمين مفار النزاع - اغفال هذا الاجراء - اثره - عدم قبول الدعوى.

المحكمة : حيث ان المدعى لم يرفق بصحيفة دعواه - طبقا لما تقضى به للمادة ٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - صورة رسمية من كل من الحكمين الصادرين من محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا اللذين يقرر ان نزاعا قام بشأنهما، وهو اجراء أوجبه القانون ورتب على اغفاله عدم قبول الدعوى بحيث لا يضى عنه أى اجراء آخر الامر الذى يتعين معه اطراح ما اثاره المدعى بشأن طلب توجيه اليمين الحاسمة اثباتا لصور هذين الحكمين.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٦ لسنة ٢ ق منازعة
تنفيذ - جلسة ١٩٨١/١١/٧)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ (٣٠٥) تنازع - طلب الفصل في النزاع الذي
يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين - مناط قبوله.

المبدأ (٣٠٦) اختصاص - تحكيم - الفقرة الاخيرة من
المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام
الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل إلغائها بالقانون رقم
١٦ لسنة ١٩٨١ - عزوف اللجنة النقاية عن استعمال
رخصة الالتجاء الى التحكيم التي كانت تجزئها لها الفقرة
المذكورة واستمرارها في مباشرة الدعوى امام جهة القضاء
العادى - عدم قبول الالتجاء الى طريق التحكيم الذى نزلت عنه
- اعتبار الحكم الصادر من هيئة التحكيم صادرا من جهة
انقضت ولايتها في الفصل في النزاع.

(٣٠٧) تنازع - النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائين
متناقضين - الفاضل بينهما يكون أساسا طبقا لقواعد
الاختصاص - عدم الاعتداد بالحكم الصادر عن الجهة التى لا
ولاية لها.

المحكمة : وحيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة
الدعوى وسائر الاوراق - تحصل في ان اللجنة النقاية للعاملين
بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية كانت قد اقامت الدعوى

رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة ضد الشركة طالبة الحكم بعدم جواز استقطاع ضريتي الدفاع والامن القومي من مرتبات العاملين بها اعتبارا من ١٩٧١/٧/١ وحتى انتهاء تكليفهم بالمصانع الحربية ورد ما استقطع من هذه المرتبات. وتاريخ ١٩٧٧/١/٣١ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنفت اللجنة النقابية هذا الحكم بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٠ وقيد استئنافها برقم ٤٥٦ لسنة ٩٤ قضائية القاهرة ، وقدمت بعد ذلك فى ١٩٧٧/٦/٧ بطلب التحكيم رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٧٧ ضد الشركة ومصلحة الضرائب للحكم لها بذات الطلبات فقضت لها هيئة التحكيم بملسة ١٩٧٧/١١/٩ بطلباتها، ثم قضى بتاريخ ١٩٧٨/٢/١١ فى الاستئناف للرفوع من اللجنة النقابية برفضه وتأيد الحكم للمستأنف. واذا رأت مصلحة الضرائب والشركة ان الحكم الصادر من هيئة التحكيم يتناقض مع حكم محكمة استئناف القاهرة فقد اقاما الدعوى الثالثة بطلب الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف.

وقدمت اللجنة النقابية للدعى عليها مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى تأسيسا على انه يتعين فى حالة النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين أن يكون الحكمان قابلين للتنفيذ، ولا يتصور ذلك اذا قضى احدهما برفض الدعوى، بالاضافة الى ان الدعويين متخلفان من حيث طبيعة كل منهما وأطرافها لاذ ان الدعوى التى نظرت أمام القضاء العادى من الدعوى الفردية وقد أتمتها النقابة بصفتها نائبة لو وكيلة عن أعضائها، فى حين ان النزاع الذى طرح على التحكيم يحور من قبيل المنازعات الجماعية اذا رفعت بصفتها شخصية معنوية مستقلة.

وحيث ان مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم

بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ان يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة اخرى منها وان يكون الحكمان قد حسما النزاع وتلقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا.

ولما كان الثابت من الاوراق ان الحكمين موضوع الطلب للمائل قد صدر أحدهما من محكمة استئناف القاهرة والآخر من هيئة التحكيم وفصلا في دعويين أقامتهما اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية كشخص اعتباري يتفرد بشخصية مستقلة عن العمال الذين يتمون اليها، وكان هذان الحكمان قد حسما النزاع القائم بين أطراف الدعويين وتلقضا بأن رفض أحد الحكمين طلبات اللجنة النقابية بينما قضى لها الحكم الثاني بذات الطلبات، وهو ما يتعذر نتيجة له تنفيذ الحكمين معا لان تنفيذ أحدهما لا يتأتى الا باعذار حجية الحكم الآخر، فانه يتعين اطراح ما اثارته اللجنة للدعي عليها في هذا الشأن.

لما كان ذلك وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من قانون للوسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - قبل إلغائها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ - قد نصت على انه " ويجوز لهيئات التحكيم ان تنظر ايضا في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا أو أجانب اذا قبل هؤلاء الاشخاص وبعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم "، وكانت اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية قد أقامت دعواها في أول الأمر امام القضاء العادي - على ما سلف بيانه - وعزفت عن استعمال الرخصة التي كانت

تجيزها لها الفقرة الاخيرة من المادة ٦٠ المشار اليها، ثم استمرت في مباشرة دعواها هذه حتى صدر الحكم ابتدائيا برفضها فقامت باستئنافه، فانه لا يقبل منها من بعد ان تلجأ الى طريق التحكيم - وهو طريق اختياري نزلت عنه - وان تجمع بذلك بينه وبين مباشرة دعواها امام القضاء العادى صاحب الولاية العامة، وبالتالي يكون الحكم الصادر من هيئة التحكيم قد صدر من جهة انتفت ولايتها بالفصل فى هذا النزاع.

لما كان ما تقدم وكانت هذه المحكمة وهى فى مجال الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين، انما تفاضل بينهما اساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعقد بالحكم الصادر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى الدعوى، فانه يتعين الاعتماد بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة دون الحكم الصادر من هيئة التحكيم.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بالاعتماد بحكم محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٧٨ فى الاستئناف رقم ٤٥٦ لسنة ٩٤ قضائية فيما قضى به من تأييد الحكم للمستأنف الصادر فى الدعوى رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة برفض دعوى اللجنة النقابية للعاملين بشركة حلوان للصناعات غير الحديدية دون حكم هيئة التحكيم رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٧٧ الصادر بجلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٩ لسنة ١ ق تنازع
- جلسة ١٢/٥/١٩٨١) -

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ (٣٠٨) تنازع تنفيذ — طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين — مناط قبوله.

(٣٠٩) تنازع تنفيذ — التناقض بين حكمين نهائين — طلب تغليب مؤدى حثية واردة بأحد الحكمين على حثية تضمنها الحكم الآخر — المعارض بين الحثيتين — على فرض قيامه — لا يشكل تناقضا بين الحكمين فى مجال التنفيذ بالمعنى الذى يقصده المشرع فى المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا لما يستهض ولايتها للفصل فيه.

الحكمة : حيث ان اللدعية تستهدف من دعواها — على ما يبين من صحتها — تغليب حثية واردة بأسياب حكم صادر من جهة القضاء العادى على حثية تضمنتها أسباب حكم آخر صادر من محكمة القضاء الادارى، قولاً منها بأن ثمة تناقضا يقوم بين هاتين الحثيتين، ذلك ان الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٢٩٤ لسنة ٣٠ قضائية — اذ قضى برفض دعواها بطلب الغاء قرار سلبى بالامتناع عن اعتبار ممتلكاتها بصفتها يونانية الجنسية متمعة بضمانات الاتفاقية المصرية اليونانية المبرمة عام ١٩٢٥ — اقام قضائه على ان احكام تلك الاتفاقية لا تسرى الا على الاستثمارات التى يقوم بها الافراد والشركات فى تاريخ العمل بأحكامها، حال ان الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف رقم ٥٦٠١ لسنة ٩٦ قضائية — وان قضى برفض دعواها بطلب أحقيتها فى اخذ عقار بالشفعة تسرى على الاستثمارات السابقة على ابرامها، واذ تمثل المعارض — فى نظر اللدعية — بين هاتين الحثيتين على هذا النحو، فقد اقامت دعواها للماتلة.

وحيث ان مناط قبول طلب الفصل فى النزاع يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين والذي تتعقد للمحكمة الدستورية العليا ولاية الفصل فيه طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو ان يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا.

لما كان ذلك، وكانت للدعية لا تقول بقيام تناقض فيما انتهى اليه قضاء الحكمين مشار النزاع فى منطوقهما، ولكنها تبنى طلبها الى هذه المحكمة على ان ثمة تعارضا يقوم بين ما ورد بأسبابهما، ولا تطلب اليها ترجيح أحد الحكمين على الآخر فى مجال تنفيذه، بل تبتغى تغليب مودى حثية واردة بأحد الحكمين على حثية تضمنها الحكم الآخر، وكان التعارض الذى تثاره للدعية بين هاتين الحثيتين على النحو السالف يبانه - بفرض قيامه - لا يشكل تناقضا بين حكمين نهائيين فى مجال التنفيذ بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون هذه المحكمة مما يستهض ولايتها للفصل فيه، فان دعواها تكون بهذه للثابة - غير مقبولة.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٢ لسنة ٤ ق تنازع

جلسة ١٩٨٣/١/١)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ : (٣١٠) تنازع تنفيذ — طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين — مناط قبوله .

المبدأ : (٣١١) تنازع — التناقض بين الأحكام النهائية —
انصرار جهة القضاء الادارى على الحكم مؤقتا بوقف تنفيذ
حكم المحكمة العسكرية فى دعوى تأديبية على أنه قرار ادارى
دون الفصل فى موضوعها — لا يتحقق به التناقض مع الحكم
الصادر من المحكمة العسكرية فى موضوع الدعوى التأديبية أيا
كان رأى لى شأن طبيعته .

الحكمة : وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق — تحصل فى أن المحكمة العسكرية كانت
قد قضت فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٨١ بفصل الطالب من
قوة طلبة كلية الشرطة لسلوكه للغاير وللضرر بقواعد الضبط والربط
ومقتضيات النظام العسكرى، فأقام والده بصفته وليا طبيعيا عليه
الدعوى رقم ٦٦٦ لسنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى
طالبها الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ "القرار" الصادر بفصل
ولده وفى الموضوع بالفائه وما ترتب عليه من آثار مؤسسا دعواه
على أن ما صدر من المحكمة العسكرية لا يعلو أن يكون قرارا
اداريا أقيم على غير ما سند من واقع أو قانون . وبجلسة ٢٠ أبريل
سنة ١٩٨٢ قضت محكمة القضاء الادارى فى الشق للمستعجل من
الدعوى بوقف تنفيذ "القرار للطعون فيه" وسأقت بأسباب حكمها
أن الحكم الصادر من المحكمة العسكرية هو فى حقيقته قرار ادارى
صادر من هيئة تأديبية، وأن طلب وقف تنفيذه قد تحقق فيه الركنان
اللازمان لاجابته وهما الجدية والاستعمال. ولذا ارتأى للدعوى أن
هذا الحكم يناقض الحكم الصادر من المحكمة العسكرية فقد أقالوا

دعواهم للمائلة بطلب الاعتداد بحكم المحكمة العسكرية قولاً بأن الحكم يوقف تنفيذه صدر من محكمة القضاء الادلى فى نزاع يخرج عن ولايتها .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها — طبقاً للبند "ثالثاً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو أن يكون الحكمان قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يعجز تنفيذهما معاً.

وحيث أنه يبين مما تقدم أن محكمة القضاء الادلى لم تتعرض لموضوع الدعوى للطروحة عليها بطلب إلغاء حكم المحكمة العسكرية الصادر فى الدعوى التأديبية للمقامة على ابن للمضى عليه ولم يصدر منها قضاء فى شأنه، أما اقتصر ما فصلت فيه على طلب وقف تنفيذ ذلك الحكم مؤجلاً استناداً الى أنه قرار ادلى، وإذا قضت محكمة القضاء الادلى بذلك فإن حكمها فى هذا الشرط عاجل من الدعوى — والذى لا يقبلها عند نظر للوضع — لا يكون قد حسم النزاع للموضوعى للمعروض عليها وهو على هذا الاساس لا يناقض الحكم الصادر من المحكمة العسكرية فى موضوع الدعوى التأديبية — أيها ما كان وجه الرأى فى شأن طبيعته — تناقضاً بالمضى الذى يقصده للشرح فى البند "ثالثاً" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٨ لسنة ٤ ق تنازع

جلسة ١٩٨٣/٣/١٩)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ : (٣١٢) تنازع تنفيذ - طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن حكمين نهائين متناقضين - مناط قبوله .

المبدأ : (٣١٣) تنازع - التناقض بين الاحكام النهائية - صدور أحد الحكمين فى الشق العاجل من النزاع - وصول الحكم الآخر فى النزاع الموضوعى حاسما لهذا النزاع - لا يتحقق به التناقض بين هاتين الحكمين بالمعنى الذى يقصده المشرع فى المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى قد أقام الدعوى رقم ١٧٩٤ لسنة ١٩٧٢ أمام محكمة الاسكندرية للاسور للمستصلحة طالبا الحكم بوقف تنفيذ قرار الشركة للمدعى عليها الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٢ بالزامه بتسليمها العين للموجرة وكف تعرضها له . وتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بصفة مستصلحة بمنع تعرض الشركة للمدعى عليها للمدعى فى انتفاعه بالعين محل التنازع وبوقف تنفيذ قرارها للشار اليه، فاستأنفت الشركة هذا الحكم وقيد استئنافا برقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكندرية ، وفى ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الاستئناف وتأيد الحكم للاستئناف. لجأت الشركة للمدعى عليها بعد ذلك الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فقامت الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية طالبة الحكم باعتبار الترخيص الصادر منها الى المدعى بالانتفاع بالعين محل النزاع متنها، يد أن المحكمة قضت فى أول مايو سنة ١٩٧٤ بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولاكميا بنظر الدعوى ، فطعنت الشركة فى هذا الحكم وقيد طعنها برقم

٨٥١ لسنة ٢٠ قضائية وفى ٢١ يونيو سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة الادارية العليا بإلغاء الحكم للمطعون فيه وبإختصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكتلرية بنظر الدعوى ونعادت بها ليهم نفسر فيها. وكانت الشركة قد أقامت دعوى أخرى أمام محكمة الاسكتلرية الابتدائية برقم ٢٩٦٩ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى مساكن طالبة الحكم باعتبار الترخيص الصادر منها متبها بانتهاء مدته وبإلزام المتضغ بتسليمها العين موضع النزاع، فأحالت المحكمة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالاسكتلرية للاختصاص حيث قيدت برقم ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية وقررت المحكمة ضم هذه الدعوى الى الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية ليصدر فيها حكم واحد . وبجلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٨٢ قضت تلك المحكمة باعتبار الترخيص الصادر للمدعى من الشركة للمدعى عليها بالانتفاع بالعين محل الدعوى متبها. واذا رأتى للمدعى أن هناك تناقضا فيما قضت به كل من جهتى القضاء العادى والادارى على نحو يتعذر معه تنفيذ الحكمين معا، فقد أقام دعواه الماثلة طالبا الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الاسكتلرية الابتدائية بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ فى الدعوى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكتلرية دون الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكتلرية بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٨٢ فى الدعويين رقمى ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية و ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها - طبقا للبند "ثالثا" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا تناقضا من شأنه أن يجعل تنفيذهما معا أمرا متعذرا .

وحيث أنه بين مما تقدم، أن الحكمين مشار النزاع في الدعوى الماثلة قد صدر أحدهما من محكمة الاسكتلرية الابتدائية في الدعوى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعمل الاسكتلرية بكف تعرض الشركة للدعى عليها للمدعى فى استعماله للعين محل الدعوى وهو حكم وقضى عاجل لا يمس أصل موضوع النزاع ولا يعتبر فاصلا فيه، فى حين أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكتلرية فى الدعويين رقمى ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية و ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية هو وحده الذى حسم النزاع للموضوعى وقضى فيه باعتبار الترخيص الصادر من الشركة للدعى عليها للمدعى بالاتضاع بالعين محل النزاع متبها، وبذلك لا يكون هناك تناقض بين هذين الحكمين بالمعنى الذى قصده للشرع فى البند "ثالثا" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٢ لسنة ٤ ق منازعة تنفيذ - جلسة ١٩٨٣/٥/٧)

للمادة رقم (١٢٠)

المبدأ : (٣١٤) تنازع الاختصاص - دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى والسلبى - مناط قبولها .

المبدأ : (٣١٥) تنازع الاختصاص الايجابى - شرط تحققه - أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا. صدور

حكم نهائى فى الخصومة من إحدى الجهتين - أثره - لا يكون هناك تنازع على الاختصاص بين الجهتين .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن للدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٧٩٤ لسنة ١٩٧٢ أمام محكمة الاسكتلرية للاسكندرية للمستعجلة طالبا الحكم بوقف تنفيذ قرار الشركة للدعى عليها الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٢ بالزامه بتسليمها العين للموجرة له وكف تعرضها له . بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بصفة مستعجلة بمنع تعرض الشركة للدعى عليها للمدعى فى انتفاعه بالعين محل التنازع وبوقف تنفيذ قرارها للمشار اليه ، فاستأنفت الشركة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٣٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستعجل الاسكتلرية ، وفى ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ قضت محكمة الاسكتلرية الابتدائية برفض الاستئناف وتأييد الحكم للاستأنف . لجأت الشركة للدعى عليها بعد ذلك الى محكمة القضاء الادارى بالاسكتلرية فأقامت الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية طالبة الحكم باعتبار الرعيص الصادر منها الى الدعى بالانتفاع بالعين محل النزاع متنها، يد أن المحكمة قضت فى أول مايو سنة ١٩٧٤ بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولايتها بنظر الدعوى، فطلعت الشركة فى هذا الحكم وقيد طعنها برقم ٨٥١ لسنة ٢٠ قضائية وفى ٢١ يونيو سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء الحكم للطعون فيه وباعتصاص محكمة القضاء الادارى بالاسكتلرية بنظر الدعوى وأعادتها اليها للفصل فيها ، وكانت الشركة قد أقامت دعوى أخرى أمام محكمة الاسكتلرية الابتدائية برقم ٢٩٦٩ لسنة ١٩٧٣ ملنى كلى مساكن طالبة الحكم باعتبار الرعيص الصادر منها متنها بانتهاه ملته وبالزام للتفع بتسليمها العين موضوع النزاع، فأحالت المحكمة الدعوى الى

محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية للاختصاص حيث قبلت برقم ٤٠٥ لسنة ٣٥ قضائية وقررت المحكمة بمجلسه ١١ فواير سنة ١٩٨٢ ضم هذه الدعوى الى الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٧ قضائية ليصدر فيهما حكم واحد . ولذا لرتأى للمدعى أن هناك تنازعا ليجابيا على الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والادارى، فقد أقام دعواه للمائلة طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة بالفصل فى نزاعه القائم مع الشركة للمدعى عليها .

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص - وفقا للبند "ثانيا" من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتعلق أحدهما عن نظرها أو أن تتعلق كلتاهما عنها، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الإيجابى أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين للتنازعيتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يجرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف تنفيذ "الدعوى القائمة" للتعلمة به حتى الفصل فيه. أما اذا صدر حكم نهائى فى الخصومة من إحدى الجهتين فلا يكون ثمة مورد لتعيين المحكمة المختصة اذ تكون هذه الجهة قد استنفدت ولايتها وخرجت الخصومة من يدها بصور الحكم النهائى منها، ومن ثم لا تكون الدعوى قائمة الا أمام جهة قضائية واحدة .

لما كان ذلك، وكانت جهة القضاء العادى على ما سلف بيانه قد فصلت نهائيا بمنع تعرض الشركة للمدعى عليها للمدعى فى

الانتفاع بالعين محل التنازع بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٧٢ مستأنف مستحصل الاسكتلرية وذلك قبل رفع الدعوى للثالثة، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص بينها وبين جهة القضاء الادارى يقتضى تعيين الجهة المختصة، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٧ لسنة ٤ ق تنازع
- جلسة ١٩٨٣/٥/٧)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ : (٣١٦) تنازع - التناقض بين حكمين نهائين -
اعتبار الأمر الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى طلب وقف تنفيذ الحكمين المتناقضين أو أحدهما عمل قضائى وليس أمرا على عريضة - عدم سرهان الأحكام الخاصة بالأوامر على المراتب الواردة فى قانون المرافعات التى يجوز التظلم منها .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة التظلم وسائر الأوراق - تتحصل فى أن التظلم ضلها كانت قد أقامت الدعوى رقم ٤ ق "تنازع" أمام المحكمة الدستورية العليا طالبة الاعتداد بالحكم الصادر لصالحها من هيئة التحكيم بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٨٠ فى طلب التحكيم رقم ١٢٨٠ لسنة ١٩٧٩ دون الحكم الصادر ضلها من محكمة استئناف الاسكتلرية بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٨٢ فى الاستئناف رقمى ١٥٩، ١٤٥ لسنة ٣٦ ق وبصفة مستحقة يوقف تنفيذ الحكم الاستئنافى المشار اليه حتى

يفصل فى النزاع القائم بشأن هذين الحكمين النهائيين للتقاضين،
واذ أصدر رئيس المحكمة فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٨٢ - واستادا الى
المادة ٣٢ من قانون انشائها - أمره بوقف تنفيذ كل من الحكمين
عمل دعوى التنازع وذلك حتى يفصل فى موضوع هذه الدعوى،
طلعت للتظلمة على هذا الامر طالبة الحكم بقبول تظلمها شكلا
وفى الموضوع بإلغاء الامر للتظلم منه .

وحيث أن مبنى التظلم أن الامر انصادر من رئيس المحكمة
استادا الى المادة ٣٢ من قانون المحكمة الدستورية العليا، أمر ولائى
يجوز التظلم منه، إذ تمسرى عليه أحكام الاوامر على العرائض
للتصوص عليها فى قانون للرافعات الذى يجرى فى المادة ١٩٧ منه
لمن صدر الامر برفض طلبه ولمن صدر عليه الامر بالحق فى التظلم
الى المحكمة المختصة .

وحيث أن المادة ٣٢ من قانون المحكمة الدستورية العليا
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن " لكل ذى
شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا الفصل فى النزاع القائم
بشأن تنفيذ حكمين متناقضين فى الحالة للشار اليها فى البند ثالثا
من المادة ٢٥ ويجب أن يبين فى الطلب النزاع القائم حول التنفيذ
وجه التناقض بين الحكمين. ولرئيس المحكمة أن يأمر بناء على
طلب ذوى الشأن بوقف تنفيذ الحكمين أو أحدهما حتى الفصل
فى النزاع " .

وحيث أن رئيس المحكمة الدستورية العليا، إذ يصدر أمره فى
طلب وقف تنفيذ الحكمين للتقاضين أو أحدهما - استادا الى
النص للشار اليه إنما يفصل بمقتضى سلطته القضائية لا الولاية فى
الشتى العاجل للنزاع للطروح على المحكمة فصلا يحسم به - وبصفة
موقته - لخصوصية القائمة بشأن هذا الوقف، وذلك على درجة

واحدة فى التقاضى، الى أن تقضى المحكمة فى موضوع ذلك النزاع، ومن ثم فلا يعتبر الامر الصادر منه فى هذا الشأن - عمل التقلم - أمرا على عريضة، ولا تسرى عليه تبعا لذلك أحكام الاوامر على العرائض المنصوص عليها فى قانون للرافعات ، والتي يجوز التقلم منها، مما يتعين معه الحكم بعدم جواز التقلم .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم جواز التقلم .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١ لسنة ٤ ق تقلم
جلسة ١٩٨٣/٦/١١)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ : (٣١٧) تنازع "التناقض بين حكمين نهائين" -
طلب الفصل الذى يقدم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين -
مناط قبوله أن يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يعملر
تنفيهما معا - اختلاف المحكوم به والطرف الملزم بالتنفيذ فى
كل منهما عن الآخر . علم تعارض تنفيذ أحد الحكمين مع
تنفيذ الآخر لا يحقق التناقض بينهما فى مجال التنفيذ . مقال .

المحكمة : وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق - تحصل فى أن... قد أقام الدعوى رقم
٦١٥ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة طالبا الزام بنك ناصر
الاجتماعى بصفته " الادارة العامة لبيت المال " بأن يدفع له مبلغ
ثمانية آلاف جنيه من مال للمرحومة التى توفيت من غير وارث
- المودع لدى البنك الاهلى المصرى وقضت المحكمة بتاريخ ٢٨
أبريل سنة ١٩٧٦ له بطلباته .

ولما طعن بنك ناصر الاجتماعي في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٠٣ سنة ٩٣ قى من القاهرة قضى فيه بملسة ٢٦ مايو سنة ١٩٧٩ بتأييد الحكم للمستأنف لنشر اليه . ولذا أقام بنك ناصر الاجتماعي بعد ذلك الدعوى رقم ٥٤٩٦ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد البنك الاهلى طالبا الحكم له باستحقاقه شهادات الاستثمار ودفعة للرحومة ... البالغة قيمتها خمسة آلاف جنيه منع نقل قيد هذه الشهادات الى اسم بنك ناصر الاجتماعي، قضت محكمة القاهرة بحكم اختصاصها بنظر الدعوى ولائها واحالتها الى هيئة التحكيم بوزارة العدل حيث قبلت برقم ٦٦٠ سنة ١٩٨١ تحكيم عام وقضى فيها بملسة ٣٠ أغسطس سنة ١٩٨١ بالزام البنك الاهلى المصرى بأن يودى الى بنك ناصر الاجتماعي مبلغ ٤٩٨٣ جنيها ببقى تصفية شهادات الاستثمار باسم للرحومة بعد أن عدل بنك ناصر طلباته فى الدعوى لاستحقاق شهادات الاستثمار بمضى أكثر من عشر سنوات على اصلها .

وحيث أن البنك الاهلى المصرى قد ارتأى أن تمت تناقضا بين الحكم الصادر من محكمة القاهرة فى الدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٧٦ وللتوريد استئنافا فى الاستئناف ٢٤٠٣ سنة ٩٣ قى والحكم الصادر من هيئة التحكيم فى طلب التحكيم رقم ٦٦٠ سنة ١٩٨١ السالف الاشارة اليهما وهما نهائيان وأن أعمال أثر الحكم الصادر من هيئة التحكيم غنبا له مع براءة ذمت من المبلغ المقتضى به وذلك بإبلاغه فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٨١ مبلغ ٦١٠ مليون و٤٩٣٢ جنيه ببقى تصفية شهادات الاستثمار، فضلا عن اضافة الحكم للذكور هذا المبلغ الى ذمة بنك ناصر الاجتماعي دون حق وغالفة للقانون وعطفه فى تطبيقه، مما حدا به الى اقامة الدعوى الثالثة بطلب تغليب الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة للنشر اليه والاتفات عن الحكم الصادر من هيئة التحكيم .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفقا للبند (ثالثا) من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والأخر من جهة أخرى منه وأن يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذها معاً، أما إذا كان التناقض غير قائم بأن كان أحد الحكمين لا يتعارض تنفيذه مع تنفيذ الحكم الآخر فقد انتهى مناط قبول هذا الطلب .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية فى الدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٧٦ بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٦ وللزيد استئنافا فى الاستئناف رقم ٢٤٠٣ سنة ٩٣ ق بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٧٩ لصالح لم يقض قبل البنك الاهلى بشيء اذ لم توجه له أية طلبات حتى يعد خصما حقيقيا فى الدعوى، وإنما صدر هذا الحكم بالزام بنك ناصر الاجتماعى بأن يودى الى مبلغ ثمانية آلاف جنيه من الودع لدى البنك الاهلى للمصرى باسم للرحومة ... التى توفيت من غير وارث وكانت لجنة للمحكوم له ، فى حين أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم بوزارة العدل فى الطلب رقم ٦٦٠ سنة ١٩٨١ بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٨١ قد قضى بالزام البنك الاهلى للمصرى بأن يودى لبنك ناصر الاجتماعى مبلغ ٤٩٨٣ جنيها قيمة تصفية شهادات الاستثمار وديعة للرحومة بالبنك الاهلى للمصرى بعد استحقاقها لمضى عشر سنوات على اصلها وذلك على اسس أم ملكية هذه الشهادات قد آلت الى بيت المال - الذى يمثله بنك ناصر الاجتماعى - وفقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٠٦٢ لوفاة للرحومة ... من غير وارث - وقد اشر هذا

الحكم الى أن ابداع قيمة هذه الشهادات مخزنة بحكمة عابدين من قبل البنك الاهلى للمصرى ليس موقفاً لثمة قبل بنك ناصر الاجتماعى استنادا الى أنه قد تم بناء على حجز سابق توقع بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦ كطلب ضد بنك ناصر الاجتماعى تحت يد البنك الاهلى للمصرى على شهادات الاستثمار للشار إليها التى لا يجوز الحجز عليها قانونا فى نطاق قيمة خمسة آلاف جنيه وان الحجز المذكور قد أصبح كأن لم يكن بمضى أكثر من ثلاث سنوات عملا بالمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات .

لما كان ما تقدم ، فان ما يجره البنك الاهلى للمصرى — للمضى — من قيام تعارض بين الحكمين النهائيين سالفى الذكر لا يتحقق به التناقض الذى يودى الى تعذر تنفيذ الحكمين معا اذ لا يحول تنفيذ ايهما دون تنفيذ الآخر لاختلاف المحكوم به والطرف للزم بالتنفيذ فى كل منهما عن الآخر فهو على ما سلف بيانه فى الحكم الأول الزام بنك ناصر الاجتماعى باداء دين عليه بينما هو فى الحكم الثانى الزام البنك الاهلى للمصرى بقيمة شهادات الاستثمار للعطفة عن للرحومة، ولا يفور من ذلك توقيع للمضى فى الحكم الاول — المذكور — بناء على هذا الحكم كسند تنفيذى قبل بنك ناصر الاجتماعى حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد البنك الاهلى للمصرى وفاء لدينه البالغ ١٥ مليون و ٨٤٦٢ جنيها وذلك بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧٦ مما أدى الى التزام البنك الاهلى للمصرى بالتقرير بما فى الذمة وقيامه بابداع مبلغ ٢٠ مليون و ٢٨٩٢ جنيها بتاريخ الاول من يوليو سنة ١٩٧٧ واستامه عن ابداع شهادات الاستثمار البالغ قيمتها خمسة آلاف جنيه لعدم جواز توقيع الحجز عليها قانونا، كذلك ابداعه قيمة هذه الشهادات ذاتها بعد استحقاقها بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٨١، ذلك لان الابداع الذى تم من البنك الاهلى للمصرى كان قد صدر

منه بوصفه محجوزا لديه وليس محكوما عليه فى الحكم الصادر لصالح على ما سلف بيانه ، بالتالى فلا يعد تنفيذنا للحكم المذكور، فضلا عن أن هذا الإيداع قد تم بغير تخصيص للوفاء بالدين المحجوز من أجله اذ علق البنك الأهلى المصرى الوفاء به لمن يستحقه قانونا . ومن جهة أخرى فإن قيمة شهادات الاستثمار - محل الإيداع الثانى - التى لا يتجاوز مقلوها خمسة آلاف جنيه والتى يقتصر عليها التعارض للدعى به - تعد خارجة عن نطاق تنفيذ المحرز للتوقيع كطلب وذلك لما تقتضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ فى شأن شهادات الاستثمار التى يصدرها البنك الأهلى للمصرى من أنه " لا يجوز المحرز على قيمة شهادات الاستثمار سائفة الذكر وما تظله من فائدة أو جائزة وكذلك قيمة استردادها أو استحقاقها الا فيما يجاوز خمسة آلاف جنيه سواء كان توقيع المحرز فى حياة مالك الشهادة أو كان بعد وفاته " الامر الذى يتعلق بالنظام العام لتقرير للشرع عدم جواز هذا المحرز كميزة خاصة لاجتذاب للدخرين نظرا للحاجة العامة التى تدعو الى تنمية للدخرات من أجل تنفيذ خطة التنمية والبعث بالاقتصاد القومى عن مشاكل التضخم - بل أن المادة ٣٣٨ من قانون للرافعات توجب على المحجوز لديه أن يفي - رغم المحرز - للمحجوز عليه بما لا يجوز حجزه بغير حاجة الى حكم يصدر بالنفاذ المحرز أو رفعه عن القدر الذى لا يجوز المحرز عليه، ويحتج - فى هذه الحالة - بالوفاء قبل الحاجز. مما مفاده أن إيداع قيمة شهادات الاستثمار المشار اليها والتى لا يجوز المحرز عليها قانونا لا يحول دون تنفيذ الحكم الثانى الصادر لصالح بنك ناصر الاجتماعى كما أن تنفيذ الحكم الآخر لا يحول دون تنفيذ الحكم الصادر لصالح ضد بنك ناصر الاجتماعى وذلك باتباع وسائل التنفيذ الجائزة فى القانون .

وحيث أن ما اثاره للدعى من أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم بموزارة العدل معيب بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ويتعارض مع قواعد الحق والعدالة ، مردود بأن المحكمة الدستورية العليا وهى بصدد الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص بين الهيئات القضائية ايجابيا أو سلبيا وفى النزاع الذى يقوم بسبب التناقض بين الاحكام النهائية الصادرة منها، ليست جهة طعن فى تلك الاحكام ولا تمتد ولايتها الى بحث مدى مطابقة تلك الاحكام للقانون .

وحيث أنه متى انتهى قيام التناقض بين الحكمين محل التداوى على ما سلف يبانه فان الدعوى تكون غير مقبولة .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ١٢ لسنة ٤ ق تنازع - جلسة ١٩/١١/١٩٨٣)

للاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ : (٣١٨) المحكمة الدستورية العليا - اختصاصها .

طلب الفصل فى تنازع الاختصاص ، أو فى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين ، ليس طريقا من طرق الطعن فى الأحكام القضائية .

المحكمة الدستورية العليا، وهى تفصل فى تنازع الاختصاص أو فى النزاع حول تنفيذ الأحكام المتناقضة، لا تعبر جهة طعن ولا تمتد ولايتها الى بحث مطابقة تلك الأحكام للقانون أو تصحيحها - التصار بحكمها على تحديد أى الجهات القضائية المتنازعة هى المختصة بالفصل فى النزاع، أو أى

الحكمين المتناقضين صدر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى النزاع فيكون أولى بالتفيذ .

(٣١٩) دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة — شرط قبولها .

الغاء احدى الجهتين اللتين أصدرتا الحكمين المتناقضين، واستناد اختصاصها الى الجهة الأخرى، مقتضاه اعتبار الحكمين صادرين من جهة قضائية واحدة وتختلف شرط قبول دعوى التنازع .

(٣٢٠) دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة — جهة المحاكم — محاكم شرعية وملية .

الغاء المحاكم الشرعية والملية وصيرورة جهة القضاء العادى هى المختصة وحلها بجميع المسائل التى كانتا تختصان بها — أثره — اعتبار أحكامهما وكذلك أحكام المحاكم العادية صادرة من جهة قضائية واحدة هى جهة القضاء العادى، وتختلف شرط قبول دعوى التنازع بين أحكامها وأحكام المحاكم العادية.

المحكمة : حيث أن الرقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل فى أن للدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٣ أمام محكمة جنوب القاهرة للأحوال الشخصية — الولاية على النفس — طالبا الحكم باستحقاقه فى أعيان وقف للرحوم فقضت له المحكمة بطلباته ولكن طعنت وزلزة الأوقاف للدعى عليها فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٠ لسنة ٩٥ قضائية استئناف القاهرة وقضى فيه بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم المستأنف وباستحقاق المستأنف ضده لثلاثة أرباع أعيان الوقف المشار اليه، وطعنت للدعى عليها فى

الحكم المذكور بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية، وتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٨٢ نقضت المحكمة هذا الحكم وحكمت فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم للمستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة النقض فى الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٢، واذا تراءى للمدعى أن هذين الحكمين الصادرين من محكمة النقض قد خالفا الشريعة الإسلامية، كما خالفا أيضا الحكم الصادر من المحكمة الشرعية العليا فى الدعوى رقم ٣٣١ سنة ١٩٣٢/١٩٣٣ والذى قضى نهائيا بأن الوقف ليس بحريا محضا وأنه وقف أهلى وليس على ناظره أن يقدم حسابا عن إدارته لوزارة الأوقاف، ومن ثم فقد أقام للمدعى الدعوى الماثلة طالبا الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الشرعية العليا دون حكمى محكمة النقض سالفى الذكر .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطلب الذى يرفع إليها للفصل فى مسائل تنازع الاختصاص بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي، أو فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتى قضاء ليس طريقا من طرق الطعن فى الاحكام القضائية، كما أن المحكمة الدستورية العليا - وهى بصدد الفصل فى تنازع الاختصاص أو فى النزاع حول تنفيذ الأحكام المتناقضة - لا تتحرر جهة طعن فى هذه الأحكام ولا تمتد ولايتها بالتالى الى بحث مطابقة تلك الأحكام للقانون أو تصحيحها، بل يقتصر بحثها على تحديد أى الجهات القضائية المتنازعة هى المختصة بالفصل فى النزاع أو أى الحكمين المتناقضين صدر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى النزاع فيكون أولى بالتنفيذ .

لما كان ذلك، فإن طعن المدعى على الحكمين الصادرين من محكمة النقض بمخالفتها للشريعة الإسلامية ولقضاء سابق صادر من المحكمة الشرعية العليا لا يكون مشمولاً بولاية هذه المحكمة ويكون الطعن على هذا الأسس حقيقياً بالالتفات عنه .

وحيث أن مناهج قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - طبقاً للبند ثالثاً من نداء ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكمين صادراً من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسموا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معاً ، مما موده أن النزاع الذى يقوم بسبب التناقض بين الأحكام - وتتوافر شروط قبول دعواه أمام هذه المحكمة - هو النزاع الذى يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى، ولا يشمل ذلك التناقض بين الأحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة منها لأن الإجراءات القضائية فى الجهة القضائية الواحدة كقيلة بغض مثل هذا التناقض إذا صدر حكمان متناقضان من محاكمها، ومقتضى ذلك أنه إذا ألغيت جهة قضائية أصلت أحد الحكمين للتناقضين وأسند اختصاصها الى الجهة الأخرى صار الحكمان بمثابة حكمين صادرين من جهة قضائية واحدة ويتخلف بذلك شرط قبول الدعوى لدى المحكمة الدستورية العليا وفقاً لما تتطلبه المادة ٢٥ من قانون المحكمة سالفة الذكر .

لما كان ذلك وكان الثابت أنه بصدر القانون رقم ٤٦٢

لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التى تكون منطلوقة أمامها الى المحاكم الوطنية فقد أصبحت جهة القضاء العادى هى المختصة وحلها بجميع المسائل التى كانت تختص بها المحاكم الشرعية للغاء ومنها المسألة التى فصل فيها حكم المحكمة الشرعية العليا صالف البيان، ويصبح الحكمان اللذان يشكلان حدى التقاض فى الدعوى الماثلة بمثابة حكمين صادرين من جهة القضاء العادى، يؤكد ذلك أن القانونين رقمى ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٣٤ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية قد أسندا النزاع بشأن تنفيذ حكمين متناقضين أحدهما صادر من القضاء العادى والآخر من احدى محاكم الأحوال الشخصية - وهى المحاكم الشرعية للغاء وفقا لما أوضحته للذكره الايضاحية للقانون الأول - الى الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض دون محكمة النزاع للمشكلة وفقا لأحكام هذين القانونين والتى تقتصر اختصاصها على التقاض بين أحكام القضاء العادى وأحكام القضاء الادارى والمبيعات ذات الاختصاص القضائى، وحين أنشأت المحكمة العليا بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وأوكل اليها اختصاص محكمة النزاع ظلت الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض منوطة بنظر المنازعات للمشار اليها، وقد دل هذا الاستقراء لأحكام القوانين المشار اليها على أن للشرع اعتبار أحكام المحاكم الشرعية للغاء وكذلك أحكام المحاكم العادية صادرة من جهة قضائية واحدة هى جهة القضاء العادى.

لما كان ذلك، وكان حكم المحكمة الشرعية العليا رقم ٣٣١ لسنة ١٩٩٢/١٩٩٣ قد اعتبر بعد الغاء المحاكم الشرعية صادرا من جهة القضاء العادى وهو شأن حكمى النقض للقول بتناقضهما مع هذا الحكم، ومن ثم فإن هذه الأحكام التى تمحل حدى هذا

— ٧٦٨ —

التناقض تكون صادرة من جهة قضائية واحدة ويتخلف بذلك شرط قبول الدعوى وفقا للمادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا للمشار إليها .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٤ لسنة ٦ ق —
تنازع جلسة ١٩٨٨/٣/٥)

تنفيذ

لأعلة (١٢٤)

المبدأ (٣٢١) تنفيذ - النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائين
- مناط قبوله .

(٣٢٢) حكم بالسوادة - اختلاف مجال تنفيذه عن
مجال تنفيذ قرار بالاستيلاء على أطيان طبقا للقانون الاصلاح
الزراعي - أثر ذلك .

الحكمة : وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن السيد/..... بصفته
وليا طبيعيا على ابنه القاصر..... اشترى من السيدة/..... بقدر
يبيع عرفى مؤرخ ١٩٥٩/٩/١ أرضا زراعية مساحتها
١٨٠٨١ ف وتنفيذا للبند الخامس من هذا العقد حرر بينهما عقد
يبيع عرفى آخر بتاريخ ١٩٦٠/١١/٤ بمساحة مقلراها
١٢١٨١٨ ف تشمل القدر المبيع بالعقد الأول. واذ كانت
ملكية البالغة تزيد على المائة فدان فقد قدمت تنفيذا للقانون رقم
١٢٧ لسنة ١٩٦١ قرارا بملكيته ضمته انها تصرفت بالمبيع في
القدر المشار اليه، كما أقام للشوى الاعتراض رقم ١٣٥ لسنة
١٩٦٢ أمام اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي طالبا الاعتداد
بعقدى البيع للمورعين ١٩٥٩/٩/١ و ١٩٦٠/١١/٤ فيما يتعلق
بالأرض الواقعة بمحوض الخليج رقم ١ بناحية الترفيقية مركز ايتاي
البارود محافظة البحيرة ومقلراها ١٩٧١٠ ف .

وبتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ قررت اللجنة الاعتداد
بعقد البيع للمورخ ١٩٦٠/١١/٤ فيما يتعلق بالأرض محل
الاعتراض واستبعادها مما يستولى عليه لدى البالغة .

وفي ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٥ قرر مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عدم الموافقة على قرار اللجنة القضائية والاستيلاء على المساحة موضوع الاعتراض. وبعد صدور القرار الأخير قامت جهة الإصلاح الزراعي بإبلاغ النيابة العامة ضد النيابة والمشتري بصفته وقيدت الواقعة برقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٩ جنح ابتدائي البارود، وطلبت النيابة عقابهما بالمواد ١٧٤ و ١٧٥ من اللرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لأنهما في غضون عام ١٩٦٦ قايما بعمل من شأنه تعطيل أحكام القانون بأن استجعا تسعة عشر قدينا من الاستيلاء قبل النيابة بطريق غير سليم. وبتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٦٩ حكمت المحكمة ببراءة التهمين كما أسند إليهما وأصبح هذا الحكم نهائيا، فقام للدعيان الطعن رقم ١٤ لسنة ١٨ قضائية أمام المحكمة الإدارية العليا طالبين إلغاء القرار الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي واعتبار قرار اللجنة القضائية بالاعتداد بعقد البيع موضوع الطعن قائما بما يترتب عليه من آثار. وفي ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ قضت تلك المحكمة بعدم جواز نظر الطعن.

وإذا رأى للدعيان أن الحكم الصادر بالبراءة قد فصل فصلا لازما في صحة ثبوت تاريخ عقد البيع للشار إليه، وتعارض بذلك مع القرار الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الذي يحدد بذات العقد لعدم ثبوت تاريخه، وهو ما يتحقق به وعود التنازع بين حكمتين نهائيتين، فقد قاما بدعواهما الثالثة بطلب عدم الاعتداد بالقرار الأخير والاعتداد بالحكم الجنائي الصادر بالبراءة في المحنة رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦٩ ابتدائي البارود.

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمتين نهائيتين متناقضتين طبقا للمادة ١٧ من القانون

رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية التي أحالت الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا - للقبالة للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو ان يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يمتد تنفيذهما معا.

لما كان ذلك وكان ما يثره اللعيان بشأن التعارض بين مضمون حكم البراءة وقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى - أيما ما كان وجه الرأى فيما فصل فيه الحكم الجنائى فصلا لازما - لا يحقق به التناقض الذى يضرر معه تنفيذ الحكمين معا، ذلك ان تنفيذ الحكم الصادر ببراءة البالعة وللشوى بصفته من تهمة تعطيل أحكام قانون الاصلاح الزراعى لا يحول دون تنفيذ مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى والاستيلاء على الأطنان التى لم يمتد بصرف البالعة فيها لاختلاف مجال التنفيذ فى كل منهما، الأمر الذى يضمن معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٢ لسنة ١ ق
تنازع جلسة ١٩٨٠/٤/٥)

فى نفس اللعى

(الطعن رقم ٣ لسنة ١ ق. تنازع جلسة ١٩٨٠ / ٥ / ٣)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ (٣٢٣) تنفيذ الاحكام - دعوى الفصل فى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - مناط قبولها - الا يكون الحكمان او احدهما قد نفذ - تنفيذ احد الحكمين يوجب عليه انتفاء قيام النزاع بينهما فى مجال التنفيذ.

الحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل فى انه بموجب قرارى مجلس الوزراء رقمى ١٤٠٠ لسنة ١٩٦٤ و ١٩٦٥ تقرر تخصيص دار سينما اوبرا بالقاهرة للملوكه - ارضا وبناء - للسيتين لورا اسعد باسلى ومرجريت اسعد باسلى - مورثة للدعى عليهم الآخرين - للمنفعة العامة. بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٧٣ تم الاتفاق بين الهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح وبين شركة اخوان جعفر - ويمثلها للدعى عليه الاول - على ان تقوم هذه الشركة بالاتضاع بسينما اوبرا ارضا وبناء لمدة خمس سنوات تبدأ من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ولما انقضت مدة الاتضاع أقامت الهيئة الدعوى رقم ١٠٥١ لسنة ٢٣ قضاء ادلى بطلب طرد للدعى عليه الاول بصفته من دار سينما اوبرا بالقاهرة ف قضى لها بذلك بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٨٠ على اسس ان هذا الاتفاق عقد ادلى وللجهة الادارية فيه ان تطلب عدم تجديده عند نهاية مدته، وقد تأيد هذا القضاء من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٨٢ فى الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٢٦ قضائية . غير ان للدعى عليه الاول كان قد اقام الدعوى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة قبل للدعين وباقى للدعى عليهم بطلب الحكم بكف منازعته بالقرارين رقمى ١٤٠٠ لسنة ١٩٦٤ و ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٥ الصادرين من مجلس الوزراء المشار اليهما وبتمسليه دار

سينما لوبرا. وقضى له بهذه الطلبات بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٨١ استنادا الى انتهاء تخصيص هذه الدرر للمنفعة العامة، طعن للدعيان فى هذا الحكم بالاستئناف رقمى ٤٩٣٧ و ٥١٠٨ لسنة ٩٨ قضائية حيث قضى فيهما بعدم القبول. واذا رأى للدعيان ان تمت نزاعا فى تنفيذ الحكمين النهائيين الصادر كؤلهما من جهة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٠٥١ لسنة ٣٣ قضائية بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٨٠ وللزيد من المحكمة الادارية العليا والصادر ثانيهما من جهة القضاء العادى فى الدعوى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ ملنى كلى جنوب القاهرة بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٨٢ والذي اصبح نهائيا بعدم قبول الاستئنافين المرفوعين عنه - على ما سلف بيانه - لتناقضهما بحيث يصدر تنفيذهما معا، فقد قاما الدعوى للمائلة بطلب علم الاعتداد بالحكم الاخر والاعتداد بالحكم الاول السابق صدوره من جهة القضاء الادارى.

وحيث ان للدعى عليه الاول دفع يطلان صحيفة الدعوى تأسيسا على انه قد وقع عليها من مستشار بالدارة قضائيا الحكومة دون ان يصدر لهذه الادارة تويض لجأشرة هذه الدعوى من مجلس ادارة كل من المجلس الاعلى للثقافة وشركة مصر للتوزيع ودور العرض السينمائي (للدعين) وذلك وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادرات القانونية بالمؤسسات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها وبالتالي فلا يكون لادارة قضايا الحكومة صفة فى تمثيل للدعين وتحتو صحيفة الدعوى عالية من توقيع محام مقبول للمرافعة امام المحكمة الدستورية العليا بالمعاقلة لحكم المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩.

وحيث ان هذه الدفء مردود بأن الثابت من الاوراق المودعة

من اللذين مع صحيفة الدعوى ان القروض لادارة شركة مصر للتوزيع ودور العرض السينمائي قد فوض بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٨٢ لادارة قضايا الحكومة فى رفع الدعوى الماثلة كما ثبت من خطاب وزير الدولة للثقافة ورئيس المجلس الاعلى للثقافة بتاريخ ٢ اكتوبر سنة ١٩٨٢ الى ادارة قضايا الحكومة ان المجلس الاعلى للثقافة قد فوض هذه الادارة فى رفع الدعوى الحالية كذلك (المستندان ١ و ٢ من الحافظة رقم ١ دوسيه) مما مفاده توافر صفة ادارة قضايا الحكومة فى تمثيل اللذين فى مباشرة الدعوى، ويكون الدفع بطلان صحيفتها على غير أساس.

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متفقين وفقا للبند " ثالثا " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو ان يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائين صادر احدهما من أية جهة من جهات القضاء الوعية ذات اختصاص قضائى والاخر من جهة اخرى منها وان يكون الحكمان قد حسمتا النزاع وتلقضا بحيث يحظر تنفيذهما معا، ومقتضى ذلك الا يكون الحكمان أو احدهما قد نفذ والا انتفى النزاع بينهما فى مجال التنفيذ.

ولما كان الثابت من الصورة الرسمية من محضر تنفيذ الحكم رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٨٠ ملغى كلى جنوب القاهرة المقدم من للدعى عليه الاول (حافظة ٢٠ دوسيه) انه قد تم تنفيذ هذا الحكم بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٨١ بتسليم در سينما لوبرا ومشتملاتها الى للدعى عليه الاول فى مواجهة ممثل شركة مصر للتوزيع ودور العرض السينمائي (للدعية الثانية) ومن ثم فقد انتهى قيام التنازع بين الحكمين محل التلقى فى مجال التنفيذ وبالتالي تكون الدعوى غير مقبولة.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ١٣ لسنة ٤ ق
تنزع — جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٨٣)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ (٣٢٤) تنفيذ أحكام — مناط قبول طلب فض
التنازع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين.

(٣٢٥) محكمة دستورية — ولاية المحكمة الدستورية
العليا لا تمتد الى الفصل فى حالة التناقض بين الاحكام الصادرة
عن جهة قضائية واحدة — عدم استناد الولاية اذا كان احد
الحكمين لم يعد قائما بعد الفاعل.

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما بين من صحيفة
الدعوى ومآل الأوراق — تحصل فى ان السيد رئيس الجمهورية
اصدر القرار رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٢ الذى أحال بمقتضاه الى
القضاء العسكرى الجرائم موضوع القضيتين رقمى ٣٩١ ، ٣٩٦ ،
لسنة ١٩٩٢ حصر أمن الدولة عليا اللتين قبلتا بعدئذ برقمى ٢٣ ،
٢٤ لسنة ١٩٩٢ جنائيات عسكرية، وباشرت النيابة العسكرية
التي دفع امامها بيطلان قرار الاحالة للمشار اليه وانضاء ولاية القضاء
العسكرى بالتالى، الا ان هذا القضاء رفض الدفع واستمر فى
مباشرة الدعوى الجنائية واصدر حكمين بذلك فى القضيتين رقمى
٢٣ و ٢٤ لسنة ١٩٩٢ للمشار اليهما وتم التصديق عليهما، ولذا
كان للدعى عليهما قد طليا من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى
رقم ٧٦٣ لسنة ٤٧ ق المحكم بصفة مستصلحة بوقف تنفيذ القرار
الجمهورى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٢ وفى الموضوع بالغاء هذا القرار

واعتباره لم يكن، وكانت محكمة القضاء الادارى قد انتهت بجلسته ٨ ديسمبر سنة ١٩٩٢ الى وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٢ للطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار، وكانت النيابة العسكرية قد طرحت الأمر على المحكمة العسكرية باعتبار ان قضاء محكمة القضاء العسكري يمثل عقبة تعوق التنفيذ، وكانت المحكمة العسكرية قد قضت بعدم وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٢ مع استمرار تنفيذ الحكم الصادر فى القضيتين ٢٣ و ٢٤ لسنة ١٩٩٢ جنائيات ادارة للدعى العام العسكري ، فقد ارتأى اللهيان ان حكمين نهائين قد تناقضا عما يجعل تنفيذهما معا متعذرا، ومن ثم اقاما الدعوى للمائلة للفصل فيما تصوره من تناقض بين حلين اولهما الحكمان الصادران فى القضيتين رقمى ٢٣ و ٢٤ لسنة ١٩٩٢ جنائيات ادارة للدعى العام العسكري بجلسته ٣ ديسمبر سنة ١٩٩٢ واللذان تضمنتا رفض الدفع بعدم اختصاص القضاء العسكري ولائيا بنظرها وباعصاصها، وكذلك الحكم الصادر بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٩٢ من المحكمة العسكرية العليا بعدم وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٢ مع استمرار تنفيذ الحكمين الصادرين فى القضيتين رقمى ٢٣ و ٢٤ لسنة ١٩٩٢ وثانيهما الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٧٦٣ لسنة ٤٧ ق بجلسته ٨ ديسمبر سنة ١٩٩٢ فيما قضى به من وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٢.

وحيث ان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان مناط قبول طلب فض النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو ان يكون أحد الحكمين صادرا من اية جهة من جهات القضاء او من

هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة اخرى منها وان يكونا قد حسموا النزاع وتناقضا بحيث يتصلر تنفيذهما معا، مما موده ان النزاع الذي يقوم بسبب التناقض بين الاحكام - وتعتقد لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه - هو ذلك النزاع الذي يقوم بين احكام اكثر من جهة من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائي.

ومن حيث ان موذى نص المادة ٢٥ (ثالثا) المشار اليها، ان ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تمتد الى الفصل فى حالة التناقض بين الاحكام الصادرة عن جهة قضائية واحدة اتولى هذه الجهة وحدها تقريرهم احوالها، تصويها لما يكون قد شابها من خطأ فى تحصيل الواقع او تطبيق القانون وتأويله او هما معا، كذلك لا تمتد ولاية المحكمة الدستورية العليا الى الفصل فى حالة التناقض بين حكمين نهائين صادرين عن جهتين قضائيتين مختلفتين اذا كان احدهما لم يعد قائما بعد اقالته. ذلك ان التناقض فى هذه الصورة لا يتظلم حين يعارض كل منهما الآخر ويناقض تنفيذه، بل يكون قوامه حدا واحدا لا يعرض تنفيذه قضاء يتصادم معه بما يعوق هذا التنفيذ.

وحيث ان للدعى قرر امام المحكمة الدستورية العليا بترك الخصومة فى الدعى لثالثة، لما كان ذلك وكان البين من نص المادتين ١٤١ ، ١٤٢ من قانون المرافعات ان لولاهما تنص على ان يكون ترك الخصومة باعلان من التارك لخصمه على يد محضر او بيان صريح فى مذكرة موقعة من التارك لو وكيله مع اطلاله خصمه عليها، او بايدائه شفويا فى الجلسة وثباته فى المحضر، كما تنص ثانيهما على الا يتم الترك بعد ابداء للدعى عليه طلباته الا بقوله ومع ذلك لا يلتصق لاعتراضه على الترك اذا كان قد دفع

بعدم اختصاص المحكمة او باحالة القضية الى المحكمة اخرى او بطلان صحيفة الدعوى او طلب غير ذلك مما يكون المقصد منه منع المحكمة من المضى فى سماع الدعوى.

وحيث ان دلالة هاتين المادتين ان المشرع وازن بهما بين حق للدعى فى التعللى عن دعواه اذا عن له النزول عن متابعتها لمصلحة يقدرها، وبين حق للدعى عليه فى الاعتراض على نزول للدعى عنها اصراراً من جانبته على موالاه تظرها وللضى فيها، فرجع حق للدعى عليه فى الفصل فى الدعوى على حق للدعى فى التعللى عنها كلما للدعى عليه عن اتجاه لرادته الى متابعتها، ويكون ذلك كلما كان نزوا للدعى عن دعواه قد تم بعد ابداء للدعى عليه لدفعه او لطلباته التى لا يتوخى بها اخراج الخصومة من حوزة المحكمة التى تنظرها بما يحول بينها وبين سماعها، متى كان ذلك، وكان حق للدعى عليه فى الاعتراض على نزول للدعى عن دعواه مشروطاً بأن تكون دفعه وطلباته التى ابداه قبل هذا النزول لا يقصد بها اعاقة المحكمة عن الفصل فى الخصومة للقائمة امامها، وكان استيفاء هذه الشرط يفرض بداهة وبالضرورة ان تكون هذه الخصومة منعقدة لها داخلة فى نطاق اختصاصها الولائى فان اعتراض للدعى عليه على نزول للدعى عن دعواه لا يكون له محل كلما كانت قواعد هذا الاختصاص تحول بذاتها دون الفصل فى الخصومة التى اقامها للدعى.

وحيث انه متى كان ما تقدم، وكانت ولاية المحكمة الدستورية العليا فى مجال الفصل فى التناقض للتصوص عليه فى البند " ثالثاً من المادة ٢٥ من قانونها مناطها ان يكون هذا التناقض قائماً بين حكمين نهائيين صادريين من جهتين قضائيتين مختلفتين، مما موده ان لكل تناقض مدعى به حلين متصادمين يتعذر تنفيذهما

معاً، فإذا ما آل أمر الادعاء بالتناقض الى اتصافه الى حد واحد،
خرج الفصل فيه عن ولاية المحكمة الدستورية العليا، وزال حق
الدعى عليه فى الاعتراض على نزول الدعى عن دعواه من خلال
تركها.

وحيث انه متى كان ذلك، وكان احد حدى التناقض فى
الدعوى للمائلة يمثل فى قضاء محكمة القضاء الادارى الصادر عنها
فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٩٢ فى الدعوى رقم ٧٦٣ لسنة ٤٧ ق
متضمنا وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٢
للطعون فيه، وكان هذا القضاء قد طعن عليه امام المحكمة الادارية
العليا - الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٣٩ ق عليا - التى صدر حكمها
فيه فى ٢٣ مايو سنة ١٩٩٣ متبها الى الفاء الحكم للطعون فيه،
ورفض طلب وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٥ لسنة
١٩٩٢ للطعون فيه، فان قالة التناقض للدعى به فى مجال اعمال
أحكام البند " ثالثا " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية
العليا، لا تكون لها من قالة بعد ان زال احد حديه زوالا نهائيا،
بما سوده انتهاء اتصال هذا التناقض بولاية المحكمة الدستورية العليا،
وحواز النزول عن الدعوى للقالة بصدده.

للهذه الاسباب

حكمت المحكمة باثبات ترك الدعى لدعواه.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٩ لسنة ١٤ ق .
منازعة تنفيذ جلسة ١٩٩٤/١/١)

(الجريدة الرسمية - العدد ٣ (تابع) فى ١٩٩٤/١/٢٠)

تهريب

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ : (٣٢٦) تهريب - علم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب فيما نصت عليه من اجازة مصادرة الاشياء موضوع المخالفة اداريا بقرار من وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه .

المحكمة : وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن للدعى وهو من تجار الجوهرات تم ضبطه عند سفره الى الخارج ومعه بعض المصوغات بغير ترخيص سابق، وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ حصر وارد شئون مالية، واذا عرض الأمر بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٥ على وكيل وزلة للمالية لم يأذن بمحاكمته جنائيا مكتفيا باصدار قرار بمصادرة الأشياء للضيطة اداريا اعمالا للسلطة للحولة له في هذه الحالة بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب، فطعن للدعى في قرار للمصادرة أمام محكمة القضاء الادارى بالدعوى رقم ١٦٥ لسنة ٣٠ القضائية طالبا الغاءه، استادا الى علم دستورية تلك الفقرة فيما نصت عليه من اجازة مصادرة الأشياء موضوع المخالفة اداريا. وبمجلس ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بوقف الفصل في الدعوى وأمهلت للدعى فترة ثلاثة أشهر لرفع دعواه الدستورية، فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث ان للدعى ينعى على الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة

بالتهرب أنها إذ أحازت المصادرة الادارية للأشياء موضوع المخالفة بقرار من وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه تكون غير دستورية لمخالفتها ما تنقضى به المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من حظر المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

وحيث ان المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ يعض الأحكام الخاصة بالتهريب - قبل الغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالقد الأجنبي - بعد أن تناولت في فقراتها الخمس الأولى العقوبات المقررة على مخالفة أحكامه نصت في فقرتها الأخيرة على أنه " ولا يجوز رفع الدعوى بالنسبة الى الجرائم للتقدم ذكرها أو اتخاذ أى اجراء فيها الا بعد الحصول على اذن من وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه ، وفي حالة عدم الاذن يجوز لوزير المالية والاقتصاد أو من ينييه أن يأمر بمصادرة الأشياء موضوع المخالفة اداليا " .

وحيث ان المشروع الدستورى أرسى الأحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه فى المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن " للمصادرة العامة للأموال مغلوبة ولا تجوز للمصادرة الخاصة الا بحكم قضائي " منهى بذلك نهيا مطلقا عن المصادرة العامة، وحدد الأداة التى تتم المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليس قرارا اداليا، حرصا منه على صون للملكية الخاصة أن تصدر الا بحكم قضائي ، حتى تكفل اجراءات التقاضى وضماناته لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتنقضى بها مظنة العسف أو الانتهاك عليه، وتأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطات على اساس أن السلطة القضائية هى السلطة الأصلية التى ناط بها الدستور اقامة العدالة بحيث تخصص دون غيرها من السلطات بالأمر بالمصادرة. لما كان ذلك، وكان نص المادة ٣٦ للشار إليها إذ حظر تلك

للمصادرة الا بحكم قضائي قد جاء مطلقا غير مقيد، بعد أن عمد للمشروع الدستوري سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة " عقوبة " التي كانت تسبق عبارة " للمصادرة الخاصة " في المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٥٦ المقابلة للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١، وذلك حتى يجرى النص على اطلاقه ويهم حكمه ليشمل للمصادرة الخاصة في كافة صورها، فان النص الذي يجيز لوزير المالية والاقتصاد أو من ينييه أن يأمر بالمصادرة ادلريا يكون مخالفا للمادة ٣٦ من الدستور؛ الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم دستوريته.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب — قبل الغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ — فيما نصت عليه من أنه " يجوز لوزير المالية والاقتصاد أو من ينييه أن يأمر بمصادرة الأشياء موضوع للعائفة ادلريا " وألزمت الحكومة للصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٢٨ لسنة ١ ق
دستورية جلسة ١٩٨١/١/٣)

(الجريدة الرسمية — العدد ٤ في ١٩٨١/١/٢٢)

(ج)

جامعات

جرعة

جمارك

جهاز مركزى للمحاسبات

جامعات

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ : (٣٢٧) جامعات — علم دستورية القرار الصادر من المجلس الاعلى للجامعات فى ١٩٨٤/٩/٢٠ فيما تضمنته من قبول ابناء بعض الفئات فى الجامعات والمعاهد العليا بمجموع يقل عن الحد الأدنى للقبول العادى فى كل كلية بما لا يجاوز ٥ ٪ من مجموع الدرجات فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المدعى بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر، كان قد أقام الدعوى رقم ٧٣٥٣ لسنة ٢٨ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار القاضى بالحاق ابنته بكلية الطب البيطرى جامعة أسوط فيما تضمنه من عدم قبولها بكلية الصيدلة، وفى الموضوع بالغاء هذا القرار مع ما يترتب على ذلك ما أثار . واذا تراءى للمحكمة عدم دستورية القرار الصادر من المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٨٤ استنادا الى أن ما تضمنه من زيادة بمجموع الدرجات الكلى بنسبة ٥ ٪ للطلبة من أبناء الفئات المستثناة يشكل مخالفة للمادتين ٤٠، ٨ من الدستور، فقد قضت بجلسة ٥ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية القرار المشار اليه .

وحيث ان القرار المذكور نص على أن " يكون قبول الفئات المستثناة فى الجامعات والمعاهد العليا فى العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ يترتب المجموع الكلى للدرجات بالنسبة للمتقدمين من

كل فئة فى كل كلية وذلك بشرط ألا يقل الحد الأدنى للقبول العادى فى كل كلية الا بما لا يجاوز ٥٠٪ من مجموع الدرجات .

وحيث ان النفقات للمستنة التى اتصرف اليها القرار للطعون فيه - حسبما ثبت من الأوراق - هى، أبناء القوات المسلحة، أبناء الشهداء للمدنيين، أبناء اعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وأبناء العاملين بها، أبناء العاملين بالتعليم العالى، أبناء رجال التعليم، أبناء سيناء، مطروح والوادى الجديد والبحر الأحمر والواحات البحرية ووادى النطرون، وأبناء وزوجات الحاصلين على وسام نجمة الشرف العسكرية .

وحيث ان مبنى الطعن يقوم على تعارض القرار للطعون عليه مع كل من مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ المساواة لدى القاتون فى حق التعليم كما يخالف للواد ١٨، ١٨، ٤٠ من الدستور .

وحيث ان المادة ١٨ من الدستور تنص على أن " التعليم حق تكفله الدولة، وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الألتزام الى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج" . وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاءت انطلاقا من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطرا، وأنه أداتها الرئيسية التى تنمى فى النشء القيم الخلقية والذويوية والثقافية، وتعد له حلية أفضل يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه لوطنه، ويمكن فى كنفها من اقتحام الطريق الى آفاق المعرفة وألونها للمختلفة، والحق فى التعليم - الذى أرسى الدستور أصله - فحوله أن يكون لكل مواطن الحق فى أن يتلقى قلدا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته وأن يختار نوع التعليم الذى يراه أكثر اتفاقا مع ميوله وملكانته، وذلك كله وفق

القواعد التى يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذا الحق بما لا يودى الى مصادرته أو الانتقاص منه، وعلى ألا تخل القيود التى يفرضها المشرع فى مجال هذا التنظيم بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه فى المادة ٨ من أن " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " وفى المادة ٤٠ من أن " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تميز فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " .

وحيث ان التعليم العالى - بجميع كلياته ومعاهده - يشكل الركيزة الاساسية لتزويد المجتمع بالمختصين والفنيين والخبراء الذين تقع على عاتقهم مسئولية العمل فى مختلف مجالاته، فيتعين أن يرتبط فى أهدافه وأسس تنظيمة بحاجات هذا المجتمع واتجاهه، وهو ما تطلبه صراحة المادة (١٨) من الدستور للشار إليها، وردته المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عند تحديدنا لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم فيها موجها لخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا، والأسهام فى رفقى الفكر وتقديم العلم وتنمية العلوم الانسانية واعداد الانسان المزود باصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية والراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليدته الأصيلة، وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والإنتاج. لما كان ذلك وكانت الدولة مسئولة عن كفالة هذا التعليم الذى يخضع لاشرفها حسبما نصت عليه المادة (١٨) من الدستور، وكانت الفرص التى تلتزم بأن تتيحها للراغبين فى الالتحاق بالتعليم العالى مقيدة بامكانياتها الفعلية التى قد تقتصر عن استيعابهم جميعا بكلياته ومعاهده المختلفة، فان السبيل الى قض تراحهم وتنافسهم على

هذه الفرض المحدودة، لا يتأتى إلا بتحديد مستحقها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية تريد في أساسها الى طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في الفرض والمساواة لدى القانون بما يتولد عن تلك الشروط في ذاتها من مراكز قانونية متمثلة تتحدد على ضوئها ضوابط الأحقية والتفضيل بين المترشحين في الانتفاع بهذه الفرض بحيث اذا استقر لأى منهم الحق في الالتحاق بإحدى الكليات أو للمعاهد العالية وفق هذه الشروط، فلا يحل من بعد أن يفضل عليه من لم تتوفر فيه، والا كان ذلك مساسا بحق قرره الدستور .

وحيث أنه بناء على ما تضمنته المادة (١٩٦) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من تفويض رئيس الجمهورية اصاحر لائحة تنفيذية لهذا القانون تتضمن وضع الاطار العام لتنفيذ أحكامه، ومن بينها شروط قبول الطلاب وقيدهم ورسوم الخدمات التي تؤدي اليهم، فقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقرار بقانون سالف البيان التي تنص المادة (٧٤) منها على ان " يحدد المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي بناء على اقتراح مجالس الجامعات بعد أخذ رأى مجالس الكليات المختلفة عند الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون في كل كلية أو معهد في العام الجامعي التالي من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات المعادلة....." . كما نصت للمادة (٧٥) من هذه اللائحة على أنه " يشترط في قيد الطالب في الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس، أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافي وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات، وبعد أخذ رأى مجالس الجامعات

ومجالس الكليات ... " ومودى هذين النصين أن فرس الالتحاق،
بالتعليم الجامعي - وهو يمثل الجانب الرئيسى للتعليم العالى - لا
تنهاى لجميع الناجحين فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وإنما
تتوافر هذه الفرص لاعداد منهم يحددها المجلس الأعلى للجامعات
فى نهاية كل عام جامعي الأمر الذى من شأنه تراحم الناجحين فى
تلك الشهادة على الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالتعليم الجامعي،
وقد تكفلت المادة (٧٥) من اللائحة المشار إليها ببيان ما ارتأته من
شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة
الثانوية العامة أو ما يعادلها ولتساويهم لدى القائمون، حين ربطت
القبول فى التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم فى امتحان
تلك الشهادة باعتبار أن هذا الامتحان يتم فى اطار مسابقة عامة
تجريها الدولة تناح فيها الفرص للتكافؤ لجميع المتقدمين إليها
للحصول على تلك الشهادة مما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند
تقدمهم للالتحاق بالتعليم الجامعي مرتبطا بالترتيب والجدولة التى
يمتاز بها بعضهم على بعض، وهى النتيجة التلقائية للتفاوت القائم
بينهم فى الملكات والقدرات الذاتية .

وحيث انه يبين من الأوراق والقرارات المطعون عليه أن للمعاملة
الاستثنائية التى خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية
العامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالى دون التقيد بمجموع
درجاتهم فى هذه الشهادة، إنما تركز فى واقعها على اسس منته
الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه، لاذ تقوم
هذه للمعاملة فى أساسها وواقعها على تقرير ميزة استثنائية للطلبة
للمستفيدين منها قولها اما بمجرد الانتماء الأسرى الى من كان
شاغلا لوظيفته بعينها، أو قائما بأعبائها فى جهة بذاتها، أو متوليا
مسئوليتها فى تاريخ معين، أو من كان قد استشهد بسبب أداء
مهامها، أو من كان حاصلا لوصام ، وكما أن يكون مناطقها

الانتماء الى المناطق الثانية بسبب الميلاد أو الإقامة أو الحصول منها على شهادة الثانوية العامة. لما كان ذلك وكانت للعامة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالي التي تضمنتها القرار للطعون عليه - ولما كان وجه الرأي في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها - تستيع أن يحل أفراد الفئات الستة محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها، بعد أن كانت قد انتظمهم جميعا الاسس للوحدة التي تفررت لاجراء تلك السابقة، ورغم ما استقرت عنه تيجتها من أولويتهم دون للمستين في التمتع بذلك الحق، الأمر الذي يعارض مع طبيعة التعليم العالي وأهدافه ومطالبات الدراسة فيه على ما سلف يانه، ويتطوى على مسلى بحق للتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم والاعلال بمبادئ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون، ومن ثم يشكل عائقا للمواد (٨)، (١٨)، (٤٠) من الدستور .

وحيث انه لما تقدم، يصون المحكم بعدم دستورية القرار المطعون عليه فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المشار اليها فيه والهيئة بالأوراق، في الكليات والمعاهد العالية، مجموع يقل عن الحد الأدنى القبول العادى في كل كلية بما لا يجاوز ٥٪ من مجموع الدرجات في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية القرار الصادر من المجلس الأعلى للتعليمات بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٨٤ وذلك فيما تضمنه من قبول أبناء القوات المسلحة، وأبناء الشهداء للثنيين، وأبناء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وأبناء العاملين بها، وأبناء العاملين بالتعليم العالي، وأبناء رجال التعليم، وأبناء مينا ومطروح

والوادي الجديد والبحر الأحمر والواحات البحرية ووادي النطرون،
وأبناء وزوجات الحاصلين على وسام نجمة الشرف العسكرية في
الجامعات والمعاهد العليا عن العام الجامعي ١٩٨٥/٨٤ مجموع
يقل عن الحد الأدنى للقبول العادي في كل كلية بما يجاوز ٥٪ من
مجموع الدرجات في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٤١ لسنة ٧ ق . د
جلسة ١٩٩٢/٢/٢٠)

(الجريدة الرسمية - العدد ٨ في ١٩٩٢/٢/٢٠)

جسرة

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ : (٣٢٨) جريمة الاشتهاء والتشرد - عقوبة - الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين - يجب ان يكون توافر حالة الاشتهاء ثابتة بحكم قضائي .

المبدأ : (٣٢٩) عقوبة - توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة كعقوبة أصلية بغير حكم قضائي مخالف للدستور.

المحكمة : وحيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد سبق اعتقاله لخطورته على الأمن العام، ولما أخرج عنه في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧ وضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملاً بأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ إلا أنه مخالف شروط المراقبة وتحرر ضده المحضر رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨ جنح اشتباه بيلا وأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية ضده طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ قضت محكمة أول درجة بحبسه لمدة سنة. طعن المدعى على هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٤٠ لسنة ١٩٨١ جنح من كفر الشيخ، ودفع بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ لمخالفة أحكام المادة ٦٦ من الدستور، بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٨١ حكمت المحكمة بوقف الفصل في الدعوى حتى تفصل المحكمة الدستورية العليا في الدفع بعدم دستورية ذلك القانون، فأقام المدعى دعواه للمائلة .

وحيث ان للمدعى يتعى على القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ أنه اذ قضى في مادته الأولى بوضع الخاضعين لأحكامه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين يكون قد مخالف ما تنص عليه المادة ٦٦ من الدستور من أنه لا يجوز توقيع عقوبة الا بحكم قضائي .

وحيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة، تنص على أن يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة ستين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه للنصوص عليها فى المادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصدر أمر باعتقاله لأسباب تتعلق بالأمن العام، ويطبق فى شأنه حكم المادة التاسعة من الرسوم بقانون المشار اليه - وهى الخاصة بتحديد جهة ومكان للمراقبة - وتبدأ مدة المراقبة من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الأحوال .

وحيث أنه يتعين لوضع الشخص تحت مراقبة الشرطة لمدة ستين عملاً بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ - طبقاً للتفسير الملزم الذى أصدرته المحكمة العليا بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٧٥ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٤ قضائية - أن يكون توافر حالة الاشتباه فى حقه ثابتاً بحكم قضائى وسابقاً على صدور الأمر باعتقاله، ومودى ذلك أن هذه المادة قد حرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التى سبق أن حوكم عليها هذا الشخص تقوم به اذا ماتم اعتقاله بعد ذلك لأسباب تتعلق بالأمن العام، ثم فرضت لها عقوبة أصلية هى عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة ستين.

وحيث أن ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى - للطعون بعدم دستورتها - من أن مدة المراقبة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الأحوال ، قاطع الدلالة فى أن للشرطة هى الجهة المختصة بأعمال هذا النص وذلك بإجراء تتخلله من تلقاء نفسها وبغير حكم قضائى، وهو ما خلصت اليه المحكمة العليا فى تفسيرها سالف الذكر .

لما كان ذلك، وكانت المادة ٦٦ من الدستور تنص على أن " العقوبة شخصية . ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائي" وكان توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة ستين التي فرضها للشرع كعقوبة أصلية طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ يتم بهجر حكم قضائي على ما سلف بيانه، فان هذه المادة تكون قد خالفت الدستور مما يتعين معه الحكم بعدم دستورتها.

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة، والزمّت الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيتها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣٩/٣ ق دستورية
جلسة ١٩٨٢/٥/١٥)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢١ في ١٩٨٢/٥/٢٧)

جمارك

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ : (٣٣٠) تشريع — ألزاه الرجعى وجوازها فى غير
المواد الجنائية بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب — المادة ١٨٧
من الدستور .

(٣٣١) رسم استهلاك — القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧
مدى دستوريته .

المحكمة : وحيث ان الوقائع — على ما بين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق — تحصل فى أن المدعى كان قد أقام
الدعوى رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٨ مدنى بنذر الزقازيق طالبا الحكم
بعدم الاعتداد بالحجز التنفيذى الذى أوقعته مصلحة الجمارك ضده
وفاء لمبلغ ٢٧٥٢ جنيها و ٥٢٠ مليما مقابل رسوم استهلاك تطبيقا
للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ واعتبار الحجز كأن لم يكن وبراعة
ذاته من هذا المبلغ. وخارج ٣ يناير سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة
برفض الدعوى، فطعن المدعى فى هذا الحكم بالاستئناف رقم
١١٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف الزقازيق ودفع بعدم دستورية
القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧، وفى أول نوفمبر سنة ١٩٨٠
قررت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠
لنظمن بعدم الدستورية، فأقام المدعى دعواه الماثلة .

وحيث ان المدعى ينهى على القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧
بفرض رسوم استهلاك على بعض السلع مخالفته للمادة ١٨٧ من
الدستور، إذ لم يصدر بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب رغم ما
نص عليه من أثر رجعى .

وحيث أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ للطعون بعدم

دستوريته صدر ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٧ ونص في مادته الأولى على فرض رسوم استهلاك على السلع المبينة بالجدول المرفق به وبالفئات موضحه قرين كل منها ، ونصت مادته الثانية على أن يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذه، كما نصت المادة الثالثة والأخيرة منه على نشره في الجريدة الرسمية وأن يعمل به اعتبارا من ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ .

وحيث أن نداء ١٨٧ من الدستور تنص على أنه " لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب ".

وحيث أن الثابت من مضبطة الجلسة الخمسين للدور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثاني لمجلس الشعب للفقرة مساء يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ - والمرافقة بالأوراق - أنه عند الاقتراع على مشروع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ محل الطعن أوضح رئيس الجلسة أن أحكامه تقضى بسريانه بأثر رجعي مما يتطلب طبقا للمادة ١٨٧ من الدستور توافر أغلبية خاصة الأمر الذي يقتضى عملا بالمادة ٢٩٠ اللائحة الداخلية أن يكون أخذ الرأي نداء بالاسم، وبعد ذلك نودى على الأسماء - التي أثبتت في ملحق للضبطة - ثم أعلن رئيس الجلسة أن أخذ الرأي انتهى أسفر عن الموافقة على هذا للمشروع بقانون بأغلبية ٢١١ صوتا .

لما كان ما تقدم وكان عدد أعضاء مجلس الشعب في ذلك الوقت طبقا لما جاء بكتاب السيد أمين عام مجلس الشعب للورخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ والمرفق بالملف هو ٣٦٠ عضواً وكان قد توافر بذلك لهذا القانون - وهو تشريع في غير المواد الجنائية - ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس

الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضي، فإن ما يتعده للدعي بشأن مخالفته أحكام الدستور يكون على غير أسس .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت للدعي المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٧ ق . د
جلسة ١٩٨٢/٤/٣)

(الجريدة الرسمية - العدد ١٥ في ١٥/٤/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ : (٣٣٢) جمارك - دعوى دسورية - المصلحة فيها
- مناط المصلحة في الدعوى .

(٣٣٣) اختصاص - جمارك .

(٣٣٤) ضرائب - وعاء الضريبة .

(٣٣٥) جمارك - سعر الصرف التشجيعي - عمالة
ضريبة .

(٣٣٦) قرار اداري - مشروعته .

(٣٣٧) دعوى دسورية - جمارك .

الحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في ان للدعي كان قد تقدم الى
محكمة ميناء البصل الجزئية بأمر على عريضة قيد برقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ طالبا بحاسيته جمركيا على أسس تحديد قيمة التأسيسات
التي سبق أن استوردها بالنقد الأجنبي، مقومة طبقا للسعر الرسمي

وليس السعر التشجيعى للعملة، وبالتالي صرف الفروق للمستحقة له على هذا الأسس والبالغة ١٧٠١٧ر٥٢٢ جنيهًا . بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٨ صدر الأمر للشار إليه بصرف تلك الفروق الى للمدى، وقامت مصلحة الجمارك بتنفيذ هذا الأمر فعلاً، ثم تظلمت منه أمام قاضى الأمور الوحيدة طالبة لفساها، فأقام للمدى الدعوى رقم ٣٣٦٢ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى اسكتيرية ضد وزيرى للمالية والتجارة ومصلحة الجمارك، طالبا الحكم براءة ذمته من الفروق للشار إليها، وخلال نظر هذه الدعوى دفع الحاضر عن للمدى أمام محكمة اسكتيرية الاجتالية بعدم دستورية قرارات وزير المالية الصادرة بتنظيم السعر التشجيعى للعملة، وخاصة القرارات رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ ورقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ورقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ ساقفة للذكر، وعلمسة ١٦ يناير ١٩٨٠ صرحت المحكمة للمدى بالظمن بعدم دستورية القرار موضوع الدعوى، فأقام الدعوى للماتلة، مستهلفا الحكم فيها بعدم دستورية القرارات اللاحقة الصادرة عن وزير المالية والمتعلقة بالسعر التشجيعى للعملة، وعلى الأعص القرارات الثلاث للشار إليها .

وحيث ان للمدى أقام دعواه للوضعية رقم ٣٣٦٢ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى اسكتيرية طالبا فى صحيفتها الحكم براءة ذمته من مبلغ الفروق ساقفة للذكر، قولاً منه بأن مصلحة الجمارك قومت البضائع التى استوردها بالتقد الأجنبى - توطئة لحساب الضريبة الجمركية للمستحقة عليها - بما يعادل قيمتها بالعملة المصرية عسوبة على أسس سعر الصرف التشجيعى حال أن سعر الصرف الرسمى للعملة هو الذى يصين الاحتلاد به - فى مجال الأغراض الجمركية - لتحديد قيمة البضائع التى استوردها، وأن الفروق بين هذين السعرين، يمثل المبلغ الذى يطلب الحكم براءة ذمته منه .

لما كان ذلك، وكان منوط للمصلحة فى الدعوى الدستورية هو ارتباطها بالمصلحة القائمة فى دعوى للوضع، وذلك بأن يؤثر لحكم الصادر فى المسألة الدستورية، فى الطلبات للوضعية للبلدة أمام محكمة للوضع، وكان قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد قيمة البضائع المستوردة للأغراض الجمركية ينص فى مادته الأولى على أن تقدر قيمة البضائع المحددة قيمتها بالنقد الأجنبي أو بحسابات غير مقيمة " على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية فى ميناء أو مكان الوصول، محسوبة بسعر الصرف التشجيعى، فيما عدا البضائع المحولة قيمتها بسعر انصراف الرسمى، فتقدر قيمتها على أساس السعر الرسمى " وكانت دعوى براءة النمة للقائمة من المدعى، تركز فى جوهرها على المنازعة فى سريان السعر التشجيعى الذى تضمنه هذا القرار فى شأن تقدير قيمة البضائع التى قام للمدعى باستيرادها بالعملة الأجنبية، وكان للركز القانونى للمدعى - بالنسبة الى الضريبة الجمركية المطالب بها - قد تحدد على مقتضى أحكام هذه المادة بعد أن التزمت بها مصلحة الجمارك فى مجال تحديد الضرائب الجمركية المستحقة عليه، فإن الفصل فى دعوى براءة النمة يتوقف على الفصل فى دستورية القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه دون غيره من القرارات الأخرى للطعون عليها وذلك فيما تضمنه من تقدير قيمة البضائع على أساس القيمة الفعلية محسوبة بسعر الصرف التشجيعى وبحسبان أن هذه القرارات لا تتصل بالطلبات للوضعية، وليس من شأن الفصل فى دستوريتها أن يؤثر فى تلك الطلبات، ذلك أن تلك القرارات لا تعدو أن تكون تنظيما عاما يتوخى انشاء سوقا موازية للسوق الرسمية القائمة على أساس سعر الصرف الرسمى، تقوم من خلال البنوك التجارية المصرية بشراء وبيع ما يعرض عليها من العملات الأجنبية التى يحددها البنك المركزى

وذلك بسعر صرف تشجيعى يتحدد على ضوء الاعتبارات واللوشرات النقدية السائلة طبقا للمادتين (١) و (٨) من القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية للنقد، ومن ثم فإن هذا القرار - والذي حل محل القرار السابق رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن انشاء سوق موازية للنقد - يكون قد استهدف وضع التنظيم القانونى لهذه السوق بتعيين مواردها واستخداماتها المنظورة وغير المنظورة، فضلا عن سائر القواعد الأخرى المتصلة بتلك السوق، والتي لا شأن لها بأسس تحديد وتقدير وتعميل الضريبة الجمركية او شروط استحقاقها، وإذا كان ذلك، فإن نطاق الطعن - فى الدعوى للماتلة - إنما ينحصر فى قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ للشار اليه ولا يمتد الى غيره من القرارات المطعون عليها فى صحيفة الدعوى الدستورية، حيث تعدم مصلحة الطاعن - فى هذه الدعوى - فى الطعن عليها، ويتمين بالتالى عدم قبول الدعوى فى هذا الشق لاتضاء للمصلحة.

وحيث ان للدعى أسس طعنه بعدم الدستورية على سند من القول بأن نقد الدولة المصرية قد نظم دوما - فيما يتعلق بسعر صرفه فى مواجهة العملات الأجنبية - عن طريق سلطة التشريع التى يتولاها مجلس الشعب دون غيره، وأنه اذا اصدر وزير المالية القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ للشار اليه محددا به سعر صرف العملة المصرية فى مواجهة العملات الأخرى بمناسبة تقرير قيمة البيضاء للمستوردة لحساب الضريبة الجمركية عليها، فانه يكون قد اتحل اختصاصا مقرررا للسلطة التشريعية هذا بالضافة الى ان القرار للشار اليه قد تضمن تعديلا للضريبة الجمركية بالزيادة وأخل بذلك بالمادة (١١٩) ، (١٢٠) من الدستور التى تنص لولاها على ان انشاء الضرائب وتعديلها والغائها لا يكون الا بقانون، وتنص المادة على ان تنظم القواعد الاساسية لجباية الأموال العامة واجراءات صرفها بقانون.

وحيث ان هذا النعى مردود فى شقة الاول بأن تحديد سعر صرف الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية قد تم دائما بقرار من وزير المالية منذ صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ بنظام النقود فى البلاد المصرية، حيث نصت المادة (١١) منه على ان الليرة الاسطوانية سعر قانونى فى القطر المصرى بقيمة تحد بقرار من وزير المالية ، ثم صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبى، اصدر وزير المالية تنفيذا له قراره رقم ٥٣ فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤٧ بتحديد اسعار العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المصرية... فضلا عن ذلك كله، فان هذا الوجه من النعى يفرض صحه — لما حصل محال للشروعية اذا تم تحديد سعر صرف العملة المصرية بالنسبة الى العملات الأخرى بقرار ادارى على خلاف القانون — ما دام التحديد ليس محموزا بنص الدستور للسلطة التشريعية — ومن ثم فان الامر لا يمثل فى حد ذاته بالنسبة للدعوى الثالثة عتاقة دستورية مما يستهض ولاية هذه المحكمة للفصل فيها.

وحيث انه عن النعى مخالفة القرار الطعين للماتين (١١٩) ، (١٢٠) من الدستور — على الوجه سالف البيان — فان هذا النعى بدوره مردود بأنه ولئن كان الاصل فى الضريبة العلة انه لا يجوز تحصيلها — كدين فى ذمة للمول — اذا كان القانون لم يجز فرضها الا ان الحالة الثالثة تستند مباشرة الى قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ الذى تضمن أسس الضريبة الجمركية العامة على البضائع الواردة وأحكام الالتزام بها — وهى ضريبة لم ينازع للمدعى فى حق الدولة فى فرضها ولا فى كونه مخالفا كمستورد بأحكامها — وان كان قد شرط لقيام هذا الحق ان يقوم العملة الأجنبية التى تم الاستيراد بها سعر صرفها الرسمى وليس على اساس السعر التشجيعى الذى نص عليه القرار الطعين، محقولة ان

تقرير هذا السعر يخرج من جهة عن احتصاص وزير المالية، ويتطوى من ناحية أخرى على تعديل لقيمة الضريبة الجمركية التى فرضها القانون عن طريق زيادة قيمتها.

وحيث ان الضريبة محل الدعوى الثالثة هى ضريبة جمركية - تتناول البضاعة عند عبورها الحدود وبمناسبة ورودها، ومصلرها للباشر هو نص المادة (٥) من قانون الجمارك المشار اليه التى تنص على احتصاص البضائع الواردة التى تدخل لراضى الجمهورية لضرائب الورادات المقررة فى التعريفات الجمركية، وقد نظم القانون هذه الضريبة بأركانها سواء فيما يتعلق بالأشخاص الخاضعين لها أو الأموال والبضائع التى تتناولها، وكذلك شروط سرياتها وسعرها وكيفية تحصيلها فضلا عن الواقعة للنشأة لها، لما كان ذلك وكان ورود البضاعة - فى نطاق الدعوى الثالثة - يقتضى تقييمها توطئة لأعضائها لضريبة قيمة تعدد بالحالة التى تكون عليها البضاعة وقت تطبيق التعريفات الجمركية عليها وطبقا لمداول هذه التعريفات، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة (٢٢) من قانون الجمارك قد بينت بوضوح وعاء الضريبة التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة، فحصرت ذلك الوعاء فى القيمة الفعلية للبضاعة مقومة بالعمله المصرية فى ميناء لو مكان الوصول " وفقا للشروط والأوضاع التى يقررها وزير الخزانة " وذلك بوصفها بضاعة ولادة عجلة قيمتها بنقد أجنبى، وكان من المقرر قانونا ان وعاء الضريبة هو المال الذى تفرض عليه وقد حدد قانون الجمارك هذا الوعاء بأنه القيمة الفعلية للبضاعة - الواردة مقومة بالعمله للمصرية فى ميناء الوصول. ولذا كان تحديد الضريبة بفرض التوصل الى تقدير حقيقى لقيمة المال الخاضع - للضريبة، فقد كان من المنطقى ان يعهد قانون الجمارك الى وزير المالية تحديد شروط وأوضاع تطبيقه باختيار الوسيلة للائمة لتقدير هذه الوعاء من اجل التوصل الى حقيقته على اكمل

وجه ممكن لما هو مقرر من ان تقدير وعاء الضريبة على أسس واقعية يعتبر شرطا لازما لكفالة العدالة وصون مصلحة كل من الممول والخزانة العامة.

وإذا اصدر وزير المالية - ابتداء تقدير قيمة البضاعة الواردة بتقدير أجنبي تقديرا واقعيًا - القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ للشار إليه مستهدفا تقدير قيمة هذا الوعاء على أسس واقعية في إطار السلطة للعولة له قانونا بالمادة (٢٢) من قانون الجمارك، وذلك بأن اتخذ من السعر التشجيعي الذي يجري به التعامل في السوق الموازية معيارا لتقييم العملة الأجنبية التي تم الاستيراد بها بالعملة المصرية، وذلك بالطبع مما لم تكن البضاعة الواردة قد حولت قيمتها بسعر الصرف الرسمي حيث تقدر قيمتها عندئذ على أساس هذا السعر - لما كان ذلك، وكان الاستيراد في الدعوى الثالثة قد تم بدون تحويل عملة بما يعنيه ذلك من عدم التزام الدولة بتدويرها على أساس سعر الصرف الرسمي ولجوء للدعوى - في سبيل الحصول على العملة - الى مصادر خارج نطاق السوق الرسمية للصرف حيث لا يتصور ان يقل السعر للتداول فيها عن السعر التشجيعي الذي يجري التعامل به في السوق الموازية، وكانت اسعار الصرف في السوق للموازية تحدد على ضوء الاعتبارات والمؤشرات النقدية السارية طبقا لنص للمادة (٨) من قرار تطوير تلك السوق رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ للشار إليه ، لما موداه انها أسعار توجهها العوامل الاقتصادية التي لا تسيطر عليها الدولة لو تستقل بتقديرها، فضلا عن أن تحديد الاسعار التشجيعية للعملة الأجنبية التي يجري التعامل بها في نطاق السوق للموازية، تتولاها لجنة ألزمها القرار المشار إليه في المادة (٨) منه بأن تحدد هذه الاسعار يباعا على أساس تضمينها عملة لا تزيد نسبتها على ٥٪ من الأسعار الرسمية / شراء اذا كان ذلك ، وكان القرار الطعن قد أحال الى السعر التشجيعي

كمعيار لتقييم البضاعة الواردة بالعملية المصرية، فإن هذا القرار لا يكون قد عدل من الأسس التي يقوم عليها النظام القانوني للضريبة الجمركية المستحقة على المدعى وبوجه خاص تلك المتعلقة بتحديد وعائها أو الأموال الخاضعة لها أو سعرها - وإنما سعى مصلر القرار بإصلاره الى تقدير قيمتها تقديرا واقعا في إطار الشروط والأوضاع التي يحولها القانون تخليدها وفقا لنص المادة (٢٢) منه، والتي تستمد ضوابطها أصلا من السلطة التي يملكها في مجال حصر وتقدير وعاء الضريبة بما لا يخالفه فيه للدستور.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى، ومصادرة الكفالة، وألزمت المدعى للمصروفات، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٩ سنة ٢٠٠٢ ق. د
جلسة ١٩٩١/٦/١)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ في ١٣/٦/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ (٣٣٨) - حمارك - نص المادة ١٢١ من القرار الجمهوري بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - علم مصوريته .

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في ان النيابة العامة كانت قد اتهمت للمدعى في القضية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٦ جنح قسم قنا بأنه في يوم ٢ يناير سنة ١٩٨٢ بفترة قسم قنا، حاز بقصد الاتجار بضائع أجنبية مهربة من الرسوم الجمركية مع العمل بذلك، وطلبت عقابه بالمواد (١٢١) و (١٢٢) و (١٢٤) و (١٢٤)

مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
للعديل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، وبتاريخ ٨ فبراير سنة
١٩٨٨ قضت محكمة جنح قسم قنا حضوريا بجبس للدعى ستين
مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها لاييقاف التنفيذ، وغرامة ألف جنيه
وللمصادرة والمصاريف الجنائية، والزامه بأن يودى للمدعية بالحق
للدنى بصفتها (وزارة المالية) تعويضا قدره ٢٢٢ جنيتها، و ٣٩٠
مليما، فطعن المدعى فى هذا الحكم بطريق الاستئناف، وقيد استئنافه
برقم ١١٨٨ لسنة ١٩٨٨ جنح مستأنفة قنا، وبجلسة ٢١ ديسمبر
سنة ١٩٨٩ دفع الحاضر عن المدعى بعدد دستورية الفقرة الثانية
من المادة (١٢١) من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ للمضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠، فقررت
المحكمة التأجيل لجلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٩٠ كطلب الحاضر مع
التهم لاقامة الدعوى الدستورية، فأقام الدعوى الماثلة.

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة (١٢١) من قانون الجمارك
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ للمضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠
وللعديل بالقرار بقوانين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ تنص على ان
" يعرض فى حكم التهريب حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار مع
العلم بأنها مهربة، ويفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت فى
حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار للمستندات الدالة على انها قد
سددت عنها الضرائب الجمركية".

وحيث ان للدعى يعنى على النص للعلمون عليه انه اذا اقام
قرينة قانونية افترض بمقتضاها علم الحائز للبضائع الأجنبية بقصد
الاتجار فيها بتهريبها، اذا لم يقدم للمستندات الدالة على سداد
الضرائب الجمركية عليها فانه يكون قد عكالف قرينة البراءة التى
تضمنتها للمادة (٦٧) من الدستور التى تنص على ان " المتهم برئ

حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات النفاذ عن نفسه " .

وحيث ان الدستور هو القانون الاساسى الاعلى الذى يرسى القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم ويقرر الحريات والحقوق العامة، ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها، ويحدد لكل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وظائفها وصلاحياتها، ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها بما يحول دون تدخل أى منها فى أعمال السلطة الأخرى او مزاحمتها فى ممارسة اختصاصاتها التى ناطها الدستور بها.

وحيث ان الدستور اختصاص السلطة التشريعية بمن القوانين وفقا لأحكامه ، فنص فى المادة (٨٦) منه على ان " يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع، ويقر السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وللموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على الوجه المبين فى الدستور، كما اختصاص السلطة القضائية بالفصل فى المنازعات والخصومات على النحو المبين فى الدستور فنص فى المادة (١٦٥) منه على ان " السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون " .

وحيث ان اختصاص السلطة التشريعية بمن القوانين لا يجوزها التدخل فى أعمال استنها الدستور الى السلطة القضائية وقصرها عليها، والا كان هذا افتتاحا على عملها وإخلالا بمبدأ الفصل بين السلطين التشريعية والقضائية.

وحيث ان الدستور كفل فى مادته السابعة والستين الحق فى المحاكمة للنصفة بما تنص عليه من ان المتهم يرى حتى تثبت ادانته

فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وهو حق نص عليه الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى مادتيه العاشرة والحادية عشرة التى تقرر أولاها ان لكل شخص حقا مكتملا ومتكافئا مع غيره فى محاكمة علنية ومنصفة تقوم عليها محكمة مستقلة محايدة، تتولى الفصل فى حقوقه والتزاماته المدنية او فى التهمة الجنائية الموجهة اليه، وتردد ثابتهما فى فقرتها الاولى حق كل شخص وجهت اليه تهمة جنائية فى ان تقترض براءته الى ان تثبت ادانته فى محاكمة علنية توفر له فيها الضمانات الضرورية للدفاع. وهذه الفقرة السابقة هى التى تستمد منها المادة (٦٧) من الدستور اصلها، وهى تردد قاعدة استقرار العمل على تطبيقها فى الدول الديمقراطية وتقع فى اطارها مجموعه من الضمانات الأساسية تكفل بتكاملها مفهوما للعادلة يتفق بوجه عام مع المقاييس للعاصرة للعمول بها فى الدول المتحضرة، وهى بذلك تتصل بتشكيل المحكمة وقواعد تنظيها وطبيعة القواعد الاجرائية للعمول بها امامها وكيفية تطبيقها من الناحية العملية، كما انها تعتبر فى نطاق الاتهام الجنائى وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التى قضى الدستور فى المادة (٤١) منه بأنها من الحقوق الطبيعية التى لا يجوز الاعلال بها أو تقييدها بالمخالفة لأحكامه، ولا يجوز بالتالى تفسير هذه القاعدة تفسيراً ضيقاً، اذ هى ضمان مبدئى لرد العلوان عن حقوق المواطن وحرياته الأساسية، وهى التى تكفل تمتعه بها فى اطار من الفرص للتكافؤ، ولان نطقها وان كان لا يقتصر على الاتهام الجنائى وانما يمتد الى كل دعوى ولو كانت الحقوق للثارة فيها من طبيعة مدنية، الا ان المحاكمة للنصفة تعتبر اكثر لزوماً فى الدعوى الجنائية وذلك ايا كانت طبيعة الجريمة وبغض النظر عن درجة خطورتها، وعلة ذلك ان ادانة للتهمة بالجريمة انما تعرضه لخطر القيود على حريته الشخصية، واكثرها تهديداً لحقه فى

الحياة، وهى مخاطر لا سبيل الى توقيها الا على ضوء ضمانات فعلية توازن بين حق الفرد فى الحرية من ناحية، وحق الجماعات فى الدفاع عن مصالحها الاساسية من ناحية اخرى، ويتحقق ذلك كلما كان الاتهام الجنائى معرفا بالتهمة مينا طبيعتها مفعلا أدلتها وكافة العناصر المرتبطة بها، وبمراعاة ان يكون الفصل فى هذا الاتهام عن طريق محكمة مستقلة وعابدة ينشئها القانون، وان تجرى المحاكمة فى علانية وخلال مدة معقولة، وان تستند المحكمة فى قرارها بالادانة - اذا خلصت اليها - الى موضوعية التحقيق الذى تجريه، والى عرض متجرد للحقائق، والى تقدير سائق للمصالح للتنازع، وتلك جميعها من الضمانات الجوهرية التى لا تقوم المحاكمة للنصف بدونها، ومن ثم كفلها الدستور فى المادة (٦٧) منه وقرنها بضماتين تعتبران من مقوماتها وتدرجان تحت مفهومها، هما افتراض البراءة من ناحية، وحق الدفاع للحض الاتهام الجنائى من ناحية اخرى، وهو حق عززته المادة (٦٩) من الدستور بنصها على ان حق الدفاع بالأصالة او بالوكالة مكفول.

وحيث ان الدستور يكفل للحقوق التى نص عليها فى صلبه الحماية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية، وكان استياق المحكمة من مراعاة القواعد للنصف سالف الذكر عند فصلها فى الاتهام الجنائى واهميتها على اجراءاتها تحقيقا لمقاهيم العدالة حتى فى أكثر الجرائم خطورة لا يعلو ان يكون ضمانا اولية لعدم المساس بالحرية الشخصية - التى كفلها الدستور لكل مواطن - بغير الوسائل القانونية المتوافقة مع أحكامه، وكان افتراض براءة للتهم يمثل أصلا ثابتا يتصلق بالتهمة الجنائية من ناحية اثباتها وليس بنوع العقوبة المقررة لها، وينسحب الى الدعوى الجنائية فى جميع مراحلها وعمل امتداد اجراءاتها، فقد كان من الحتم ان يرتب الدستور على افتراض البراءة عدم جواز نقضها بغير الأدلة الجازمة التى تخلص

اليها المحكمة وتتكون من جماعها عقيدتها، ولازم ذلك ان تطرح هذه الأدلة عليها، وان تقول هي وحدها كلمتها فيها، وألا تفرض عليها لة جهة اخرى مفهوما محدد الدليل بعينه، وان يكون مرد الأمر دائما الى ما استخلصه هي من وقائع وحصلته من أوراقها غير مقيدة بوجهة نظر النيابة العامة او الدفاع بشأنها.

وحيث انه على ضوء ما تقدم ، تتمثل ضوابط المحاكمة للنصفة في مجموعة من القواعد للبلدية التي تعكس مضامينها نظاما متكامل للملاحم يتوخى بالأسس التي يقوم عليها صون كرامة الانسان وحماية حقوقه الاساسية وبحول بضماناته دون اساءة استعمال العقوبة بما يخرجها عن اهدافها، وذلك انطلاقا من إيمان الأمم للتحضرة بجرمة الحياة الخاصة وبوطأة القيود التي تنال من الحرية الشخصية، ولضمان ان تنفذ الدولة عند مباشرتها لسلطاتها في مجال فرض العقوبة صونا للنظام الاجتماعي بالأغراض النهائية للقوانين العقابية التي ينفذها ان تكون اداة للتهم هدفا مقصودا لذاته، او ان تكون القواعد التي تتم عاكمته على ضوءها مصادمة للمفهوم الصحيح لادارة العدالة الجنائية ادارة فعالة، بل يتعين ان تلتزم هذه القواعد بمجموعة من القيم التي تكفل لحقوق التهم الحد الأدنى من الحماية التي لا يجوز التزول عنها او الانتقاص منها. وهذه القواعد - وان كانت اجرائية في الاصل - الا ان تطبيقها في مجال الدعوى الجنائية - وعلى امتداد مراحلها - يؤثر بالضرورة على محصلتها النهائية، ويندرج تحتها اصل الرعاة كقاعدة أولية تقرضها الفطرة، وتوجبها حقائق الاشياء، وهي بعد قاعدة حرص الدستور على ابرازها في المادة (٦٧) منه مؤكدا بمضمونها ما قرره المادة (١١) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على ما سلف بيانه، وللمادة السادسة من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان.

وحيث ان اصل الرأفة يمتد الى كل فرد سواء اكان مشتبهاً فيه لو متهماً باعتباره قاعدة أساسية فى النظام الاتهامى اقرتها الشرائع جميعها لا لتكفل بموجبها حماية للذنبين، وانما لتدرأ بمقتضاها العقوبة عن الفرد اذا كانت التهمة اليه قد أحاطتها الشبهات بما يحول دون التيقن من مقارفة للتهم لها، ذلك ان الاتهام الجنائى فى ذاته لا يرحزح اصل الرأفة الذى يلزم الفرد دوماً ولا يزايله سواء فى مرحلة ما قبل المحاكمة لو اثباتها وعلى امتداد حلقاتها وايا كان الزمن التى تستغرقه اجراءاتها ، ولا سبيل بالتالى لدحض اصل الرأفة بغير الادلة التى تبلغ قوتها الاقتناعية مبلغ الجزم واليقين بما لا يدع مجالاً معقولاً لشبهة انتفاء التهمة، وبشرط ان تكون دلالتها قد استقرت حقيقتها بحكم قضائى استنفد طرق الطعن فيه.

وحيث ان افتراض الرأفة لا يتحمض عن قرينة قانونية، ولا هو من صورها، ذلك ان القرينة القانونية تقوم على تحويل للاثبات من محله الاصلى ممثلاً فى الواقعة مصدر الحق للدعى به، الى واقعة اخرى قرينة منها متصلة بها.

وهذه الواقعة البديلة هى التى يعتبر اثباتها للواقعة الاولى بحكم القانون، وليس الأمر كذلك بالنسبة الى السوءة التى افترضها الدستور، فليس ثمة واقعة أحلها الدستور محل واقعة اخرى وأقامها بديلاً عنها، وانما يؤسس لافتراض الرأفة على الفطرة التى جبل الانسان عليها، فقد ولد حراً مبرأ من الخطيئة والمعصية، ويفترض على امتداد مراحل حياته ان اصل الرأفة لا زال كامناً فيه، مصاحباً له فيما يأتيه من أفعال، الى ان تنقض المحكمة بقضاء حازم لا رجعة فيه هذا الافتراض على ضوء الادلة التى تقدمها النيابة العامة مثبتة بها الجريمة التى نسبتها اليه فى كل ركن من اركانها، وبالنسبة

الى كل واقعة ضرورية لقيامها بما فى ذلك القصد الجنائى بنوعيه اذا كان متطلبا فيها، وبغير ذلك لا يتهدم اصل البراءة اذ هو من الركائز التى يستند اليها مفهوم المحاكمة للنصفه التى كفلها الدستور، ويعكس قاعدة مبدئية تعبر فى ذاتها مستحصية على الجدل، واضحة وضوح الحقيقة ذاتها، وتقتضيها الشرعية الاجرائية، ويعتبر انفاذها مفترضا اوليا لادارة العدالة الجنائية، ويتطلبها الدستور لصون الحرية الشخصية فى مجالاتها الحيوية، وليوفر من خلالها لكل فرد الأمن فى مواجهة التحكم التسلط والتحامل، بما يحول دون اعتبار واقعة تقوم بها الجريمة ثابتة بغير دليل، وبما يرد للمشرع عن افتراض ثبوتها بقرينة قانونية تحكمية ينشؤها.

وحيث ان النص التشريعى للطعون فيه بعد ان قرر ان حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار فيها مع العلم بأنها مهربة يعتبر فى حكم التهرب الجمركى، نص على ان هذا العلم يفترض اذا لم يقدم حائز البضائع الأجنبية بقصد الاتجار للمستندات الدالة على سبق الوفاء بالضريبة المستحقة عنها، وبذلك احل للمشرع واقعة عدم تقديم الحائز المذكور لتلك المستندات محل واقعة علمه بتهريب البضائع التى يحوزها بقصد الاتجار فيها منشأ بذلك قرينة قانونية يكون ثبوت الواقعة البديلة، بموجبها دليلا على ثبوت واقعة العلم بالتهريب التى كان ينبغي ان تتولى النيابة العامة بنفسها مسئولية اثباتها فى اطار التزامها الاصيل باقامة الادلة للويزة لقيام كل ركن يتصل بينان الجريمة، ويعتبر من عناصره، بما فى ذلك القصد الجنائى العام ممثلا فى لراة الفعل مع العلم بالوقائع التى تعطيه دلالة الاجرامية.

وحيث ان القرينة القانونية التى تضمنها النص التشريعى للطعون فيه والسالف بياتها، لا تعبر من القرائن القاطعة، اذ الاصل فى القرائن القانونية بوجه عام هو جواز اثبات عكسها، ولا تكون القرينة قاطعة الا بنص خاص يقرر عدم جواز هدمها، وقد للترم القانون الجمركى الاصل العام فى القرائن القانونية بما تضمنته

مذكرته الايضاحية من ان الاثر الذي رتبته هذا القانون على افتراض علم الحائز بمحققة ان البضائع الأجنبية التي يجوزها للتجار فيها مهربة، هو ان النيابة العامة أضحت غير مكلفة بقامة الدليل على هذا العلم، وان تقيمه غدا التزاما قانونيا القاه للمشرع على عاتق الحائز، مطلقا هو الشأن في القرائن القانونية ، ذلك ان للمشرع هو الذي تكفل باعتبار الواقعة المراد اثباتها ثابته بقيام القرينة القانونية وأعفى النيابة العامة بالتالي من تقديم الدليل عليها. اذا كان ذلك، وكان الاصل في القرائن القانونية قاطعة لو غير قاطعة - هي انها من عمل للمشرع وهو لا يقيمها تحكما او املاء، وانما يجب ان تصاغ القرينة وان يتحدد مضمونها على ضوء ما يقع غالبا في الحياة العملية، وكانت القرينة القانونية التي تضمنتها النص التشريعي للطعون عليه لا تستمر كذلك، ذلك انها تتعلق ببضائع اجنبية يجري التعامل فيها بعد خروجها من الدائرة الجمركية، وهو تعامل لا ينحصر فيمن قام باستيرادها ابتداء، وانما تشملونها ايده عديدة شراء ويوما الى ان تصل الى حائزها الأخير، وفي كل ذلك يتم التعامل فيها بافتراض سبق الوفاء بالضريبة الجمركية للمستحقة عنها ترميتها على تجاوزها الدائرة الجمركية التي ترصد في محيطها البضائع الواردة وتقدر ضرائبها وتتم اجراءاتها باعتبار ان ذلك هو الاصل فيها وان تهريبها لا يكون الا بدليل تقلعه الادلة الجمركية ذاتها وهو ما أكلته الفقرة الثالثة من المادة (٥) من القانون الجمركي بما نصت عليه من ان الضريبة الجمركية انما تستحق بمناسبة ورود البضاعة او تصديرها وفقا للقوانين والقرارات للمنظمة لها، وانه لا يجوز الافراج عن اية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية، وأداء الضرائب والرسوم للمستحقة عنها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، ولازم ما تقدم، ان عدم تقديم حائز البضائع الأجنبية بقصد الاتجار فيها للمستندات الدالة على الوفاء بالضرائب الجمركية للمستحقة عنها، لا يفيد بالضرورة علمه بتهريبها، اذا كان ذلك فان الواقعة البديلة التي اختارها النص للطعون فيه لا ترشح في الأهم الاغلب من الأحوال لاعتبار واقعة العلم بالتهريب ثابتة بحكم القانون ولا تربطها بالتالي علاقة منطقية بها. وتقدر القرينة بالتالي

غير مرتكزة على أسس موضوعية ومقحمة لاهلل افتراض الواقعة، ومجازرة من ثم لضوابط المحاكمة للنصفه التي كفلها الدستور في صلبه.

وحيث ان جريمة التهريب المبركى من الجرائم العملية التي يعضو القصد الجنائي ركنها فيها، وكان الأصل هو ان تحقق المحكمة بنفسها وعلى ضوء تقديمها للأدلة التي تطرح عليها من علم للتهم بحقيقة الامر في شأن كل واقعة تقوم عليها الجريمة وان يكون هذا العلم يقينيا لا ظنيا لو افتراضيا ، وكذا الاختصاص المقرر دستوريا للسلطة التشريعية في مجال انشاء الجرائم وتقرير عقوباتها لا يجوزها التدخل بالقرائن التي تنشأ لفل يد المحكمة عن القيام بمهمتها الأصلية في مجال التحقق من قيام لركان الجريمة التي عينها للشرع اعمالا لمبدأ الفصل بين السلطين التشريعية والقضائية، وكان النص التشريعي للمطعون فيه قد حدد واقعة بنتها جعل ثبوتها بالطريق المباشر، دالا بطريق غير مباشر على العلم بالواقعة الاحرامية مقحما بذلك وجهة النظر التي لرتأها في مسألة يعود الامر فيها بصفة نهائية الى محكمة الموضوع لاتصالها بالتحقيق الذي تجريه بنفسها تفصيلا للحقيقة الموضوعية عند الفصل في الاتهام الجنائي، وهو تحقيق لا سلطان لسولها عليه، ومأل ما يسفر عنه الى العقيلة التي تتكون لديها من جماع الأدلة للطروحة عليها، اذا كان ذلك، فان للشرع اذ أعفى النيابة العامة — بالنص التشريعي للمطعون عليه — من التزاماتها بالنسبة الى واقعة بنتها تصل بالقصد الجنائي وتصور من عناصره، هي واقعة علم للتهم بهريب البضائع الأجنبية التي يجوزها بقصد الاتجار فيها، حاجبا بذلك محكمة للموضوع عن تحقيقها، وان تقول كلمتها بشأنها، بعد ان افترض النص للمطعون عليه هذا العلم بقرينة تحكيمه، ونقل عبء تفيه الى التهم، فان عمله يعد انتحالا لاختصاص كفله الدستور للسلطة القضائية، وانتحالا لموجبات الفصل بينها وبين السلطة التشريعية، ومناقضا كذلك لافتراض براءة التهم من التهمة للوجهة اليه في كل وقائعها وعناصرها، وخالفنا بالنسالى نص المادة (٦٧) من الدستور.

وحيث ان افتراض براءة اللتهم من التهمة للوجهة اليه يقترن دائما من الناحية الدستورية - وضمنان فعاليته - بوسائل اجرائية والزامية تعتبر كذلك - ومن ناحية أخرى - وثيقة الصلة بالحق في الدفاع وتمثل في حق للتهم في مواجهة الادلة التي قدمتها النيابة العامة اثباتا للحريية، والحق في دحضها بأدلة النفي التي يقدمها، وكان النص التشريعي المطعون عليه - وعن طريق القرينة القانونية التي افترض بها ثبوت القصد الجنائي - قد أحل بهذه الوسائل الاجرائية بأن جعل للتهم مواجهة الواقعة أثبتتها القرينة في حقه بغير دليل، ومكلفا بنفيها خلافا لاصل البراءة، ومسقطا عملا كل قيمة اسبقها الدستور على هذا الاصل، وكان هذا النص - وعلى ضوء ما تقدم جميعه - ينال من مبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والقضائية، ومن الحرية من ضمان الحق في الدفاع ، فانه بذلك يكون مخالفا لأحكام المواد (٤١) ، (٦٧) ، (٦٩) ، (٨٦) ، (١٦٥) من الدستور.

فللهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص للمادة (١٢١) من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وذلئت فيما تضمنته فقرتها الثانية من افتراض العلم بالتهريب اذا لم يقدم من وجدت في حيازته البضائع بقصد الاتجار للمستندات الدالة على انها قد سددت عنها الضرائب الجمركية المقررة، مع الزام الحكومة للمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٣ لسنة ١٢ ق -
د جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

(الجريدة الرسمية - العدد ٨ في ٢٠ / ٢ / ١٩٩٢)

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ (٣٣٩) جمارك - تهريب جمركى - علم تقديم من
وجدت فى جوازته البضائع الاجنبية المستندات الدالة على سداد
الضريبة الجمركية - الفواض العلم بالتهريب - علم دستورية
نص المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس
الجمهورية بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة
الدعوى وسائر الاوراق - تحصل فى ان النيابة العامة كانت قد
اتهمت للدعى فى القضية رقم ١٤٣٥ لسنة ١٩٨٦ جنح قسم قنا،
بأنه فى يوم ١٥ مارس سنة ١٩٨٣ بدائرة قسم قنا حاز بقصد
التجار بضائع مهربة من الرسوم الجمركية مع علمه بذلك، وطلبت
عقابه بالمولد (١٢١) ، (١٢٢) ، (١٢٤) ، (١٢٤) ، مكررا من
قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
للمعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . وبتاريخ ٣٠ مارس سنة
١٩٨٧ قضت محكمة جنح قسم قنا غايبا بحبس للدعى مستين مع
الشغل وكفالة مائة جنيه وغرامة ألف جنيه وللصادرة والزامه بأن
يؤدى للمدعى بالحق للدعى تعريضا يعادل مئلى الضرائب
وللمصروفات وخمسة جنيهات اتعاب المحاماة، فعارض للدعى فى
هذا الحكم وقضى فى المعارضة بملسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٨٧
برفضها، فطعن للدعى فى الحكم بطريق الاستئناف وتقد استئنافه
برقم ٢٦٨٤ لسنة ١٩٨٧ جنح مستأنفه قنا، وبملسة ٢١ ديسمبر
سنة ١٩٨٩ دفع الحاضر عن للدعى بعدم دستورية الفقرة الثانية من
المادة (١٢١) من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ للضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠، واذا صرحت
محكمة الموضوع للمدعى برفع الدعوى الدستورية، فقد أقم
الدعوى للمائلة.

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة (١٢١) من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ للضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ وللعدل بالقرار بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ تنص على ان " يحظر في حكم التهريب حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة، ويفترض العلم ان لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار للمستندات الدالة على انها قد سددت عنها الضرائب الجمركية.

وحيث ان للدعى ينص على النص للعلمون عليه انه اذ اقام قرينة قانونية افترض بمقتضاها علم الحائز للبضائع الأجنبية بقصد الاتجار فيها بتهريبها، اذ لم يقدم للمستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية عليها فانه يكون قد عاين قرينة البراءة التي تضمنتها المادة (٦٧) من الدستور التي تنص على ان " للتهمة يري حتى ثبت اذلك في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه".

وحيث ان الدستور هو القانون الاعلى الذى يرسى القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم ويقرر الحريات والحقوق العامة ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها ويحدد لكل من السلطة التشريعية وشعبية والقضائية وغلقتها وصلاحياتها، ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها بما يحول دون تدخل اى منها في أعمال السلطة الاخرى او مزاحمتها في ممارسة اختصاصاتها التي ناطها الدستور بها.

وحيث ان الدستور اعطى السلطة التشريعية بسن القوانين وفقا لأحكامه تنص في المادة (٨٦) منه على ان " يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع، ويقرر السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، كما يمارس

الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور". كما احتصر السلطة القضائية بالفصل في المنازعات والخصومات، فنص في المادة (١٦٥) منه على أن "السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها وتصدر أحكامها وفق القانون".

وحيث أن اختصاص السلطة التشريعية بمن القوانين لا يجوزها التدخل في أعمال استئذان الدستور إلى السلطة القضائية وقصرها عليها، والأكان هنا اختتانا على ولايتها، وإخلالا ببدأ الفصل بين السلطين التشريعية والقضائية.

وحيث أن الدستور كفل في مادته السابعة والستين الحق في المحاكمة للنصفة بما تص عليه من أن التهم يرى حتى تثبت ادعائه في عاكمة قاتونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عنه نفسه، وهو حق نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته العاشرة والمحادية عشرة التي تقرر لولاها أن لكل شخص حقا مكتملا ومتكافئا مع غيره في عاكمة عنية ومنصفة تقوم عليها عكمة مستقلة محايدة، تتولى الفصل في حقوقه والتزاماته للندية لو في التهمة الجنائية للوجهة إليه، وتردد ثابته في فقرتها الأولى حتى كل شخص وجهت إليه تهمة جنائية في أن تقرر برأيه وله الحق في عاكمة عنية توفر له فيها الضمانات الضرورية للدفاع، وهذه الفقرة السابقة هي التي تستمد منها المادة (٦٧) من الدستور أصلها، وهي تردد قاعدة استقرار العمل على تطبيقها في الدول الديمقراطية، وتقع في إطارها مجموعة من الضمانات الأساسية تكفل بتكاملها مفهوما للعائلة ينشئ بوجه عام مع القاييس للحاصرة للممول بها في الدول المتحضرة، وهي بذلك تتصل بتشكيل المحكمة وقواعد تنظيمها وطبيعة القواعد الإجرائية للممول بها أعمالها

وكيفية تطبيقها من الناحية العملية ، كما انها تعتبر فى نطاق الاتهام الجنائى وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التى قضى الدستور فى المادة (٤١) منه بأنها من الحقوق الطبيعية التى لا يجوز المساس بها او تقييدها بالمعاقبة لأحكامه، ولا يجوز بالتالى تفسير هذه القاعدة تفسيراً ضيقاً اذ هى ضمان مبدئى لرد العدوان عن حقوق المواطن وحرياته الاساسية، وهى التى تكفل تمتعه بها فى اطار من القصر المتكافئة، لأن نطاقها وان كان لا يقتصر على الاتهام الجنائى وإنما يمتد الى كل دعوى ولو كانت الحقوق المشار فيها من طبيعة مدنية، الا ان المحاكمة للنصفة تعتبر اكثر لزوماً فى الدعوى الجنائية وذلك ايا كانت طبيعة الجريمة وبغض النظر عن درجة خطورتها، وعلى ذلك ان ادانة المتهم بالجريمة إنما تعرضه لأخطار القيد على حريته الشخصية واكثرها تهديداً لحقه فى الحياة، وهى مخاطر لا سبل الى توقيها. الا على ضمانات توازن بين حق الفرد فى الحرية، وحق الجماعة فى الدفاع عن مصالحها الأساسية من ناحية اخرى، ويحقق ذلك كلما كان الاتهام الجنائى معروفاً بالتهمة مبيناً طبيعتها، مفصلاً ادلتها وكافة العناصر للربط بها، وبمراجعة ان يكون الفصل فى هذا الاتهام عن طريق محكمة مستقلة ومحايدة ينشئها القانون، وان تجري المحاكمة فى علانية وخلال مدة معقولة وان تستند المحكمة فى قرارها بالادانة - اذا خلصت اليها - الى موضوعية التحقيق الذى تجر به والى عرض متعبر للحقائق، والى تفسير سائغ للمصالح المتنازعة، وتلك جميعها من الضمانات الجوهرية التى لا تقوم المحاكمة للنصفة بدونها، ومن ثم كفلها الدستور فى المادة (٦٧) منه وقرنها بضمانتين تتحوى من مقوماتها وتدرجان تحت مفهومها هما افتراض البراءة من ناحية، وحق الدفاع لحض الاتهام الجنائى من ناحية اخرى، وهو حق عززته المادة (٦٩) من الدستور بتعها على ان حق الدفاع والأصالة او بالوكالة مكفولة.

وحيث ان الدستور يكفل للحقوق التى نص عليها فى صلبه الحماية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية، وكان استيثاق المحكمة من مراعاة القواعد المنصفة سائلة الذكر عند فصلها فى الاتهام الجنائى وهيمتها على اجراءاتها تحقيقا لمفاهيم العدالة حتى فى أكثر الجرائم عظيمة لا يعدو ان يكون ضمانا لولية لعلم المسلسل بالحرية الشخصية - التى كفلها الدستور لكل مواطن - بغير الوسائل القانونية للتوافق مع أحكامه ، وكان اعتراض براءة لتهمهم يمثل اصلا ثابتا يتعلق بالتهمة الجنائية من ناحية اثباتها وليس بنوع العقوبة المقررة لها وينسحب الى الدعوى الجنائية فى جميع مراحلها وعلى امتداد اجراءاتها، فقد كان من الختم ان يرتب الدستور على افتراض الواعة عدم جواز تقضها بغير الادلة الجازمة التى تخلص اليها المحكمة وتتكون من جماعها عقديتها، ولازم ذلك ان تطرح هذه الادلة عليها وان تقول هى وحدها كلمتها فيها، والا تفرض عليها أى جهة اخرى مفهوما محددا للدليل بعينه وان يكون مرد الأمر دائما الى ما استخلصته هى من وقائع الدعوى وحصلته من اوراقها غير مقيدة بوجهة نظر النيابة العامة او الدفاع بشأنها.

وحيث انه على ضوء ما تقدم، تتمثل ضوابط المحاكمة المنصفة فى مجموعة من القواعد للبلثية التى تعكس مضامينها نظاما متكامل للامسح يتوخى بالأسس التى يقوم عليها صون كرامة الانسان وحماية حقوقه الأساسية وبحول بضماناته دون اساءة استخدام العقوبة بما يخرجها عن اهدافها، وذلك انطلاقا من لكان الاسم للمتحضرة بجرمة الحياة الخاصة، وبوطأة القيود التى تنال من الحرية الشخصية ولضمان ان تنقيد الدول عند مباشرتها لسلطاتها فى مجال فرض العقوبة صونا للنظام الاجتماعى بالاغراض النهائية للقوانين العقابية التى يتنافى ان تكون اداة للتهم هدفا مقصودا لذاته، لو ان تكون القواعد التى تنم عماكمته على ضروتها مصادفة

للمفهوم الصحيح لادلة العلة الجنائية ادلة فعالة على ادارة فعالة، بل يصح ان تلتزم هذه القواعد بمجموعة من القيم التي تكفل لحقوق المتهم الحد الأدنى من الحماية التي لا يجوز التزول عنها او الانتقاص منها. وهذه القواعد — وان كانت اجرائية في الاصل — الا ان تطبيقها في مجال الدعوى الجنائية — وعلى امتداد مراحلها — يؤثر بالضرورة على محصلها النهائية، ويندرج تحتها اصل البراءة كقاعدة اولية تفرضها الفطرة، وتوجيها حقائق الاشياء، وهي بعد قاعدة حرص الدستور على ابرازها في المادة (٦٧) منه مؤكدا بمضمونها ما قرره المادة (١١) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على ما سلف بيانه، والمادة السادسة من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان.

وحيث ان اصل البراءة يمتد الى كل فرد سواء كان مشتبهاً فيه او متهماً باعتباره قاعدة اساسية في النظام الاتهامي ولقررتها الشرائع جميعها لا لتكفل موجهاً حماية للمُتَبِّهين، وانما لتسأراً بمقتضاها العقوبة عن الفرد اذا كانت التهمة الموجهة اليه قد احاطتها الشبهات بما يحول دون اليقين من مقارفة التهم لها، ذلك ان الاتهام الجنائي في ذاته لا يزحزح اصل البراءة الذي يلزم الفرد دوماً ولا يزيله سواء في مرحلة ما قبل المحاكمة او اثباتها وعلى امتداد حلقاتها .. وبما كان الزمن الذي تستغرقه اجراءاتها، ولا سبيل بالتالي لدحض اصل البراءة بغير الايلة التي تبلغ قوتها الاتقاعية مبلغ الجزم واليقين بما لا يدع مجالاً معقولاً لشبهة انتفاء التهمة وبشرط ان تكون دلالتها قد استقرت حقيقتها بحكم قضائي استنفذ طرق الطعن.

وحيث ان اقتراض البراءة لا يتمحص عن قرينة قانونية، ولا هو من صورها ذلك ان القرينة القانونية تقوم على تحويل للايات

من محله الاصلى ممثلا فى الواقعة مصدر الحق للمدعى به، الى واقعة اخرى منها متصلة بها وهذه الواقعة البديلة هى التى يحتر اثباتها اثباتا للواقعة الاولى بحكم القانون، وليس الامر كذلك بالنسبة الى الرواة التى افترضها الدستور، فليس ثمة واقعة احلها الدستور محل واقعة اخرى واقماها بديلا عنها وانما يؤسس افتراض الرواة على الفطرة التى جبل الانسان عليها، فقد ولد حرا موعا من الخطيئة او للعصية ، ويفترض على امتداد مراحل حياته ان اصل الرواة لا زال كامنا فيها، ومصاحبا له فيما ياتيه من افعال الى ان تنقض المحكمة بقضاء حازم لا رجعة فيه هذا الافتراض على ضوء الأدلة التى تقدمها النيابة العامة مثبتة بها الجريمة التى نسبتها اليه فى كل ركن من اركانها وبالنسبة الى كل واقعة ضرورية لقيامها بما فى ذلك القصد الجنائى بنوعه اذا كان مطلبا فيها وبغير ذلك لا ينهدم اصل الرواة اذ هو من الركائز التى يستند اليها مفهوم المحاكمة للنصف التى كفلها الدستور، ويكس قاعلة مبدئية تعتبر فى ذاتها مستعصية على الجدل ، واضحة وضح الحقيقة ذاتها، تقتضيها الشرعية الاجرائية، ويحتر اتفاقا مفترضا لوليا لانارة العدالة الجنائية ويتطلبها الدستور لصون الحرية الشخصية فى مجالاتها الحيوية، وليوفر من خلالها لكل فرد الامن فى مواجهة التحكم والتسلط والتحاميل، بما يحول دون اعتبار واقعة تقوم بها الجريمة ثابتة بغير دليل ، وبما يرد للمشرع عن افتراض ثبوتها بقرينة قانونية تحكمية بنشورها.

وحيث ان النص التشريعى للطمون فيه بعد ان قرر ان حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار فيها مع العلم بانها مهربة يحتر فى حكم التهريب الجمركى، نص على ان هذا العلم يفترض اذا لم يقدم حائز البضائع الاجنبية بقصد الاتجار للمستندات الدالة على سبق الوفاء بالضريبة المستحقة عنها، وبذلك احل للشرع واقعة عدم

تقديم الحائز للذكور لتلك المستندات محل واقعة علمه بتهريب البضائع التي يحوزها بقصد الاتجار فيها منشأ بذلك قرينة قانونية بكون ثبوت الواقعة البديلة بموجبها دليلا على ثبوت واقعة العلم بالتهريب التي كان ينبغي ان تتولى النيابة العامة بنفسها مسئولية اثباتها في اطار التزامها الاصيل بقامة الادلة الملويدة لقيام كل ركن يتصل بينان الجريمة، ويعتبر من عناصرها بما في ذلك القصد الجنائي العام ممثلا في ارادة الفعل مع العلم بالوقائع التي تعطيه دلالة الاجرامية.

وحيث ان القرينة التي تضمنها النص التشريعي المطعون فيه والسالف بيانها لا تعتبر من القرائن القاطعة، اذ الاصل في القرائن القانونية بوجه عام هو جواز اثبات عكسها ولا تكون القرينة قاطعة الا بالنص خاص يقرر عدم جواز هدمها ، وقد التزم القانون الجمركي الاصل العام في القرائن القانونية بما تضمنته مذكرته الايضاحية من ان الاثر الذي رتبته هذا القانون على افتراض علم الحائز بحقيقة ان البضائع الاجنبية التي يحوزها للاتجار فيها مهربة، هو ان النيابة العامة اصبحت غير مكلفة بقامة الدليل على هذا العلم وان نفيه غدا التزاما قانونيا القاه للمشرع على عائق الحائز مثلما هو الشأن في القرائن القانونية، ذلك ان للمشرع هو الذي تكفل باعتبار الواقعة المراد اثباتها ثابتة بقيام القرينة القانونية واعفى النيابة العامة بالتالي من تقديم الدليل عليها، اذ كان ذلك، وكان الاصل في القرائن القانونية قاطعة كانت او غير قاطعة هي انها من عمل للمشرع وهو لا يقيمها تحكما او املاء، وانما يجب ان تصاغ القرينة وان يتحدد مضمونها على ضوء ما يقع غالبا في الحياة العملية، وكانت القرينة القانونية التي تضمنها النص التشريعي المطعون عليه لا تعتبر كذلك، ذلك انها تتعلق ببضائع اجنبية تجرى التعامل فيها بعد خروجها من الدائرة الجمركية، وهو تعامل لا ينحصر فيمن قام

باستردادها ابتداء، وانما تتلونها ايد عديلة شراء ويصا الى ان تصل الى حائزها الاخير، وفي كل ذلك، يتم التعامل فيها بافتراض سبق الوفاء بالضريبة المستحقة عنها ترتيبا على تجاوزها الدائرة الجمركية التي ترصد في محيطها البضائع الواردة وتقدر ضرائبها وتتم اجراءاتها باعتبار ان ذلك هو الاصل فيها وان تهريبها لا يكون الا بدليل تقلمه الادارة الجمركية ذاتها وهو ما اكنته الفقرة الثالثة من المادة (٥) من القانون الجمركي بما نصت عليه من ان الضريبة الجمركية انما تستحق بمناسبة ورود البضاعة او تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها، وانه لا يجوز الافراج عنها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، ولازم ما تقدم ان عدم تقدم حائز البضائع الاجنبية بقصد الاتجار فيها للمستندات الدالة على الوفاء بالضرائب الجمركية المستحقة عنها، لا يفيد بالضرورة علمه بتهريبها، اذا كان ذلك فان الواقعة البديلة التي اختارها النص للطعون فيه لا ترشح في الاعم الأغلب من الاحوال لاعتبار واقعة العلم بالتهريب ناتجة بحكم القانون ولا تربطها بالتالي علاقة منطقية بها، وتغلو القرينة بالتالي غير مرتكزة على اساس موضوعية ومقحمة لاهلار افتراض البراءة، وبماويزة من ثم لضوابط المحكمة للنسفة التي كفلها الدستور في صلبه.

وحيث ان جريمة التهريب الجمركي من الجرائم العملية التي يحتمر القصد الجنائي وكذا فيها، وكان الاصل هو ان تتحقق المحكمة بنفسها وعلى ضوء تقديمها للدلة التي تطرح عليها من علم للتهم بحقيقة الاسر في شأن كل واقعة تقوم عليها الجريمة وان يكون هذا العلم يقينيا لا ظاهريا او افتراضيا، كان الاختصاص للقرر دستوريا للسلطة التشريعية في مجال انشاء الجرائم وتقرير عقوباتها لا يجوزها التدخل بالقرائن التي تنشوها لفل يد المحكمة عن القيام بمهمتها الاصلية في مجال التحقق من قيام لركان الجريمة التي عينها

المشرع اعمالا لبدء الفصل بين السلطتين التشريعية والقضائية، وكان النص التشريعي للمطعون فيه قد حدد واقعة بذاتها جعل ثبوتها بالطريق المباشر دالا بطريق غير مباشر على العلم بالواقعة الاجرامية مقحما بذلك وجهة النظر التي ارتأها في مسألة يعود الامر فيها بصفة نهائية الى محكمة الموضوع لاتصالها بالتحقيق الذي تجريه بنفسها تقصيا للحقيقة الموضوعية عند الفصل في الاتهام الجنائي، وهو تحقيق لا سلطان لسولها عليه ومآل لا يسفر عنه الى العقيدة التي تتكون لديها من جماع الادلة المطروحة عنها، اذا كان ذلك، فان للمشرع اذ اعفى النيابة العامة - بالنص التشريعي للمطعون عليه - من التزامها بالنسبة الى واقعة بذاتها تتصل بالقصد الجنائي وتعتبر من عناصره، هي واقعة علم اللتهم بتهديب البضائع الاجنبية التي يجوزها بقصد الاتجار فيها، حاجبا بذلك محكمة الموضوع عن تحقيقها، وان تقول كلمتها بشأنها، بعد ان افترض النص للمطعون عليه هذا العلم بقرينة تحكيمية، ونقل عبء نفيه الى اللتهم، فان عمله يعد اتحالا لاختصاص كفه الدستور للسلطة القضائية، واختلالا بمبدأ الفصل بينها وبين السلطة التشريعية، ومناقضا كذلك لافتراض براءة اللتهم من التهمة الموجهة اليه في كل وقائعها وعناصرها ومخالفا بالتالي لنص المادة (٦٧) من الدستور.

وحيث ان افتراض براءة اللتهم من التهمة الموجهة اليه يقترن دائما من الناحية الدستورية - ولضمان فعاليته - بوسائل اجرائية الزامية تعتبر كذلك - ومن ناحية اخرى - وثيقة الصلة بالحق في الدفاع وتمثل في حق اللتهم في مواجهة الادلة التي قدمتها النيابة العامة اثباتا للجرمة، والحق دحضها بأدلة النفي التي يقدمها، وكان النص التشريعي للمطعون عليه - وعن طريق القرينة القانونية التي افترض بها ثبوت القصد - الجنائي - قد أدخل بهذه الوسائل الاجرائية بأن جعل اللتهم مواجهها بواقعة اثبتتها القرينة في حقه بغير

دليل، ومكلفا بنفيها خلافا لأصل الفراءة - ومسقطا عملا كل قيمة اسبقها الدستور على هذا الاصل، وكان هذا النص - وعلى ضوء ما تقدم جميعه - ينال من مبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والقضائية، ومن الحرية الشخصية وينقض افراض البراءة، ويخل بضوابط المحاكمة للنصفة وما تشمل عليه من ضمان الحق في الدفاع، فانه بذلك يكون مخالفا لاحكام المواد (٤١)، (٦٧)، (٦٩)، (٨٦)، (١٦٥) من الدستور.

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص للمادة (١٢١) من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وذلك فيما تضمنته فقرتها الثانية من افراض العلم بالتهريب اذا لم يقدم من وجدت في حيازته البضائع الاجنبية بقصد الاتجار للمستندات الدالة على انها قد سلدت عنها الضرائب الجمركية المقررة، مع الزام الحكومة للمصروفات، ومبلغ مائة جنيه مقابل اتعاب الحملة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٤ لسنة ١٢ ق .
د جلسة ١٩٩٢/٣/٧)

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ : (٣٤٠) جمارك - اعفاءات - المادة ١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ - صدر القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بالغاء القانون ٩١ / ١٩٨٣ - وقف مريان الاعفاء الجمركي من تاريخ الغائه .

(٣٤١) دعوى دستورية - يتحدد نطاق الدعوى الدستورية بنطاق الدفع بعدم الدستورية الذي أثير امام محكمة الموضوع وفي الحدود التي تقبل فيها جليته .

(٣٤٢) دعوى دستورية — انشاء اتصال الدعوى
الدستورية فى حالة الطعن على غير النص التشريعى الذى تعلق
به التصريح الصادر عن محكمة الموضوع — علم قبول الدعوى.

(٣٤٣) جمارك — اعفاء جمركى — الغاء الاعفاء الجمركى
الذى كان مقررًا بقانون نظام استثمار رأس المال العربى
والأجنبى يكون قد تقرر بأثر مباشر وفى اطار رابطة قانونية
يحكمها القانون العام وتستمد مصلرها المباشر من نص القانون
والى مصلحة مشروعة تقرها الشريعة الاسلامية ولا مخالفة فيه
للمعور .

المحكمة : حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل فى أن نيابة الشئون المالية
والتجارية اتهمت للدعى — فى الدعوى الماثلة — بأنه :

(١) هرب البضائع للمينة الوصف والقيمة بالأوراق من أداء
الضريبة الجمركية المستحقة عنها، وكان ذلك بقصد الاتجار فيها
مع علمه بأمر تهريبها لكونها أجنبية الصنع دون أن تكون مصحوبة
بما يفيد أداء الضريبة الجمركية للمستحقة عنها .

(٢) استورد البضائع للمينة الوصف والقيمة بالتهمة الأولى
دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة . وقلعته الى
المحاكمة الجنائية أمام محكمة جنوب القاهرة فى الجنبعة رقم ٤٣
لسنة ١٩٩١ جنح شئون مالية لمعاقبته بالمواد ٥/١ -
١٣٠٣، ٢٦٤، ٤٣، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٤، ١٢٤ مكررا من قانون
الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٣، وبالمادتين ١٥٠، ١
من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير.
وأمام محكمة الموضوع دفع للدعى بعدم دستورية نص للمادة ١٣

من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية، واذ قدرت المحكمة جديّة دفعه مصرحة له برفع الدعوى الدستورية، فقد أقام الدعوى للمائلة طالبا الحكم بعدم دستورية المادتين ١١، ١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ - للشار اليه وكذلك المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية، والمادة التاسعة منه .

وحيث ان ولاية المحكمة الدستورية العليا - على ما يقضى به البند ب من المادة ٢٩ من قانونها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا، وكان نطاق الدعوى الدستورية التي أتاح للشرع للحصوم مباشرتها يتحدد بنطاق النفع بعدم الدستورية الذي أثر أمام محكمة الموضوع وفي الحدود التي تقلر فيها جديته، وكان للدعى فى الدعوى للمائلة قد دفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية نص للمادة ١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية، وكان التصريح الصادر من محكمة الموضوع برفع الدعوى الدستورية منحصرا فى هذا النطاق وحده لا يتعداه، فان ما تضمنته الدعوى للمائلة من طعن على غير النص التشريعى الذى تعلق به التصريح الصادر عن محكمة الموضوع يعتبر مجاوزا للنطاق الذى يتحدد به المسألة الدستورية التى تدعى هذه المحكمة للفصل فيها بما مولاه انتفاء اتصال الدعوى الدستورية - فى خصوص المادة ١١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ للشار اليه، والمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية والمادة التاسعة من هذا القانون ذاته - بالمحكمة الدستورية العليا اتصالا مطابقا للأوضاع التى رسمها قانونها.والتي لا يجوز الخروج عليها بوصفها ضوابط جوهرية فرضها للشرع لضرورة تقتضيها للصحة العامة كى يتنظم التداوى

فى للمسائل الدستورية وفقا لها، الأمر الذى يضمن معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى تلك النصوص .

وحيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٨ صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٧٨ متضمنا إعفاء كافة عناصر الأصول الرأسمالية اللازمة للشركة المصرية لمنتجات الألومنيوم - التى يعمل للمدى مديرا ماليا لها - من الضرائب والرسوم الجمركية على أن يحظر التصرف فى الأشياء التى تم إعفاؤها بموجب هذا القرار قبل خمس سنوات من تاريخ ورودها ما لم تؤد الضرائب والرسوم الجمركية التى تم الإعفاء منها، وقد صلب ذلك القرار استنادا للفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من قانون نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى وللناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والتى تحول رئيس الجمهورية - أو من يفوضه - بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار إعفاء كافة الأصول الرأسمالية اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة فى نطاق أحكام ذلك القانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها وذلك كله بشرط عدم التصرف فى الأشياء محل الإعفاء أو التأجيل أو التسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها أو لمدة التسيط أو التأجيل بحسب الأحوال والا حصلت عنها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو تأجيلها أو تسيطها .

وحيث أنه تطبيقا لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٧٨ - المشار إليه - استصدر للمدى من الهيئة العامة للاستثمار فى ٣١/٧/١٩٧٨ و ٢٤/٩/١٩٧٨ و ٢٥/١١/١٩٧٨ ثلاثة تصاريح لاستيراد سيارتين (ميكروبيس) وثلاثة للتقل، وقام باستيرادها فعلا والأفراج عنها بعد إعفاؤها من الضريبة الجمركية.

وتاريخ ١٨ من يوليو سنة ١٩٨٣ صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ليصل به اعتبارا من ٢٩ يوليو سنة ١٩٨٣ - وهو اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية - وقد أعاد هذا القانون تنظيم الاعفاءات الجمركية على أسس جديدة قدر أنها أكثر احكاما من تلك التي كانت قائمة قبل صدوره قاصدا بذلك ترسيخها وأن يكون تقريرها وفق معايير وضوابط أدنى الى تحقيق العدالة بين الدخائمين بها، وأكفل لبلوغ الغاية المقصودة من فرض الضريبة الجمركية . وبعد أن حدد هذا القانون الجهات والأشخاص الذين تسرى في شأنهم نظم الاعفاء الجمركي التي أحدثها ابتداء من تاريخ العمل به، حظر في المادة ١١ منه على المستفيدين منه أن يورثوا في شأن الأشياء المعفاة من الضريبة الجمركية تصرفا أيا كان نوعه يناقض الأغراض التي تقرر الاعفاء من أجلها، والا كان تصرفهم فيها تهريبا جمركيا معاقبا عليه بالعقوبات المنصوص عليها في القانون الجمركي . وقرن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ما تقدم بإسقاط الاعفاءات الجمركية السابقة على صدوره أيا كان موردها من نصوص القوانين المختلفة، فنص في المادة ١٣ منه على أنه فيما عدا الاعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات موقعة بين الحكومة المصرية والسلطات الدولية والاقليمية والجهات الأجنبية يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة بهذا القانون، ويلغى كل نص يخالفها ورد في القوانين التي عدلتها هذه المادة حصرا، ومن بينها نظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

وحيث ان اللدعى ينص على المادة ١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية عدم دستوريته من عدة أوجه، أولها : إهدارها للحقوق المكتسبة وإخلالها بالمراكز القانونية

التي اكتمل وجودها قبل نفاذ هذا القانون وهو ما يعتبر ارتدادا
بآثاره الى ما قبل العمل بأحكامه وتقرير الرجعية لا تجوز الا بنص
خاص وبمؤقتة أغلبية أعضاء مجلس الشعب عملا بالمادة ١٨٧ من
الدستور. ثانيا : طراحها علاقة تعاقدية تضم الدولة طرفا فيها اذ
أن طلبه قامة مشروع معين وفقا لقانون نظام استثمار المال العربي
والأجنبي بعد نجاحها من جانبها فتكون بموافقة الهيئة العامة للاستثمار
وقبولا سريانا الاعفاءات الجمركية التي نص عليها هذا القانون في
حقه مما يفوته بيع الأشياء للمعاقاة بعد انتهاء مدة الاعفاء دون إعطائهم
مصلحة لتجارتهم بتصرفه فيها، أو أداء الضريبة الجمركية عنها، وإذا
كان لأصل تشريع هو الوفاء بالعقد بما في ذلك للزايان المقررة
بها فإن النص تشريعي ليطعون عليه — فيما قرره من إلغاء
الاعفاءات الجمركية السابقة على العمل به — يكون مخالفا لنص
المادة الثانية من الدستور. وثالثها : أن تصرفه في الأشياء للمعاقاة
وفقا لأحكام نظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي وللناطق
الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ — كان مباحا
وأصحى بعد العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم
الاعفاءات الجمركية جريئة معاقبا عليها، وهو ما يتضمن رجعية
لنص عقابي بالمعاقاة لنص المادة ٦٦ من الدستور .

وحيث انه وإن كان القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦
باصلاح قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية قد نص في مادته الثانية
على إلغاء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ — المشار اليه —
بتمامها بما في ذلك للمادة الثالثة عشرة منه للطعون عليها، الا أن
صدور ذلك القانون مقررنا إلغاء هذه المادة وزوال الاعفاء الجمركي
الذي كان معمولا به وفقا لأحكام نظام استثمار رأس المال
العربي والأجنبي اعتبارا من تاريخ العمل بها لا يحول دون الطعن
عليها بعدم الدستورية من طبق عليها هذا النص خلال فترة نفاذه

وجرت آثاره في حقهم ، ذلك أن الأصل في القاعدة القانونية هي سريانها اعتبارا من تاريخ العمل بها على الوقائع التي تتم في ظلها وحتى الغائها، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت عليها قاعدة قانونية أخرى، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لتفادها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من القاعدتين لتفقد للمراكز القانونية التي نشأت واكتملت تكوينها وترتبت آثارها في ظل القانون القديم معاضة لحكمه وحله .

وحيث ان المناهي التي آثارها للمنعى في شأن دستورية النص المطعون فيه مبتغيا بها تقرير بطلانه وانهاء كل الآثار للورثة على أعماله مردود عليها بأن المادة ١٣ للمطعون فيها - وهي نص غير عقابي - قدسرى حكمها اعتبارا من اليوم التالي لنشر القانون الذي يتضمنها في الجريدة الرسمية - على ما سبق بيانه - وبالتالي لا تكون منطوية على رجعية، بل مستصحبة الأصل في القوانين الذي ردته المادة ١٨٧ من الدستور وهو سريانها بأثر مباشر على ما يقع من تاريخ العمل به، وعدم انسحابها وجريان آثارها فيما وقع قبلها . ومن جهة أخرى لا تعتبر الضريبة الجمركية التي يدور النزاع الرامن حول استحقاقها أو الأعفاء منه ضريبة محلية يقتصر نطاق تطبيقها على رقعة اقليمية معينة تنبسط عليها دون سواها، ويتحدد للمخاطبون بها في اطار هذه الدائرة وحدها، بل هي ضريبة عامة يعتبر تحقيق الواقعة للنشئة لها على امتداد الحدود الإقليمية للدولة وبغض النظر عن تقسيماتها الادارية أو فواصلها الجغرافية، مرتبا لديمتها في ذمة للمول. متى كان ذلك وكان الأصل في الضريبة أنها فريضة مالية تقتضيها الدولة جورا لما من ولاية على اقليمها، وأن قانونها يبين حدود العلاقة بين الملتزم بالضريبة من ناحية، وبين الدولة التي تقرضها من ناحية أخرى، سواء في مجال تحديد

الأشخاص الخاضعين لها، أو الأموال التي تسرى عليها، وشروط سربراتها وسعر الضريبة وكيفية تحديد وعائها وقواعد تحصيلها، وأحوال الاعضاء منها والجزاء على مخالفة أحكامها، وكان قانون الضريبة إذ يصدر على هذا النحو فإنه ينظم رابطتها تنظيما شاملا يدخل في مجال القانون العام، ويموز ما للحزنة العامة من حقوق قبل للمول واستيازتها عند مباشرتها ويوجه خاص في مجال توكيده حق الإدارة المالية في اللىادة بتنفيذ دين الضريبة على الممول، واعتباره محاولة لتخلص منها جريمة معقبا عليها قانونا، وإذا كان حق الحزنة العامة في حماية الضريبة يقابله حق للمول في فرضها وتخصيلها على أسس عادلة، إلا أن من المحقق أن الالتزام بالضريبة ليس التزاما تعاقديا ناشئا عن التصور للتبادل عن لرفاقين متطابقتين، بل مرد هذا الالتزام إلى نص القانون وحده فهو مصدره المباشر - وهو ما يملكه ولي الأمر ويحدد دليله الشرعى في رعاية مصلحة الجماعة التي يمثلها - وإذا تدخلت الدولة لتقرير الضريبة وتخصيلها، فليس ذلك باعتبارها طرفا في رابطة تعاقدية أيا كان مضمونها، ولكنها تفرض - في إطار القانون العام - الأسس الكاملة لعلاقة قانونية ضريبية لا يجوز التبديل أو التعديل فيها بالاتفاق على خلافها. ولا يضى لقرار السلطة التشريعية لضريبة معينة أن الخاضعين لها قد أنابوها عنهم في القبول بها، وأن علاقتهم في مجالها هي تعاقدية أو شبه تعاقدية، ذلك أن لقرار السلطة التشريعية لتنظيم معين إنما يتم في إطار ممارستها لولايتها المستغنة مباشرة من الدستور والتي لا يجوز لها النزول عنها، وتأتى الضريبة العامة في موقع الصلوة من مهامها لاتصالها من الناحية التاريخية بوجود المجلس التشريعية ذاتها، ولما يطوى عليه فرضها من تحميل للكلفين بها أعباء مالية يصعب تقريرها بموثرين دقيقة، ولضرورة تقتضيها. ولو كان حق الدولة في استثناء الضريبة ناشئا عن علاقة تعاقدية أو

أية علاقة أخرى تشبه بها، لكان لها حق التعليق عنها واسقاطها باتفاق لاحق، وهو ما يناقض حقيقة أن الضريبة العامة لا يفرضها الا القانون، ولا يتقرر الاعفاء منها الا وفقا لأحكامه على ما تقتضى به المادة ١١٩ من الدستور ، وليس لأحد - بالتالى - أن يعلنها بارادته المنفردة أو باتفاق لاحق ينال منها . متى كان ذلك، وكان عدول المشرع بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ - المشار اليه - عن الاعفاء الجمركى الذى كان مقررا بمقتضى قانون نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ قد تقرر لأغراض بعضها لها أساسها من المصلحة العامة وهى مصلحة معشوة يجوز بناء الأحكام الشرعية عليها، ودل عليها ما قرره اللجنة المشتركة من لجنتي الخطة والموازنة والشؤون الاقتصادية ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية من أن التعريف الجمركى يتعين أن تظل عضلة بنورها كأداة موجهة للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وأن قصورها عن أداء هذا الدور - إزاء الزيادة المطردة فى القوانين الاستثنائية التى تقرر اعفاء ضريبيا، وكذلك بالنظر الى انتفاء الأغراض المحيوة التى يتعين أن يكون الاعفاء من أداء الضريبة الجمركية مرتبطا بها - آل الى تقلص الموارد السيادية للدولة بما يهدد حصيلتها، ويفقد التعريف الجمركى مقوماتها كأداة يمكن من خلالها التأثير فى الأوضاع الاقتصادية والمالية. لما كان ذلك، فان إلغاء الاعفاء الجمركى الذى كان مقرا بقانون نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى يكون قد تقرر بأثر مباشر، وفى إطار رابطة قانونية يحكمها القانون العام أصلا، وتستمد مصدرها المباشر من نص القانون، ولوركن الى مصلحة مشروعة تقرها مبادئ الشريعة الاسلامية بما لا يخالفه فيه للمواد ١٨٧، ٦٦، ٢ من الدستور .

وحيث أن النص التشريعى المطعون عليه لا يتعارض مع الدستور من أوجه أخرى .

قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعى بالمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٣ ق . د .
جلسة ١٩٩٢/١١/٧)

(الجريدة الرسمية - العدد ٤٩ فى ١٩٩٢-١٢-٣)

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ : (٣٤٤) جمارك - تهرب من اداء الرسوم الجمركية - ادخال البضائع الاجنبية الى البلاد بنظام الاعفاءات الجمركية لأغراض السياحة - التصرف فى البضائع على خلاف الغرض الذى خصص له - الدفع بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة (١٢١) من قانون الجمارك.

المحكمة : وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى الجنائية فى القضية رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٩ جنح مالية ضد المدعى بوصف أنه فى يوم ١٧ من مارس سنة ١٩٨٧ " بدائرة قسم عابدين " هرب البضائع لئينة وصفا بقيمة بالأوراق من أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها، وكان ذلك بقصد الاتجار، بأن قام بادخالها الى البلاد بنظام الاعفاءات الجمركية لأغراض السياحة وتصرف فيها على خلاف الغرض الذى خصص لها، وطلبت عقابه بالمولد ١٢٤،١٢٤،١٢٢،١٢١،٢٨،١٣،٥، وبالماتدين ١٩٦٣ مكرر من قانون تجمارك الصادر بالقرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ لمعين بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ وبالماتدين ٢٢،٦ من

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية،
وبجلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٩٠ قضت محكمة الجرائم المالية
بخزنية غيايبا بحبس المدعى ستين مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه
وغرامة ألف جنيه والزامه بدفع مبلغ ثمانمائة وواحد وثمانين ألف
وثمانمائة وستة عشر جنيها وسبعين مليما كتعويض للجمارك
متضمنة بدل مصادرة والمصروفات الجنائية، ومستلة - ضمن
النصوص القانونية التي لاقمت عليها حكمها - على نص التشريع
منطعون فيه، وقد عارض المدعى في هذا الحكم ، ودفع - أثناء
نظر معارضته بجلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ - بعدم دستورية
الفقرة الثانية من المادة (١٢١) من قانون الجمارك المشار اليه، واذا
قلدت محكمة الموضوع حلية هذا الدفع فقد أحلت نظر المعارضة
بجلسة الأول من يناير سنة ١٩٩١ مع الرجوع للمدعى بإقامة
دعواه الدستورية، فأقام الدعوى الثالثة، وبجلسة ٢٦ من فبراير سنة
١٩٩١ قررت المحكمة المذكورة وقف الدعوى الجنائية تعليقا لحين
الفصل في الطعن الراهن بعدم الدستورية .

وحيث أن المادة (١٢١) من قانون الجمارك الصادر بالقرار
بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - بعدم أن قضت هذه المحكمة
بجلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٩٢ في الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٢
قضائية " دستورية" بعدم دستورية هذه المادة فيما تضمنته فقرتها
فقرتها الثانية من افتراض العلم بالتهريب اذا لم يقدم من وجدت في
حيازته البضائع بقصد الاتجار للمستلزمات الدالة على أن الضرائب
الجمركية المقررة قد سددت عنها - غدت تعسر على ما يأتي :

فقرة أولى : " يعسر تهريبا ادخال البضائع من أى نوع الى
الجمهورية وإخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب
الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها
في شأن البضائع المنوعة " .

فقرة ثانية : " ويحظر فى حكم التهريب حيازة البضائع الأجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة " .

..... كما يحظر فى حكم التهريب تقديم مستندات أو فوتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر يكون القرض منه التخلص من الضوابط الجمركية للمستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة لتنظيم المعمول بها فى شأن البضائع للمضوعة " . كما تنص المادة ١٢٢ من القانون ذاته - وفق القواعد المبينة فيها - على معاقبة التهريب أو الشروع فيه بالخس والفراصة أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك دون الإخلال بأهمية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر، فضلا عن مصادرة البضائع موضوع التهريب فى جميع الأحوال .

وحيث إن للدعى يعنى على الفقرة الثانية من المادة (١٢١) من القانون الجمركى فيها تضمنت من النص على " أو ارتكاب أى فعل أخير..... مضمونه غير المحدد وغموضه ولمكان تأويله، وانطوائه بالتالى على مخالفة مبدأ الاجرمية ولا عقوبة الا بناء على قانون - الذى قرره المادة ٦٦ من الدستور - بما يقتضيه تحديد الجرائم تحديدا دقيقا فى نصوص قانونية واضحة تبين أركان كل منها والعقوبات المقررة لها .

وحيث إن الجزاء الجنائى كان عبر أطوار قائمة فى التاريخ أداة طيعة للقهر والاطغیان، عققا للسلطة للمستبدة اطماعها، ومبتعدا بالعقوبة عن أغراضها الاجتماعية، وكان منطقيا وضروريا أن تعمل لدول التمدنية على أن تقيم تشريعاتها الجزائية وفق أسس ثابتة تكفل ببلتها انتهاج الوسائل القانونية السليمة فى حوائجها الموضوعية والاجرمية، لضمان ألا تكون العقوبة أداة قلعة للحرية عاصفة بها بالمخالفة للقيم التى تؤمن بها الجماعة فى تعاملها مع الأمم .

المتحضرة واتصالها بها، وكان لازما - فنى بحال دعم هذا الاتجاه وتكوينه - ان تقرر الدساتير المعاصرة القيود التى لارتاتها على سلطان المشرع فى مجال التحريم تعبيرا عن إيمانها بأن حقوق الانسان وحرياته لا يجوز التضحية بها فى غير ضرورة تملها مصلحة اجتماعية لها اعتبارها، واعترافا منها بأن الحرية فى أبعادها الكاملة لا تفصل عن حرمة الحياة، وأن الحقائق للريرة التى عايشتها البشرية على امتداد مراحل تطورها تفرض نظاما متكاملا يكفل للجماعة مصالحها الحيوية، ويصون - فنى إطاره - حقوق الفرد وحرياته الأساسية بما يجوز دون أساءة استعمال العقوبة تشويها لاغراضها، وقد تحقق ذلك بوجه خاص من خلال ضوابط صارمة ومقاييس أكثر أحكاما لتحديد ماهية الافعال التى عن ارتكابها، بما يزيل غموضها، وعلى نحو يجرى المحكمة من السلطة التقديرية التى تقرر بها قيام جريمة أو فرض عقوبة بغير نص، كى تظل للمصلحة الاجتماعية فى مدارجها العليا - قبلها على السلطة التشريعية تحريا للشرعية فى افعال مناجها.

وحيث ان الدستور أعلى قدر الحرية الفردية، فاعتبرها من الحقوق الطبيعية الكامنة فى النفس البشرية والتى لا يمكن فصلها عنها، ومنعها بذلك الرعاية الأوفى والأفضل توكيدا لقيمتها، وبما لا يحلل فيه بالحق فى تنظيمها، وبمراعاة أن القوانين الجزائية قد تفرض على هذه الحرية - بطريق مباشر أو غير مباشر - أخطار القيود وأبلغها أثرا. وينبغى بالتالى - وضمانا لتلك الحرية وارساء لأبعادها التى تملها طبيعتها - أن تكون درجة اليقين التى تكشف أحكام هذه القوانين عنها - وكفاءة مبدئية لا تقبل الجدل - فى أعلى مستوياتها، وأظهر فيها منها فى غيرها. ولازم ذلك ألا يكون النص العقابى مشنوبا بالقموض Vague أو متميعا overbroad.

وحيث ان غموض النص العقابي يعنى أن يكون مضمونه عابثا على أوساط الناس باختلافهم حول فحواه ومجئ تطبيقه وحقيقة ما يرمى فيه: فلا يكون معرفا بطريقة قاطعة بالأدعز منهي عن ارتكابها، بل بجهلا بها وموديا الى اثبامها . ومن ثم يكون انفاذه مرتبطا بمعايير شخصية قد تخالفها الأهواء، وهي بعد معايير مرجعها الى تقدير القائمين على تطبيقه لحقيقة محدودة وخلال فهمهم الخاصر لمقاصده محل مرئيه التي غالبا ما يجاوزونها لتتراء بها أو تحريفها لتتناسل من الأبرياء . ويوجه عناص فان غموض نص العقابي يعوق محكمة الموضوع عن اعمال قواعد صارمة حازمة تحدد نكل جريمة أركانها وتقرر عقوبتها بما لا يلبس فيه . وهي قواعد لا ترخيص فيها وتمثل نظارا نعملها لا يجوز فتحها حدوده . وكذلك فان غموض النص العقابي يحمل فى ثناياه مخاطر اجتماعية لا ينفى التهورين منها . ويقع ذلك لأن تطبيقه يكون انتقائيا متطوبا على التحكيم فى أغلب الأحوال وأعمها، ولأن للمواطنين الذين احتلظ عليهم نطاق التحريم والتوت بهم مقاصد للشرع، يقتلون عادة - حذر العقوبة وتوقيا لها - عن مباشرة الأفعال التي دأبتهم شبهة تأنيها . وان كان القانون بمحضه العام يسوغها . بل ان الاتجاه للعاصر والمقارن فى شأن النصوص العقابية يؤكد أن الأضرار للقرابة على غموضها، لا تكمن فى مجرد التحميل بالأفعال للنهى عنها، بل تعود - فى تطبيقاتها - الى عنصر أكثر خطرا وبرز أثرا، يتمثل فى افتقارها الى الحد الأدنى من الأسس اللازمة لضبطها والتي تحول كأصل عام بين القائمين على تنفيذها وإطلاق العنان لتزواتهم أو سوء تقديراتهم .

وحيث انه متى كان ذلك، وكان الأصل فى النصوص العقابية هو أن تصاغ فى حدود ضيقة **Narrowld** Tailored لضمان أن يكون تطبيقها محكما، فقد صار من

الحتم أن يكون جميعها محظورا، ذلك أن عموم عبارتها واتساع
قوابلها، قد يصرفها الى غير الأغراض المقصود منها، وهى تحض
دوما على عرقلة حقوق كفلها الدستور أو تتخذ ذريعة للاخلال
بها وفى مقلتها حرية التعبير وحرية التنقل والحق فى تكامل
الشخصية وفى أن يؤمن كل فرد ضد القبض أو الاعتقال غير
المشروع . ولئن جاز القول بأن تقدير العقوبة وتقرير أحوال فرضها
هو مما يدخل فى نطاق السلطة التقديرية التى يمارسها المشرع فى
بجاء تنظيم الحقوق وفق الاسس الموضوعية التى يراها أصون لمصالح
الجماعة وأحفظ لقيمتها، الا أن هذه السلطة حدها قواعد
الدستور، ويندرج تحتها ألا يكون أمر التحريم فرطا . وهو ما
يتحقق فى كل حال كما كان النص العقابى محملا بأكثر من
معنى، مرهقا بأغلال تعدد تأويلاته، مرنا مؤاميا على ضوء الصيغة
التي اقترح فيها، متغولا - من خلال انضالات عباراته - حقوقا
ارساها الدستور مقتحما ضماناتها عاصفا بها حائلا دون نفسها
بغير عائق، ويعين بالتالى أن يكون النص العقابى حادا قاطعا لا
يؤذن بتدخل معانية أو تشابكها، وكى لا تتسلخ دائرة التحريم،
وليزل دوما فى اطار الدائرة التى يكفل الدستور فى نطقها قواعد
الحرية للنظمة **Ordered liberté**.

وحيث انه سواء كان النص العقابى غامضا أو متبعا، فان
انتهامه أو مجاوزته لغاياته، يجمعهما التجهيل بحقيقة الأفعال للنهى
عنها، وهو ما يناقض ضرورة أن تكون القيود على الحرية الشخصية
التي تفرضها القوانين الجزائية محللة بصورة يقينية لا لبس فيها،
ذلك أن هذه القوانين تدعو للمخاطبين بها الى الامثال لها كى
يدفعوا عن حقهم فى الحياة وكذلك عن حرياتهم تلك المخاطر التى
تمكسها العقوبة . ومن ثم كان أمرا مقضيا أن تصاغ النصوص
العقابية بما يحول دون اتسايها أو القيلس عليها أو تبين الآراء حول
مقاصدها .

وحيث ان الدستور فى إنجمله الى ترسم النظم للمعاصرة ومتابعة عطلها والتتيد بمناهجها التقلمية قد نص فى المادة ٦٦ منه على أنه لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون، ولا عقاب الا على الأنفعل اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها، وكان الدستور قد دل بهذه المادة على أن لكل جريمة ركنا ماديا لا قوام لها بغيره يتمثل أساسا فى فعل أو امتناع وقع بالمخالفة لنص عقابى، مفسحا بذلك عن أن ما يركن اليه القانون الجنائى ابتداء فى زواجه ونواحيه هو مادته الفعل للمواخذ على ارتكابه، ليحاييا كان هذا الفعل أم سلبيا، ذلك أن العلاقتى التى ينظمها هذا القانون فى مجال تطبيقه على للمخاطبين بأحكامه، محورها الأنفعل ذاتها، فى علاماتها الخارجية ومظاهرها الواقعية وخصائصها للمادية، اذ هى مناط التأنيم وعقلته، وهى التى يتصور اثباتها ونفيها، وهى التى يتم التمييز على ضوئها بين الجرائم بعضها البعض، وهى التى تلبرها عكمة للموضوع على حكم العقل لتقييمها وتقدير العقوبة للناسبة لها، بل انه فى مجال تقدير توافر القصد الجنائى، لا تعزل المحكمة نفسها عن الواقعة محل الاتهام التى قام الدليل عليها قاطعا واضحا، ولكنها تجمل بصرها فيها منقبة من خلال عناصرها عما قصد اليه الجانى حقيقة من وراء ارتكابها، ومن ثم تعكس هذه العناصر تعبيرا خارجيا وماديا عن ارادة واعية، ولا يتصور بالتالى وفقا لأحكام الدستور أن توجد جريمة فى غيبة ركنها المادى، ولا اقامة للدليل على توافر علاقة السببية بين مادية الفعل للوثم والنتائج التى أحدثها بعيدا عن حقيقة هذا الفعل ومحتواه، ولازم ذلك أن كل مظاهر التعبير عن الارادة البشرية — وليس النوايا التى يضمورها الانسان فى أعماق ذاته — تتصور واقعة فى منطقة التحريم كلما كانت تعكس سلوكا خارجيا مواخذا عليه قانونا، فاذا كان الأمر غير متعلق بأنفعل أحدثها لرداة مرتكبها، وتم التعبير عنها خارجيا فى صورة مادية لا تخطئها العين، فليس لمة جريمة .

وحيث ان القانون الجمركى الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نظم — فى المادة ١٢١ منه — بفقرتيها الأولى والثانية

صورا مختلفة من التهريب، منها ما يعد تهريبا حقيقيا وكاملا، ومنها ما يعتبر تهريبا حكما أجرى عليه المشرع حكم التهريب الحقيقي، فأورد الفقرة الأولى من المادة ١٢١ للمشار إليها لبيان الأحوال التي يكون فيها التهريب حقيقيا وتاما، فحصرها في ادخال البضائع من أى نوع الى جمهورية مصر العربية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء للكوس الجمركية للمستحقة عليها كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة. ثم أعقبتها الفقرة الثانية التي تنظم الأحوال التي تكون السلعة فيها قد اجتازت حدود الدائرة الجمركية، ولكنها تعامل باعتبار أن أفعالا بنواتها قد قارنتها، وأن اتصال هذه الأفعال بها، يجعل احتمال تهربا أكثر رجحانا وأدنى الى الوقوع، ومن ثم اختص المشرع تلك الأفعال بالتحريم، واعتبر اتيانها جريمة تهريب تامة حكما، وليس شروعا في ارتكابها، ولو لم يكن تهريب السلعة قد تم فعلا، وفي هذا الاطار جرى نص الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من القانون الجمركي - في أجزائها للطعون عليها - التي صاغها المشرع على النحو الآتي " ويعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أى فعل آخر يكون القرض منه التخلص من الضرائب الجمركية كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضاعة للمنوعة " .

وحيث ان البين من الفقرة للطعون عليها أنها تواجه السلع التي لم تنزل بعد وراء الحدود الخارجية للدائرة الجمركية، ولكن أفعالا اتصلت بها ترجح احتمال تهريبها. وتنتج هذه الأفعال تحت فئتين : أولاها أفعال توغى للمشرع بتحريمها حماية للصحة الضريبية من خلال تأنيهم كل فعل أو امتناع يلحق في هذا النطاق الضرر بالخزانة العامة أو يعرض حقوقها للخطر ويوجه خلاص في

بمجال التحايل على الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية التي تستحق على البضاعة موضوعها أو مخالفة النظم المعمول بها لتحديد وعائها أو لضمان تحصيلها. وقد حدد المشرع هذه الأفعال من خلال الغرض المقصود منها، فكلما كان ارتكابها مستهدفا للتخلص من الضريبة الجمركية كلها أو بعضها، دل ذلك على وقوع مرتكبها في التحريم. ثانيهما أفعال تنفي للمشرع بتحريمها حماية المصلحة الاقتصادية للدولة في غير مجالاتها الضريبية، وبوجه خاص في مجال حماية الصناعة الوطنية وتأمين انتعاشها. وقد حدد المشرع هذه الأفعال كذلك بالنظر إلى مراميها، ذلك أن مرتكبها يواخذ عنها قانونا كلما سعى بمقارفتها إلى مخالفة النظم المعمول بها في شأن السلع المنوع استيرادها أو استردادها.

وحيث أنه متى كان ما تقدم، وكانت النظره العقابية هي الجامعة بين هاتين الفئتين من الأفعال، وكان القانون الجمركي قد توخى صون للمصلحة الكامنة وراء كل منهما، فإن من المنطقي أن يؤمن للمشرع الحقوق المرتبطة بكليتهما من خلال تجريم الأفعال التي تخل بها سواء اقترن اتیان هذه الأفعال بطرق احتيالية أم تجرد منها، وسواء بلغ المخاطبون بالنص المطعون فيه الأغراض المنافية للقانون التي يمتسونها أم حالت دونها عوائق الرقابة الجمركية وحواجزها.

وحيث أن قاله التجهيل بالأفعال للعقاب عليها وفقا للفقرة للطعون عليها — لا محل لها، وذلك أن الأفعال التي انتظمتها هذه الفقرة محللة بطريقة واضحة لا انواء فيها وهي قاطعة في إتباعها مباشرة إلى الأغراض التي توعيتها لتأمين للمصلحة المقصودة بالحماية. وقد ارتبط تأنيب الفئة الثانية من الأفعال التي نهت تلك الفقرة عن ارتكابها، بالنظم المعمول بها في شأن البضائع للمنوع استيرادها أو تصديرها، وهي نظم قائمة لم يمتد الطعن للمائل إليها أو يتناولها

بالتحريم. أما الفقرة الأولى من الأفعال التي اثبتها المشرع - وهي تلك التي ترمى الى العدوان على محض المصلحة الضريبية - فقد دل الواقع العملي على صعوبة حصرها وإيرادها واحداً واحداً، ذلك أن الطرق والوسائل التي يتبعها للكشفون بأداء الضريبة الجمركية بقصد التخلص منها، يتعدى رصدها أو احصائها أو توقعها، وهي تتنوع في صورها تبعاً لتطور العلوم التي تحمل معها الرأى الحديثة من المعرفة كان التنبؤ بها أو الارهاص باحتمالاتها بعيداً . ولم يكن أمام المشرع من خيار في مجال تحديد الأفعال لنتهى عنها، الا أن يبينها من خلال ضابط عام لا يجهل بمضمونها أو يثير اللبس حول حقيقتها، بل يحدد محتواها بالرجوع الى مراميها أو الغرض المقصود منها، جاعلاً بذلك من تلك مناطق تجريمها ارتكابها بقصد التخلص من الضريبة الجمركية المقررة على البضاعة التي يراد تهريبها. وقد أورد القانون الجمركي - من خلال النص للطعون عليه - صوراً من الأفعال التي تدخل في إطار هذا الميعار العام وتعتبر من تطبيقاته، ومن ذلك تزوير الجاني لأوراق أو اصطناعها في شأن البضائع المقررة عليها، وضع علامات كاذبة عليها أو محاولة اخفائها توفياً لأداء الضريبة الجمركية المقررة عليها . بيد أن هذه الأفعال جميعها وإن اقتصرت القانون الجمركي بالبيان ، الا أنها لا تختلف في غاياتها عن تلك التي ترمى الى التخلص من الضريبة الجمركية بوجه آخر. وافتراغ النص للطعون فيه على هذا النحو تعريفاً بالأفعال التي جرمها، لا يعدو أن يكون تبنياً للقوالب الفنية للصيانة التي يلجأ فيها المشرع الى التعميم بعد التخصيص. كذلك فإن اعتماد القانون الجمركي بضابط عام يكون كاشفاً عن ماهية الأفعال التي حظرها ومحددات لمضونها، لابتداع فيه، وليس أمراً فريداً أو دعيلاً ، ذلك أن القانون الجنائي - وهو الشريعة العامة التي تنظم الجرائم وتحدد عقوباتها - كثيراً ما يعتمد هذا النهج في

التأثيم، ودليل ذلك أن جريمة استيلاء الموظف العام على الأموال العامة، وفقا لنص المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق بأى فعل يأتيه الجاني لانتزاع حيازتها بقصد تملكها بغير حق وبأية وسيلة يراها مودية الى الحصول عليها. كذلك تقع جريمة القتل للنصوص عليها فى المادة ٢٣٠ منه بكافة صور الاعتداء على حق الانسان فى الحياة - وهو حق متأصل فيه - وذلك كلما كان القصد منها ازهاق الروح.

وحيث انه متى كان ذلك، وكان بيان الأفعال التى عينها النص التشريعى للطعون فيه على النحو المتقدم لا يناهض أحكام الدستور الذى يحول السلطة التشريعية فى مجال تنظيمها للحقوق - وبما لا اخلال فيه بالمصلحة العامة - أن تحدد وفق أسس موضوعية ومن خلال النظم العقابية التى يقرها، أركان كل جريمة دون أن يفرض عليها طرائق بذاتها لضبطها تعريفها بها، ودون اخلال بضرورة أن تكون الأفعال التى جرمتها هذه النظم قاطعة فى بيان الحدود الضيقة لنواحيها، فلا يشوبها الغموض أو تتداخل معها أفعال مشروعة يحميها الدستور، وكان من المقرر أن القوانين الجنائية لا تتناول الا صور النشاط المخلدة معالمها الواضحة حدودها والتى يمكن ربطها بمضارة اجتماعية، وكان القانون الجزائى معنى بالأفعال الخارجية التى تناقض المصلحة المقصودة بالحماية أو التى يمكن أن تضر بها، وكان الركن المادى لكل جريمة يعكس التعبير الخارجى عن لرادة مرتكبها باعتبارها لرادة واعية مختارة يسيطر الفاعل من خلالها على ظروف مادية معينة ابتغاء بلوغ نتيجة اجرامية تمثل فى الاعتداء على الحق الذى يحميه القانون، وكانت لرادة اتيان الأفعال محل التنظيم التشريعى المائل مع العلم بالوقائع التى تعطىها دلالتها الاجرامية هى التى يتوافر بها القصد الجنائى العام، فإن التنظيم العقابى للطعون عليه - وقد تحقق فى الجريمة التى

نص عليها ركنها المادى والمعنوى معا - لا يكون مخالفا
للدستور.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ، وبمصادرة الكفالة، وألزمت
للدعى للمصروفات ومائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٢ ق. د
جلسة ١٩٩٤/٢/١٢)

(الجريدة الرسمية - العدد ٩ (تابع) فى ١٩٩٤/٢/٣)

جهاز مركزي للمحاسبات

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ : (٣٤٥) جهاز مركزي للمحاسبات — لائحة العاملين به — نقل العامل — الاستمرار في الاجراءات التأديبية —
التفرقة بين أنواع من قرارات النقل .

الطلبات : تقسم للمادتين ٧١ و ٧٢ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات الصادرة بقرار من مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في ٦ من يوليو سنة ١٩٧٥ لبيان ما اذا كان النقل الى وظيفة أخرى لا يمنع من الاستمرار في الاجراءات التأديبية ضد العامل المنقول اذا بدىء في التحقيق قبل نقله أم أن هذا النقل تنقضى به الدعوى التأديبية .

المحكمة : ان النقل الذي يترتب عليه انقضاء الدعوى التأديبية طبقاً للمادة ٧١ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي هو النقل الى وظيفة أخرى بخارج الجهاز لفقد الثقة والاعتبار أو لفقد أسباب الصلاحية لأداء الوظيفة لغیر الأسباب الصحية طبقاً لأحكام المادة ٩٠ من هذه اللائحة دون ما عداه من قرارات النقل الأخرى ولو كان التحقيق قد بدأ مع العامل المنقول قبل انتهاء علمته .

المحكمة العليا — طلب تقسم رقم ٣ لسنة ٧ في جلسة

(١٩٧٧/٢/٥)

(الجريدة الرسمية — المجلد ١٠ في ١٠/٣/١٩٧٧)

(ح)

حجز ادارى

حجز تحفظى

حجز ما للمدين لدى الغير

حراسة

حظر التقاضى

حق التقاضى

حق الملكية

حقوق عامة

حكم

حكم محلى

حيازة

حجر اداری

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ (٣٤٦) حجر اداری — المادة ٢٩ لقصة ٣ من القانون ٣٠٨ / ١٩٥٥ — يكون اعلان الحجر عليه بصورة من محضر الحجر بورقة من اوراق المحضرين تملن وفقا لقانون المرافعات.

المحكمة : من حيث ان المادة (٢٦) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصو القوانين الصادرة من السلسلة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة عن رئيس الجمهورية وفقا لاحكام الدستور، وذلك اذا اثارنا خلافا في التطبيق وكان لها من الامة ما يقتضى توحيد تفسيرها.

وحيث ان مودى هذا النص انه يحول هذه المحكمة سلطة تفسير النصوص التشريعية التي تناولها تفسيرها تشريها ملزما يكون بذاته كاشفا عن المقاصد الحقيقية التي توعداها للشرع عند اقرارها منظرورا في ذلك لا الى ارادته للتوهمه أو للفرضة التي تحمل معها النصوص التشريعية محل التفسير على غير المعنى المقصود منها اجتناء، بل الى ارادته الحقيقية التي يفترض في هذه النصوص ان تكون معبرة عنها، مبلورة لها وان كان تطبيقها قد باعد بينها وبين هذه الارادة .

وحيث ان السلطة للعولة لهذه المحكمة في مجال التفسير التشريعي — وعلى ما يبين من نص المادة (٢٦) من قانونها — مشروطة بأن تكون للنص التشريعي أهمية جوهرية — لا ناتية لو عرضية — تتحدد بالنظر الى طبيعة الحقوق التي ينظمها ووزن

المصالح للربطة بها، وان يكون هذا النص - فوق أهميته - قد اثار عند تطبيقه خلافًا حول مضمونه تتباين معه الآثار القانونية التي يرتها فيما بين المعاطين بأحكامه كما يخل عملا بعمومية القاعدة القانونية الصادرة في شأنهم، وللتماثلة مراكزهم القانونية بالنسبة اليها، ويهدر بالتالي ما تقتضيه المساواة بينهم " في مجال تطبيقها " الامر الذي يحتم رد هذه القاعدة الى مضمون موحد يتحدد على ضوء ما قصده المشرع منها عند قرارها حسما للملوك، وضمانا لتطبيقها تطبيقا متكافئا بين المعاطين بها.

وحيث ان هذين الشرطين اللذين تطلبهما المشرع لقبول طلب التفسير قد توافرا في الطلب للمثال، ذلك ان الدائرتين من دوائر محكمة النقض التي ناط بها المشرع انزال حكم القانون على وجهه الصحيح في الطعون المرفوعة اليها وتعميد مبادئ لضمان وحدة تطبيقها، قد اختلفتا فيما بينهما في مسألة جوهرية تتعلق بنطاق الحقوق التي كفلها قانون الحزب الادلى لتمكين الجهات العامة من الحصول على مستحقاتها من الالتزام بأدائها، ذلك انه بينما ذهبت احدى هاتين الدائرتين الى ان اعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحزب طبقا للفقرة الثالثة من المادة (٢٩) من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحزب الادلى ينبغي ان يتم بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول، فان دائرة اخرى قد اتجهت الى ان هذا الاعلان يجب ان يتم بواسطة ورقة من اوراق المحضرين تعلن وفقا للقواعد المقررة في قانون للرفعات المدنية والتجارية. واذا كان هذا التعارض بين هاتين الدائرتين يتصل بنص تشريعي له اهميته، وتأثير بالكيفية التي يطبق بها حقوق الجهة الادلية المحاجة قبل للذين المحجوز عليه، فقد تقدم وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء بطلب التفسير للمثال لرساء الملولة.

وحيث ان القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن المحرز الادارى بعد ان نص فى الفقرة الاولى من مادته التاسعة والعشرين على ان "يقع حيز ما للملن لدى الغير بموجب محضر حيز يعلن الى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويتضمن قيمة للبالغ المطلوبة وانواعها وتواريخ استحقاقها"، نص فى الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على انه "ويجب اعلان المحجوز عليه بصورة من محضر المحرز مبينا بها تاريخ اعلانه للمحجوز لديه خلال الثمانية ايام التالية لتاريخ اعلان المحضر للمحجوز لديه والا اعتبر المحرز كأن لم يكن"، كما نص فى مادته الخامسة والسبعين على انه "فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون، تسرى جميع أحكام قانون للرافعات المدنية والتجارية التى لا تتعارض مع أحكام هذا القانون".

وحيث ان الاصل للقرار قانونا انه اذا ورد نص تشريعى فى صيغة عامة ولم يقم دليل على تخصيصها، تعين حمل هذا النص على عمومها، وكان القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه قد دل بعموم نص المادة (٧٥) منه على ان أحكام قانون للرافعات جميعها، وبوصفها التنظيم الاجرائى العام فى المواد المدنية والتجارية، هى التى يتعين تطبيقها، وبالقدر الذى لا تتعارض فيه مع أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - على كافة المسائل الاجرائية التى لم يرد بشأنها نص خاص فى هذا القانون. اذ كان ذلك، فان التنظيم الاجرائى الخاص يعامل باعتباره منصرفا الى المسائل التى تعلق بها وحدها، ولا يجوز اسناده الى غيرها، اذ هو استثناء من اصل خضوع المسائل الاجرائية للقانون العام الذى يحكمها. واذا كان الاصل فى دلالة النص العام انها لا تخص بغير دليل، تعين القول بأن التنظيم الخاص - وقد وضع على سبيل الانفراد - لا يقاس عليه.

وحيث ان البين من الفقرتين الاولى والثالثة من المادة (٢٩) من قانون المحجز الادلى للشار اليه آتفاء ان للمشرع قصد الى للمغايرة بين المحجوز لديه من ناحية والمحجوز عليه من ناحية اخرى فيما يتعلق بالوسيلة التى يتم بها اضطرار كل منهما بالمحجز، ذلك ان الفقرة الاولى صريحة فى نصها على ان حجز ما للمدين لدى الغير يقع بموجب محضر يعلن الى المحجوز لديه بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول - وبها دل للمشرع على انه عين وسيلة بذاتها يتم بها هذا الاعلان كتطبيق خاص يستبعد ما علما. أما الفقرة الثالثة من المادة (٢٩) للشار اليها، فان ايجابها اعلان المحجوز عليه بصورة من محضر المحجز، لقرون يسكوتها عن تنظيم الوسيلة التى يتم بها هذا الاعلان، كاشفة بذلك عن ان للمشرع قصد الى اجرائه وفقا للقواعد العامة فى قانون للرافعات المدنية والتجارية باعتبارها أصلا لكل مسألة اجرائية لم يرد فى شأنها نص خاص. هذا الى ان ما قررته الفقرة الاولى من المادة (٢٩) فى شأن الاعلان لا يملو ان يكون تنظيما متعلقا بالمحجوز لديه وحده تضمن خروجا على القواعد العامة، ولو كان للمشرع قد اتجه الى الحاق المحجوز عليه بالمحجوز لديه فى هذا الحكم لما اعوزته النصوص القانونية التى يفصح بها عن قصده. وليس فى اعلان المحجوز عليه بصورة من محضر المحجز وفقا للقواعد العامة فى قانون للرافعات المدنية والتجارية ما يتعارض وأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥، اذ لا يتوخى هذا القانون مجرد تقرير حقوق للجهات العامة تحصل بموجبها على مستحقاتها من اللترمين بأدائها دون ما اعتنلاد بضرورة موازنتها بالحماية التشريعية التى ينبغى كفالها للمدين المحجوز عليه، اذ هو الاصيل فى خصوصية التنفيذ لتعلقها بأمواله، ولان مصروفاتها تقع عليه، وهى تؤول فى عاتمة مطاقها الى بيع ما يكون له فى يد الغير او لديه من منقول ومن المبالغ

والديون ولو كانت موجلة او معلقة على شرط ما لم يتم اداء المبلغ المحجوز من اجله مع للصرفقات الاجرائية او يودع خزائنة الجهة الادارية المحازجة خلال اجل معين، وتلك كلها مصالح رئيسية للمحجوز عليه يظهرها ان صورة محضر المحجز التي يعلن بها يجب ان تشتمل على تحديد المسند الذي يتم التنفيذ بموجبه، وكذلك على بيان بقيمة الأموال المحجوز من أجلها وانواعها وتواريخ استحقاقها، وتاريخ اعلان محضر المحجز الى المحجوز لديه، ومن ثم يكون ضمان اتصال هذه الصورة مع بياناتها الكاملة يعلم المحجوز عليه امرا لازما لتعريفه بالمحجز وتنطاق الأموال التي وقع من اجل اقتضاها، ولتحديد بدء ميعاد الثمانية ايام التالية لاعلان محضر المحجز الى المحجوز لديه والتي يعتبر المحجز كأن لم يكن اذا لم يعلن المحجوز عليه خلالها بصورة من ذلك المحضر، فاذا ما اتجهت ارادة المشرع الى ان يكون اعلانه بتلك الصورة بواسطة ورقة من اوراق المحضرين اعمالا للقاعدة العامة التي رددتها المادة السادسة من قانون للرافعات المدنية والتجارية التي تنص على ان " كل اعلان او تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم او قلم الكتاب او امر المحكمة "، فلذلك لان اتمام الاعلان على هذا الوجه ضمانا قسرا للمشرع ضرورتها كسب يوفر من خلالها الحماية اللازمة للمحجوز عليه قبل الجهة الادارية في مواجهة حجز وقته في غيبته.

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على نص الفقرة الثالثة من المادة التاسعة والعشرين من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحجز الاداري.

قررت المحكمة

ان اعلان المحجوز عليه بصورة من محضر المحجز طبقا لنص
الفقرة الثالثة من المادة التاسعة والعشرين من القانون رقم ٣٠٨
لسنة ١٩٥٥ فى شأن المحجز الادارى يكون بواسطة ورقة من
اوراق المحضرين تعلن وفقا للقواعد المقررة فى قانون المرافعات
للدنية والتجارية.

(المحكمة الدستورية العليا - طلب التفسير رقم ١ لسنة ١٣
ق . تفسير - جلسة ١٩٩٢/١/٤)

(الجريدة الرسمية - العدد ٤ فى ٢٣ / ١ / ١٩٩٢)

حيز تحفظي

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ (٣٤٧) حيز تحفظي — الامر بتوقيع الحيز
التحفظي لا يعد حكما - الر ذلك بالنسبة للدوى النزاع بشأن
تنفيذ حكمين نهائين.

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الاوراق — تحصل فى ان للدعى يملك مصنعا
لاتاج، " الشرابات " وتعبته فى زجاجات احجار لها شكلا متميزا
قام بتسجيله باعتباره غودجا صناعيا لمنتجاته، الا ان للدعى عليه
اتخذ لما يتحده من ذات النوع زجاجات لها شكل مشابه مما ادى الى
ادخال الفش على المستهلكين، فتقدم للدعى الى جهة القضاء
الادارى للمعتمنة طبقا للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص
ببراءات الاختراع والنماذج الصناعية بالطلب رقم ١ لسنة ٣٢ ق
لاستصدار امر بالحيز على الزجاجات للقلعة، وتاريخ ١٥ مارس
١٩٧٨ اصدر رئيس محكمة القضاء الادارى امره بذلك، فقام
للدعى بتنفيذه فى ٩ ابريل ١٩٧٨ ثم رفع دعواه الموضوعية رقم
١١٨٢ لسنة ٣٢ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم
بصححة اجراءات تنفيذ امر الحيز للشار اليه ومصادرة واتلاف
الزجاجات للقلعة وقوابلها وشطب تسجيل النموذج الخاص بها مع
الزام للدعى عليه بأداء مبلغ خمسين ألفا من الغنيمات على سبيل
التعويض للوقت، الا ان للدعى عليه اقام الدعوى رقم ١٥١٢ لسنة
١٩٧٨ مستحصل القاهرة يطلب فيها الحكم بعدم الاعتداد بأمر
الحيز المذكور وبالحيز التحفظي للوقعة استنادا اليه. وتاريخ ١٤
يونيه ١٩٧٨ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولايتها بتظلم هذه
الدعوى وباجائها الى محكمة القضاء الادارى، فاستأنف للدعى

عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٥٨ مستعجل مستأنف جنوب القاهرة، وفي ٩ ديسمبر ١٩٧٨ حكمت المحكمة الاستئنافية بعدم الاعتداد بأمر الحجز رقم ١ لسنة ٣٢ ق وبالحجز الموقعة بتاريخ ٩ أبريل ١٩٧٨ بناء عليه. وأذ رأى للدعى ان هذا الحكم النهائي الصادر من جهة القضاء العادى يتناقض مع امر الحجز رقم ١ لسنة ٣٢ ق الصادر من جهة القضاء الادارى، ولانه لم يقتصر على الفصل فى طلب وقضى هو عدم الاعتداد بالحجز منقوعة استنادا الى امر الحجز للنشر اليه وانما تعدى ذلك الى الحكم بعدم الاعتداد بأمر الحجز ذاته، فقد اقام دعواه الماثلة بطلب وقف تنفيذ الحكم للمستعجل للمستأنف وعدم الاعتداد به.

وحيث ان مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين، طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية التى أحالت اليها الفقرة الرابعة من قانون المحكمة العليا - للقبالة للبند " ثالثا " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو ان يكون احد الحكمين صادرا من اية جهة من جهات القضاء لو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة اخرى منها وان يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا.

لما كان ذلك وكان الامر رقم ١ لسنة ٣٢ ق الصادر من رئيس محكمة القضاء الادارى بتوقيع الحجز التحفظى على الزاجحات للمقلدة - طبقا لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بملامات الاحترار وانماذج الصناعية للعدل بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ - لا يعد حكما لانه لم يصدر فى خصوصية اتعلقت امام القضاء، وانما صدر بموجب السلطة

الولاية للقاضي ، ولم يحسم به النزاع بين الطرفين ، كما انه لا يجوز حجية الامر للقضى ، واذا انتهى بذلك قيام اى نزاع بين حكمين نهائين، فانه يتعين عدم قبول الدعوى.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ١٨ لسنة ١ ق .
تأزع - جلسة ٧ / ٣ / ١٩٨١)

حجز ما للملین لدى الغير

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ (٣٤٨) حجز ما للملین الغير — عدم دستورية نص البند (أ) من قانون الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما تضمنته من عدم جواز الحجز على اموال هذه الهيئات.

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تحصل في ان محكمة استئناف القاهرة اصدرت حكمها في الاستئناف رقم ١٨٤٥ لسنة ١٠٣ قضائية ، قاضيا بالزام المدعى عليه الاول وآخرين بالتضامن بان يؤدوا للمدعين مبالغ مجملتها ٦٨٠٠٠ جنيه مصرى، وتنفيزا لهذا الحكم اوقع للدعوى حجز ما للملین لدى الغير على الحساب الجارى لاتحاد كرة القدم لدى بنك مصر، فأقام الدعوى عليه الاول الدعوى رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٩٠ تنفيذ عابدين طالبا الحكم بعدم الاعتداد بهذا الحجز، وبجلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٩١ قضت محكمة عابدين الجزئية فى منازعة تنفيذ موضوعية برفع هذا الحجز، فظن للدعوى فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٠ . س . كلى جنوب القاهرة، وأثناء نظره دفعوا بعدم دستورية نص المادة ١٥ من قانون الهيئات الخاصة لرعاية الشباب، فأقاموا الدعوى الثالثة بعد ان صرحت لهم محكمة الموضوع بالتخاذ اجراءات رفعها.

وحيث ان قانون الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ لا يعلو ان يكون حلقة فى التنظيم التشريعى للجمعيات الخاصة التى كان القانون للدنى يتولى ابتلاء بيان أحكامها ثم آل الامر الى تفرقها وتشتتها فى تشريعات

متعلقة مما حمل للشرع على ان يجمعها فى صعيد واحد، او اقتضاه ذلك انتزاعها من صلب القانون للدنى، وقرار تشريع خاص بها يستقل ببيان حكمائها تمثل بوجه خاص فى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٤/٣٢ إذ افرد تنظيما متكاملا لها متضمنا قواعد تأسيسها وشهرها وأغراضها وميزانياتها والجهة التى تودع فيها اموالها وقواعد انفلقها وواجباتها وأحكام الرقابة عليها وكيفية ادارتها وقد دل هذا القرار بقانون على امرين اولهما ان هذه الجمعيات تعد من اشخاص القانون الخاص، وتسرى عليها - فيما تباشره من أعمال - طبقا لنظامها وفى حدود اغراضها - قواعد هذا القانون . ثانيهما : أن الاصل فى نشاط الجمعية انه يتقيد بمبدأ التخصص بما موداه انحصاره فى حدود غرضها دون غيره من الاغراض. واذ كان ملحوظا ان غرض الجمعية قد يتمحض عن مصلحة عامة يكون - نشاطها دائرا فى فلكها مرتبطا بها، موجها لتحقيقها دون سواها، فقد قرر المشرع ان قيامها على هذه المصلحة وتكريسها لجهودها من اجل الوفاء بها، يقتضيها التمتع بقدر اكبر من الحقوق تعينها على اداء هذا الغرض، دون ما اخلال بحقيقتها بوصفها من اشخاص القانون الخاص الاعتبارية ، ولهذا نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٤/٣٢ للمشار اليه - فى المواد (٦٣)، (٦٤)، (٦٥) منه على ان الجمعية تكون ذات منفعة عامة اذا كان يقصد بها تحقيق مصلحة عامة، وان اعتبارها كذلك لا يكون الا بقرار من رئيس الجمهورية، وان تمكنها من النهوض بالمصلحة العامة التى تقوم عليها واشباعها لمطالباتها، يقتضى من ناحية استثناءها من قيود الاهلية المطلقة بتملكها للأموال، للتقولة منها والعقارية، ويخول رئيس الجمهورية من ناحية اخرى ان يمنحها جانبيا من خصائص السلطة العامة او امتيازاتها من بينها عدم جواز

المحيز على اموالها كلها او بعضها، وعدم جواز تملك اموالها بالتقادم، وجواز قيام الجهة الادارية بتزاع ملكية بعض الاموال لصالح الجمعية لتحقيق المنفعة العامة التي تستهدفها.

وحيث انه من اجل دعم الهيئات العامة فى ميدان رعاية الشباب والرياضة باعتبارها من الهيئات الخاصة ذات النفع العام، والتي تتوعى تنمية الشباب فى مراحل عمره المختلفة واتاحة الأوضاع للناسبة لتطوير ملكاتهم عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والاجتماعية والروحية والصحية فى اطار السياسة العامة للدولة، وعلى ضوء التخطيط الذى يضعه المجلس الاعلى للشباب والرياضة، صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه متضمنا تنظيمًا شاملا لهذه الهيئات، مقررًا عدم سريان احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الجمعيات وللؤسسات الخاصة عليها، ومعددا قواعد شهرها، ومؤكدًا بصريح نص المادة (١٥) منه ان الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة تعتبر " من الهيئات الخاصة ذات النفع العام " وان كلا منها يتمتع - وبنص القانون - بامتيازات السلطة العامة الآتية :

(أ) عدم جواز المحيز على اموالها الا استيفاء للضرائب والرسوم المستحقة للدولة.

(ب) عدم جواز تملك هذه الاموال بمضى للذة.

(ج) جواز نزع الملكية للمنفعة العامة لصالحها.

كما نص هذا القانون على ان تعتبر اموال هذه الهيئات من الاموال العامة فى تطبيق احكام قانون العقوبات.

وحيث ان البين من الاوراق، ان المدعين كانوا قد لوقعوا

حجز ما للمدين لدى الغير على الحساب الجارى لاتحاد كرة القدم لدى بنك مصر وفاء لحقوقهم قبل هذا الاتحاد، غير انه قضى برفع هذا الحجز ارتكابتا لنص المادة (١٥) من قانون الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة، فطعنوا فى هذا الحكم ودفعوا بعدم دستورية النص سالف البيان، وكان المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المصلحة الشخصية المباشرة - وهى شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم فى المسألة الدستورية لازما للفصل فى الطلبات المرتبطة بها المطروحة امام محكمة الموضوع بما موده ان شرط للمصلحة الشخصية المباشرة يعتبر متصلا بالحق فى الدعوى، ومرتبطا بالخصم الذى اثار للمسألة الدستورية وليس بهذه المسألة فى ذاتها متظفورا اليها بصفة مجردة، ومن ثم يبرز شرط للمصلحة الشخصية المباشرة باعتباره مبلورا لفكرة الخصومة فى الدعوى الدستورية، محلدا نطاق المسألة الدستورية التى تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، ومتفصلا دوما عن مطابقة النص التشريعى للطعون عليه لاحكام الدستور او مخالفتة لضوابطه، ومستلزما ابدا ان يكون الحكم الصادر فى المسألة الدستورية موطئا للفصل فى مسألة كلية او فرعية تنور حولها الخصومة فى الدعوى الموضوعية، حتى كان ذلك، وكان النزاع فى الدعوى الموضوعية ينور فى جوهره حول صحة او بطلان الحجز الذى اوقعه للدعون على اموال اتحاد كرة القدم، فان نطاق المسألة الدستورية التى تدعى هذه المحكمة للفصل فيها - فى الطعن المائل - يتحدد على ضوء ما تضمنته المادة (١٥) سالفة البيان من احكام تتعلق بعدم جواز الحجز على اموال الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة، ومن ثم تنحصر المسألة الدستورية - فى الدعوى الراجعة - فى هذا النطاق ولا تتصله الى الاحكام الاخرى التى انطوت عليها المادة (١٥) للشار اليها.

وحيث ان للدعين يتعمون على النص التشريعي للطعون فيه
تعارضه مع الفقرة الاولى من المادة ٢٣٤ من القانون للدني التي
تنص على ان اسوال اللدين جميعها ضامنة للوفاء بهونه وان الداتين
متساوون في هذا الضمان الا من كان له منهم حق التقدم طبقا
للقانون.

، وحيث ان هذا النص مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة
من ان مناط اختصاصها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح هو
عخالفة النص التشريعي للطعون عليه لنص في الدستور ولا يحدد
رقابتها بالتالي لحالات التعارض بين القوانين واللوائح ولا بين
التشريعات ذات للرتبة الواحدة، ومن ثم فان النص بمخالفة النص
التشريعي للطعون لنص وارد في القانون للدني، لا يعلو ان يكون
نصيا بمخالفة قانون لقانون، وهو مالا يشكل مخالفة لاحكام
الدستور ولا تخص المحكمة الدستورية العليا بنظره.

وحيث ان للدعين يتعمون على النص التشريعي للطعون عليه
عخالفته مبادئ الشريعة الاسلامية التي نص الدستور في مادد الثانية
على انها المصدر الرئيسي للتشريع، بحقولة ان هذا النص قد وقع
مناقضا لمبدأ الا تركة الا بعد سداد الدين.

وحيث انه ايا كان وجه الرأى في مدى تعارض النص
للطعون عليه عخالفته مبادئ الشريعة الاسلامية، فان من للقرر -
على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان ما تضمنته المادة الثانية من
الدستور بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠، يدل على ان
الدستور - واعتبارا من تاريخ العمل بهذا التعديل، قد أتى بتقييد
على السلطة التشريعية موده الزامها - فيما تقره من النصوص
التشريعية - بأن تكون غير مناقضة لمبادئ الشريعة الاسلامية بعد ان
اعتبرها الدستور اصلا ترد اليه هذه النصوص لو تستمد منه،

لضمان توافقها مع تلك للمبادئ ودون ما انحلال بالضوابط الاخرى
التي فرضها الدستور على السلطة التشريعية وقبلها مراعاتها
والنزول عليها في ممارستها لاختصاصاتها الدستورية، وكان من
للمقرر كذلك ان كل مصدر ترد اليه النصوص التشريعية لو تكون
ناهية منه، ويتعين بالضرورة ان يكون سابقا في وجوده على هذه
النصوص ذاتها، فان مرجعية مبادئ الشريعة الاسلامية التي اقامها
الدستور معيارا للقياس في مجال الشرعية الدستورية، تفرض لزوما
ان تكون النصوص التشريعية التي يدعى انحلالها بتلك للمبادئ،
وترقيتها للمحكمة الدستورية العليا، صادرة بعد نشوء قيد للمادة الثانية
من الدستور التي تقضى على مقتضاه، بما مؤداه ان الدستور قد
قصد بقراره لهذا القيد ان يكون ملء من حيث الزمان منصرفا الى
قبة من النصوص التشريعية دون سواها ، هي تلك الصادرة بعد
تفاد التعديل الذي ادخله الدستور على مادته الثانية، بحيث اذا
انطوى نص منها على حكم يناقض مبادئ الشريعة الاسلامية، فانه
يكون قد وقع في حوزة المخالفة الدستورية. واذا كان هذا القيد هو
مناط الرقابة التي تباشرها هذه المحكمة على دستورية القوانين
واللوائح، فان النصوص التشريعية الصادرة قبل نفاذه، تظل بمنأى
عن الخضوع لمحكمته، متى كان ما تقدم، وكان النص التشريعي
للمطعون عليه قد صدر قبل تعديل للمادة الثانية من الدستور، ولم
يلحقه أى تعديل من بعد، فان النقي عليه - وحالته هذه - بمخالفة
حكم للمادة الثانية من الدستور، لا يكون له من سند.

وحيث ان المدعين يتعون كذلك على النص التشريعي
للمطعون عليه ان الاصل للمقرر قانونا انه اذا تقاضى للمدين عن الوفاء
بالمدين اختيارا، كان للمدين ان يقتضيه جبرا عنه، وانه لا يجوز
للمشرع ان يقرر عدم جواز المحضر على أموال للمدين في مجموعها،
لان ذلك منه يحل بالضمان العام للمقرر للمدينين، وانه اذا كان

النص للطعون عليه قد حصن اموال الهيئة الخاصة لرعاية الشباب والرياضة بأن الحق اموالها بالاموال العامة التي لا يجوز المحرز عليها مهذرا بذلك حق الدائن في اقتضاء دينه منها، ومما يزيين هذه الهيئات وغيرها من الجهات المدنية، معطلا القيمة الحقيقية لحق التقاضي، بالاضافة الى اخلاله بالتضامن الاجتماعي واحاقته تنفيذ الاحكام القضائية، فانه بذلك يكون مخالفا لأحكام المواد ٧ ، ٤٠ ، ٦٨ و ٧٢ من الدستور.

وحيث ان هذا النص - في جوهره - سديد، ذلك ان حق التقاضي يفرض ابتداء وبلادة تمكن كل متقاض من التنازل الى القضاء نفاذا ميسرا والا تنقله اعباء مالية، ولا تحول دونه عوائق اجرائية، وكان هذا التنازل - بما يضيئه من حق كل شخص في اللجوء الى القضاء وان ابوابه للمخاطبة غير موصلة في وجهه من بلوذة بها، وان الطريق اليها معبد قانونا - لا يتعدى كونه حلقه في حق التقاضي تكملها حلقتان اخرى لا يستقيم بدونهما هذا الحق، ولا يكتمل وجوده في غيبة اى منهما، ذلك ان قيام الحق في التنازل الى القضاء لا يبدل بذاته ولزوما على ان الفصل في الحقوق التي تقام الدعوى لطلبها موكول الى ايد امانة عليها تتوفر لديها - ووفقا للنظام المعمول بها امامها - كل ضمانات تقتضيها ادارة العدالة ادارة فعالة، بما موداه ان الحلقة الوسطى في حق التقاضي هي تلك التي تعكس حيطة المحكمة واستقلالها، وحصانة اعضائها، والأسس الموضوعية لضماناتها العملية وهي بذلك تكفل بتكاملها للقائس للعاصرة التي توفر لكل شخص حقا مكتملا ومتكافئا مع غيره في عاكمة منصفة وعلمية تقوم عليها محكمة مستقلة محايدة بنشئها القانون تنولى الفصل - خلال مدة معقولة - في حقوقه والتزاماته المدنية لو في التهمة الجنائية الموجهة اليه، ويتمكن في كنفها من عرض دعواه وتحقيق دفاعه ومواجهة أدلة خصمه ردا وتعقيا في

أطار من الفرض التكافؤ، وبمراعاة أن تشكيل المحكمة، وأسس تنظيمها، وطبيعة القواعد الموضوعية والإجرائية للمعمل بها في نطاقها، وكيفية تطبيقها من الناحية العملية، هي التي تحدد لتلك الحلقة الوسطى ملاحظها الرئيسية، متى كان ما تقدم، وكان حق التقاضي لا تكتمل مقوماته لو يبلغ غايته ما لم توفر الدولة للعصومة في نهاية مطالبها حلا متصفا بمثل التسوية التي يعتمد من يطلبها إلى الحصول عليها بوصفها الرضبة القضائية التي يسعى إليها لمواجهة الإخلال بالحقوق التي يدعيها، فإن هذه الرضبة — وبافتراض مشروعيتها واتساقها مع أحكام الدستور — تتلج في الحق في التقاضي باعتبارها الحلقة الأخيرة فيه، ولا ارتباطها بالفاية النهائية المقصودة منه برابطة وثيقة، ذلك أن الخصومة القضائية لا تنجم للدفاع عن مصلحة نظرية لا تمحض عنها فائدة عملية، وإنما غايتها القضاء منفعة يقرها القانون، وتحدد على ضوءها حقيقة للسألة للتنازع عليها بين أطرافها وحكم القانون بشأنها، وانتماج هذه الرضبة في الحق في التقاضي، مؤداه أنها تنحصر من مكوناته، ولا سبيل لفصلها عنه، والا فقد هذا الحق مغزاه وآل سراها.

وحيث أنه متى ما تقدم، وكان انكار الحق في الرضبة القضائية سواء بمنعها ابتداءً أو بإقامة العراقيل في وجه اقتضاها، أو بتقديعها متباطئة مؤلمة دون مسوغ، أو بإحاطتها بقواعد إجرائية تكون معية في ذاتها بصفة جوهرية، لا يعدو أن يكون لهملر للحماية التي يفرضها الدستور والقانون للحقوق التي وقع العدوان عليها، وانكاراً للعادلة في جوهر مصالحها وأدق توجهاتها، وبوجه خاص كلما كان طريق الطعن القضائي لرد الأمور إلى نصابها ممتعا لو غير متعج، لو كان من المقرر أنه ليس لازماً لانكار العادلة ولهملر متطلباتها أن يقع العدوان على موجباتها من جهة القضاء ذاتها، ذلك أن السلطة التشريعية أو التنفيذية قد تفرض من العرائق

ما يحول دون بلوغ الرضية القضائية، سواء عن طريق حرمان الشخص من اقامة دعواه، او من نظرها فى اطار من الموضوعية، ووفق الوسائل القانونية السليمة، ومن ثم لا يحتر انكار العدالة قائما فى محتواه على الخطأ فى تطبيق القانون، وانما هو الاعفاق فى تقديم الرضية القضائية للمالمة، وهو ما يتحقق بوجه خاص اذا كانت الوسائل القضائية المتاحة لا توفر لمن استغنىا الحماية اللازمة لصون حقوقه، او كانت ملاحظته لخصمه للحصول على الرضية القضائية التى يأملها، ولا طائل من ورائها.

وحيث انه بغير اقتران الرضية القضائية بوسائل تنفيذها وحمل للملازمين بها على الرضوخ لها، فان هذه الرضية تغلو هباء مشورا، وتفقد قيمتها من الناحية العملية، وهو ما يفيد بالضرورة لحدار الحماية التى فرضها الدستور والمشرع - كلاهما - للحقوق على اختلافها، وتكريس العدوان عليها، وتعطيل دور القضاء للنصوص عليه فى المادة (٦٥) من الدستور فى مجال صونها والدفاع عنها، وإفراغ حق اللجوء اليه من كل مضمون، وهو حق عنى الدستور بتوكيده فى المادة (٦٨)، كذلك فان الرضية القضائية التى لا يقهر للمنين بها على تنفيذها اذ ماطل فيها، هى فى واقعها خروج على مبدأ خضوع الدولة للقانون، ونكول عن تأسيس العدالة وتثبيتها من خلال السلطة القضائية بأنفرعها للعطفة وتنظيماتها للتصدة، وهى السلطة التى تصدر أحكامها وفق القانون على ما تنص عليه المادة (١٦٥) من الدستور، ولا يعدو الامتناع عن تنفيذها او عرقلة هذا التنفيذ او تعطيله بعمل تشريعى، ان يكون عدوانا من السلطة التشريعية على الولاية الناجية للسلطة القضائية، واتساعا للحدود الفاصلة بين هاتين السلطتين، وهو كذلك تدخل مباشر فى شؤون العدالة، بما يقلص من دورها، ويناقض دلالة المادة (٧٢) من الدستور الواردة فى بابها الرابع، من ان الحماية القضائية للحق او

الحرية - على أسس من سيادة القانون وخضوع الدولة لأحكامه -
- لازمها التمكين من اقتضاها وللعاونة في تنفيذها ولو باستعمال
القوة عند الضرورة.

وحيث ان للشرع - تقديرا منه لأهمية دور الهيئات الخاصة
لرعاية الشباب والرياضة في مجال رعاية التنشئ وتنمية ملكاته ،
وتأهيله للنهوض بمسئوليته، وتحمل تبعاتها في سبيل الارتقاء بأمته،
ودعم مكائتها في أكثر الليادين أهمية - قد خلج على هذه الهيئات
وصف الهيئات ذات النفع العام وخولها - تمكينها لها من مباشرة
اغراضها في هذا النطاق - جانبيا من خصائص السلطة العامة، هي
تلك التي نص عليها في المادة ١٥ من قانونها، وكان الاصل في
هذه الهيئات انها تباشر نشاطها بوصفها من أشخاص القانون
الخاص، ملتزمة في ذلك وسائل هذا القانون، مقيدة بنظمها
والاغراض التي تنوعلها وما كان للشرع ليجردها من مزولة بعض
مظاهر السلطة العامة اللازمة لمباشرة نشاطها والا حال بينها وبين
اداء رسالتها، وكان للشرع قد قرر بصريح نص المادة (١٥) للشار
اليها ان هذه الهيئات تعد من الهيئات الخاصة، فان امولها -
وبالضرورة - تكون من الاموال الخاصة التي يجوز - في الاصل -
الحجز عليها واقتضاء الحقوق منها، وما قرره للشرع في عجز المادة
(١٥) سائلة البيان من ان اموال هذه الهيئات تحجز من الاموال
العامة في تطبيق احكام قانون العقوبات، يدل لزوما على ان امولها
لا تندرج اصلا تحت الاموال العامة، وانما الحقها للشرع مجازا بها،
واحتجزها حكما جزعا منها، في مجال تطبيق النصوص العقابية التي
فرضها لحماية الاموال العامة، متوخيا بذلك صون أموال هذه
الهيئات من العبث بها وأحكام الرقابة عليها، وزجر المتلاعبين فيها،
مع بقائها - في غير هذا المجال - من الأموال الخاصة التي يجوز
للدائن اقتضاء حقها منها، حال الامتناع عن الوفاء به اختيارا.

وحيث انه لاذ كان ما تقدم، وكان من المقرر ان اموال الدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه، وان الدائنين جميعها متكافئون في هذا الضمان الا من كان له منهم حق التقدم طبقا للقانون، وكان الاصل ان اموال الدين جميعها يجوز التنفيذ عليها، والدائن بالتالى ان يتخذ فى شأنها الطرق التحفظية والتنفيذية، ولكن كان للمشرع قد جرى احيانا على استثناء بعض الاموال من المحرز عليها كتفريده عدم جواز المحرز على ادوات للرفق العام اللازمة لسيره لزوما حتميا، الا ان هنا الاستثناء يقلل منحصر فى دائرته الضيقة، ومقيدا بدوافعه، ولا يجوز بالتالى ان يمتد الى غير الاموال التى تعلق بها ولو كانت الاعتبارات التى وجهته فى حالة بناتها متوافرة فى حالة اخرى لانص عليها، ولا كذلك النص التشريعى للطعون عليه، فقد قرر للمشرع - فى مجال تطبيق أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ - قاعدة عامة واستثناء منها، أما القاعدة العامة فحاصلها امتناع المحرز على اموال الحقبة الخاصة لرعاية الشباب والرياضة جميعها - فى كافة مكوناتها وعناصرها - ولا استثناء من هذه القاعدة الا ان يكون الدين الذى يراد التنفيذ بموجبه مستحقا للدولة وناشئا عن ضرائبها ورسومها، اما غير الدولة من الدائنين، فقد عطل للمشرع - بالنص للطعون عليه - ضمانهم العام بأكمله، وحال بينهم وبين اقتضاء ديونهم من هذا الضمان فى أى من عناصره، واهلل القيمة العملية لأية أحكام قضائية يكون هؤلاء قد حصلوا عليها، واعاق تنفيذ مضمونها، وأعلل بمبدأ التكافؤ فى المعاملة القانونية بين الدائنين للماتلة مراكزهم القانونية، وجاوز حدود سيادة القانون وعرض الدولة لأحكامه، ومال بولاية السلطة القضائية هابطا برسالتها فى أداء العدالة، ومن ثم يقع النص التشريعى للطعون عليه فى حوزة مخالفة أحكام المواد ٤٠ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ١٦٥ من الدستور.

وحيث ان بطلان القاعدة العامة التي تضمنها النص التشريعي
الطعون عليه والتي تمثل في عدم جواز الحجز على اموال الهيئات
الخاصة لرعاية الشباب والرياضة جميعها، يعنى بالضرورة سقوط
الاستثناء منها، ذلك ان كل استثناء يفترض دوما قيام القاعدة العامة
التي يرد عليها، ومن ثم يكون قاعلة عدم جواز الحجز - سواء في
اصلها او في مجال الاستثناء منها - غير قائمة من الناحية
الدستورية، وهو ما يتعين الحكم به.

فللهذا الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص البند (أ) من قانون
الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة، الصادر بالقانون رقم ٧٧
لسنة ١٩٧٥، وذلك فيما تضمنه من عدم جواز الحجز على اموال
هذه الهيئات، وألزمت الحكومة للصرفات ومبلغ مائة جنيه مقابل
أتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٢ لسنة ١٤ ق
دستورية جلسة ١٩٩٣/٤/٣)

(الجريدة الرسمية - العدد ١٥ في ١٥/٤/١٩٩٣)

حراسة

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ (٣٤٩) حراسة - القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ -
المادة الاولى منه - علم دستوريتها.

الطلبات : الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ فيما نصت عليه للمادة الاولى منه بأن لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراء ويوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على اموال وممتلكات بعض الاشخاص والهيئات وذلك سواء أكان الطعن مباشرا بطلب الفسخ أو الالغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ لم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض ايا كان نوعه أو سببه.

المحكمة : لولا : يرفض الدفع بعدم الاختصاص.

ثانيا : يرفض الدفع بعدم قبول الدعوى.

ثالثا : بعدم دستورية المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن فى الأعمال والتدابير التى اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الاشخاص وذلك فيما نصت عليه من عدم سماع أى جهة قضائية أى دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراء أى

عمل اسرت لو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على اموال ومتلكات بعض الاشخاص والمليقات. وألزمت الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة.

(المحكمة العليا - الطعن رقم ٥ لسنة ٥٠ ق دستورية - جلسة ١٩٧٦/٧/٣)

(الجريدة الرسمية - العدد ٣١ في ٢٩ / ٧ / ١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ (٣٥٠) حراسة - مدى دستورية الامر رقم ١٣٨ / ١٩٦١ والقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية ٩٣٠ / ١٩٦٧ وقرار رئيس الجمهورية ١٩١٥ / ١٩٦٧ والقانون ١١٩ / ١٩٦٤ والقانون ٥٢ لسنة ١٩٧٢ - عدم قبول.

الطلبات : الحكم بعدم دستورية الامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وما تبعه من قوانين مكمله له ومتعلقة به . مع التزام للدعى عليهم متضامين بجميع المصاريف واتعاب المحاماة.

الحكم : أولا : بقبول الدعوى بالنسبة الى كل من السيدة سميرة الخشت ومحمد وعمر وايناس وجيهان وشادية وفاطمة محمد فتحى للمسلمي بصفتهم ورثة للرحوم الاستاذ محمد فتحى للمسلمي وعدم قبولها منهم بصفتهم الشخصية .

ثانيا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى الطعن بعدم دستورية الامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠

لسنة ١٩٦٧ وقنرلر رئيس الجمهورية رقم ١٩١٥ لسنة ١٩٦٧
والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢
المشار اليها.

ثالثا - انتهاء الخصومة بالنسبة الى الطعن بعدم دستورية
القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ للمشار اليه.

رابعا - بالزام الحكومة للمصروفات ومبلغ ٣٠ جنيها (ثلاثين
جنيها) مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة العليا — الطعن رقم ٣ لسنة ٣ ق . د جلسة
١٩٧٧/٧/٢).

(الجريدة الرسمية — العدد ٣١ في ٤/٨/١٩٧٧)

قاعلة رقم (١٤٢)

المبدأ (٣٥١) تفسر نص المادة ١٠ من القانون رقم ٣٤
سنة ١٩٧١ بتظلم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب.

الطلبات : يطلب تفسير نص المادة (١٠) من القانون رقم
٣٤ لسنة ١٩٧١ بتظلم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب
وذلك لبيان مدى اختصاص المحكمة للنصوص عليها فيه بالنزاعات
المتعلقة بالأوامر الصادرة وفقا للمادة (٧) من القانون المذكور.

المحكمة : ان المحكمة للنصوص عليها في المادة ١٠ من
القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتظلم فرض الحراسة وتأمين سلامة
الشعب تخصص دون غيرها بنظر النزاعات في الاوامر الصادرة من
للدعي العام الاشتراكي بالاجراءات التحفظية على الاموال للمادة
٧ من القانون المشار اليه.

(المحكمة العليا — طلب التفسير رقم ١٦ لسنة ٨ ق تفسر
— جلسة ١٩٧٨/٣/٤).

(الجريدة الرسمية — العدد ١٧ في ٢٧ / ٤ / ١٩٧٨)

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ (٣٥٢) حراسة — مخالفة أمر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ / ١٩٦١ لقانون الطوارئ .

(٣٥٣) حراسة — ايلولة اموال وممتلكات من خضعوا للحراسة الى ملكية الدولة — تقرر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ واستمرت بعده — علم دسورية المادة ٢ من القانون المذكور .

(٣٥٤) ملكية خاصة — حرص النساتير المصرية المعاقبة على تأكيد حمايتها .

(٣٥٥) نزع الملكية للمنفعة العامة — ايلولة اموال وممتلكات من خضعوا للحراسة الى ملكية الدولة لا تعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة .

(٣٥٦) تأميم — اهم ما يميز به — انتفاؤه بالنسبة لما آل الى الدولة من اموال وممتلكات من خضعوا للحراسة .

(٣٥٧) حراسة — ملكية خاصة — ايلولة اموال وممتلكات من خضعوا للحراسة الى ملكية الدولة تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لاحكام المسمور .

(٣٥٨) الرقابة القضائية على دسورية القوانين — نطاقها - الملاءمات السياسية لا تمنع من اعتضاع القوانين للرقابة الدسورية اذا تعرضت لامور نظمها المسمور ووضع لها ضوابط محددة .

(٣٥٩) ملكية خاصة — حد أقصى — علم دسورية المادة ٤ من القانون ٦٩ / ١٩٧٤ لا يجوز المسمور تحديد حد أقصى لما يملكه الفرد الا بالنسبة للملكية الزراعية .

الحكمة : وحيث ان الرقائق — على ما يبين من صحيفة

الدعوى وسائر الأوراق تتحصل فى أن المدعين، كانوا قد قاموا
الدعوى رقم ٩٩٢ لسنة ٢٨ ق أمام محكمة القضاء الادلى
طالبين الحكم بإلغاء امر رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١
بفرض الحراسة على اموالهم وممتلكاتهم وتسليمهم كل هذه الاموال
والممتلكات وذلك تاسيسا على ان القانون رقم ١٦٢ لسنة
١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ لا يجوز فرض الحراسة على الاشخاص
الطبيين. واذ طلبت الحكومة رفض الدعوى استنادا الى ان
الحراسة قد رفعت عن اموال وممتلكات المدعين بموجب القرار رقم
١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وتم تعريضهم عنها وفقا لاحكامه ثم اعلنت
تسوية لوضعهم طبقا لقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، فقد دفع
المدعون بعدم دستورية هذين التشريعين وتاريخ ٢٠ ابريل سنة
١٩٧٦ حكمت المحكمة بوقف الدعوى حتى يرفع المدعون دعوهم
الدستورية، فأقاموا الدعوى الثالثة.

وحيث ان للمدعين يطلبون الحكم بعدم دستورية كل من
المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وللمادة الرابعة
من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر
بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ لأسباب حصلها انه بالإضافة الى
ان قانون الطوارئ لا يجوز فرض الحراسة على الاشخاص الطبيين،
فان ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة
١٩٦٤ من أبولة اموال وممتلكات هؤلاء الأشخاص الى ملكية
الدولة بغير تعويض - علما مبلغ ثلاثين الفا من الجنيهات تودى
اليهم بسندات على الدولة لمدة خمس عشرة سنة - تتبر مصادرة
لها بالمخالفة لما تقتضى به المادة الخامسة من دستور سنة ١٩٥٨
للوقت الذى صدر هذا التشريع فى ظله من ان لللكية الخاصة
مصونة، كما ان ما قضت به المادة الرابعة من قانون تسوية
الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة من تحصيل ما يرد من اموال

وممتلكات من محضموا للحراسة بما قيمته ثلاثين الف جنيه للفرد ومائة الف جنيه للأسرة ينطوى على مصادرة لما يجاوز هذا المقدار، ويخالف ما تقتضى به السواد ٣٤، ٣٥، ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ التى تكفل صون للملكية الخاصة ولا تجيز التأميم الا بشروط محددة وتحظر للمصادرة الخاصة بنوع حكم قضائى .

وحيث ان ادارة قضايا الحكومة طلبت رفض الدعوى تأسيسا على ان المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قد عدلت تعليلا ضمنيا بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ الذى أعاد تحديد مقلل التعويض وكيفية ادائه، وان نعى المدعين ينصب فى واقعه على ما تضمنته اللادتان للطعون بعدم دستوريتهما من تحديد لمقدار التعويض، وهو أمر يتعلق بملاحظات سياسية يستقل للشرع بتقديرها ولا يجتد اليها رقابة هذه المحكمة.

وحيث ان ما يثوره المدعون بشأن مخالفة الاوامر الصادرة بفرض الحراسة لاحكام قانون الطوارئ يتعلق بقضاء للشروعية ويخرج عن مجال رقابة الدستورية وبالتالي عن نطاق الدعوى للمائلة، التى تحدد بالطعن فى دستورية النص على ايلولة اموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة وعلى تحديد ما يرد اليهم والى اسرهم منها، وهو طعن منبت الصلة بما ينتهى اليه القضاء للمحصى بشأن مشروعية أوامر الحراسة او عدم مشروعيتها.

وحيث ان للمادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص تنص على ان " ترفع الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى اوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ". وتنص للمادة الثانية منها على ان " تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات للشار اليها فى المادة السابقة ويعرض عنها

صاحبها بتعويض اجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه ، ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقتلر هذه القيمة على انه اذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى عائلته بالتبعية له ، فيعوض عن جميع اموالهم وممتلكاتهم للقروضة عليها الحراسة بما لا يجاوز قدر التعويض الاجمالي السابق يياته ويؤدى التعويض بسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بمائة ٤٪ سنويا". وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على ان " تسوى طبقا لاحكام القانون للرافق الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ " ، وتؤكد المادة الأولى من قانون تسوية هذه الاوضاع انتهاء جميع التناهب المتعلقة بالحراسة ، ثم تردد الفقرة الأولى من المادة الثانية منه الحكم الخاص باستثناء الخاضعين بالتبعية من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة لما آل اليهم عن غير طريق الخاضع الاصلى ، وهو ما كان ينص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ ، وتنص فقرتها الثانية على أن يرد عينا ما قيمته ثلاثون ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة اذا كانت هذه الاموال والممتلكات قد آلت الى هؤلاء الخاضعين بالتبعية عن طريق الخاضع الاصلى ، وتحدد المادة الثالثة مقتلر ما يتم التعلى عنه من عناصر النعم المالية للأشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة بصفة أصلية أو تبعية بما لا يزيد على ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة ، كما تنص المادة الرابعة منه على أنه " اذا كانت الاموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة مملوكة جميعها للعاض الاصلى وكان صافى ذمته المالية يزيد على ثلاثين ألف جنيه رد اليه القدر الزائد عنها بما لا يجاوز ثلاثين ألف جنيه لكل فرد من أفراد

أسرته وفي حدود مائة ألف جنيه للأسرة ويسرى حكم
الفقرة السابقة اذا كان ما سلم لكل فرد من أفراد الأسرة طبقا
للمادتين السابقتين يقل عن ثلاثين ألف جنيه للفرد ولا يجاوز مائة
الف جنيه للأسرة".

وحيث ان مودى هذه النصوص أن أهولة أموال وممتلكات
الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة
قد تقرررت بمقتضى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة
١٩٦٤، واستمرت بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠
لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للمحاضعين الأصليين، وللحاضعين بالتبعية فيما
آل اليهم من أموال وممتلكات عن طريق الخاضع الأصلي، وأن
القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اقتصر على تسوية الأوضاع الناشئة
عن فرض الحراسة على هؤلاء الأشخاص فاستحدثت أحكاما تسوى
بها كل حالة، دون أن يتضمن أى تعديل فى الأساس الذى قام
عليه القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وهو أهولة أموالهم
وممتلكاتهم الى ملكية الدولة .

وحيث ان جميع الدساتير المصرية المتعاقبة حرصت على تأكيد
حماية للملكية الخاصة وعدم للسلب بها الا على سبيل الاستثناء وفى
الحدود وبالتقيد التى أوردتها، فنصت المادة الخامسة من دستور
سنة ١٩٥٨ على ان للملكية الخاصة مصونة ولا تتزعز للملكية الا
للمنفعة العامة ومقابل تعريض وفقا للقانون، وهو ما رددته المادة
١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١،
كما لم تجز للمادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٧١ التأميم الا لاعتبارات
الصالح العام وبقانون ومقابل تعريض .

ولما كانت أهولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة طبقا للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ لا تعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة الذى لا يرد الا على عقارات معينة بناتها فى حين شملت الأهولة الى ملكية الدولة أموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة بما فيها من منقولات، ولم تتبع فى شأنها الاجراءات التى نصت عليها القوانين للنظمة لنزع الملكية والتى يترتب على عدم مراعاتها اعتبار الاجراء غصبا لا يحد به ولا يفصل للملكية الى الدولة ، وكانت هذه الأهولة لا تحتر تأميما ذلك أنها تقتصر الى أهم ما يتميز به التأميم وهو انتقال المال للوهم الى ملكية الشعب لتسيطر عليه الدولة بعيدا عن مجال الملكية الخاصة بحيث تكون ادارته لصالح الجماعة، بينما امتدت الحراسة وبالتالى الأهولة الى ملكية الدولة - الى كافة أموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة بما تشمله من مقتضيات شخصية يستحيل تصور ادارتها لصالح الجماعة ، كما أن المادة الرابعة من ذات القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تنص على تسليم الأراضى الزراعية التى آلت ملكيتها الى الدولة الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لادارتها " حتى يتم توزيعها وفقا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ " بشأن الإصلاح الزراعى، وبالتالى فإن مآل هذه الأراضى أن تعود الى الملكية الخاصة لمن توزع عليهم ولا تبقى فى ملكية الشعب لتحقيق ادارتها ما يستهدفه التأميم من صالح عام. لما كان ذلك فإن أهولة أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة التى تقرر أول الأمر بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ على ما سلف بيانه، تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من الدستور التى تنص على أن للملكية الخاصة مصونة، والمادة ٣٦ منه التى تحظر

للمصادرة العامة ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

لما كان ما تقدم وكان لا يحاج بأن القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ للشار اليهما قد تضمنتا تعويض الخاضعين للحراسة عن أموالهم وممتلكاتهم، وأن تقلير هذا التعويض يعد من الملازمات السياسية التي يستقل بها المشرع، وذلك ان كلا من هذين التشريعين قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة، الأمر الذي يحتم اعضاعهما لما تنولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية، وكان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ عدل من أحكام كما من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي كانت تقضى بتحديد مبلغ جزافي بحد أقصى مقلره ثلاثون ألف جنيه يؤدي الى جميع من فرضت عليهم الحراسة بسندات على الدولة لمدة خمسة عشر عاماً، والقانون رقم ٥٢ لسنة ٧٢ الذي نص على أيلولة هذه السندات الى بنك ناصر الاجتماعي مقابل معاشات يجلدها وزير المالية ويستحقها هؤلاء الخاضعون، واستبدل بها أحكاما تسوى بها أوضاعهم بحد بعض أموالهم عينا أو ثمن ما تم بيعه منها وذلك في حدود مبلغ ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة، فانه يكون بما نص عليه من تعيين حد أقصى لما يرد من كافة الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة قد انطوى على مخالفة لأحكام دستور سنة ١٩٧١ الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٧ منه الأمر الذي يتضمن بدوره مساسا بالملكبة الخاصة بالمعاقفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سالفة البيان .

وحيث انه لما تقدم يمين الحكم بعدم دستورية للمادتين للطعون عليهما .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة :

أولاً : بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من أهلية أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقاً لأحكام قانون الطوارئ إلى ملكية الدولة .

ثانياً : بعدم دستورية المادة الرابعة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد أقصى لما يرد إلى الأشخاص الذين شملتهم الحراسة وأسرهم .

وألزمت الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنهما مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٥ لسنة ١ ق . د
جلسة ١٦/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ : (٣٦٠) حراسة — اللغح بعد دسورة القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية الأوضاع الناشئة من فرض الحراسة .

(٣٦١) دعوى دسورة — رسم المشرع طررقا لرفع الدعوى الدسورة — مقومات الدعوى الدسورة — ابتاء اللغح بعدم الدسورة — تقدير محكمة الموضوع جدية اللغح — رفع الدعوى خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع

تعليمه بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر - تعلق هذه الاجراءات بالنظام العام.

(٣٦٢) دعوى - مهلة الثلاثة أشهر التي فرضه
للمشر كحد أقصى لرفع الدعوى المستعجلة على نحو آخر أو
للمهاد التي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى
بحسب ميعادا حتميا - الالتزام برفع الدعوى قبل انقضاءه - علم
قبول الدعوى في حالة ابداع صحيفة الدعوى بعد انقضاء الأجل
المحدد لرفعها خلاله .

(٣٦٣) دعوى - قيام محكمة الموضوع بتأجيل
الدعوى الموضوعية ليقدم للدعوى ما يدل على رفع دعواهم
المستعجلة لا يعنى اعتماد الاجل الذي حددته محكمة الموضوع
لرفع الدعوى المستعجلة .

المحكمة : بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات
والمثولة . حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى
وسائر الأوراق - تحصل في أن للدعين كانوا قد أقاموا الدعوى
رقم ٦٥٥٢ سنة ١٩٨١ مدني كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم
بالغاء تصرفات الحراسة العامة فيما يتعلق ببيع العقارات للملوكة
لهم والسابق فرض الحراسة عليها بالقرار الجمهوري رقم ١٤٠
لسنة ١٩٦١ وعدم تهاذ هذه التصرفات في حقهم وتسليم تلك
العقارات وبيعها لهم، غير أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
أحالت الدعوى الى محكمة التمييز أعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١
لسنة ١٩٨١ بصفحة الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقبلت
الدعوى برقم ١٠١ لسنة ١ قضائية قيم حيث دفع للدعوى بحسب
٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ بحسب دستورية القرار بقانون رقم ١٤١
لسنة ١٩٨١ للشار اليه، فأمهلتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى

الدستورية فأقساموا الدعوى للمائة يطلب الحكم يعلم دستورية
للمادتين الثانية والسادسة من القرو بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على
أن " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح
على الوجه التالي :

..... (أ)

(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام أحد
المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي يعلم دستورية نص في
قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي، أجلت
نظر الدعوى وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر
لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع
الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن " ، ومودى هذا النص
— وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن للشرع رسم طريقا
لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه
وبين الميعاد الذي حددته لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين
الأمريين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع
بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جدية ولا تقبل الا اذا
رفعت خلال الأجل الذي ناط للشرع بمحكمة الموضوع تحديده
بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الأوضاع الاجرائية — سواء ما
اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام
العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيابه للشرع مصلحة
عامة حتى يتنظم التقاضى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التي
رسمها وفى الموعد الذي عينه، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذي
فرضه للشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية،

أو لليعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة . لما كان ذلك، وكان للدعوى قد أبدلوا النفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ فصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحللت لذلك ميعادا مقداره شهر ينتهى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ ، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الأجل المحدد لرفعها خلاله، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها ، ولا يغير من ذلك تأجيل محكمة الموضوع للدعوى للموضوعية الى جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ ليقدم للدعوى ما يدل على رفع دعولهم الدستورية ، وذلك أن هذا التأجيل لا يعنى امتداد الأجل الذى حددته محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التاريخ .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعد قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت للمدعين للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٧ لسنة ٤ ق .
دستورية جلسة ٢١/٤/١٩٨٤)

(الجريدة الرسمية — العدد ١٩ فى ١٠/٥/١٩٨٤)

فى نفس المعنى والأسباب

١ - الحكم رقم ٨٠ لسنة ٤ ق . دستورية وبفس الجلسة .

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ : (٣٦٤) حراسة — اللطع يعلم دستورية القرار
بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

(٤٦٥) دعوى — اللطع بعد دستورية القرار بقانون
— التصريح من محكمة القيم برفع الدعوى الدستورية — وتحدد
ميعاد شهر — ايلداع صحيفة الدعوى بعد الشهر المحدد بمعرفة
محكمة الموضوع — علم قبول .

المحكمة : حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة
الدعوى وماتر الأوراق — تتحصل في أن اللدعين باعتبارهم ورثة
للرحوم داود مخلوف شريط كانوا قد أقاموا الدعيون رقمي
١١٦ ، ١٧٢ لسنة واحد قضائية أمام محكمة القيم طالين الحكم
برد أموالهم وممتلكاتهم التي فرضت عليها الحراسة عينا ويطلان ما
تم فيها من تصرفات من جانب جهة الحراسة، ولدى نظرهاتين
الدعيون بملسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ دفع اللدعون يعلم
دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأضاع
الناشئة عن فرض الحراسة، فامهلتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى
الدستورية فأقاموا الدعوى للمائلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار
بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

وحيث إن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على
أن " : تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح
على الوجه التالي :

(أ)

(ب) لذا دفع أحد الخصوم أثناء نظير الدعوى أمام إحدى

المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن " .

وحيث أن موذى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن للشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للمصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقبلر محكمة الموضوع حديثه، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذى ناط للشرع بمحكمة الموضوع تحليله بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر .

وهذه الأوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تفيا به للشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها، وفى الوعد الذى عينه، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه للشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو للميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على المصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة .

لما كان ذلك، وكان للدعون قد أبدوا الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أمام محكمة التقيم بجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨١، فصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا

مقداره شهر ينتهى فى ٢٧ يناير سنة ١٩٨٢، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى للثالثة الا بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٨٢ فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الأجل المحدد لرفعها خلاله، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، وبمصادرة الكفالة .
وألزمت للدعين للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ١٩ لسنة ٤ . ق
دستورية جلسة ١٩٨٤/٤/٢١)

(الجريدة الرسمية — العدد ١٩ فى ١٠/٥/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ (٣٦٦) - الحراسة - الدفع بعدم دعوىية القرار بقانون
رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية الأوضاع الناشئة عن فرض
الحراسة .

(٣٦٧) دعوى دستورية - مقومات الدعوى - علم
رفعها الا بعد ابداء الدفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع
جنيحة - علم قبولها الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط
المشرع بمحكمة الموضوع تحليده بحيث لا يتجاوز ثلاثة اشهر -
أوضاع اجرائية - تعلقها بالنظام العام

(٣٦٨) معاد رفع الدعوى الدستورية - معاد الثلاثة
اشهر الذى فوضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع
الدعوى الدستورية يحتر معادا حتميا يقيد الخصوم ومحكمة
الموضوع فان هي تجاوزته أو سككت عن تحليده أى معاد فيعين

على الخصوم ان يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

(٣٦٩) دعوى دستورية — اذا حددت محكمة الموضوع أجلا لرفع الدعوى الدستورية مقلداه شهران ولم يقم المدعون برفعها خلال هذا الاجل — قيام محكمة الموضوع بتحليل شهرين آخرين لتنفيذ قرارها السابق — تجاوز محكمة الموضوع الحد الأقصى الذى حدده القانون لرفع الدعوى الدستورية — علم قبول .

المحكمة : حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل فى أن للمدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٤٤٠٧ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى أمام محكمة الجيزة الابتدائية طالبين الحكم بعدم الاعتداد بالتصرف الصادر من أى من الدعى عليهم الآخرين فى أملاكهم وعدم سردياته فى حقهم لبطلاته مع إلغاء ما تم من تصرفات وعو ما جرى عليه من قيود وتسجيلات مع إلزامهم بتسليم أطيانهم لهم، واذ قضى فيها بعدم اختصاص المحكمة وإحالتها الى محكمة القيم حيث قيدت برقم ٣٠٠ لسنة ٢ قضائية قيم ودفع الحاضر عن المدعين بملسة ١٩٨٢/٧/٤ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٢ وحددت للمدعين شهرين لاقامة دعوى عدم الدستورية ، وبذلك الجلسة أطلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٩٨٣/٧/١٢ لتنفيذ القرار السابق وحددت للمدعين شهرين آخرين فأقام المدعون الدعوى للماتلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى :

(١)

(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم أو إحدى الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة . ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاث أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر الدفع كأن لم يكن " .

وحيث أن مودى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أثار للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه أعصر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع حكمته ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذي ناط للمشرع بمحكمة الموضوع تحديده، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر. وهذه الأوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغياها للمشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التناسل في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه للمشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ للشار إليها يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء، فان هي تجاوزته أو سكنت عن تحديد أى ميعاد فيتمتع على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

لما كان ذلك، وكان الحاضر عن اللدعين قد أبدى الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أمام محكمة الموضوع بجملة

١٩٨٢/٧/٤ فصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحللت
لذلك ميعادا مقلده شهران ينتهى فى ١٩٨٢/٩/٤ فلم يتم
للمدعون برفع الدعوى الدستورية خلال هذا الأجل ومن ثم تكون
دعواهم غير مقبولة لرفضها بعد الميعاد. ولا يغير من ذلك أن تكون
محكمة الموضوع قد حلت بملسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٢
للمدعين شهرين آخرين لتنفيذ قرارها السابق إذ أنها تكون بذلك
قد تجاوزت الحد الأقصى الذى حدده القانون لرفع الدعوى
الدستورية على ما سلف بيانه .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبإصدار الكفالة
وألزمت للمدعين للصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب
المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٤ لسنة ٥ ق . د
جلسة ١٩٨٤/٤/٢١)

(الجريدة الرسمية — العدد ١٩ فى ١٠/٥/١٩٨٤)

فى نفس المعنى والأسباب :

(١) (الحكم رقم ١٩ لسنة ٥ ق . د. جلسة ١٩٨٤/٤/٢١)

(٢) (الحكم رقم ٢٦ لسنة ٥ ق دستورية بنات الجلسة .

(٣) (الحكم رقم ٣٦ لسنة ٥ ق بنفس الجلسة .

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ : (٣٧٠) حراسة — اللع يعلم دستورى القرار
بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية الأوضاع الناشئة عن فرض
الحراسة .

(٣٧١) دعوى — دعوى دستورى — اللع يعلم
الدستورية أمام محكمة القيم — التصريح برفع الدعوى وحللت

شهران - علم ايداع صحيفة الدعوى فى خلال الشهرين - علم قبولها .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن للدعية كانت قد أقيمت الدعوى رقم ٤٧٨ لسنة ٢ فى قيم أمام محكمة القيم طالبة الحكم بتسليمها ممتلكاتها العقارية من الحراسة وشركة التأمين ورد الضرائب التى خصمها جهاز التصفية ولدى نظرها أمام المحكمة بجملة ٧ نوفمبر سنة ١٩٨٢ دفعت للدعية بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فأجهلتها المحكمة شهرين لرفع الدعوى الدستورية فأقيمت للدعية دعواها للمائلة بطلب الحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر واحتياطا بعدم دستورية للمواد ٦٤٣،٢، من هذا القرار بقانون .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى:

(أ)

(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أنار الدفع مهلة لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن " .

ومودى هنا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن للمشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للمعصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فبذلك على انه أعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا

ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر بحكمة الموضوع
جديته، ولا تقبل الا اذا رفعت الدعوى خلال الأجل الذى ناط
للمشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر، هذه
الأوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية
أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى
التقاضى تقضى به للمشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التدعى فى
المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها فى الموعد الذى عينه،
وبالتالى، فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر
كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، أو للميعاد الذى تحدده محكمة
للموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين
على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاءه، والا
كانت غير مقبولة .

لما كان ذلك، وكانت للدعية قد ابدت الدفع بعدم دستورية
القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٨٢،
فصرحت لها برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره
شهران ينتهى فى ٧ يناير سنة ١٩٨٣، ولكنها لم تودع صحيفة
الدعوى للماتلة الا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٣، فان الدعوى
تكون قد رفعت بعد انقضاء الأجل المحدد لرفعها بحالها، ومن ثم
يتعين المحكم بحسم قبولها .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة
وألزمت للدعية للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيتها مقابل أتعاب
المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥ ق .
دستورية - جلسة ١٩٨٤/٤/٧)

(الجريدة الرسمية - العدد ١٧ فى ١٩٨٤/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ : (٣٧٢) حراسة — اللطع بعلم دستورية القرار
بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة.

(٣٧٣) دعوى دستورية - مقومات الدعوى
الدستورية — ابتداء اللطع بعلم الدستورية — تقرير محكمة
الموضوع مدى جليته — رفع الدعوى خلال الاجل الذى ناط
المشرع بمحكمة الموضوع تحليده بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر —
أوضاع اجرائية تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى
التقاضى .

(٣٧٤) مهاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع
على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو المهاد
الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى يعتبر
مهادا حتميا يصين على الخصوم ان يرفعوا دعواهم قبل التقضائه
والا كانت غير مقبولة .

المحكمة : حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل فى أن اللدعية كانت قد أقيمت
الدعوى رقم ٤٧٩ لسنة ٢ قضائية أمام محكمة التقيم طالبة الحكم
بتسليمها ممتلكاتها العقارية من الحراسة وشركة التأمين ورد
الضرائب التى خصمها جهاز تصفية الحراسات، واذا دفعت اللدعية
بجلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بعلم دستورية القرار بقانون رقم
١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة،
فقد أمهلتها المحكمة شهرين لرفع الدعوى الدستورية، فأقيمت
الدعوى للمائلة بطلب الحكم بعلم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١
لسنة ١٩٨١ واحياطيا بعلم دستورية للولد ٦٣،٢ من القرار
بقانون سالف الذكر .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي:

(أ)

(ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع مهلة لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوى في المهلة احتقر الدفع كأن لم يكن .

وبودى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن للشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للعصوم مباشرتها وربط بينه وبين المهلة التي حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه احتقر حلين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع إلا بعد ابتداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جدية، ولا تقبل إلا إذا رفضت الدعوى خلال الأجل الذي ناط للشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر، وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو بمصاد رفضها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي فيها به للشرع مصلحة عامة حتى يتظم التناهي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الوعد الذي عينه، وبالتالي فإن مهلة الثلاثة أشهر التي فرضه للشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو للمهلة التي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى، يحتر مهلة حتميا يضمن

على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء، والا كانت غير مقبولة .

لما كان ذلك، وكانت للدعوى قد أبدت الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أمام المحكمة بجلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٨٢، فصرحت لها برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقررته شهران ينتهي في ٦ يناير سنة ١٩٨٣، وكانت للدعوى لم تودع صحيفة الدعوى للثالثة إلا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٣ فان الدعوى تكون قد رفضت بعد انقضاء الأجل المحدد لرفعها خلاله، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت للدعوى للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٢١ لسنة ٥ ق .
دستورية — جلسة ١٩٨٤/٤/٧)

(الجريدة الرسمية — العدد ١٧ في ١٩٨٤/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ : (٣٧٥) حراسة — الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.

(٣٧٦) دعوى دستورية — لا تقبل الدعوى الدستورية إلا بعد ابتلاء الدفع بعدم الدستورية بقرار محكمة

الموضوع جليته وترفع خلال الاجل الذى ناط للشرع بمحكمة الموضوع تحليله بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر .

(٣٧٧) دعوى — طريقة رفع الدعوى الدستورية أو ميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى .

(٣٧٨) دعوى - علم ايلاع صحيفة الدعوى الدستورية قبل انقضاء الاجل المحدد يقضى بعدم قبولها .

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى ان للدعية كانت قد قامت الدعوى رقم ٥١٨ لسنة ٢ ق " قيم " امام محكمة القيم طالبة الحكم لها برد ممتلكاتها العقارية وما خصمه جهاز تصفية الحراسات من مبالغ لقاء الضرائب. وتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٨٢ دفعت للدعية بعدم دستورية القرار بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فأمهلتها المحكمة شهرين لرفع الدعوى الدستورية ، فأقامت دعواها الثالثة.

وحيث ان الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة تنص على ان " تنوز، المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين والوائع على الوجه التالى:

(أ)

(ب) اذا دفع أحد الخصوم اثناء نظير الدعوى امام احدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون او لائحة، ورأت المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى أحلت نظير الدعوى، وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن".

وحيث ان موذى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان للشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للمعصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدد له لرفعها، فدل بذلك على انه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع حديثة، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذى ناط بالشرع بمحكمة الموضوع تحديده، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر. وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية او بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تقيا به للشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التقاضى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها، وفى اللوع الذى عينه، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه للشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، او للميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على المعصوم رفع دعواهم للدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة.

لما كان ذلك، وكانت للندية قد ابدت الدفع بعدم دستورية القرار بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة على فرض الحراسات امام محكمة التقيم بجلسة ٧ نوفمبر لسنة ١٩٨٢ فصرحت لها برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهران ينتهى فى ٧ يناير ١٩٨٣، وكانت للندية لم تودع صحيفة الدعوى للمائلة الا بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٨٣، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الأجل المحدد لرفعها بحالها، ومن ثم يتعين المحكم بعدم قبولها.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، ومصادرة الكفالة، وألزمت المدعية بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيتها مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٢٤ / ٥ ق .
دستورية جلسة ١٩٨٤/٤/٧)

(المبرئة الرسمية — العدد ١٧ في ١٩٨٤/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ (٣٧٩) حراسة — النفع بعدم دستورية القرار
بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصلية الاوجاع الناشئة عن
فرض الحراسة واحتياطيا بعدم دستورية المواد ٢ ، ٣ ، ٦ من
نفس القانون.

(٣٨٠) دعوى دستورية — عدم ايلتاع صحيفة الدعوى
امام المحكمة للدستورية الا بعد التقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله
— عدم قبول.

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما بين من صحيفة
الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في ان للدعي كان قد اقام
الدعوى رقم ٦٠٠٤ لسنة ١٩٨١ ملنى كلى امام محكمة جنوب
القاهرة، طلب فيها الحكم بالزام للدعي عليهم بأن يدفعوا له مبلغ
مليون ومائتى جنيه على سبيل التعويض عن الاضرار التى اصابه
بسبب فرض الحراسة على امواله وممتلكاته بأمر رئيس الجمهورية
رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الذى سبق ان قضت محكمة القضاء
الادلى بالغاء فى الدعوى رقم ٨٦٦ لسنة ٣٥ ق . غير ان

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أحالت الدعوى الى محكمة التمييز للاختصاص اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفحة الارضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقيدت الدعوى برقم ٥٨٠ لسنة ٢ ق قيم، حيث دفع للدعى بجلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٢ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه، فأجهلته المحكمة شهرين لرفع الدعوى دستوريا ، فأقام دعواه للماتلة بطلب الحكم اصيليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ واحتياطيا بعدم دستورية المولد ٢ ، ٣ ، ٦ للتصوص عليها فيه.

وحيث ان الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين والقرارات على الوجه التالي (أ) (ب) اذا دفع احد الخصوم اثناء نظر الدعوى امام احدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص فى قانون او لائحة، ورأت المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى ، اجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثر الدفع مهلا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا، فلذا لم ترفع الدعوى فى اليعاد اعتبر الدفع كان لم يكن.

وحيث ان مودى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان للشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية فتى اتاح للخصوم مباشرتها، وربط بينه وبين اليعاد الذى حدده لرفعها، فدل بذلك على انه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابتداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة للوضع مدى جديته، ولا تقبل الا اذا رقت الدعوى خلال الاجل

الذى ناطق لمسترح محكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاور ثلاثة أشهر، وهذا لأوضاع لاجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية - و ميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكر جوهري في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التداعي في مسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى نلوعه الذى حددته، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى بالدستورية. و الميعاد الذى تحدده محكمة موضوع في غضون هذا الحد الأقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم ان يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل تقضاؤه، والا كانت غير مقبولة.

فما كان ذلك، وكان المدعى قد ابتدئ الدفع بعد دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة امام محكمة القيم بجلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٢، فصرحت له برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقلله شهران - ينتهى فى ١٢ فبراير سنة ١٩٨٣، ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٨٣، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها بحالته، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وعصادة الكفالة والزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثون جنهما مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥ ق -
دستورية جلسة ٢: ١٩٨٥ / ٢)

(الجريدة الرسمية - العدد ٨ فى ٢١ / ٢ / ١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ (٣٨١) حراسة — الدفع بعدم دستورية القرار
بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة .

(٣٨٢) دعوى دستورية — مقومات الدعوى الدستورية
— عدم رفع الدعوى الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية — نقل
محكمة الموضوع مدى جليته — عدم قبولها في حالة عدم رفعها
خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحليده بحيث
لا يجاوز ثلاثة اشهر .

(٣٨٣) دعوى — طريقة رفع الدعوى الدستورية وميعاد
رفعها هي اوضاع اجرائية تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا
جوهريا في التقاضي .

(٣٨٤) دعوى — عدم ابداء صحيفة الدعوى خلال
الاجل المحدد لرفع الدعوى — عدم قبول .

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في ان اللدعية كانت قد اقامت
الدعوى رقم ٦٦٦٩ لسنة ١٩٧٨ مدني كلني شمال القاهرة طالبة
الحكم لها بقيمة نصيبها في عقار خضع لاجرايات الحراسة. غير ان
محكمة شمال القاهرة احوالت الدعوى الى محكمة التمييز للاختصاص
بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية
الاضواح الناشئة عن فرض الحراسة، وقيدت الدعوى برقم ٢٢٧
لسنة ٢ ق قيم حيث دفعت لللدعية بملسة ١٥ اكتوبر سنة ١٩٨٣
بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للمشار اليه
فأمهلتها المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقامت الدعوى
للاثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر.

وحيث ان الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين والوائح على الوجه التالي : (أ) ، (ب) اذا دفع احد الخصوم أثناء نظر الدعوى امام احدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص فى قانون او لائحة، ورأت المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى أجلت نظر الدعوى، وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن " .

وحيث ان مودى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان للشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فدل بذلك على انه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة للوضوع مدى جديته، ولا تقبل الا اذا رفضت خلال الاجل الذى ناط للشرع بمحكمة الموضوع تحليده، بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية او بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تقيها به للشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التنافس فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها، وفى الوعد الذى حدده، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضه للشرع على نحو امر كحد اقصى لرفع الدعوى الدستورية، أو للميعاد الذى تحدده محكمة للوضوع فى غضون هذا الحد الاقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم ان يلتزموا برفع دعوهم الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة.

وحيث انه لما كانت للدعوى قد ابلت الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة امام محكمة القهم بجلسة ١٥ اكتوبر سنة ١٩٨٢، فصرحت لها برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقررله شهر ينتهى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٢، ولكنها لم تودع صحيفة الدعوى للمائلة الا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٢، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها بحالها، ومن ثم يتعين المحكم بعدم قبولها.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت للدعوى للصروفات ومبلغ ثلاثين جنيتها مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥ ق
دستورية جلسة ١٠ / ١ / ١٩٨٥)

(الجريدة الرسمية — العدد فى ٢٤ / ١ / ١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ (٣٨٥) حراسة — الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن الحراسة .

(٣٨٦) دعوى — علم ايداع صحيفة الدعوى بالمحكمة الدستورية خلال الاجل المحدد لرفعها يتعين المحكم بعدم القبول.

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تحصل فى ان للدعى كان قد اقام

الدعوى رقم ٥٣٣ لسنة ٧ ق امام محكمة القيم طالباً بالحكم بتسليمه ممتلكاته العقارية من جهاز الحراسة وشركة التأمين الاهلية ورد الضرائب التى خصمها جهاز التصفية، وبمجلس ٧ نوفمبر سنة ١٩٨٢ دفع للدعى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فأهملته المحكمة شهرين لرفع الدعوى الدستورية فاقام الدعوى للمائلة بطلب الحكم اصلياً بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه واحتياطياً بعدم دستورية للمواد ٢، ٣، ٦ منه.

وحيث ان الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان " تتولى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى . (أ) (ب) اذا دفع احد الخصوم اثناء نظر الدعوى امام احدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون او لائحة، ورأت المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى اجلت نظر الدعوى، وحددت لمن اثار الدفع ميعداً لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن " .

وحيث ان موذى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان للمشرع رسم طريقاً لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للمعصوم مباشرتها، وربط بينه وبين الميعاد الذى حددته لرفعها، فدل بذلك على انه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جدية، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط للمشرع بمحكمة الموضوع تخليده بحيث لا يتجاوز ثلاثة اشهر، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع

الدعوى الدستورية او معياد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به للشرع للمصلحة العامة حتى يتنظم التداعى فى المسائل الدستورية وبالإجراءات التى رسمها، وفى الموعد الذى حدده، وبالتالى فان معياد الثلاثة أشهر الذى فرضه للشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، او للميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم ان يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة.

وحيث انه لما كان للدعى قد ابدى الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم (١٤١) لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن الحراسة امام محكمة القيم بجلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٨٢، فصرحت له برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقداره شهران ينتهى فى ٧ يناير سنة ١٩٨٣، ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى للماتلة الا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٣، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله، ومن ثم يتعين المحكم بعدم قبولها.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ومصادرة الكفالة وألزمت للدعى للصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥ ق دستورية جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٨٥).

(الجريدة الرسمية — العدد ١٠ فى ٧ / ٣ / ١٩٨٥)

فى نفس المعنى ونفس الجلسة :

الدعوى رقم ١ لسنة ٦ ق .

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ (٣٨٧) حراسة — الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.

(٣٨٨) دعوى دستورية — اجراءاتها والميعاد المحدد لرفعها — ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضه المشرع كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية يعتبر ميعادا حتميا يقيد بحكمة الموضوع والخصم على حد سواء — رفع الدعوى بعد انقضاء المدة المحددة لرفعها خلالها — عدم قبول الدعوى.

(٣٨٩) دعوى دستورية — اجراءاتها — اوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام — مخالفة هذه الاوضاع — الرد — عدم قبول الدعوى.

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تحصل فى ان للدعين كانا قد اتقما الدعوى رقم ٦١٧١ سنة ١٩٨١ ملنى كلنى جنوب القاهرة طالين الحكم بتسليمهما العقارات للملوكة لهما والغاء تصرف الحراسة العامة فيها بالبيع، غير ان محكمة جنوب القاهرة احوالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقبلت الدعوى برقم ١٤ سنة ١ ق قيم حيث دفع للدعيان بملسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار اليه فامهلتها المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فقلما الدعوى للماتلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر.

وحيث ان الفقرة "ب" من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي (أ) (ب) اذا دفع احد الخصوم اثناء نظر الدعوى امام المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص فى قانون لولاحة، ورأت المحكمة لو ليفة ان الدفع جدى اجلت نظر الدعوى، وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يتجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن".

وحيث ان مودى هذا النص - وعمل ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان للمشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها، وربط بينه وبين الميعاد الذى حددته لرفضها، فدل بذلك على انه اعتبر ههنا الامر من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة للموضوع مدى جديته، ولا تقبل الا اذا رفضت خلال الاجل الذى ناط للمشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة اشهر. وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية او بميعاد رفضها - تتعلق بالنظام العام باعتباره شكلا جوهريا فى التقاضى تغايبه للمشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التقاضى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حددته، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضه للمشرع على نحو امر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، لو الميعاد الذى تحدده محكمة للموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى، يعتبر ميعادا حتميا يعين على الخصوم ان يلتزموا برفع دعواهم قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة.

وحيث انه لما كان للدعيان قد ابدوا النفع - بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة - امام محكمة القيم بجلسة ٢٢ نوفمبر ١٩٨١ فصرحت لهما المحكمة برفع الدعوى الدستورية وحللت لذلك ميعادا مقلله شهر ينتهى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهما لم يودعا صحيفة الدعوى الثالثة الا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨٢ ، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها،

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت للدعين للصروفات ومبلغ ثلاثين جنيتها مقابل تعاقب الحملة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١ لسنة ٤ ق .
دستورية جلسة ١٩٨٦/٥/٣)

(الجريمة الرسمية - العدد ٢٥ فى ١٩٨٦/٥/١٥)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ (٣٩٠) حراسة - عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.

(٣٩١) تشريع - جعل التسعير لرئيس الجمهورية اختصاصا فى اصدار قرارات تكون لها قوة القانون فى غيبة مجلس الشعب - اختصاص استثنائي - ضرورة توافر حالة تستلحق سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حين انعقاد

مجلس الشعب مثل صدور العديد من القضاء الإداري باعتبار قرارات فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين استنادا الى قانون حالة الطوارئ باطلة ومعلومة الآخر يصعب ان ترد عنها كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من اموال وممتلكات وكذلك صلت احكام مماثلة من القضاء المادي - الاسراع بالتدخل التشريعي حسما للمنازعات وتجنباً لاثارة منازعات جنسية ولواجهة ما يوجب على اسروداد بعض تلك الاموال والممتلكات عنها من الخائزين لها من آثار خطيرة تمس الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

(٣٩٢) حق الملكية - ملكية خاصة - حرص المصالح المتعاقبة على النص على مبدأ صونها وحرمتها - للمشروع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه محققا للمصالح العام.

(٣٩٣) صوب - التصويب الذي قرره المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ / ١٩٨١ عن الاموال والممتلكات التي استتبت من قاعدة الرد العيني ياعد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الاموال والممتلكات الامر الذي ينفي عنه وصف التصويب بمعناه الحقيقي كشرط لازم لسلامة النص التشريعي يحذر اعتناء على الملكية.

(٣٩٤) اختصاص - النص في القرار المطعون فيه على اختصاص محكمة القيم دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المسحقة وكذلك المنازعات المتعلقة بالحراسات واحالة جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى تكون قد نقلت الاختصاص بنظره من القضاء المدني وهو القاضي الطبيعي الى قضاء آخر وعملت من اختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وليس بقانون بالمخالفة للمعصوم.

(٣٩٥) اختصاص - محكمة القيم جهة قضاء - حدد لها القانون اختصاصات - واجراءات كفلت للمتضامنين ضمانات التقاضي.

(٣٩٦) هيئات قضائية - تحدد الهيئات القضائية واختصاصها بقانون - اسناد الاختصاص الى محكمة القيم قد صدر من رئيس الجمهورية - القرارات الجمهورية بقانون التي تصدر استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور لها بصريح نصها قوة القانون.

المحكمة : وحيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في ان للدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٩٤١ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الاسكندرية ضد للدعى عليهم الاربعة الآخرين طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرض المؤرخ ١٢/٨/١٩٦٨ الصادر اليه من مورث للدعى عليه الرابع عن عقار كان قد وضع تحت الحراسة ضمن ممتلكات البائع وتصرفت فيه الحراسة العامة بالبيع فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٠. فحكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٩ بطلبات للدعى فاستأنف للدعى عليهما الثانى والخامس هذا الحكم بالاستئناف رقمى ١٥٢ ، ٢٢٢ لسنة ٣٥ ق مدنى اسكندرية غير ان محكمة الاستئناف احوالت الاستئناف الى محكمة القيم للاختصاص بنظرهما اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقيدت الدعويان برقم ٢٤٠ قيم ورقم ٢٤١ لسنة ٢ قيم حيث دفع للدعى بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه وبجلسة ٢٤ يوليو سنة ١٩٨٣ رخصت محكمة القيم للدعى برفع دعواه الدستورية بحلال شهرين، فأقام الدعويين للتالتين.

وحيث ان للدعى ينهى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨، ١٤٧ من الدستور لصدوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعي المحول له ولمدم توافر الحالة التى تسوغ سرعة اصداره فى غيبة مجلس الشعب، كما ينهى على المادة الثانية منه مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعدة الرد العنى على الأموال والممتلكات التى خضعت لتدابير الحراسة وتم يهـ: ولو يعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وذلك بالمخالفة لما تقضى به للمادتان ٣٤ ، ٣٦ من الدستور من كفالة صون للملكية الخاصة، وحظر المصادرة الخاصة بفقر حكم قضائى كما ينهى على المادة السادسة منه مخالفتها للمادتين ٦٨ ، ١٦٧ من الدستور.

وحيث ان الثابت من الأعمال التحضيرية للقرار بقانون للطعون عليه انه صدر استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور التى تنص على انه " اذا حدث فى غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية ان يصدر فى شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما، وتعرض فى اول اجتماع له فى حالة الحل او وقف جلساته، فاذا لم تعرض زال باثر رجعى ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال باثر رجعى ما كان لها من قوة القانون الا اذا رأى المجلس اعتماد تقاضها فى الفقرة السابقة او تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر.

وحيث ان المستفاد من هذه المادة ان الدستور وان جعل جعل

لرئيس الجمهورية اختصاص فى إصدار قرارات تكون لها قوة القانون فى غيبة مجلس الشعب الا انه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يحصل بما قد يصدر من قرارات استنادا اليه فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب غائبا وان تنهيا خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجعتها بتدابير لا تخمل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار ان تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلّة تقريرها، ولذا كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي، فان رقابة المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبارهما من الضوابط المقررة فى الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات شأنهما فى ذلك شأن الشروط الاخرى التى حددتها المادة ١٤٧، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر فى اقرارها او علاج آثارها.

وحيث انه لما كان الين من الاعمال التحضيرية للقرارات بقانون للطعون عليه ان الاسباب التى دعت الى الاسراع باصداره فى غيبة مجلس الشعب تمثل فيما لوردته مذكرته الايضاحية من ان القضاء الادارى تولى احكامه باعتبار قرارات فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن حالة الطوارئ باطلة ومعذومة الاثر قانونا، وان مودى هذه الاحكام والاثّر للوقت عليها، ان ترد عينا لهؤلاء الاشخاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من اموال وممتلكات ، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الاحكام من القضاء العادى، الذى اقتضى الاسراع بالتدخل التشريعي حسما

للمنازعات التي كانت قائمة وتجنباً لاثارة منازعات جديدة ولما حجة ما قد يوجب على استرداد بعض تلك الاموال والممتلكات عينا من الخائزين لها من آثار عظيمة بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم فان رئيس الجمهورية اذا اصدر القرار بقانون للطعون عليه في تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقاً للمادة ١٤٧ من الدستور، ويكون النص على ذلك القرار بقانون مخالفاً هذه المادة على غير اساس جديراً بالالتفات عنه.

وحيث ان المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للطعون فيه بعد ان نصت على ان "تعتبر كأن لم تكن الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم استناداً الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ وتتم ازالة الآثار للوقبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون " مقتنة بذلك ما استقرت عليه أحكام المحاكم في هذه الشأن من اعتبار تلك الاوامر منطوية على عيب جسيم لصدورها فاقلة لستها في امر يتضمن اعتلاء على الملكية الخاصة التي نص الدستور على صونها وحمايتها مما يجردها من شرعيتها الدستورية والقانونية وينحدر بها مرتبة الفعل للمادى المعلوم الاثر قانوناً. جاءت المادة الثانية من القرار بقانون سالف الذكر متضمنة الاثر الحتمي لحكم المادة الاولى ولازمه القانون فنصت في صدرها على ان "ترد عينا الى الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين هملتهم فرض الحراسة المشار اليه في المادة الاولى من هذا القانون جميع اموالهم وممتلكاتهم" غير ان للمشرع رأى ان يستثنى من اطلاق هذه القاعدة بعض الاموال والممتلكات ظروف قدرها وحاصلها ان جاتها من هذه الاموال بعضها عقارات كانت قد بيعت من الحراسة العامة لمشتريين حسنى

التيه وبعضها لراض زراعية تم توزيعها على صغار المزارعين وربطت عليها أقساط تملك وسلمت اليهم فعلا بهذه الصفة وذلك كله قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وان هؤلاء وهؤلاء قد نشأت لهم بذلك اوضاع ومراكز رتبوا على اساسها احوالهم المعيشية، فضمن المادة الثانية سالفه الذكر هنا الاستثناء بالنص على انه " وذلك لم يكن قد تم يعها ولو يعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة او ربطت عليها اقساط تملك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور، ففي هذه الحالات يعرضون عنها على الوجه الآتي:

(أ) بالنسبة للأطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلاً لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حالياً.

(ب) بالنسبة للعقارات الاخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الولد يعقد البيع.

(ج) بالنسبة للأموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيعت به .

(د) يزداد التعويض المتصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج بمقدار النصف.

(هـ) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقاً للبنود السابقة ربح استثماري بواقع ٧٪ سنوياً على ما لم يود من هذا التعويض وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ للشار اليه حتى تمام السداد.

ويجوز بقرار من وزير المالية أداء قيمة التعويض على أقساط لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

وقد جاء فى المذكورة الايضاحية للقرار بقانون للطعون عليه تعليقا على التعويض المشار اليه أنه " وليس ثمة ما يحول دون تدخل المشرع لتنظيم عناصر التعويض المشار اليه أنه " وليس ثمة ما يحول دون تدخل المشرع لتنظيم عناصر التعويض وذلك بوضع أسس تقديره طالما ان هذا التنظيم لا يتضمن اى مصادرة كلية او جزئية للحق فى التعويض وانه يستهدف بهذا التنظيم محاولة التوفيق بين مصلحة اصحاب الشأن والمصلحة العامة بما لا يتضمن اهدار لأى من الحاجتين على حساب الاخرى. ولما كانت قيمة الاموال والممتلكات التى فرضت عليها الحراسة بمقتضى الاوامر المشار اليها (ومنها عقارات وأراض زراعية وأوراق مالية ومنشآت تجارية " تبلغ ٣٦ مليون مقلدة على أسس ١٢٠ مثل الضريبة العقارية والمفروضة على العقارات فى سنة ١٩٦٠ وعلى الاطيان فى سنة ١٩٤٩ ولا شك ان قيمتها الحالية تبلغ أضعاف أضعاف القيمة المشار اليها.

وحيث ان الدساتير المصرية للمتعاقبة وان حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء، وفى الحدود وبالقيود التى لوردتها، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزه الى الانطلاق والتقدم، فضلا عن انها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تميمتها والحفاظ عليها لتودى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى، الا ان تلك الدساتير لم تشأ ان تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائقا فى سبيل تحقيق الصالح العام فأجازت نزعها جوا عن صاحبها للمنفعة العامة مقابل

تعويض وفقا للقانون (للمادة ٩ من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) وإباح الدستور القائم فى المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام وقانون ومقابل تعويض ، كما لم يقصد الشارع الدستورى ان يجعل من حق الملكية حقا عصيا يتمتع عن التنظيم التشريعى الذى يقتضيه الصالح العام فنص الدستور القائم فى المادة ٣٢ منه على ان " للملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير للمستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية دون انحراف او استغلال، ولا يجوز ان تعارض فى طرق استعمالها مع الخير العام للشعب" مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها فى خدمة المجتمع وان للشرع فى تنظيمها على النحو الذى يراه محققا للصالح العام.

وحيث ان تقرير علم رد بعض الاموال والممتلكات عينا الى اصحابها على النحو الذى نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون للطعون عليه، لا يخلو ان يكون استثناء من القواعد المقررة فى القانون للدنى لبيع ملك الغير تقليدا من المشرع بان اسوداد تلك الاموال والممتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على اساسها احوالهم للعيشية امر يتعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعى وبعض بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية فى الدولة ويهدد الالتحاء الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا من التنفيذ العيني على ما سلف يياته، وهو ما عبرت عنه للذكورة الايضاحية للقرار بقانون للطعون عليه بقولها " من المستقر عليه ان تنفيذ الاحكام القضائية التى تقضى بالغاء القرار الادارى او التى تقرر ائتمانه الاصل ان يتم عينا فاذا ما تعلق الامر بقرار فرض الحراسة فان مودى الغاء هذا

القرار أو تقرير اتعلمه ان ترد عينا الى اصحاب الشأن ما سبق الاستيلاء عليه من اموال . فاذا ما استحال التنفيذ العيني لما يترتب عليه من للمس اس بمرآكر قانونية او حقوق للغير استقرت لفترة طويلة من الزمن على النحو السالف بيبانه . اذا ما استحال التنفيذ العيني تعين اعمالا للمبادئ العامة فى القانون للمدى الالتحاء الى التنفيذ بمقابل ومواده تعريض ذوى الشأن عما لحقهم من اضرار لاستحالة التنفيذ العيني .

وحيث ان للمشرع وان كان يملك تقرير الحكم التشريعى للطعون عليه تنظيما لحق الملكية فى علاقات الافراد بعضهم بعض على ما تقدم، الا ان صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهينة بما تمليه للمبادئ الاساسية فى الدستور التى تصون للملكية الخاصة وتتهى عن حرمان صاحبها منها الا مقابل تعريض يشترط فيه لكى يكون مقابلا للاموال والممتلكات التى تناولها التنظيم ان يكون معادلا لقيمتها الحقيقية وهى فى الدعوى الماثلة قيمتها وقت اقرار بيعها بمقتضى النص للطعون عليه اذ بتحقيق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحق ذاته ويحتو بدلا عنه .

لما كان ذلك، وكان التعويض الذى قرره المادة الثانية من القرار بقانون للطعون عليه من الأموال والممتلكات التى استثيت من قاعدة الرد العيني ينحدر الى حد ياعد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الاموال والممتلكات والتى زادت — على ما أقرت به للذكرة الايضاحية للقرار بقانون سالف الذكر — أضعافا مضاعفة الامر الذى يزايله وصف التعويض بمناه السالف بيبانه كشرط لازم لسلامة النص التشريعى للطعون عليه من الناحية الدستورية وبالتالى يكون هذا النص فيما قضى به من اقرار بيع تلك الاموال والممتلكات بغير رضاء ملاكها ودون تعويضهم عنها تعريضا كاملا متطويا على اعتناء على الملكية بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التى تنص على ان الملكية الخاصة مصونة مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة

١٩٨١ للمطعون عليه فيما نصت عليه من استثناء الاموال
والممتلكات التي اشارات اليها من قاعدة الرد العيني مقابل التعويض
الذي حددته.

وحيث ان للدعى ينص على المادة السادسة من القرار بقانون
المطعون عليه انها اذا نصت على ان " تختص محكمة القيم المنصوص
عليها فى قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بتظلم للنزاعات المتعلقة بتحديد الاموال
وقيمة التعويضات للنصوص عليها فى المادة السابقة (المستحقة وفقا
لاحكام هذا القانون)، وكذلك للنزاعات الاخرى المتعلقة
بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١
بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب او للترتبة عليها، وتحال
اليها جميع المنازعات للطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها
وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة
قبل العمل باحكام هذا القانون " تكون قد نقلت
الاختصاص بنظر للنزاعات للشار اليها من القضاء للدنى وهو
قاضيه الطبيعى الى قاض آخر وعملت فى اختصاص الهيئات
القضائية بقرار بقانون وليس بقانون بالمعاقفة للمادتين ٦٨ و ١٦٧
من الدستور والتي تنص اولاهما على ان " التقاضى حق مصون
ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى
..... " وتنص الثانية على ان " يحدد القانون الهيئات القضائية
واختصاصاتها " .

وحيث ان محكمة القيم للمشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب هي جهة قضاء انشئت
كمحكمة دائمة لتباشر ما نيظ بها من اختصاصات حددتها المادة
٣٤ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل فى دعاوى
فرض الحراسة على اموال الاشخاص الطبيعين والاشخاص الاعتبارية
فى الاحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم
٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب
وذلك وفقا للضوابط للنصوص عليها فى هذا القانون وطبقا

للاجراءات المنصوص عليها في المولد من ٢٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر والتي كفلت للمتقاضين امام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من ابلء دفاع وسماح اقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في احكامها، ومن ثم فان المادة السادسة من القرار بقانون للطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة المذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ او المرتبة عليها بقصد تركيز المنازعات في اختصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويجول دون تشتيتها بين جهات مختلفة قد تتناقض احكامها، تكون قد اسندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاضى الطبيعى فى مفهوم المادة ٦٨ من الدستور الذى يحق لكل مواطن اللجوء اليه فى هذا الشأن، ويكون النعى عليها بمخالفة هذه المادة على غير اسس جديرا بالرفض.

وحيث انه وان كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقضى بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون الا انه لما كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذى نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها قد اصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور على ما سبق بيانه، وكانت القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون، ومن ثم فانها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما فى ذلك للوضوعات التي نص الدستور على ان يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ويكون النعى على المادة السادسة للطعون عليها فى هذا الشق بدوره على غير اسس متعينا رفضه.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة فى الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية للضمونة

اليها بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الارضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو يعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الارضاع الناشئة عن فرض الحراسة او ربطت عليها اقساط تملك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور، ففى هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه الآتى:

(أ) بالنسبة للأطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلاً لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حالياً.

(ب) بالنسبة للعقارات الأخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الولد بعقد البيع.

(ج) بالنسبة للأموال الأخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذى يبعث به.

(د) يزداد التعويض المنصوص عليه فى البنود أ ، ب ، ج بمقدار النصف.

(هـ) فى جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقاً للبنود السابقة ربح استثمارى بواقع ٧٪ سنوياً على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام السداد.

ويجوز بقرار من وزير المالية اداء قيمة التعويض على اقساط لمدة لا تتجاوز " ثلاث سنوات " .

ويرفض ما عدا ذلك من طلبات ، وألزمت الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ١٣٩ / ٥ ق
دستورية ، والطعن المضموم اليه برقم ١٤٠ / ٥ ق . دستورية
جلسة ١٩٨٦/٦/٢١)

(الجريدة الرسمية — العدد ٢٧ فى ١٩٨٦/٧/٣)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ (٣٩٧) حراسة — النفع بعدم دستورية القرار
بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية الاوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة .

(٣٩٨) دعوى دستورية — قبولها — المصلحة فيها —
المصلحة في الدعوى الدستورية مصلحة شخصية مباشرة للطاعن
— مناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع .

(٣٩٩) تفويض — صدور القرار بقانون رقم
١٤١ / ١٩٨١ بصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة من
رئيس الجمهورية في غيبة مجلس الشعب مجاوزا نطاق التفويض
التشريعي المخول له — عدم توافر الحالة التي تسوغ سرعة
اصداره .

(٤٠٠) تفويض — جعل الدستور لرئيس الجمهورية
اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة
مجلس الشعب — اختصاص استثنائي — وضع الدستور شرطين
لذلك .

(٤٠١) سلطة تنفيذية — اصدار رئيس الجمهورية لقرار
بقانون في غيبة مجلس الشعب يكون غير مجاوز حدود سلطته
التنفيذية طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور اذا كانت هناك ظروف
تقتضي الاسراع بالتدخل التشريعي .

(٤٠٢) حق الملكية — نص الدستور على مبدأ صون
الملكية الخاصة وحرمتها — الاستثناء من ذلك — التصويض
التقدي في حالة استحالة التنفيذ العيني .

(٤٠٣) حق الملكية — تجريد التصويض بطريقة تباعد بينه

وبين القيمة الحقيقية لتلك الأموال والممتلكات ينفي عنه وصف التعريض منطويًا على اعتداء على الملكية بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور.

(٤٠٤) اختصاص - اختصاص محكمة القيم دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والحرمات - هل يعبر نقل اختصاص من القضاء المدني إلى قاضي آخر وتعديل من اختصاص الهيئات القضائية الذي لا يكون إلا بقانون .

(٤٠٥) هيئات قضائية - محكمة القيم هي جهة قضاء أنشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات من بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى لرض الحراسة وقد كفلت للمتقاضين كافة ضمانات التقاضي ولتركيز تلك المنازعات في جهة قضائية واحدة وذلك بالقانون رقم ١٤١ / ١٩٨١ .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٦٢٤٧ لسنة ١٩٨١ مدني كلى جنوب القاهرة طالين الحكم بعدم الاعتداد بعقد البيع الصادر من الحراسة العامة إلى الشركة المدعى عليها الرابعة عن حصة في عقار مملوكة لمورثهم وخضعت لاجراءات الحراسة وبعدم سريان هذا العقد في حقهم وتسليمها اليهم . غير أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أحالت الدعوى إلى محكمة القيم للاختصاص بنظرها أعمالاً للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقيلت الدعوى برقم ٢٦ لسنة ٣ ق قيم، حيث دفع المدعون بملسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية القرار بقانون المشار إليه، فأهلتهم المحكمة شهراً لرفع الدعوى الدستورية، فأقاموا الدعوى الماثلة .

وحيث ان الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى لاتعمال مصلحة للدعين فى الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للطعون عليه فى جملة تأسيسا على أن القضاء لم يهنا موده استمرار سريان أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فى حق المدعين، وهو أقل تيسرا من القرار بقانون للطعون عليه فى قواعد التصريح التى تضمنتها .

وحيث ان هذا الدفع مردود بأن مناهل للصحة فى الطعن بعدم الدستورية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أهدى من طلبات فى دعوى الموضوع. لما كان ذلك وكانت طلبات المدعين فى الدعوى الموضوعية — التى أثر الدفع بعدم الدستورية بمناسبة — تستهدف الحكم بعدم الاعتداد بعقد البيع الصادر من الحراسة العامة قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وعدم سريان هذا العقد فى حقهم وتسليمهم العقار للبيع، وكان الحكم فى هذه الطلبات يتوقف على الفصل فى دستورية القرار بقانون للطعون عليه فيما نصت عليه مادته الثانية من عدم سريان قاعدة الرد العيني على الأموال والممتلكات التى خصصت لتدابير الحراسة وتم يعها قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، ومن ثم يكون للمدعين مصلحة شخصية مباشرة فى الطعن بعدم دستورية القرار بقانون للطعون عليه فى جملة توصلا لاجابتهم الى طلباتهم الموضوعية باسترداد العقار محل النزاع عينا وليس سعيًا لزيادة التصريح عنه، وبالتالي يكون الدفع بعدم القبول على غير أسس متعينا رفضه .

وحيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث ان المدعين يتعون على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨، ١٤٧ من الدستور لصدوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعي المعمول له ولعدم توافر الحالة التي تسوغ سرعة اصداره في غيبة مجلس الشعب، كما يتعون على المادة الثانية منه مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعدة الرد العيني على الأموال والممتلكات التي خضعت لتدابير الحراسة وتم بيعها ولو بفقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه، وذلك بالمخالفة لما تقضى به للمادتان ٣٦، ٣٤ من الدستور من كفالة صون للملكية الخاصة، وحظر المصادرة الخاصة بفقر حكم قضائي، كما يتعون على المادة السادسة منه مخالفتها للمادتين ١٦٧، ٦٨ من الدستور .

وحيث ان الثابت من الأعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه أنه صدر استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور التي تنص على أنه " اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون. ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته . فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر " .

وحيث ان الاستناد من هذه المادة أن الدستور وان جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في إصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب إلا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يطلق بشروط مملوكة ، ومنها ما يحصل بحال ما قد يصدر من قرارات استنادا إليه . فلو جوب لأعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غالبا وأن تنهى خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتلخيص لا تختمل التأخير إلى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها ، وإذا كان الدستور يطلب من الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فإن رقابة المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاءها - تمتد إليهما للتحقق من قيامهما باحترامهما من الضوابط المقررة في الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات ، فأنهما في ذلك شأن الشروط الأخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا إليها على مجلس الشعب للنظر في قرارها كمرحلة أولى .

وحيث أنه لما كان البين من الأعمال التوضيحية للقرار بقانون المطعون عليه أن الأسباب التي دعت إلى الإسراع بإصداره في غيبة مجلس الشعب تتمثل فيما أوردته مذكرته الإيضاحية من أن القضاء الإداري توالى أحكامه باعتباره قرارات فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين استنادا إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ» باطللة ومطووعة الأكثر قانونا ، وأن مودى هذه الأحكام والأكثر للترتب عليها أن ترد عينا لمولاء الأشخاص كل ما عارض لتلخيص الحراسة الباطلة من أموال وممتلكات ، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الأحكام من القضاء

العادى، الأمر الذى اقتضى الاسراع بالتدخل التشريعى حسما للمنازعات التى كانت قائمة وتجنباً لاثارة منازعات جديدة ولمواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الأموال والممتلكات عينا من الخائزين لها من آثار عطفية تمس بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ومن ثم فإن رئيس الجمهورية اذ أصدر القرار بقانون للطعون عليه فى تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور، ويكون النعى على ذلك القرار بقانون بمخالفته هذه المادة على غير أساس جديرا بالاتفات عنه .

وحيث ان المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للطعون عليه بعد أن نصت على أن " تعذر كأن لم تكن الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ، ويتم إزالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين فى هذا القانون..... " مقتنة بذلك ما استقرت عليه أحكام المحاكم فى هذا الشأن من اعتبار تلك الأوامر منطوية على عيب جسيم لصدورها فاقلة لسندها فى أمر يتضمن اعتداء على الملكية الخاصة التى نص الدستور على صونها وحمايتها، مما يجردها من شرعيتها الدستورية والقانونية، وينحدر بها الى مرتبة الفعل للمادى المعلوم الأكثر قانونا، جاءت المادة الثانية من القرار بقانون سالف الذكر متضمنة الأكثر الحتمى لحكم المادة الأولى منه ولازمه القانونى، فنصت فى صدرها على أن " ترد عينا الى الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم " . غير أن للمشرع رأى أن يستثنى من اطلاق هذه القاعدة بعض الأموال والممتلكات لظروف قدرها وحاصلها أن

جانباً من هذه الأموال بعضها عقارات كانت قد بيعت من الحراسة العامة لمشتريين حسنى النية وبعضها أراض زراعية تم توزيعها على صغار المزارعين وربطت عليها أقساطاً لمالك وسلمت اليهم فعلاً بهذه الصفة وذلك كله قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وأن هؤلاء وهؤلاء قد نشأت لهم بذلك أوضاع ومراكز رتبوا على أساسها أحوالهم المعيشية، فضمن المادة الثانية سائلة الذكر هنا الاستثناء بالنص على أنه " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو يعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها أقساطاً لمالك وسلمت الى صغار المزارعين فعلاً بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بالقانون المذكور، ففى هذه الحالات يعرضون عنها على الوجه الآتى :

(أ) بالنسبة للأطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلاً لضريبة الأطيان المفروضة عليها حالياً .

(ب) بالنسبة للعقارات الأخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بمقد البيع .

(ج) بالنسبة للأموال الأخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذى بيعت به .

(د) يزداد التعويض للنصوص عليه فى البنود أ ، ب ، ج بمقدار النصف .

(هـ) فى جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقاً للبنود السابقة ربح استثمارى بواقع ٧٪ سنوياً على ما لم يؤد

من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام السداد .

ويجوز بقرار من وزير المالية أداء قيمة التعويض على أقساط لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه تعليقا على التعويض المشار اليه أنه "ليس ثمة ما يحول دون تدخل المشرع لتنظيم عناصر التعويض وذلك بوضع أسس تقديره طالما أن هذا التنظيم لا يتضمن أى مصادرة كلية أو جزئية للحق فى التعويض وأنه يستهدف بهذا التنظيم محاولة التوفيق بين مصلحة أصحاب الشأن والمصلحة العامة بما لا يتضمن اهتارا لأى من الحالتين على حساب الأخرى . ولما كانت قلة الأموال والممتلكات التى فرضت عليها الحراسة بمقتضى الأوامر المشار اليها (ومنها عقارات وأراض زراعية وأوراق مالية و منشآت تجارية) تبلغ نحو ٣٦ مليون مقدره على أساس ١٢٠ مثل الضريبة العقارية والمفروضة على العقارات فى سنة ١٩٦٠ وعلى الأطنان فى سنة ١٩٤٩، ولا شك أن قيمتها الحالية تبلغ أضعاف أضعاف القيمة المشار اليها....." .

وحيث ان الدساتير المصرية المتعاقبة وإن حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الأعلى سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيد التى أوردتها، وذلك باعتبارها فى الأصل ثمرة النشاط الفردى وحافزه على الانطلاق والتقدم، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب ترميتها والحفاظ عليها لتودى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى، الا أن تلك الدساتير لم تشأ أن تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائقا فى سبيل تحقيق الصالح

العام، فأجازت نزعها جوا عن صاحبها للمنفعة العامة مقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩٠ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) وأباح الدستور القائم فى المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض كما لم يقصد المشرع الدستوري أن تجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعى الذى يقتضيه الصالح العام، فنص الدستور القائم فى المادة ٣٢ منه على " للملكية الخاصة تمثيل فى رأس المال غير المستقل وينظم القانون أداء وظفيتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال، ولا يجوز أن تعارض فى طرق استعمالها مع الخير العام للشعب " . مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها فى خدمة المجتمع وأن للمشرع الحق فى تنظيمها على الوجه الذى يراه محققا للصالح العام .

وحيث ان تقرير عدم رد بعض الأموال والممتلكات عينا الى أصحابها على النحو الذى نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون للطعون عليه، لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة فى القانون للمدنى لبيع ملك الغير تقديرا من المشرع بأن استرداد تلك الأموال والممتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم للمعيشة أمر يعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعى ويمس بعض الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى الدولة ويورر الالتحاء الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا عن التنفيذ العيني على ما سلف بيانه، وهو ما عوت عنه للذكره الايضاحية للقرار بقانون للطعون عليه بقولها " ومن المستقر عليه أن تنفيذ الأحكام القضائية التى تقضى بإلغاء القرار الادلى أو التى تقرر اتعانه،

الأصل أن يتم عينا، فإذا ما تعلق الأمر بقرار فرض الحراسة فإن مودى الغاء هذا القرار أو تقدير انعكاسه أن ترد عينا إلى أصحاب الشأن ما سبق الاستيلاء عليه من أموال . فإذا ما استحال التنفيذ العيني لما يترتب عليه من للسلس بمراكز قانونية أو حقوق للغير استقرت لفرة طويلة من الزمن على النحو السالف بيانه اذا ما استحال التنفيذ العيني تعين اعمالا للمبادئ العامة في القانون المدني الالتجاء الى التنفيذ بمقابل ومواده تعويض ذوى الشأن عما لحقهم من اضرار نتيجة لاستحالة التنفيذ العيني " .

وحيث ان للمشرع وان كان يملك تقرير الحكم التشريعي للمطعون عليه تنظيما لحق للملكية في علاقات الأفراد بعضهم ببعض على ما تقدم، الا أن صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهينة بمآليه للمبادئ الأساسية في الدستور والتي تصون للملكية الخاصة وتنتهى عن حرمان صاحبها منها الا بمقابل تعويض يشترط فيه لكى يكون مقابلا للأموال والممتلكات التى تناولها التنظيم أن يكون معادلا لقيمتها الحقيقية، وهى فى الدعوى الماثلة، قيمتها وقت قرار بيعها بمقتضى النص للمطعون عليه، إذ يتحقق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر بديلا عنه .

لما كان ذلك، وكان التعويض الذى قرره للمادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه عن الأموال والممتلكات التى استثنيت من قاعدة الرد العيني يتحدد الى حد يبعد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الأموال والممتلكات والتى زادت - على ما أقرت به للذكورة الايضاحية للقرار بقانون سالف الذكر أضعافا مضاعفة ... الأمر الذى يزائله وصف التعويض بمعناه السالف بيانه كشرط لازم لسلامة النص التشريعي للمطعون عليه من الناحية الدستورية، وبالتالي يكون هذا النص فيما قضى به من اقرار تلك الأموال

والممتلكات بغير رضا ملاكها ودون تعويضهم عنها تعريضا كاملا منظويا على اعتداء على الملكية بالمعاقبة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للطعون عليه فيما نصت عليه من استثناء الأموال والممتلكات التى أشارت إليها من قاعدة الرد العيى مقابل التعويض الذى حددته .

وحيث ان للدعين ينعون على المادة السادسة من القرار بقانون للطعون عليه، أنها اذ نصت على أن "تختص محكمة القيم للنصوص عليها فى قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات للنصوص عليها فى المادة السابقة) للمستحقة وفقا لأحكام هذا القرار) وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المرتبة عليها، وتحال إليها جميع المنازعات للطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام هذا القانون".

تكون قد نقلت الاختصاص بنظر المنازعات المشار إليها من القضاء للدنى، وهو قاضيه الطبيعى، الى قاض آخر، وعملت فى اختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وليس بقانون بالمعاقبة للمادتين ١٦٧، ١٦٨ من الدستور والثى تنص أولاهما على أن "القاضى حق مصون ومكفول للنس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى". وتنص الثانية على أن "يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها.....".

وحيث ان محكمة القيم للمشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب، هي جهة قضاء أنشئت كمحكمة دائمة لتباشر مناطق بها من اختصاصات حددتها المادة ٣٤ من هذا القانون، ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية في الأحوال التي حددتها اللادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وفقا للضوابط للنصوص عليها في هذا القانون، وطبقا للاجراءات للنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر، والتي كفلت للمتقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها، ومن ثم فان المادة السادسة من القرار المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة المذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات للمستحقة وفقا لهذا القانون، وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المرفوعة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض أحكامها، تكون قد أسندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن الالتجاء اليه في هذا الشأن ويكون النعي عليها مخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالرفض .

وحيث انه وان كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقضى بأن يكون تحديد الميعات القضائية واختصاصاتها بقانون، ألا أنه لما كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - الذي نصت للمادة

السادسة منه على استناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها - قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور على ما سبق بيانه، وكانت القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون، ومن ثم فانها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما في ذلك للموضوعات التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ، ويكون النعى على المادة السادسة للطعون عليها في هذا الشق بدوره على غير أساس متعينا رفضه .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو يعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها أقساط تملك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور، ففي هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه الآتي :

(أ) بالنسبة للأطيان الزراعية يقلر التعويض بواقع سبعين مثلا الضريبة الأطيان الأصلية المفروضة عليها حاليا .

(ب) بالنسبة للعقارات الأخرى يقلر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيع .

(ج) بالنسبة للأموال الأخرى يقلر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيعت به .

(د) يزداد التعويض للتخصص عليه فى البنود أ، ب، ج بمقتلر النصف .

(هـ) فى جميع الحالات المقدمة يضاف الى التعويض للمستحق وفقا للبنود السابقة ريع استثمارى بواقع ٧٪ سنويا على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ للشار اليه حتى تمام السداد .

ويجوز بقرار من وزير المالية أداء قيمة التعويض على أقساط لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات .

ويرفض ما عدا ذلك من طلبات وألزمت الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق .
دستورية جلسة ١٩٨٦/٦/٢١)

(الجريدة الرسمية — العدد ٢٧ فى ١٩٨٦/٧/٢٣)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ : (٤٠٦) حراسة — اللغج بعلم دسورية القرار بقانون رقم ١٩٨١/١٤١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة — صلور حكمين بعلم دسورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٨١/١٤١ ويرفض الطعن بعلم دسورية المادة السادسة منه وقد نشر الحكمين رقمى ١٤٠، ١٣٩ لسنة ٥ ق دسورية والحكم رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق دسورية بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/٧/٣ .

(٤٠٧) حكم — احكام المحكمة الدسورية الصادرة فى الدعاوى هى بطيحها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى

النصوص التشريعية — لها حجية مطلقة لا يقتصر اثرها على
المخوض في الدعاوى التي صدرت فيها وانما يتصرف اثرها الى
الكافة وتطرح بها جميع سلطات الدولة .

المحكمة : حيث أن الوقائع — على ما بين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق — تحصل في أن للدعين كانوا قد أقاموا
الدعوى رقم ٦٥١٣ لسنة ١٩٨١ ملنى كلى جنوب القاهرة
طالبين المحكم بعدم الاعتداد بالتصرف الصادر من للدعى عليهم الى
آخرين في أموالهم السابق وضعها تحت الحراسة وتسليمها اليهم،
غير أن محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم
اللاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١
بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقيدت الدعوى الدعوى
برقم ٢١ لسنة ١ قضائية قيم. حيث دفع للدعون أمامها بعدم
دستورية القرار بقانون المشار اليه ، فرخصت لهم محكمة القيم
برفع دعواهم الدستورية فأقاموا الدعوى الثالثة .

وحيث ان للدعين يتعون على المادة الثانية من القرار بقانون
رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم
سريان قاعلة الرد العيني على الأموال والممتلكات التي خضعت
لتدابير الحراسة رغم بيعها، ولو بقعود ابتدائية قبل العمل بالقانون
رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ للشار اليه، وذلك بالمخالفة لما تقضى به
للواء ١٨٧،٣٦،٣٤ من الدستور من كفالة صون للملكية الخاصة،
وحظر للصادرة الخاصة بغير حكم قضائي وعدم سريان القوانين
على الماضي، كما يتعون على المادة السادسة منه مخالفتها للمادتين
١٦٧،٦٨ من الدستور .

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونيو سنة
١٩٨٦ في الدعويين رقمي ١٤٠،١٣٩ لسنة ٥ قضائية دستورية،

والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية، بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه " وذلك ما لم تكن قد تم ييها" ويرفض الطعن بعدم دستورية المادة السادسة منه، وقد نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٨٦

وحيث ان الأحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية وهى بطبيعتها دعوى عينية توجه لخصومة فيها الى النصوص التشريعية للطعون عليها يجب دستورى تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعوى التى صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر الى الكفاية وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، وسواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى علم دستورية النص التشريعى للطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس .

لما كان ذلك، وكان للمستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية النص الأول ويرفض الطعن بعدم دستورية الثانى، وكان قضاؤها هذا له حجة مطلقة حسمت الخصومة بشأن هذين النصين حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنهما، فان للصلحة فى الدعوى اللاتلة تكون متفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى أن المدعين أقاموا دعواهم اللاتلة قبل صدور الحكم فى الدعوى السابقة بعدم دستورية للمادة الثانية من القرار بقانون للطعون فيه ويرفض الطعن بعدم دستورية للمادة السادسة منه ومن ثم، يتعين إلزام الحكومة بمصروفات الدعوى .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى - وألزمت الحكومة
للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣ ق .
دستورية جلسة ١٦/٥/١٩٨٧)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ في ٣١/٥/١٩٨٧)

في نفس المعنى وبذات الجلسة الطعون أرقام :

٥٨ ، ٦٥ ، ٦٦ لسنة ٣ قضائية و ٣ ، ٢٢ ، ٣٥ ، ٣٧ ،
١٠١ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٤٣ ، ١٤٤ لسنة ٤ ، ٣ ، ٤١ لسنة
٥ قضائية .

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ : (٤٠٨) حراسة - الدفع بعدم دستورية القرار
بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية الأوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة .

(٤٠٩) دعوى دستورية - اجراءاتها - المعيار اتحدد
لرفعها - رسم المشرع الطريق لرفع الدعوى الدستورية والمعاد
اتحدد لرفعها الذى تحدده محكمة الموضوع بحيث لا يجاوز ثلاثة
أشهرهما من مقومات الدعوى الدستورية وهى اوضاع جوهرية
فى التقاضى ومن النظام العام .

(٤١٠) دعوى دستورية - معاد رفعها - علم ابتداء
صحيفة الدعوى فى المعاد الذى حددته المحكمة باعتباره معادا
حميا يعين على الخصوم ان يلتزموا به ولا يغير من ذلك اعادة

تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الى جلسة اخرى لتنفيذ قرارها السابق - عدم قبول الدعوى .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن للدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٦٤٨٩ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا المحكم بطلان عقد البيع الصادر من الحراسة العامة للمدعى عليه الرابع عن العقار للملوك له وعدم تقاضه في حقه مع تسلمه اليه، غير أم محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقيدت الدعوى برقم ١٤٠ لسنة ١ قضائية قيم حيث دفع للدعى بجلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه، فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ كطلبه لرفع دعواه الدستورية ثم لجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٢ لتنفيذ القرار السابق، فأقام الدعوى للمائلة .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن "تولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي: (أ)..... ، (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فاذا لم يرفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن " ، ومودى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها

وربط بينه وبين اليعاد الذى حلده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع على حقيقته، ولا تقبل الا اذا رقت الدعوى خلال الأجل الذى ناط للمشرع بمحكمة الموضوع تحميمه بحيث لا يماوز ثلاثة أشهر، وهذه الأوضاع الأجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية أو ميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تقيا به للمشرع مصلحة عامة حتى يتظم التناصى فى للمسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى عينه، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه للمشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو لليعاد الذى تحلده محكمة للموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة .

لما كان ذلك، وكان المدعى قد ابدى دفعه بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أمام محكمة التقيم بجلطة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨١ فصرحت له برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا غايته ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ هو تاريخ الجلسة التى أجلت اليها الدعوى، ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى للمائلة الا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٢، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الأجل المحدد لرفعها خلاله، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها، ولا يغير من ذلك اعادة تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الى جلطة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٢ لتنفيذ قرارها السابق، ذلك أن الصوة فى هذا الشأن بالميعاد الذى حددته المحكمة باعتباره ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا به على ما سلف بيانه .

فصله الأسباب

حكمت المحكمة بحكم قبول الدعوى ومصادرة الكفالة وألزمت للدعى للصروفات وبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحامه .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤ ق .
دستورية جلسة ١٦/٥/١٩٨٧)

(الجريدة الرسمية — العدد ٢٢ في ٣١/٥/١٩٨٧)

وفى قس للنقض وبنيات الجلسة الطعن رقم : ٣٤ لسنة ٤ قضائية .

كافة رقم (١٥٨)

البنا : (٤١١) دعوى مصورية — التدخل فيها — التدخل
الانضمامى — شرط قبوله توافر مصلحة شخصية مباشرة
للمتدخل — مناط المصلحة فى الانضمام بالنسبة للدعوى
المصورية ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذى
قبل تدخله فى الدعوى الموضوعية وان يؤثر الحكم فى الدعوى
المصورية على ما ابتداء امام محكمة الموضوع من طلبات — علم
قبول طالب التدخل فى الدعوى المصورية عصما مت دخلا فى
دعوى الموضوع — لا يحد من ذوى الشأن فى الدعوى المصورية
— علم قبول تدخله فيها .

(٤١٢) اختصاص — محكمة التيم — النفع بمخالفاتها
للمسور لأن المشرع عصها بالتدخل فى منازعات فى الوقت
الذى لا يحوز القاضى الطبيعى لاشراك شخصيات عامة بمنها
السلطة التنفيذية دون تطلب للزهرل التنازلى مما ينال من

ضمانات التقاضي أمامها وينزل بها الى مجرد هيئة ادارية ذات اختصاص قضائي .

(٤١٣) اختصاص — محكمة القيم — هي جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر اختصاصاتها المخلدة وفق ضوابط متصوص عليها في القانون وطبقا للاجراءات التي حددها وكلفت للمقاضين أمامها ضمانات التقاضي وهي القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور .

المحكمة : حيث أن الوقائع — على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تحصل في أن الشركة للنمية الأولى كانت قد أقيمت الدعوى رقم ٢١٨٥ لسنة ١٩٨٠ مبنى على جنوب القاهرة طالبة الحكم باعتبار الحراسة التي فرضت عليها كان لم تكن ، كما أقام للدعوى الثلاثة الآخرون الدعوى رقم ٤٥٣ لسنة ٣٣ قضاء ادعى هيئة منازعات الأفراد طالين الحكم بعدم جواز استقطاع أى أجر نتيجة فرض الحراسة عليهم، غير أن الدعويين أحيلوا الى محكمة القيم للاعصاص بظنهم اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة حيث قبلت الأولى برقم ٤٢ لسنة ٢ قضائية قيم والثانية برقم ٩٠ لسنة ٢ قضائية قيم، دفع للدعوى فى كل منهما بعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب فأسألتهم المحكمة شهرين لرفع دعواهم الدستورية فأقدموا الدعوى الثالثة .

وحيث ان الفريق متقاعد سعد الحسينى الشافلى طلب بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٤ قبول تلغظه فى الدعوى للدستورية عصما متضمنا للمدعين فى طلباتهم استنادا الى أنه كان قد أقام الدعويين رقمى ٢٦٧٥ لسنة ٣٥ قضائية، ٣٩٠٧ لسنة ٣٦ قضائية أمام

محكمة القضاء الإداري، غير أن هذه المحكمة أوقفت الدعوى حين صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في مدى دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المطعون عليه في الدعوى الماثلة، وأنه يطعن بعدم دستورية النصوص التشريعية الواردة بقانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي تحول دون قبول تدخله ومنها المادتان ٢٨ ، ٢٩ لما تضمنته من مصادرة لحقوق المواطنين في اللجوء الى قضاء المحكمة بالمعاقبة للمادة ٦٨ من الدستور الى كفلت حق التقاضي للناس كافة ونصت على حق كل مواطن في الالتجاء الى قاضيه الطبيعي .

وحيث انه يشترط لقبول طلب التدخل الانضمامي طبقا لما تقضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن يتم التدخل طبقا للاجراءات المعتادة لرفع الدعوى وأن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة في الانضمام لأحد الخصوم في الدعوى ومناط المصلحة في الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذي قبل تدخله في الدعوى للموضوعية للشار فيها الدفع بعدم الدستورية أو يؤثر الحكم في هذا الدفع على الحكم فيما أبده هذا الخصم أمام محكمة الموضوع من طلبات . لما كان ذلك وكان طالب التدخل في الدعوى الماثلة لم يتدخل في الدعوى للموضوعية للقائمة من الدعين ولم تثبت له بالتالي صفة الخصم التي تسوغ اعتباره من ذوي الشأن في الدعوى الدستورية الذين تتوفر لهم المصلحة في تأييدها أو دحضها، ومن ثم يكون طالب التدخل غير ذي مصلحة قائمة في الدعوى المعروضة ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول تدخله . ولا وجه لما يشيره طالب التدخل في شأن عدم دستورية المادتين ٢٨، ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا، ذلك أن هذه المحكمة إنما تستمد ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من

الدستور التي تنص على أن تتولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين في القانون وعلى أن ينظم القانون الاجراءات التي تتبع أمامها، وإذا كان ما أورده المادتان ٢٨، ٢٩ من قانون المحكمة الصادر بناء على هذا التفويض من النص على الاحالة في شأن بعض الاجراءات للتيعة أمام المحكمة الى قانون للرافعات للندنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاصها والأوضاع المقررة أمامها ومن بيان لطرق رفع الدعوى الدستورية إليها، مما يجعل في نطاق اللامعة التي تستقل السلطة التشريعية بتقديرها دون أى مسلسل بحق التقاضى، فانه يتعين اطراح ما أناره طالب التدخل في هذا الصدد .

وحيث أن الحكومة وللدهى عليه الثالث دفعا بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن صحتها جاءت خلوا من النص التشريعى للطعون بعدم دستوريته عروجا على ما توجهه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، وهذا الدفع مردود بما يبين من صحيفة الدعوى من أن للدعين أقاموا دعواهم ابتفاء الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب فيما تضمنه من انشاء محكمة القيم ، وهى المحكمة التي نصت عليها المادة ٢٧ من هذا القانون، استنادا الى ما ينطوى عليه هذا الانشاء من مخالفة للمادة ٦٨ من الدستور التي تنص على أن لكل مواطن حق الاعتصاء الى قاضيه الطبيعى ، وإذا كان ما أورده للدعون فى صحيفة دعواهم واضح الدلالة فى بيان النص التشريعى للطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى للدهى بمخالفته على النحو الذى يتحقق به ما تفياه المشرع فى المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا للشار اليه من تطلب ذكر هذه البيانات الجوهرية التي تنبىء عن جليلة الدعوى الدستورية ويتحدد به موضوعها . ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى فى غير محله متينا رفضه .

وحيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث ان للدعوى ينص على القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ أنه اذ نص على انشاء محكمة القيم وخصصها بالفصل في منازعات عينها حال أنها لا تنظر القاضى الطبيعى لهذه المنازعات يكون قد عالج للمادة ٦٨ من الدستور، ذلك أن القاضى الطبيعى هو القاضى للهنى للتخصص وأن اشترك شخصيات عامة تعيينها السلطة التنفيذية — دون تطلب للموئل القانونى — فى تشكيل المحكمة ما ينال من ضمانات التقاضى أمامها وينزل بها الى مجرد هيئة إدارية ذات اختصاص قضائى .

وحيث ان قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بعد أن حدد فى بابہ الأول (المواد من ١ الى ٤) قواعد للمسئولية عن العيب أحوالها وجزاءاتها وأفرد الباب الثانى (المواد من ٥ الى ٢٦) للتحقيق والادعاء معرفا بالمدعى العام الاشتراكى وقواعد ترشيحه وتعيينه واختصاصاته، نص فى الباب الثالث (المواد من ٢٧ الى ٥٨) على انشاء محكمة القيم فى سبعة فصول أولها فى تشكيل المحكمة وتعدد أدوار انعقادها والثانى فى اختصاصاتها والثالث فى الاجراءات أمامها والرابع فى الطعن على أحكامها والخامس فى طلب إعادة النظر والسادس فى العفو عن جزاءاتها والسابع فى حماية الأحكام الصادرة منها، فنصت للمادة ٢٧ من القانون على أن " يكون تشكيل المحكمة من سبعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشارى محكمة النقض أو عياكم الاستئناف وثلاثة من الشخصيات العامة ويكون تشكيل المحكمة العليا للقيم من تسعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية أربعة من مستشارى محكمة النقض أو عياكم الاستئناف وأربعة من

الشخصيات العامة ، وعلى أن يصدر بتشكيل المحكمة في بداية كل عام قضائي قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية، ويقوم بأمانة السر لدى المحكمة من يندبه رئيسها من قلم كتابها، وقضت المادة ٢٨ بأن ينظم وزير العدل بقرار منه بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية كيفية إعداد الكشف الخاصة بالشخصيات العامة، وأن يتم اختيار الأسماء التي تتضمنها هذه الكشف من بين المواطنين المشهود لهم بالكفاءة وحسن السمعة، ثم نصت المواد من ٢٩ حتى ٣٣ على أن يكون تعيين أعضاء المحكمة من الشخصيات العامة لمدة ستين غير قابلة للتجديد وحصتهم من العزل بالنسبة لعملهم القضائي وأخضعت مساعيهم في عملهم للإجراءات المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية، كما أوجبت على أعضاء المحكمة من غير المستشارين أن يودوا قبل مباشرتهم عملهم اليمين القانونية ولم تفرق بين أعضاء المحكمة من المستشارين والشخصيات العامة فيما يخص بالصلاحيات والرد وللخاصة ثم نصت المادة ٣٤ على اختصاص المحكمة دون غيرها بالفصل في جميع الدعاوى التي يقيمها المدعى العام الاشتراكي والاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والفصل في الأوامر والتظلمات التي ترفع طبقاً لأحكام هذا القانون والفصل في الحالات المشار إليها في الفقرة الثانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بتصفية الحراسات، وقد أضيف إلى هذه الاختصاصات بمقتضى المادة السادسة من القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات للمستحقة وفقاً لهذا القانون والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو للترتبة عليها.

كما أوجب القانون حضور عام في المحاكمة للدفاع عن من يحال الى محكمة القيم يكون من للقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض، ونص على اتباع القواعد والاجراءات المبينة في هذا القانون ومالا يتعارض معها من القواعد والاجراءات المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاثبات وقانون الاجراءات الجنائية، ونصت للمادة ٣٩ من القانون على اختصاص المحكمة العليا للقيم دون غيرها بالنظر في الطعون في الأحكام الصادرة من محكمة القيم ونصت المواد التالية لها حتى للمادة ٥٠ على الاجراءات التي تتبع في الطعن وما يترتب عليه من اعادة نظر الدعوى وكيفية سماع الشهود أمام المحكمة العليا للقيم وأجاز القانون لها ايقاف تنفيذ الحكم للطعون فيه أمامها اذا كان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تلادركه، وقضت المادة ٥٠ بأن يكون الحكم الصادر من المحكمة العليا للقيم نهائيا ولا يجوز الطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن عدا اعادة النظر الذى نصت على أحكامه للمواد من ٥١ حتى ٥٥ من القانون، وأخيرا فقد نظم الفصل السابع من القانون حجية الأحكام الصادرة من محكمة القيم .

وما يتبع عند التناقض مع الأحكام الجنائية الباتة .

وحيث ان مودى هذه المواد أن محكمة القيم للمشكلة وفقا لقانون حماية التميم من العيب للشار اليه هي جهة قضاء أنشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات محددة وفقا للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون وطبقا للاجراءات التي حددها وكفلت للمتقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات التقاضى من سماع أقوال وابداء دفاع وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها. لما كان ذلك وكانت هذه المحكمة هي الأقدر على الفصل فى المنازعات التى عصها القانون بها بالنظر الى تشكيلها من عنصرين أحدهما قضائى يمثل قضاء ذوو خبرة وتجارب فى القضاء والأخر يمثل أعضاء ذوو خبرة بشعون واتصال وثيق بأمور

الناس، وهو ما يجد سنده الدستوري فيما نصت عليه المادة ١٧٠ من الدستور في الفصل الرابع من الباب الخامس منه تحت عنوان السلطة القضائية من أن "ليسهم الشعب في إقامة العدالة على الوجه وفي الحدود للمينة في القانون" ومن ثم وترتبطا على ما تقدم فإن محكمة القيم تعتبر بالنسبة للمنازعات التي عصها القانون بنظرها القاضى الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور الذى يحق لكل مواطن الالتجاء اليه فى هذا الشأن، ويكون النعى على قانون انشائها مخالفة هذه المادة على غير اسس جديرا بالرفض .

وحيث انه لا محل لما طلبه للدعى من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ باتشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية فيما نص عليه من تولي وزير العدل رئاسة المجلس في غيبة رئيس الجمهورية، عملا بالمادة ٢٧ من قانون المحكمة والتي تنص على أن " يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية" ذلك أن أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة، منوط أن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليه، فاذا انتهى قام النزاع أمامها، كما هو الحال فى الدعوى الراهنة والتي انتهت المحكمة لى رفضها، فانه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت للدعين للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤ ق .
دستورية جلسة ١٦/٥/١٩٨٧)

(الجريدة الرسمية — العدد ٢٢ فى ٣١/٥/١٩٨٧)
؛

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ (٤١٤) حراسة — الطبع بمخالفة القرار بقانون رقم ١٤١ / ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة للمادة ١٤٧ من الدستور لعدم توافر حالة الضرورة التي تسوغ لرئيس الجمهورية إصداره في غيبة مجلس الشعب ولعدوانه على الملكية الخاصة وعقد الاختصاص بحكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالاموال والممتلكات التي خصصت للحراسة دون القضاء المدني وهو قاضها الطبيعي بالمخالفة للمدعى .

(٤١٥) حكم — سبق صدور حكم للمحكمة الدستورية في ٨٦/٦/٢١ في الدعوى رقم ١٤٠،١٣٩ لسنة ٥ ق دستورية ونشر هذان الحكمان في الجريدة الرسمية — طبيعة الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية انها عينية توجه الخصومة الى النصوص التشريعية ولها حجية مطلقة ينصرف الزها الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة وتكون مانعة من نظر أى طعن مماثل يشور من جليلد لانتفاء المصلحة ويتعين عدم قبولها .

الحكمة : حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعين كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ٦٤٤٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المدعى عليهم عدا الأول طالين الحكم بعدم الاعتداد بعقد البيع الصادر من الحراسة العامة الى المدعى عليه الرابع وعقد التنازل الصادر من هذا الأخير لصالح المدعى عليه الثالث عن العقار للملوك لهم والسابق وضعه تحت الحراسة وعدم سريان هذين العقليين في حقهم وتسليم العقار اليهم، غير أن محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اصمالا للقرار بقانون

رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقيلت الدعوى برقم ٧٧ لسنة ١ قضائية قيم حيث دفع للدعوى أمامها بعدم دستورية القرار بقانون المشار إليه، فرخصت لهم محكمة القيم برفع دعوهم الدستورية، فأقلموا الدعوى للمائلة .

وحيث ان للدعين يتعون على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه مخالفته المادة ١٤٧ من الدستور لعدم توافر الحالة التي تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة اصداره في غية مجلس الشعب، كما يتعون على المادة الثانية من أنها تضمنت عدوانا على الملكية الخاصة بالمعاقفة لأحكام اللواد ٣٦،٣٥،٣٤ من الدستور، ويتعون على المادة السادسة منه عقدها الاحتصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التي خضعت للحراسة لمحكمة القيم دون القضاء للدنى وهو قاضيا الطبيعي بالمعاقفة لأحكام المادة ٦٨ من الدستور .

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٦ فى الدعويين رقمى ١٣٩، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية، والدعوى ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية والتي يتضمن موضوع كل منها الطعن المثارة فى الدعوى للمائلة بعدم دستورية للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها....." ويرفض ما عدا ذلك من طلبات، وقد نشر هذان الحكمين فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٨٦

وحيث أن الأحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية هى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية للطعون عليها بعيد دستورى تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصومة

فى الدعاوى التى صدرت فيه وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى الملعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأسس .

لما كان ذلك وكان للمستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفى مدى دستورية للمادتين الثانية والسادسة منه، وقد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت حكمها للمقدم بصدر هذه الطعون على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية بشأن هذه الطعون حسمًا قاطعًا مانعًا من نظر أى طعن مماثل يشور من جديد فإن المصلحة فى الدعوى المائلة تكون متفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

وحيث ان الثابت من وقائع هذه الدعوى أن المدعين أقاموا دعواهم المائلة قبل صدور الحكم فى الدعوى السابقة بعدم دستورية للمادة الثانية من القرار بقانون الملعون فيه ورفض ما عدا ذلك من طلبات، ومن ثم يتعين إلزام الحكومة بمصروفات الدعوى.

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت الحكومة بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهًا مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣ ق . دستورية — جلسة ١٩٨٧/٦/٦)

(الجريدة الرسمية — العدد ٢٥ فى ١٩٨٧/٦/٢٠)

وفى نفس المعنى ونفس الجلسة الطعون أرقام :

١٧ ، ٩٠ ، ١٢٣ ، ١٤٥ لسنة ٤ قضائية ، ١٤ ، ٢٩

لسنة ٥ قضائية .

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ : (٤١٦) حراسة — الدلع يعلم دسورية القرار
بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة .

(٤١٧) حكم — سبق للمحكمة الدسورية أن قضت في
١٩٨٦/٦/٢١ في الدعوى رقم ١٣٩ ورقم ١٤٠ لسنة ٥ ق.
دسورية والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق دسورية برفض
الطعن يعلم دسورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١
والمادة السادسة منه — حجة هذه الأحكام حجة مطلقة
وحسمت الخصومة الدسورية حسما قاطعا مانعا من نظر أى
طعن مماثل يثور من جديد — انشاء المصلحة — علم قبول

المحكمة : وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن للدعى عليها الخامسة
كانت قد قامت الدعوى رقم ٣١٠٢ لسنة ٣٤ قضائية أمام
محكمة القضاء الادارى طالبة الحكم بوقف تنفيذ قرار فرض الحراسة
على اموال وممتلكات زوجها وعائلته والقرار الصادر باعلاء
للمسكن الخاص بمورثها وتسليمه اليها حاليا من شاغليه — ومن
بينهم للدعى — وفي الموضوع بالغاء القرارين المذكورين وما يقرب
على ذلك من آثار . غير أن محكمة القضاء الادارى أحالت
الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون
رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة
وقيدت الدعوى برقم ٢٤٦ لسنة ٢ قضائية قيم، وبجلسة ٧ مايو
سنة ١٩٨٣ قضت المحكمة بطرد للدعى من الشقة التى يشغلها
وبتسليمها الى للدعى عليها فطعن فى هذا الحكم لدى المحكمة العليا
للقيم وقيد طعنه برقم ٢٠ لسنة ٣ قضائية قيم عليا، حيث دفع

بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه
وبجلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٨٣ رعت له المحكمة برفع دعواه
الدستورية فأقام الدعوى الثالثة.

وحيث أن للدعى ينمى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ المشار اليه مخالفته للمواد ١٠٨، ١٤٧، ١٨٧ من الدستور
لصدوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعى
للمحول له بعدم توافق الحالة التى تسوغ سرعة اصلحه فى غيبة
مجلس الشعب ولسريان أحكامه على الماضى، كما ينمى على المادة
السادسة منه مخالفتها للمادتين ٦٨، ١٦٧ من الدستور .

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونيو
١٩٨٦ فى الدعويين رقم ١٣٩ ورقم ١٤٠ لسنة ٥ قضائية
دستورية والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية برفض
الطعن بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ والمادة
السادسة منه، وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣
يوليه سنة ١٩٨٦

وحيث ان الأحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية - وهى
بطلانها دعوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية
للطعون عليها بعبء دستورى تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى
الدعوى التى صدرت فيها وإنما يتصرف هذا الأثر الى الكلفة وتلتزم
بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت
الى عدم دستورية النص للطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى
على هذا الاسس .

لما كان ذلك، وكان للمتهم من هذه الدعوى هو الفصل

فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفى مدى دستورية المادة السادسة منه وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض هذين الطعنين على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية بشأنهما حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن مماثل يثور من جديد، فإن للصحة فى الدعوى لاثلة تكون متفية، وبالتالي يجهن الحكم بعدم قبولها .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت للدعى للصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٥ لسنة ٦ ق .
دستورية جلسة ١٩٨٧/٦/٦)

(المريدة الرسمية - العدد ٢٥ فى ١٩٨٧/٦/٢٠)

فى نفس للمنى الطعنين رقمى :

١٦ ، ١٧ لسنة ٦ قضائية .

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ : (٤١٨) حراسة - الدفع بعدم دستورية المادة الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة من عدم سرمان قاعدة الرد العنى على الأموال والممتلكات التى عحصمت لتدابير الحراسة رغم يعها ولو يعقود ابتنائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

(٤١٩) حكم - سبق ان قضت هذه المحكمة الدستورية فى الدعويين رقمى ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ ق . دستورية وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق . د يعلم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه من " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها " ورفض ماعدا ذلك من طلبات ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/٧/٣ .

(٤٢٠) حكم - الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى لها حجية مطلقة لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها . جميع سلطات الدولة سواء انتهت الى علم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٦٥١١ لسنة ١٩٨١ ملنى كلى جنوب القاهرة ضد للدعى عليهم طالبين الحكم بعدم الاعتداد بالتصرف الصادر من للدعى عليهم الى آخرين فى أموالهم السابق وضعها تحت الحراسة وتسليمها اليهم، غير أن محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص لنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقيلت الدعوى برقم ٢٢ لسنة ١ قضائية قيم حيث دفع للدعون أمامها بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه وصرحت لهم محكمة القيم برفع دعوالم الدستورية، فأقاموا الدعوى للمائلة .

وحيث أن المدعين يتعون على المادة الثانية من القرار بقانون

رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعدة الرد العيني على الأموال والممتلكات التي عيشت لتدابير الحراسة رغم بيعها ولو يعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ لنشر اليه، وذلك بالمخالفة لما تقضى به المواد ٣٦٠ ، ٣٦٠ ، ١٨٧ من الدستور من كفالة صون الملكية الخاصة وحظر المصادرة الخاصة بغير حكم قضائي وعدم سريان لقوانين على الماضي كما ينص على المادة السادسة منه مخالفتها بمادتين ٦٨ ، ١٦٧ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٦ فى الدعوى رقمى ١٣٩ ، ١٤٠ سنة ٥ قضائية دستورية وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من "وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ... " ويرفض ما عدا ذلك من طلبات وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٨٦ .

وحيث أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها يعيب دستوري - تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها، وإنما يتصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء أكانت هذه الأحكام فقد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأسس .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم

١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت حكمها للتقدم بصدد هذه الطعون على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن هذين النصين حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنهما فإن للصلحة فى الدعوى الماثلة تكون متفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث أن الثابت من وقائع الدعوى أن للدعين أقاموا دعواهم الماثلة قبل صدور الحكم فى الدعوى السابقة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للطعون فيه ويرفض ما عدا ذلك من طلبات، ومن ثم يتعين الزام الحكومة بمصروفات الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى والزمّت الحكومة بالمصروفات وبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٥١ لسنة ٣ ق .
دستورية جلسة ١٩٨٨/١/٢)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢ فى ١٤/١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ : (٤٢١) حراسة - النفع بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . القضاء بعدم دستورية المادة الثانية من القرارات المشار اليه فيما نصت عليه من " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها " ورفض ما عدا ذلك من طلبات . نشر هذان الحكمان فى الجريدة بتاريخ ١٩٨٦/٧/٣ .

(٤٢٢) حكم - الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية لها حجية مطلقة يتصرف أثرها الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته.

(٤٢٣) حجية الحكم الدستوري - حجية مطلقة - جسم الخصومة حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن مماثل يشور من جليلد .

الحكمة : من حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى ومائر الأوراق - تحصل في أن للدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٦٥١٢ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد للدعى عليهم طالين الحكم بعدم الاعتداد بالتصرف الصادر من للدعى عليهم الى آخرين في أموالهم السابق وضعها تحت الحراسة وتسليمها اليهم، غير أن محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اصمالا للقرار بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقيدت الدعوى برقم ٢٠ لسنة ١ قضائية قيم حيث دفع للدعون أمامها بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه وصرحت لهم محكمة القيم برفع دعواهم الدستورية، فأقاموا الدعوى للمائلة .

وحيث ان للدعين يتعون على المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ مخالفتها الدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعلة الرد العينى على الأموال والممتلكات التى خضعت لتدابير الحراسة رغم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ للمشار اليه وذلك بالمعاقفة لما تقضى له للواد ٣٤ ، ٣٦ ، ١٨٧ من الدستور من كفالة صون الملكية الخاصة وحظر للصادرة الخاصة بغير حكم قضائي وعدم سريان القوانين

عن الماضي كما يتعمون على المادة السادسة منه مخالفتها للمادتين ٦٨ ، ١٦٧ من الدستور .

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٦ فى الدعوى رقم ١٣٩ ، ١٤٠ سنة ٥ قضائية دستورية وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها...." ورفض ما عدا ذلك من طلبات، وقد نشر هذان الحكمضان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٨٦ .

وحيث ان الاحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بحسب دستوري - تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعوى التى صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأسس .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت حكمها للتقدم بصدد هذه الطعون على ما سلف بيانه ، وكان قضائها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية بشأن هذه الطعون حسمًا قاطعًا مانعًا من نظر أى طعن مماثل يثور من جديد فإن المصلحة فى الدعوى للمائلة تكون متضبة وبالتالي يضمن الحكم بعدم قبولها .

وحيث ان الثابت من وقائع هذه الدعوى أن المدعين أقاموا دعواهم للمائلة قبل صدور الحكم فى الدعوى السابقة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون المطعون فيه ويرفض ما عدا ذلك من طلبات ومن ثم يتعين إلزام الحكومة بمصروفات الدعوى .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت الحكومة بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣ ق . د
جلسة ١٩٨٨/١/٢)

(الجريدة الرسمية — العدد ٢ فى ١٤/١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ : (٤٢٤) حرمة — مخالفة القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحرمة لتجاوزه نطاق الضوابط التشريعية المخول لرئيس الجمهورية وعدم توالف الحالة التى تسوغ سرعة إصداره فى غيبة مجلس الشعب — وان المادة الثانية من القرار المذكور تضمنت عنوانا على الملكية الخاصة وعلى المادة السادسة منه لقلبها الإحصائى بنظر التازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التى خصصت للحراسة محكمة القيم دون القضاء المدنى وهو قاضها الطبيعي بالمخالفة لأحكام الدستور .

(٤٢٥) حكم — سبق ان قضت المحكمة الدستورية فى ١٩٨٦/٦/٢١ فى الدعوتين رقمى ١٤٠، ١٣٩ لسنة ٥ ق . دستورية والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق . دستورية بعدم

دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٨١/١٤١ فيما نصت عليه (وذلك ما لم تكن قد تم بيعها) ورفض ماعدا ذلك من طلبات ونشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/٧/٣ .

(٤٢٦) حكم - الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - طيحتها - حجبتها - التزام جميع سلطات الدولة بها سواء اكانت قد انتهت الى علم أم الى دستورية النص التشريعى المطعون فيه - حجية مطلقة - حسم الخصومة - عدم نظر أى طعن مماثل من جليده - انقضاء المصلحة - عدم قبول :

الحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٣٣٦٧ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المدعى عليهما الآخرين طالين الحكم بالزامهما بأن يدفعوا اليهم ثمن الارض الملوكة لهم والسابق بيعها من الحراسة العامة الى المدعى عليه الآخر بعد تقليد قيمتها بواسطة لجنة من الخبراء، غير ان محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص لنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقيدت الدعوى برقم ٦٤ لسنة ١ قضائية قيم حيث دفع المدعون امامها بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه، فصرحت لهم محكمة القيم برفع دعواهم الدستورية، فأقاموا الدعوى للمائلة.

وحيث ان المدعين يتعون على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لصلوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعى المعمول ولعدم توافر الحالة التى تسوغ سرعة اصداره فى غيبة مجلس

الشعب، كما يعنون على المادة الثانية منه انها تضمنت عدوانا على الملكية الخاصة بالمخالفة لاحكام المادتين ٣٤ و ٣٦ من الدستور، وعلى المادة السادسة منه عقدها الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال التي خضعت للحراسة لمحكمة القيم دون القضاء للدنى وهو قاضيا الطبيعي بالمخالفة لاحكام المادة ٦٨ من الدستور.

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٢١ يونه سنة ١٩٨٦ فى الدعويين رقمى ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية، والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية - والتي يتضمن موضوع كل منها الطعون الختارة فى الدعوى الماثلة - بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها " ورفض ما عدا ذلك من طلبات وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٨٦.

وحيث ان الاحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية وهى بطبيعتها دعوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها يعيب دستورى تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم فى الدعوى التى صدرت فيها، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى للطعون فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس.

لما كان ذلك وكان للمستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفى مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة منه، وقد سبق لهذه المحكمة ان اصدرت حكمها

للتقدم بصدد هذه الطعون على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية بشأن هذه الطعون حسمًا قاطعًا مانعًا من نظري أي طعن مماثل يشور من جديد، فإن للصلحة في الدعوى للمائلة تكون متفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى ان للدعين لقاموا دعواهم للمائلة قبل صدور الحكم في الدعاوى السابقة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون للطعون فيه ويرفض ما عدا ذلك من طلبات، ومن ثم يتعين إلزام الحكومة بمصروفات الدعوى.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٧١ لسنة ٣ ق . د
جلسة ١٩٨٨/١/٢)

(الجريدة الرسمية — العدد ٢ في ١٤/١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ (٤٢٧) ملكية خاصة — النعي على المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بالطوائها على عنوان على الملكية الخاصة.

(٤٢٨) اختصاص — النعي على المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة بعقلها الاختصاص بتظر المنازعات المتعلقة بالاموال والممتلكات التي خضعت للحراسة لمحكمة القيم دون القضاء المدني وهو قاضيها الطبيعي.

(٤٢٩) حكم — سبق للمحكمة الدستورية ان قضت
فى ١٩٨٦/٦/٢١ فى الدعوى ١٣٩ ، ١٤٠ سنة ٥ ق . د
وفى الدعوى رقم ١٤٢ سنة ٥ ق . د بعدم دستورية المادة
الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ / ١٩٨١ فيما نصت عليه
من (وذلك ما لم يكن قد تم بيعها) ورفض الطعن بعدم دستورية
المادة السادسة منه — نشر هذان الحكمان فى الجريدة فى
١٩٨٦/٧/٣ .

(٤٣٠) حكم دستورى — له حجية مطلقة بحسم
الخصومة حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثار من جديد
بشأنه ويجعل المصلحة فى الدعوى متفية والحكم بعدم قبولها —
النصراف اثره الى الكافة والتزام جميع سلطات الدولة به سواء
انتهى الى علم دستورية النص التشريعى المطعون فيه ام الى
دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس .

(٤٣١) دعوى دستورية — دعاوى عينية — توجه
الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بحسب
دستورى.

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الاوراق — تحصل فى ان مورثة المدعين كانت قد
اقامت الدعوى رقم ٤٥١٦ لسنة ١٩٧٨ ملنى كلى جنوب
القاهرة ضد للدعى عليه الخامس طالبة لزامه ببيع عين مملوكة لما
يضع اليد عليها فلدفع بأنه اشترى العين من للدعى عليه الرابع الذى
اشترها من الحراسة، غير ان محكمة جنوب القاهرة احوالت الدعوى
الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم
١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة،
وقيدت الدعوى برقم ١٧٣ سنة ٢ قضائية قيم حيث دفع للدعون

امامها بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه وصرحت لهم محكمة القيم برفع دعاوهم الدستورية فأقاموا الدعوى للمائلة.

وحيث ان للدعين يتعون على المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ انطوائها على عنوان على الملكية الخاصة بالمخالفة لاحكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ من الدستور وكذلك على المادة السادسة منه عقدها الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالاموال والممتلكات التى خضعت للحراسة لحكمة القيم دون القضاء المدني وهو قاضياها الطبيعي.

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٦ فى الدعويين رقمى ١٣٩ ، ١٤٠ ٥ قضائية دستورية وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية — والتى يتضمن موضوع كل منها الطعون الشارة فى الدعوى للمائلة — بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها .. " ورفض الطعن بعدم دستورية المادة السادسة منه، وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٨٦.

وحيث ان الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية للطعون عليها يعيب دستوري — تكون لها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حجة مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها، وانما يتصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء آكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى للطعون فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس.

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم دستورية النص الاول ويرفض الطعن بعدم دستورية الثاني، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن هذين النصين حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنهما فان المصلحة في الدعوى الثالثة تكون متفية ، وبالتالي يعمى الحكم بعدم قبولها.

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى ان اللدعين اقاموا دعواهم الثالثة قبل صدور الحكم في الدعوى السابقة بعدم دستورية للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للطعن فيه ويرفض ما عدا ذلك من طلبات، ومن ثم يعمى الزام الحكومة بمصروفات الدعوى.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت الحكومة بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيتها مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٥٨ سنة ٤ ق . د
جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٢)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢ في ١٤ / ١ / ١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ (٤٣٢) حراسة - مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بفرض الحراسة - مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار المذكور - سبق صدور حكم بصدد

هذه الطعون - حجة هذا الحكم مطلقة حسمت الخصومة بشأن هذه الطعون حسما قاطعا مانعا من نظر اى طعن يثور من جديد - انتفاء المصلحة - عدم قبول الدعوى.

(٤٣٣) دعوى دستورية - دعوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها يعيب دستوري.

(٤٣٤) حكم - الحكم فى الدعوى الدستورية - حجته المطلقة - الرهنة الحجة على الخصوم - انصراف اثار الحجية الى الكافة - الترام جميع سلطات الدولة بهذا الحكم سواء انتهى الى دستوريته او الى عدم دستوريته.

الحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل فى ان اللدعين كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ٢١٧١ لسنة ٣٥ قضائية امام محكمة القضاء الادارى طعنا فى قرار فرض الحراسة عليهم غير ان محكمة القضاء الادارى احوالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقيلت الدعوى برقم ٢٩٠ لسنة ٢ قضائية قيم حيث دفع لللدعون امامها بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه وصرحت لهم محكمة القيم برفع دعوهم الدستورية، فاقاموا الدعوى للمائلة.

وحيث ان اللدعين يتعون على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للمشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨ ، ١٤٧ من الدستور لصلوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعى للمحول له لعدم توافر الحالة التى تسوغ سرعة اصلحه فى غيبة مجلس الشعب كما يتعون على المادة الثالثة فقرة لولى منه مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم سرعان قاعدة الرد العيني على الاموال والممتلكات التى خضعت لتدابير الحراسة وتم بيعها ولو

بمقدور ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وذلك لمعالفتها لما تقتضى به المواد ٣٤ و ٣٦ و ٤٠ من الدستور من كفالة صون الملكية الخاصة وحظر المصادرة الخاصة بفرض حكم قضائى، ولما كانت للمادة الثانية فقرة ثانية هى التى حالت دون هذا الرد العينى على النحو الذى اوردته للدعوى فى صحيفة الدعوى فان طعنهم فى حقيقته يكون قد استهدف نص الفقرة الثانية من المادة الثانية وليس نص الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القرار بقانون للطعون عليه والتى تنص على ان " يستمر تطبيق أحكام اتفاقيات التعويضات للمزمة مع بعض الدول الأجنبية على رعايا هذه الدول الذين حضروا لتدابير الحراسة المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القانون ". اذ لا مصلحة لهم فى الطعن على هذا النص حالة كونه لا يخطأهم باعتبارهم من المصريين، كما ينمى للدعوى على المادة السادسة من القرار بقانون مخالفتها للمادتين ٦٨ ، ١٦٧ من الدستور.

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٦ فى الدعوى رقمى ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية، وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية — والتى يتضمن موضوع كل منهما الطعون المثارة فى الدعوى للماتلة — بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها " وبرفض ما عدا ذلك من طلبات ، وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٨٦.

وحيث ان الاحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية — وهى

بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء آكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس.

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الارضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفي مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة منه وقد سبق لهذه المحكمة ان اصدرت حكمها للمقدم بصدد هذه الطعون على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن هذه الطعون حسمًا قاطعًا مانعًا من نظر اي طعن يشور من جديد فان المصلحة في الدعوى للمائلة تكون متفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى ان المدعين اقاموا دعواهم للمائلة قبل صدور الحكم في الدعاوى السابقة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٠ للطعون فيه ويرفض ما عدا ذلك من طلبات ، ومن ثم يتعين الزام الحكومة بمصروفات الدعوى.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى واُلزمت الحكومة بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيتها مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٨٧ سنة ٤ ق. د. جلسة ١٩٨٨/٢/٦).

(الجريدة الرسمية - العدد ٧ في ١٨ / ٢ / ١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ (٤٣٥) حراسة - المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الحراسة - عدم دستورتها - وسبق صدور احكام مماثلة.

(٤٣٦) دعوى دستورية - دعوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة لا يقتصر الرها على الخصوم بل ينصرف الى الكافة - التزام جميع سلطات الدولة بها - عدم قبول الدعوى لانفاء المصلحة.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في ان المدعين قد اقاموا الدعوى رقم ٦٣٦٠ لسنة ١٩٨١ ملنى كلنى جنوب القاهرة طالبين الحكم برد اموالهم وممتلكاتهم السابق وضعها تحت الحراسة، غير ان محكمة جنوب القاهرة الابتدائية احوالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اصحالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقيلت الدعوى برقم ٧٥ لسنة ٣ قضائية قيم حيث دفع المدعون بعدم دستورية القرار بقانون للشار اليه، وصرحت لهم محكمة القيم برفع دعواهم الدستورية فاقاموا الدعوى للمائلة.

وحيث ان للمدعين ينمون على للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعدة الرد العيني على الاموال والممتلكات التى عضعت لتدابير الحراسة وتم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض

الحراسة، وذلك بالمعافاة لما تقضى به اللورد ٣٤ و ٣٦ و ٤٠ من كفالة صون للملكية الخاصة وحظر المصادرة الخاصة بغير حكم قضائي وكفالة المساواة بين المواطنين كما ينعون على المادة السادسة منه عقدها الاختصاص ينظر للنزاعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التي خضعت للحراسة لمحكمة القيم دون القضاء المدني — وهو قاضيهما الطبيعي — بالمعافاة لاحكام المادتين ٦٨ و ٦٧ من الدستور.

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٢١ يويه سنة ١٩٨٦ فى الدعويين رقم ١٣٩ ورقم ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها " ويرفض الطعن بعدم دستورية المادة السادسة منه وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٨٦.

وحيث ان الاحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية ، وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية للطعون عليها بعيب دستورى — تكون لها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم فى الدعوى التى صدرت فيها وإنما يتصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى للطعون فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس.

لما كان ذلك، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقد

سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم دستورية النص الاول ويرفض الطعن بعدم دستورية الثاني، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن هذين النصين حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنهما، فان المصلحة فى الدعوى الثالثة تكون متفية، وبالتالي يحين للحكم بعدم قبولها.

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى ان للدعين اقاموا دعواهم الثالثة قبل صدور الحكم فى الدعوى السابقة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون للطعون فيه ويرفض الطعن بعدم دستورية المادة السادسة منه، ومن ثم يحين الزام الحكومة بمصروفات الدعوى.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، وألزمت الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيتها مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣ ق . د
جلسة ١٩٨٨/٣/٦)

(المبرئة الرسمية — العدد ١١ فى ١٧/٣/١٩٨٨)

فى نفس المعنى وبمثلت الجلسة: أحكاما مماثلة فى الدعوى
ارقام ١٢، ١٣، ١٤، ٨٣، ١١٥ لسنة ٤ ق . د .

لأمانة رقم (١٦٧)

المبدأ (٤٣٧) حراسة — الطعن على المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفة الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة بالمخالفة للمعسور — سبق صدور حكم من المحكمة الدستورية فى الخويعين رقمى ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة

٥. ق. د. وفي الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق. د. يعلم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون المذكور فيما نصت عليه (وذلك ما لم يكن قد تم معها) .

(٤٣٨) حكم — طبعة الاحكام الصادرة في الدعوى الدستورية — دعاوى هيئة توجيه الخصومة الى التصوص التشريعية المطعون عليها يجب دستوري — لها حجية مطلقة يتصرف الرها الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء انتهت الى علم دستورية النص التشريعي المطعون فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس.

(٤٣٩) حكم — حجية الحكم الصادر في الدعوى الدستورية حجية مطلقة حسمت الخصومة في شأن هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر اى طرف يثور من جهله بشأنه — الحكم يعلم قبول الدعوى لانقضاء المصلحة.

الحكمة : حيث ان الوقائع — على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الاولوق — تبين في ان للدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٦٢٨٨ لسنة ١٩٨١ ملغى كلتي جنوب القاهرة طالبا الحكم بحل حليمه القنارات والمستندات للملوكه له والسابق وضعها تحت الحراسة ويهوض عن الاضرار للمدعية والادعية التي اصاحه تبعة فرض الحراسة عليه، غير ان محكمة جنوب القاهرة الاجتهادية احوالت الدعوى الى محكمة التقيم للاعصاص بظرفها احوالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصلية الارواح قضائية قيم حيث دفع للدعى يعلم دستورية القرار بقانون المشار اليه وصرحت له محكمة التقيم برفع دعواه الدستورية فأقام الدعوى للتاتلة.

وحيث ان للدعى ينمى على المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ انها تضمنت عدوانا على الملكية الخاصة بالمعاقلة للمواد ٢٤ ، ٣٥ ، ٢٦ ، ٣٧ من الدستور.

وحيث ان هذه المحكمة - سبق ان قضت بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٨٦ فى الدعوى رقمى ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية بعدم دستورية للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه " وذلك مالم يكن قد تم ييها " ورفض ما عدا ذلك من طلبات ، وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٨٦ .

وحيث ان الاحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيد دستورى تكون لها ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة، حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم فى الدعوى التى صدرت فيها، وانما يتصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء آكأت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى للطعون فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس.

لما كان ذلك، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم دستورية النص المشار اليه، كان قضاؤها له حجية مطلقة حسمت الخصومة فى شأن هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظير أى طعن يشور من جديد بشأنه، فان المصلحة فى الدعوى الثالثة تكون متفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى ان المدعى اقام دعواه الماثلة قبل صدور الحكم فى الدعوى السابقة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون للطعون فيه ويرفض ما عدا ذلك من طلبات، ومن ثم يتعين الزام الحكومة بمصروفات الدعوى.

هذه الاسباب

حكمت المحكم بعدم قبول الدعوى الزمت الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣ ق . د
جلسة ١٩٨٨/٤/٢)

(الجريدة الرسمية — العدد ١٥ فى ١٤/٤/١٩٨٨)

فى نفس للمضى :

اصدرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة احكاما مماثلة
فى الدعاوى لرقام ٦٤ لسنة ٣ قضائية دستورية ، ١٥ ، ١٤ ،
٢٨ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١٠٨ ، ١٣٨ ، ١٤٦
لسنة ٤ قضائية دستورية.

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ (٤٤٠) حراسة — المنازعات المتعلقة بالحراسة التى
يقضى القانون باحالتها الى محكمة القيم لا تشمل الطعون
المطروحة امام محكمة النقض فى الاحكام النهائية الصادرة فى
تلك المنازعات.

المحكمة : حيث ان السيد / رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير
نص الفقرة الاولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١

سنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة تأسيسا على ان هذه الفقرات اثارَت خلافا في التطبيق بين محكمة النقض والمحكمة العليا للقيم وذلك بشأن ما تضمنته من احالة جميع المنازعات المتعلقة بالحراسة والمطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها الى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه، فقد رأت محكمة النقض في حكمها الصادر بجلسة ٢٢ مايو ١٩٨٢ في الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ١٩٥٠ قضائية ان الاختصاص بتقاضيها وحلها ينظر الطعون للقائمة امامها وقت العمل بالقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه في احكام صادرة من المحاكم العادية في منازعات متعلقة بالحراسات وذلك تأسيسا على ان المنازعات التي قصد للشروع احالتها الى محكمة القيم هي تلك المنازعات للوضعية وتخرج عنها بالتالي الطعون بالنقض باعتبار ان هذه الطعون اثما تطرح عصوبة اخرى غير التي كانت مرددة بين الطرفين امام محكمة للوضوع، وبدور البحث فيها حول صحة تطبيق القانون دون مسلسل بالوضوع، وفي احوال حلها للشرع على سبيل الحصر، بينما انتهت المحكمة العليا للقيم في احكامها الصادرة في الطعون ارقام ٢، ٢، ٢ مكررا و ٦ لسنة ١ قضائية بجلسة ١٣ فواير سنة ١٩٨٣ الى ان الفقرة الاولى من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه جاءت عباراتها واضحة في عمومها واطلاقها بما مؤداه اختصاص محكمة القيم دون غيرها بنظر جميع المنازعات المتعلقة لو للقرينة على فرض الحراسة، وان تحال اليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى بما يتمتع معه اعراج محكمة النقض من مجال اعمال الفقرة الاولى المشار اليها لما هو مسلم به من ان العام لا يجوز ان يختص بغير مختص، ولان المقصود بدرجات المحاكم هو "

طبقاتها للمعطية وتدرج فيها محكمة التقض، ولو كان الشارع قد لراد درجات التقاضي لما أعوزته صياغة النص بهذا المعنى، والقول بغير ذلك فيه مجاوزة لمراد الشارع وإبتداع لاستثناء لم يأذن به.

ولزاء هذا الخلاف فى تطبيق نص قانونى له أهميته ، فقد طلب السيد / وزير العدل بناء على كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء عرض الأمر على هذه المحكمة لأصله تقسمو تشريعى للفقرة الأولى للشار إليها لبيان ما لنا كانت الاحالة الى محكمة القيم للتصوص عليها فيها، تشمل الطعون القائمة امام محكمة التقض عن الاحكام الصادرة فى مسائل ومنازعات الحراسات التى لم يكن قد قفل فيها باب للرافعة قبل العمل بالقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، ام انها لا تمتد الى هذه الطعون.

وحيث ان الفقرة الأولى من المادة السادسة تنص بأن " تخصص محكمة القيم للتصوص عليها فى قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات للتصوص عليها فى المادة السابقة، وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب او للوقاية عليها، ونحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب للرافعة قبل العمل بأحكام هذا القانون".

وحيث انه وان ناطت الفقرة الأولى سالفه البيان بمحكمة القيم دون غيرها نظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات والمنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ للشار اليه، ولوجبت ان

بحال اليها جميع المنازعات للطروحة على المحاكم ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة، ودون ان تنص صراحة على استثناء الطعون المبروعة على محكمة النقض من ذلك، الا ان البين من النص ان المنازعات التي قصد للشرح احالتها الى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق لو نفيه، ولا تنلج تحتها محصومة الطعن بالنقض التي تصور طريق طعن غير عادي لا يودي الى طرح ذات الخصومة التي كانت مبردة بين اطرافها امام محكمة للوضوع بل الى طرح محصومة اخرى لها ثبوتها الخاصة تدور حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التي خلص اليها الحكم للطعون فيه وانتهى، ولا تستهدف كقاعدة عامة احلال حكم جديد محل الحكم للطعون فيه، بل يقتصر الامر فيها على ان تبحث محكمة النقض - وفي احوال محددة على سبيل المحصر - مدى توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون. هذا الى انه وقد استثنى للشرح من الاحالة الى محكمة القيم طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة السادسة من القانون للشار اليه، الدعاوى التي قفل فيها باب للمرافعة، فان هذا الاستثناء ينسحب من باب اولى الى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي، ومن جهة اخرى، فان القول بانصراف اثر الاحالة للنصوص عليها في الفقرة الاولى المذكورة الى الطعون للقائمة امام محكمة النقض، موداه الخصى ان تحول محكمة القيم نظر للوضوع من جديد اذا احيل اليها الطعن بجائته من محكمة النقض، بما ينطوي عليه ذلك من اسقاط للاحكام النهائية التي سبق صدورها في هذا للوضوع، وهو امر لا يملكه ولا يتصور ان تكون اُرداته قد انتهت اليه لخروجه عن حدود ولايته التي بينها الدستور والتي لا تمتد بحال الى حد اعدار الاحكام القضائية - ولو لم تكن نهائية - بانتهاء آثارها القانونية ، ذلك ان الدستور كفل - بنص المادة ١٦٥ منه - للسلطة القضائية استقلالها

فى مواجهة السلطين التشريعية والتفنيية، وجعل هذا الاستقلال
عاصما من التدخل فى اعمالها او التأثير فى مجرياتها، باعتبار ان
شئون العدالة هى مما تستقل به السلطة القضائية، وان عرقلتها او
اعتقتها على أى وجه، عدوان على ولايتها الدستورية سواء بنقلها
او الانتقاص منها، ومن ثم تظل لأحكامها - ولو لم تكن نهائية -
حييتها، وهى حجية لا يستطيع للشرع ان يسقطها على ما سلف
اليان - كما وان مجرد الطعن بالنقض فى الاحكام النهائية لا ينال
منها، ذلك ان هذا الطعن لا يترتب عليه فى الاصل اعادة عرض
التزاع من جديد على محكمة النقض، ولا يؤثر بملكه فى قوة الامر
للقضى التى تموزها الأحكام النهائية ، بل تظل هذه القوة - التى
تطو على اعتبارات النظام العام - ملازمة لها، ولا تزالها او تنحسر
عنها الا بنقض الحكم للطعون فيه، وفى هذه الحالة وحدها يسقط
الحكم النهائي وتزول بسقوطه الحصانة التى كان محتما بها وتندو
محكمة القيم عندئذ هى المختصة دون غيرها بالفصل فى اللوضوع.

لهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على نص الفقرة الاولى من المادة السادسة من
القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة.

قررت المحكمة :

" ان الترتيبات المتعلقة بالحراسات والتى تضى الفقرة الاولى
من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١
بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة باحالتها الى محكمة
القيم، لا تشمل الطعون المطروحة امام محكمة النقض فى الاحكام
النهائية الصادرة فى تلك المنازعات".

(المحكمة الدستورية العليا - طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٥
ق . تفسير جلسة ١٩٨٨/٤/٢)

(الجريدة الرسمية - العدد ١٥ فى ١٤/٤/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ (٤٤١) حراسة - الطعن على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ لمخالفته للمسور لعدم توافر الحالة التي تسوغ لرئيس الجمهورية اصداره في غيبة مجلس الشعب وعلى المادة الثانية لما نصت عليه من علم سرمان قاعدة الرد العنى على الاموال والممتلكات التى خصصت للحراسة وتم بيعها. وعلى المادة السادسة منه مخالفتها للمسور - صدور أحكام فى دعاوى ماثلة من المحكمة الدستورية - انتفاء المصلحة - الحكم بعد القبول.

(٤٤٢) حكم - الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية - حجتها مطلقة ينصرف اثرها الى الكافة بما فيهم سلطات الدولة سواء قضى فيها بالمسورية او عدم مسورية النص التشريعى المطعون فيه لحسمها الخصومة حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد.

(٤٤٣) دعوى دستورية - طيبة الدعاوى عنية توجه الخصومة فيها الى التصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل فى ان اللدعية كانت قد اقامت الدعويين رقمى ٦٣٢٢ لسنة ١٩٨١ و ٦٣٨١ لسنة ١٩٨١ مدنى كلنى جنوب القاهرة طالبة الحكم بطلان عقدى البيع الصادرين من للدعى عليه الثانى الى كل من للدعى عليهما الرابع والخامس بالتصرف فى أموالها التى وضعت تحت الحراسة وتسليمها اليها، غير ان محكمة جنوب القاهرة احوالت للدعويين الى محكمة

القيم للاختصاص بنظرهما اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقيدت الدعويان برقمى ١٤٤ لسنة ١ ق و ١٤٥ لسنة ١ ق قيم على التوالى حيث طلبت للدعية تأجيل نظر الدعويين لتقدم ما يدل على رفعها دعوى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار اليه واذا صرحت لها المحكمة بذلك أقامت الدعوى الماثلة طالبة الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار اليه.

وحيث ان للدعية تنعى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار اليه تخالفته للمواد ٨٦ و ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لعدم توافر الحالة التى تسوغ لرئيس الجمهورية اصداره فى غيبة مجلس الشعب، كما تنعى على المادة الثانية منه مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعدة الرد العينى على الأموال والممتلكات التى خضعت لتدابير الحراسة وتم بيعها، وذلك بالمخالفة لما تقضى به المواد ٣٤ و ٣٦ و ٤٠ و ٦٨ و ١٧٨ من الدستور من كفالة صون للملكية الخاصة، وحظر للمصادرة الخاصة، واعمال قاعدة للمساواة بين المواطنين، وحظر النص فى القوانين على تخصيص اى عمل او قرار لادارى من رقابة القضاء واعمال اثر الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية، كما تنعى على المادة السادسة منه مخالفتها للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور.

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٨٦ فى الدعويين رقمى ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية " دستورية " ، والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية " دستورية " والثى يتضمن موضوع كل منها الطعون المثارة فى الدعوى الماثلة -

بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها" ورفض ما عدا ذلك من طلبات، وقد نشر هذان الحكمان في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٨٦.

وحيث ان الاحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها وانما يتصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس.

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفى مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة منه، وقد سبق لهذه المحكمة ان اصدرت حكمها للتقدم بمصلد هذه الطعون على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية حسمت الخصومة الدستورية بشأن هذه الطعون حسما قاطعا مانعا من نظير أى طعن يشور من جديد فان المصلحة فى الدعوى للمائلة تكون متغية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

وحيث ان الثابت من وقائع هذه الدعوى ان اللدعية اقامت دعواها للمائلة قبل صدور الحكم فى الدعاوى السابقة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون المطعون فيه ورفض ما عدا ذلك من طلبات، ومن ثم يتعين الحكم بالزام الحكومة بمصروفات هذه الدعوى.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت الحكومة
للمصروفات ومبلغ ثلاثون جنيها مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — العطن رقم ٣٢ سنة ٤ ق . د
جلسة ١٩٨٨/٤/٢٣)

(الجريدة الرسمية — العدد ١٨ في ١٩٨٨/٥/٥)

في نفس المعنى :

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بنات الجلسة احكاما مماثلة
فى الدعوى ارقام ٧٤ لسنة ٣ ، ٢ ، ٥٠ ، ٧٩ ، ١٠٦ ،
١١٣ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ لسنة ٤ ، ٦٨ لسنة ٦ ق
" دستورية " .

قاعلة رقم (١٧٠)

المبدأ (٤٤٤) حراسة — النعى على المادة السادسة من
القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ لعلها الاختصاص بنظر
المنازعات المتعلقة بالاموال والممتلكات التى خضعت للحراسة
محكمة القيم دون القضاء المدني وهو قاضها الطيمى بالمخالفة
للمادة ٦٨ من الدستور— سبق للمحكمة الدستورية ان قضت
فى ١٩٨٦/٦/٢١ بعدم دستورية المادة المذكورة .

(٤٤٥) دعوى دستورية — طيبة الدعوى الدستورية
دعاوى عنية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية
الطعون عليها يجب دعوى .

(٤٤٦) حكم — الاحكام الصادرة فى الدعوى

الدستورية لها حجية مطلقة ينصرف الرها الى الكافة بما فيهم
الدولة سواء قضى بدستورية او علم بدستورية النص التشريعي
المتطوع فيه لحسمها الخصومة حسما قاطعا مانعا من نظر اى
طعن يثور من جليد بشأنه.

الحكمة : حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى ان اللدعين كانوا قد اقاموا
الدعوى رقم ٨١٧ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين
الحكم بتسليمهم العقارين للملوكين لهم السابق وضعهما تحت
الحراسة واذا قضى لهم بطلباتهم وتايد ذلك استئنافا — طعن للدعى
عليهم فى هذا الحكم لدى محكمة النقض التى قضت فى الطعن
للقيد برقم ٩٢٨ لسنة ٥١ قضائية باحائه الى محكمة القيم اعمالا
لحكم المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١
بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقيدت الدعوى برقم
٤ لسنة ١ قضائية قيم بحيث دفع للدعون بعدم دستورية القرار
بقانون المشار اليه، وصرحت لهم محكمة القيم برفع دعواهم
الدستورية فأقاموا الدعوى الثالثة.

وحيث ان اللدعين ينعون على المادة السادسة من القرار
بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عقدها الاختصاص بنظر المنازعات
للتعلقة بالاموال والممتلكات التى خضعت للحراسة لمحكمة القيم
دون القضاء للمدى — وهو قاضيا الطبيعى — بالمعافاة لحكم المادة
٦٨ من الدستور.

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٢١ يونيه سنة
١٩٨٦ فى الدعويين رقم ١٣٩ ورقم ١٤٠ لسنة ٥ قضائية
دستورية وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية برفض

الطعن بعدم دستورية المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٨٦.

وحيث ان الاحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية الملمعون عليها بموجب دستورى - تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم فى الدعوى انتى صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها كافة سلطات الدولة ، سواء آكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس.

لما كان ذلك، وكان للستهفد من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية للمادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت برفض هذا الطعن على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية بشأنه حسما قاطعا مانعا من تقبل اى طعن يشور من جديد بشأنه، فان للمصلحة فى الدعوى الماثلة تكون متفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت للمدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنهيا مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤ ق . د جلسة ١٩٨٨/٤/٢٣) .

(الجريدة الرسمية - العدد ١٨ فى ١٩٨٨/٥/٥)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ (٤٤٧) حراسة — النص على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ يفرض الحراسة مخالفة للمعور:

— لصوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعي المعول له.

— يعلم توالر الحالة التي تسوغ سرعة إصداره في غيبة مجلس الشعب ولسريان احكامه على الماضي.

— لاعتناله على الملكية الخاصة في المادة الثالثة منه .

— لعقده الاختصاص لنظر المنازعات المتعلقة بالاموال والممتلكات التي خضعت للحراسة بحكمة التيم دون القضاء المدني وهو قاضيها الطبيعي.

سبق ان قضت المحكمة الدستورية في دعاوى بماللة تضمن موضوع الدعوى المالية يعلم دستورية المادة الثانية من القرار المذكور.

(٤٤٨) دعوى دستورية — طبعها انها دعاوى صنية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بموجب دستوري.

(٤٤٩) حكم — الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية — جميعها مطلقة — انصراف الرها الى الكافة والتزام جميع سلطات الدولة بها سواء قضى فيها بدستورية او غنم دستورية النص التشريعي لحسمها الخصومة حتما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد.

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تحصل غي ان اللعين كانوا قد اقاموا

الدعوى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨١ منى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتسليمهم العقار موضوع الدعوى وبإعلان التصرفات المرومة بشأنه واذ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية باجابتهم الى طلب التسليم وبعد جواز نظر الدعوى فيما يتعلق بطلب إعلان التصرفات السابقة الفصل فيه استأنف للدعى عليهم الخامس والسادس والسابعة الحكم بالاستئناف رقمى ٣٩٦٩ لسنة ٩٨ قضائية ، ٤٢١٧ لسنة ٩٨ قضائية استئناف على القاهرة وقررت محكمة استئناف القاهرة ضم الاستئناف واحالتهما الى محكمة القيم للاختصاص بنظرهما اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقيدت الدعوى برقم ٦٢ لسنة ٢ قضائية قيم حيث دفع للدعوى امامها بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه وصرحت لهم محكمة القيم برفع دعوامهم المتزوية، فأقاموا الدعوى للمائلة.

وحيث ان المدعين ينعون على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه مخالفته للمواد ١٠٨ ، ١٤٧ ، ١٨٧ من الدستور لصدوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعي للدخول له وبعدم توافر الحالة التى تسوغ سرعة اصداره فى غيبة مجلس الشعب ولسريان احكامه على الماضى، وعلى المادة الثانية منه انها تضمنت علوانا على للملكية الخاصة بالمعاقفة لاحكام المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ من الدستور، وعلى المادة السادسة منه عقلمها للاختصاص لنظر المنازعات المتعلقة بالاموال والممتلكات التى خضعت للحراسة لمحكمة القيم دون القضاء للمنى وهو قاضيا الطبيعى بالمعاقفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور.

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٨٦ فى الدعويين رقمين ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية فى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية - واتى يتضمن موضوع كل منها الطعون المثارة فى الدعوى للمائلة - بعدم دستورية للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه " وقلك مالم يكن قد تم بيعها " ويرفض ما

عدا ذلك من طلبات وقد نشر هذان الحكمان في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٨٦ .

وحيث ان الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية للطعون عليها بموجب دستوري - تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم في الدعوى التي صدرت فيها، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي للطعون فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس.

لما كان ذلك، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الارضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفي مدى دستورية للمادتين الثانية والسادسة منه، وقد سبق لهذه المحكمة ان اصدرت حكمها للتقدم بصلد هذه الطعون على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن هذه الطعون حسما قاطعا مانعا من نظير اى طعن مماثل يشور من جديد، فان للصلحة في الدعاوى للمائلة تكون متفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى ان للدعين اقاموا دعوهم للمائلة قبل صدور الحكم في الدعاوى السابقة بعدم دستورية للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للطعون فيه ورفض ما عدا ذلك من طلبات ومن ثم يتعين الزام الحكومة بمصروفات الدعوى.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى والزمّت الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنهما مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤ ق . د

جلسة ١٩٨٨/٥/٧)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢١ في ١٩٨٨/٥/٢٦)

قاعدة رقم (١٧٢)

البدا : (٤٥٠) حراسة - التمس على القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ في مادته الأولى بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت والكشف المرافق له وكذلك القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الخاص بالحراسة بعلم المصورية. وكانت محكمة الموضوع قد قصرت الدفع على القرار بقانون رقم ١٤١ / ١٩٨١ - علم قبول لعدم اتصال المحكمة به .

(٤٥١) دعوى مصورية - طريقة رفع الدعوى المصورية - اليماد المخلد لرفعها - مقومات الدعوى المصورية - ابداء دفع بعلم المصورية تقرر جليته محكمة الموضوع - رفعها خلال الأجل الذي ناط للمشرع بمحكمة الموضوع تحليده بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر - موضوعات اجرائية تطلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي .

(٤٥٢) دعوى مصورية - أثر رجعي - علم تضمنين صحيفة الدعوى بيان النصوص التي تطوى على الأثر الرجعي - علم قبول .

(٤٥٣) حكم - سبق ان قضت المحكمة المصورية بعلم مصورية اثناء الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢١ .

(٤٥٤) دعوى مصورية - دعوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب مصوري

(٤٥٥) حكم - الحكم الصادر في الدعوى المصورية - حججه - حجة مطلقة يصلى أثرها خصوم الدعوى الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء قضى فيه بالمصورية أو علم مصورية التمس التشريعي - هذه الحجة تحسم الخصومة

الاستورية بشأن هذه الطعون حسما قاطعا مانعا من نظر أى
طعن يثور من جديد .

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة
الدعوى ومسير الأوراق — تحصل فى أن للدعى كان قد اقام
الدعوى رقم ٤٥٥ لسنة ٣٥ ق أمام محكمة القضاء الادلى
محلى الدولة طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار
الصادر بفرض الحراسة على أمواله وفى الموضوع بالغاء هذا القرار
وما يترتب على ذلك من آثار ورد أمواله اليه، غير أن محكمة
القضاء الادلى أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص
بنظرها اعمالا لنص للمادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١
لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقيدت
الدعوى برقم ١٤٤ لسنة ٢ ق قيم حيث دفع للدعى أمامها بعدم
دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار اليه،
فرجعت له محكمة القيم برفع دعواه الدستورية فأقام الدعوى للمائلة
طالبا الحكم بعدم دستورية المادة (١) من القرار بقانون رقم ١١٨
بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت والكشف
للمرفق له ، وبعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١
للشار اليه .

وحيث ان الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على
أن " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح
على الوجه التالى:

(أ)

(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى
المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى

قانون أو لائحة، ورأت المحكمة أو اللجنة أن الدفع جدى أحلت
نظر الدعوى، وحددت لمن أثار الدفع مهلة لا يتجاوز ثلاثة أشهر
لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع
الدعوى في المهلة اعتبر الدفع كأن لم يكن .

وحيث أن موذى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - أن للشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح
للمعصوم مباشرتها وربط بينه وبين المهلة الذي حدده لرفعها، فدل
بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى
الدستورية، فلا ترفع إلا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة
للموضوع جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط
للشرع بمحكمة الموضوع تحليله بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر .
وهذه الأوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع
الدعوى الدستورية أو بمهلة رفعها - تنطلق بالنظام العام باعتبارها
شكلا جوهريا في التقاضى تضيء به للشرع مصلحة عامة حتى يتظلم
التقاضى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها، وفى الموعد
الذى عينه .

وحيث انه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة (١) من
القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه والكشف للرفق
له، فانه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى
الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا
باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع للقررة فى المادة ٢٩/ب
للمذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع
بعدم الدستورية للبى من للمهى على القرار بقانون رقم ١٤١
لسنة ١٩٨١ المشار اليه، فان الدعوى الحالية تكون غير مقبولة
بالنسبة لما عدا القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر

اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطابقا للأوضاع للقررة قانونا .

. وحيث ان للدعى ينمى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار اليه مخالفته للمادة ١٨٧ من الدستور لما تضمنته نصوصه من أحكام متعددة ذات أثر رجعى دون موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب، ومخالفته للمادة ١٤٧ من الدستور لعدم توافر الحالة التى تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة اصداره فى غيبة مجلس الشعب، كما ينمى على المادة الثانية منه ما أنطوت عليه من عدوان على الملكية الخاصة وذلك بالمخالفة لأحكام المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من الدستور، فضلا عن مخالفة المادة السادسة منه للدستور لما تضمنته من عقد الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التى خضعت للحراسة لمحكمة القيم دون القضاء للنزاع وهو قاضياها الطيعى الذى يتعين أن يختص بنظرها وفقا لأحكام الدستور .

وحيث ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا للشار اليه تنص على أنه " يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى للدعى بمخالفته وأوجه المخالفة " ومودى ذلك أن للمشرع أوجب لقبول الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تبين عن جلية هذه الدعوى ويحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقربة الدستورية لمصلحة القوانين، وحتى يتاح للنزاع الشان فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجب للمادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبينوا

كافة جوانبها وتمكثوا في ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقهم في اللوائح التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك اللوائح تحضير الموضوع وتعليقها للسائل الدستورية والقانونية للثارة وتبلى فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا للشار إليه .

لما كان ذلك، وكان الثابت أن للدعى قد نعى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار إليه أنه رغم ما تضمنته من نصوص تشريعية ذات أثر رجعي فقد صدر دون موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب، غير أن للدعى لم يضمن صحيفة الدعوى بيان هذه النصوص التي تطوى على الأثر الرجعي للشار إليه، ومن ثم فإن صحيفة الدعوى تكون قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة، وبالتالي تكون الدعوى بشأن مخالفة المادة ١٨٧ من الدستور غير مقبولة .

وحيث أنه بالنسبة لباقي المطاعن التي نعلما للدعى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار إليه فإن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٨٦ في الدعويين رقمي ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية ، والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية — والتي يضمن موضوع كل منها الطعون للثارة في الدعوى الثالثة — بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها " ويرفض ما عدا ذلك من طلبات، وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٨٦ .

وحيث أن الأحكام الصادرة في الدعوى الدستورية وهي بطبيعتها دعوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية

للطعون عليها بحسب دستورى تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها وإنما يتصرف هذا الأثر إلى الكلفة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى للطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعاوى على هذا الأسس .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى، هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفى مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة منه، وقد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت حكمها للضد بصدد هذه الطعون على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هنا له حجية حسمت الخصومة الدستورية بشأن هذه الطعون حسما قاطعا مانعا من نظير أى طعن يشور من جديد فإن المصلحة فى الدعوى للثالثة تكون متفية وبالتالي يحتم الحكم بعدم قبولها .

وحيث أن الثابت من وقائع هذه الدعوى أن للدعى أتمام دعواه للثالثة قبل صدور الحكم فى الدعوى السابقة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون للطعون فيه ورفض ما عدا ذلك من طلبات، ومن ثم يحتم الحكم بالزام الحكومة بمصروفات هذه الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحامه .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٢٠ سنة ٤ ق . د
جلسة ١٩٨٨/٥/٧)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢١ فى ١٩٨٨/٥/٢٦)

قاعدة رقم (١٧٣)

البدا : (٤٥٦) حراسة — القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١
بصفحة الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة — النفع بعد
دمورية القانون المذكور — عدم قبول .

(٤٥٧) دعوى دمورية — غلو الصحيفة من بيان النص
التشريعي المضمون فيه والنص المسموري للنص بمخالفته وأوجه
للخاتمة — عدم قبولها .

(٤٥٨) دعوى دمورية — ليس للمحكمة المسمورية
أعمال وعصا الصلح والحكم بعدم دمورية أى نص في قانون
أو لائحة ما لم يكن مصلا بتزاع مطروح عليها .

المحكمة : حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق — تحصل في أن اللحية كانت قد أُلغيت
الدعوى رقم ٨٩٨٦ لسنة ١٩٨٠ ملغى كلتي جنوب القاهرة
طالبة الحكم بصلحها العقارات المملوكة لها والسابق وضعها تحت
الحراسة، غير أن محكمة جنوب القاهرة الإصلية أحالت الدعوى إلى
محكمة القيم للاختصاص بظنهما أعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١
لسنة ١٩٨١ بصفحة الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقبلت
برقم ٢٠٧ لسنة ١ قضائية قيم حيث ضعت اللحية بعدم دمورية
القرار بقانون المشار إليه، وصرحت لها محكمة القيم بإقامة دعواها
الدمورية فأُلغيت الدعوى الثالثة .

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا
المصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه : " يجب أن
يضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو
صحيفة الدعوى للرفوعة إليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص

التشريعي الطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري للدعى بمخالفته وأوجه المخالفة " . ومودى ذلك ان للشرع كوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جلية هذه الدعاوى ويحدد بها موضوعها وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين، وحتى يباح للنزاع الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - ان يبينوا كافة حواتبها ويتمكوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون، بحيث تتولى هيئة القوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية للثارة وتبلى فيها رايها مسيا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا للشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان بين من صحيفة الدعوى أن للدعية قد أقامت دعواها بإلغاء الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الا أن هذه الصحيفة قد خلعت من بيان النص التشريعي الطعون فيه والنص الدستوري للدعى بمخالفته وأوجه المخالفة، اذا اقتصر فى بيان ذلك على الاحالة الى أسباب وردت فى عريضة دعوى أخرى لم يرق صورة منها بالدعوى الثالثة، ومن ثم فان صحيفة الدعوى تكون قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة - على ما سلف بيانه، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

وحيث انه لا محل لما طلبته للدعية من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون حماية القيم من العيب والقانون رقم ٨٢ لسنة

١٩٦٩ بإنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، عملاً بالمادة ٢٧ من قانون المحكمة والتي تنص على أنه: " يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها مناسبة ممارسة اختصاصاتها ويصل بالتزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية " . ذلك أن أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقاً للمادة المذكورة، منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلاً بتزاع مطروح عليها، فإذا انقضى قيام النزاع أمامها - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة والتي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها، فإنه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة ، وألزمت للدعية للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤ ق
دستورية — جلسة ١٩٨٨/٦/٤)

(الجريدة الرسمية — العدد ٢٥ فى ١٩٨٨/٦/٢٣)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ : (٤٥٩) حراسة — الطعن على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن فرض الحراسة .

(٤٦٠) حق التقاضى — حق مصون ومكشوف للناس كافة
وطنيين وأجانب نص عليه المشرع فى المادة ٦٨ منه

(٤٦١) اختصاص — اختصاص المحكمة الدستورية وحدها

ينظر الدعاوى المسموعة ولها ولاية الرقابة القضائية على
دسورية القوانين أو اللوائح - طريقة مباشرة اختصاصها .

(٤٦٢) دعوى دسورية - طريقة رفع الدعوى الدسورية
- مقومات الدعوى الدسورية - معاد رفعها يطلق اجراءاتها
بالنظام العام - علم ترخيص محكمة الموضوع لبعض المدعين
برفع الدعوى الدسورية لا تكون دعواهم قد اتصلت بالحكمة
اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا - علم قبولها .

(٤٦٣) حراسة - النص على مخالفة القرار بقانون رقم
١٩٨١/ ١٤١ للمصور لعدم توافر الحالة التي تسوغ لرئيس
الجمهورية اصلاحه في غيبة مجلس الشعب - علم قبول النص
للمصور حكم في دعوى مائلة .

(٤٦٤) اختصاص - النص على المادة السادسة من القرار
بقانون رقم ١٤١ / ٨١ بقلها الاختصاص بنظر المنازعات
المعلقة بالأموال والممتلكات التي خضعت للحراسة لحكمة القيم
دون القضاء المدني وهو قاضيها الطبيعي بالمخالفة للمادة ٦٨
من المصور - علم قبول النص للمصور حكم في دعوى مائلة .

(٤٦٥) اختصاص - مخالفة القرار بقانون رقم ١٤١ / ٨١
للاذكور للمادة ١٦٧ من المصور التي توجب ان يكون تحديد
الهيئات القضائية وبيان اختصاصها بقانون .

(٤٦٦) حكم - سبق أن أصدرت المحكمة الدسورية في
١٩٨٦/٦/٢١ حكما في الدعويين رقمي ١٤٠، ١٣٩ لسنة
٥ ق . وفي الدعوى رقم ١٣٢ لسنة ٥ ق.د والتي يتضمن
موضوع كل منها الطعن على المادة الثانية من القرار بقانون

رقم ١٤١ / ١٩٨١ فضلا عن الطعون الأخرى المشار إليها
المطارة حاليا يعلم دسغورية المادة الثانية من القرار المذكور .

(٤٦٧) حكم - الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدسغورية
- طيعة هذه الدعاوى - حجتها المطلقة فى حسم الخصومة
ومنعها من نظر أى طعن مماثل يقوم من جديد

(٤٦٨) اتفاقيات دولية - الطعن يعلم دسغورية الفقرة
الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ المذكور التى تنص على استمرار تطبيق الاتفاقيات
الصريضة المبرمة مع بعض الدول الأجنبية على رعايا هذه
الدول الذين خضعوا للحراسة ومخالفتها للمادتين ٣٦،٣٤ من
الدسغور - استهدف المشرع من الفقرة الأولى من المادة الثانية
من القرار المذكور مجرد تأكيد سريان احكام الاتفاقيات المشار
إليها على رعايا الدول التى ابرمتها وتعد احكامها نصوصا خاصة
واجبة الاعمال فى نطاقها استثناء من القواعد العامة لصفة
الحراسات .

(٤٦٩) دعوى دسغورية - شرط قبولها توافر مصلحة
شخصية مباشرة لدى الطاعن فى طعنه - مناط هذه المصلحة
ارتباطها بمصلحته فى الدعوى الموضوعية التى اثر اللغح بعلم
الدسغورية بمناسبتها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها -
انصراف مضمون القرار المذكور الى تطبيق الاتفاقية فيه والتى لا
يؤثر هذا القانون على سريانها حتى ولو خلا من النص المطعون
عليه - انقضاء المصلحة - عدم القبول .

الحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق - تحصل فى أن المدعين كانوا قد قاموا
الدعوى رقم ٥٢٥١ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة

يطلبون فيه الحكم بطلان عقود البيع الصادرة من الحراسة العامة
بيع العقارات المبينة بالحدود والعالم بصحيفة الدعوى مع كل ما
يقرب على بطلان عقود البيع سالفة الذكر من آثار وتسليم الأعيان
سالفة الذكر لم بخالية مما يحق انتفاعهم بها.

وبجلسة ٣٠ يونيه سنة ١٩٨١ أصدرت محكمة جنوب
القاهرة الكلية حكمها فى الدعوى سالفة الذكر بإجابة المدعين الى
طلباتهم فاستأنف للمدعى عليهم السادس والسابع والثامن الحكم
للمذكور، غير أن محكمة استئناف القاهرة أحالت الدعوى الى
محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١
لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقيلت
الدعوى برقم ٣٣ لسنة ٢ ق قيم حيث دفعت للمدعية الأولى بعدم
دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه
وصرحت لها المحكمة برفع دعواهم الدستورية ، فأقامت الدعوى
للمائلة .

وحيث ان الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر
الدعوى استنادا الى ان المدعين فيها من الأجانب الذين يكفل
للمشرع العادى حقوقهم فى النصوص التشريعية المختلفة دون
نصوص الدستور التى تختص المحكمة الدستورية العليا بأعمال الرقابة
القضائية من خلالها والتى اقتضت على كفالة حقوق المصريين
وحرياتهم .

وحيث ان ما تستهلفه الحكومة بهذا الدفع هو انكار حق
المدعين فى رفع الدعوى الدستورية، وهو دفع مردود بما نصت عليه
المادة ٦٨ من الدستور من أن "التقاضى حق مصون ومكفول
للناس كافة " وظاهر هذا النص كما قصص صيغته أن
الدستور قرر حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ولم

يجعله وقفا على المصريين وحدهم بل كفل هذا الحق أيضا للأجانب وقد ردد النص الدستوري للمشار إليه ما اقترحه الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد - وطنيين وأجانب - وذلك حين تحولتهم حقوقا لا تقوم ولا توتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العنوان عليها.

وحيث انه لما كان ما تقدم، وكانت هذه المحكمة هي للمختصة وحدها بنظر الدعاوى الدستورية اعمالا للمادة ١٧٥ من الدستور وللمادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اللتين عقبتا لما دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح بما يؤكد أنها للمختصة وحدها بنظر أى طعون بمخالفة القوانين أو اللوائح للدستورية، ومن ثم يتعقد الاختصاص لهذه المحكمة بنظر الدعاوى للمائلة ويكون الدفع بعدم الاختصاص قائما على غير أسس متعين الرفض .

وحيث ان للمادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية المشار اليه تنص على أن " تتولى المحكمة للرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه الآتى :

(أ)

(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى، وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن " .

وكان مودى هذا النص — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعلم الدستورية تقدر محكمة الموضوع حديثه، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وكانت لهذه الأوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به للمشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التدعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الى عينه والا كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة .

لما كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع لم ترخص للمدعين من الثانى الى الخامس برفع الدعوى الدستورية، ومن ثم لا تكون دعواهم قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا وتكون بالتالى غير مقبولة بالنسبة اليهم .

وحيث ان للدعية — وهى يونانية الجنسية عرضت وفقا لأحكام الاتفاقية المصرية اليونانية — تنعى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لعدم توافر الحالة التى تسوغ لرئيس الجمهورية اصداره فى غيبة مجلس الشعب، كما تنعى على المادة السادسة منه عقدها الاختصاص بنظر للنزاعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التى خضعت للحراسة لمحكمة القيم دون القضاء للننى وهو قاضياها الطبيعى بالمخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور فضلا عن مخالفة للمادة ١٦٧ من الدستور التى توجب أن يكون تحديد الهيئات القضائية وبيان اختصاصاتها بقانون .

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٨٦ فى الدعوى رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية، وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية - والتي يتضمن موضوع كل منها الطعن على المادة الثانية من القرار بقانون سالف الذكر فضلا عن الطعون الأخرى للشار إليها للشار فى الدعوى الماثلة - بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها " ويرفض ما عدا ذلك من طلبات، وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٨٦

وحيث ان الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية للطعون عليها يعيب دستورى تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى للطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس .

لما كان ذلك، وكان قد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت حكميها للتقدمين بصدد الطعون سالف الذكر، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية بشأن هذه الطعون حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن مماثل من جديد فان للصلحة فى الدعوى الماثلة بصدد هذه الطعون تكون متفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث ان المدعية تطعن كذلك بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار

اليه والتي تنص على أن "يستمر تطبيق أحكام اتفاقيات التعويضات للمرمة مع بعض الدول الأجنبية على رعايا هذه الدول الذين خضعوا لتدابير الحراسة للشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون"، وتنص للدعية على هذه الفقرة مخالفتها للمادتين ٣٦، ٣٤ من الدستور لما تضمنته من استمرار سريان أحكام اتفاقيات التعويضات للمرمة مع بعض الدول الأجنبية لتعويض رعايا هذه الدول من أموالهم التي خضعت لتدابير الحراسة دون رد هذه الأموال عينا لأصحابها وذلك بعد اعتبار هذه الحراسة كأن لم تكن.

وحيث ان اليين من هذا النص أنه لم يغير من المراكز القانونية للأجانب الذين أبرمت مع دولهم اتفاقيات للتعويضات بل قصد الى استمرار سريان أحكام تلك الاتفاقيات على رعايا هذه الدول بصريح نصه، وهي اتفاقيات لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة، ومن ثم يكون هذا النص للطعون عليه كاشفا عن الأصل العام في التفسير الى يقضى بعدم اعمال القواعد العامة فيما ورد بشأنه نص خاص، واذا كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار اليه هو القانون العام في شأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فانه يكون القانون الواجب التطبيق على جميع الحالات التي يحددها نطلاق تطبيقه علما ما استثنى بنصوص خاصة .

لما كان ذلك، وكان مودى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار اليه أن للمشرع استهداف منها - وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقرار بقانون سالف الذكر - مجرد تأكيد سريان أحكام الاتفاقيات للشار إليها على رعايا الدول التي أبرمتها، وتعد أحكامها بهذه

للثابة خصوصا وخاصة واجبة الأعمال في نطاقها استثناء من القواعد العامة لتصفية الحراسات الصادر بها القانون المشار إليه .

وحيث انه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر لدى الطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في الدعوى الموضوعية التي أثر النفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، وإذا كان ما تستهدفه المدعية من دعواها الموضوعية هو الرد العيني لأموالها وممتلكاتها التي وضعت تحت الحراسة، وكان اليمين من نص لفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه - على ما سلف بيانه - أن مضمونه قد انصرف الى تطبيق أحكام الاتفاقية المشار إليها والتي لا يؤثر هذا القانون على سرياتها حتى ولو خلا من النص للطعون عليه ومن ثم فإن مصلحة المدعية في النص على نص لفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه تكون متضبة مما يصح مع الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى هذا الشق أيضا .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت للدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنهما مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٩٩ سنة ٤ ق . د
جلسة ١٩٨٨/٦/٤)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ في ١٩٨٨/٦/٢٣)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ : (٤٧٠) - حراسة - النفع بعدم دسورية القوانين
ارقام ٨٢ لسنة ١٩٦٩، ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ، ١٤١ لسنة
١٩٨١ . بحماية القيم من العبث .

(٤٧١) دعوى دسورية - طلب التدخل الانضمامى فى
الدعوى الدسورية - مناسط المصلحة فى الانضمام بالنسبة
للدعوى الدسورية - علم التدخل الانضمامى فى الدعوى
الموضوعية لا يثبت له صفة الخصم التى تسوغ اعتباره من ذوى
الشأن فى الدعوى الدسورية .

(٤٧٢) محكمة دسورية - الطعن على علم دسورية
النصوص الاجرائية الواردة فى قانون المحكمة الدسورية العليا
التي تحول دون قبول تدخل الطاعن لما تتضمنه من مصادرة
لحقوق المواطنين فى اللجوء الى المحكمة الدسورية العليا طبقا
للمعزوم ٦٨ الذى كفّل حق التقاضى للناس كافة

(٤٧٣) محكمة دسورية - ولايتها فى الدعاوى الدسورية
- الولاية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع
المقررة بالمادة ٢٩ من قانونها باحالة الأوراق اليها من المحاكم
للفصل فى المسألة الدسورية واما يرفعها من احد الخصوم ورفع
دعوى موضوعية ودفع امامها بعدم دسورية نص تشريعى
وقبرت محكمة الموضوع جنية الدفع فرخصت له فى رفع
الدعوى أمام المحكمة الدسورية وهذه الأوضاع الاجرائية تتعلق
بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى .

(٤٧٤) دعوى دسورية - قبول الدعوى - يجب ان
يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى البيانات الجوهرية التى
تنشئ عن جنية الدعوى ويتحدد به موضوعها .

(٤٧٥) دعوى دستورية — تضمين صحيفة الدعوى للدستورية بيان النص الدستوري المدعى بمخالفته وواجه المخالفة — عدم تضمينها ذلك تكون قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية — عدم قبول .

(٤٧٦) محكمة القيم — النعى على القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب بعدم دستوريته فيما تضمنه من إنشاء محكمة القيم وهي ليست القاضى الطبيعى المتخصص عليه فى الدستور فى المادة ٦٨ منه — سبق ان قضت المحكمة الدستورية فى ١٦/٥/١٩٨٧ فى الدعوى رقم ٦٠ لسنة ٤ ق. برفض الطعن بعدم دستورية هذا القانون — نشر بالجريدة فى ٣١/٥/١٩٨٧ — هذا الحكم له حجته المطلقة على الكافة بما فيها سلطات الدولة التى تلتزم به لحسمه حسمًا قاطعًا مانعًا من نظر أى طعن يشور من جليد بشأنه — انقضاء المصلحة — عدم قبول الدعوى بمرتها .

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى ومائر الاوراق — تتحصل فى ان للدعى كان قد أقام — بصفته مصفيا لشركة لارحوم ثابت ثابت — الدعوى رقم ٥١٥ لسنة ٣٠ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى ضد الشركة للدعى عليها الرابعة وآخرين طالبا فيها الحكم بالغاء القرار السلبي بامتناع وزير المالية — بصفته مهيمنا على جهاز تصفية الحراسات — عن تسليم للدعى شهادة بالغاء البيع الصادر من الحراسة العامة الى الشركة المذكورة عن العقار السابق وضعه تحت الحراسة، غير أن محكمة القضاء الادارى أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها وقيلت برقم ٨٣ لسنة ٢ قضائية قيم حيث

دفع للمدعى بملحة ٧ مايو سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية القوانين لرقام ٨٢ لسنة ١٩٦٩ و ٩٥ لسنة ١٩٨٠ و ١٤١ لسنة ١٩٨١، كما دفع أمام المحكمة المذكورة بذات الجلسة بمثل هذا الدفع فى الدعوى رقم ١٣٨ لسنة ٢ قضائية قيم بصفته حاضرا عن المدعين فيها ابراهيم جيمس هنرى ومريم جان هنرى، وقد أمهلت المحكمة فى كلتا الدعويتين شهرين لرفع الدعوى الدستورية، فأقام الدعوى للمائلة .

وحيث ان الفريق متقاعد سعد محمد الحسينى الشافلى طلب قبول تدخله فى الدعوى الدستورية عصما متضما للمدعين فى طلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب، استادا الى أنه كان قد قام الدعوين رقمى ٢٦٧٥ لسنة ٣٥ قضائية و ٣٩٠٧ لسنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الاخرى، وأن هذه المحكمة أوقفت الدعويتين لحين صدور حكم المحكمة الدستورية العليا فى شأن دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ للطعون عليه فى الدعوى للمائلة، وأنه يعلن بعدم دستورية النصوص الاجرائية الواردة فى قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى تحول دون قبول تدخله لما تضمنه من مصادرة لحقوق المواطنين فى اللجوء الى المحكمة الدستورية العليا بالمعاقبة للمادة ٦٨ من الدستور التى كفلت حق التقاضى للناس كافة ونصت على أن لكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى .

وحيث انه يشترط لقبول التدخل الانضمامى طبقا لما تقتضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن يتم التدخل طبقا للاجراءات المعتادة لرفع الدعوى وأن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة فى الانضمام لأحد الخصوم فى الدعوى، ومناط للمصلحة

فى الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذى قبل تدخله فى الدعوى الموضوعية للثأر فيها الدفع بعدم الدستورية وأن يؤثر الحكم فى هذا الدفع على حكم فيما أبطله هذا الخصم أمام محكمة الموضوع من طلبات لما كان ذلك وكان طالب التدخل فى الدعوى للمائلة لم يتدخل فى أى من الدعويتين للموضوعيتين للقائتين من المدعين ولم تثبت له بالتالى صفة الخصم التى تسوغ اعتباره من فوى الشأن فى الدعوى الدستورية الذين تتوافر لهم للمصلحة فى تأييدها أو دحضها ومن ثم يكون طلب تدخله غير مقبول، ولا ينال من ذلك ما آثار للمدون وطالب التدخل فى شأن عدم دستورية النصوص الاجرائية فى قانون المحكمة الدستورية العليا، ذلك أن هذه المحكمة إنما تستمد ولايتها فى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التى تنص على أن تتولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين فى القانون وعلى أن ينظم القانون الاجراءات التى تتبع أمامها، وإذا كان ما أورده قانون المحكمة الصادر بناء على هذا التفويض من النص على الاحالة - فى شأن بعض الاجراءات لمتابعة أمام المحكمة - الى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاصها والأوضاع المقررة أمامها ومن بيان لطرق رفع الدعوى الدستورية إليها ، مما يدخل فى نطاق اللامعة التى تستقل السلطة التشريعية بتقديرها دون أى مساس بحقوق التقاضى، فإنه يمين اطراح ما أثاره للمدون وطالب التدخل فى هذا الصدد .

وحيث ان قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن ولايتها فى الدعوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانونها، وذلك اما

باحالة الأوراق اليها من احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاعصاص القضائية لفصل في المسألة الدستورية ، ولما يرضها من احدى الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي، وقلرت محكمة للوضوع جلية دفعه فرعصت له في رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، وهذه الأوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بمعداد رفضها — تنطق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في القضاء قويا به للمشرع مصلحة عامة حتى ينظم القضاء في المسائل الدستورية لما كان ذلك وكان للدعى عليهم الثاني والخامس والسادس والعاشر والحادية عشرة والثاني عشر لم يختصوا امام محكمة للوضوع في اى من الدعوى رقمى ٨٢ لسنة ٢ ق قيسم و١٢٨ لسنة ٢ ق قيسم ، فان الدعوى الدستورية الماثلة تكون غير مقبولة بالنسبة اليهم .

وحيث ان الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن صحتها جاءت غلوا من بيان النص الدستوري للدعى بمخالفته ولوجه للمخالفة خروجها على ما توجهه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩

وحيث ان مودى نص للمادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا للشار اليه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن للمشرع لوجب لقبول الدعوى الدستورية أن يضمن قرلر الاحالة لو صحيفة للدعوى ما نصت عليه للمادة ٣٠ سابقة الذكر من بيانات جهرية تبىء عن جلية هذه الدعوى ويحدد به موضوعها، وذلك مراعاة لقربة الدستورية لمصلحة للقوانين، وحتى يتاح لنزوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة — الذين لوجبوا للمادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلااتهم بالقرلر أو الصحيفة — أن يبينوا جميع جوانبها ويحكموا في ضوء ذلك من ليلاء ملاحظاتهم

ورودهم وتعقيهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك وكانت صحيفة الدعوى الدستورية الماثلة لم تتضمن - فيما يتعلق بالطعن على القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ والقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - أى بيان عن النص الدستورى للدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ومن ثم تكون صحيفة الدعوى فى خصوص الطعن على هذين القانونين - قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه وبالتالي يكون الدفع بعدم قبول الدعوى فى هذا النطاق على اسس سليم متعينا قبوله .

وحيث انه عن الطعن بعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب، فانه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعين ينصون على هذا القانون بعدم الدستورية فيما تضمنه من انشاء محكمة القيم استنادا الى أن هذه المحكمة ليست هى القاضى الطبيعى المنصوص عليه فى الدستور، وإذ كان ما أورده للدهون فى صحيفة الدعوى واضح للدلالة فى بيان النص التشريعى للطعون بعدم دستوريته - وهو نص المادة ٢٧ من قانون حماية القيم من العيب الذى تضمن انشاء محكمة القيم وبين كيفية تشكيلها وكذا النص الدستورى للدعى بمخالفته - وهو نص المادة ٦٨ من الدستور الذى كفل لكل مواطن حق الانتحاء الى قاضية الطبيعى، فإن هذا البيان يتحقق به - فى خصوص الطعن على قانون حماية القيم من العيب - ما تفياه المشرع فى المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه من تطلب ذكر تلك البيانات الجوهرية التى تنبئ عن جدية الدعوى الدستورية ويحدد به موضوعها .

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ مايو سنة

١٩٧٨ فى الدعوى رقم ٦٠ لسنة ٤ قضائية دستورية يرفض
الطعن بعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون
حماية القيم من العيب فيما تضمنه من انشاء محكمة القيم، ونشر
هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٨٧

وحيث ان الأحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية - وهى
بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية
للطعون عليها يعيب دستورى - تكون لها - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على
الخصوم فى الدعوى التى صدرت فيها، وانما ينصرف هذا الاثر الى
الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء آكانت هذه الأحكام
قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى للطعون فيه أم الى
دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس .

لما كان ذلك، وكان المستهدف فى هذا الشق من الدعوى
هو الفصل فى مدى دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠
باصدار قانون حماية القيم من العيب فيما تضمنه من انشاء محكمة
القيم، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الطعن بعدم دستورية
القانون للشار اليه فى هذا الخصوص على ما سلف بيانه، وكان
قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستوريته
حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنه، فان
المصلحة فى هذا الشق من الدعوى الماثلة تكون متفية، وبالتالي
يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى برمتها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة
وألزمت للدعين للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنهما مقابل أتعاب
المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٣١ سنة ٥ ق . د

جلسة ١٩٨٨/٥/٧)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢١ فى ١٩٨٨/٥/٢٦)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ : (٤٧٧) حكم - الحجية المطلقة - نطاقها - الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية والماتعة من نظر أى طعن دستورى جليلد يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التى كانت مشارا للمنازعة حول دستوريتها وفصلت فيها المحكمة فصلا حاسما بقضائها - أما ما لم يكن مطروحا على المحكمة ولم يكن مشارا للتزاع امامها ولم تفصل فيه بالفعل فلا يمكن ان يكون موضوعا لحكمه يجوز قوة الأمر المقضى ومن ثم لا تمتد اليه الحجية المطلقة للحكم الصادر فى الدعوى الدستورية السابقة .

(٤٧٨) محكمة دستورية - دعوى أصلية - الطلبات العارضة - ولاية المحكمة الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا قانونيا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية التى رسمت ميل التناعى - وليس من بينها سبيل الدعوى الاصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا فى دستورية التشريعات .

(٤٧٩) تفسير - طلب تفسير نص مادة من قانون - قانون المحكمة العليا قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على جهات محددة من وزير العدل بناء على طلب رئيس الوزراء - رئيس مجلس الشعب - المجلس الاعلى للهيئات القضائية - تقديم طلب تفسير الى المحكمة الدستورية مباشرة من المدعى يعين الالتفات عنه .

(٤٨٠) تفسير - طلب تفسير متطوق حكمين صادرين من المحكمة الدستورية - لا يجوز تقديمه مباشرة الى المحكمة الدستورية بذكره من المدعى لان طلب تفسير الأحكام لا يعدو

ان يكون دعوى يصين أن يقدم اما من محكمة الموضوع من تلقاء نفسها أو بناء على تصريح منها للمدعى برفع دعوى التفسير .

(٤٨١) تدخل الانضمامى فى طلب تفسير حكمين — علم قبول طلب التدخل الانضمامى — لأن الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تابعة للخصومة الاصلية فى طلب التفسير ومن ثم فان عدم طلب التفسير يستتبع عدم قبول طلب التدخل الانضمامى .

(٤٨٢) حراسة — النعى بمخالفة القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بفرض الحراسة للمادتين ١٤٧، ١٠٨ من الدستور لصدوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعى المخول له وبعلم توافر الحالة التى تسوغ سرعة اصداره فى غيبة مجلس الشعب — ويتعمون على المادة الثانية والسادسة من القرار بقانون المذكور مخالفته للدستور — سبق ان قضت المحكمة الدستورية فى الدعويين رقمى ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢ لسنة ٥ ق . د بعدم دستورية المادة الثانية من هذا القرار واصبح لهذا الحكم حجية مطلقة وينصرف اثره الى الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة لحسمة الخصومة حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور بشأنها من جديد — عدم قبول الدعوى لانقضاء المصلحة .

(٤٨٣) حراسة — النعى على الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بفرض الحراسة فيما تضمنته من اعتبار الاولاد البالغين وغيرهم من الورثة ضمن العائلة التى شملتها تدابير الحراسة مخالفتها للحدود العائلية طبقا لقواعد الشريعة الاسلامية التى اصبحت المصدر الرئيسى للتشريع حسب المادة الثانية من الدستور . ومخالفتها ايضا للدستور الذى كفّل صون الملكية الخاصة وحظر المصادرة العامة للأموال وعدم جواز المصادرة الخاصة بغير حكم قضائى .

(٤٨٤) حراسة — المقصود بالعائلة في مفهوم القانون رقم ١٦٢ في شأن حالة الطوارئ كل من شملتهم تدابير الحراسة من زوج وزوجة وأولاد قصر أو بالغين وغيرهم من الورثة .

(٤٨٥) حراسة — مقصود المشرع بالورثة اللذين عنتهم الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بالمقارنة لنص الفقرة الأولى منها هم المراد لم تصلر في شأنهم أوامر بفرض الحراسة على أموالهم كخاضعين أصليين بوصفهم ورثة وإنما امتدت اليهم تدابير الحراسة في تاريخ فرضها باعتبارهم افرادا في عائلة خضعت للحراسة بعد وفاة مورثها بمجرد كونهم ورثة اذ لا تتحقق للشخص صفة الوارث في تاريخ فرض الحراسة الا اذا كان مورثه قد توفي من قبل ومؤدى هذا ايضا انه اذا نص قرار الحراسة على فرضها على ورثة احد الاشخاص فهؤلاء الورثة يكونون من الخاضعين الاصليين ويخرجون من مدلول الورثة المعينين بالفقرة الثانية المشار اليها .

(٤٨٦) حراسة — الأصل المقرر ان لمالك الشيء وحده حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه — فرض الحراسة تستهدف غل يد الخاضع عن ادارة امواله وممتلكاته كشطام استثنائي تبعا لحالة الطوارئ، ومن ثم ينبغي تفسير النصوص الخاصة بالحراسة والاوامر الصادرة بفرضها عند غموضها تفسيرا ضيقا غير موسع صونا للملكية الخاصة وحماية لها من ان تنس بغير نص صريح متفق مع المنصور .

(٤٨٧) حراسة — الاوامر الصادرة في شأن الحراسة والقوانين والقرارات السابقة على صدور القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه قد غلت جميعها من تحديد

صريح لمقصود (العائلة) فى مجال تطبيق الاوامر الصادرة بفرض الحراسة - عدم ورود لفظ الاسرة فى الأوامر الصادرة بفرض الحراسة انما يدل على ان العائلة هى غير الاسرة فى القانون المدنى فالعائلة تشمل كافة الاقارب الذين يجمعهم اصل مشترك سواء كانت قرابة مباشرة أم قرابة حواش لا تسلسل فيها وما يرتبط بهؤلاء وهؤلاء بطريق المصاهرة لذا يتبقى التحرز فى توسيع مدلولها وحصره فى نطاقه الضيق بحيث يقتصر مفهوم العائلة على الافراد الذين يرتبطون بالخاضع الاصلى برابطة الاعالة ويكون له عليهم سلطة الميمنة والولاية وهم الزوجة والاولاد القصر ويخرج الاولاد البالغين من الرشد فى تاريخ فرض الحراسة - فاذا مانع القرار بقانون رقم ١٩٨١/١٤١ فى مادته الاولى فقرة ثانية - بفرض الحراسة لضمن نصها اعتبار الاولاد البالغين وغيرهم من الورثة ضمن العائلة الخاضعة للحراسة مع انهم لا يدخلون فى العائلة ويخرجون بالتالى عن مجال تطبيق القرار بقانون المذكور .

الحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفتى الدعويين وسائر الأوراق - تتحصل فى ان للدعين كانوا قد اقاموا الدعويين رقمى ٣٩٩١ لسنة ١٩٨١ و٣٩٩٢ لسنة ١٩٨١ مدنى كللى جنوب القاهرة طالين فى الدعوى الأولى الحكم بىطلان التصرفات الصادرة من الحراسة العامة فيما كان يملكه للرحوم والدهم من اراضى فضاء وحصة فى أحد الفنادق بمدينة الأقصر ورد منه للممتلكات اليهم، وطالين فى الدعوى الثانية الحكم بتسليمهم الأطلان الزراعية للملوكة لهم ولا يحرمهم للرحومين على واتدريا يسمى اتدروس والتى قام جهاز الحراسة العامة بالاستيلاء عليها وتسليمها للهيئة العامة للاصلاح الزراعى اعتقادا بأن فرض

الحراسة على والدهم ينسحب اليهم بالتبعية، غير أن محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأراض الناشئة عن فرض الحراسة، وقيلت الدعويان برقمي ٧٨ لسنة ١ قضائية قيم ٧٩ لسنة ١ قضائية قيم حيث دفع للدعوى فى كلتا الدعويين بعدم دستورية القرار بقانون للشار اليه، وصرحت لهم محكمة القيم برفع الدعوى الدستورية، فقاموا الدعويين للماتتين .

وحيث ان الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعويين استادا الى أن هذه المحكمة سبق أن قضت فى الدعويين رقمي ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية ، بعدم دستورية للمادة الثانية من القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه من " وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ويرفض ما عدا ذلك من طلبات مما يعنى أن جميع نصوص القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما عدا نص المادة الثانية منه التى قضت المحكمة بعدم دستورية شق منها، هى نصوص دستورية، واذا كان الفصل فيما اذا كان هذا القضاء السابق تنصرف حجته الى ما عدا نص للمادتين الثانية والسادسة - وقد كانا محل الطعن فى الدعاوى للشار اليها - أم يقتصر أثرها على هاتين للمادتين فحسب هو مما تختص به محكمة الموضوع اعمالا لأثر الحكم ولا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا، فان هذه المحكمة تكون غير مختصة بنظر الدعويين للماتتين .

وحيث أن هذا الدفع مردود، ذلك أن المدعين لا يمتنعون أعمال أثر الحكمين الصادرين من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى أرقام ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية على دعوى موضوعية غير مطروحة على هذه المحكمة ولا تدخل فى

ولايتها، وإنما يستهدفون الحكم بعدم دستورية بعض نصوص القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

وحيث أن الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في الدعوى الدستورية وللإمتناع من نظر أى طعن دستوري جديد يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التي كانت مثارا للمنازعة حول دستورتها وفصلت فيها المحكمة فصلا حاسما بقضائها، أما ما لم يكن مطروحا على المحكمة ولم يكن مثارا للنزاع أمامها، ولم تفصل فيه بالفعل ، فلا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر للقضى ، ومن ثم لا تمتد إليه الحجية المطلقة للحكم الصادر فى الدعوى الدستورية السابقة. ولما كان الحكمان الصادران من هذه المحكمة فى الدعويين رقمى ١٤٠ و ١٣٩ لسنة ٥ قضائية دستورية، وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية قد اقتصر كلاهما على الفصل فيما أثر من نزاع حول مدى اختصاص رئيس الجمهورية بإصدار القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور، وفيما أثر من طعن دستوري على المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فحسب، دون أن تعرض المحكمة لما ورد فيه من نصوص أخرى ودون أن يتضمن حكمها السابقان بالتالى فصلا قضائيا فى دستورتها ، فإن حجية هذين الحكمين تكون مقصورة على المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون المشار إليه ولا تمتد الى باقى نصوصه الأخرى، ومن ثم لا تمتنع من نظر أى طعن دستوري يثار بشأنها . ولما كانت المحكمة الدستورية العليا هى المختصة وحدها بنظر الدعوى الدستورية طبقا للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، ومن ثم يتعقد الاختصاص لها بنظر الدعويين المائتين ، ويكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس متعين الرفض .

وحيث أن للدعين طلبوا بعد رفع الدعوى الحكم بعدم
دستورية المادة الرابعة والفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار
بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ولما كانت ولاية هذه المحكمة في
الدعوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا قانونيا
مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي رسمت سبل
التعاضد في شأن الدعوى الدستورية، وليس من بينها سبل
الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التي تقدم إلى المحكمة مباشرة
طعنا في دستورية التشريعات، وكان الطعن على المادة الرابعة
والفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ الذي أثاره المدعون في المذكرات المقدمة في ٢٦ أبريل
سنة ١٩٨٢ و ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٥ و ٥ مارس سنة ١٩٨٧ و
٩ أبريل سنة ١٩٨٨، يعتبر طلبا عارضا، ومن ثم لم يتصل بالمحكمة
اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا ويتعين الالتفات عنه .

وحيث أن للدعين طلبوا اصدار تفسير ملزم لنص المادة الرابعة
من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ دفعا لما يدعونه من
تناقض بين أعمال هذا النص ونص الفقرة الثانية من المادة الأولى
والمادة الثانية منه، فإن قانون المحكمة الدستورية العليا قد قصر الحق
في تقديم طلبات التفسير على جهات محددة بما نص عليه في المادة
٣٣ منه على أن " يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على
طلب رئيس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى
للهيئات القضائية " ، لما كان ذلك وكان طلب التفسير للشار إليه
قد قدم إلى المحكمة مباشرة من المدعين خلافا لما نصت عليه المادة
٣٣ سالفة الذكر، ومن ثم لم يتصل بها اتصالا مطابقا للأوضاع
المقررة قانونا لتقديم طلبات التفسير، فانه يتعين الالتفات عنه .

وحيث أن للدعين طلبوا أيضا تفسير منطوق الحكمين

الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٦ فى الدعوى رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية، والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه "وذلك ما لم يكن قد تم بيعها". فان لهذه المحكمة قضاء سابق بأن الطلب الذى يقدم اليها بتفسير الأحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية لا يعدو أن يكون دعوى تعيين أن ترفع اليها وفقا للأوضاع المقررة فى قانونها ، ولما كان أعمال آثار الأحكام المشار اليها هو من اختصاص محكمة للوضع، فإذا ادعى أحد الخصوم أمامها غموض قضاء المحكمة الدستورية العليا أو انهائهم، وتبين لها أن لهذا الدفاع وجه، كان لها أن تمنحه أجلا يطلب خلاله من المحكمة الدستورية العليا تفسير قضائها المخطئ على مضمونه، ومحكمة للوضع كذلك وقد عولتها المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الحق فى أن تحيل الى هذه المحكمة التصوص القانونية التى يتراءى لها عدم دستورتها واللازمة للفصل فى النزاع للموضوعى للعروض عليها، ان تطلب من تلقاء نفسها من المحكمة الدستورية العليا ذلك التفسير باعتبار أن غموض قضائها يترى خلافا حول معناه ويعوق بالتالى مهمتها فى شأن أعمال أثره على الوقائع للطروحة عليها لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير المشار اليه لم تحله محكمة للوضع ولم يقدم بناء على تصريح منها للمدين برفع دعوى التفسير الى المحكمة الدستورية العليا، وانما قدم مباشرة الى هذه المحكمة بمذكرة وردت اليها بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٨٧، ومن ثم لم يتصل بالمحكمة اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا، وبالتالي يكون غير مقبول .

وحيث ان السيد الدكتور حسين أحمد على مظلوم والسيتين ملك أحمد على مظلوم وهدايت حسين مصطفى وهاض للمدين

فى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية، والسيد رزق عبد المسيح حرجس المدعى فى الدعويين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية، قد طلبوا بملسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٨ قبول تدخلهم بحسوما متضمنين للمدعين فى طلب تفسير هذين الحكمين، ولما كانت الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تابعة للخصومة الأصلية فى طلب التفسير، ومن ثم فان عدم طلب التفسير يستتبع عدم قبول طلب التدخل الانضمامى .

وحيث أن للمدعين ينعون على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨، ١٤٧ من الدستور لصدوره من رئيس الجمهورية بحاوزا نطاق التفويض التشريعى المعمول له ولمدم توافر الحالة التى تسوغ سرعة اصداره فى غيبة مجلس الشعب وينعون على المادة الثانية منه مخالفتها للمواد ٣٤، ٣٦، ٤٠، ٦٨، ١٧٨ من الدستور، كما ينعون على المادة السادسة منه مخالفتها للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٨٦ فى الدعوتين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية والتى يتضمن موضوع كل منها الطعون المثارة فى الدعويين للمادتين بشأن القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والمادتين الثانية والسادسة منه — بعدم دستورية المادة الثانية من هذا القرار بقانون فيما نصت عليه " وذلك ما لم يكن قد تم يعها " ويرفض ما عدا ذلك من طلبات . وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٨٦ .

وحيث أن الأحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية ، وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى التصوص التشريعية

الطعون عليها بسبب دستوري تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعوى التي صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكفالة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأسس .

لما كان ذلك وكان مما استهدفه للدعوى في الدعويين الماتين الفصل في مدى دستورية اقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية الأراض الناضجة عن فرض الحراسة وفي مدى دستورية الماتين الثانية والسادسة منه، وقد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت حكمها للتقدم بصدد هذه الطعون على ما سلف بيانه وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة للدستورية بشأن هذه الطعون حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور بشأنها من جديد، فإن للصحة في الدعويين الماتين بالنسبة إلى الطعون للشار إليها تكون قد انتهت، وبالتالي تكون كل من هاتين الدعويين في ذلك الشق من طلبات اللعين غير مقبولة .

وحيث أن اللعين يتعون على الفقرة الثانية من المادة الأولى من اقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار إليه فيما تضمنته من اعتبار " الأولاد البائنين وغيرهم من الورثة ضمن العائلة التي دخلها تلبور الحراسة، مخالفتها للمادة الثانية من الدستور لتعارض هذا للتلول مع مفهوم العائلة طبقا لقواعد الشريعة الإسلامية، التي تحرر مبادئها الصلح الرئيسي للتشريع، ومخالفتها أيضا لما قضى به للالتقان ٣٦،٣٤ من الدستور من كفالة صون الملكية الخاصة وحظر المصادرة العامة للأموال وعدم جواز المصادرة الخاصة بنحو حكم قضائي .

وحيث أن المادة الأولى من القرار بقانون سالف الذكر تنص على أن "تحجر كإن لم تكن الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وعقالاتهم وورثتهم استنادا إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ، وتسم إزالة الآثار المترتبة على ذلك الوجه اللين في هذا القانون .

ويقصد بالعائلة - في أحكام هذا القانون - كل من شملتهم تدابير الحراسة من زوج وزوجة وأولاد قصر أو بالغين وغيرهم من الورثة .

وحيث أن البين من استظهار نص الفقرة الثانية من المادة السالف إيرادها بالمقارنة لنص الفقرة الأولى منها - أن مقصود للشرع بالورثة " الذين عنهم الفقرة الثانية هم أفراد لم تصل في شأنهم أوامر بفرض الحراسة على أموالهم كخاضعين أصليين بوصفهم " ورثة " ، أما امتدت إليهم تدابير الحراسة في تاريخ فرضها باعتبارهم أفراد في " عائلة " خضعت للحراسة بعد وفاة مورثها بمجرد كونهم ورثة، إذ لا يتحقق للشخص صفة " لورث " في تاريخ فرض الحراسة إلا إذا كان مورثه قد توفي من قبل ، مودى هذا أيضا أنه إذا نص قرار الحراسة على فرضها على ورثة أحد الأشخاص ، فهؤلاء الورثة يكونون من الخاضعين الأصليين ويخرجون بالتالي عن ملول الورثة اللعين بالفقرة الثانية للشار إليها وفقا لما تقدم .

وحيث أن الحراسة التي فرضت على الأموال والممتلكات بالاستناد إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ، كانت تستهدف غل يد الخاضع عن اختار أمواله وممتلكاته في نظام استثنائي ورد على خلاف الأصل المقرر من أن لمالك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله

والتصرف فيه، ومن ثم ينبغي تفسير النصوص الخاصة بالحراسة والأوامر الصادرة بفرضها - عند غموضها - تفسيراً ضيقاً غير موسع صوناً للملكية الخاصة وحماية لها من أن تمس بفهر نص صريح متفق مع الدستور، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بحراسة منعملة ، كما هي الحال في الحراسة التي فرضت على والد للدعيين وغيره من الأشخاص الطبيعيين على خلاف ما تجيزه أحكام قانون الطوارئ للشار إليه، إذ جاءت الأوامر الصادرة بفرض هذه الحراسة فاقلة لسننها القانوني ومشوبة بميب يجرحها من شرعيتها وينحدر الى مرتبة الفعل للمادى للعلوم الأكثر قانوناً .

وحيث أن الأوامر الصادرة في شأن الحراسة بالاستناد الى أحكام قانون الطوارئ للشار إليه، قد تضمنت فرضها على أموال بعض الأشخاص الطبيعيين وعلاقتهم ، مثلما نص على ذلك الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ الذى تضمن فيمن شملتهم بفرض الحراسة النص على والد للدعيين " وعائلته " ، ألا أن هذه الأوامر - شأنها فى شأن جميع القوانين والقرارات السابقة على صدور القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للطعون عليه - قد حلت جميعها من تحيد صريح لمقصود " العائلة " للنية فى مجال تطبيق الأوامر الصادرة بفرض الحراسة .

وحيث أن النص فى الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على لفظ " العائلة " دون لفظ " الأسرة " إنما يدل على أن " العائلة " للنية بفرض الحراسة هى غير الأسرة بمفهومها المقرر فى القانون للمدنى والذى تسع ملولها طبقاً لأحكام هذا القانون ليشمل كافة الاقارب الذين يجمعهم أصل مشترك، سواء أكانت قرابة مباشرة تسلسل من الأصل الى الفروع أم كانت قرابة حواشى لا تسلسل فيها وإن كان يجمعهم أصل مشترك وما يرتبط بهؤلاء وهؤلاء

بطريق للصاعرة، وإذا كان تحديد مفهوم " العائلة " فى هذا الشأن
أمرا يتوقف عليه الخضوع لتدابير الحراسة، فإنه ينبغي التحرز فى
توسيع منلوها وحصره فى نطاقه الضيق الذى يتفق مع دلالة
اللغوية، بحيث يقتصر مفهوم العائلة على الأفراد الذين يرتبطون
بالخاضع الأصلى برابطة الاعالة والذى يكون له عليهم بحكم هذه
الرابطة سلطة الخيمة والولاية، وهم الزوجة التى يلتزم الزوج باعالها
شرعا وكذلك الأولاد القصر وهم الذين يعتمدون عادة على
والدهم فى حياتهم المعيشية ويكونون بسبب نقص اهليتهم
مشمولين بولاية والدهم قانونا، وإن ما يملكونه من أموال خاصة
تكون خاضعة لاشرافه وواقعته تحت سيطرته الفعلية مما أدى الى
بسط الحراسة على أموال الزوجة والأولاد القصر بالتبعية للخاضع
الأصلى، دون أن يشمل منلول " العائلة " فى هذا الشأن ولا
يخضع بالتالى للحراسة بالتبعية — لانعلم مورها — من كان من
أولاد الخاضع فى تاريخ فرض الحراسة بالغا سن الرشد، إذ يلغى
الولد هذه السن لتحقيق له الأهلية الكاملة لمباشرة حقوقه المدنية فى
ادارة أمواله والتصرف فيها وتحصر عنه ولاية والده قانونا . ومن
ثم يكون المقصود بلفظ " العائلة " فى مجال تطبيق أوامر فرض
الحراسة هم الزوج والزوجة والأولاد القصر فى تاريخ فرض الحراسة
فحسب، دون أن ينسحب هذا المنلول الى من كان من الأولاد
بالغا سن الرشد فى تاريخ فرض الحراسة ولا الى غيرهم من الورثة
الذين عتتهم الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم
١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

يؤيد ذلك اتجاه المشرع فى قانون تصوية الأوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ حين حدد
فى المادة الخامسة منه للمقصود " بالأسرة " فى مجال تحديد ما يرد
تقدا أو عينا من أموال الخاضع الأصلى له ولأفراد أسرته، إذ يخرج

من مفهوم الأسرة في هذا المجال أولاده البالغين وقصر منلوها على الزوج والزوجة والأولاد القصر ولو كانوا متزوجين، كما يؤيده أيضا ما ورد في المذكرة الإيضاحية وتقرير اللجنة التشريعية لمجلس الشعب عن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ بإضافة مادة جديدة برقم (٥) مكررا إلى قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة سالف الذكر تقتضى بالاعتداد بمنلول الأسرة للتصوُّص عليه في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٦ متى كان ذلك أصلح للمخاضع، بقصد التوسعة على أفراد أسرة المخاضع في الاستفادة من الحد الذي كان مسموحا به لارد نقدا أو عينا من الأموال التي خضعت للحراسة وذلك بإدخال الأولاد البالغين غير المتزوجين ضمن أفراد أسرة المخاضع الأصلي مما يدل على أن المشرع لم يحصه أصلا إلى اعتبار الأولاد البالغين ضمن أفراد عائلة المخاضع، وإنما اضافهم بموجب هذا القانون لمجرد التيسير.

لما كان ذلك وكان المقصود " بالعائلة " في مجال تطبيق أوامر فرض الحراسة للشار إليها هم الزوج والزوجة والأولاد القصر في تاريخ فرض الحراسة، وكانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصيغة الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، قد تضمن نصها اعتبارا الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة — بالمعنى الذي سلف بيانه — ضمن " العائلة " التي خضعت للحراسة ، مع أنهم لا يدخلون في " العائلة " طبقا لمفهومها الصحيح ويخرجون بالتالي عن مجال تطبيق القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فإن حكم الفقرة المذكورة فيما تضمنته من اعتبار الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة — الذين عناهم نصها — ضمن " العائلة " التي خضعت للحراسة يكون في الواقع من الأمر، وقد تعول على أموال الأشخاص لم تشملهم أوامر فرض الحراسة ،

ولم يكن تسحب عليهم أكلها، وانضمها لجداء ويجكم جديد للأحكام التي تضمنتها القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ لصنفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين وعقالاتهم من زوجات ولولاد قصر، الأمر الذي يشكل علونا صارحا على الملكية بالمخالفة لما تنص به المادة ٣٤ من الدستور من صون للملكية الخاصة وعدم جواز فرض الحراسة عليها بخلاف حكم قضائي، مما يجب النص للطعون عليه في هذا الخصوص وبمضمون عدم الدستورية .

وحيث أنه لما تقدم ، يصح الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه فيما تضمنته من اعتبار الأولاد الباقين وغيرهم من الورثة - الذين تنضم نصها - ضمن " العائلة " التي خضعت للحراسة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصنفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما تضمنته من اعتبار الأولاد الباقين وغيرهم من الورثة ضمن العائلة التي خضعت للحراسة .

والزمت الحكومة بالصروفات وبلغ ستين جنيا مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣ ق . د
واقضية المضمومة إليها برقم ٦٩ لسنة ٣ ق . د جلسة
(١٩٨٩/٣/٤)

(الجريدة الرسمية - العدد ١١ في ١٦/٣/١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ : (٤٨٨) دستور — تلترم الدولة بتوفير الحماية الواجبة للحقوق المقررة بتشريعاتها لكل فرد وطنيا كان أم اجنيا — ضمان حق التقاضي لكل فرد وطنيا كان أو اجنيا .

(٤٨٩) طعن — اذا كان النص التشريعي المطعون فيه مكونا من عدة أجزاء يقوم كل منها مستقلا عن غيره في مضمونه — على الطاعن ان يبين على وجه التحديد أيها وقع منالها لأحكام الدستور والا كان الطعن غير مقبول .

(٤٩٠) حراسة — القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ .
- سبق القضاء من المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة الثانية من القانون المذكور .

(٤٩١) حراسة — تحديد حد أقصى للتعيين المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة طبقا للفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ — عدم دستورية .

(٤٩٢) حراسة - علم دستورية نص المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ فيما تضمنه من تعيين حد أقصى لتعيين الخاضع عن صافي العناصر الخففة من ذمة المالية وما يتم التخلي له عنه من عناصرها غير الخففة .

(٤٩٣) حراسة — علم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ في مجال تطبيقها بالنسبة الى من استقطبت عنهم الجنسية المصرية أو تخلوا عنها .

الحكمة : وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة

الدعوى وسائر الأوراق - تحصل فى أن للدعين سبق أن فرضت عليهما الحراسة بالأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١، وتقرر تعريضهما نهائيا - بموجب القرار رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة للأول ورقم ٥٨٥ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة للثانى - استنادا الى أحكام القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، وعلى أسس أم للدعى الأول قد اسقطت عنه جنسيته المصرية، بعد أن غادر البلاد بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ وأن للدعى الثانى قد أبعد عن البلاد نهائيا بعد تخليه عن جنسيته المصرية فى ٧ مايو سنة ١٩٦٩، وكان للدعيان قد أقاما الدعوى رقم ٦٢٤ لسنة ٢ ق " قيم " التى انتهى فى شأنها الى تعديل طلباتهما - فى مواجهة الحاضر عن للدعى عليهم - الى طلب الحكم بطلان الاجراءات للقرابة على فرض الحراسة على أموالهما ورد هذه الأموال عينا اليهم، ودفعها - أثناء نظرها - بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى والمادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ للشار اليه والفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، ولذا صرحت لهما محكمة الموضوع بجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٨٦ بقاسمة دعواهم الدستورية، فقد أقاما الدعوى الماثلة .

وحيث ان الحكومة دفعت بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى أن للدعين من الأجنب، وهؤلاء يكفل المشرع العادى حقوقهم فى النصوص التشريعية المتخلفة دون نصوص الدستور التى يقتصر مجال تطبيقها على المصريين لضمان حقوقهم وحرياتهم دون سواهم، ومستهدفه بهذا الدفع انكار حق للدعين فى رفع الدعوى الدستورية القائمة .

وحيث ان هذا الدفع غير سديد، ذلك أن الدستور أفرد بابه

الرابع للقواعد التى صاغها فى مجال سيادة القانون، وهى قواعد تتكامل فيما بينها ويندرج تحتها نص للمادة الثامنة والستين التى كفل بها حق التقاضى للناس كافة، دالا بذلك على ان التزام الدولة بضمان هذا الحق هو فرع من واجبها فى الخضوع للقانون، ومؤكدا بمضمونه جانبا من أبعاد سيادة القانون التى جعلها اساسا للحكم فى الدولة على ما تنص عليه المادتان الرابعة والستون والخامسة والستون واذا كان الدستور قد أقام من استقلال القضاء وحصاته ضمانتين أساسيين لحماية الحقوق والحريات، فقد أضحي لازما - وحق التقاضى هو للدخل الى هذه الحماية - أن يكون هذا الحق مكفولا بنص صريح فى الدستور كى لا تكون الحقوق والحريات التى نص عليها مجردة من وسيلة حمايتها، بل معززة بها لضمان فعاليتها .

وحيث انه متى كان ذلك، وكان الالتزام الملحق على عاتق الدولة وفقا لنص المادة الثامنة والستين من الدستور يقتضيها أن توفر لكل فرد - وطنيا كان أم أجنبيا - انفاذا مباشرا الى محاكمها بالاضافة الى الحماية الواجبة للحقوق المقررة بتشريعاتها، وعمرامة الضمانات الأساسية اللازمة لإدارة العدالة اخلارة فعالة وفقا لمستوياتها فى الدول المتحضرة، وكانت الحقوق التى تستمد وجودها من النصوص القانونية يلزمها بالضرورة - ومن أجل اقتضاها - طلب الحماية التى يكفلها الدستور أو للمشرع لها باعتبار أن مجرد النفاذ الى القضاء فى ذاته لا يعتبر كافيا لضمانها، وانما يتعين أن يقرن هذا النفاذ دوما بازالة العوائق التى تحول دون تسوية الأرواض الناشئة عن العدوان عليها، وبوجه خاص ما يتعد منه صورة الأشكال الاجرائية للعقبة، كى توفر الدولة للحصومة فى نهاية مطلقها حلا منصفيا يقوم على حيلة المحكمة واستقلالها ويضمن عدم استعمال التنظيم القضائى كأداة للتمييز ضد فئة بذاتها

أو للتدخل عليها، وكانت هذه التسوية هي التي يعتمد الخصم الى الحصول عليها بوصفها الرضوية القضائية التي يطلبها لمواجهة الاختلال بالحقوقي التي يدعيها، فان هذه الرضوية - وباقراض مشروعيتها واتساقها مع الأحكام الدستورية - تندمج في الحق في التقاضي وتعتبر من مميزات لارتباطها بالفاية النهائية للقصودة منه برابطة وثيقة، وآية ذلك أن الخصومة القضائية لا تقام للدفاع عن مصلحة نظرية لا تتمحض عنها فائدة عملية، ولكن غايتها طلب منفعة يقرها القانون وتحدد على ضوئها حقيقة المسألة المتنازع عليها بين أطرافها وحكم القانون بشأنها، وذلك هو ما أكدته هذه المحكمة بما جرى عليه قضاؤها من أن الدستور أفصح بنص المادة الثامنة والستين منه عن ضمان حق التقاضي كمبدأ دستوري أصيل مرددا بذلك ما قرره الدساتير السابقة ضمنا من كفالة هذا الحق لكل فرد - وطنيا كان أم أجنبيا - باعتباره الوسيلة التي تكفل حماية الحقوق التي يتمتع بها قانونا ورد العلوان عليها .

وحيث انه متى كان ذلك، وكان من المقرر قانونا أن للدولة بناء على ضرورة تفرضا أوضاعها الاقتصادية أو تطلبها ادارة علاقاتها الخارجية أو توجيهها روابطها القومية أو غير ذلك من مصالحها الحيوية، أن تقرر قيودا في شأن الأموال التي يجوز لغير مواطنيها تملكها أو أن تخرج فئة منها من دائرة الأموال التي يجوز لهم التعامل فيها سواء أكانت أموالا منقولة أم عقارية ، فان من الصحيح كذلك أن تدخل مصالح الدول ونماء اتصالاتها الدولية وحماية التعاون فيما بينها يلزمها بأن تعمل كل منها في نطاق إقليمها على أن توفر الوسائل الاجرائية والقواعد للموضوعية التي يتمكن الأجنبي من خلالها من رد العلوان على حقوقه الثابتة وفقا لنظمتها القائمة وهو ما قرره للدالة الثامنة والستون من الدستور التي لا يجوز للدولة بموجبها أن تجحد على غير مواطنيها الحق في

البحوء الى قضائها للدفاع عن حقوقهم التى تكفلها القوانين الوطنية، والا اعتبر اعراضها عن توفير هذه الحماية أو اغفالها لها انكارا للعلاقة تقوم به مسئوليتها الدولية ويوقعها فى حومة للمخالفة الدستورية . ومتى كان ذلك، وكان للدعيان - وهما من غير المواطنين - يستهلغان بدعولهما للموضوعية رد الأموال - التى يقولان باغتصابها بالمخالفة لأحكام الدستور - عينا اليهما ، وكان اكتسابهما ملكيتها وفقا للقوانين المعمول بها وبمراعاة الأوضاع المقررة فيها أسرا لا نزاع فيه، فان الحماية التى كفلتها المادة الرابعة والثلاثون من الدستور للحق فى الملكية تسحب اليهما، فلك أن حجبها عنهما أو تقييدها بما يخرجها عن الأغراض المقصودة منها يكرس انتزاع أموالهما، ويحترق لهدلرا لسند ملكيتها، واسقاطا للحقوق المتفرعة عنها، وفراضا للمادة الثامنة والسيتين من الدستور من محتواها .

وحيث انه على ضوء ما تقدم، وكانت هذه المحكمة هى الجهة القضائية العليا التى اختصاصها الدستور والمشرع كلاهما بولاية الفصل فى المسائل الدستورية وليس لمة جهة أخرى يمكن أن تنازعها هذا الاختصاص، أو أن تتحلل لنفسها ، فان الفصل فى للمخالفة الدستورية للدعى بها اتما يعود الى هذه المحكمة دون غيرها، ويقدر الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى للماتلة على غير أسس متعين الرفض .

وحيث ان للدعيين يتعيان على الفقرة الثانية من المادة الأولى والمادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ انطوائهما على عدوان على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لأحكام المادتين (٣٤)،(٣٦) من الدستور بمقولة أنهما يتضمنان ذات الأحكام المنصوص عليها فى المادة الثانية من القرار بقانون رقم

١٥٠ لسنة ١٩٦٤ سواء ما تعلق منها بالملولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للحراسة الى الدولة أو بصورتهم عنها تعريضا اجماليا بحد أقصى قدره ثلاثون ألف جنيه بموجب مستندات عليها، واذ قضى بعدم دستورية هذه المادة فيما تضمنته من نص على الأملولة وكذلك بعدم دستورية المادة الرابعة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد أقصى لما يرد من أموال الخاضعين للحراسة وممتلكاتهم، فإن النصين للطعون فيهما يكونان باطلين ولا يزول هذا البطلان تبعا لزوال صفة للمواطنة عن اللدعيين اذ ليس من شأن زوال جنسيتهما الاعلال بالضمانات التي كفلها الدستور للملكية الخاصة في السواد (٣٤)، (٣٥)، (٣٦) منه، وينهب اللدعيان كذلك الى أن ما قرره الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ من تعريض الأشخاص المشار اليهم فيما عن تلدير الحراسة طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ وفي حدود للنصوص عليها، فيه موداه التقيد بالحد الأقصى للتعريض للنصوص عليه في المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠٩ لسنة ١٩٦٤ بالمعاقبة لأحكام للواد (٣٤)، (٣٥)، (٣٦) من الدستور .

وحيث ان الأصل في النصوص التشريعية هو افتراض تطابقها مع أحكام الدستور، ويصين بالتالي امعالا لهذا الافتراض وكشرط مبدئي لاتخاذ اعتواه أن تكون للطاعن للوجهة الى هذه النصوص جلية في معناها واضحة في الدلالة على المقصود منها لا يحيطها التحهيل أو يكتشفها الغموض ، ووجه خاص كلما كان النص التشريعي للطعون فيه مكونا من عدة أجزاء يقوم كل منها مستقلا عن غيره في مضمونه، اذ يصين على الطاعن أن يبين على وجه التحديد أيها وقع - في تقديره - متافيا لأحكام الدستور والا كان

الطعن غير مقبول، ومتى كان ذلك، وكان ما ينهه للدعيان على
الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧١ لا يتضمن تحليلاً قاطعاً لما قصده للدعيان من مخالفة
حكمها للدستور؛ إذ لم يعرفاً عما وقع من أجزاء مضمونها متناقض
لقواعده، مما يحجز هذه المحكمة عن مباشرة رقابتها القضائية على
دستوريتها، الأمر الذى يغلو معه الطعن بالنسبة إليها غير مقبول،
وهو لما يتعين الحكم به،

وحيث أن المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة
١٩٦٤ تنص على أن " ترفع الحراسة على أموال وممتلكات
الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية
طبقاً لأحكام قانون الطوارئ"، وتنص المادة الثانية منه على أن
" تنوّل الى الدولة ملكية الأموال والممتلكات للشار إليها فى المادة
السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالى قدره ثلاثون ألف
جنيه ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه
القيمة، على أنه اذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى
عائلته بالتبعية له فيعوض جميعهم عن جميع أموالهم وممتلكاتهم
للمفروضة عليها الحراسة، بما لا يجاوز قدر التعويض الاجمالى السابق
بيانه ويؤدى التعويض بسننات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة
سنة بفائدة ٤٪ سنوياً".

وحيث أن القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ توخى — بما
نص عليه من أحكام تصفية الحراسة على أموال وممتلكات هؤلاء
الأشخاص الذين حضروا لأحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة
١٩٦٤ للشار إليه، بما يقتضيه ذلك من تحديد لمراكزهم المالية، وفى
سبيل هذا التحديد تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على أن
تجرى التصفية بمراعاة الأحكام القانونية السارية فى شأن من رفعت

عنهم الحراسة والتسييرات التي تقررت لهم بموجب قرارات رئيس الجمهورية ووفقا للاجراءات والقواعد للتصوص عليها في المواد التالية..... أما المادة الخامسة منه فتتص على أنه " اذا تبين للجنة القضائية — للتصوص على تشكيلها في مادته الثانية — أن صافي النمة للمالية للخاضع لا يجاوز الحد الأقصى للتصوص عليه في المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه، تصدر اللجنة قرارا بتعويض الخاضع عن صافي العناصر المحققة من ذمته للمالية مع التعلى له عن باقى العناصر غير المحققة أصولا وعصوما، فاذا جاوز صافي النمة للمالية للخاضع الحد الأقصى سالف الذكر، تعين أن تصدر اللجنة قرارا بتعويض الخاضع عن صافي العناصر المحققة من ذمته للمالية مع التعلى له عن قدر من العناصر غير المحققة لا يجاوز صافيها بالاضافة الى التعويض المستحق له عن العناصر المحققة الحد القصى المشار اليه ، وفى هذه الحالة يكون تخليد ما يتم التعلى عنه من العناصر غير المحققة مزوكا لاختيار الخاضع، واذا تبين للجنة أن محصوم الخاضع تزيد على أصوله جاز لها أن تصدر قرارا بالتعلى له عن عناصر ذمته للمالية، وفى هذه الأحوال جميعا يكون التعويض عن العناصر المحققة بسندات على الدولة طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه، ويمرتب على التعلى عن عناصر من النمة للمالية أن يتولى الخاضع بنفسه تحصيل حقوقه وسداد ديونه التي تمثلها العناصر للتعلى عنها دون أن يحفل ذلك بالتصرفات التي تكون قد أجريت بالنسبة لأصوله كلها أو بعضها والتي يتولى المدير العام لإدارة الأموال التي آلت الى الدولة استكمال اجراءاتها .

وحيث انه لذ كان ما تقدم، وكان الأصل الذى التزمه القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ فيما تضمنه من أحكام تقيا بها تصفية الحراسة وتخليد المراكز المالية للخاضعين هو أهولة أموالهم

وممتلكاتهم الى الدولة، فإن هذا القرار بقانون لا يكون قد تقضى
الأساس الذى تقوم عليه أحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة
١٩٦٤ آنف البيان، بل تنهيه بجماله .

وحيث ان هذه المحكمة سبق لها أن قضت بتاريخ ١٦ مايو
سنة ١٩٨١ فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ قضائية " دستورية " بعدم
دستورية للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ -
سابقة البيان - فيما نصت عليه من أيلولة أموال وممتلكات
الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقاً لأحكام
قانون الطوارئ الى ملكية الدولة مستتة فى ذلك الى دعتين،
أولاهما : أن هذه الأيلولة تشكل اعتداء على الملكية الخاصة
ومصادرة لها بالمعاقبة لحكم المادة (٣٤) من الدستور التى تنص
على أن للملكية الخاصة مصونة كما أنها تتضمن خروجاً على حكم
المادة (٣٦) منه التى تحظر المصادرة العامة ولا تجوز للمصادرة
الخاصة الا بحكم قضائي، ثابتهما : أنه لا يحتاج بأن القرار بقانون
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد تضمنتا
تعريض الخاضعين للحراسة عن أموالهم وممتلكاتهم وأن تقرير هذا
التعريض يعد من اللامعات السياسية التى يستقل بها للشرع، ذلك
أن كلا من هذين التشريعين قد تعرض للملكية الخاصة التى صانها
الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة الأمر الذى يحتم
اعضاءهما لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية، وقد كان
القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد عدل من أحكام كل من القرار
بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التى كانت تقضى بتحديد مبلغ
جزائى يحد أقصى مقلوه ثلاثون ألف جنيه يودى الى جميع من
فرضت عليهم الحراسة بسنات على الدولة لمدة خمسة عشر عاماً،
والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ الذى نص على أيلولة هذه
السنوات الى بنك ناصر الاجتماعى مقابل معاشات يحددها وزير

للمالية ويستحقها هؤلاء الخاضعون، واستبدل بها أحكاما تسوى بها أوضاعها برد بعض أموالهم عنها أو لمن ما تم بيعه منها وذلك في حدود مبلغ ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة ، فانه يكون بما نص عليه من تعيين حد أقصى لما يرد من كافة الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة قد انطوى على مخالفة لأحكام دستور سنة ١٩٧١ الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة (٣٧) منه، الأمر الذي يتضمن بدوره مساسا بالملكية الخاصة بالمعاقفة لحكم المادة (٣٤) من الدستور سائلة البيان .

وحيث ان هذه المحكمة عادت الى تأكيد هذا اللبدأ فيما قضت به في الدعوى رقم ١ لسنة ١ قضائية "دستورية" بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٨٧ من عدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ فيما عتبه من حد أقصى للتعرض للمستحق لأصحاب للشروعات للوئمة بما لا يجاوز خمسة عشر ألف جنيه .

وحيث أنه لما كان ما تقدم، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ - للطمون عليها - لا تجيز بمجاوزة الحد الأقصى للنصوص عليه في المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - وقدره ثلاثون ألف جنيه - لتعرض الخاضع عن صافي العناصر المحققة من ذمة المالية وما يتم التعلل له عنه من عناصر غير المحققة ، بما مودله استيلاء الدولة دون مقابل على القدر الزائد على هذا الحد الأقصى وتجريد الخاضعين من ملكيته، الأمر الذي يشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة خاصة للأموال بما يناقض المادتين (٣٤)، (٣٦) من الدستور، ويضمن مخرجا على حكم المادة (٣٧) منه التي لا تجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة

للملكية الزراعية، ومن ثم يقع باطلا حكم المادة الخامسة للمطعون عليها، وهو ما يتعين الحكم به.

وحيث ان المدعين ينعين كذلك على المادة الخامسة سالفه البيان، - مخالفتها للدستور فيما تضمنته من أن يكون التصويض بسندات اسمية على الدولة طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذى قرر أن تكون بفائدة قدرها ٤٪ سنويا مع جواز استهلاكها كليا أو جزئيا بعد عشر سنين من إصداره.

وحيث ان هذا التعى مردود بأن الأصل فى سلطة المشرع فى مجال تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور بضوابط معينة لا يجوز الخروج عليها ، ويمثل جوهر السلطة التقديرية فى المفاضلة التى يجريها المشرع بين البدائل المختلفة لاختيار ما يقرر أنه أنسبها لمصلحة الجماعة وأكثرها ملاءمة للوفاء بمطالباتها فى خصوص الموضوع الذى يتولاه بالتنظيم، ومن ثم ينحل ما ينمى المدعيان على النص للمطعون فيه الى موازنة من جهتها بين هذه البدائل وتقيما من جانبها على ما لوثاه للمشرع منها ملاحقا لصالح الجماعة فى اطار تنظيمه للكيفية التى تودى بها الدولة ما هو مستحق عليها من التصويض بما لا يخالف فيه للدستور.

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه " وبالنسبة للأشخاص الذين أسقطت عنهم الجنسية المصرية أو غادروا البلاد مفاخرة نهائية ولم يسردوا الجنسية المصرية أو لم يعودوا الى الإقامة بمصر خلال المدة المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ للشار اليه، فيعرضوا عن تلبية الحراسة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ وفى الحدود المنصوص عليها فيه " .

وحيث ان للدعيتين بيمان على نص لفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار إليها مخالفتها للمادتين (٣٤)، (٣٦) من الدستور .

وحيث ان هذا النص في محله، ذلك أن النص التشريعي للطعون عليه - والذي جرى تطبيقه على للدعيتين - حدد فئتين يستحق أصحابهما - عن تأخير الحراسة - التعويض للتصوص عليه في القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ وفي الحدود للتصوص عليه فيه، أولاهما : من أسقطت عنهم الجنسية المصرية بصفة نهائية ازاء اعلانهم بواجباتهم نحو وطنهم، وثانيهما : من غادروا البلاد مفادرة نهائية ولم يعودوا الى الاقامة بمصر خلال المدة للتصوص عليها في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، ومتى كان ذلك، وكان للدعي الثاني قد ابعد عن البلاد نهائيا بعد تخليه عن جنسيته المصرية، فانه لا يكون متدرجا ضمن الأشخاص الذين غادروا البلاد ولم يعودوا اليها بارادتها، ولا متميا الى الأشخاص الذين قررت السلطة التنفيذية اسقاط الجنسية عنهم، وانما تخو حاله مسكوتا عنها لعدم انسحاب النص للطعون فيه اليه، وهو في كل حال يعد أجنبيا بعد أن أمرته السلطة التنفيذية بمفادرة البلاد أثر تخليه عن جنسيته المصرية، ويضمن بالتالي أن تلحق واقعة تخليه عن الجنسية المصرية بواقعة اسقاطها في الحكم الذي ورد به النص التشريعي للطعون فيه لانحداد الوقتين في العلة التي يقوم عليها، وأية ذلك أن الجنسية هي رابطة أصلية بين الدولة والفرد يحكم القانون نشأتها وزولها ويحدد آثارها، واذا تقوم في الأصل على فكرة الولاء للدولة تتميز عن غيرها من الروابط القانونية بطابعها السياسي، وتتضمن الدولة بارادتها المنفردة، فتحدد بشريعتها الوطنية الأسس والمعايير التي يضمن تطبيقها لتحديد من يخو متمتعا بها أو عاجزا عن دائرة مواطنتها، ولا يحسور أن يكون النص التشريعي للطعون فيه

قد قصد الى معاملة للدعى الثانى فى مجال مقلار التعويض المستحق بموجبه معاملة افضل من تلك التى قررها بالنسبة الى للدعى الأول، فكلاهما قد غدا أجنبيا أولهما باسقاط الجنسية المصرية عنه، وثانيهما بتعليه عنها .

وحيث انه متى كان ما تقدم، وكان التعويض عن تدابير الحراسة وفقا للنص التشريعى للطعون فيه فى مجال تطبيقه على للدعيتين - وبوصفهما من غير للوطنين - مقيدا بالألا يجاوز مقلاره الحدود للتصوص عليها فى القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١، ومن ثم فان هذا النص وقد التزم الحد الأقصى للتعويض للتصوص عليه فى هذا القرار بقانون - والذى خلصت هذه المحكمة آنفا الى القضاء بعدم دستوريته - يكون مشوبا ببنات العوار الدستور للوصومة به للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والمادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١، ومنطويا بذلك على مخالفة للمادتين (٣٤)، (٣٦) من الدستور.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١، وبعدم دستورية نص للمادة الخامسة منه فيما تضمنه من تعيين حد أقصى لتعويض الخاضع عن صاقي العناصر المحققة من ضمه للمابة وما يتم التعللى له عنه من عناصرها غير المحققة وبعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وذلك فى مجال تطبيقها بالنسبة الى من أسقطت عنهم الجنسية المصرية أو تخلوا عنها، وألزمت الحكومة للمصروفات، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحامه ،

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٨ لسنة ٨ ق . د
جلسة ١٩٩٢/٣/٧)

(الجريدة الرسمية - العدد ١٤ فى ١٩٩٢/٤/٧)

القاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ : (٤٩٤) حراسة — عدم دسورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

(٤٩٥) دعوى دسورية — دعوى عينية توجه الى النصوص التشريعية المدعى مخالفتها للمعسور .

(٤٩٦) حكم دسورى — يجوز الحكم للمعسور فيما فصل فيه سواء من ناحية العيوب الشكلية أو المطاعن الموضوعية حجة مطلقة وفي مواجهة الكافة والى الدولة بسلطاتها المختلفة وبالتالى لا يجوز المجادلة فيه أو إعادة طرحه من جديد على هذه المحكمة لمراجعتها .

(٤٩٧) دعوى دسورية — مناط المصلحة شرط لقبولها أى يجب أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة فى الدعوى الموضوعية .

(٤٩٨) حراسة — عدم دسورية البند (ب) من المادة العاشرة من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة من فرض الحراسة

الحكمة : حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تحصل فى ان للدعين كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ٦١٠١ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المدعى عليهم الثلاثة الآخرين بطلب الحكم بعدم الاحتداد قبل للدعين بمقد بيع العقار رقم ٦٨ شارع القصر العينى قسم قصر النيل محافظة القاهرة، وهو العقد الصادر من الحراسة العامة لى الشركة للمدعى عليها الأحرة، وعدم سرعان هذا العقد فى حق

للدعوى وبطلانه مع ما يترتب على ذلك من آثار، وبجلسة ١٩
ديسمبر سنة ١٩٨١ قررت محكمة جنوب القاهرة إحالة الدعوى
للمذكورة إلى محكمة القيم حيث قيلت - بعد إحالتها إليها -
بمحلها برقم ٧٤ لسنة ٢ في قيم، ودفع للدعوى أمامها بعدم
دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ والمادة ١٠ من
القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤، وبجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ رخصت
للمحكمة برفع دعواها الدستورية خلال شهر، فأتوا بالدعوى
للمادة .

وحيث أن للدعوى ينص على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ للشار إليه مخالفته للمادتين (١٠٨)، (١٤٧) من الدستور
لصدوره عن رئيس الجمهورية دون تفويض من مجلس الشعب،
ولعدم توافق حالة الضرورة التي تسوغ سرعة إصداره في غاية
مجلس الشعب إذ في ذات اليوم الذي أصدر فيه رئيس الجمهورية
القرار بقانون المطعون عليه، أصدر قراراً جمهورياً بدعوة مجلس
الشعب للاعتقاد وعقد المجلس اجتماعه بعد ستة أيام فقط، كما
ينص على المادة الثانية منه ابتداء من عبارة " ما لم يكن قد تم
بمعيها..... " مخالفتها للمواد (٣٤)، (٣٦)، (٦٨)، (١٧٨) من
الدستور لما تضمنته هذه المادة من اعتداء على الملكية الخاصة
ومصادرة لها لتحويلها للبيع الذي سبق أن أجرته الحراسة وهو
عمل غير باطل، وأعلنوا صحة الحكم الصادر من هذه المحكمة
بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة
١٩٦٤ فيما نصت عليه من أولية أمواله وممتلكات الخاضعين
للشار إليهم فيها إلى ملكية الدولة، أما المادة السادسة منه فيصونها
مخالفة للمادتين (٦٨)، (١٦٧) من الدستور، وينصون كذلك على
المادة (١٠) من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة
الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ - اشتراطها حداً أقصى

قدره ثلاثون ألف جنيه لفسخ الييوع الابتدائية الواردة على المقارات للمينة فيها وتسليمها عينا الى مستحقها، وعالفتها بالتالى للمادة (٣٤) من الدستور التى تكفل الحماية الخاصة، هذا فضلا عن تعارضها مع المادة (١٧٨) من الدستور لتقضيها الحماية التى أثبتتها المادة (٤٩) من قانون هذه المحكمة للحكم الصادر عنها بجلسة ١٦ مايو ١٩٨١ فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ قضائية "دستورية" وذلك فيما قضى به من عدم دستورية الحد الأقصى لما يرد للحاضعين، وهو الحد للتصوص عليه من المادة الرابعة من ذات القانون .

وحيث ان هذه للناسى جميعها - وفيما يتعلق بالقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - سبق أن تناولتها هذه المحكمة وأصدرت قضاءها فى شأنها بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٦ فى الدعويين رقمى ١٣٩، ١٤٠ لسنة ٥ ق "دستورية" "للتضمنين"، والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق "دستورية"، إذ قضت بعدم دستورية للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من "وذلك ما لم يكن قد تم بيعها " ويرفض ما عدا ذلك من طلبات . وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٨٦

وحيث ان قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فيه فى هاتين الدعويين - سواء من ناحية الصوب الشكلية أو للطايع للوضوعة انما يجوز حمية مطلقة فى مواجهة الكلفة، وبالنسبة الى الدولة بسلطاتها للمعطفة، وتحول بقاتها دون المعاطلة فيه أو إعادة طرحه من جديد على هذه المحكمة لمراجحته، وذلك أن الخصومة فى الدعوى الدستورية - وهى بطيحتها من الدعوى العينية - انما توجه

الى النصوص التشريعية المدعى مخالفتها للدستور، ولا يعتبر قضاء المحكمة باستيفاء العمل التشريعي لأوضاعه الشكلية أو بتوافق النصوص للطعون عليها أو تعارضها مع الأحكام الموضوعية في الدستور منصرفا الى الخصوم في الدعوى التى صدرت فيها بل متعليا الى الكافة ومنسجبا الى كل سلطة فى الدولة بما يردىها من التحلل منه أو تجاوزة مضمونه، متى كان ذلك، فان الخصومة فى الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وقد حسمتها هذه المحكمة من قبل بحكميها المشار اليهما - وهما مستعصيان على الجدل - تكون متتهية، وهو ما يتعين للحكم به .

وحيث ان المادة (١٠) من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ تنص على انه " تلغى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون عقود البيع الابتدائية المبرمة بين الحراسة العامة لوادارة الاموال التى آلت الى الدولة وبين الحكومة لو وحدات الادارة المحلية او القطاع العام او الهيئات العامة او الوحدات التابعة لها، والتي لم يتم التصرف فيها لغير هذه الجهات ولو بعقود ابتدائية، متى طلب مستحقوها استلامها طبقا لاحكام المواد (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) وذلك فى الاحوال الآتية:

(أ) الأراضى القضاء التى لا يتجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه بشرط الا تكون قد هيئت لاقامة بيان عليها لو قيمت عليها بيان.

(ب) العقارات المبنية التى لا يتجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه مالم تكن قد تغيرت معالمها لو عحصت لمشروع سياحى لو لفرض قومى لو ذى نفع عام.

(ج) العقارات المملوكة على الشيوع اذا كان يترتب على

القضاء عقود بيعها انتهاء حالة الشروع مع الجهة المشترية ورد
العقارات للبيعة لمستحقيها كاملة.

(د) العقارات المتعلقة بحق عيني ضمانا لدين يجاوز ثمن بيعها
أو التي لا تجاوز قيمتها بعد خصم هذا الدين ثلاثين ألف جنيه.

(هـ) المنشآت الفردية التي لا تجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه
ما لم تكن قد أدمجت في منشآت أخرى أو تغيرت معللها بحيث لا
يمكن ردها بمخاتها التي كانت عليها في تاريخ البيع.

ويحدد في تحديد هذه العقارات والمنشآت ومنها بما ورد في
عقود بيعها إلى الجهات للشار إليها، وفي جميع الأحوال تسلم هذه
العقارات أو الأراضي أو المنشآت إلى مستحقيها عملة بقود
الاجبار للموطة قبل العمل بهذا القانون.

وحيث أن المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ بصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة تنص على أن "
تسرى أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ للشار إليه فيما لم يرد
بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع
أحكامه"

وحيث أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
أن مناط الصلحة في الدعوى الدستورية - وهي شرط لقبولها -
أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين الصلحة في الدعوى للوضعية،
وذلك بأن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازما للفصل في
الطلبات المرتبطة بها للطروحة على محكمة الموضوع، لما كان ذلك،
وكان للدعوى قد دفعوا إنشاء نظير الدعوى للوضعية بعدم
دستورية المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض
الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ - وكان النص

المطعون فيه قد جرى تطبيقه في شأنهم وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم، وكانت عكسة الموضوع قد قلرت جدية النفع بعدم دستورية هذا النص، وكانت مصلحة للدعين - محللة على ضوء طلباتهم الموضوعية - لا ترتبط بالفصل في دستورية المادة العاشرة المشار إليها بكامل بنودها وإنما تتحقق فقط بالنسبة إلى ما ينطبق من أحكامها على نزاعهم الموضوعي ممثلا في البند "ب" منها وذلك فيما تضمنته من عدم جواز رد العقارات للبينة التي يزعم من بيعها على ثلاثين ألف جنيه إلى أصحابها عيناً، متى كان ذلك، فإن الدعوى الماثلة تكون مقبولة بالنسبة إلى هذا البند وحده، ولا تمتد إلى ما سواه من أحكام المادة العاشرة سالفة البيان .

وحيث أن المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن ترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ، وتنص المادة الثانية منه على أن تؤول إلى الدولة ملكية الأموال والممتلكات المشار إليها في المادة السابقة ويعرض عنها أصحابها - بتعرض إجمالي قدره ألف جنيه، ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعرض عنها بمقتل هذه القيمة ، على أنه إذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى عائلته بالتهمة له فيعرض جميعهم عن جميع أموالهم وممتلكاتهم للفروضة عليها الحراسة بما لا يتجاوز قدر التعريض الإجمالي السابق بيانه.

وحيث أن البين من المادة الأولى من قانون إصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ أنها تنص على أن تسوى طبقاً لأحكام هذا القانون الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين استناداً إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨

بشأن حالة الطوارئ، كما تنص المادة الثانية من قانون تسوية هذه الأوضاع في فقرتها الثانية على أن يرد عينا ما قيمته ثلاثون ألف جنيه لكل خاضع بالتبعية وفي حدود مائة ألف جنيه للأسرة، إذا كانت هذه الأموال والممتلكات قد آلت إليه عن طريق الخاضع الأصلي، وطبقا للمادة الثانية منه يتم التعليل عن عناصر النعم المالية - أصولا ومحموما - للأشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة بصفة أصلية أو تبعية وطبقت عليهم أحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه إذا كان صافي النعمة المالية لا يزيد على ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة. وتنص مادته الرابعة على أنه إذا كانت الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة مملوكة جميعها للخاضع الأصلي وكان صافي فتمته المالية يزيد على ثلاثين ألف جنيه رد إليه القدر الزائد عينا بما لا يتجاوز ثلاثين ألف جنيه لكل فرد من أفراد أسرته، وفي حدود مائة ألف جنيه للأسرة، ما لم تكن هذه الأموال قد بيعت ولو بفقد ابتدائية قبل العمل بأحكام هذا القانون، لما للمادة العاشرة منه فقد نصت في البند "ب" منها - للطعون فيه - على إلغاء عقود البيع الابتدائية المبرمة مع الجهات الحكومية وما في حكمها إذا كانت العقارات المبينة محلها لا يزيد ثمنها على ثلاثين ألف جنيه وردعا عينا إلى مستحقيها ما لم تكن قد تغيرت معالمها أو خصصت لمشروع سياحي أو لغرض قومي أو ذي نفع عام.

وحيث أنه على ضوء ما تقدم، فإن ما قرره القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه من أحكام توخى بها تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين، ولا يكون قد تضمن تعليلا جوهريا في الأسس الذي قام عليه القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، باعتبار أن الأصل الذي التزمه القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ هو إيلولة أموالهم وممتلكاتهم إلى ملكية الدولة مع

تعويضهم عنها في الحدود للنصوص عليها فيه، يؤيد هذا النظر ما تضمنته المذكرة الايضاحية للرافقة لمشروع القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وكذلك تقرير اللجان المختصة بمجلس الشعب عنه، فقد كشف كلاهما عن الأسس التي التزمها هذا المشروع ومن بينها التقيد بوجه عام بالحد الأقصى المقرر في القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - وهو ثلاثون ألف جنيه - وذلك لتحديد قيمة ما يرد عينا أو نقدا باعتبار ان هذا الحد يمثل " عطا اشتراكيا قصد به توزيع الفوارق بين الطبقات "، ولأنه بالنظر الى ان شركات التأمين قد استثمرت جانيا هاما من احتياطاتها في شراء العقارات لبنية التي عرضت للقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فقد استلزم الحفاظ على المركز المالي لهذه الشركات واستقرار مراكزها القانونية وضع ضوابط لرد عينا، مما جرى به نص المادة العاشرة - سالفه البيان - من استبعاد العقارات والمنشآت للمبيعة للحكومة أو القطاع العام التي تم تسجيل عقودها وتلك التي يزيد ثمنها في العقد على ثلاثين ألف جنيه من الرد العيني ما لم يترتب على إلغاء عقود بيعها انتهاء حالة الشروع مع الجهة المشترية.

وحيث انه متى كان ذلك، وكان للمشروع قد أقر النص التشريعي للطعون فيه مستلها الاعتبارات التي كشفت عنها اعماله التحضيرية، وعلى ضوء مفهوم التعويض الاجمالي الذي قررته المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، مستبعدا بمقتضاه من الإلغاء عقود البيع الاجتالية للزومة مع الجهات الحكومية وما في حكمها في شأن العقارات لبنية التي تزيد قيمتها على ثلاثين ألف جنيه، بما مولاه بقاء العقارات محلها على ملكية الجهات المذكورة دون رد عينا الى اصحابها وبغير تعويضهم تعريضا كاملا عن قيمتها الحقيقية.

حيث ان هذه المحكمة سبق لها ان قضت بتاريخ ١٦ مايو سنة

١٩٨١ فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق " دستورية " يعلم
دستورية للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ -
سابقة البيان - فيما نصت عليه من أيلولة اموال وممتلكات
الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقا لأحكام
قانون الطوارئ الى ملكية الدولة، مستتة فى ذلك الى دعائتين:
أولاهما ان هذه الأيلولة تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة
لها بالمعاقفة للمادة (٣٤) من الدستور التى تنص على ان الملكية
الخاصة مصونة، وخروجها على حكم المادة (٣٦) منه التى تحظر
للمصادرة العامة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم. ثانيتهما: انه لا
يحتاج بان القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم
٦٩ لسنة ١٩٧٤ للشار إليهما قد تضمنتا تعويض الخاضعين
للمحراسة عن اموالهم وممتلكاتهم وان تقدير هذا التعويض يعد من
للملاعات السياسية التى يستقل بها للمشرع، ذلك ان كلا من هذين
التشريعين قد تعرض للملكية الخاصة التى صانها الدستور ووضع
لحمايتها ضوابط وقواعد محددة، الأمر الذى يحتم انضاعها لما
تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية، واذا كان القانون رقم ٦٩
لسنة ١٩٧٤ قد استعاض عن التعويض الجزائى الذى كانت تقضى
به أحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بمحد أقصى
مقداره ثلاثون الف جنيه وقرر رد بعض اموال الخاضعين عنها او
تقدا فى حدود هذا المبلغ للفرد ومائة الف جنيه للأسرة ، فانه
يكون بما نص عليه فى المادة الرابعة منه من تعيين حد أقصى لما يرد
من كافة الأموال والممتلكات التى فرضت عليها الحراسة قد انطوى
على مخالفة لأحكام الدستور القائم الذى لا يميز تحديد حد أقصى
الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة (٣٧) منه الامر الذى
يتضمن بدوره مساسا بالملكية الخاصة بالمعاقفة لحكم المادة (٣٤)
من الدستور سابقة البيان.

وحيث انه متى كان ما تقدم. وكان النص للطعون فيه قد استبعد من الرد العيني العقارات للينة فيه اذا كان ممن يعيها يجاوز ثلاثين الف جنيه، بما يعنيه ذلك من استمرار اهلوتها وتمكين الجهات الحكومية وما فى حكمها منها وبالتالي بقاء العلوان عليها قائما، فانه يكون متطوبا على مخالفته لنص المادتين (٣٤) ، (٣٦) من الدستور.

وحيث انه لا وجه لقالة ان للمشرع قد التزم بالحد الأقصى المشار اليه باعتباره يمثل عطا اشواكيا قصد به تلويب الفوارق بين الطبقات، ذلك ان التزم للمشرع بالعمل على تحقيق هذا للبدأ - وعلى ما سبق ان جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعنى ترعصه فى تجاوز الضوابط والمخروج على القيود التى تضمنتها مبادئ الدستور الأخرى ومنها صون للملكية الخاصة وعدم للسلس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيود التى لوردتها نصوصه. وفضلا عن ذلك فان للمشرع الدستورى قد عنى - فى التعديل الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - عند تعديل الأسس الاقتصادية للدولة فى المادة الرابعة من الدستور بأن يستعيض عن عبارة " ويهدف الى تلويب الفروق بين الطبقات" بعبارة " ويهدف الى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمى الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة ". وهى ذات العبارة التى لوردها فى المادة (٢٣) منه والتى تنص على ان " ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطه تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة، وزيادة فرص العمل، وربط الاجر بالانتاج ، وضمان حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول" وبذلك يكون الأسس الذى أقام عليه النص للطعون فيه حكمه مصادما للدستور.

وحيث انه على ضوء ما سلف بيانه، فانه يعين الحكم بعدم

دستورية نص البند "ب" من المادة (١٠) من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما اشترطه من حد أقصى لقيمة ما يلغى بيعه ويبرد عينا من العقارات للمينة فيه.

للهذه الاسباب

حكمت المحكمة بانتهاء الخصومة فى الدعوى بالنسبة لشقها بالظعن على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، وبقيوها بالنسبة للظعن على البند "ب" من المادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، وبعلم دستورية هذا البند فيما نص عليه من "التى لا تتجاوز قيمتها ثلاثين الف جنيه"، وألزمت الحكومة للمصروفات، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الظعن رقم ٢٦ لسنة ٤ ق . د
جلسة ١٩٩٢/٣/٧)

(الجريدة الرسمية — العدد ١٤ فى ١٩٩٢/٤/٢)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ (٤٩٩) حراسة — القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ملغى حكم من المحكمة الدستورية يعلم دستورية المادة (٢).

(٥٠٠) حكم — الحكم الصادر من المحكمة الدستورية يجوز حجية مطلقة تحول بذاتها دون المجادلة فيه او اعادة طرحه من جديد امام هذه المحكمة لمراجعته.

(٥٠١) دعوى دستورية — دعوى عينية توجه الى

النصوص التشريعية المدعى بمخالفتها للمعور تسحب آثارها على الكافة سواء كانوا غائبين بالنص التشريعي الذي تعلق به قضاء هذه المحكمة أم كانوا من غيرهم.

(٥٠٢) دعوى مسعورية — مناط المصلحة شرط لقبولها —
— يعين أن يكون الفصل في المسألة المسعورية لازماً للفصل في
الطلبات المطروحة على محكمة الموضوع.

(٥٠٣) حراسة — علم مسعورية البند أمن المادة
العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة
الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤.

المحكمة : حيث أن الوقائع — على ما بين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق — تتصل في أن المدعين وآخرين كانوا
قد أقاموا الدعوى رقم ٦٦١٩ لسنة ١٩٨١ ملغى كلي جنوب
القاهرة بطلب المحكم بعدم الاعتداد قبل الشركة العائلية زيلان
كضوري وشركاهم — التي يمثلها المدعان — بعقد البيع الاجلبي
المؤرخ سنة ١٩٧٢ الصادر من الحراسة العمة الى الشركة العمة
للأعمال الهندسية يبيع قطعة الأرض القضاء للميت بصحيفة الدعوى
والمملوكة للشركة التي يمثلها وبطلان مع ما يترتب على ذلك من
آثار تأسيسا على انه تكونت بين المدعين بموجب عقد ثابت
التاريخ في ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ شركة تضامن صارت فيما بعد
شركة توصية بالأسهم باسم " العائلية زيلان كضوري وشركاهم "
اشتملت بين اصولها هذه الأرض، وأنه في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦١
فرضت الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم بموجب امر رئيس
الجمهورية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١، الذي تم بحوجه إبرام عقد البيع
الباطل. وقد أحليت الدعوى للذكورة — اصحالا للمادة السادسة
من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ — الى محكمة القيم حيث

قبلت برقم ١٩٨ لسنة ١ في قيم وقها دفع للدينان بعدم
دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وللادة العاشرة من
قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون
رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وصرحت لها المحكمة برفع الدعوى
للمستورية فأقاما الدعوى للمالة.

وحيث ان للدينين دينان على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ مخالفتها للمادتين (١٠٨) ، (١٤٧) من الدستور لصدوره
من رئيس الجمهورية دون تفويض من مجلس الشعب واعلم توافق
حالة الضرورة التي تسوغ سرعة اصداره في غيبة هذا المجلس،
وينصان كذلك على المالة الثانية منه ابتلاء من عبارة " ما لم يكن قد
تم بيعها " مخالفتها للمواد (٣٤) ، (٣٦) ، (٦٨) ،
(١٧٨) من الدستور لانطوائها على عدوان على الملكية الخاصة
ومصادرة لها لتحصينها البيع الباطل الذي سبق ان ابرمته الحراسة
واعلمها لمحكمة الحكم الصادر من هذه المحكمة بعدم دستورية المالة
الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه
من ايلولة اموال وممتلكات الخاضعين للشار اليهم فيها الى ملكية
الدولة، كما ينصان على المالة السادسة منه مخالفتها للمادتين (٦٨)
(١٧٨) من الدستور. اما المالة العاشرة من قانون تسوية
الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة
١٩٧٤ فينصان عليها اشواطها حد أقصى قدره ثلاثون ألف جنيه
لفسخ عقود البيع الاجتاعية الواردة على العقارات المبينة فيها
وتسليمها عنها الى مستحقيها، مما يتطوى على اعلان الملكية
الخاصة بالمخالفة لنص المالة (٣٤) من الدستور، فضلا عن تعارضها
مع المالة ١٧٨ منه لتقتضها المحمية التي انتهت المالة (٤٩) من
قانون المحكمة الدستورية العليا للحكم الصادر منها بجلطة ١٦ مايو
سنة ١٩٨١ في الدعوى رقم ٥ لسنة ١ قضائية " دستورية "

وذلك فيما قضى به من عدم دستورية الحد الأقصى لما يرد للحاضرين، وهو الحد للنصوص عليه في المادة الرابعة من ذات القانون.

وحيث انه هذه للنهي جميعها - فيما يتعلق بالقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - سبق ان تناولتها هذه المحكمة وأصدرت قضائها في شأنها بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٦ في الدعوى رقمى ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية " دستورية " للثنتين والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية " دستورية " اذ قضت بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من " وذلك ما لم يكن قد تم معها ورفض ما عدا ذلك من طلبات، وقد نشر هذان الحكمان في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٨٦.

وحيث ان قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فيه في هذه الدعاوى - سواء من ناحية الصوب الشكلية او للطاعن للموضوعية انما يحوز حجية مطلقة تحول بذاتها دون المجادلة فيه او إعادة طرحه من جديد أمام هذه المحكمة لمراجعته، ذلك ان الخصومة، في الدعوى الدستورية - وهي بطبيعتها من الدعاوى العينية - انما توجه الى النصوص التشريعية للدعى مخالفتها للدستور، ولا يحوز قضاء المحكمة باستفتاء العمل التشريعي لأوضاعه الشكلية او بتوافق النصوص للطاعن عليها او تعارضها مع الأحكام للموضوعية من الدستور متصرفا فسخب الى الخصوم في الدعاوى التي صدر فيها بل متعليا الى كل سلطة في الدولة بما يرفعها عن التحلل منه او تجاوزة مضمونة ومنسحبا كذلك الى الكافة سواء كانوا من المواطنين بالنص التشريعي الذي تعلق به قضاء هذه المحكمة ام كانوا من غيورهم.

لما كان ذلك، فإن الخصومة في الدعوى الثالثة بالنسبة الى
الطعن على لقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وقد حسمتها
هذه المحكمة من قبل بحكميها للشار اليهما - وهما مستعصيان
على الجدل - تكون متفية ، وهو ما يعين الحكم به.

وحيث ان المادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة
عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ تنص
على ان " تلقى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون عقود البيع
الاقتنائية للموثة بين الحراسة العامة او ادارة الاموال التي آلت الى
الدولة وبين الحكومة او وحدات الادارة المحلية او القطاع العام او
الهيئات العامة او الوحدات التابعة لها والتي لم يتم التصرف فيها لغیر
هذه الجهات ولو بعقود اقتنائية ، متى طلب مستحوقها استلامها
طبقا لأحكام المواد (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) وذلك في الأحوال
الآتية :

(أ) الأراضي الفضاء التي لا تجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه
بشرط الا يكون - قد هيئت لاقامة مبان عليها او أقيمت عليها
مبان.

(ب) العقارات المبنية ما لم تكن قد تغيرت مظهرها او
عصمت لمشروع سياحي او لفرض قومي او ذي نفع عام.

(ج) العقارات للملوكة على الشيوع اذا كان يترتب على
انقضاء عقود بيعها انتهاء حالة الشيوع مع الجهة للشقوية ورد
العقارات للمبيعة لمستحقها كاملة.

(د) العقارات المقتلة بحق عيني ضمانا لدين يجاوز ثمن بيعها او
التي لا تجاوز قيمتها بعد خصم هذا الدين ثلاثين ألف جنيه.

(هـ) المنشآت الفردية التي لا تجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه

ما لم تكن قد أدمجت فى منشآت أخرى أو تفوت معلها بحيث لا يمكن ردعا بماتها التى كانت عليها فى تاريخ البيع.

ويحدد فى تحديد هذه العقارات والمنشآت ومنها بما ورد فى عقود بيعها الى الجهات للشار إليها، وفى جميع الأحوال تسلم هذ العقارات أو الاراضى أو للمنشآت الى مستحقيها عملة بمقود الايجاز للمرة قبل العمل بهذا القانون ."

وحيث انه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان مناط المصلحة فى الدعوى الدستورية - وهى شرط لقبولها - ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة فى الدعوى للوضعية، وذلك بأن يكون الفصل فى المسألة الدستورية لازما للفصل فى الطلبات المرتبطة بها للطروحة على محكمة للوضوع، لما كان ذلك، وكان اللدعيان بصفتهم قد دفعا أثناء نظر الدعوى للوضعية بعدم دستورية المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، وكان النص للطعون فيه قد جرى تطبيقه فى شأن الشركة التى يمثلها وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليها، وكانت محكمة للوضوع قد قررت جديا الدفع بعدم دستورية هذا النص، وكانت مصلحة اللدعين بصفتهم - محدة على ضوء طلباتهما للوضعية - لا ترتبط بالفصل فى دستورية المادة العاشرة بكامل بنودها، وإنما بتحقيق قسط بالنسبة الى ما ينطبق من أحكامها على نزاعهم للوضوعى ممثلا فى البند (أ) منها وذلك فيما تضمنه من عدم جواز رد الاراضى القضاء التى يزيد بيعها على ثلاثين ألف جنيه الى أصحابها عينا، فان الدعوى للماتلة تكون مقبولة بالنسبة الى هذا البند وحده، ولا تمتد الى ما سواه من أحكام المادة العاشرة سائلة اليان.

وحيث ان المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص تنص على ان " ترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص، الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ، وتنص المادة الثانية منه على ان " تؤول الى الدولة ملكية الأموال والممتلكات المشار إليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالى قدره ٢٠ ألف جنيه، ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقتلار هذه القيمة على انه اذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى عائلته جميعهم عن جميع أموالهم وممتلكاتهم المفروضة عليها الحراسة بما لا يتجاوز قدر التعويض الاجمالى السابق بيانه".

وتنص المادة الخامسة منه على ان " تستمر الحراسة المفروضة وقت صدور هذا القانون على الأشخاص الاعتبارية ، الى أن يتم رفعها او تصفيتا او بيعها، وتسرى فى شأنها أحكام الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ويكون لرئيس الوزراء سلطات الوزير للتصوى عليها فى هذا الامر. ويكون رفع الحراسة عن هذه الاشخاص الاعتبارية بقرار من رئيس الجمهورية وتكون تصفيتا او بيعها بقرار من رئيس الوزراء وفقاً للشروط والأوضاع التى يحددها هذا القرار".

وحيث ان اللين من المادة الاولى من قانون اصلا قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ أنها تنص على ان " تسوى طبقاً لأحكام القانون للمرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين استناداً الى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ " وتنص المادة الاولى من قانون تسوية هذه

الأوضاع على ان " تنتهى جميع التدابير المتعلقة بالحراسة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والصادرة بقرارات من رئيس الجمهورية استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، وتصحح الاوضاع الناشئة عن فرض هذه الحراسات وفقا للأحكام للنصوص عليها فى هذا القانون"، كما تنص للمادة الثانية منه فى فقرتها على ان يرد عينا ما قيمته ثلاثون الف جنيه لكل خاضع بالتبعية وفى حدود مائة الف جنيه للأسرة اذا كانت الأموال والممتلكات قد آلت اليه عن طريق الخاضع الأصلي ، وطبقا للمادة الثالثة منه يتم التعلل عن عناصر النمة للمالية - اصولا وعصوما - للأشخاص الطبيعيين الذين شملهم الحراسة بصفة اصلية او تبعية وطبقت عليهم أحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، اذا كان صافى النمة للمالية - بعد استبعاد الأموال والممتلكات للنصوص عليها فى المادة السابقة - لا يزيد على ثلاثين الف جنيه للفرد ومائة الف جنيه للأسرة، ووفقا للمادة الرابعة منه اذا كانت الأموال والممتلكات التى فرضت عليها الحراسة مملوكة جميعها للمخاضع الاصلى، وكان صافى فتمته للمالية يزيد على ثلاثين الف جنيه رد اليه المقرر الزائد عينا بما لا يجاوز ثلاثين الف جنيه لكل فرد من افراد أسرته وفى حدود مائة الف جنيه للأسرة، ما لم تكن هذه الأموال والممتلكات قد بيعت ولو يعقود اجتنائية قبل العمل بأحكام هذا القانون. اما للمادة العاشرة منه فقد نصت فى البند (أ) منها - للطعون عليه - على الفاء العقود الاجتنائية للمرمة مع الجهات الحكومية وما فى حكمها اذا كانت الاراضى الفضاء - عليها - لا يزيد ثمنها على ثلاثين الف جنيه وردعا عينا الى مستحقها بشرط الا تكون قد هيئت لاقامة مبان عليها او قيمت عليها مبان.

وحيث ان الاصل للقرار قانونا انه اذا ورد نص تشريعى فى صيغة عامة ولم يتم دليل على تخصيصها، تعين حمل هذا النص على

عمومه، وكان قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد دل بصريح نص للمادة الاولى من مصاد اصداؤه والمادة الاولى منه وبعموم لفظ مادته العاشرة على وجوب اثبات حكم هذه المادة لكل من شملتهم الحراسة - استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ - من الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين على السواء.

وحيث انه على ضوء ما تقدم ، فان ما قرره القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ من أحكام توحي بها تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على الأشخاص كافة الطبيعيين منهم والاعتباريين، لا يكون قد تضمن تعديلا جوهريا في الاسس الذي قام عليه القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة الى الأشخاص الطبيعيين ، باعتبار أن الأصل الذي أحمله القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ هو أولوية أموال وممتلكات هؤلاء الأشخاص الى ملكية الدولة مع تخصيصهم عنها في الحدود للنصوص عليها فيه، وهي الحدود ذاتها التي التزمها بالنسبة الى الاشخاص الاعتباريين كي لا يتجاوز ما يرد اليها من أموالها وممتلكاتها ثلاثين ألف جنيه وآية ذلك ما تضمنته للمذكرة الايضاحية للرافقة لمشروع القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وكذلك تقرير اللجان للعصبة بمجلس الشعب عنه، فقد افصحنا عن الأسس التي اقام عليها هذا المشروع أحكامه ومن بينها التقيد بوجه عام بالحد الأقصى المقرر في القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - وهو ثلاثون ألف جنيه - وذلك لتحديد قيمة ما يرد عينا لو قلنا باعتبار ان هذا الحد يمثل عطا اشراكيا قصد به تلويب الفرواق بين الطبقات، هذا بالاضافة الى ان شركات التأمين كانت قد استثمرت جانبها هاما من احتياطاتها في شراء العقارات للبنية التي خصصت للقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، واستلزم الحفاظ على مراكزهم المالية والقانونية وكفالة استقرارها، وضع

الضوابط لرد العيى لبعض العقارات والنشآت للمبعة لجهات الحكومة وما فى حكمها - بما جرى عليه نص للمادة العاشرة سالفه البيان - من استبعاد تلك التى تم تسجيل عقودها او التى يتجاوز ثمنها فى العقد ثلاثين الف جنيه من الرد العيى ما لم يترتب على الغاء عقود بيعها انتهاء حالة الشيوع مع الجهة المشترية.

وحيث انه لما كان ذلك، وكان للشرع قد اقر النص التشريعى للمطعون فيه - بالنسبة للأشخاص كافة الطبيعيين والاعتباريين - مستلهما الاعتبارات التى كشفت عنها أعماله التحضيرية ، وعلى ضوء مفهوم التعويض الاجمالى الذى قرره للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، مستلهما بمقتضاها من الالفاء عقود البيع الابتدائية للمرمة مع الجهات الحكومية وما فى حكمها فى شأن الاراضى الفضاء التى تزيد قيمتها على ثلاثين ألف جنيه، بما مودله بقاء الاراضى محلها على ملكية الجهات المذكورة دون ردها عينا الى أصحابها وبغير تعويضهم تعويضا كاملا عن قيمتها الحقيقية. متى كان ما تقدم، و كان تقدير حد أقصى لما يرد قانونا من الأموال بقية تلويب الفوارق بين الطبقات، انما يقلص الى حد كبير الدور الاجتماعى للملكية، ويتقص من فرصها فى النهوض بالتنمية فى مجالاتها المختلفة، وينال من الحوافز الفردية فى بناء الثروة وتوظيفها بما لا يغفل مصلحة الجماعة، ويهدر القيم الرفيعة التى يطلو بها قدر العمل ، ويهدر توزيع نائجه بما يحسد من قدرة المواطن على الابتداع والابتكار، ويحقق نوعا من المعاملة الخافضة للتنافى بطيحتها للتقدم، ويجعل من التضامن الاجتماعى - والأصل فيه هو التكافل والتعاون للتبادل فى اطار من التضامن والتراحم - لغوا ، ويناقض فوق هذا مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم الأسرة بالتالى على روابط غير متماسكة او مستقرة، وكان المستور القائم قد عدل عن هذا النهج - بما قرره فى المادة (٤)

بعد تعديلها اعتباراً من ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ ، وبما نص عليه في المواد (٢٣) ، (٣٢) ، (٣٤) متعلناً من الحماية الفعالة لحق الملكية موطناً للتطور في مناحيه للعطفة، ومن تقريب الفوارق بين الدخول سيلاً الى العدالة الاجتماعية، ومن العدالة في توزيع الأعباء والتكاليف العامة مدخلاً الى انقاذ مبدأ المساواة أمام القانون في جانب هام من أوجهه للعطفة، ومن مساندة الكسب المشروع ودعمه طريقاً الى اتقاء المخاطر الفردية وتثبيتاً لقواعد الاستثمار والحد من مخاطره، ومن بناء الاقتصاد القومي وفقاً لخطة تنمية شاملة ركيزة لزيادة الدخل القومي وفرص العمل والضمان حد أدنى للأجور وحد أعلى لها يحقق تقارباً في الفروق بينهما، وتلك جميعها قيم اعتنقها الدستور القائم وأكدها بعد تعديله ومن ثم تعين ان يكون التنظيم التشريعي لحق الملكية موافقاً لها غير متناقض لمحتواها والا كان مصادماً للدستور، وهو ما سلكه النص العظمون عليه بتجاوز الضوابط التي تضمنها الدستور في مجال صون الملكية الخاصة التي لا يجوز المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي نص عليها.

وحيث ان هذه المحكمة سبق لها ان قضت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ في الدعوى رقم ٥ لسنة ١ قضائية " دستورية " يعلم دستورية للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - سائلة البيان - فيما نصت عليه من ايلولة وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقاً لأحكام قانون الطوارئ الى ملكية الدولة، وذلك على سند من ان هذه الأيلولة إنما تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة للمادة (٣٤) من الدستور التي تنص على ان للملكية الخاصة مصونة وللمادة (٣٦) منه التي تحظر للمصادرة العامة ولا تجيز للمصادرة الخاصة الا بحكم

قضائي، وأنه لا يحاج بأن القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد تضمنتا تعويض الخاضعين للحراسة عن أموالهم وممتلكاتهم وأن تحديد هذا التعويض يدخل في نطاق السلطة التقديرية للمشرع باعتباره من اللامعات السياسية التي يستغل بها، ذلك أن كلا من هذين التشريعين قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محدقة، الأمر الذي يحتم إخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية، وأنه إذ كان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد استعاض التعويض الجزافي الذي كانت تقضى به أحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بمقد أقصى قدره ثلاثون ألف جنيه وقرر رد بعض الأموال عينا أو نقدا في حدود هذا المبلغ للشخص، فإنه يكون بما نص عليه في المادة الرابعة منه من تعيين حد أقصى لما يرد من مجموع الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة قد انطوى على مخالفة لأحكام الدستور القائم الذي لا يجوز تحديد حد أقصى إلا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة (٣٧) منه، الأمر الذي يتضمن بدوره مساسا بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة (٣٤) من الدستور سائلة البيان.

وحيث أنه لما كان ما تقدم، وكان النص للطعون فيه قد استبعد من الرد العنسي الأراضي الفضاء للملوكة للأشخاص الاعتبارية الخاضعة للحراسة إذا كان ممن يجمعها يتجاوز ثلاثين ألف جنيه، بما مولده استيلاء الدولة على ما تزيد قيمته من تلك الأراضي على هذا الحد الأقصى، وبما يعنيه ذلك من تجريده هذه الأشخاص من ملكيتها وتمكين الجهات الحكومية وما في حكمها منها، وبالتالي بقاء العدوان الناشئ عن الحراسة عليها قائما، الأمر الذي يشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة خاصة للأموال بما يناقض المادتين (٣٤)، (٣٦) من الدستور ويتضمن خروجاً على

حكم المادة (٣٧) منه التي لا تجوز تحميل حد أقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية. ومن ثم يعين الحكم بعدم دستورية نص البند (أ) من المادة العاشرة المطعون عليه فيما اشترطه من حد أقصى لقيمة ما يلغى يعه ورده عينا من الارضى للمينة فيه.

فلله الاسباب

حكمت المحكمة :

لولا : باتهاء الخصومة فى الدعوى بالنسبة الى شقها للتعلق بالطعن على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.

ثانيا : بعدم دستورية البند (أ) من المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نص عليه من " التي لا تجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه".

وألزمت الحكومة للمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤ ق . د
جلسة ١٩٩٣/٥/١٦)

(الجريدة الرسمية — العدد ٢٣ فى ١٩٩٢/٦/٤)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ (٥٠٤) حراسة - القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة - مدى مخالفته للمادتين ٨٦ ، ١٠٨ من الدستور - سبق صدور حكم من المحكمة الدستورية بعدم مخالفته - وكلمتها فيه قاطعة لا تحتمل تعقيا أو تأويلا.

(٥٠٥) اختصاص - اختصاص محكمة القيم بالنازعات المنصوص عليها في المادة ٦ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١.

(٥٠٦) دعوى دستورية - المصلحة شرط لقبولها.

(٥٠٧) حكم - الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية تحوز حجية مطلقة في مواجهة الكافة.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تحصل في ان اللدعين كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ٤٦٩٧ لسنة ١٩٨٠ ملنى كلى جنوب القاهرة ضد المدعى عليهم فى الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالتصرفات الصادرة عن الحارس فى شأن أموال وممتلكات مورثهم المشار اليها فى صحيفة الدعوى وتسليمها اليهم، وقد أحيلت هذه الدعوى الى محكمة القيم حيث قبلت برقم ٢١٧ لسنة ١٩٨١ "قيم" وفيها دفع للدعون مجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى وحللت لهم شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاموا الدعوى الماثلة.

وحيث ان اللدعين يتعون على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة

١٩٨١ للشار إليه مخالفته للمادتين ٨٦، ١٠٨ من الدستور لانتزاعه ولاية التشريع من مجلس الشعب دون تفويض منه باصداره، كما يتعون على مادتيه الثانية والخامسة انتطوئهما على عدوان على الملكية الخاصة ومصادرة لها بغير حكم قضائي بالمخالفة للمادتين ٣٤، ٣٦ من الدستور، واعلارهما حمية للحكم الصادر من هذه المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، ويضمون كذلك مادته الثالثة بمخالفتها مبدأي تكافؤ الفرص والمساواة للتصوص عليهما فى المادتين ٨، ٤٠ من الدستور قولاً بأنها تقيم تفرقة لا سور لها بين الافراد فى مجال رد الأموال والممتلكات التى خضعت لتدابير الحراسة. ويضيفون الى ما تقدم ان مادته السادسة مصادمة للمادتين ٦٨، ١٦٧ من الدستور لعقدها الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التى خضعت للحراسة لمحكمة القيم دون القضاء العادى قاضيها الطبيعى.

وحيث ان ما يتعاه للدعون من صلور القرار بقانون للطعون عليه دون تفويض من السلطة التشريعية بالمخالفة لنص المادتين ٨٦، ١٠٨ من الدستور، يندرج تحت للطاعن الشكالية التى جرى قضاء هذه المحكمة على ان ميناها مخالفة نص تشريعى للأوضاع الاحرائية التى تطلبها الدستور سواء فى ذلك ما كان منها متصلاً باقتراح التصوص التشريعية او قرارها او اصدارها حال انعقاد السلطة التشريعية ام ما كان منها متعلقاً بالشروط التى يفرضها الدستور لممارسة رئيس الجمهورية الاختصاص باصدارها فى غية السلطة التشريعية لو بتفويض منها، وكان البين من الأعمال التحضيرية للقرار بقانون للطعون عليه - وعلى ما قررته هذه المحكمة بحكمها الصادر فى القضيتين رقمى ١٣٩، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية " دستورية " والذى نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليه سنة

١٩٨٦ - ان القرار بقانون للطعون عليه صدر استنادا الى المادة (١٤٧) من الدستور، ملتزما بالحدود الضيقة التي تفرضها الطبيعة الاستثنائية لمباشرة رئيس الجمهورية الاختصاص باصداره، في غيبة السلطة التشريعية. وكان هذا القضاء نافيا لمسلور هذا القرار بقانون اثناء انعقاد السلطة التشريعية بناء على تقويض منها في الاحوال للنصوص عليها في المادة (١٠٨) من الدستور، فان وجه النعي الذي اثاره المدعون في شأن عدم استيفاء ذلك القرار بقانون لأوضاعه الشكلية، يكون قد طرح على هذه المحكمة وكلمتها فيه قاطعة لا تخمل تحقيا لو تأويل.

وحيث ان قضاء هذه المحكمة في القضيتين المشار اليهما جزم كذلك بأن محكمة التمييز للمشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ تحوز القاضي الطبيعي في مفهوم المادة (٦٨) من الدستور بالنسبة الى المنازعات المنصوص عليها في المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وهي دعاوى ومنازعات الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية فان حودة للمدعين الى اثاره هذا النزاع من جديد بنعيم على المادة السادسة المشار اليها غالقتها المادتين ٦٨ ، ١٦٧ من الدستور، لا يعلو ان يكون من جانبهم جرحا للحجية المطلقة التي اثبتها قانون هذه المحكمة لأحكامها في المسائل الدستورية.

وحيث ان مورث للمدعين كان مصرية وقت فرض الحراسة على امواله وممتلكاته وقد اسقطت عنه الجنسية المصرية بعد ان غادر البلاد مغادرة نهائية، وكان للمدعى الاول وللدعية الثالثة مصريين كذلك، وقد اسقطت عنهما الجنسية المصرية لمغادرتهما البلاد نهائيا بنية عدم العودة، وكان من بين الاوراق المقلمة علف الدعوى في شأن للدعية الثانية ما يدل كذلك على اسقاط الجنسية المصرية

عنها، وكان المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان
مناط المصلحة فى الدعوى الدستورية - وهى شرط لقبولها - ان
يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية
وذلك بأن يكون الفصل فى المسألة الدستورية لازماً للفصل فى
الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع، وكانت واقعة
التزاع المائل - وعلى ما سلف البيان - تدل على ان مصلحة
المدعين جميعهم تنحصر فى الطعن على الفقرة الثانية من المادة الثالثة
من القرار بقانون للمطعون عليه دون فقرتها الاولى ومادته الثانية،
فان مناعى المدعين تتحدد فى هذا النطاق دون غيره ومن ثم تقتصر
عليه ولا تتعداه ، يؤيد ذلك ان ما تضمنته الفقرة الاولى من المادة
الثالثة من القرار بقانون للمطعون عليه من استمرار تطبيق أحكام
اتفاقيات التعويضات مع بعض الدول الأجنبية على رعايا هذه
الدول الذين خضعوا لتدابير الحراسة المشار إليها فى المادة الاولى من
هذا القرار بقانون - مشروط بأن يكون للمدعون من رعايا الدول
الأجنبية التى أقرت مصر معها اتفاقيات دولية فى شأن التعويضات
التى يستحقونها عن أموالهم وممتلكاتهم التى جرى احتضاعها
لتدابير الحراسة استناداً الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
فى شأن حالة الطوارئ، ولا يعتبر المدعون - وعلى ما تقدم - من
هؤلاء الرعايا، بل تنظم اوضاعهم - وبحكم كونهم من المصريين
الذين أسقطت عنهم الجنسية المصرية - الفقرة الثانية من المادة الثالثة
من القرار بقانون للمطعون عليه التى اوردتها للشرح ليحدد بمقتضاها
التعويض المستحق عن تدابير الحراسة لفتتين من الأشخاص هما :
من أسقطت عنهم الجنسية المصرية ولم ترد اليهم من ناحية، ومن
غادروا مصر مفادرة نهائية ولم يعودوا الى الإقامة بها بحلال المدة
للتصوص عليها فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون
تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة من ناحية اخرى. متى

كان للشرع قد حدد التعويض المستحق لهاتين الفتيتين عن تلك التدابير وفقا لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ وفى الحدود المنصوص عليها فيه، وكان أمر هذا التعويض قد عرض على هذه المحكمة فى القضية رقم ٨ لسنة ٨ قضائية "دستورية" ومخلص قضاؤها فى شأنها الصادر فى ٧ مارس ١٩٩٢ الى ان التعويض المقرر وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون المطعون عليه - فى مجال تطبيقها بالنسبة الى من أسقطت عنهم الجنسية المصرية أو تخلوا عنها - مشروط بالألا يجاوز مقلده حدا معينا، موده استيلاء الدولة دون مقابل على ما يجاوز هذا الحد الأمر الذى يتضمن اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمعاقبة لحكم المادتين (٣٤) ، (٣٦) من الدستور وعرجا على المادة (٣٧) منه التى لا تجيز تحديد حد أقصى للأموال التى يجوز تملكها فى غير نطاق الملكية الزراعية. وقد نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٩٢ ، متى كان ذلك وكان من المقرر ان قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فى الدعاوى المتقدمة - سواء من ناحية العيوب الشكلية او للطعن للموضوعية، انما يجوز حجية مطلقة فى مواجهة الكافة، وبالنسبة الى الدولة بكامل سلطاتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة - وهى حجية تحول بناتها دون المعاملة فيه، أو السعى لنقضه من خلال اعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعتها، ذلك ان الخصومة فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها من الدعاوى العينية - قوامها مقابلة التصوص التشريعية للطعون عليها بأحكام الدستور تحريما لتطبيقها معها احلاء للشرعية الدستورية، ومن ثم تكون هذه التصوص ذاتها هو موضوع الدعوى الدستورية أو هى بالأحرى محلها، واهلها بقر تهازها مع أحكام الدستور، هى الغاية التى تبغها هذه الخصومة ، وقضاء المحكمة فى شأن تلك التصوص هو القاعلة الكاشفة عن حقيقة

الأمر في شأن صحتها أو بطلانها، ومن ثم لا يشتر قضاء المحكمة باستيفاء النص التشريعي للطعون عليه لأوضاعه الشكلية لو انخرافه عنها، أو اتفاقه مع الأحكام للوضعية في الدستور أو مروقة منها، متصرفا إلى من كان طرفا في الخصومة الدستورية دون سواء، بل منسحبا إليه وإلى الأغيار كافة، ومتعديا إلى الدولة التي ألزمها الدستور في المادة (٦٥) منه بالخضوع للقانون وجعل من علوه عليها وانتقاد السيادة لأحكامه قاعدة لنظامها ومحورا لبناء أسس الحكم فيها على ما تقتضيه المادة (٦٤) بما يردعها عن التحلل من قضاء هذه المحكمة أو محاولة مضمونة، ويلزم كل شخص بالعمل على مقتضاه وضبط سلوكه وفقا لقوله، ذلك أن هذه المحكمة تستمد مباشرة من الدستور ولايتها في مجال الرقابة الدستورية، ومرجعها إلى أحكامه - وهو القانون الأعلى - فيما يصدر عنها من قضاء في المسائل الدستورية التي تطرح عليها - وكلمتها في شأن دلالة النصوص التي يضمها الدستور بين دفعه هي القول الفصل، وضوابطها في التأصيل ومتابعتها في التفسير هي مدخلها إلى معايير منضبطة تحقق لأحكام الدستور وحلتها العضوية وتكفل الانحياز لقيم الجماعة في عتطف مراحل تطورها وليس التزامها بانفاذ الأبعاد الكاملة للشرعية الدستورية إلا لرساء لحكم القانون في مللرجه العليا وفاء بالأمانة التي حملها الدستور بها وعقد لها ناصية النهوض ببعثاتها، وكان حتما أن يكون التقيد بأحكامها مطلقا وساريا على الدولة والناس أجمعين وعلى قدم من المساواة الكاملة وهو ما أتبته المادة (٤٩) من قانون هذه المحكمة.

حتى كان ذلك فان الخصومة في هذا الشق تكون غير مقبولة بعد أن حسمتها هذه المحكمة بأحكامها التي سلف بياتها.

وحيث أن المادة الخامسة من القرار بقانون للطعون عليه تنص على أن "تحدد الأموال وقيمة التصرفات المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون، ويخطر صاحب الشأن بذلك ويكون له حق للنزعة في هذا التحديد وقيمة التصرفات المستحقة خلال ستين يوما من تاريخ تسلمه أو إعلانه على يد محضر بهذا التحديد وقيمة

التعويض " واذا نعى للدعوى على المادة المتعلقة بخالفاتها للحماية التى فرضها الدستور للملكية الخاصة فى المادتين ٣٤ ، ٣٦ منه ، وكان للشرع قد أورد الجملة الاولى من هذه المادة لا ليقرر بموجبها حكما جديدا مضافا الى النصوص الأخرى التى اشتمل عليها القرار بقانون للطعون عليه ويستقل بمضمونه عنها ، وإنما ليحيل بمقتضاها الى أحكام هذا القرار بقانون فى مجال تحديد الأموال وقيمة التعويضات المستحقة لأصحابها ومن ثم تكون الأحكام الخال إليها - فى مجال تطبيق كل منها وبالنسبة الى للمطاعين بها - هى مناط الرقابة التى تباشرها هذه المحكمة على دستورية القوانين واللوائح ، وهى التى ينبغى ان يتناولها الطعن بعدم الدستورية اذا كان تطبيقها على اللدعين قد أحل بمصالحهم الشخصية الباشرة ، أما الجملة الثانية من المادة الخامسة من القرار بقانون للطعون عليه فتتصل كل ذى شأن حق المنازعة فى تحديد قيمة الأموال وقيمة التعويض خلال ستين يوما من تاريخ علمه او اعطائه على يد محضر بهذا التحديد وقيمة التعويض ، وهو حكم يمحض لمصلحة اللدعين ولا يتصور ان يكون قد أضر بهم وليس لأحد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يطلع على نص تشريعى يكون قد افاد من مزايده ، الامر الذى يعين معه الالتفات عن المطاعن التى اثارها للدعوى فى شأن المادة الخامسة سالفة البيان .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت اللدعين للمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .
(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤ ق . د
جلسة ١٩٩٢/٩/٥)

(الجريدة الرسمية - العدد ٣٩ فى ١٩٩٢/٩/٢٤)

لأعلة رقم (١٨١)

المبدأ (٥٠٨) مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة من فرض الحراسة.

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى ان المدعين ومورثهم كانوا قد قاموا الدعوى رقم ٦٢٩ لسنة ٢٧ قضائية امام محكمة القضاء الادارى ضد المدعى عليهم بطلب الحكم باتعالم امر رئيس الجمهورية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ وذلك فيما تضمنه من فرض الحراسة على ممتلكات المدعين ومورثهم مع ما يترتب على ذلك من آثار. وبجلسة ٢٤ يونية سنة ١٩٨٠ قضت محكمة القضاء الادارى بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بالفاء القرار للطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار. وقد طعن المدعى عليهم فى هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا وقيد الطعن برقم ١٥٧٣ لسنة ٢٦ قضائية ادارية عليا، الا انه أحيل الى محكمة القيم تنفيذا لأحكام القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة حيث قيد برقم ١٨ لسنة ٢ قضائية قيم. وقد دفع المدعون امام محكمة القيم بعدم دستورية هذا القرار بقانون، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى وحددت للمدعين شهرا لاقامة الدعوى الدستورية. وبتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٨٢ أودع المدعون قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا صحيفة الدعوى للمائلة، وطلبوا فى ختامها بعدم دستورية ذلك القرار بقانون.

وحيث ان قوائم الدعوى للمائلة رد اعتداء قال المدعون — وهم من غير المواطنين — بوقوعه على أموالهم وممتلكاتهم بالمخالفة للدستور، فان اختصاص هذه المحكمة بنظرها — ووفقا لما جرى عليه قضاءها — يحتر امرا ثابتا لا نزاع فيه، ذلك ان الدستور افرد

للقواعد التي صاغها في مجال سيادة القانون، وهي قواعد تكامل فيما بينها ويخرج تحتها نص للمادة الثالثة والستين التي كفل بها حق التقاضي للناس كافة، دالا على ان التزام الدولة بضمان هذا الحق هو فرع من واجبها في الخضوع للقانون، وموكلنا بمضمونه جانبيا من أبعاد سيادة القانون التي جعلها أساسا للحكم في الدولة على ما تنص عليه اللتان الرابعة والستون والخامسة والستون، إذ كان الدستور قد اقام من استقلال القضاء وحمايته ضمانتين أساسيتين لحماية الحقوق والحريات فقد أضحي لازما - وحق التقاضي هو للدخل الى هذه الحماية - ان يكون هذا الحق مكفولا بنص صريح في الدستور كي لا تكون الحقوق والحريات التي نص عليها مجردة من وسيلة حمايتها، بل معززة لضمان فعاليتها.

وحيث انه متى كان ذلك، وكان الالتزام للملتي على عاتق الدولة وفقا لنص للمادة الثالثة والستين من الدستور تقتضيها ان توفر لكل فرد - وطنيا كان ام أجنبيا - تقاينا ميسرا الى عاكمها بالإضافة الى الحماية الواجبة للحقوق المقررة بشريعتها، وبمراعاة الضمانات الأساسية اللازمة لادارة العدالة اذلة فعالة وفقا لمستوياتها في الدول المتحضرة، وكانت الحقوق التي تستمد وجودها من النصوص القانونية يلزمها بالضرورة - ومن أجل اقتضاها - طلب الحماية التي يكفلها الدستور او للشرع لما باعتبار ان مجرد التنازع الى القضاء في ذاته لا يجوز كفلها لضماناتها، وانما يصح ان يكون هذا التنازع دوما باثابة العرائق التي تحول دون تسوية الاوضاع الناشئة من العدوان عليها، ويوجه عاخص ما يتخذ منها صورة الأشكال الاجرائية للصدق، كي توفر الدولة للعصومة في نهاية مطلقها حلا متصفا بقوم على حيدة الحكمة واستقلالها، ويضمن عدم استعظام التنظيم القضائي كأداة التمييز ضد فئة بذاتها او للتحامل عليها، وكانت هذه التسوية هي التي يحمدها

للخصم الى الحصول عليها بوصفها القضية القضائية التي يطلبها لمراجعة الإخلال بالحقوق التي يدعيها، فإن هذه القضية — وبافتراض مشروعيتها واتساقها مع أحكام الدستور — تندرج في الحق في التقاضي، وتختص من ممتلكاته لارتباطها بالغاية النهائية المقصودة منه برابطة وثيقة، وأية ذلك ان الخصومة القضائية لا تقام للدفاع عن مصلحة نظرية لا تتمحض عنها فائدة عملية ، ولكن غايتها طلب منفعة يقرها القانون وتحتد على ضوئها حقيقة المسألة المتنازع عليها بين أطرافها وحكم القانون بشأنها، وذلك هو ما أكلته هذه المحكمة كما جرى عليه قضاؤها من ان الدستور نصح بنص للمادة الثامنة والستين منه عن ضمان حق التقاضي كمبدأ دستوري أصيل مرفداً بذلك ما قرره الدستور السابقة ضمناً من كفالة هذا الحق لكل فرد — وطنياً كان أو أجنبياً — باعتباره الوسيلة التي تكفل حماية الحقوق التي يتمتع بها قانوناً ورد العنوان عليها.

وحيث انه متى كان ذلك — وكان من المقرر قانوناً ان للدولة بناء على ضرورة قرضها لوضعها الاقتصادية او تطلبها لدولة علاقاتها الخارجية لو توجهها روابطها القومية او غير ذلك من مصالحها الحيوية، ان تقرر قيوداً في شأن الأموال التي يجوز لغرب مواطنيها تملكها لو ان تخرج فئة منها من دائرة الأموال التي يجوز لهم التعامل فيها سواء أكانت أموالاً منقولة أم عقارية، فإن من الصحيح كذلك ان تتدخل مصالح الدول ونماء اتصالاتها الدولية وحماية المصالح فيما بينها يلزمها بأن تعامل كل منها في نطاق إقليمها على ان توفر الوسائل الاجرائية والقواعد للوضعية التي يتمكن الأجنبي من خلالها من رد العنوان على حقوقه الثابتة ووفقاً لنظمها القائمة، وهو ما قرره للمادة الثامنة والستون من الدستور التي لا يجوز للدولة بموجبها ان تحدد على غير مواطنيها الحق في

الحياء الى قضائها للدفاع عن حقوقهم التي تكفلها القوانين الوطنية، والا اعتبر اعراضها عن توفير هذه الحماية او اغفلها لها انكارا للمعالة تقوم به مسئوليتها الدولية، ويقعها في حومة المعالفة الدستورية. ومتى كان ذلك، وكان للدعون - وهم من غير المواطنين، - يستهدفون بدعواهم للوضعية رد الأموال - التي يقولون باغتصابها بالمعالفة لأحكام الدستور - عينا اليهم، وكان اكتسابهم ملكيتها وفقا للقوانين المعمول بها وبمراجعة الأوضاع المقررة فيها، أمر لا نزاع فيه، فإن الحماية التي كفلتها المادة الرابعة والثلاثون من الدستور للحق في الملكية تسحب اليهم، ذلك ان حبسها عنهم او تقييدها عما يفرجها عن الأغراض المقصودة منها يكرس انتزاع أموالهم، ويحصر أهلها لسند ملكيتها، واستقاطا للحقوق المقررة عنها، وقرائنا للمادة الثالثة والستين من الدستور من عترواها.

وحيث انه على ضوء ما تقدم، وكانت هذه المحكمة هي الجهة القضائية العليا التي اخصها الدستور والشرع كلاهما بولاية الفصل في المسائل الدستورية، وليس ثمة جهة اخرى يمكن ان تنازعها هذا الاختصاص، لو ان تتحله لنفسها، فإن الفصل في المعالفة الدستورية للمدى بها انما يعود الى هذه المحكمة دون غيرها.

وحيث ان المدعين يتعون على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية الأوضاع الناشئة عن الحراسة، مخالفته أحكام اللادتين (١٠٨)، (١٤٧) من الدستور قولاً منهم بأن الاصل في السلطة التشريعية هو أن يتولاها مجلس الشعب، وانه لا استثناء من ذلك الا في الحالتين للتصوص عليهما في هاتين اللادتين اللتين تخولان رئيس الجمهورية سلطة استثنائية يمتد ان يمتد في نطاق ممارستها بالحدود والقيود التي فرضها الدستور، وقد عملا القرار

بقانون للطعون عليه من بيان سند اصله من الناحية الدستورية،
وانه حتى لو قيل بأنه صدر مستندا الى نص للمادة (١٤٧) من
الدستور، الا ان عوار بطلانه مستفاد من انتفاء حالة الضرورة التي
تور اصله، ولا يزول هذا البطلان عنه باقرار مجلس الشعب له، اذ
لا تعدو الرقابة التي تباشرها السلطة التشريعية على القرار بقانون
للطعون عليه ان تكون رقابة برلمانية مختلفة في اهدافها ومنطلقاتها
عن الرقابة القضائية، ولا يتقلب القرار بقانون بعد اقراره، الى قانون
صادر عن السلطة التشريعية طبقا للأوضاع الدستورية المعتادة،
وانما يقلل قرارا بقانون عملا بعبوه وعثراته الى لا يقله منها لقرار
السلطة التشريعية لضمونه. ومن ثم يكون القرار بقانون للطعون
عليه منطوقا على اختصاص لولاية السلطة التشريعية ومنعما، هذا
بالاضافة الى ان احكامه جميعا تنطوي على رجعية في آثارها
لسريانها على ما وقع قبل العمل به، وكان ينبغي بالتالي ان يقرها
مجلس الشعب بموافقة أغلبية اعضاءه عملا بنص للمادة (١٨٧) من
الدستور وهو ما لم يتحقق في واقعة النزاع للمائل.

وحيث ان للطاعن للتقدمة جميعها تسدرج تحت للطاعن
الشكالية التي جرى قضاء هذه المحكمة على ان مبنائها مخالفة نص
تشريعي للأوضاع التي تطلبها الدستور سواء في ذلك ما كان منها
متصلا باقتراح النصوص التشريعية او اقرارها او اصلها حال
انقضاء السلطة التشريعية ام كان منها متعلقا بالشروط التي يفرضها
الدستور لممارسة رئيس الجمهورية الاختصاص باصدارها في غيبة
السلطة التشريعية او بتفويض منها، وكان البين من الأعمال
التحضيرية للقرار بقانون للطعون عليه - وعلى ما قرره هذه
المحكمة بحكمها الصادر في الدعويين رقمي ١٣٩، ١٤٠ لسنة ٥
قضائية "دستورية" والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولية
سنة ١٩٨٦ - ان القرار بقانون للطعون عليه صدر استنادا الى

للمادة (١٤٧) من الدستور، ملتزما بالحدود الضيقة التي تفرضها الطبيعة الاستثنائية لمباشرة رئيس الجمهورية الاختصاص باصداره في غيبة السلطة التشريعية، وكان هذا القضاء نافيا لصدور هذا القرار بقانون اثناء انعقاد السلطة التشريعية بناء على تقويض منها في الاحوال للنصوص عليها في المادة (١٠٨) من الدستور، فان وجه النعي الذي اثاره المدعون في شأن عدم استيفاء ذلك القرار بقانون لأوضاعه الشكلية، يكون قد طرح على هذه المحكمة وكلمتها فيه قاطعة لا تختمل تعقيا او تأويلا. اذ كان ذلك، وكان ما قرره المحكمة الدستورية العليا في الدعويين للشار اليهما - من توافر الأوضاع الشكلية التي تطلبها الدستور في القرار بقانون المطعون عليه، يفيد تقصيا لكل مخالفة شكلية قد تكون عاقبة بذلك القرار بقانون، انها محصتها بيانا لوجه الحق فيها، سواء كانت هذه للمخالفة مستندة الى انتفاء حالة الضرورة التي تورر اصداره في غيبة السلطة التشريعية على ما تنص عليه المادة (١٨٧) من الدستور " بفروض انطباقها " ، ذلك ان ما تقضي به هذه المحكمة من توافر الاوضاع الشكلية في قرار بقانون عرض امره عليها مودله لتحقيقها من انتفاء كل مخالفة لهذه الاوضاع ايا كان وجهها لو موضعها من النصوص الدستورية، ولا يقتصر حكمها بالتالي - في ميناه - على لوجه للمخالفة الشكلية التي يكون للمدعي قد عينها وحلدها حصرا، ذلك، ان هذه المحكمة - وعلى ما تقدم - لما تجمل بصرها في الأوضاع الشكلية الى تطلبها الدستور جميعها متقبة عن أية مخالفة لأحكامها ليكون حكمها اما كاشفا عن قيامها بالنص التشريعي للطعون عليه منذ صدوره، ولما نافيا لثبوتها في كافة مظاهرها، ومقررا بالتالي براءته منها، وماتما من العودة لاثارتها وبغير ذلك لا تستقيم الحجة المطلقة التي اثبتها قانون هذه المحكمة لأحكامها في المسائل الدستورية.

متى كان ذلك، وكان من المقرر ان قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فيه فى الدعاوى المتقدمة - سواء من ناحية العيوب الشكلية او للطاعن للموضوعية، انما يحوز حجية مطلقة فى مواجهة الكافة، وبالنسبة الى الدولة بكامل سلطاتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة، وهى حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه او السعى لتقضيه من خلال اعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعته، ذلك ان الخصومة فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها من الدعاوى العينية - قوامها مقابلة النصوص التشريعية للطعون عليها بأحكام الدستور تحريما لتطابقها معها اعلاء للشرعية الدستورية، ومن ثم تكون هذه النصوص ذاتها هى موضوع الدعوى الدستورية أو هى بالأحرى علها، واهدارها بقدرتها تراها مع احكام الدستور، هى الغاية التى تبتغيها هذه الخصومة، وقضاء المحكمة فى شأن تلك النصوص هى القاعدة الكاشفة عن حقيقة الامر فى شأن صحتها او بطلانها، ومن ثم لا يعتبر قضاء هذه المحكمة باستيفاء النص التشريعى للطعون عليه لأوضاعه الشكلية او انحرافه عنها، او اتفاقه مع الأحكام للموضوعية فى الدستور او مروقة منها، منصرفا إلى من كان طرفا فى الخصومة الدستورية دون سواه، بل منسجبا اليه وإلى الأغيار كافة، ومتعلبا إلى الدولة التى ألزمها الدستور فى المادة (٦٥) منه بالخضوع للقانون وجعل من علوه عليها وانعقاد السيادة لأحكامه، قاعدة لنظامها وعمورا لبناء أسس الحكم فيها، على ما تقضى به المادة (٦٤) من الدستور، بما يردعها عن التخلل من قضاء هذه المحكمة او مجاوزة مضمونة، ويلزم كل شخص بالعمل على مقتضاها وضبط سلوكه وفقا لقيودها، ذلك ان هذه المحكمة تستمد مباشرة من الدستور ولايتها فى مجال الرقابة الدستورية ومرجعها إلى أحكامه - وهو القانون الأعلى - فيما يصدر عنها من قضاء فى المسائل الدستورية التى تطرح عليها - وكلمتها فى شأن دلالة

النصوص التى يضمها الدستور بين دفيه هى القول الفصل، وضوابطها فى التأصيل ومناهجها فى التفسير، هى مدخلها الى معايير متبذلة تحقق لأحكام الدستور وحدتها العضوية، وتكفل الانحياز لقيم الجماعة فى مختلف مراحل تطورها وليس التزامها باتخاذ الابعاد الكاملة للشرعية الدستورية الا لرساء لحكم القانون فى مدارجه العليا وفاء بالامانة التى حملها الدستور بها، وعقد لها ناصية النهوض بتبعاتها، وكان حتما ان يكون التقيد بأحكامها مطلقا ساريا على الدولة والناس أجمعين وعلى قدم من المساواة الكاملة وهو ما اثبتته المادة (٤٩) من قانون هذه المحكمة. متى كان ذلك، فان الخصومة فى هذا الشق تكون غير مقبولة بعد ان حسمتها هذه المحكمة بأحكامها التى سلف بيانها.

وحيث ان للدعين يتعون على الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القرار بقانون المطعون عليه — التى تنص على ان يستمر تطبيق أحكام اتفاقيات التعويض للورثة مع بعض الدول الأجنبية على رعايا هذه الدول والذين عضعوا لتدابير الحراسة للشار إليها فى المادة الاولى من هذا القانون — انطواها على فرض الحراسة عليهم من جديد بعد ثبوت انعدام فرضها ابتداء، وعلى مصادرة لأموالهم وممتلكاتهم، وتزعا للملكيتها لغير المنتفعة العامة، وتأمينا لها مجردا من اعتبارات الصالح العام، وان مؤدعا ان يتم تعويضهم عن اموالهم وممتلكاتهم التى شملتها تدابير الحراسة بغير حكم قضائى، وفى غير الاحوال للمينة فى القانون، وذلك كله بالمعاقلة لأحكام للمواد (٣٤)، (٣٥)، (٣٦) من الدستور . هذا بالاضافة الى اعلانها مبدأ للمساواة للنصوص عليه فى المادة (٤٠) منه، وذلك بما اقامته من تمييز بين من حصلوا على أحكام نهائية تقضى ببرد اموالهم السلية اليهم، وبين من حصل على مجرد أحكام ابتدائية، واهلدارها كذلك مبدأ الخضوع للقانون للمقرر بالمادة (٦٥) من الدستور،

وتخصيتها لتصرفات باطلة أجراها الحارس العام ممثلة في بيعه أموال الخاضعين للحراسة إلى آخرين دون موافقتهم وبغير تمكينهم من اللجوء إلى القضاء لطلب ردّها عنها بالمخالفة لنص المادة (٦٨) من الدستور، وتعارضها كذلك ونص المادة (٤٩) من قانون هذه المحكمة. وأضاف للدعوى إلى ذلك أن الأصل في الاتفاقيات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة للطعون عليها، هو أن تسرى أحكامها على من قبل الخاضوع لها في جعلتها، فإذا اختار رعايا الدول الأجنبية للمعاملون بهذه الاتفاقيات جانباً من أحكامها دون غيره، تعين أن يكون سريانها في حقهم مقيداً بما لرفضه من أجزائها، دون نصوصها الأخرى التي إهربوا عن رغبتهم في عدم الالتزام بها، ومن ثم تكون أحكام تلك الاتفاقيات من طبيعة اختيارية، فما كان من أجزائها مقبولاً من جانبهم سرى في حقهم، وما رفضوه من أحكامها أضحي غير نافذ في شأن التعويض عن أموالهم وممتلكاتهم. وإذا كان للدعوى قد طلبوا تعويضهم عن أموالهم وممتلكاتهم التي مستها قوانين التأميم دون تلك التي اعتمدتها الدولة لتدابير الحراسة، والتي اتخذ التعويض المقرر عنها شكل التعويض الرمزي، وكان أقرب إلى المصادرة منه إلى التعويض، فقد تعين الرجوع إلى القاعدة العامة التي نصت عليها المادة الثانية من القرار بقانون للطعون عليه وتطبيق حكمها على أموالهم وممتلكاتهم التي سبق فرض الحراسة عليها، دون الفقرة الأولى من مادته الثالثة للطعون عليها.

ومن حيث أن هذا النص مردود أولاً بما سبق أن قرره هذه المحكمة في ٤ يونيه سنة ١٩٨٨ في الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٤ قضائية دستورية من أن البين من نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون للطعون عليه " أنه لم يفر من المراكز القانونية لرعايا الدول الأجنبية الذين أبرمت مع دولهم اتفاقيات للتعويضات،

بل قصد الى استمرار سريان احكامها على هؤلاء الرعايا بصريح
نصه، وهى اتفاقيات لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها
ونشرها وفقا للاوضاع المقررة، ومن ثم تكون هذه الفقرة كاشفة
عن الاصل العام فى التفسير الذى يقضى بعدم اعمال القواعد العامة
فيما ورد بشأنه نص خاص، وانه متى كان ذلك، وكان القرار
بقانون للطعون عليه هو القانون العام فى شأن تصفية الاوضاع
الناشئة عن الحراسة، فان اعماله يكون واجبا بالنسبة الى جميع
الحالات التى يحددها نطاق تطبيقه عنا ما استثنى بنص خاص، وانه
اذ كان للمشرع قد تغيا بالفقرة الاولى من المادة الثالثة للطعون عليها
— وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٤١
لسنة ١٩٨١ — مجرد تأكيد سريان احكام الاتفاقيات للمشار اليها
على رعايا الدول التى ابرمتها، فان احكامها تعد نصوصا واجبة
الأعمال فى نطاقها استثناء من القواعد العامة لتصفية الحراسات
الصادر بها القانون المذكور، ومتى كان ذلك، فان الاتفاقيات
للمشار اليها فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القرار بقانون
للمطعون عليه تستقل بتحديد التعويض المستحق لرعايا الدول
الاجنبية فى الحدود المبينة بها، ولا مجال لأعمال القواعد العامة التى
أتى بها القرار بقانون للمطعون عليه فى نطاقها، اذ الخاص يقيد
العام"، ومردود ثانيا بأن الاصل فى كل معاملة دولية — اعمالا
لنص المادة (٣١) من اتفاقية فيينا لقانون للمعاملات التى تعتبر مصر
طرفا فيها بانضمامها اليها — هو انها ملزمة لأطرافها — كل فى
نطاق اقليمه — ويصين دوما تفسير احكامها فى اطار من حسن
النية ووفقا للمعنى المعتاد لعباراتها فى السياق الواردة فيه " وبما لا
يخل بموضوع للمعاملة او اغراضها"، وكان من المقرر كذلك ان
المعاملة الدولية تعتبر من وجهة نظر أولية كلا لا ينقسم، ووحدة
غير قابلة للتجزئة أساسها ان التكامل بين نصوصها كان من

الأسس الجهورية التي ادخلتها الدول اطرافها فى اعتبارها عند تصديقها على المعاهدة او انضمامها اليها ودعائها الى القبول بأحكامها والالتزام بمضمونها. غير ان هذا الأصل يقيد منه ما دل عليه العمل بين الدول من ان للمعاهدات الدولية فى تطورها الرامن لا تتناول بالضرورة احكاما مزبطة لا يجوز فصلها عن بعضها البعض، ولا ترمى دوما الى معاملتها كوحدة عضوية لا انفصام فيها، ولكنها تواجه أحيانا تنظيما أكثر تعقيدا موضوعه مصالح عتلفة متعلدة جوابتها تستقل كل منها عن غيرها، ولا تنظمها بالثالى وحدة تجمعها، وإنما تمايز فى مضمونها والأغراض المقصودة من لرسالتها عن بعضها البعض، مما يؤكد ذاتية النصوص للمنظمة لكل منها، انفرادها بخصائص مقصورة عليها متعلقة بها وحدها، ليؤول امر النصوص - للتصرف الى كل مصلحة منها على حدة - الى تنظيم خاص لموضوعها مما يقتضى الا تسامل للمعاهدة الدولية - فى هذه الفروض - كوحدة قائمة بذاتها متكاملة فى مجموع احكامها، بل تثبت هذه الوحدة لكل جزء من اجزائها مستقلا بذاته عن غيره، وبالتالي يكون مرد الامر فى تجزئة نصوص للمعاهدة، لو القبول بها فى مجموعها، الى ارادة الدول اطرافها محلدة على ضوء ما تكون قد أولته من اعتبار لطبيعة وخصائص للمسائل التى تناولها بالتنظيم وهو ما رددته اتفاقية فيينا لقانون للمعاهدات، ذلك ان القاعدة الاولى فى نطقها هى وحدة نصوص للمعاهدة، وهى وحدة عززتها الفقرة الثانية من المادة (٤٤) منها وذلك فيما قررت من ان السند الذى تركز اليه احدى الدول وفقا لاحكام هذه الاتفاقية - لتقضى معاهدة دولية تكون طرفا او للاتسحاب منها او لتعليق تنفيذها - لا يجوز الاحتجاج به واثارته الا بالنسبة الى المعاهدة بأكملها ومع ذلك اذا كان هذا السند منصرفا الى نصوص بذاتها متعلقا بها وحدها، فان اثره يقتصر

عليها اذا كان ممكنا - فى مجال تطبيقها - فصلها عن بقية المعاهدة
وبمراعاة شرطين : أولهما : الا يكون قبول الدول للترمة بالمعاهدة
للتصوص التى يراد فصلها عنها من الشروط الجوهرية لموافقتها
على التقيّد بالمعاهدة فى مجموع احكامها، وثانيهما: الا يكون
للضى فى تنفيذ التصوص للتقية من المعاهدة متطويا على مخالفة
للمعاهدة.

وحيث انه متى كان ذلك، وكان البين من الرجوع الى
أحكام اتفاقية التعويضات المبرمة بين الحكومتين المصرية واليونانية -
والتي لا ينازع الخصوم فى مضمونها - انها تتناول فى "
موضوعها" - تقرير التعويضات التى تدفعها حكومة مصر عن
الاموال والحقوق والمصالح اليونانية التى مستها القوانين التى عدتها
الاتفاقية فى مادتها الثانية سواء فى مجال التأمين او فى نطاق تدابير
الحراسة او فى خصوص الاصلاح الزراعى . وقد حدد الطرفان
للمتعاقدان - " مقاصدها وأغراضها " - بأنها تنوعى اجراء تسوية
نهائية مبررة للذمة الحكومة المصرية - فور ادائها لتلك التعويضات
على النحو المحدد بالاتفاقية - وذلك فى مواجهة اية مطالبة يقدمها
اليونانيون الذين مستهم القوانين للشار اليها والتاشئة عن تطبيقها
فى حقهم ، او تكون مبررة عليها. اما عن " نطاق التعويضات
ومستحقها وشروط استحقاقها " فقد فصلتها الاتفاقية فى مادتها
الرابعة التى يبين منها ان الأشخاص الطبيعيين اليونانيين وكذلك
الأشخاص للعنوية اليونانية يستحقون عن اموالهم وممتلكاتهم
التعويض المقرر بالاتفاقية وفقا لشروطها وبناء على طلب يقدم
منهم او منها، فى حدود مبلغ اجمالى لا يجاوز ٦٥٪ من قيمتها،
وعلى ان تدفع التعويضات فى حساب خاص لا يقل فائدة بقصد
تحويلها الى اليونان. فاذا كان الأشخاص الطبيعيون اليونانيون
مقيمين فى مصر، فان قواعد التحويل للتصوص عليها فى الاتفاقية

سرى عليهم بمجرد حصولهم على صفة غير المقيم. ونص الاتفاقية كذلك في مادتها التاسعة على أن تشكل لجنة مشتركة لمراقبة تنفيذ الاتفاقية وضمان تطبيق أحكامها - عند الانقضاء - على وجه مرمز متى كان ذلك، فإن أحكام الاتفاقية في الحدود السالف بيانها تحظر صفقة واحدة متكاملة العناصر، مؤبادة الأجزاء، تصل حلقاتها والا تفصم مكوناتها، ذلك أنها تعكس ما ارتأته الحكومتان المصرية واليونانية تطلقا لتسوية شاملة ونهائية للتصويبات مستحقة رعايا اليونانيين عن القوانين الصادرة في شأنهم وللثورة في مصالحهم سواء في مجال التأميم أو تلجير الحراسة أو الإصلاح أو الرعى يحدد التصويض المقرر بها نطاق حقوقهم، وليكون التصويض المقرر بها نطاق حقوقهم، وليكون التصويض الذي قرره بنصوصها منهما لكل نزاع حول مقلده، وموفا لنمة الحكومة المصرية في مواجهة الحكومة اليونانية ورعايها، وإن كان من المقرر قانونا أن المعاملة الدولية يضمن تسيورها في إطار من حسن نية ووفقا للمعنى للحد لممارستها، في السياق الواردة فيه، وما لا يخل بموضوع المعاملة أو يجاوز افتراضها، وكان أعمال الاتفاقية المصرية واليونانية كوحدة لا تقبل التحزبة تكامل في مجموع أحكامها هو الذي يعطيها الفاعلية، ويكفل الوفاء بالافتراض المقصود منها، فإن حالة جواز تبعض أحكامها تكون فقرة لستعا، متنية لما قصده الدولتان المتعلقتان من برهما، ومهذبة مفهوم التسوية الشاملة المجد أطارها ومقلدها توفقا لاثارة أي نزاع جديد من حولها . كذلك فإن ادعاء رعية يونانية بأن له أن يختار من أحكام الاتفاقية المصرية اليونانية ما يراه محققا لمصلحته، إنما ينحل إلى تحويله الحق في تعديل الاتفاقية الدولية، وتفض الأسس التي تقوم عليها لوافضير فيها، وتكاملتها بقواعد يختارها، وهو مالا تملكه إلا الدولتان المتعلقتان، وبمراضيهما معا. ومردود ثالثا بأن من المقرر وفقا لقواعد

القانون الدولي ان كل دولة فى علاقاتها بالدول الاخرى السلطة الكاملة التى تؤثر بها - ومن خلال المعاهدة الدولية تكون هى طرفا فيها - فى نطاق الحقوق المقررة لمواطنيها سواء كان ذلك فى اطار حق الملكية او فى مجال الحقوق الشخصية. وتعتبر هذه السلطة الكاملة موازية لحقوقها وواجبها فى ان توفر الحماية لمواطنيها، وان كانت الحقوق التى رتبها للمعاهدة الدولية وكذلك التزاماتها، لا تسرى الا على الدول اطرافها فى العلاقة فيما بينها، ولا يحترق التنظيم الوارد بها - وأيا كان مضمونه - متصرفا الى مواطنيها.

وحيث انه متى كان ما تقدم، وكانت الاتفاقيات المشار اليها فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القرار بقانون للطعون عليه، لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة، وكان لا تعارض بين نصوص الاتفاقية المصرية واليونانية وأحكام الدستور باعتبار ان ما قصده الدولتان للتعاقدتان منها لا يعدو وتقرير الأسس المعقولة لتتويج تحمله الحكومة المصرية عدد مقدره بالاتفاق مع الحكومة اليونانية فى اطار من قواعد القانون الدول العام، وعلى وجه يعتبر معه هذا التتويج تسوية نهائية لكل الأضرار الناشئة عن تطبيق القوانين المصرية - فى الحالات التى عهت بها الاتفاقية وحددتا حصرا - على اليونانيين او الأشخاص للمعوية اليونانية، فان مناصى المدعين فى هذا الشق الأخير من الدعوى تكون مفتقرة لكل اسس قويم يحملها، ومتعينا بالتالى رفضها.

وحيث ان النص للطعون عليه لا يعارض مع أى حكم فى الدستور من أوجه أخرى.

التهمة الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى، وبمصادرة الكفالة، وألزمت
الدعوى للصروفات ، وبمبلغ مائة جنيه مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤ ق
دستورية جلسة ١٩٩٣/٦/٢).

(الجريدة الرسمية — العدد ٧ في ١٨/٢/١٩٩٣)

قاعدة رقم (١٨٢)

البدا (٥٠٩) عدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة
السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية
الأوضاع الناشئة من فرض الحراسة.

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما بين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في ان للدعى كان قد أقام
دعواه للموضوع أمام محكمة لقيم طالباً الحكم برد أمواله المخاضة
لتدابير الحراسة عينا . وأثناء نظر هذه الدعوى دفع بعدم دستورية
أحكام القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية الأوضاع
الناشئة عن فرض الحراسة. ولذا قبلت محكمة الموضوع جدياً دفعه
وصرحت له برفع الدعوى الدستورية، فقد اقام الدعوى لاثلة طالباً
الحكم بعدم دستورية أحكام القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ برمتها وذلك عدا ما جاء به متفقاً مع أحكام الدستور.
وبمذكورة تم لينها بتاريخ ١١/٤/١٩٩٠ ، قصر للدعى طلباته
على الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من
القرار بقانون المشار إليه.

وحيث ان من بين ما يطعه للدعى على الفقرة الثانية من المادة

السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه، مخالفتها للحماية التي كفلها الدستور لحق للملكية الخاصة المنصوص عليها في المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ من الدستور، وذلك فيما قرره من أن " لا تقبل الدعوى للتطرق بالحقوق الناشئة عن الحراسة التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو للزينة عليها ما لم ترفع الدعوى بشأنها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون".

وحيث أن هذا النص سديد في جوهره، ذلك أن البين من الأعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليها - أن جهات القضاء المعطفة كانت قد أصدرت أحكاما متوالية قررت بموجبها اعتبار لوامر فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين الصادرة استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ باطلّة عديمة الأثر قانونا، وأنه إذ كان أعمال الآثار التي رتبها هذه الأحكام في شأن تلك الأوامر مودلة أن ترد عينا لمولاء الاشخاص أموالهم وممتلكاتهم، فقد تقرر - لمواجهة هذه الآثار وتنظيمها لها، وانتهاء للمنازعات القائمة في شأنها، وتوقفا لآثار منازعات جديدة يصدرها - التدخل تشريعا بالنصوص التي تضمنتها القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، وذلك للحد بوجه خاص من الآثار للزينة على قيام هؤلاء الاشخاص باسترداد بعض أموالهم وممتلكاتهم ممن يحوزونها ملحا طويلا رتبوا علائها وعلى أساسها أحوالهم للمعيشة، ما يناقض السلام الاجتماعي ، ويمس بعض الأوضاع السياسية والاقتصادية في الدولة، ويحور الانتحاء الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا من التنفيذ العيني، وعلى أساس أنه ليس ثمة ما يحول دون تدخل للشرع لتنظيم عناصر التعويض وذلك بقراره أسس لتحليله لا تتضمن أية مصادرة كلية أو جزئية للحق في التعويض.

وحيث انه توكلنا لانصلح الامور فرض الحراسة الصادرة في حق الاشخاص الطبيعيين على النحو للتقدم، وقرروا بما انطوت عليه هذه الامور من عدوان على الملكية الخاصة يرقى الى مرتبة اغتصابها، نصت للمادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للمشار اليه على " ان تعتبر كأن لم تكن الامور الصادرة بفرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم استنادا الى احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ويتم ازالة الآثار المرفقة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون..." مقتضى بنصها هذا، ما استقر عليه القضاء من اعتبار هذه الامور متضمنة عينا حسيما لصلوره فاقلة لسندها في امر يتطوى على اعتداء على الملكية الخاصة التي نص الدستور على صونها وحمايتها، مما يجرد تلك الامور من مشروعيتها الدستورية القانونية، وينحدر بها الى مرتبة الاعمال للمادة عديمة اثر قانونا، وهو ما عززته المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وذلك بما قرره في صدرها - وكأثر حتمي لأعمال مادته الاولى - من ان ترد عينا الى الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير الحراسة المشار اليها في المادة الاولى من هذا القانون، جميع أموالهم وممتلكاتهم، لما ما لوردته المادة الثانية من استثناء للحد من اطلاق هذه القاعدة، فقد اعتبرته هذه المحكمة يحكمها الصادر في القضيتين رقمي ١٣٩، ١٤٠ لسنة ٥ ق دستورية، مخالف للدستور على أساس ان التصويص الذي قرره المادة الثانية لأموال الخاصيين وممتلكاتهم التي استثنى من قاعدة الرد العيني، ليس معادلا لقيمتها الحقيقية.

وحيث انه متى كان ما تقدم، وكان تطبق احكام القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للمشار اليه، وما اثر بشأنها من مناع متعلقة بدستوريتها، انما يلزم حول الملكية الخاصة التي

اعتصمها الدستور بالحماية وكفل صونها باعتبارها في الاصل ثمة مرتبة على الجهد الخاص الذي بذله الفرد بكنه وعرقه، وبوصفها حافزه الى الانطلاق والتقدم، اذ يختص دون غيره بالأموال التي يملكها وتهيتها للاقتضاع للقيود بها لتعود اليه ثمارها، اذ كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة السادسة للطعون عليها قد حددت بمعاد سنة من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ كى ترفع خلالها الدعاوى المتعلقة بالحقوق الناشئة عن الحراسات التي عينتها اولمرتبة عليها، والا كانت غير مقبولة، فان المعاد يكون مرتبطا بدعوى الاستحقاقات التي تسمى تلك الحقوق ، مسقطا لها بفراته.

وحيث انه متى كان ذلك، وكان الاصل في دعوى الاستحقاق انه ليس لها اجل محدد تزول بانقضائه، وذلك بناء على ما لحق للملكية من خاصية تميزه عن غيره من الحقوق الشخصية وكذلك عن غيره من الحقوق العينية الاصلية منها او التبعية وتمثل هذه الخاصية في ان للملكية وحلها هي التي تنحصر حقا دائما، وتقضى طبيعتها الا يزول هذا الحق بعدم الاستعمال، ذلك انه ايا كانت المدة التي يخرج فيها الشئ من حيازة مالكه، فانه لا يفقد ملكيته بالتناقص عن استعمالها، بل يقلل من حقه ان يقيم دعواه لطلبها مهما طال الزمن عليها الا اذا كسبها غيره وفقا للقانون، بما موله ان حق للملكية باق لا يزول ما بقى الشئ للمالك، ومن ثم لا تسقط الدعوى التي تسمى بانقضاء زمن معين سواء كان محل للملكية منقولا او عقارا . ولئن نص القانون المدني على ان للتقول يصبح لا مالك له اذا غطى عنه مالكه بقصد النزول عن ملكيته، الا ان هذا التعليل لا يفيد ان حق للملكية في للتقول من الحقوق للموئنة بل يقلل حق للملكية في للتقول حقا دائما الى ان ينزل عنه صاحبه ولا يضر النزول عن الحق توقفا له. حتى كان ذلك، وكان

لا يتصور ان يكون حق الملكية ذاته غير قابل للسقوط بالتقادم وتسقط مع ذلك بالتقادم الدعوى التى يطلب بها هذا الحق، فان النص المطعون عليه يكون قد انتقص من الحماية التى كفلها الدستور لحق للملكية، وجاء بالتالى مخالف لنص المادة ٣٤ منه. ولا ينال مما تقدم قاله ان الذين عضعوا لتدابير الحراسة يمترون بالنسبة الى اموالهم وممتلكاتهم التى يطلبون ردها فى مركز قانونى مختلف عن غيرهم من يدعون ملكية شئ غير خاضع لهذه التدابير ويقيمون دعوى الاستحقاق لطلبه، ذلك ان هؤلاء وهؤلاء يطلبون رد اموالهم وممتلكاتهم اليهم ايا كان سبب كسبهم ملكيتها، ولا يمتازون عن بعضهم البعض الا فى واقعة بعينها، هى فى ذاتها منعدمة من الناحية الدستورية والقانونية، تلك هى المتعلقة بخضوع الأولين لتدابير الحراسة التى فرضتها الدولة عدوانا على ملكيتهم والمختصا بها، ولا يتصور قانونا ان تكون الواقعة المنعدمة مرتبة لأية آثار فى محيط العلاقات القانونية، ذلك ان اتساعها زوال لها واجتثات لها من منابها وانفاء لذاتها. واذا كان القضاء قد جرد أوامر الحراسة من كل قيمة وقرر المخداتها الى مرتبة الأعمال للمادية عديمة الاثر قانونا، فان من غير المتصور ان تتحول فى اثرها الى الانتقاص من حقوق هؤلاء الذين نالوا بعينها.

وحيث انه متى كان ما تقدم، وكان التمييز بين المراكز القانونية بعضها البعض، يفرض تفاديها - ولو فى بعض جوانبها - تفاديا يقوم فى مناه على عدم اتحاد هذه المراكز فى العناصر التى تكونها، وكان من المقرر قانونا ان كل واقعة منعدمة ليس لها من وجود، اذ هى ساقطة فى ذاتها والساقط لا يهود، فان مثل هذه الواقعة - وهى فى اطار النزاع الراهن واقعة فرض الحراسة على اسوال الاشخاص الطبيعيين وممتلكاتهم استنادا الى قانون الطوارئ - لا يمكن ان يقوم بها التباين بين مركزين قانونيين، ولا يعتد بالآثار

ألقى رتبته للمشرع عليها خاصة ما تعلق منها بالانتقاص من الحماية التي كفلها الدستور لحق الملكية، وهي حماية يفرضها مبدأ خضوع الدولة للقانون المنصوص عليه في المادة (٦٥) من الدستور بما يتضمنه هذا المبدأ من استقامة للنهي عند اقرار النصوص التشريعية وذلك بالتقيد بالضوابط التي يفرضها الدستور في شأن الحقوق والحريات التي كفلها متى كان ذلك وكان النص المطعون فيه قد حصص الفئة التي تعلق بها بحال تطبيقه - بمعاملة استثنائية جائزة رتبها على كونهم ممن عضوا لتدابير الحراسة التي فرضتها الدولة عليهم بأوامرها - وهي تدابير متعلمة في ذاتها على ما سلف بيانه، ولا يقوم بها التباين في المراكز القانونية بين هؤلاء وبين غيرهم ممن يتمتعون بالحماية الكاملة التي ضمنها الدستور لحق الملكية ايا كان صاحبها، وكانت دعوى الاستحقاق سواء كان محلها منقول او عقار لا تندرج تحت الدعاوى التي تقيد رفعها بمعاملة، فان النص المطعون فيه اذ افرد للمخاطبين بأحكامه - المعتندين ملاكا كغيرهم - بمصاد قصره عليهم، ناقض به جوهر الملكية وأخل بالحماية التي كفلها الدستور لها، يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية لتعارضه وأحكام المادتين ٣٤ ، ٤٠ من الدستور.

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة. وألزمت الحكومة بالمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥ ق
دستورية جلسة ١٩٩٣/٢/٦)

(الجريدة الرسمية - العدد ٧ في ١٨/٢/١٩٩٣)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ (٥١٠) حراسة - علم دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ / ١٩٨١ .

الحكمة: حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى ومساير الاوراق - تتحصل في ان المدعين - وهم ايرانيو الجنسية - سبق ان فرضت عليهم الحراسة، الاول والثالثة بمقتضى الامر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ والثاني عملا بالامر رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٦٣ ، وتقرر تعريضهم طبقا لاحكام المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين لاحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، وعلى اساس ان للمدعين الاول والثالثة قد غادرا البلاد بتاريخ ٦ من يوليو سنة ١٩٦٧ ، وان للدعى الثاني لم يعد يقيم فيها منذ عام ١٩٥٧ ، وكان المدعون قد اقاموا الدعوى رقم ٢٢٦٨ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الدعى عليهم الاربعة الآخرين بطلب الحكم بعدم الاعتداد بمقد البيع الابتدائى للمورخ الاول من مارس سنة ١٩٧٤ الصادر من الحارس العام الى المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق عن المنشأة الملوكة لهم ، وعدم سريان هذا العقد فى حقهم وبطلانه مع ما يترتب على ذلك من آثار . وأحيلت الدعوى المذكورة الى محكمة القيم وقيدت بجلوسها برقم ١٩٧ لسنة ١ فى " قيم " . وأثناء نظرها دفع للمدعون بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ . واذا صرحتم لهم محكمة الموضوع - بعد تقديمها لجدية الدفع - برفع الدعوى الدستورية ، فقد اقاموا الدعوى الثالثة .

وحيث ان قوام هذه الدعوى رد اعتداء قال للمدعون - وهم من غير المواطنين - بوقوعه على أموالهم وممتلكاتهم بالمخالفة

للدستور، فإن اختصاص هذه المحكمة بنظرها - ووفقا لما جرى عليه قضاءها - يعتبر امرا ثابتا لا نزاع فيه، ذلك ان الدستور افرد بابها الرابع للقواعد التي صاغها في مجال سيادة القانون، وهي قواعد متكامل فيما بينها ويندرج تحتها نص للمادة الثامنة والستين التي كفل بها حق التقاضي للناس كافة، دالا بذلك على ان التزام الدولة بضمان هذا الحق فرع من واجبها في الخضوع للقانون، ومؤكدنا بمضمونه جانبيا من أبعاد سيادة القانون التي جعلها اساسا للحكم في الدولة على ما تنص عليه المادتان الرابعة والستون والخامسة والستون . واذ كان الدستور قد اقام من استقلال القضاء وحصانته ضمانين اساسيين لحماية الحقوق والحريات ، فقد اضحى لازما - وحق التقاضي هو للدخل الى هذه الحماية - ان يكون هذا الحق مكفولا بنص صريح في الدستور كي لا تكون الحقوق والحريات التي تنص عليها مجردة من وسيلة حمايتها، بل معززة بها لضمان فعاليتها.

وحيث انه متى كان ذلك، وكان الالتزام للملقى على عاتق الدولة وفقا لنص. المادة الثامنة والستين من الدستور يقتضيها ان توفر لكل فرد - وطنيا كان ام اجنبيا - نفاذا ميسرا الى محاكمها بالاضافة الى الحماية الواجبة للحقوق المقررة بتشريعاتها، وبمراعاة الضمانات الاساسية اللازمة لادارة العدالة ادلة فعالة وفقا لمستوياتها في الدول المتحضرة، وكانت الحقوق التي تستمد وجودها من النصوص القانونية، يلزمها بالضرورة - ومن اجل اقتضاها - طلب الحماية التي يكفلها الدستور لو للمشرع لها، باعتبار ان مجرد النفاذ الى القضاء في ذاته لا يعتبر كافيا لضمانها، وانما يجب ان يقرن هذا النفاذ دوما بازالة العوائق التي تحول دون تسوية الاوضاع الناشئة عن العلوان عليها، ويوجه محاص ما يتخذ منها صورة الاشكال الاجرائية للعقدة، كي توفر الدولة للخصومة

فى نهاية مطالعتها حلا منصفا يقوم على حيلة المحكمة واستقلالها، ويضمن عدم استخدام التنظيم القضائى كأداة للتمييز ضد فئة بذاتها او التحامل عليها، وكانت هذه التسوية هى التى يعمد الخصم الى الحصول عليها بوصفها القضية القضائية التى يطلبها لمواجهة الاعلال بالحقوق التى يدعيها، فان هذه القضية — وبافتراض مشروعيتها واتساقها مع أحكام الدستور — تتلمج فى الحق فى التقاضى، وتعتبر من مميزات، وذلك لارتباطها بالغاية النهائية المقصودة منه برابطة وثيقة. وأية ذلك ان الخصومة القضائية لا تقام للدفاع عن مصلحة نظرية لا تمحض عنها فائدة عملية، ولكن غايتها طلب منفعة يقرها القانون وتحدد على ضوءها حقيقة للسألة للتنازع عليها بين اطرافها وحكم القانون بشأنها، وذلك هو ما أكدته هذه المحكمة بما جرى عليه قضاؤها من ان الدستور افصح بنص المادة الثامنة والستين منه عن ضمان حق التقاضى كمبدأ دستورى اصلى مردداً بذلك ما قرره الدساتير السابقة ضمناً من كفالة هذا الحق لكل فرد - وطنياً كان او اجنبياً — باعتباره الوسيلة التى تكفل حماية الحقوق التى يتمتع بها قانوناً ورد العُدوان عليها.

وحيث انه متى كان ذلك — وكان من المقرر قانوناً ان للدولة بناء على ضرورة تفرضا لوضعها الاقتصادية او تطلبها ادارة علاقاتها الخارجية او توجبها زوابطها القومية او غير ذلك من مصالحها الحيوية، ان تفرض قيوداً فى شأن الاموال التى يجوز لغیر المواطنين مملكتها، او ان تخرج فئة منها من دائرة الاموال التى يجوز لهم التعامل فيها، سواء أكانت اسواًل متقولة ام عقارية، فان من الصحيح كذلك ان تتدخل مصالح الدول ونماء اتصالاتها الدولية وحماية التعاون فيما بينها، يلزمها بأن تعمل كل منها — فى نطاق اقليمها — على ان توفر الوسائل الاجرائية والقواعد الموضوعية التى

يمكن الأجنبي من خلالها من رد العلوان على حقوقه الثابتة وفقا لنظمها القائمة، وهو ما قرره المادة الثامنة والستون من الدستور التى لا يجوز للدولة بموجبها ان تجحد على غير مواطنيها الحق فى اللجوء للدفاع الى قضائها للدفاع عن حقوقهم التى تكفلها القوانين الوطنية، والا اعتبر اعراضها عن توفير هذه الحماية لو اغفلها لها انكارا للعدالة تقوم به مسئوليتها الدولية، ويوقعها فى حومة للمخالفة الدستورية. متى كان ذلك، وكان المدعون - وهم من غير المواطنين - يستهفون بدعواهم للموضوعية رد الأموال - التى يقولون باغتصابها بالمخالفة لأحكام الدستور - عينا اليهم، وكان اكسابهم ملكيتها وفقا للقوانين للعمول بها وعمرارة الارضاع للقررة فيها، غير متنازع فيه ، فان الحماية التى كفلتها المادة الرابعة والثلاثون من الدستور للحق فى الملكية تسحب اليهم، ذلك ان حجبها عنهم لو تقيدها بما يخرجها عن الاغراض المقصودة منها، يكرس انتزاع اموالهم، ويحذر اهلدارا لستد ملكيتها، واسقاطا للحقوق المتفرعة عنها، واقرارا للمادة الثامنة والستين من الدستور من محتواها.

وحيث انه على ضوء ما تقدم، وكانت هذه المحكمة هى الجهة القضائية العليا التى اختصها الدستور وللشرع كلاهما بولاية الفصل فى المسائل الدستورية، وليس ثمة جهة اخرى يمكن ان تنازعها هذا الاختصاص، او ان تتحلل لنفسها، فان الفصل فى للمخالفة الدستورية للمدى بها اما يعود الى هذه المحكمة دون غيرها.

وحيث ان المدعين يتعون على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، مخالفتة أحكام الساتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور قولاً منهم بأن الاصل فى السلطة التشريعية هو ان يتولاها مجلس الشعب ، وانه لا استثناء من

ذلك الا في الحالتين المنصوص عليهما في هاتين المادتين اللتين تحولان رئيس الجمهورية سلطة استثنائية يمين ان يتقيد في نطاق ممارستها بالحدود والقيود التي فرضها الدستور. واذا صدر هذا القرار بقانون بغير تفويض من السلطة التشريعية، دون ان تتوفر حالة الضرورة التي تسوغ اصداره في غيبتها، فانه بذلك يكون مخالفا للدستور. كما ينص للدعوى على المادة السادسة من ذلك القرار بقانون انها اذ نقلت الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التي محضت للحراسة من القضاء للدنى - الذى يعد قاضيهما الطبيعي - الى محكمة القيم، واذا عللت في اختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وليس بقانون، فانها تكون قد خالفت حكم المادتين ٦٨ ، ١٦٧ من الدستور.

وحيث ان الذين من الأعمال التحضيرية للقرار بقانون للطعون عليه - وعلى ما قرره هذه المحكمة بحكمها الصادر في الدعويين رقمى ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية " دستورية " والذى نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٨٦ - ان القرار بقانون للطعون عليه صدر استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور، ملتزما بالحدود الضيقة التي تفرضها الطبيعة الاستثنائية لمباشرة رئيس الجمهورية الاختصاص باصداره في غيبة السلطة التشريعية، وكان هذا القضاء نافيا لصدور هذا القرار بقانون اثناء انتقاد السلطة التشريعية بناء على تفويض منها في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٠٨ من الدستور، فان وجه التعمي الذى اثاره للدعوى في شأن عدم استيفاء ذلك القرار بقانون لأوضاعه الشكلية، يكون قد طرح على هذه المحكمة، وكلمتها فيه قاطعة لا تحتمل تقبيل او تأويل، اذ كان ذلك، وكان قضاء المحكمة في الدعويين المشار اليهما، قد حزم كذلك بأن محكمة القيم للمشكلة وفقا لقانون حماية القيم من العبث الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ مى

القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور بالنسبة الى منازعات الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين وممتلكاتهم، وكذلك أموال الأشخاص الاعتبارية، وكان من المقرر ان ما فصلت فيه هذه المحكمة - في الدعوى للشار اليهما - سواء من ناحية العيوب الشكلية او للمطالع للوضعية، انما يجوز حجية مطلقة في مواجهة الكافة، وبالنسبة الى الدولة بكامل سلطاتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة، وهي حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه او السعي لنقضه من خلال اعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعته، متى كان ذلك، فان الخصومة في هذا الشق من الدعوى تكون متجهة بعد ان حسمتها هذه المحكمة بحكمها للشار اليه.

وحيث ان للدعين يتعون كذلك على الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، ان ما قرره من تعريض الاشخاص للشار اليهم فيها عن تدابير الحراسة طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ يرفع الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص - وفي الحدود للنصوص عليها فيه - مؤداه التقيد بالحد الاقصى للتعريض للنصوص عليه في المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ للشار اليه، مما من شأنه اعداء حجية الحكم الصادر عن هذه المحكمة في الدعوى رقم ٥ لسنة ١ قضائية " دستورية " فيما قضى به من ان ما قرره هذه المادة من حد أقصى للتعريض الاجمالي للنصوص عليه فيها، انما يتطوى على مخالفة للمادتين ٣٤ ، ٣٧ من الدستور.

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه - وبعد ان قضت هذه المحكمة بجلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٢ فى القضية رقم ٨ لسنة ٨ قضائية " دستورية " بعدم دستورتها فى مجال تطبيقها بالنسبة الى من اسقطت عنهم الجنسية المصرية او تخلوا عنها - غدت تنص على ما يأتى :

" وبالنسبة الى الأشخاص الذين غادروا البلاد مغادرة نهائية ولم يعودوا الى الإقامة بمصر خلال المدة المنصوص عليها فى قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، فيعرضون عن تدابير الحراسة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١، وفى الحدود المنصوص عليها فيه ."

وحيث ان البين من تنصى التشريعات الصادرة فى شأن رفع الحراسة وتصفية الاوضاع للقرابة عليها وكذلك الاحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض نصوصها - وبقرار اتصلها بالدعوى الرابعة - ان القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد تضمن قاعدتين : اولاهما تلك المنصوص عليها فى مادته الاولى، وهى تقضى برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى لوائح جمهورية طبقا لأحكام قانون الطوارئ. وثانيتهما تلك التى لوردتها مادته الثانية مقررة بموجبها أهولة الأموال والممتلكات المشار اليها الى الدولة على ان يعرض اصحابها عنها بتعويض اجمالى قدره ثلاثون الف جنيه مالم تكن قيمتها اقل من ذلك، فيعرض عنها بمقتدر هذه القيمة، متى كان ذلك ، وكانت المحكمة الدستورية

لعليا قد تهر حكامها لصادر في ١٦ مايو ١٩٨١ في القضية رقم ٥ نسبه قضائية "دستورية" الى عدم دستورية نص المادة الثانية من حيث لقر : قانون تأسيس على ن الأبنوة و الدولة وكذلك التعويض لاجمى لقرار ال بها. ينطوي ال على عود على سوال الأشخاص الطبيعيين وممتلكاتهم ومصادرة هـ بالمخالفة للمادتين ٣٤ . ٣٥ من الدستور، وكان القرار بقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧١ قد صدر متوخيا تصفية الحراسة على سوال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين خصصين لأحكام القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . حشر اليه متوسلا الى ذلك بتحديد مركزه المالية، وكان مـ هـ بتحديد قد عهد به الى لجان قضائية تتولاه كل منه وفقا لأحكام مادته الخامسة التي تنص على انه مـ د تبين للجنة ان صافي الذمة المالية للمضاع لا يجاور الحد الأقصى للنصوص عليه في مادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، تصلر للجنة قرار بتعويض عن صافي العناصر المحققة من ذمته المالية مع التعلل نه عن باقي العناصر غير المحققة اصولا وخصوصا، اما اذا جاور صافي الذمة المالية للمضاع الحد الأقصى سالف البيان، فيتم تعويضه عن صافي العناصر المحققة من ذمته المالية مع التعلل له عن قدر من العناصر غير محققة لا يجاور . صافيها - بالاضافة الى التعويض المستحق له عن العناصر المحققة - ذلك الحد الأقصى. متى كان ذلك . وكان الاصل الذي التزمه القرار بقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧١ حيث نصحه من أحكام مستهلها بها تصفية الحراسة وتحديد للركز المالية للمضاعين، هو أهولة لمولهم وممتلكاتهم الى الدولة وتعويضهم عنها وفق الأحكام للنصوص عليها في المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، فانه بملك لا يكون قد نقص الأسس التي قام عليه هذا القرار بقانون، بل تبناه تمامه ود خصص قضاء محكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم

٨ لسنة ٨ قضائية " دستورية " الى عدم دستورية للمادة الخامسة من القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ على اساس التزامها الحد الأقصى للتعميم للنصوص عليه في المادة الثانية من القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٠ ومقتدره ثلاثون ألف جنيه لتعميم الخاضع عن صافي العناصر المحققة من ذمة للالية وما يتم التخلي له عنه من عناصرها غير المحققة، وانطوائها بالتالي على استيلاء الدولة دون مقابل على اقل من ازيد على هذا الحد الأقصى من أموال الخاضعين وممتلكاتهم مما يشكل عدوانا عليها ومصادرة لها بالمخالفة للمادتين ٣٦،٣٤ من الدستور وبما يحل كذلك بالمادة ٣٧ التي لا تجيز تحميل حد أقصى الا بالنسبة الى الملكية الزراعية، متى كان ذلك، وكان التعميم عن تدبير الحراسة وفقا للنص التشريعي للطعون عليه - وهو الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ التي جرى تطبيقها على المدعين - وهم من غير المواطنين - مقيدا بالألا يتجاوز مقتدره الحدود للنصوص عليها في القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١، فان النص للطعون عليه - وقد التزم الحد الأقصى للتعميم للنصوص عليه في هذا القرار بقانون، يكون مشوبا ببنات العوار الدستوري للوصومة به للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والمادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١، ومتطوبا بذلك على مخالفة للمادتين ٣٦،٣٤ من الدستور .

للهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنته من نص على " وبالنسبة للأشخاص الذين غادروا البلاد مفارقة نهائية ولم

- ١١٠٦ -

يعودوا الى الإقامة فيها خلال اللدة للنصوص عليها فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه، فيحوضون عن تلابير الحراسة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ وفى الحدود للنصوص عليها فيه " وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - العطن رقم ٩٨ لسنة ٤ ق . د
جلسة ١٩٩٤/٣/٥)

(الجريدة الرسمية - العدد ١٣ فى ١٩٩٤/٣/٣١)

حظر التقاضي

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ : (٥١١) دفعوع — الدفع بعلم النمورية ليس من الدفعوع التي يخالطها واقع ولا تحير المجادلة فيه مجادلة موضوعية مما تستقل بتقليدها محكمة الموضوع وانما ينحل الى ادعاء بمخالفة نص تشريعي لحكم في النمور .

(٥١٢) دفعوع — الدفع بعلم النمورية — ادعاء لا يرتبط الفصل فيه باية عناصر واقعية تكون محكمة الموضوع قد حققها ومن ثم تجوز اثره ولو لأول مرة أمام محكمة التقض .

(٥١٣) رقابة — طيبة الرقابة القانونية التي تباشرها محكمة التقض على محكمة الموضوع لا تحول بذاتها دون اثاره الدفع بعلم النمورية أمامها .

(٥١٤) طعن — الطعن بعلم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الاعيان التي انتهى فيها الوقف وان يكون الحكم الصادر من محكمة الاستئناف نهائيا غير قابل للطعن أمام أى جهة قضائية ليس في ذلك انكار لحق التقاضي المتصوص عليه في المادة ٦٨ من النمور وبالتالي لا يكون مخالفا للنمور .

(٥١٥) اخلال بمبدأ المساواة — الاخلال بمبدأ المساواة أمام القانون وتكافؤ القمص وفقا للمادة ٨٠٤٠ من النمور ليس لها محل لان التنظيم قد تقرر لأغراض مشروعة ووفق اسس موضوعية لاقيم تميزا منها عنه بين المخاطين بها لأن الحماية الدستورية غايها تقرير أولوية في مجال الانتفاع لبعض التراجعين لتحلدها وفقا لاسس موضوعية يقتضيها الصالح العام .

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تحصل في أن للدعى عليهما الأولى والرابعة كاتبا قد تقلدتا بطلب الى لجنة القسمة بوزارة الأوقاف ابتغاء قسمة أعيان وقف مصطفى حلمي — وتاريخ ١٩٨٦/٣/١١ صدر قرار اللجنة لاعتماد تقرير الخبير للورخ ١٩٨٦/١/٤ بالنسبة للطريقة الأولى لقسمة أطيان الوقف، واذ لم يرتض للدعون هذا القرار فقد تقدموا باعراض عليه الى لجنة الاعتراضات التي انتهت الى قبول الاعتراض شكلا، ورفضه موضوعا. طعن المدعون في هذا القرار أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦ لسنة ١٠٤ ق. حيث قضت بالمحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد القرار للطعون فيه، واذ لم يرتض المدعون هذا الحكم فقد طعنوا فيه أمام محكمة النقض ودفعوا أمامها بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة الثالثة عشرة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التي انتهى فيها الوقف والتي تنص على أن " ويكون الحكم الصادر من محكمة الاستئناف نهائيا غير قابل للطعن أمام اية جهة قضائية "، واذ قلرت المحكمة جديدة هذا الدفع فقد صرحت للمدعين بالتخاذ اجراءات الطعن بعدم الدستورية، فقاموا دعواهم للمائلة .

وحيث ان هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى للمائلة قولا منها بأنها لم تحصل بالمحكمة الدستورية العليا وفقا للأوضاع للتصريح عليها في قانونها باعتبار أن الدفع بعدم الدستورية اثر أمام محكمة النقض التي لا تعرض محكمة موضوع، ولا يعد النزاع للمعروض عليها متصلا بقرار الحق أو نفيه، بل تقتصر مهمتها على رقابة صحة تطبيق القانون على الوقائع التي فصل فيها الحكم للطعون فيه، وبالتالي لا يجوز لمحكمة النقض أن تحيل مسألة دستورية تحصل بطعن معروض عليها الى المحكمة الدستورية العليا،

ولا أن تقلد حكمة دفع بعدم الدستورية أثر أمامها بمناسبة فصلها
فى هذا الطعن، اذ لا يحتر هذا الدفع متعلقا بالنظام العام، ولا يجوز
أن يثار أمامها لأول مرة .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن الشرعية الدستورية التى تقوم
المحكمة الدستورية العليا على مراقبة التنفيذ بها، غايةا ضمان أن
يكون النصوص التشريعية مطابقة لأحكام الدستور، وتنبؤا هذه
الشرعية من البيان القانونى فى الدولة القمة من مدارجة، وهى فرع
من عضرر الدولة للقانون والتزامها بضوابطه، ولذ يجوز بالتالى
لأية محكمة أو هيئة اختصاصها للشرع بالفصل فى نزاع معين فصلا
قضائيا - وأما كان موقعها من الجهة القضائية التى تنتمى إليها -
اعمال نص تشريعى لازم للفصل فى النزاع للمعروض عليها اذا بدا
لها مصادمته للدستور من وجهة مبتدئة قولها ظاهر الأمر فى
للطامن الدستورية للوجهة إليه دون عرض فى أصلاتها، ذلك أن
قيام هذه الشبهة لديها يلزمها أن تستوثق من صحتها عن طريق
عرضها على المحكمة الدستورية العليا التى تتولى دون غيرها الفصل
فى المسائل الدستورية، اذ هى التى تتحررها سائرة أغوارها، متقصية
أبعادها، بالغة بحثها متنها، لتقول كلمتها القاطعة فيها بما موداه
أنه كلما كان التعارض للدعى به بين النص التشريعى الأدنى
والقاعدة الدستورية التى تحتل مرتبة الصلورة بين قواعد النظام العام،
عمولا على أسس تظاهرة من وجهة مبتدئة غير متعمقة دخال
للطامن الدستورية، فلا يجوز لأية جهة أولاهها للشرع سلطة الفصل
فى الخصومة بأكملها أو فى بعض جوانبها، أن تتعامل مظنة
الخروج على أحكام الدستور، ولا أن تتحجها جانيا، بل يعين عليها
- ولو كان بحثها منحصر فى مسائل لقانون دون غيرها - أما
أن تحيل بنفسها ما ارتأته من تعارض بين نص تشريعى وقاعدة
دستورية الى المحكمة الدستورية العليا ليكون قضائها فى شأن هذا

التعارض قولا فصلا، وأما أن توفر للمعصم الذي دفع أمامها بعدم
دستورية نص تشريعي، وكان دفعه جليا، مكتة عرض دعواه على
المحكمة الدستورية العليا عن طريق تخويلها إياه حق رفضها إليها
خلال الأجل الذي تحدده، يؤكد ذلك أن الدفع بعدم الدستورية
ليس من الدفوع التي يخالفها واقع، ولا تعتبر المجادلة فيه مجادلة
موضوعية مما تستقل بتقديرها محكمة الموضوع، وإنما ينحل إلى ادعاء
بمخالفة نص تشريعي للحكم في الدستور، وهو ادعاء لا يرتبط
الفصل فيه بأية عناصر واقعية تكون محكمة الموضوع قد حققتها،
ومن ثم تجوز إثارته ولو لأول مرة أمام محكمة النقض، والتي تعتبر
من المحاكم التي عتبتها المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية
العليا، والتي يجوز إثارة مثل هذا الدفع أمامها، ذلك أن أعراضها
عن بحثه على ضوء ظاهر الأمر فيه، بمقولة أن رقابتها منحصرة في
مسائل القانون وحدها، مودله أن يكون مرجعها في هذه الرقابة إلى
النصوص التشريعية المعمول بها عند الفصل في الطعن للعروض
عليها، ولو كانت معينة في ذاتها لمخالفتها للدستور، وهو ما يؤول
إلى انزله لهذه النصوص دوما على الواقعة التي حصلها الحكم
للطعون فيه أيا كان وجه تعارضها مع الدستور، ويناقض ذلك دون
ريب التزامها بالخضوع للقانون - والدستور في مدارجه العليا -
وبضرورة أن تكون الشرعية الدستورية متكاملة حلقاتها، وأن
تكون لأحكام الدستور الصلابة على ما دونها في المرتبة، ومحصلة
ما تقدم كله، وأن طبيعة الرقابة القانونية التي تباشرها محكمة النقض
على محكمة الموضوع، لا تحول بذاتها دون إثارة الدفع بعدم
الدستورية أمامها، بل إن اجابته ليصرها في هذا الدفع، يعكس
جوهر رقابتها القانونية، ويحتمل أوثق اتصالا بها، وذلك أن تقرير ما
إذا كان النص التشريعي للطعون بعدم دستوريته يعد لازما أو غير
لازم للفصل في الحقوق للدعي بها، وكذلك ما إذا كان التعارض

الذى يجره النفع بين هذا النص وحكم فى الدستور، يعد - من وجهة مبدئية - مقضرا الى ما يظلمه أو مرتكبا الى ما يجره، كلاهما من مسائل القانون التى يدخل الفصل فيها فى ولاية محكمة التقض التى عهد اليها للشرع بمراقبة صحة تطبيقه على الوقائع التى عاينها المحكم للظنون فيه .

وحيث ان اللذين يتعون على الفقرة الثالثة من المادة الثالثة عشرة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التى انتهى فيها الوقف، أنها تنص على أنه " ويكون للحكم الصادر من محكمة الاستئناف نهائيا غير قابل للطعن أمام أية جهة قضائية "، فاتها تكون قد حالت دون الطعن بالتقض فى أحكام القسمة الصادرة عن تلك المحكمة، وذلك على خلاف الأصل فيها بما موده أن تكون قرارات لجان القسمة بمنأى من الرقابة التى تباشرها محكمة التقض على صحة تطبيقها للقانون وهو ما يتطوى على انتهاك لحق التقاضى وإخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص للتصوص عليهما فى الولاد ١٨، ١٩، ٢٠ من الدستور .

وحيث ان الفصل فى هذا النص يتضمن إخلاءا للتمييز بين قصر حق التقاضى على درجة واحدة من ناحية، وبين انتهاك الحق فيه انتهاكا مطلقا أو مقيدا من ناحية أخرى، ذلك أن قصر التقاضى فى المسائل التى فصل فيها المحكم على درجة واحدة - وهو ما يستقل للشرع بتقديمه - يفرض لزوما أمرين، أولهما أن تكون الدرجة الواحدة محكمة أو هيئة ذات اختصاص قضائى من حيث تشكيلها وعضائها والقواعد للعمول بها أملاها ، وثانيهما أن يكون للشرع قد عهد اليها بالفصل فى عناصر النزاع جميعها - الواقعية منها والقانونية - دون أن تراجعها فيما يخص اليه من ذلك أية جهة أخرى. وعلى تقيض ما تقدم ، أن يقيم للشرع محكمة أو

هيئة ذات اختصاص قضائي للفصل في مسائل القانون المرتبطة
بتزاع معين دون سواها، تحقيقا من جانبها على قرار أصدرته جهة
إدارية عند فصلها فيه، إذ يحتر ذلك انكارا لحق اللجوء إلى القضاء،
وهو الحق الذي كفلته المادة الثامنة والستون من الدستور، باعتبار
أن الفصل في عناصر النزاع الواقعة عائد إلى جهة إدارية لا تتوافر
أمامها - وبالضرورة - مقومات التقاضي وضماناته الرئيسة.
كذلك يعمين التمييز بين قصر حق التقاضي على درجة واحدة من
ناحية، وبين تعدد مراحله في الموضوع الواحد من ناحية أخرى ،
ذلك أن هذا التعدد - حين يتوافر الدليل عليه من النصوص
التشريعية ذاتها - يحتر نالها - وببلاعة - لقالة انحصاره في درجة
واحدة ، ومتحققا دوما حين تقوم محكمة استئنافية بمراجعة قضاء
المحكمة الدنيا في عناصره الواقعية والقانونية، وكذلك حين تنصير
التظيم القضائي. وتحمل القمة من مدارجها، محكمة تطوعها تكون
ولايتها مقصورة على الفصل في مسائل القانون لتطبيقها، ولو
كان الطعن في أحكامها ممتما .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التمييز بين
الأعمال القضائية وبين غيرها من الأعمال التي تلتبس بها، إنما يقوم
على مجموعة من العناصر لا تتحدد بها ضوابط هذا التمييز على
وجه قطعي، ولكنها تعين على إبراز الخصائص الرئيسة للعمل
القضائي، من بينها أن اسباغ الصفة القضائية على أعمال أية جهة
عهد إليها للشرع بالفصل في نزاع معين، يفرض أن يكون
تشكيلها واستقلالها كاشفين عن حيثتها عند الفصل في النزاع،
ومؤديين إلى غورتها في مواجهة أطرافه، وأنه في كل حال يعمين أن
يشير النزاع للطروح عليها لدهاء قانونيا يلور الحق في الدعوى
كربطة قانونية تتعد الخصومة القضائية من خلالها، ويوصفها
الوسيلة التي حينها للشرع لاقتضاء الحقوق للدعى بها، وعمرأة أن

يكون اطار الفصل فيها محددا بما لا يخل بالضمانات القضائية الرئيسية التي لا يجوز التزول عنها، وعلى ضوء قاعدة قانونية نص عليها للمشروع سلفا ليكون القرار الصادر في النزاع مؤكدا للحقيقة القانونية، ملبورا لمضمونها، لتفرض نفسها على كل من أكرمه للمشروع بها، بافتراض تطابقها مع الحقيقة الواقعية .

وحيث ان البين من أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ ومذكرته الايضاحية، أن الأعيان التي كان مصرفها على غير جهات البر، والتي اعتبر وقفها متبها بصلور للرسم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢، كان ينبغي توزيعها على المستحقين، كل بقدر نصيبه، باعتبار أنهم أصبحوا مالكيين لهذه الأنصبة، الا أن معظم هذه الأعيان لم تصل الى أيدي مستحقيها بسبب شيوخ أنصبتهم، وما يقيمه بعض المحرلس، بل وبعض المستحقين من العوائق التي تحول دون اجراء القسمة، وانه لمواجهة ذلك، صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ بقسمة الأعيان التي اعتبر وقفها متبها مستهلغا تقرير قواعد ميسرة تكفل ايصال الحقوق الى المستحقين، وتجنبهم للنزاعات والخصومات التي تنفرع عن اجراءات التقاضي المعتادة والتي قد تعرض حقوقهم للضياع، الا أن تطبيق هذا القانون اسفر عن تعقد اجراءاته وبطئها بالنظر الى تعدد لجانه وتعدد اجراءاتها ومواعيلها، ومن ثم فقد صدر القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ متوعيا لتعليل أحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ للشار اليه بما يكفل انجاز عملية القسمة أو البيع — عند تعذر اجرائها — وذلك في أقرب وقت، وعراحة أن تكون اجراءاتها ، وكما يصون حقوق التقاضين وغيرهم على السواء . وفي هذا الاطار نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ في مادته الأولى أنه استثناء من أحكام المادة (٨٣٦) من القانون للدنى والمادة (٤١) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام

الوقف ، تتولى وزارة الأوقاف بناء على طلب أحد ذوى الشأن
قسمة الأعيان التى انتهت فيها الوقف طبقا للمرسوم بقانون رقم
١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، كما تتولى الوزارة فى هذه الحالة فرز حصة
الخيرات الشائعة فى تلك الأعيان. وتعهد مادته الثانية بإجراء
القسمة لى لجنة أو أكثر يصدر بتشكيلها ومكان انعقادها قرار من
وزير الأوقاف على أن يرأسها مستشار مساعد بمجلس الدولة
ويكون أحد القضاة وأحد العاملين فى وزارة الأوقاف أو هيئة
الأوقاف المصرية من الفئة الوظيفية التى حددتها، عضوين بها،
وعملًا بمادتيه الرابعة والخامسة تختص لجان القسمة هذه بفحص
طلباتها وتحقيق جدتها، ولها أن تكلف الحارس على الوقف، أو من
يتولى إدارة أعيانه، بأن يقدم جميع الاشهارات الصادرة بالوقف
والمضمنة الزيادة فيه والاستبدال منه والأحكام الصادرة فى شأنه،
وكنذلك بيانًا بأعيانه ومقرها والنزاعات القائمة بصليدها، فإذا لم
يقدم الحارس على الوقف أو من يتولى إدارة أعيانه فى الموعد الذى
تحده اللجنة البيانات والمستندات التى طلبتها، تعين عليها تفرغها،
وجاز لها اقتالته وابداله بغيره يتولى إدارة الأعيان بصفة مؤقتة الى ان
تتم قسمتها نهائيًا . ولكل ذى شأن الاطلاع على الأوراق المقدمة
الى اللجنة وأن يطلب صورًا منها مطابقة للأصل. ووفقًا لمادته
السادسة تراعى لجان القسمة فى عملها اتباع القواعد الاجرائية
للمتصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية، كما تنقيد فى
مباشرتها بالقواعد للوضوعية للنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف وكنذلك قواعد القانون المدنى فى
شأن القسمة وذلك دون اخلال بما نص عليه القرار بقانون رقم
٥٥ لسنة ١٩٦٠ من أحكام . وتكون لجان القسمة هى المختصة
بالفصل فى جميع للنزاعات التى تدخل فى اختصاص المحاكم وقفا
لأحكام القوانين للمقتمة. ولا تباشر هذه اللجان أعمالها فى غية

قوى الشأن ولكن بعد اعلانهم بالكيفية المنصوص عليها فى المادة الثامنة من القرار بقانون المشار اليه . ووتشئ مادته العاشرة لجنة أو أكثر تسمى لجنة الاعتراضات تشكل بقرار من وزير الأوقاف برئاسة مستشار محكمة الاستئناف وعضوية مستشار مساعد على الأقل بمجلس الدولة وأحد العاملين بالشئون القانونية بوزارة الأوقاف أو هيئة الأوقاف المصرية من الفئة الوظيفية التى حددتها هذه المادة . وتختص لجنة الاعتراضات بالنظر فيما يقدمه أصحاب الشأن من أوجه الاعتراضات على الحكم الصادر من لجنة القسم سواء كان ذلك متعلقا بتقدير أنصبه للمستحقين أو تقويم أعيان الوقف أو غير ذلك، على أن ترفع الاعتراضات على حكم لجنة القسم . وعلى ما ينص عليه القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ فى مادته الحادية عشرة - من كل خصم فى الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . وقد اعتبرت المادة الثانية عشرة القرارات النهائية للجان القسم بمثابة أحكام مقرررة للقسم بين أصحاب الشأن وتشهر فى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق . وبحلت مادته الثالثة عشرة كل من كان طرفا فى اجراءات القسم أن يطعن فى القرارات النهائية الصادرة من لجان القسم . إذ كان القرار مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو اذا وقع بطلان فى القرار أو بطلان فى اجراءاته أثر فيه ، ويرفع الطعن الى محكمة الاستئناف خلال موعده محدد ، ويكون قرارها نهائيا ، غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة قضائية .

وحيث أن البين مما تقدم أن القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ حدد كيفية اجراء القسم فى الأعيان التى اعتبر وقفها متنها ، فاستعاض عن القواعد الاجرائية للعقود بلحيتين تختص احدهما بفحص طلبات القسم وتحقيق حليتها واجرائها وكذلك بيع الأعيان التى تمعنر قسمتها ، وتختص آخرهما بالفصل فى

الأعراضات على الأحكام التي تصدرها اللجنة الأولى سواء كان الاعتراض منه للنزعة في الاستحقاق أو تقويم الأعيان أو غير ذلك، وقد قيد للشروع هاتين اللحتين بقواعد قانونية الزامهما باتباعها، بعضها من طبيعة اجرائية هي تلك للتصوص عليها في قانون للرافعات المدنية والتجارية، ومنها ما هو من طبيعة موضوعية تمثلها الأحكام التي تضمنها القانون للدنى في شأن القسمة، وكذلك ما تضمنه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من أحكام متعلقة بالوقف، وتصل هذه اللجان - التي يقب العنصر القضائي على تشكيلها - فيما يعرض عليها مما يدعل في اختصاصها بعد اعلان أصحاب الشأن بدء اجراءاتها، وبما يكفل حقوق للتقامين والأغيار على السواء، وفي اطار من الضمانات الرئيسية للتقاضى التي تنهى معها لكل من كان طرفا في اجراءات القسمة الفرص الكاملة لبدء أقواله ومواجهة خصمه وتحقيق دفاعه، مما موده أن للمشرع أقام هتين فواتى اختصاص قضائى تعلو احدهما أدلعا، وتفيد كلاهما بقواعد اجرائية وموضوعية لا تريم عنها، وتتوفر في تشكيلها البيئة التي تكفل غريتها في مواجهة للتنازعين. وقد اقترن هذا التقلم القائم على تعدد مراحل التقاضى في الموضوع الواحد، بضمان حق الطعن أمام محكمة الاستئناف فى القرارات النهائية الصادرة عن لجان القسمة كلما كان الطعن عليها منه مخالفتها القانون أو عطتها فى تطبيقه أو تأويله. أو اذا وقع بطلان فى قراراتها أو بطلان فى اجراءاتها اثر فيها، ومن ثم يكون للمشرع قد حصر اختصاص محكمة الاستئناف فى مسائل القانون، وعهد اليها من خلال مراقبتها لصحة تطبيقه بدور مماثل لدور محكمة النقض التي لا يجوز الطعن فى أحكامها أمام اية جهة وليس ذلك انكار لحق التقاضى للتصوص عليه فى المادة (٦٨) من الدستور . بل هو تأكيد لضمونه ولرساء لأحكامه بما يكفل الأغراض التي توخلها.

وحيث انه متى كان ما تقدم ، وكان للشرع غير مقيد -
فى مجال ضمانات حق اللجوء الى القضاء - باشكل محدة تمثل أنماطا
جامدة لا تقبل التغيير أو التبديل، بل يجوز أن يختار من الصور
الاجرائية لتنفيذ هذا الحق - ما يكون فى تقديره للموضوعى أكثر
اتفاقا مع طبيعة المنازعة التى يعهد بالفصل فيها الى محكمة أو هيئة
ذات اختصاص قضائى ودون ما اخلال بضماناتها الرئيسية التى
تكفل ائصال الحقوق لأصحابها وفق قواعد محدة تكون منصفة فى
ذاتها وغير متحيزة بالتالى، متى كان ذلك ، فان التنظيم التشريعى
الذى تضمنه القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ - بمراعاة طبيعة
المنازعات التى اختص اللجان التى أنشأها بالفصل فيها، وفى
الحدود التى يقتضيها الصالح العام - لا يكون مخالفا للدستور من
هذه الناحية .

وحيث أن للدعين ينعون على النص التشريعى للطعون عليه
اخلاله مبدأ المساواة أمام القانون، وكان اعمال هذا المبدأ - وما
يقتضيه من الحماية القانونية للتكافؤ - يفترض تماثل للراكرز القانونية
فى نطاق الموضوع محل التنظيم التشريعى ومعاملتها بالتالى على
ضوء قاعدة موحدة لا تفرق بين أصحابها كما ينال من مضمون
الحقوق التى يتمتعون بها، وكان النص التشريعى للطعون عليه لا
يعلو أن يكون جزءا من التنظيم للتكامل لحق التقاضى الذى تضمنه
القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠، وكان هذا التنظيم قد تقرر
لأغراض مشروعته، ووفق اسس موضوعية لا تقيم فى مجال تطبيقها
تمييزا منها عنه بين المعاطين بها، فان مقالة اخلال النص للطعون
عليه بمبدأ المساواة أمام القانون للنصوص عليه فى المادة (٤٠) من
الدستور، لا يكون لها عمل .

وحيث ان ما ينعاه للدعون من اخلال النص التشريعى

المطعون فيه مبدأ تكافؤ الفرص الذى تكفله الدولة للمواطنين كافة وفقاً لنص المادة (٨) من الدستور مردود بأن مضمون هذا اللفظ يتصل بالفرص التى تتمتعها الدولة بتقديرها، وأن أعماله يقع عند التزامها عليها، وأن الحماية الدستورية لتلك الفرص غايةها تقرير أولوية — فى مجال الانتفاع بها — لبعض المتزامين على بعض، وهى أولوية تتحدد وفقاً لأسس موضوعية يقتضيها الصالح العام، اذ كان ذلك، فإن أعمال مبدأ تكافؤ الفرص فى نطاق تطبيق النص المطعون عليه يكون متفقاً، اذ لا صلة له بفرص قائمة بجرى التزامها عليها .

وحيث انه من طلبات التدخل فى الدعوى الماثلة، فانه اذ كان التدخلون انضماماً للمدعين فيها غير مائلين فى الدعوى للموضوعية التى يؤثر الحكم فى المسألة الدستورية على الحكم فيها، ولا يعتبرون التالى خصوصاً ذرو شأن فى الدعوى الدستورية، فإن مصلحتهم فى الطعن على النص التشريعى محلها تكون متفقة، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول تدخلهم .

وحيث أن النص التشريعى للمطعون عليه لا يتعارض مع حكم فى الدستور من أوجه أخرى .

فلله الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى، وبمصادرة الكفالة، وألزمت المدعين بالمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ١٠٢ لسنة ١٢ ق
دستورية جلسة ١٩٩٣/٦/١٩)

(الجريدة الرسمية — العدد ٢٧ (تابع) فى ١٩٩٣/٧/٨)

حق التقاضي

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ (٥١٦) حق التقاضي — لم يجعله المرسوم وقفا على المصريين وحدهم بل كفله للأجانب.

(٥١٧) اختصاص — اختصاص المحكمة المصرية في حالة رفع الدعوى من اجانب لان حق التقاضي طبقا للمرسوم مضمون ومكفول للناس كافة .

(٥١٨) دعوى مصرية — لا ترفع الا بعد ابراء دفع بعلم المصرية تقبل محكمة الموضوع جليته ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل المحدد بمعرفة محكمة الموضوع بحيث لا يتجاوز ٣ شهور — تعلق هذه الاوضاع الاجرائية بالنظام العام .

(٥١٩) حراسة — القانون ١٩٨١/١٤١ (المادة ٢) — مدى مخالفتها للمرسوم — سبق صدور حكمين في الدعويين رقمي ١٤٠١٣٩ لسنة ٥ ق . د والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق . د بعلم مصرية هذه المادة .

(٥٢٠) حكم — الحكم الصادر من المحكمة المصرية له حجية مطلقة تمنع من نظر أى طعن مماثل يثور من جديد — علم قبول الدعوى لانتهاء المصلحة .

(٥٢١) حراسة — الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٩٨١ / ١٤١ — استعمل مرين احكام اتفاقيات الصويصات المبرمة مع بعض الدول الاجنبية لتعويض رعايا هذه الدول من اموالهم التي خصصت لتدابير الحراسة دون رد هذه الأموال عنها لأصحابها بعد اعتبار الحراسة كأن لم تكن .

(٥٢٢) دعوى مصرية — شرط قبول الطعن بعلم

الدمورية - توافر مصلحة شخصية مباشرة لدى الطاعن -
مناط هذه المصلحة .

الحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في ان للدعين كانوا قد قاموا بالدعوى رقم ٥٢٥١ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة يطلبون فيها للحكم بطلان عقود البيع الصادرة من الحراسة العامة ببيع العقارات لبيئة الحدود والعالم بصحيفة الدعوى مع كل ما يترتب على بطلان عقود البيع ساقطة الذكر من آثار وتسليم الأعيان ساقطة الذكر ثم بحالة مما يحق انتفاعهم بها.

وبمقتضى ٣٠ بونية سنة ١٩٨١ أصدرت محكمة جنوب القاهرة الكلية حكمها فى الدعوى ساقطة الذكر بإجابة للدعين الى طلباتهم فاستأنف للدعى عليهم السادس والسابع والثامن الحكم المذكور، غير أن محكمة استئناف القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقبضت الدعوى برقم ٣٣ لسنة ٢ ق قيم حيث دفعت للدعية الأولى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار اليه وصرحت لها المحكمة برفع دعواها الدستورية، فأقامت الدعوى الثالثة .

وحيث ان الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى ان للدعين فيها من الأجانب الذين يكفل المشرع المعادى حقوقهم فى التصور التشريعية للمعظفة دون نصوص الدستور التى تخصص المحكمة الدستورية العليا بأعمال الرقابة القضائية من علاها والتي اقتضت على كفالة حقوق المصريين وحريةاتهم .

وحيث ان ما تستهدفه الحكومة بهذا الدفع هو اتكلم حق المدعين في رفع الدعوى الدستورية، وهو دفع محدود بما نصت عليه المادة ٦٨ من الدستور من أن "التقاضى حق مضمون ومكفول للناس كافة " وظاهر هذا النص كما تفصح صيغته أن الدستور قرر أن حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ولم يجعله وقفا على المصريين وحدهم بل كفله هذا الحق ايضا للأجانب وقد ردد النص الدستورى المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد - وطنيين وأجانب - وذلك حين عولتهم حقوقا لا تقوم ولا توتى لممارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

وحيث انه لما كان ما تقدم، وكانت هذه المحكمة هى المختصة وحدها بنظر الدعاوى الدستورية اصحالا للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اللتين عقبتا لما دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح بما يؤكد أنها المختصة وحدها بنظر أى طعون بمخالفة القوانين أو اللوائح للدستور، ومن ثم يتعدى الاختصاص لهذه المحكمة بنظر الدعوى الماثلة ويكون الدفع بعدم الاختصاص قائما على غير أسس متعين الرفض .

وحيث ان المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية للشار اليه تنص على أن " تنوب المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه الأتى :

(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى، وحللت لمن أثار الدفع ميعادا لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن " .

وكان مودى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع الا بعد انتهاء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع حكمه ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذي ناط للمشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر وكانت هذه الأوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تنفذ به للمشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التقاضى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفى الموعد الذى عينه والا كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة .

لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لم ترعخص للمدعين من الثاني الى الخامس برفع الدعوى الدستورية، ومن ثم لا تكون دعواهم قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا وتكون بالتالى غير مقبولة بالنسبة إليهم .

وحيث ان للجمعية — وهى يونانية الجنسية عوضت وفقا لأحكام الاتفاقية المصرية اليونانية — تنعى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨، ١٤٧ من

الدستور لعدم توافر الحالة التي تسوغ لرئيس الجمهورية إصداره في
غية مجلس الشعب، كما تنص على المادة السادسة منه عقبا
الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التي
خضعت للحراسة المحكمة القيم دون القضاء للمنتى وهو قاضها
الطبيعى بالمعاقبة لحكم المادة ٦٨ من الدستور فضلا عن مخالفة
المادة ١٦٧ من الدستور التي توجب أن يكون تحديد الهيئات
القضائية وبيان اختصاصاتها بقانون .

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونه سنة
١٩٨٦ فى الدعوى رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية،
وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية -سواء التى يتضمن
موضوع كل منها الطعن على المادة الثانية من القرار بقانون سالف
الذكر فضلا عن الطعون الأخرى المشار إليها للشارة فى الدعوى
للائلة - بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١
لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه " وفلك ما لم يكن قد تم
بمعها " ورفض ما عدا ذلك من طلبات، وقد نشر هذان
الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٨٦ .

وحيث ان الأحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية وهى
بطبيعتها دعوى عينية تنحصر الخصومة فيها الى النصوص التشريعية
الطعون عليها يجب دستورى تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى
الدعوى التى صدرت فيها وإنما يتصرف هذا الأثر الى الكافة
وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد
انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى للطعون فيه أم الى
دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأسس .

لما كان ذلك ، وكان قد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت

حكمها للتقدمين بصدد الطعون سابقة الذكر وكان فضلاها هذا له حجة مطلقة حسمت الخصومة الدستورية بشأن هذه الطعون حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن مماثل يشور من جديد فان للصلحة فى الدعوى الثالثة بصدد هذه الطعون تكون متفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها .

وحيث ان للدعية تطعن كذلك بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والتي تنص على أن " يستمر تطبيق أحكام اتفاقيات التعويضات الموقعة مع بعض الدول الأجنبية على رعايا هذه الدول الذين حضروا لتتأهب الحراسة المشار اليها فى المادة الأولى من هذا القانون " ، وتنص للدعية على هذه الفقرة مخالفتها للمادتين ٣٦،٣٤ من الدستور لما تضمنته من استمرار سريان أحكام اتفاقيات التعويضات الموقعة مع بعض الدول الأجنبية لتعويض رعايا هذه الدول من كمولهم التى تضمنت لتتأهب الحراسة دون رد هذه الأموال عنها لأصحابها وذلك بعد اعتبار هذه الحراسة كأن لم تكن.

وحيث أن اليين من هذا النص أنه لم يغير من المراكز القانونية للأجانب المأمن كبرمت مع دولهم اتفاقيات التعويضات بل قصد الى استمرار سريان أحكام تلك الاتفاقيات على رعايا هذه الدول بصريح نصه، وهى اتفاقيات لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة، ومن ثم يكون هذا النص للطعون عليه كاشفا عن الأصل العام فى التفسير الذى يقتضى بعدم اعمال القواعد العامة فيما ورد بشأنه نص خاص، وانما كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه هو القانون العام فى شأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فانه يكون القانون

الواجب التطبيق على جميع الحالات التي يملحها نطاق تطبيقه عند ما استثنى بنصوص خاصة .

لما كان ذلك، وكان مودى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار إليه أن للشرع استهداف منها - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار بقانون سالف الذكر - مجرد تأكيد سرمان أحكام الاتفاقيات للشار إليها على رعاية الدول التي أبرمتها، وتعد أحكامها بهذه الثابة نصوصا خاصة واجبة الأعمال في تطلقها استثناء من القواعد العامة لتصفية الحراسات الصادرة بها القانون للشار إليه.

وحيث أنه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوفر لدى الطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه ومناط هذه للمصلحة لارتباطها بمصلحته في الدعوى للوضعية التي أثير النفع بعدم الدستورية بمناستها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، وإذا كان ما تستهدفه للمدية من دعوها للوضعية هو الرد العنى لأموالها وممتلكاتها التي وضعت تحت الحراسة، وكان البين من نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار إليه - على ما سلف بيانه - أن مضمونه قد انصرف إلى تطبيق أحكام الاتفاقية للشار إليها والتي لا يؤثر هذا القانون على سرياتها حتى ولو خلا من النص للطعون عليه ومن ثم فإن مصلحة للمدية في النعى على نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للشار إليه تكون متضبة مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى هذا الشق أيضا .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت للدعين للصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحللة .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤ ق
دستورية جلسة ١٩٨٨/٦/٤)

(الجريدة الرسمية — العدد ٢٥ في ١٩٨٨/٦/٢٣)

كأعلى رقم (١٨٦)

المبدأ : (٥٢٣) الاعلال بحق التقاضي — القانون رقم ١٣٩ / ١٩٨٠ — المادة ١١ مكرر بتحديد مهاد نهائي لرفع الدعوى — النص للطعون عليه لا يتال من ولاية القضاء ولا لتزل المحاكم عن نظر منازعات معينة بل يقتصر على تحديد مهاد يستقطب بوقائه الحق في إقامة الدعوى بطلب الحقوق التي كفلتها التشريعات التي حددتها النص للطعون فيه .

(٥٢٤) الاعلال بمبدأ المساواة أمام القانون — المساواة المصنوع عليها في المادة ٤٠ من الدستور ليست مساواة حقيقية — نص القانون للطعون فيه لا يتطوى على حرمان طائفة من بينهم من حق التقاضي بعد ان اتفقهم جميعا الاسس للوحدة التي نظم للشرع بها هذا الحق .

المحكمة : حيث أن الوقائع — على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تحصل في أن للدعي كان قد قام للدعوى رقم ١٦٠ لسنة ٣٧ قضائية أمام المحكمة الإدارية للتزل والواصلات ضد السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق

والكبارى طالبا فيها الحكم بأحقته فى إعادة تسوية حائته طبقا للجدول الثالث للرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصلا قانون تصحيح أوضاع العاملين للمنيين بالدولة واقطاع العام وذلك اعتبارا من تاريخ تعيينه فى ١٤ يونيو سنة ١٩٦٠ مع ما يترتب على ذلك من آثار . واذ دفع للدعى بعدم دستورية نص المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لمعالجة الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة اللوائح للدراسة للضاقة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ، وللعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ، ٣٣ لسنة ١٩٨٣ ، وكانت المحكمة الإدارية للنقل وللواصلات قد صرحت له برفع الدعوى الدستورية ، فقد اقام الدعوى للماتلة .

. وحيث ان المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ للضاقة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ للشار اليهما محل الطعن للماتل - التى تنص على أنه " مع عدم الاعلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة للمعصنة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون ، أو بمقتضى أحكام القوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ، وقرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل للركيز القانونى للعامل استنادا الى احكام هذه التشريعات على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى . وبمقتضى أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ مدت المهلة للتصوص عليها فى المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ للشار اليه الى ستة أشهر اعتبارا من ٩ يوليو

سنة ١٩٨٢، ثم مدت حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٤ بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ وحيث ان للدعى نص على المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٠ للشار فيه انها انطوت على تحديد ميعاد نهائى لرفع الدعوى للمطالبة بالحقوق الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون غاية ٣٠ يونيو ١٩٨٤، وحظرت تعديل المركز القانونى للعامل بعد هذا التاريخ على أى وجه من الوجوه ومن ثم يكون النص للطعون عليه قد قيد السلطة القضائية فى مزاولة اختصاصها بأن منعها من سماح الدعى بعد هذا الميعاد مما يخل بحق التقاضى للتصريح عليه فى المادة ٦٨ من الدستور .

وحيث ان هذا النص مردود بأن للشرع انطلاقا من رغبته فى تصحيح لوضاع العاملين للدنيين فى الدولة وقطاع العلم، أقر بالتشريعات التى عينها النص للطعون فيه القواعد القانونية للنظمة لحقوق العاملين على نحو تضمنت لهم بها التسوية التى لرتأما متصفة لأوضاعهم الوظيفية، منشأ لهم بموجبها حقا فى هذه التسوية عند توافر شروطها، ولم يجعل النص للطعون فيه حقهم فى رفع الدعى لاختصاصها عند التزاع فيها مطلقا من القيود، بل قيد التقاضى بشأنها بميعاد يسقط بانتهاكه الحق فى إقامة الدعى، مستهدفا بذلك تصفية المنازعات المتعلقة بحقوق العاملين تصفية نهائية تستقر بها مراكزهم القانونية صونا للمصلحة العامة كى لا يستطيل التزاع بينهم وبين الجهة التى يعملون بها، وهو ما حرص النص للطعون فيه على توكيده حين حظر بعد انقضاء الميعاد الذى عينه لرفع الدعى تعديل للمركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه استنادا لأحكام التشريعات التى عددها ما لم يكن ذلك التعديل تنفيذا لحكم قضائى نهائى، لاذ كان ذلك وكان الأصل فى سلطة للشرع فى موضوع تنظيم الحقوق أنها سلطة تشريعية مالم يقبدها الدستور

بضوابط معينة تحرم حدا لها بحول دون اطلاقها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ليس مما تنقض بين حق التقاضي كحق دستوري أصيل وبين تنظيمه تشريعا بشرط ألا يتعدى المشرع هذا التنظيم وسيلة إلى حظر هذا الحق أو اخلاله ، وكان النص للمطعون فيه لا ينال من ولاية القضاء ، ولا يحول المحاكم عن نظر منازعات معينة مما يختص به ، بل يقتصر على تحديد معاد يسقط بوقاته الحق في إقامة الدعوى بطلب المحقوق التي كفلتها التشريعات التي حددتها النص للمطعون فيه ، شأن هذا لئلا شأن غوه من اللوائح الخمية التي يفرضها المشرع لئتم خلالها عمل معين ، فلا يقطع حرياتهم أو يقف سرياتها لتطبيقها بالنظام العام ، لما كان ذلك ، وكان للمشرع يفرض هذه اللوائح لتحقيق للهمة التي ناطها بها وهي أن تكون حدا زمنيا نهائيا لاجراء عمل معين ، فان التقيد بها — وباعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغاير للمشرع مصلحة عامة حتى ينظم التقاضي في المسائل التي عينها خلال للوعد الذي حله — لا يضي مصادرة الحق في الدعوى ، بل يقلل هذا الحق قائما ما بقى معاد رفعها مفتوحا ، وليس ذلك الا تنظيما تشريعا للحق في التقاضي لا مخالفة فيه لنص المادة ٦٨ من الدستور .

وحيث ان ما ينهه المدعي من النص للمطعون عليه قد خالف مبدأ المساواة أمام القانون للنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور ، بمقولة أن حرمانه العاملين الذين لم يقيموا الدعوى في المعاد من التسوية التي يستحقونها يطوى على التميز بينهم وبين غورهم من العاملين من أفراد الطائفة الواحدة ، مرفود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن المساواة للنصوص عليها في المادة ٤٠ من الدستور ليست مساواة حسابية ، ذلك أن للمشرع يملك بسلطته التقديرية ولتقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية لتحديد بها للمراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون بحيث اذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد ، وجب اعمال المساواة

بينهم تماثل مراكزهم القانونية، فإذا انتهى مناط التسوية بينهم بأن توافرت الشروط في بعضهم دون البعض الآخر، كان لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التي كتلتها القانون لهم، لما كان ذلك، وكان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كتلت المساواة للمساواة بين المواطنين فيها، وكان النص للمطعون فيه لا يقيم في مجال الأوضاع الاجرائية التي فرضها لرفع الدعوى تمييزاً من أي نوع بين العاملين للمواطنين بها، بل سألوا بينهم في التقيد بأحكامها بأن ألزمهم جميعاً بمراعاة للمبادئ التي عينه كحد نهائي تسقط بقواته الحق في الدعوى للرفوعة من أيهم، فإن النص للمطعون فيه لا يكون قد انطوى على حرمان طائفة من بينهم من حق التقاضي بعد أن انتظمتهم جميعاً الأسس للوحدة التي نظم للمشرع بها هذا الحق، بما لا يخالف في نص المادة ٤٠ من الدستور .

وحيث ان ما ينهض للدعي من مخالفة النص للمطعون فيه للمادة ٦٤ من الدستور التي تقضي بأن سيادة القانون أسس الحكم في الدولة، قاله ان مخالفة النص للمطعون عليه للمادتين ٤٠ و٦٨ من الدستور يترتب عليه الخروج على مبدأ الشرعية وسيادة القانون مردود بانه لما كان مبدأ الشرعية وسيادة القانون يوجب خضوع سلطات الدولة جميعها للقانون والالتزام حدوده في جميع أعمالها وتصرفاتها، وكانت هذه المحكمة قد انتهت الى رفض الطعن بمخالفة النص للمطعون عليه للمادتين المشار اليهما، فإن هذا الوجه الأخير من النص يكون بدوره على غير اسس حرياً بالرفض .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ومصادرة الكفالة وألزمت للدعي للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٦ لسنة ٨ ق . د

جلسة ١٩٨٩/٥/٢١)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ في ١٩٨٩/٦/٨)

حق الملكية

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ (٥٢٥) - حراسة - المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة تضمنت علوانا على الملكية الخاصة - الدفع بعدم الدعوى - الحكم بعدم الدعوى .

(٥٢٦) اختصاص - مدى اختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التي خضعت للحراسة بعد ان كانت عاجزة للقضاء المدني .

(٥٢٧) حكم - سبق للمحكمة الدعوى أن قضت بعدم دعوى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٨١/١٤١ - حجية هذا الحكم حجة مطلقة حسمت الخصومة حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثار من جديد بشأنه - انقضاء المصلحة .

(٥٢٨) حكم - مدى حجية الحكم الصادر فى الدعوى الدعوى - انصراف اثره الى الكافة والتزام سلطات الدولة به .

(٥٢٩) دعوى دعوى - دعوى عينية توجه الخصومة الى النص التشريعى - أثر حجية الحكم الصادر فى الدعوى الدعوى .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعين كانوا قد قاموا بالدعوى رقم ٤٧٥٦ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتسليمهم العقارات المملوكة لهم والسابق وضعها تحت الحراسة، غير أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها احصالا للقرار بقانون

رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصيغة الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقبلت الدعوى برقم ٩٨ لسنة ١ قضائية قيم حيث دفع للدعوى بعدم دستورية القرار بقانون المشار إليه، وصرحت لهم محكمة القيم برفع دعواهم الدستورية فأقدموا الدعوى الثالثة .

وحيث ان للدعين يتعون على المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ أنها تضمنت علوانا على الملكية الخاصة بالمعاقبة لأحكام المواد ٣٤، ٣٦، ٤٠ من الدستور، وعلى المادة السادسة منه عقدها الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التي خضعت للحراسة لمحكمة القيم دون القضاء للدنى وهو قاضيا الطبيعي .

وحيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٦ فى الدعويين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ١٤٠ قضائية دستورية وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ١٤٢ قضائية دستورية بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه " وفذلك ما لم يكن قد تم بيعها " ورفض الطعن بعدم دستورية المادة السادسة منه. وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٨٦ .

وحيث ان الأحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية للطعون عليها بمبب دستورى - تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعوى التى صدرت فيها وإنما يتصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى للطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأسس .

لما كان ذلك، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية النص الأول ويرفض الطعن بعدم دستورية الثانى، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن هذين النصين حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنهما، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون متفية، وبالتالي يتعين الحكم بعد قبولها .

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى أن المدعين أقاموا دعواهم الماثلة قبل صدور الحكم فى الدعوى السابقة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون للطعن فيه ويرفض الطعن بعدم دستورية المادة السادسة منه، ومن ثم يتعين إلزام الحكومة بمصروفات الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، وألزمت الحكومة بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنهما مقابل اتعاب المحاماه .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣ ق . د
جلسة ١٩٨٨/٢/٦)

(الجريدة الرسمية — العدد ٧ فى ١٨/٢/١٩٨٨)

حقوق عامة

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ (٥٣٠) دعوى دستورية - التدخل الانضمامي -
شرط قبوله - توافر مصلحة شخصية ومباشرة للتدخل - مناط
المصلحة في الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية ان يكون ثمة
ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم التدخل وذلك في ذات
الدعوى الموضوعية التي اثر الدفع بعلم الدستورية بمناسبتها وان
يؤثر الحكم في هذا الدفع على الحكم فيها - عدم قبول التدخل
لأن طالبي التدخل في الدعوى الدستورية لم يكونوا طرفا اصيلا
أو متدخلين في الدعوى الموضوعية ولم تثبت لديهم تبعاً لذلك
صفة الخصم لاعتباره من ذوي الشأن في الدعوى الدستورية .

(٥٣١) طلب عارض - الدفع بعلم دستورية القانون رقم
١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام القانون ٣٨ لسنة
١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب - طلب الحكم بوقف سريان
القانون ووقف انتخابات مجلس الشعب - الطلبان العارضان
المشار اليهما ينطويان على طعن مباشر بعلم دستورية القانون
١٨٨ / ١٩٨٦ ولان ولاية المحكمة الدستورية لا تقوم الا
بتصاها بالدعوى اتصالا قانونيا وليس من بينها سبيل الدعوى
الاصلية أو الطلبات العارضة .

(٥٣٢) اختصاص - الدفع من الحكومة بعلم الاختصاص
تأسيسا على ان العلول عن نظام الانتخاب الفردي الى نظام
الانتخاب بالقوائم الحزبية هو من المسائل السياسية - القانون
١١٤ / ١٩٨٣ صدر في شأن يتعلق بحق الرشيح لعضوية
مجلس الشعب وهو حق دستوري ككله للدستور ولا يتناول
مسائل سياسية .

(٥٣٣) دعوى دستورية - المصلحة فيها - إلغاء النص التشريعي المطعون فيه بعدم الدستورية لا يحول دون النظر والفصل في دعوى عدم دستوريته من طبق عليهم خلال فترة نفاذه وتربت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة لهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .

(٥٣٤) دعوى دستورية - الطعن بعدم دستورية الفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من القانون رقم ١٩٥٦/٧٣ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية للمعدل بالقانون رقم ١٩٨٤/٤٦ - قصر محكمة الموضوع نطاق الدفع بعدم الدستورية من المدعى على القانون ١٩٨٣/١١٤ في شأن مجلس الشعب دون سواء - عدم قبول الدعوى لعدم تحقق إيصال المحكمة بهذا الشق من الطلبات اتصالاً مطابقتاً للاوضاع المقررة قانوناً .

(٥٣٥) دعوى دستورية - قبولها - المصلحة فيها - المصلحة في الدعوى الدستورية مصلحة شخصية مباشرة للطاعن مناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع .

(٥٣٦) حقوق عامة - القانون رقم ١٩٨٣/١١٤ قصر حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب على المنتخبين الى الاحزاب السياسية - حرمان طائفة من المواطنين وهم غير المنتخبين الى الاحزاب من حق كفله الدستور في المادة ٦٢ منه واخلت بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة المنصوص عليهما في الدستور - حرص الدستور على كفاءتها وتمكين المواطنين في ممارستها باعتبارها من الحقوق العامة يتطوى على اعلان لأصله وبشكل بالتالي مخالفة للمواد ٨، ٤٠، ٦٢ من الدستور .

(٥٣٧) تشريع - الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق انها سلطة تنفيذية وان الرقابة على دستورية القوانين لا

تعد الى ملازمة اصولها - تنظيم المشرع حق المواطنين في
الرشح ينهى الا يحصف بهذا الحق او ينال منه بحرمان غير
المتضمن الى احزاب سياسية من حق الرشح - تعرض النصوص
لحقوق عامة كفلها الدستور وحرمان طائفة من المواطنين تجاوز
دائرة تنظيم تلك الحقوق يحتم اعضائها للرقابة الدستورية .

الحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في ان للدعى كان قد اقام
الدعوى رقم ٣٦٠٨ لسنة ٣٨ قضائية امام محكمة القضاء الادارى
طالبها بالحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٤ بدعوة الناخبين الى انتخاب أعضاء مجلس
الشعب وقرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ بفتح باب
الرشح لعضوية مجلس الشعب وقرار ملحق أمن القاهرة في
١٤ / ٤ / ١٩٨٤ برفض قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس
الشعب، والحكم في الموضوع أصليا بالفناء القرارات الثلاثة للطعون
عليها لبطاليتها واحتياطيا بوقف القرار الصادر بقبول القوائم الحزبية
للمرشحين وباجراء الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية طبقا
لل قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ للشار اليه. وبجلسة ٨ مايو سنة
١٩٨٤ حكمت محكمة القضاء الادارى أولا - بعدم اعصاصها
ولاكها بنظر الطعن في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩ لسنة
١٩٨٤ وثانيا - بالنسبة لباقي الطلبات برفض طلب وقف تنفيذها.
فطعن للدعى على هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن
رقم ١٩٣٩ لسنة ٣٠ قضائية ودفع بعدم دستورية القانون رقم
٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شان مجلس الشعب للمعدل بالقانون رقم
١١٤ لسنة ١٩٨٣ فرجعت له المحكمة في رفع دعواه بعدم
الدستورية فاقام الدعوى الثالثة. كما اقام بعد ذلك الدعوى رقم
٢٣١٩ لسنة ٤١ قضائية امام محكمة القضاء الادارى طالبها بالحكم

بالزام للدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا له تعويضاً قدره مائة ألف جنيه جبراً للأضرار التي حاقّت به بسبب القرارات المطلوب إلغاؤها .

وحيث إن الأستاذ/ محمد عبد الرحيم عتو، المحامي قدم أثناء تحضر الدعوى أمام هيئة المفوضين طلباً بقبول تدخله في الدعوى الدستورية عصماً متضامناً للدعى في طلباته وبحلّة ٣ يناير سنة ١٩٨٧ طلب كل من الأساتذة المحامين الدكتور/ محمد عصفور وقنحي رضوان وفايز محمد علي والدكتور محمد حلمي مراد ومحمد فهم أمين وأحمد ناصر والدكتور/ حسن علام، قبول تدخلهم متضمين للدعى في طلباته .

وحيث أنه يشترط لقبول التدخل الانضمامي طبقاً لما تقضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة في الانضمام لأحد الخصوم في الدعوى. ومناط للمصلحة في الانضمام بالنسبة للدعى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم للتدخل وذلك في ذات الدعوى للموضوعية التي اثر الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها وأن يؤثر الحكم في هذا الدفع على الحكم فيها. لما كان ذلك ولم يكن أى من طالبي التدخل في الدعوى الدستورية طرفاً أصيلاً أو متدخلًا في الدعوى للموضوعية ولم تثبت لأيهام تبعاً لذلك صفة الخصم التي تسوغ اعتباره من ذوى الشأن في الدعوى الدستورية فإنه لا تكون لهم مصلحة قائمة في الدعوى الثالثة ويضمن لذلك الحكم بعدم قبول تدخلهم .

وحيث أنه عن الطلب المعارض للبندى من للدعى للحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب

وتعديله ، وطلبه الثاني للحكم بوقف سريان هذا القانون ووقف
الاعتصامات مجلس الشعب التي كان عندما لها يوم ٦ أبريل سنة
١٩٨٧ الى حين الفصل في طلبه الأول، فانه لما كانت ولاية هذه
المحكمة في الدعوى الدستورية لا تقوم الا باصالحها بالدعوى
اتصالا قانونيا طبقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانون
المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩
التي رُسمت سبل التقاضي في شأن الدعوى الدستورية وليس من
بينها سبل الدعوى الأصلية أو الطلبات المعارضة التي تقدم الى
المحكمة مباشرة طعنا في دستورية التشريعات، وكان الطالبان للشار
اليهما قد أثارا للدعي أولهما في مذكرته للقلمة في ١١ فبراير سنة
١٩٨٧ وناتيهما في مذكرته للقلمة لجلسة ١٩٨٧/٣/٧ كطلبين
عارضين يتطويان على طعن مباشر بعدم دستورية القانون رقم
١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وهو ما لا يقبل منه على ما سلف بيانه، ومن
ثم يصح الاعتصام بهما .

وحيث ان الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر
الدعوى تأسيسا على أن العدول عن نظام الاعتصام الفردي الى
نظام الاعتصام بالقوائم الجزئية بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة
١٩٨٣ المظنون عليه للعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في
شأن مجلس الشعب هو من المسائل السياسية إذ يحصل بالنظام
السياسي الداخلي الذي أصبح بعد تعديل المادة الخامسة من
الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ يقوم على أسس تعدد الأحزاب
ومن ثم ينأى هذا العدول عن رقابة المحكمة الدستورية العليا ويخرج
عن اختصاصها هو وما استتبعه من تعديل في عدد الدوائر
الانتخابية وتنظيم عملية التوزيع الأصوات وتوزيع القاعد
في المجلس النهائي وفقا لنتيجة الاعتصام .

وحيث ان هذا الدفع مرفود بلان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب وقد صدر في شأن يطبق بحق الوصيح لعضوية مجلس الشعب، وهو الحق الذي حتى الدستور بانصر عليه وعلى كفايته والذي ينفي على سلطة التشريع ألا تال منه وقع حملها بخلاف الدستور، فإن القانون المذكور لا يكون قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت إليه الحكومة، ويكون الدفع المبدى منها بعدم الأعصاص قائما غير اسس متينا رفضه .

وحيث ان الحكومة طلبت في مذكرتها الختامية الحكم بانتهاء الخصومة تأسيسا على ان للدعي ان يستهدف من دعواه للوضعية قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب الذي صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٨٧ بحله فإن الدعوى للوضعية بعد حل هذا المجلس تصبح غير ذات موضوع وتكون الخصومة في الدعوى الدستورية بالتالي منتهية .

وحيث ان تعديل بعض احكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ - للمطعون فيه - يختص القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، الذي تلاه صليور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧، بحل مجلس الشعب، لا يحول دون النظر والفصل في الطعن بعدم دستورية من قبل من طبق عليهم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ للمعدل للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ خلال فترة قضا وتربت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليهم وبالتالي توقفت لهم مصلحة شخصية ومباشرة في الطعن بعدم دستوريته، ذلك ان الأصل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التي تتم في ظلها أي خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ انقضاءها، فلما انتهت هذه القاعدة وحلت عليها قاعدة قانونية أخرى، فإن القاعدة

الجمعية تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سرهان القاعدة
للجنة من تاريخ النفاذ، وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسرهان كل
من القاعدتين، ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت
آثارها في ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده . لما كان ذلك
وكان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ للطعون فيه قد طبق على
الدعوى وأعلنت في حقه أحكامه اذ حرمه من حق الترشيح لعضوية
مجلس الشعب، وظلت آثاره — وهي بقاؤه محروما من حق
الترشيح لعضوية مجلس الشعب — قائمة بالنسبة اليه طوال مدة
نفاذه، وكانت الدعوى الموضوعية لازالت مطروحة أمام محكمة
القضاء الادلى بما تضمنته من طلبات تركز جميعها على الطعن
بعدم دستورية القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ للمعدل للقانون رقم
٣٨ لسنة ١٩٧٢ ويحذر هذا الطعن أساسا لها، ومن ثم فإن
مصلحة للدعوى في الدعوى الدستورية الماثلة تظل قائمة، ويكون
طلب الحكم باعتبار الخصومة الدستورية متبهة في غير محله .

وحيث انه عن طعن للدعوى بعدم دستورية الفقرة الخامسة من
المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة
الحقوق السياسية للمعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤، فانه لما
كانت الأوضاع الاجرائية المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانون
المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ —
سواء ما اتصل منه بطريقة رفع الدعوى أو بمعاد رفعها ، تتعلق —
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالنظام العام باعتبارها
شكلا جوهريا في التقاضي تقيا به للشرع مصلحة عامة حتى يتظلم
التقاضى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد
الذي حدده، لما كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت
نطاق الدفع بعدم الدستورية الالبدى من للدعوى على القانون رقم
٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب للمعدل بالقانون رقم

١١٤ لسنة ١٩٨٣ دون سواه فإن الدعوى الثالثة تكون غير مقبولة بالنسبة للطعن على الفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ للشار إليه إذ لم يتحقق اتصال المحكمة بهذا الشق من الطلبات اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً .

وحيث إن الدعوى في شقها الخاص بالطعن على القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب للمعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قد استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن للدعي . وإن كان قد طعن على المواد الثالثة والخامسة مكرراً والسادسة والثامنة والخامسة عشر والسادسة عشر والسابعة عشر والثامنة عشر من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب للمعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ والجدول للمرتق له، إلا أنه لما كان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة في طعنه، ومناط هذه المصلحة لارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التي أنشأ النفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، وكان ما استهدفه للدعي من دعواه الموضوعية هو إلغاء قرار مدير أمن القاهرة في ١٤/٤/١٩٨٤ برفض قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب لعدم لرفاقه بها صورة مضملة من قائمة الحزب الذي ينتمي إليه مثبته بها إدراجها فيها، لما كان ذلك وكانت المواد الخامسة مكرراً والسادسة " فقرة ١ " والسابعة عشر " فقرة ١ " هي التي تضمنت أحكامها وجوب استيفاء هذا الشرط، فإن مصلحة للدعي في دعواه الثالثة إنما تقوم على الطعن بعدم دستورية هذه المواد فحسب، يتقهر أن الحكم له في الطلبات الموضوعية يتوقف على ما يسفر عنه القضاء في الطعن بعدم دستوريته، أما

ببقي مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ للمعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ للطعون فيها والمجدول للمشار اليه فى المادة الثالثة منه فلا مصلحة شخصية ومباشرة للمدعى فى الطعن بعدم دستورتها اذ ليس ثمة أثر لها على طلباته امام محكمة للوضوح، ذلك أن المادة الثالثة تقضى بتقسيم الجمهورية الى عدد معين من الدوائر الانتخابية وبحسب تمثيل للمرأة فى بعضها، وتقضى المادة التاسعة بعرض كشف يتضمن قوائم المرشحين فى الدوائر الانتخابية بالطريقة التى يعينها وزير الداخلية خلال أجل معين وتبين طريقة تصحيح هذا الكشف والاعتراض على ما أدرج به من اسماء . وتعالج المادة الخامسة عشرة حالة تقديم قائمة حزبية واحدة فى الدوائر الانتخابية، وتجاوبه للمادتان السادسة عشرة والثامنة عشرة حالة خلط مكان أحد المرشحين بعد الترشيح وقبل اجراء الانتخابات وحالة خلط مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدة عضويته فى مجلس الشعب، ومن ثم يصح الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذه المواد لانقضاء مصلحة للمدعى فى الطعن عليها .

وحيث ان المواد الخامسة مكررا والسادسة " فقرة ١ " والسابعة عشرة " فقرة ١ " من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ للمعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٦ على ما يأتى :

للمادة الخامسة مكررا : " يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية ويكون لكل حزب قائمة خاصة به، ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد. ويحدد لكل قائمة رمز يصدر به قرار من وزير الداخلية، ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه فى الدوائر وعددا من الاحتياطيين مساويا له

طبقا للجدول المرفق على أن يكون نصف المرشحين أصلها واحتياطيا على الأقل من العمال والفلاحين بحيث يراعى أن ترتب أسماء المرشحين بالقوائم للقائمة من الأحزاب بحيث تبدأ مرشح من الفئات ثم مرشح من العمال أو الفلاحين أو العكس وهكذا بذات الترتيب . وعلى الناخب أن يمدى رايه باختيار احدى القوائم بأكملها دون اجراء أى تعديل فيها . وتبطل الأصوات التى تنتسب أكثر من قائمة أو مرشحين من أكثر من قائمة أو تكون معلقة على شرط أو اذا أثبت الناخب رايه على قائمة غير التى سلمها اليه رئيس اللجنة أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو اية اشارة أو علامة أخرى تدل عليه، كما تبطل الأصوات التى تعطى لأكثر من العدد المولرد بالقائمة أو لأقل من هذا العدد فى غير الحالات للتصوص عليها فى المادة السادسة عشر من هذا القانون " .

المادة السادسة " فقرة ١ " يقدم للمرشح طلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب كتابة الى مديرية الأمن بالمحافظة التى يرشح فى دائرتها مرفقا به صورة مضملة من قائمة الحزب الذى ينتمى اليه مثبتا بها ادراجه فيها، وذلك خلال للدة التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه على ألا تقل عن عشرة ايام من تاريخ فتح باب الترشيح " .

المادة السابعة عشرة " فقرة ١ " : ينتسب أعضاء مجلس الشعب طبقا لنظام القوائم الحزبية بحيث يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها وتعطى للمقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات " .

وحيث ان مما يتعمه الطاعن على هذه اللواد أنها اذ قصرت حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب على المتمين الى الأحزاب السياسية فانها تكون قد حرمت طائفة من المواطنين وهم غير

للتأمين الى الأحزاب من حق كفله لهم الدستور فى المادة ٦٢ منه وأعلنت مبدأى تكافؤ الفرص والمساواة للتصووس عليهما فى اللادتين ٤٠،٨ من الدستور .

وحيث ان المادة ٦٢ من الدستور التى وردت فى الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن " للمواطن حق الانتخاب والرشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لأحكام القانون. ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى " . ومردى ذلك أن الحقوق السياسية للتصووس عليها فى هذه المادة، ومن بينها حق الرشيح الذى عنى الدستور بالنص عليه صراحة مع حقى الانتخاب وابداء الرأى فى الاستفتاء، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها، لضمان اسهامهم فى اختيار قياداتهم وممثلهم فى ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة. ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى ممارسة تلك الحقوق وإنما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته فى الحياة العامة عن طريق ممارسته لها واجبا وطنيا يتعين القيام به فى أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية ومن ثم فإن القواعد التى يتولى للشرع وضعها تنظما لهذه الحقوق يتعين أن لا تودى الى مصادرتها أو الانتقام منها، وأن لا تخل القيود التى يفرضها للشرع فى مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنتهما الدستور بما نص عليه فى المادة ٨ من أن " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " . وفى المادة ٤٠ من أن " للمواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " .

وحيث أنه لما كان مودى للواد الخامسة مكررا والسادسة " فقرة ١ " والسابعة عشرة " فقرة ١ " من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ للمعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ للطعون عليها أن للمشرع حين نص على أن يكون انتعاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتعاب بالقوائم الحزبية وما استتبع ذلك من النص على اعتبار صورة قائمة الحزب الذى يتنمى اليه للرشح للثبث بها ادراجها فيها شرطا حتميا لقبول طلب ترشيحه يكون قد قصر حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب على اللتمين الى الأحزاب السياسية للدرجة أمثالهم بقوائم هذه الأحزاب وحرم بالتالى غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتضى من طبيعته ومتطلبات مباشرة .

لما كان ذلك، وكان حق الترشيح من الحقوق العامة التى كفلها الدستور للمواطنين فى المادة ٦٢ منه وفقا لما سبق بيانه، ومن ثم فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق على ما سلف يتطوى على اهدار لأصله وإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون وبشكل بالتالى مخالفة للمواد ٨، ٤٠، ٦٢ من الدستور.

وحيث أنه لا يقدح فى هذا النظر ما ذعبت اليه الحكومة من أن للمشرع بملاك بسلطته التقديرية وضع شروط يحدد بها للراكرز القانونية التى يتساوى فيها الأفراد أمام القانون، وأنه وقد جعل الانتماء الى الحزب السياسية شرطا لممارسة حق الترشيح فانه يكون قد استعمل سلطته التقديرية للمعولة له اعمالا للتفويض الدستورى التى تضمنته المادة ٦٢ من الدستور حين أحالت فى تنظيم مباشرة للمواطن للحقوق الدستورية الولودة فيها الى القانون دون وضع قيود محددة لهذا التنظيم ، ذلك أنه وان كان الأصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد الدستور

بقيود محددة ، وأن الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد الى ملامحة اصلها، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ومن ثم فإن تنظيم للشرع لحق للمواطنين فى الترشيح يتبقى ألا يعصف بهذا الحق أو ينال منه على ما سلكته النصوص للطعون فيها اذ حرمت غير للتمهين الى الاحزاب من حق الترشيح، ومن ثم تكون هذه النصوص قد تعرضت لحقوق عامة كفلها الدستور وحرمت منها طائفة من المواطنين، فحاوز للشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق الأمر الذى يحتم اعضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية.

وحيث انه لا ينال كذلك مما تقدم ما اثارته الحكومة من أن مباشرة الحقوق السياسية ومن بينها حق الترشيح أصبح غير جائز الا من خلال الانتماء الى الأحزاب السياسية بعد تعديل للمادة الخامسة من الدستور ونصها على أن النظام السياسى يقوم على اساس تعدد الأحزاب، ذلك أن الدستور إنما يستهدف من النص على تعدد الأحزاب العدول عن صيغة التنظيم السياسى الوحيد للتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يضطلع بمسئوليات العمل الوطنى فى المجالات المحافظة دون أن يحاوز ذلك الى للسلب بالحقوق والحريات العامة التى كفلها الدستور ومن بينها حق المواطن فى الترشيح للنصوص عليها فى المادة ٦٢ منه باعتبار أن نصوص الدستور لا تفصل عن أهدافها وتعين تطبيقها مترابطة متكاملة .

وحيث انه لما تقدم يتعين المحكم بعدم دستورية المواد الخامسة مكررا والسادسة " ققرة ١ " والسابعة عشرة " ققرة ١ " من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب للعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ .

- ١١٤٨ -

هذه الأسباب

حكمت المحكمة :

أولاً - بعدم قبول تدخل الأساتذة محمد عبد الرحيم عنور والدكتور محمد عصفور وقنحي رضوان وفايز محمد علي والدكتور محمد حلمي مراد ومحمد فهيم أمين وأحمد ناصر والدكتور حسن علام خصوماً في الدعوى .

ثانياً - بعدم دستورية المواد الخامسة مكرراً والسادسة " فقرة ١ " والسابعة عشرة " فقرة ١ " من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب للعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ .

ثالثاً - إلزام الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦ ق د .
جلسة ١٦/٥/١٩٨٧)

(الجريدة الرسمية العدد ٢٢ في ٣١/٥/١٩٨٧)

حكم

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ : (٥٣٨) حكم - جميعه - الأحكام الصادرة في الدعاوى المستوردة لما حجية مطلقة قبل الكافة وتلزم بها جهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دعوى النص أم الى دعوى.

(٥٣٩) دعوى مستوردة - المصلحة فيها - انشاء المصلحة في ضمن دعوى نص سبق القضاء بعدم دعوى.

المحكمة : وحيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في أن للدعين كاتا قد اقاما الدعوى رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ملغى كلى جنوب القاهرة طالين المحكم أصليا بطلان العقد للورخ ١٤ فواير سنة ١٩٧٠ الصادر من للدعى عليهما الثالث والرابع الى للدعى عليه السادس بيع حصتهما في شركة الترسية البسيطة التي عملها قرار فرض الحراسة على أموالهما، واحتياطيا بالزام للدعى عليهم متضامين أن يدفعوا لهم تعريضا مقلده مائة ألف جنيه وعلى سبل الاحتياط الكلى تدب عبور حسابي لفحص حسابات الشركة ومقارنتها بقرار تقييما، فلغ للدعى عليه السادس بعدم سماح الدعوى تطبيقا للمادة الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣، وخارج ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بعدم سماح للدعى استأنف للدعين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣٣ لسنة ٩١ في ملغى القاهرة وفقا بعدم دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ للشار اليه غير أن محكمة الاستئناف حكمت في ٢٧ فواير سنة ١٩٧٥ بإلغاء الحكم للاستئناف استأنا

الى أنهما لم يصحنا الاجراء المرسوم قانونا للطعن بعدم دستورية هذا النص طبقا لقانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩. طعن للدعيان في هذا الحكم بطريق التقض وقيد طعنهما برقم ٤١٧ لسنة ٤٥ ق وبتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بتقض الحكم وأحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة وأقامت قضائها على أن الحكم للطعون فيه لم يقطن الى أن اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون باهلاء النفع بعدم الدستورية أمام محكمة للوضوع ثم اقامة الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا في الأجل الذي تحدده محكمة للوضوع لرفضها. ولذا قام للدعيان بتسجيل نظر استئنافها قضت محكمة استئناف القاهرة في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ بوقف نظره حتى تفصل المحكمة الدستورية العليا في النفع بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣، وكلفتها برفع الدعوى الدستورية خلال شهرين فأقاما دعوامنا للمائلة.

وحيث ان للدعيين مطالبان الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن في الأعمال والتدابير التي اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والمؤسسات ، وذلك لمعالفتها ما تقتضى به المادة ٦٨ من الدستور من حظر النص على تخصيص أى عمل أو قرار لغيرى من رقابة القضاء.

وحيث ان المحكمة العليا سبق ان قضت بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٧٦ في الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ للطعون عليها في الدعوى للمائلة، فيما نصت عليه من عدم سماح أى جهة قضائية أى دعوى يكون الفرض منها الطعن في أى

تصرف أو قرروا أو تدير أو اجراء أو عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات" ونشر متطوق هذا الحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ يولييه سنة ١٩٧٦.

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - الذي صدر الحكم سالف البيان في ظله - كانت تنص على ان تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين، كما نصت للمادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على ان ينشر في الجريدة الرسمية متطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء، ومودى ذلك ان الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية للطعون عليها بموجب دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وانما يتصرف هذا الاثر الى الكلفة وتلتزم بها جميع جهات القضاء، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي للطعون فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأسس، وذلك لعدم نص للمادة الرابعة من قانون المحكمة العليا وللمادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمامها للشار اليهما، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اعصمت بها المحكمة العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص تفتي قوة تفاقه، والى تدمير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان.

لما كان ذلك وكان للدعيان مطلبان الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ التى سبق ان قضت المحكمة العليا بعدم دستورها على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنه، فان مصلحة الدعين فى الدعوى الماثلة تكون متفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى ان للدعين اثارا المدفع بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ قبل ان تقضى المحكمة العليا بعدم دستورها، ولما كان حكم محكمة الموضوع الذى كلفهما برفع الدعوى الماثلة قد صدر فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ فى حين صدر حكم المحكمة العليا بعدم دستورية ذات المادة للطعون عليها منذ ٣ يولييه سنة ١٩٧٦، فان المحكمة ترى فى ذلك ما يجرى علم الزام للدعين بمصروفات الدعوى.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى والزمّت الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢ ق دستورية — جلسة ١٩٨٢/٢/٦)

(الجريدة الرسمية — العدد ٧ فى ١٨/٢/١٩٨٢)

لأعلة رقم (١٩٠)

المبدأ (٥٤٠) حكم — أثر الحكم بعدم دستورية نص

تشريعي - يالاه - المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية
والمذكورة الإيضاحية للقانون.

(٥٤١) اختصاص - محكمة الموضوع - اعمال الأثر
الرجعي للحكم بعدم الدستورية مما يخص به محكمة الموضوع.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في ان للدعي كان قد اقام
الدعوى رقم ٩١٠ لسنة ٢٥ ق امام محكمة القضاء الاداري طلبا
الحكم بالفناء للقرار الصادر من مدير ادارة النقد بمصادرة مبلغ
٥٨٠٠ جنيه ضبط في القضية رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٠ حصر تحقيق
نيابة الشئون المالية، ودفع امام تلك المحكمة بعدم دستورية نص كل
من الفقرة الاعيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة
١٩٤٧ بتفليم الرقابة على عمليات النقد، والفقرة الاعيرة من المادة
الرابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة
بالتهرب فيما تضمنته من حق وزير المالية والاقتصاد لو من ينيه في
الامر بمصادرة الاشياء موضوع للمعاقبة ادلها .

وتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بوقف
الفصل في الدعوى وحللت للمدعي ثلاثة اشهر لرفع دعواه
الدستورية، فأقام الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ قضائية بطلب الحكم
بعدم دستورية النصين المشار اليهما، وفي نول مارس سنة ١٩٧٥
قضت المحكمة العليا برفض دعواه. ثم اقام للدعي بعد ذلك الدعوى
رقم ٣٠٢٩ لسنة ١٩٨٠ كلى جنوب القاهرة وطلب فيها الحكم
برد المبلغ السابق مصادره استنادا الى ما نص عليه قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن اثر
الرجعي لما يصدر من أحكام بعدم دستورية اى نص جنائي،
فقضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية في ٢١ ديسمبر سنة

١٩٨٠ بعدم اختصاصها ولايتها بنظر الدعوى وإحالتها الى مجلس الدولة لنظرها بجهة قضاء ادلى، واذ كانت المحكمة الدستورية العليا قد اصلحت جاريغ ٣ يناير سنة ١٩٨١ حكمها فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بالتهريب، فقد اقام للدعى دعواه للمائلة لتغليب الحكم الاعور على الحكم السابق صلوره، فى الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ قضائية، حتى يتبين القضاء الادلى - الذى احيلت اليه دعواه للوضوعة - الحكم الواجب تطبيقه عليها.

وحيث ان طلبات للدعى تستهدف فى حقيقتها طلب اعمال اثر الحكم الصادر بعدم الدستورية فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية على دعواه للوضوعة المحالة الى القضاء الادلى والتي يطالب فيها برد مبلغ ٥٨٠٠ جنيه تمت مصادرته فى تاريخ سابق على صدور هذا الحكم.

وحيث ان المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نظمت فى فقرتها الثالثة والرابعة الآثار التي تترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى نص. ت على انه "وتترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون لو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم. فاذا كان الحكم بعدم الدستورية مطلقا بنص جنائى تعتبر الاحكام التي صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن ..."، وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ان مودى عدم جواز تطبيق النص من اليوم التالى للنشر ليس عدم تطبيقه فى المستقبل فحسب، وانما بالنسبة الى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية على ان يستى من هذا الاثر الرجعى المحقوق والمراكز

التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر للقضى
او بانقضاء مدة تقادم.

لما كان ذلك، وكان اعمال اثر الحكم بعدم الدستورية طبقا
لما نظمته المادة ٤٩ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه مما يخص
به محكمة الموضوع لتتزل حكم هذه المادة على الوقائع المطروحة
عليها وما قدر يثار بشأنها من دفع أو دفاع الامر الذي لا يمتد
اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا، فانه يعين الحكم بنم اختصاص
المحكمة بنظر الدعوى.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى والزمّت
للدعى للصرفات ومبلغ خمسة وعشرين جنيها مقابل اتعاب
المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٦ لسنة ٣ ق . د
جلسة ١٩٨٢/٦/٥)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ (٥٤٢) حكم - حجة - الاحكام الصادرة لى
الدعوى الدستورية.

(٥٤٣) دعوى - الدعوى الدستورية - المصلحة - سبق
القضاء بعدم دستورية نص تشريعى - انقضاء المصلحة - اثره -
عدم قبول الدعوى.

المحكمة : وحيث ان الوقائع - على ما بين من قرلر الاحالة
وسائر الاوراق - تتحصل فى ان اللعين كانا قد اقاما الدعوى
رقم ١١٤٧ لسنة ٣٠ ق لاسم محكمة القضاء الادلى طالين

الحكم بإلغاء قرار لجنة تقويم شركة التضامن التي تكونت بينهما باسم "إخوان السحيني للصباغة والتجهيز بالحلة الكبرى" والتي أتمت بمقتضى القرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت. وإذا تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون سالف الذكر فيما تضمنته من أن قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن، وذلك على أسس عارضتها لنص المادة ٦٨ من الدستور، فقد قضت بملسة ١٩٨١/٥/٥ بوقف الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية نص المادة الثالثة المشار إليها استنادا إلى أن الفصل فى الدعوى يتوقف على الفصل فى المسألة الدستورية.

وحيث أن هذه المحكمة قد قضت بتاريخ ٣٠ إبريل سنة ١٩٨٣ فى كل من الدعويتين الدستوريين رقمى ١٦ لسنة ١ ق دستورية عليا، ١٤ لسنة ٢ ق دستورية عليا بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن، ونشر الحكم فى كل من الدعويتين المذكورتين بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٨٣.

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن "تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح..." كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن "تشر فى الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى الدستورية" ونصت المادة

١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة " — ومردى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية — وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية للطعون عليها بحسب دستورى — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها، وإنما يتصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعى للطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأسس، وذلك لعدم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة للشار إليها، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي احصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فلفى قوة تضافه إلى تقريره دستوريته وبالتالي سلطاته من جميع الصوب وأوجه البطلان.

لما كان ذلك، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من النص على أن قرارات لجان التقويم نهائية لا يجوز الطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذا النص على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون متبينة، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣ ق
دستورية جلسة ١٩٨٣/١١/٥)

(المخرطة الرسمية — العدد ٤٦ فى ١٩٨٣/١١/١٧)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ (٥٤٤) حكم — الاحكام الصادرة فى الدعاوى
الدستورية — دعاوى عينية — توجه الخصومة فيها الى النصوص
العشرية المطعون عليها يجب دستورى — تكون لها حجية
مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم فى الدعاوى التى
صدرت فيها — ينصرف اثرها الى الكافة — تلزم بها جميع
سلطات الدولة سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى علم
دستورية النص العشري المطعون فيه ام الى دستوريته ورفع
الدعوى على هذا الاساس.

(٥٤٥) مواد مخيرة — متى دستورية المادة ٣٢ من
القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وقرار
وزير الصحة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمنعيل الجداول الملحق
بهذا القانون.

المحكمة : وحيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة
وسائر الاوراق — تتحصل فى ان النيابة العامة كانت قد قامت
الدعوى الجنائية فى الجنابة رقم ١٦٢٤ سنة ١٩٧٧ قسم أول
طعنا ضد للدعى لأنه احرز وحاز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا،
" اقراص الموتولون" فى غير الاحوال المصرح بها قانونا، وطلبت

عقابه وفقا لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة للمخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والبند رقم ٩٤ من الجدول رقم (١) للملحق به، واذا تراءى لمحاكمة الجنائيات عدم دستورية النصوص ساقفة الذكر على اسس المادتين ٦٦ ، ١٤٤ من الدستور، فقد قضت بجلسة ٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة اوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٠ وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعطيل الجدول للملحق بهذا القانون.

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٨١ فى الدعوى لرقام ١٥ ، ٢١ ، ٣٠ س ٣١ ، ٢٧ س ٢ فى دستورية برفض النعى فى كل منها بعدم دستورية للمادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة للمخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، واتى تص على ان " للوزير المختص بقرار يصدر منه ان يعدل فى الجدول للملحق بهذا القانون بالحذف وبالإضافة او بتغيير النسب الواردة فيها " وبعدم دستورية قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا الى تلك المادة، ونشر الحكم فى كل من الدعوى المذكورة فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٨١.

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على ان " تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح " كما نصت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر فى الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى الدستورية، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على ان " احكام المحكمة فى الدعوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة " ومودى ذلك ان الاحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية. وهى بطبيعتها دعوى

عينية، توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بحسب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم في الدعوى التي صدرت فيها، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس، وذلك لعدم نصوص للمادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة للشار اليها، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اقتصرت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع الصوب وأوجه البطلان.

لما كان ذلك وكان المستهدف من الدعوى للماتلة هو الفصل فى مدى دستورية للمادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦١ وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النصوص للشار اليها على ما سلف بيانه. وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذه النصوص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يشور من جديد بشأنها. فان للصحة فى الدعوى للماتلة تكون متفية، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٥ ق
دستورية جلسة ١٧/٣/١٩٨٤)

(الجريدة الرسمية - العدد ١٤ فى ٥/٤/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ (٥٤٦) دعوى دستورية - المصلحة فيها - الطعن
بعدم دستورية نص سبق القضاء بعدم دستوريته - انقضاء المصلحة
في الطعن - الرد - عدم قبول الدعوى.

(٥٤٧) حكم - طلب المدعى اعادة النظر في حكم
صادر في دعوى دستورية يحجر طعنا على الحكم بطلب الغائه -
احكام المحكمة الدستورية نهائية وغير قابلة للطعن بأى طريق
من طرق الطعن العادية او غير عادية.

(٥٤٨) دعوى دستورية - رخصة التصدى - الرخصة
المخولة للمحكمة الدستورية العليا في التصدى بالمسورية
القوانين واللوائح - مناصب اعمالها - ان يكون النص الذى يرد
عليه التصدى متصلا بتزاع مطروح عليها - انقضاء قيام التزاع -
لا يكون لرخصة التصدى سند يصوغ اعمالها.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الاوراق - تحصل فى ان للمدعى بصفته مصفيا
لوكالة للرحومة / جاتين بول جرايدينان كان قد اقام الدعوى رقم
٣٥ لسنة ٢ قضائية " دستورية " ابتغاء الحكم بعدم دستورية
للسايتين ١١٥ ، ١١٦ من لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى
الصادر بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ فيما نصت
عليه من تجميد لرخصة الاجانب المقيمين بالخارج فى حسابات رأس
مالية غير قابلة للتحويل مستهتفا من ذلك الافراج عن لرخصة
للمورثة مودعة فى حساب واسمالي محمد لدى للمصارف وبجلسة ٧
يناير سنة ١٩٨٤ قضت هذه المحكمة بعدم قبول الدعوى تأسيسا
على ان مصلحته فى الدعوى الدستورية قد انتفت بعد ان تم بالفعل
تحويل كامل رصيد حساب للورثة للمحمد. فأقام للمدعى الدعوى

لثلاثة طالبا إعادة النظر في هذا الحكم لأخفاله الفصل في موضوع الدعوى والتصدى لعدم دستورية لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي فيما نصت عليه من تجميد أرصدة الاجانب للمقيمين بالخارج في حسابات وأعمالية غير قابلة للتحويل لدى المصارف.

وحيث ان طلب للدعى إعادة النظر في الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٥ لسنة ٢ قضائية " دستورية " ليس في حقيقته الا طعنا على ذلك الحكم بطلب الغائه. ولما كانت نداء ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن " أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن " قد جاءت - بمضمون نصها وإطلاقه - قاطعة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم قابليتها للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن - عادية كانت أو غير عادية - ومن ثم فان الدعوى بوصفها للشار اليه تكون غير مقبولة.

وحيث انه لا محل لما يطالبه للدعى من اعمال المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية للمادتين ١١٥، ١١٦ من لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي للطعون عليهما طبقا لما تقضى به للمادة ٢٧ من قانونها والتي تنص على انه " يجوز للمحكمة في جميع الحالات ان تقضى بعدم دستورية اى نص فى قانون أو لائحة يعرض عليها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالتزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعوى الدستورية " . ذلك أن اعمال هذه الرخصة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بتزاع مطروح عليها، فاذا انتهى قيام النزاع امامها، كما هو الحال فى الدعوى للرخصة التى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها، فانه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت للمدعى للصروفات ومبلغ ثلاثين جنيتها مقابل ابتعاد الحمامة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٢٦ لسنة ٦ ق .
دستورية جلسة ١٩٨٧/١/٣)

(الجريمة الرسمية - العدد ٣ فى ١٥/١/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ (٥٤٩) المحكمة الدستورية العليا — احكامها
وقراراتها " الطعن فيها " .

احكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة
للطعن — مثال بشأن الطعن فى المادة (٢٢٦) من القانون المدنى
بشأن فوائد التأخير .

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة
الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل فى ان جامعة الازهر اقامت
الدعوى للاثلة طالبة الحكم بصفة مستحقة بوقف تنفيذ الحكم
الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٩
فى الدعوى رقم ١٤٦٥ لسنة ٢٤ قضائية فى مسألة الفوائد وبعدم
دستورية نص للمادة ٢٢٦ من القانون المدنى استنادا الى ان الحكم
الصادر فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية الصادر من
المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ أغفل الرقابة
للموضوعية على دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى بشأن فوائد
التأخير ولم يفصل صراحة فيما اذا كانت هذه الفوائد تخبر من الرها
المحرم وبالتالي ما اذا كانت للمادة دستورية لم غير دستورية .

وحيث ان الحاضر عن جامعة الأزهر قدم بمجلسه ١٧ فبراير سنة ١٩٨٥ مذكرة الى هيئة المفوضين بالمحكمة فى مواجهة الحاضر عن الحكومة تضمنت طلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية الصادر بمجلسه ٤ مايو سنة ١٩٨٥ برفض الدعوى، وان ماورد بصحيفة الدعوى عن طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى انما ورد بالعريضة خطأ، وأضافت للمذكرة الى ذلك طلب الفصل فى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون للندى.

وحيث ان يبين من الرجوع الى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية ان هذه المحكمة قد انتهت الى رفض الدعوى بعدم دستورية للمادة ٢٢٦ من القانون للندى استنادا الى ان الزام للمشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع وفقا لما تقضى به المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ — لا يتصرف سوى الى التشريعات التى تصدر بعد العمل بتعديل المادة الثانية من الدستور دون غيرها من التشريعات السابقة على ذلك التاريخ، والتى لا يتأتى انفاذ حكم الالزام المشار اليه بالنسبة اليها لصدورها فعلا فى وقت لم يكن فيه هذا القيد قائما واجب الاعمال.

لما كان ذلك وكان ما تفيده للندى بدعواه هو تعديل قضاء هذه المحكمة فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية واعادة طرح للوضوع الذى سبق الفصل فيه من جديد. ومن ثم فان الدعوى الراحنة تتحلل الى طعن على قضاء المحكمة فى الدعوى المشار اليها بالمعاقفة لنص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والتى تقضى بأن احكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن.

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت للدعى
المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٣ لسنة ٧ ق .
منازعة تنفيذ — جلسة ١٩٩٠/٣/٣)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ (٥٥٠) اغكمة الدستورية العليا — احكامها
وقراراتها " الطعن فيها " — أحوال الاغفال — أحكام المحكمة
الدستورية العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن — ادعاء
المدعى اغفال الحكم الفصل فى طلبه رغم تعقب الحكم بطلباته
كافة — الادعاء لا يnlرج فى أحوال الاغفال المنصوص عليها
فى المادة (١٩٣) مرافعات، وانما يحجر طعنا فى الحكم غير
مقبول.

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما بين من صحيفة
الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى ان للدمية أقامت دعواها
تنعى فيها على الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا — فى
الدعوى رقم ٥٣ لسنة ٣ قضائية " دستورية " بتاريخ ١٥ ابريل
سنة ١٩٨٩ — أنه اغفل اعتبار المادة السادسة من القانون رقم
١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة
كان لم تكن، لمعالجة القانون لحكم للمدتين ١٤٧ ، ١٤٨ من
الدستور.

وحيث انه متى كان ذلك، وكان الثابت ان حكم المحكمة
الدستورية العليا الصادر فى الدعوى رقم ٥٣ لسنة ٣ قضائية
" دستورية " بتاريخ ١٥ ابريل ١٩٨٩ قد تعقب طلبات للدمية

فيها، وما استهدفته من تلك الدعوى بالفصل في دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وفي مدى دستورية للمادتين الثانية والسادسة. وقضت المحكمة - استنادا الى الاسباب التي لوضحها الحكم المشار اليه - بعدم قبول الدعوى الخ " ومن ثم فان هذه الدعوى - وعلى ضوء وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح - لا تندرج في أحوال الاغفال التي نص عليها قانون المرافعات المدنية والتجارية في المادة ١٩٣ منه وتعتبر في حقيقتها طعنا في الحكم الصادر من هذه المحكمة في الدعوى المشار اليها، بالمخالفة لنص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي تقضى بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن، الأمر الذي تكون معه الدعوى للثالثة غير مقبولة.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وألزمت للدمية للمصروفات، ومبلغ مائة جنيه مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١ لسنة ١١ ق .
منازعة تنفيذ - جلسة ١٩٩١/٢/٢)

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ (٥٥١) حكم - الحكم الصادر من المحكمة الدستورية - بحوز حجية مطلقة في مواجهة الكافة وبالنسبة للدولة بكامل سلطاتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة - الحجية تحول بذاتها دون المجادلة او السعى الى نقضه من خلال اعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعته.

(٥٥٢) طلاق للضرر - طلب الطلاق للزواج بأخرى.

(٥٥٣) احوال شخصية - المادة ١١ مكررا الفقرة الثانية

- مدى مخالفتها لنص المادة ٢ من الدستور.

المحكمة : وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تحصل في ان للدعى عليها الأختوة كانت قد قامت الدعوى رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٦ احوال تقضى كلى - بنى سوييف يطلب تطليقها من للدعى طالقة بائنة للضرر لزواجه عندها من اخرى، وكانت محكمة الموضوع - وبعد تقريرها لجدية الدفع بعدم الدستورية - الذى ابله للدعى أثناء نظر الدعوى للموضوعية - قد صرحت له باقامة دعواه الدستورية طعنا على الفقرة الثانية من المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، فأقام الدعوى الثالثة.

وحيث ان ولاية هذه المحكمة فى الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به فضاءها - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة فى قانونها، وكان نطاق الدعوى الدستورية التى اتاح للمشرع للخصوم اقامتها يحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية الذى اثر امام محكمة الموضوع وفى الحدود التى تقدر فيها حلته، وكان التصريح الصادر عن تلك المحكمة يرفع الدعوى الدستورية - اثر الدفع بعدم الدستورية الذى اثاره للدعى امامها - قاصرا على الفقرة الثانية من المادة ١١ مكررا من للرسم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض احكام الاحوال الشخصية، للضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية وحدها، فان الطعن على الفقرات الأخرى من تلك المادة يكون مجاوزا ذلك النطاق الذى تتحدد به للمسألة الدستورية التى تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، بما موده

انتهاء اتصال الدعوى الرالعة - فى محصوص هذا الشق منها بالمحكمة الدستورية العليا اتصالا مطابقا للأوضاع التى رسمها القانون، والتي يتعين الالتزام بها، وعدم الخروج عليها، باعتبارها ضوابط جوهرية فرضها للمشرع تحقيقا للمصلحة العامة، كى يتظلم التلأى فى المسائل الدستورية وفقا لها.

وحيث ان للدعى ينعى على الفقرة الثانية من المادة ١١ مكررا المشار اليها مخالفتها نص للمادة الثانية من الدستور التى توجب الرجوع الى مبادئ الشريعة الإسلامية فيما تقره السلطة التشريعية من قواعد قانونية باعتبارها قيما عليها لايحوز لها التصل منها، وبقالة ان النص للمطعون فيه يتعارض مع النصوس القرآنية التى تأذن بالتعدد وترخص فيه ولم تجز تقييده الا بشرط العدل بين الزوجات.

وحيث ان المحكمة الدستورية العليا سبق لها ان قضت فى الدعوى رقم ٣٥ لسنة ٩ قضائية "دستورية" بجلسة ١٤ أغسطس سنة ١٩٩٤ برفض ما أثير فيها من مطاعن. كانت تتوعى ابطال نص للمادة ١١ مكررا - آفة البيان - بمقولة مناصدته للحق فى تعدد الزوجات او تقييد الحق فيه، وانتهت هذه المحكمة الى ان ذلك النص لا يعارض التعدد، ولا ينظر اليه باعتباره ذريعة الى حرام، ولا يرمى كذلك الى بلوغ غاية بذاتها يكتنفها الاثم لو يتصل بها، واذا نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ اول سبتمبر ١٩٩٤، كانت الخصومة فى الدعوى الماثلة تتعلق بذات النص التشريعى الذى قضت المحكمة الدستورية العليا برفض ما أثير فى شأنه من مطاعن موضوعية فى الدعوى رقم ٣٥ لسنة ٩ قضائية "دستورية" المشار اليها، وكان من المقرر ان قضاء هذه المحكمة فى تلك الدعوى - وفى حدود ما فصلت فيه فصلا قاطعا - انما

يحوز حجية مطلقة في مواجهة الكافة وبالنسبة الى الدولة بكامل سلطاتها، وعلى امتداد تنظيمااتها للحظفة، وهي حجية تحول بملاتها دون المجادلة فيه او السعى الى نقضه من محالل اعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعته، اذ كان ذلك، فان الخصومة في الدعوى الرالعة تكون غير مقبولة.

للهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، وبمصادرة الكفالة، وألزمت للدعى للمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٢٥ لسنة ٩ ق . د
جلسة ١٠/١/١٩٩٤)

في ذات المعنى ونفس الجلسة الأحكام الصادرة في الدعاوى
ارقام : ٢١ لسنة ١٣ قضائية، ٥ لسنة ١٤ قضائية، ١، ٤،
٢١ لسنة ١٦ قضائية " دستورية " .

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ (٥٥٤) حكم دسورى - له حجية مطلقة في
مواجهة الكافة - تحول ذاتها دون المجادلة فيه او السعى الى نقضه
من محالل اعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعته.

(٥٥٥) قانون التأمين الاجتماعى - معاشات - عدم
دسورية المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ بتعديل
المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض
احكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ١٩٧٥/٧٩ وبسقوط
المادة الثالثة التى تتناول الاثر الرجعى بنصها على مريان احكامه
اعتبارا من اول يوليو ١٩٨٧ .

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل في ان للدعى كان قد اقام الدعوى رقم ١٤٤٣ لسنة ١٩٩٠ عمال كلى — جنوب القاهرة يطلب المحكم برفع معاشه المستحق عن الاجر المتغير الى نسبة ٥٠٪ من اجر تسوية هذا للمناش طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧، وأثناء نظر دعواه للوضعية دفع للدعى بعدم دستورية القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ واذا قررت محكمة الموضوع جدية الدفع بعدم الدستورية، فقد صرحت له باقامة دعواه الدستورية، فأقام الدعوى الثالثة.

وحيث ان للدعى يتعى على القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ — المطعون فيه — اعلاؤه مبدأ المساواة للنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور.

وحيث ان المحكمة الدستورية العليا سبق لها ان قضت — وفي ذات المسألة الدستورية آفة البيان — في حكمها الصادر بجلسة ٢٠ يونيو سنة ١٩٩٤ في القضية رقم ٣٤ لسنة ١٣ قضائية " دستورية " بعدم دستورية المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ بتعديل المادة الاولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وبسقوط مادته الثانية — بالتالى — التى تتناول الاثر الرجعى لهذا القانون بتبصها على سريان احكامه اعتبارا من اول يونيو ١٩٨٧، وقد نشر هذا الحكم بالجريدة الرسمية في ٧ يوليو سنة ١٩٩٤، وكان من المقرر ان قضاء هذه المحكمة — فيما فصل فيه في الدعوى للتقدمه — انما يجوز حجية مطلقة في مواجهة الكافة، وبالنسبة الى الدولة بكامل سلطاتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة، وهى حجية تحول بناتها دون المجادلة فيه، او السعى الى

- ١١٧١ -

تقضه من خلال اعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعته، اذ كان ذلك، فان الخصومة فى الدعوى الماثلة تكون متتية بعد ان حسمتها هذه المحكمة بمحكمها للشار اليه.

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة متتية.

١ (المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣٦ لسنة ١٣ ق . د
جلسة ١٩٩٤/١٠/١)

(الجريدة الرسمية - العدد ٤٢ فى ١٠/٢٠/١٩٩٤)

فى نفس للمضى :

اصلرت المحكمة الدستورية العليا بذات الجلسة احكاما مماثلة
فى الدعاوى لرقام : ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٦ لسنة ١٣ قضائية ،
١٥ ، ٣ ، ٨ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٦ لسنة ١٤ قضائية، ١٥ لسنة ١٥
قضائية " دستورية".

حكم محلي

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ (٥٥٦) حكم محلي - الإخلال بمبدأ تكافؤ القمص
والمساواة أمام القانون - علم دستورية الفقرة الأولى من المادة
٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من قانون نظام الحكم المحلي
الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قبل تعديله
بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨.

الحكمة : حيث ان الوقائع على ما بين من صحيفة الدعوى
وسائر الاوراق ، تحصل في ان السيد محافظ الجيزة، كان قد
اصدر القرار رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٨٣ بتحديد موعد قبول طلبات
الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية بدائرة المحافظة وذلك تمهيدا
لاجراء الانتخابات فيها. وقد تقدم للدعى - في الموعد المحدد -
بطلب الترشيح لعضوية المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الجيزة عن قسم
بولاق الدكرور، الا ان للوظف المختص رفض طلبه على اسس
انه لم يرفق به صورة رسمية من قائمة الحزب الذى ينتمى اليه مدرجا
فيها اسمه وذلك طبقا لما تنص به المادة (٧٦) من قانون نظام
الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ للمعدل
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١، فلقد للدعى رقم ٤٨ لسنة ٣١
قضائية امام المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية والحكم المحلي،
مضمنا صحيفة الدفع بعدم دستورية أحكام للواد ١، ٧٦،
٧٩، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٩٧ من قانون نظام الحكم المحلي المشار
اليه بمقولة مخالفتها أحكام للواد ١، ٨٠، ٤٠، ٤٧، ٦٢، ٨٧
من الدستور، وطالبا في محامها الحكم بطلان واتساع قرار محفظ
الجيزة رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٨٣ الصادر في ٦ نوفمبر ١٩٨٣ في

شأن اعلان انتحاب قوائم الحزب الوطنى المرشحة لعضوية المجالس الشعبية المحلية بمحافظه الجيزة بالتركية واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب على ذلك من آثار . واذا قررت محكمة الموضوع بتاريخ ١١ مايو ١٩٨٦ منح للدعى اجلا ينتهى فى ١٥ يونيه ١٩٨٦ ليقدّم صورة من عريضة الدعوى الدستورية، فقد اقام الدعوى الماثلة.

ومن حيث ان الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى الدستورية تأسيسا على ان محكمة الموضوع لم تقدر جلية النفع بعدم الدستورية الذى ابداه للدعى امامها، ولم يتضمن قرارها بالتالى اى بيانات تتعلق بنطاق هذا النفع الامر الذى تتخلف معه الشروط المنصوص عليها فى البند (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، وهو دفع مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من ان مودى نص للمادة ٢٩/ب للشار اليها، ان للشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للمعصوم مباشرتها، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فدل بذلك على انه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جليته، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذى ناط للشرع محكمة الموضوع بتحليله بحيث لا يجاوز ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضه للشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، وكان البين من ملف الدعوى للوضوحية ان للدعى ضمن صحيفتها دفعا بعدم دستورية النصوص القانونية المطعون عليها لتعارضها مع مواد الدستور التى حلتها، وكانت محكمة الموضوع قد منحه اجلا لرفع الدعوى الدستورية وهو ما يفيد بالضرورة تقديمها جلية هذا النفع ولزومه للفصل فى الدعوى للوضوحية للطروحة عليها، فان الدعوى الراضة تكون قد

اتصلت بهذه المحكمة وفقا للأوضاع المنصوص عليها فى البند ب من المادة ٢٩ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، ويكون الدفع بعدم قبولها على غير أسس متعين بالرفض.

وحيث ان نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الذى اصبح نظاما للإدارة المحلية بمقتضى احكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ الذى عدل الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه، قضى بأن يكون لكل وحدة من وحدات الادارة المحلية مجلس شعبي على يشكل من أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا، عن طريق الجمع بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردي، الا ان ذلك لا يحول دون الفصل فى العطن بعدم الدستورية من قبل من طبقت عليهم احكام القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المطعون عليها بحال فترة نفاذها وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة اليهم تتوافر باطلالها مصلحتهم الشخصية المباشرة فى العطن بعدم دستوريتها، ذلك ان الاصل فى تطبيق القاعدة القانونية انها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها اى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها، فاذا انقضى هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية اخرى، فان القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها، وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين، ومن ثم فان للاكتر القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده، لما كان ذلك، وكان القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - وقبل تعديله بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ قد طبق على للدعى واعملت فى حقه احكامه اذ حرمت من حق الترشيح لعضوية المجلس الشعبى لمحافظة البحيرة، وظلت آثاره - وهى

بقائه محروما من حق الترشيح لعضوية هذا المجلس - قائمة بالنسبة اليه طوال مدة نقائه ، وكانت الدعوى للوضعية لا تزال مطروحة امام المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية والحكم المحلى بما تضمنه من طلبات ترتكز جميعها على الطعن بعدم دستورية أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ للمعدل بقانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، ويحذر هذا الطعن اساسا لها ، ومن ثم فان مصلحة للدعى فى الطعن بعدم دستورية أحكام القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ، تكون قائمة.

وحيث ان للدعى وان كان قد طعن على المواد ١ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٧ من القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ للمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ للشار اليه ، الا انه لما كان من المقرر انه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية ان يتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة فى طعنه ، ومناطق هذه للمصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى اثر الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وكان ما استهدفه للدعى من دعواه للوضعية هو الغاء قرار محافظ الجيزة رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٨٣ الصادر فى ٦ نوفمبر ١٩٨٣ وللتضمن اعلان انتحاب قوائم الحزب الوطنى للرشحة لعضوية المجالس الشعبية المحلية بمحافظة الجيزة بالتركية واعتباره كأن لم يكن تاسيسا على ان الطلب الذى تقدم به للترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى بالجيزة كان قد رفض لانه لم يرق به صورة رسمية من قائمة الحزب الذى يتمى اليه مينا بها ادراجه فيها ، لما كان ذلك وكانت للمادتان ٧٦ فقرة لولى ، ٨٦ فقرة ثلاثة هما اللتان تضمنت احكامهما وجوب استيفاء هذا الشرط ، فان مصلحة للدعى فى

دعواه الماثلة تقوم على الطعن بعدم دستورية هاتين الفقرتين فحسب، بتقدير ان الحكم له في الطلبات للوضعية يتوقف على ما يسفر عنه القضاء في الطعن بعدم دستوريتهما، اما بقى مواد القبرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ للمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - للطعون عليها، فلا مصلحة شخصية ومباشرة للمدعى في الطعن بعدم دستوريتهما اذ ليس ثمة اثر لها على طلباته امام محكمة الموضوع، ذلك ان المادة الاولى تعرف بوحدة الحكم المحلي وتناول كيفية انشائها وتحديد نطاقها وتغيير اسمائها والقائما، وتبين للمادة ٧٦ في فقرتها الثانية للبالغ التي يتعين ابدائها مع طلب الترشيح، وفي فقرتها الثالثة المستندات التي يملحها وزير الداخلية والتي يجب لرفقها بهذا الطلب لاثبات توافر الشروط اللازمة للترشيح، كما تقضى فقرتها الرابعة باعتبار الاوراق التي يقدمها المرشح أوراقا رسمية في تطبيق احكام قانون العقوبات، وتحدد للمادة ٧٩ كيفية عرض الكشف المتضمنة القوائم للدرجة فيها أسماء المرشحين في الوحدة المحلية وطريقة الاعتراض على الاسماء للدرجة لو صفاتها وجهة الفصل في الاعتراض وتجاوبه للمادة ٨٣ حالة خلو مكان احد المرشحين بعد الترشيح وقبل اجراء الانتخابات وتعالج للمادة ٨٥ حالة تقديم قائمة حزبية واحدة في الدائرة الانتخابية، وتعرض للمادة ٨٦ في فقرتها الاولى لسريان احكام القانون لنظام مباشرة الحقوق السياسية في المجالس الشعبية المحلية، وتبين فقرتها الثانية اختصاص مديرية الامن باجراء عملية الانتخاب لعضوية تلك المجالس، وتخص فقرتها الرابعة المحافظ باعلان نتيجة الانتخاب، وتحدد فقرتها الخامسة اختصاص الفصل في الطعون المتعلقة بصحة العضوية للمحكمة الادارية المختصة. اما للمادة ٩٧ فتواجه حالة خلو مكان احد اعضاء المجلس قبل انتهاء مدته، ومن ثم يتعين للحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذه المواد لاتقاء مصلحة للمدعى في الطعن عليها.

وحيث انه على مقتضى ما تقدم، وكان تطال الطعن في الدعوى الثالثة قد تحدد بالفقرة الاولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وكانت هاتان الفقرتان - قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - تقضيان كما يأتى :

المادة ٧٦ - فقرة اولى - يقدم للمرشح طلب الترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى كتابة الى المحافظة او الى احدى وحدات الحكم المحلى الكائنة بنطاقها مرفقا به صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى يتمى اليه ميينا بها ادراجه فيها وذلك خلال المدة التى يحددها المحافظ على الا تقل عن عشرة ايام من تاريخ فتح باب الترشيح.

المادة ٨٦ فقرة ثالثة - ويتعبد اعضاء المجالس الشعبية المحلية طبقا للقوائم الحزبية التى حصلت على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التى اعطيت فى الانتخاب، فاذا لم تتوافر الأغلبية المطلقة لأى من القوائم اعيد الانتخاب بين القائمتين اللتين حصلتا على اكبر عدد من الأصوات.

وحيث انه مما ينهض الطاعن على هاتين الفقرتين انهما اذ قصرتا حق الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية على المتتمين الى الأحزاب السياسية، فانها تكون قد حرمت طائفة من المواطنين وهم غير المتتمين الى الأحزاب من حق كفله لهم الدستور فى المادة ٦٢ منه واعطت بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة امام القانون للنصوص عليهما فى اللادتين ٨ ، ٤٠ من الدستور.

وحيث ان للمادة ٦٢ من الدستور التى وردت فى الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على

ان " للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى ". ومودى ذلك ان الحقوق السياسية للنصوص عليها فى هذه المادة - ومن بينها حق الترشيح الذى عنى الدستور بالنص عليه صراحة مع حقى الانتخاب وابداء الرأى فى الاستفتاء اعتورها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها وتمكين للمواطنين من ممارستها، لضمان اسهامهم فى اختيار قياداتهم وتمثيلهم فى ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومى فى مجلس الشعب والشورى او على النطاق المحلى فى المجالس الشعبية حسبما جرت به نصوص المواد ٨٧ ، ١٦٢ ، ١٩٦ من الدستور. ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى مباشرة تلك الحقوق، وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته فى الحياة العامة عن طريق ممارسته لها واجبا وطنيا يتعين القيام به فى اكثر مجالات الحياة اهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية التى تحوز قواما لكل تنظيم يركز على ارادة هيئة الناعين ومن ثم فان القواعد التى تنزى للشرع وصمها تنظيما لهذه الحقوق يتعين ان لا تؤدى الى مصادرتها او الانتقاص منها وبمراعاة ان لا تخل القيود التى يفرضها للشرع فى مجال هذا التنظيم بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنتهما الدستور بما نص عليه فى المادة ٨ من ان " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " وفى المادة ٤٠ من ان " للمواطنون لدى القانون سواء، وهو متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة أو الدين أو العقيدة " ، بما موداه امتناع فرض قيود على مباشرة الحقوق السياسية التى نص عليها الدستور فى غير مقتضى من طبيعتها او متطلبات ممارستها.

وحيث انه لما كان مودى الفقرة الأولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١، أن للمشرع حين نص على أن يكون انتعاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية عن طريق الانتعاب بالقوائم الحزبية وما استتبع ذلك من النص على اعتباره صورة قائمة الحزب الذى يتمى اليه المرشح المثبت ادراجه فيها شرطا حتميا لقبول طلب ترشيحه، يكون قد قصر حق الترشيح نعضوية المجالس الشعبية المحلية على المنتمين الى الأحزاب السياسية للدرجة اسمائهم بقوائم هذه الأحزاب، وحرم بالتالى غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتضى من طبيعته أو متطلبات مباشرة .

لما كان ذلك، وكان حق الترشيح من الحقوق العامة التى كفلها الدستور للمواطنين فى المادة ٦٢ منه وفقا لما سبق بيانه، ومن ثم فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوى على أهدار لأصله وإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون وبشكل بالتالى مخالفة للمواد ٨، ٤٠، ٦٢ من الدستور .

وحيث أنه لا يقدح فى هذا النظر ما فعت اليه الحكومة من ان الدستور لم يقيد المشرع فى حرية للفاضلة بين نظام الانتعاب الفردى ونظام الانتعاب بالقائمة وان اختيار للمشرع لنظام الانتعاب بالقائمة الحزبية هو مما يدخل فى نطاق سلطته التقديرية بما لا معقب عليه فى ذلك من المحكمة الدستورية العليا التى لا يجوز أن تحل نفسها محل للمشرع فى هذا التقدير، ذلك أنه وان كان الأصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيدها الدستور بقيود محددة، وكانت الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد الى ملازمة اصلها، الا أن هذا لا يعنى

إطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور، ومن ثم فإن تنظيم للشرع لحق للمواطنين في الترشيح ينبغي ألا يعصف بهذا الحق أو ينال منه على ما سلكته النصوص للنصوص عليها إذ حرمت غير للدرجة إسمائهم في القوائم الحزبية من حق الترشيح ومن ثم تكون هذه النصوص قد تعرضت لحقوق عامة كفلها الدستور وحرمت منها طائفة من المواطنين، فحاوَز للشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق الأمر الذي يحتم إخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث أنه لما تقدم يتعين للحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ للعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ وألزمت الحكومة للمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ١٤ لسنة ٨ ق . د
جلسة ١٩٨٩/٤/١٥)

(الجريمة الرسمية — العدد ١٧ في ١٩٨٩/٤/٢٧)

حيازة

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ (٥٥٧) حيازة - أوامر النيابة العامة فى منازعات الحيازة - تكييفها .

الأمر الذى تصدره النيابة العامة بالتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحيلزة المادية للعقارات طبقا للمادة (٣٧٣) مكررا من قانون العقوبات، هو اجراء مؤقت بطبيعته يخضع لرقابة قاضى المحكمة الجزئية المختصة والذى يخضع قراره لرقابة المحكمة الجنائية المختصة اذا ما رفعت الدعوى الجنائية اليها .

(٥٥٨) حيازة - قرار القاضى الجزئى فى منازعات الحيازة - تكييفه - الاختصاص بالنزاعة فيه .

قرار القاضى الجزئى بتأييد أمر النيابة العامة فى منازعات الحيازة طبقا للمادة (٣٧٣) مكررا من قانون العقوبات، يعتبر عملا قضائيا صادرا من احدى جهات القضاء العادى فى حدود ولايتها القضائية فى مقام رقابتها لأوامر النيابة العامة - خروج النزاعة الموضوعية عن نطاق رقابة المشروعية التى يخضع القضاء الادارى بمباشرتها على القرارات الادارية ودخولها فى اختصاص جهة القضاء العادى .

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل فى أنه بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٨٢ صدر لصالح المدعى عليه قرار من نيابة المنشأة الجزئية فى الشكوى رقم ٢٢٤٥ لسنة ١٩٨٢ ادلى للمنشأة بحماية وضع يده على عقار النزاع ومنع تعرض المدعى، وعلى أن يعرض هذا القرار على قاضى الحيازة " للنظر وذلك فى غضون ثلاثة أيام " ويعرض

الأمر على قاضى محكمة المنشأة الجزئية قرر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٨٢ تأييد قرار النيابة العامة فيما انتهى اليه. وقد أقام المدعى ندوى المستعجلة رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٨٢ مدنى جرحاً أمام محكمة المنشأة الجزئية مستشكلاً فى قرار النيابة العامة المشار اليه طالباً الحكم بوقف تنفيذ، وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة المذكورة بوصفها قاضياً للتنفيذ وبصفة مستعجلة بعدم اختصاصها ولا يجب النظر الدعوى وحالتها الى محكمة القضاء الادرى. حيث فينت بجلوساً برقم ٤٩١٩ لسنة ٢٧ قضائية، وأضاف المدعى - فى الدعوى أمامها - طلب الغاء القرار المطعون فيه. وبتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٨٤ حكمت المحكمة برفض طلب وقف التنفيذ، فطعن المدعى فى هذا الحكم بالطعن رقم ٢٣٧٧ لسنة ٣٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التى قضت بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٨٦ بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى .

واذ تخلت كل من جهتى القضاء العادى والقضاء الادارى عن نظر النزاع على النحو المتقدم مما يشكل تنازعا سلبيا فى الاختصاص فقد قام المدعى دعواه الماثلة طالباً تعيين جهة القضاء المختصة بنظره اعمالاً لنص البند (ثانياً) من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث أنه بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٨٢ صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ متضمناً اضافة المادة ٣٧٣ مكرراً - الى المواد الخاصة بجرائم " انتهاك حرمة ملك الغير " الواردة فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات - ليحرى نصها بالآتى " يجوز للنياية العامة متى قامت

دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم للتصوص عليها في اللوائح السابقة من هذا الباب ان تأمر باتخاذ اجراء تحفظي لحماية الحياة ، على ان يعرض هذا الامر خلال ثلاثة ايام على القاضي الجزئي المختص لاصول قرار مسبب خلال ثلاثة ايام على الاكثر بتأييده او بتعديله او بالغاءه. ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة عند نظر الدعوى الجنائية - ان تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة او للدعي بالحقوق المدنية او للتهم بحسب الاحوال وبعد سماع اقوال ذوى الشأن بتأييد القرار او بالغاءه- وذلك كله دون مساس باصل الحق. ويشتر الامر او القرار الصادر كأن لم يكن عند مخالفة للوعد للشار إليها انا صدر أمر بالحفظ او بالالوجه لاقامة الدعوى".

وحيث ان المستفاد من نص المادة ٣٧٣ مكررا السالف ايرادها - في ضوء ما ورد بشأنها في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ للشار اليه وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عنه - انه قد اريد به حسم ما اثير من خلاف حول ما درجت عليه النيابة العامة قبل صدور هذا القانون من اصول قرارات ولائمة لحماية الحياة المدنية للقرارات عند المنازعة فيها او الاعتداء عليها، وتوفير الحماية اللازمة لها بطريقة تحول دون اطالة امد النزاع فيها وتحقق استقرار الاوضاع الناشئة عنها، ومن اجل ذلك راي للمشرع في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ان يتصلى لهذه المنازعات بمفهوم جديد ومعالجتها تشريعا لأول مرة بنص صريح يحيز للنيابة العامة - بسند من القانون - متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في جرائم الحياة العقارية أن تأمر باتخاذ اجراء تحفظي مؤقت لحماية الحياة. على أن للمشرع لم يشأ أن

يمتلك الأمر للنيابة العامة لتفصل وحلها في المنازعة على الحيازة للمادية بل أعرض الاجراء الذى تتعذه في هذا الشأن لرقابة القاضى الجزئى للمعنى، فأوجب عرض الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضى الجزئى للمعنى لاصدر قرار مسبب خلال ثلاثة ايام على الأكثر اما بتأييد أمر النيابة العامة أو بتعديله أو بإلغائه . ومن ثم فان ما تأمر به النيابة العامة من اجراء تحفظى لحماية الحيازة للمادية للعقار استنادا الى ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات هو بمثابة اجراء أولى مؤقت لاستقرار له صفته التنفيذية للوقت الا باجراء ثانى وقرار لاحق، هو وجوب عرضه خلال ثلاثة أيام على القاضى الجزئى للمعنى واصدره قرارا مسيبا خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييد أمر النيابة العامة في هذا الشأن ، فاذا تم العرض على القاضى الجزئى للمعنى واصدر قراره للسبب بتأييد الأمر خلال المواعيد المحددة لذلك، استقر للاجراء التحفظى للأمور به قوته التنفيذية للوقت الى أن يلغى بحكم من المحكمة الجنائية المختصة التى ناط بها القانون — طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٣ مكررا سالفة الذكر — اذا ما رفعت الدعوى الجنائية اليها خلال ميتين يوما من تاريخ صدور قرار القاضى الجزئى، أن تفصل في النزاع على الحيازة للمادية بناء على طلب النيابة العامة أو للدعى بالحقوق للمنية أو للتهم بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوى الشأن بتأييد القرار أو بإلغائه دون مسلسل باصل الحق .

وحيث أن البين مما تقدم أن الأمر الذى تصدره النيابة العامة باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحيازة للمادية للعقارات طبقا لنص المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات، هو اجراء مؤقت بطبيعته، أعرضه القانون لرقابة احدى محاكم القضاء العادى متمثلة في قاضى المحكمة الجزئية للمعنى الذى ناط به القانون اذا ما عرض

الأمر عليه خلال المدة المقررة أن يصدر قرارا مسبيا في المدة المحددة بتأييد الأمر أو بتعديله أو بإلغائه، كما أخضع قرار القاضي الجزئي في هذا الشأن لرقابة المحكمة الجنائية المختصة اذا ما رفعت اليها الدعوى الجنائية على الوجه الذي بيته الفقرة الثانية من المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن الأمر الصادر من نيابة للنشأة الجزئية بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٨٢ بمحماية وضع يد المدعى عليه على عقار النزاع ومنع تعرض للمدعى له فيه، قد عرض على قاضي محكمة للنشأة الجزئية الذي قرر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٨٢ - للأسباب الذي استند اليها - تأييد أمر النيابة العامة فيما انتهى اليه، وكانت المنازعة الموضوعية محل دعوى التنازع الماثلة تلور في ظاهرها حول أمر النيابة العامة للمشار اليه الذي صدر بتأييده قرار من القاضي الجزئي للمختص، وكان هذا القرار الأخير يعتبر عملا قضائيا صادرا من إحدى جهات القضاء العادي في حدود ما أسند اليها من ولاية قضائية في مقام رقابته لأوامر النيابة العامة الصادرة في النزاعات على الحيازة للمادية للعقارات، فان المنازعة للموضوعية - وهي تنصب في حقيقتها على القرار القضائي المشار اليه - تكون خارجة عن نطاق رقابة للشروعية التي يختص القضاء الإداري بمباشرتها على القرارات الإدارية، وداعلة في اختصاص جهة القضاء العادي بتولاها محاكمها طبقا للقواعد المنظمة لاختصاصها. ولا يؤثر في ذلك سبق قضاء محكمة للنشأة الجزئية بعدم اختصاصها ولايما ينظر الدعوى، ذلك أن للمشرع اذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها - في البند (ثانيا) من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة من بين جهات القضاء أو لهيات ذات الاختصاص القضائي اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها وتخلت كلتاهما عن نظرها، فان مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين الجهة المختصة اسباغ

- ١١٨٨ -

الولاية من جديد على هذه الجهة بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير
مقيدة بسبق قضائها بعدم اختصاصها ولو كان هذا الحكم قد
أصبح نهائيا .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة باحتصاص جهة القضاء العادى بنظر
الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٧ لسنة ٨ ق .
تنازع جلسة ١٩٩٠/٣/٣)

خدمة عسكرية

لقاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ : (٥٥٩) خدمة عسكرية - تعين - المادة ٤٤ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ سرقتها على المجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية دون غيرها .

المحكمة : حيث ان السيد رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تأسيسا على أن المادة المشار اليها أثارَت عِلَاقًا فِي التَطَبُّقِ بَيْنَ عَهْدَةِ التَّجَنُّدِ وَالجُمُعَةِ الْعُمُومِيَةِ لَتَسْمَى التَّجَنُّدُ وَالتَّشْرِيعُ عَهْدِ الدَّوْلَةِ، وَيَدُورُ حَوْلَ مَا إِذَا كَانَ حُكْمُهَا يَسْرَى عَلَى الْعَامِلِينَ غَيْرَ لِلْوَطَنِيِّينَ إِذْ رَأَتْ عَهْدَةِ التَّجَنُّدِ بِحُكْمِهَا الصَّادِرِينَ فِي الْعَامِلِينَ رَقْمِي ٢١٦ لِسَنَةِ ٤٨ ق و ١٥٤١ لِسَنَةِ ٤٨ ق أَنَّ النِّصَّ لِلطَّلُوبِ تَسْوِيَهُ يَسْرَى عَلَى كَثَاةِ الْمُجَنِّدِينَ لِلْوَطَنِيِّينَ مِنْهُمْ وَغَيْرِ لِلْوَطَنِيِّينَ وَذَلِكَ اسْتِنَادًا إِلَى أَنَّ عِبَارَةَ الْفَتْرَةِ الْأُولَى مِنَ النِّصِّ لِلذِّكْرِ جَاءَتْ عَامَّةً وَمُطَلَّقةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُجَنِّدِينَ لِلْعَامِلِينَ بِأَحْكَامِهَا وَمِنْ نَسَمِ يَتَصَرَّفُ مَدْلُوقًا إِلَيْهِمْ كَثَاةً وَدُونَ أَنْ يَغْيُرَ مِنْ ذَلِكَ مَا نَصَّتْ عَلَيْهِ الْفَتْرَةُ الرَّابِعَةُ مِنْ تِلْكَ لِلْعَامَّةِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ أَنْ يَتَرْتَبَ عَلَى حِسَابِ مَدَّةِ الْخِدْمَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ عِنْدَ التَّعْيِينِ أَوْ الزَّوْجَةِ أَنْ تَزِيدَ لِقَسْمَةِ الْمُجَنِّدِينَ أَوْ مَدَّةِ عَوْنِهِمْ عَلَى الْقَسْمَةِ أَوْ مَدَّةِ عَوْنِهِمْ فِي التَّعَرُّجِ الْفَتْرَةِ عَيْنَا فِي ذَاتِ الْجِهَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الْفَتْرَةِ وَقَدْ اشْتَرَطَ زَمَانًا التَّعَرُّجِ، فَإِنَّ لَازِمَ ذَلِكَ أَنْ يَتَصَرَّفَ تَطْبِيقُهَا عَلَى الْمُجَنِّدِينَ لِلْوَطَنِيِّينَ مَتَى تَوَافُرَ زَمَانُ التَّعَرُّجِ فِي ذَاتِ الْجِهَةِ الَّتِي عَيْنَ بِهَا الْجَنْدُ، هَذَا يَتِمُّ لَتَهْتِ الْجُمُعَةُ الْعُمُومِيَةُ لَتَسْمَى التَّجَنُّدُ وَالتَّشْرِيعُ عَهْدِ الدَّوْلَةِ إِلَى أَنَّ تَطْبِيقَ الْمَادَّةِ (٤٤) سَائِلَةُ الْبَيَانِ مَقْصُورَ

على الحاصلين على مؤهلات دراسية استنادا الى أن مفهوم عبارتها وكذلك للذكرات الإيضاحية لقوانين التوحيد المتعلقة تؤكد أن ضم مدة التوحيد مشروط بأن يكون العامل مؤهلا، فضلا عن أن القول بالتصريف حكم المادة (٤٤) الى المختلن جميعا للمؤهلين منهم وغير المؤهلين، مؤداه حساب مدة التوحيد كاملة لغير المؤهلين دون أن يحدها أى قيد، فى حين أن مدة التوحيد لا تحسب كلها أو بعضها للمحدد للمؤهل اذا ترتب على احسابها أن يسبق المحدد زميله فى التخرج للمعن فى ذات الجهة وبذلك يكون المحدد غير المؤهل فى وضع أفضل من المحدد للمؤهل وهى نتيجة لم يردعها الشارع، وازاء هذا الخلاف فى تطبيق نص قانونى له أهميته، فقد طلب السيد وزير العدل بناء على كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء عرض الأمر على هذه المحكمة لاصدار تفسير تشريعى للمادة (٤٤) للشار إليها حسما للتزاع الذى ثار بشأن تطبيقها على ما سلف البيان .

وحيث ان المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ للمعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن "تتضمن مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية المحسنة بما فيها مدة الاستبقاء به اتمام مدة الخدمة الإلزامية العاملة للمحتملين النجس يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العاملة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة للمنية وتحسب هذه المدة فى الألفية واستحقاق العلاوات المقررة .

كما تحسب كمدة محيرة وألفية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التى تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التمييز أو الترقية ويستحقون

عنها الملاوات المقررة وتحدد تلك اللدة بمساهمة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يحوز على حساب هذه اللدة على النحو المتقدم، أن تزيد أقضية المحتلين أو مدة محبوتهم على أقضية أو مدة محيرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة .
ويعمل بأحكام هذه اللدة اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١ " .

وحيث ان هذه المحكمة، وهي في مجال ممارستها لاختصاصها بالنسبة الى التفسير التشريعي ، انما تقتصر ولايتها على تحديد مضمون النص القانوني محل التفسير على ضوء ارادة للشرع غريبا لمقاصده من هذا النص، ووقوفها عند الغاية التي استهدفها من تقريره، وهي في سبيل استلهاهم هذه الارادة وكشفها توصلا الى حقيقتها ومرمها، لا تعزل نفسها عن تطور التاريخي للنصوص القانونية التي تفسرها تفسيرها، ولا عن الأعمال التحضيرية للمهمة لها سواء كانت هذه الأعمال قد سبقتها أو عاصرتها باعتبار أن ذلك كله مما يعينها على استخلاص مقاصد للشرع التي يفرض في النص القانوني محل التفسير أن يكون ممورا عنها وعمولا عليها .

وحيث انه يبين من تقصى القوانين المنظمة للخدمة العسكرية والوطنية بدما بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية وتعديلاته، وانتهاء بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ الذي حل محل القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه أن للشرع تفيا فيها تقرير قواعد للخدمة التي يجب تطبيقها على المحتلين في شأن مدة التجنيد التي يدخل حسابها في أقضيةهم أو محبوتهم بالجهة التي عينوا أو يعينون بها .

ولئن كان للشرع قد حدد شروط الانتفاع بهذه المعاملة بتشريعات متعاقبة، فلذلك لمواجهة نواحي القصور الذى أسفر عنه تطبيقها بما يكفل رعاية المخذ وحتى لا يضار بتحديثه، ودون أن يمتد التعديل الى الأسس الذى تقوم عليه تلك التشريعات جميعها، وهو تعلق تطبيقها بالمختلين للوولين باعتبار أن هذه الفئة وحدها هى التى قصد المشرع إقادتها من أحكام تلك المعاملة حين جعل أصلا مشروطا بالآ يسبق المخذ زمينه فى التخرج فائين من التشريعات المتعاقبة التى تقسم بها للشرع هذا الموضوع، أنها التزمت جميعها نهجا واحدا قوامه قصر تطبيقها على المختلين للوولين، وأنصح المشرع عن ذلك لأول مرة بنص للمادة (٦٣) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه التى تدل عباراتها الواضحة على أن للشرع قصد بتقريرها أن يحتفظ للمختلين المتصوص عليهم فى المادة الرابعة من هذا القانون — الذين لم يسبق تعيينهم أو استدلالهم — بأقدمية فى التعيين يتساوون فيها مع أقدمية زملائهم فى التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقلمهم للتعيين فى وزارات الحكومة ومصالحها والمؤسسات الاعتبارية العامة عقب اتمام مدة خدمتهم الإلزامية مباشرة بشرط أن يتتوا أن تحتيلهم قد حرمهم من التعيين مع زملائهم الذين خرجوا معهم، وهو ما يعنى انصراف حكم المادة ٦٣ المشار إليها الى المختلين للوولين دون سواهم باعتبار أن هؤلاء هم الذين تصدق فى شأنهم زمالة التخرج، وهم الذين يتصور أن يكون التوحيد قد حال دون تعيينهم مع زملائهم الذين خرجوا معهم .

وحين صدر القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ مبدلا بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه، استعاض للشرع عن نص المادة ٦٣ بنص جديد يتوعى أساسا — على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقرار

بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ مواجهة أوضاع المختلن الذين لا يستطيعون إقامة الدليل على أن تجنيدهم أو استيقاعهم قد حرمهم من التعيين مع " أقرتهم " وهو شرط كانت المادة ٦٣ تتطلبه كي يحتفظوا بأقلية في التعيين " يتساوون فيها مع أقلية زملائهم في التخرج " مما كان يفوت عليهم فرصة التعيين في الوظائف التي كثيرا ما تصل نشراتها وإعلاناتها ومواعيد الاختبارات الخاصة بها متأخرة إلى الوحدات بعد استفاد مدنها ، ويخل بتكافؤ الفرص بينهم وبين " زملائهم " الذين لم ينخرطوا في الخدمة العسكرية والوطنية ومن ثم قرر النص الجديد أن تحصر مدة التجنيد الفعلية المحسنة بما فيها مدة الاستبقاء التي يقضيها التجنيد بعد انتهاء خدمته الإلزامية كأنها قضيت بالخدمة المدنية وذلك بالنسبة إلى المختلن الذين يتم تعيينهم أثناء التجنيد أو بعد انقضاء مدته في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أن يكون حسابها في أقاليمهم مشروطا بالآلا تزيد " على أقلية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس " وأن يكون شملها مقتضى شهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية، وعراعاة أن تعتبر لمدة المشار إليها مدة عوة لمن يعين " من المذكورين " في القطاع العام، وكذلك صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ بتعديل المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه، وأنصح للمشرع في مذكرته الإيضاحية ، عن أن التطبيق العملي للمادة ٦٣ قد كشف عن غموض التجنيد الولد بها للمقصود بزمالة التخرج ، وأن مفهوم نصها هو أن مدة التجنيد التي يجري حسابها في أقلية العاملين بالجهاز الإداري للدولة وهيئاتها العامة مقيدة بالآلا تزيد على أقلية زملائهم في التخرج من الكليات والمعاهد والمدارس في حين غلت مدة التجنيد

المحسوبة كملة محورة في القطاع العام من أى قيد مماثل مما ترتب عليه أن يكون للمعنيين بالقطاع العام فى مركز أفضل من المعنيين بالجهاز الإدارى للدولة، لما كان ذلك، وكان الين مما تقدم، أن ما استهدفه القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧١ بتعديل للمادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ للشار إليه، هو تحديد المقصود بمقالة التخرج من ناحية، وتحقيق المساواة بين العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة والعاملين فى القطاع العام فى خصوص قيد الحد الأقصى لمدة التجنيد التى يجوز ضمها الى أقالمتهم أو مدة محورتهم من ناحية أخرى، فإن للشرع لا يكون قد عدل عن القاعدة التى انتهجها القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن انتفاع المقتنين للوولين دون سواهم، بالمعاملة المنصوص عليها فى المادة ٦٣ منه .

وحيث ان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية - الذى حل محل القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ للشار إليه - قد صاغ للمادة ٤٤ منه - محل التفسير للمائل - كما لا يخرجها فى جوهر أحكامها عن المادة ٦٣ للمقالة لما فى القانون السابق، وبما يجعل تطبيقها - فى جميع فقراتها - مقيدا بالألا يسبق المقتد زميله فى التخرج الذى عين معه فى الجهة ذاتها، مما يعنى تعلق أحكامها بالمقتنين للوولين وعدم انصرافها الى غيرهم ومن جهة أخرى فإن قالة انطياق أحكامها على المقتنين جميعهم - مؤولين وغير مؤولين - أخذنا بعموم عبارة فقرتها الأولى، انما ينطوى على اعتبار لارادة للشرع التى كشف عنها التطور التاريخى للنص محل التفسير، ويجعل غير المؤولين من المقتنين فى مركز قانونى أفضل من المقتنين للوولين باعتبار أن الفتة الثانية وحدها مستفيد بقيد زميل التخرج بالنسبة الى مدة التجنيد التى يدخل حسابها فى الإقليمية أو المحورة فى حين تنحصر الفتة الأولى

تماماً من هذا القيد وتدخل بالتالى مدة التجنيد كاملة فى الأقدمية أو الخبرة بالنسبة إليها، وهى نتيجة لا يتصور أن يكون الشارع قد أرادها أو قصد الى تحقيقها .

لهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠
قررت المحكمة

" أن ما نصت عليه المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية من اعتبار مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية المحسنة بما فيها مدة الاستبقاء كأنها قضيت بالخدمة المدنية وإحسابها فى الأقدمية أو كمدة محيرة ، إنما يسرى على المختصين الحاصلين على مؤهلات دراسية دون غيرهم وذلك كله مع عدم الاعلال بالأحكام النهائية الصادرة فى هذا الشأن " .

(المحكمة الدستورية العليا - طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ ق . تفسير
جلسة ١٩٨٨/٥/٧)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢١ فى ١٩٨٨/٥/٢٦)

قاعدة (٢٠١)

المبدأ : (٥٦٠) خدمة عسكرية - طلب الحكم بعدم دستورية نص
المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية - مبدأ تكافؤ الفرص
والمساواة

(٥٦١) دعوى دستورية - المصلحة لها

(٥٦٢) مبدأ المساواة — للمشرع السلطة التقديرية في وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التي يعساوى بها الأفراد أمام القانون

(٥٦٣) مبدأ تكافؤ القمص — شروط تطبيقه .

المحكمة : حيث أن الوقائع — على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق تحصل في أن المدعين — وهم عمال من غير حملة للوحدات الدراسية — كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٨ عمال كلى الاسكندرية أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد المدعى عليه الثانی بصفته طالبين الحكم بتقرير أحقيتهم في احتساب مدد تجنيدهم بالقوات المسلحة كمدة خبرة وأقدمية بالشركة التي يمثلها المدعى عليه الثانی وفقا للقواعد التي نصت عليها المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ للمعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢، وبمجلس ١٦ أكتوبر سنة ١٩٨٨ دفع للمدعون بعدم دستورية المادة (٤٤) المشار إليها فصرحت لهم المحكمة برفع الدعوى المستورية، فقاموا الدعوى للثالثة .

وحيث أن المدعى عليهما دفعا بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المدعين في الطعن للمائل على سند من القول أن صدور حكم بعدم دستورية النص للطعون عليه لا يترتب عليه تعديل أقدمياتهم وبعدم الأسس القانونية لمطالبتهم بضم مدد الأقدمية والخبرة وفقا للنص للطعون ومن ثم مجرد دعواهم الموضوعية من سندها الأمر الذي تنفي معه مصالحتهم في الطعن عليه، وهو دفع مردود بأن الطعن للمائل لا يهدف الى ابطال المادة (٤٤) المشار إليها برمتها وإنما ينصب على طلب الحكم بعدم دستورية ما تضمنته هذا النص من

إفادة المحتلين للمواطنين دون غرضهم من الأحكام التي أوردتها في شأن ضم مدد التجنيد، وإذا كانت الطلبات الموضوعية للمدعين تركز على استحقاقهم لهذا الضم، فإن الفصل في المسألة الدستورية تتحقق به مصالحتهم، ويكون الدفع بناء على ذلك على غير أسس .

وحيث إن المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار إليه يجرى نصها بالآتي :

"تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية المحسنة كما فيها مدة الاستبقاء بعد إتمام مدة الخدمة الإلزامية العاملة للمحتلين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضاءها بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة للخدمة، وتغسب هذه المدة في الألفية واستحقاق العلاوات المقررة، كما تغسب كمدة خدمة وألفية بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية، ويستحقون عنها العلاوات المقررة وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزوب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد ألفية المحتلين أو مدة خورتهم على ألفية أو مدة خوة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة . ويعمل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ ."

وحيث أنه بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٨٨ أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارها في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ قضائية تفسير بشأن النص المطعون عليه كما يأتي :

" ان ما نصت عليه المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ من اعتبار مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة كما فيها مدة الاستبقاء كأنها قضيت بالخدمة المدنية واحتسابها في الألفية أو كمدة محيرة ، إنما يسرى على المجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية دون غورهم وذلك كله مع عدم الاعخلال بالأحكام النهائية الصادرة في هذا الشأن " .

وحيث أن المدعين ينعون على النص المطعون عليه ما انطوى عليه من حرمان من يقومون بواجب الخدمة العسكرية والوطنية من غير المؤهلين من ضم مدة تجنيدهم كمدة أقلمية وعجوة في أعمالهم المدنية على خلاف زملاتهم المجندين من حملة المؤهلات الدراسية مما يوقع هذا النص في حومة المخالفة الدستورية لتناقضه مع أحكام المادة (٨) من الدستور التي تنص على أن " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " ومع أحكام المادة (٤٠) من الدستور التي تنص على أن " للمواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " .

وحيث أن نعى المدعين على النص للشار إليه مخالفته لمبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة (٤٠) من الدستور مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن المساواة المنصوص عليها في المادة (٤٠) من الدستور ليست مساواة حسابية ذلك أن المشرع يملك - على نحو ما سلف بيانه - بمقتضى سلطته التقديرية ولقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية لتحديد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون بحيث اذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد ، وجب أعمال المساواة بينهم لتمثل مراكزهم

القانونية، فإذا انتفى مناط التسوية بينهم بأن توافرت الشروط في بعضهم دون البعض الآخر، كان لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يتمتعوا بالحقوق التي كفلها القانون لهم، لما كان ذلك، وكانت المعاملة التي كفلها للمشرع للمواطنين قصد بها ألا يضار المبدأ للوهل بتحنيده إذا كان زميله في التشريع قد سبقه إلى التمييز بالجهاز الإداري بالدولة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها مما نصت عليه المادة (٤٤) للمشار إليها، وهذا اعتبار لا يتحقق بالنسبة إلى المبدأ غير للوهل الذي لا يرتبط بزوال التشريع، ومن ثم يكون غير للوهل في مركز قانوني يختلف عن المبدأ للوهل على ما انتهت إليه المحكمة في قرار التفسير للمشار إليه والذي جاء فيه " أن قالة انطباق أحكام المادة (٤٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ على المختلين جميعهم مؤهلين وغير مؤهلين يجعل الآخرين في مركز قانوني أفضل من المختلين للوهل باعتبار أن الفقرة الثانية وحدها ستفيد بتقيد زميل التشريع بالنسبة إلى مدة التحديد التي يدخل حسابها في الأقلية أو الغيرة في حين تتحرر الفقرة الأولى تماماً من هذا القيد وتدخل بالتالي مدة التحديد كاملة في الأقلية أو الغيرة بالنسبة لها، وهي نتيجة لا يصور أن يكون الشارع قد أرادها أو قصد إلى تحقيقها"، ومن ثم فإن النص للمطعون فيه لا يكون قد انتطوى على مخالفة لأحكام المادة (٤٠) من الدستور. لما كان ذلك، وكان التماثل في المراكز القانونية مفروضاً هو الآخر في مبدأ تكافؤ الفرص كأحد شروط تطبيقية، وإذا انتفى هذا التماثل حسبما سبق بيانه فإن قالة الإخلال بالمادة الثامنة من الدستور تكون كذلك على غير أسس ومن ثم تكون الدعوى حقيقة بالرفض .

- ١٢٠٠ -

هذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى، ومصادرة الكفالة وألزمت للدعوى
للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣٨ لسنة ١٠ ق . د جلسة

(١٩٩١/١/٥

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٠ في ١٦/٥/١٩٩١)

خمس

لأعلة رقم (٢٠٢)

المبدأ : (٥٦٤) خم - حظر شرب الخمر - النفع بعلم دستورية
المادة ٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر ومخالفته لمبادئ
الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع .

(٥٦٥) دعوى دستورية - مناط قبولها ان يكون نص القانون أو
اللائحة المطلوب الفصل في دستوريته لازماً للفصل في النزاع في الدعوى
الموضوعة التي اثيرت المسألة الدستورية بمناسبتها - المادة السابعة من
القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ المطلوب الفصل في دستوريته تتضمن بيان
العقوبة .

(٥٦٦) تشريع - القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر
صادر في ١٢/٨/١٩٧٦ ومعمول به من ١٢/١٠/١٩٧٦ - تعديل
المنعور بأن الاسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر
الرئيسي للتشريع تم في ٢٢/٥/١٩٨٠ فيكون المشرع المنعوى أتي
بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة وهي يصدد
وضع التشريعات الاتجاء الى مبادئ الشريعة الإسلامية لاستمئاد
الأحكام المنظمة للمجتمع

(٥٦٧) تشريع - الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية
لايتصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه
الالزام . أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ فتكون بمنأى عن
أعمال هذا القيد وعلى المشرع من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى

تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية تحقيقاً للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة .

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق - تنحصر في أن النيابة العامة اتهمت المتهمين في اللجنة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٨١ قسم ملوى بأنهما : (١) تناولا مواد كحولية في الطريق العام، (٢) ضبطا في الطريق العام بحالة سكر على الوجه المبين بالمحضر، وطلبت الى محكمة جناح ملوى عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بمحظر شرب الخمر، واذا تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة ٧ من القانون المشار اليه، فقد قضت بجلسة ١٣ ابريل سنة ١٩٨١ بوقف الدعوى واحالة الأوراق لخلال المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية تلك المادة، استنادا الى انها - اذ تنص على عقاب من يضبط في محال عام في حالة سكر بالخمس او الغرامة - تكون قد انطوت على مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية التي أصبحت طبقا للمادة الثانية من الدستور " المصدر الرئيسي للتشريع " وذلك باعتبار ان شرب الخمر من جرائم الحدود في الشريعة الإسلامية التي توجب القضاء بعقوبة الجلد.

وحيث ان هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة في الحكم بعدم دستورية نص للمادة ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بمحظر شرب الخمر، تأسيسا على ان القضاء بذلك لا يحقق ما قصده قرار الاحالة من اشارة المسألة الدستورية توصلا لتوقيع حد الجلد على المتهمين، ذلك ان مودى هذا القضاء ان يصبح شرب الخمر بلا عقوبة الى ان تقنن عقوبة الجلد في نص تشريعي جديد، وانه حتى بعد تقنين مثل هذا

النص، فإن تلك العقوبة لن تكون سارية الا من وقت العمل بالنص الجديد دون اثر رجعي اعمالا لنص المادة ٦٦ من الدستور.

وحيث ان المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - بعد ان نصت فى صدرها على ان تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى - حددت فى فقرتها (أ) الطريقة الاولى لتحقيق هذه الرقابة، فنصت على انه " اذا تراءى لا حدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى اثناء نظير احدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون او لائحة لازم الفصل فى النزاع، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية " ومؤدى هذه الفقرة ان مناط قبول الدعوى الدستورية المحالة الى هذه المحكمة اعمالا لما هو ان يكون نص القانون او اللائحة المطلوب الفصل فى دستوريته - لازما للفصل فى النزاع فى الدعوى للموضوعية التى أتت للمسألة الدستورية بمناسبةها - بأن يكون من شأن الحكم فى هذه المسألة ان يؤثر فى الحكم فى دعوى للموضوع.

لما كان ذلك، وكانت المادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ للمطلوب الفصل فى دستوريته - تتضمن بيان العقوبة التى طلبت النجاة العامة الى محكمة الجناح توقيعها على المتهمين جزاء لما أسندته اليهما من اتهام فى الجناحة للشار اليها، وهى على هذا الاساس لازمة للفصل فيها، ومن ثم يكون النفع بعدم قبول الدعوى الذى اثارته الحكومة فى هذا الشأن قائما على غير اسس متعينا وقضه.

وحيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية.

وحيث ان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٧٦ والمعمول به ابتداء من ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٦ ينص في المادة السابعة منه - محل الطعن - على ان " يعاقب كل من يضبط في مكان عام او في محل عام في حالة سكر بين بالحس الذي لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه ويجب الحكم بعقوبة الحبس في حالة العود".

وحيث ان انه يبين من تعليل الدستور الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ان المادة الثانية أصبحت تنص على ان " الاسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" بعد ان كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على ان " الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع"، والعبارة الأخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أى من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٢٣ وحتى دستور سنة ١٩٦٤.

وحيث ان الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا - تستهدف أصلاً صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه، وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وتقيود، ومن ثم فانه يتعين - عند الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية - استظهار هذه الضوابط والتقيود وتحليلها وذلك للتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها.

وحيث انه بين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها على نحو ما سلف - ان المشرع الدستوري اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة - وهى بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الى مبادئ الشريعة لاستمداد الأحكام للنظمة للمجتمع، وهو ما أشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور فى تقريرها الى مجلس الشعب والذى اقره المجلس بجملة ١٩ يولييه ١٩٧٩ وأكدته اللجنة التى أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس فناقشه ووافق عليه بجملة ٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠، اذ جاء فى تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الأخيرة من المادة الثانية بأنها " تلزم للمشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته فيها مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها، فاذا لم يجد فى الشريعة الاسلامية حكما صريحا، فان وسائل استنباط الأحكام من المصادر الاجتهادية فى الشريعة الاسلامية العامة للشريعة " .

ولما كان مفاد ما تقدم ان سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - أصبحت مقيدة فيما تمته من تشريعات مستخلصة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ، مراعاة ان تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية وبمجت لا تخرج - فى الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التى تفرضها النصوص الدستورية الأخرى على سلطة التشريع فى صدق الممارسة التشريعية، فهى التى يتحدد بها - مع ذلك القيد المستحدث - النطاق الذى تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات. لما كان ذلك، وكان الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة

الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا يتصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه الالتزام بحيث اذا تطوى اى منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية يكون قد وقع فى حومة للمخالفة الدستورية، اما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالتزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله، أى فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالتزام قائما واجب الاعمال، ومن ثم فان هذه التشريعات تكون عنأى عن أعمال هذا القيد، وهو مناط الرقابة الدستورية. ويؤيد هذا النظر ما اوردته اللجنة العامة فى مجلس الشعب بقريرها للمقدم بمجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذى وافق عليه المجلس من انه " كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا الحديث ينص صراحة على ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع، ثم عدل الدستور سنة ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، وهذا يعنى عدم جواز اصدر اى تشريع فى المستقبل يخالف احكام الشريعة الاسلامية، كما يعنى ضرورة اعادة النظر فى القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع احكام الشريعة الاسلامية " واستطرد تقرير اللجنة الى ان " الانتقال من النظام القانونى القائم حاليا فى مصر والذى يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانونى الاسلامى المتكامل يقتضى الأناة والتحقق العلمى، ومن هنا فان تقنين للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مألوفة او معروفة، وكذلك ما جد فى علمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من حالات وعلاقات ومعاملات كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا، ومن ثم فان تغيير النظام القانونى جميعه ينبغى ان يتاح

لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة فى اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الأئمة والعلماء".

وحيث ان اعمال المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها - على ما تقدم بيانه - وان كان مواده الزام للمشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية للمصدر الرئيسى لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذى فرضه فيه هذا الالتزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد، الا ان قصر الالتزام على تلك التشريعات لا يعنى اعفاء المشرع من تبعه الابقاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية، وانما يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة فى وجوب اتفاقها جميعها مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها.

وحيث انه ترتيبا على ما تقدم، ولما كان مبنى الطعن بخالفة المادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على ان شرب الخمر الذى تعاقب عليه تلك المادة بالحبس او الغرامة - يعد من جرائم الخلود فى الشريعة الاسلامية التى توجب توقيع عقوبة الجلد طبقا لمبادئ تلك الشريعة التى جعلتها المادة الثانية من الدستور للمصدر الرئيسى للتشريع واذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ وللتضمن الزام للمشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الاسلامية - لا يتأتى اعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه، وكانت المادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر الصادر فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ والمعمول به ابتداء

من ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٦ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه، ومن ثم فإن النعى عليها - وحالتها هذه - مخالفة حكم المادة الثانية من الدستور - وأياً ما كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الاسلامية - يكون فى غير محله، الأمر الذى يتعين معه الحكم برفض الدعوى.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤ ق . دستورية

- جلسة ١٩٨٧/٤/٤)

(الجريدة الرسمية - العدد ١٦ فى ١٦/٤/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ (٥٦٨) حر - حظر شرب الخمر - عقابه بالحبس شهرين مع الشغل طبقاً للمادتين ١ ، ٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بمحظر شرب الخمر - رأت محكمة الاستئناف عدم دستورية المادة ٧ من القانون المشار اليه - أوقفت الدعوى وحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية لمخالفة هذه العقوبة لمبادئ الشريعة الاسلامية التى اصبحت المصدر الرئيسى للتشريع باعتبار ان شرب الخمر من جرائم الحدود التى عقوبتها المجلد.

(٥٦٩) حكم - سبق صدور حكم من المحكمة الدستورية فى

١٩٨٧/٤/٤ فى الدعوى رقم ١٤١ لسنة ٤ ق.د برفض الطعن بعدم

دستورية المادة ٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بمحظر شرب الخمر .

(٥٧٠) حكم - الحكم الصادر من المحكمة الدستورية سواء انتهى

الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه ام الى دستوريته له حجية

مطلقة وينصرف الزه الى الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة ويمنع من نظر أى طعن يثور من جليد بشأنه لحسمه الخصومة حسما باتا مانعا.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في ان النيابة العامة أحالت للدعى عليه الاول الى المحاكمة بوصف انه ضبط في الطريق العام فى حالة سكر بين، وطلبت الى محكمة جنح القشن عقابه بالمادتين ١ ، ٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بمحظر شرب الخمر واذ قضت بمعاقبة للتهم بالحبس شهرين مع الشغل فقد استأنف الحكم لدى المحكمة الجنح المستأنفة فترأى لهذه المحكمة عدم دستورية المادة ٧ من القانون المشار اليه، وقضت بملزمة ٢٩ يوليو سنة ١٩٨٧ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية تلك للمادة، استنادا الى انها - اذ تنص على عقاب من يضبط فى الطريق العام فى حالة سكرين بالحبس او الغرامة - تكون قد انطوت على مخالفة لمبادئ الشريعة الاسلامية التى اصبحت طبقا للمادة الثانية من الدستور " المصلى الرئيسى للتشريع "، وذلك باعتبار ان " شرب الخمر من جرائم الحدود فى الشريعة الاسلامية التى توجب القضاء بعقوبة الجلد".

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٨٧ فى الدعوى رقم ١٤١ لسنة ٤ قضائية برفض الطعن بعدم دستورية المادة ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بمحظر شرب الخمر ونشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٨٧.

وحيث ان الاحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية -وهى بطبيعتها دعوى عينية توجه الخصومة فيها الى التصوص التشريعية للطعون عليها بعبء دستورى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا

يقتصر اثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة، سواء آكأت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى للطعون فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس.

لما كان ذلك، وكان المدعى يطلب الفصل فى مدى دستورية المادة ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بمحظر شرب الخمر وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت برفض الدعوى بعدم دستورتها على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن هذا النص حسما مانعا من نظر أى ضمن يثور من جديد بشأنه فان المصنحة فى الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن على هذه المادة تكون متفتية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٣٣ لسنة ٩ ق . وجلسة

(١٩٨٨/٣/٦)

(الجريدة الرسمية — العدد ١١ فى ١٧/٣/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ (٥٧١) خمر — حظر شرب الخمر — عقوبة من يضبط فى مكان أو محل عام فى حالة سكر بالمخمس أو الفرامة — مخالفة لمبادئ الشريعة الاسلامية التى اصبحت طبقا للمادة الثانية من الدستور المصلى الرئيسى للتشريع والتى تعاقب شارب الخمر بعقوبة الجلد — الطعن بعدم دستورية المادة ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بمحظر شرب الخمر .

(٥٧٢) دعوى دستورية - طبعها - دعوى عينية توجه الخصومة الى النصوص التشريعية - مناط قبولها - ان يكون نص القانون او اللائحة المعروض على المحكمة للفصل في دستوريته لازما للفصل في النزاع في الدعوى الموضوعية التي اليرت المسألة الدستورية بمناسبتها - بأن يكون من شأن الحكم في هذه المسألة ان يؤثر في الحكم في دعوى الموضوع - صدور حكم في ١٩٨٧/٤/٤ - في الدعوى رقم ٤١/٤ ق . د يرفض الطعن بعدم دستورية المادة المشار اليها ونشر الحكم في الجريدة الرسمية .

(٥٧٣) حكم - حجية الحكم الصادر من المحكمة الدستورية - حجية مطلقة ينصرف اثره الى الكافة بما فيهم جميع سلطات الدولة سواء الى دستورية او عدم دستورية النص التشريعي المطعون عليه لحسمه الخصومة حسما مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل في ان النيابة العامة أحالت المتهم (المدعى عليه الثاني) في اللجنة رقم ٣٣٥٢ لسنة ١٩٨١ جنح بلدية بولاق الى المحاكمة بوصف انه ضبط في الطريق العام في حالة سكرين الى محكمة جنح بلدية القاهرة وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر، ولذا تراءى للمحكمة عدم دستورية مواد الاتهام فقد قضت بجلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية تلك المواد، استنادا الى أنها - اذ تنص على عقاب من يضبط في مكان او محل عام في حالة سكر بالحبس او الغرامة - تكون قد انطوت على مخالفة لمبادئ الشريعة الاسلامية التي اصبحت طبقا للمادة الثانية من الدستور " المصدر الرئيسي للتشريع " وذلك

باعتبار ان شرب الخمر من جرائم الحدود فى الشريعة الاسلامية التى توجب القضاء بعقوبة الجلد.

وحيث ان هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى لاتعالم للمصلحة فى الحكم بعدم دستورية مواد القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بمحظر شرب الخمر تأسيسا على ان القضاء بذلك لا يحقق ما قصده قرار الاحالة من اثاره للمسألة الدستورية توصلا لتوقيع حد الجلد على المتهم، ذلك ان مودى هذا القضاء ان يصبح شرب الخمر بلا عقوبة الى ان تقنن عقوبة الجلد فى نص تشريعى جديد وأنه حتى يعد تقنين مثل هذا النص، فان تلك العقوبة لن تكون سارية الا من تاريخ العمل بالنص الجديد دون اثر رجعى اعمالا لنص للمادة ٦٦ من الدستور.

وحيث ان المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - بعد ان نصت فى صدرها على ان تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح حددت فى فقرتها (أ) السبيل الأول لتحقيق هذه الرقابة، فصت على انه " اذا تراءى لاحدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى اثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الاوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية، ومودى هذه الفقرة ان مناط قبول الدعوى الدستورية المحالة الى هذه المحكمة اعمالا لها هو ان يكون نص القانون أو اللائحة المعروض على المحكمة للفصل فى دستوريته - لازما للفصل فى النزاع فى الدعوى الموضوعية التى اثيرت للمسألة الدستورية مناسبتها - بأن يكون من شأن الحكم فى هذه المسألة ان يؤثر فى الحكم فى دعوى الموضوع.

واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة للوضوع - هو الفصل فى مدى دستورية المواد ١، ٢، ٣، ٥، ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بمحظر شرب الخمر وكان الاتهام للسند الى التهم هو - ضبطه فى الطريق العام فى حالة سكرين والمعاقب عليه بالمادة السابعة على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه فى المواد الاخرى التى اوردها قرار الاحالة والتى لا تتعلق بالاتهام للسند الى التهم فى الدعوى الموضوعية ومن ثم فان المصلحة لا تكون قائمة الا بالنسبة للمادة السابعة ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لباقي المواد.

وحيث انه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بمحظر شرب الخمر، فان المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٨٧ فى الدعوى رقم ١٤١ لسنة ٤ قضائية دستورية ورفض الطعن بعدم دستورية المادة المشار اليها ونشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٨٧.

وحيث ان الأحكام الصادرة فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعبء دستورى - تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأسس.

لما كان ذلك وكانت محكمة للوضوع قد طلبت الفصل فى مدى دستورية المادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بمحظر شرب الخمر

وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت برفض الدعوى بعدم دستورتها على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها هنا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن هذا النص حسما مانعا من تفلر أى طعن يثور من جديد بشأنه فان للصلحة فى الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن على هذه المادة تكون متفية ، وبالتالي الحكم بعدم قبولها.

هذه الاسباب

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٦١ لسنة ٤ ق . د جلسة

(١٩٨٨/٤/٢٣

(الجريدة الرسمية - العدد ١٨ فى ١٩٨٨/٥/٥)

دار الافتاء

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ (٥٧٤) دار الافتاء - فتاويها.

دار الافتاء لا تعتبر جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائي،
وفراها ليست فصلا فى خصومة قضائية، وانما رأى غايته بيان الحكم
الشرعى بمقتضى الأدلة الشرعية فى المسألة المستفتى فيها.
(٥٧٥) دعوى تنازع الاختصاص - مناط قبولها.

مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص ان تطرح الدعوى
عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء او الهيئات ذات
الاختصاص القضائي، ولا تخلى احدهما عن نظرها او تتخلى كلاهما
عنها - طرح النزاع امام جهة قضائية واحدة لا يعرّف به مناط قبول طلب
الفصل فى تنازع الاختصاص.

(٥٧٦) المحكمة المصرية العليا - اختصاصها.

المحكمة المصرية العليا لا تعتبر جهة طعن فى الأحكام القضائية ولا
تختص ببحث مدى مطابقة تلك الاحكام للقانون او تصحيحها.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق - تتحصل فى ان السيدة كانت قد أقامت
الدعوى رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٢ قضائية امام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
(دائرة الأحوال الشخصية للأجانب) ضد السيد / وآخرين طلبت
فيها الحكم بإثبات وفاة زوجها اليونانى الجنسية فى ٢٨ أكتوبر سنة
١٩٨١ باليونان، وانحصار لورثه الشرعى فيها تفاديا لوصيته فى هذا الشأن،
وبجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٦ اصدرت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية

حكمها في الدعوى، قاضيا بأثبات وفاة زوج للمدعية في ١٨ أكتوبر ١٩٨١ باليونان، وانحصار لورثه الشرعى فيها وقد طعن المدعى عليهم فى هذا الحكم امام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢ لسنة ١٠٣ قضائية، ولم يفصل فيه بعد.

ومن جهة اخرى، حصل المدعى عليهم فى الدعوى المشار اليها على فتوى من دار الافتاء مقيمة برقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ انتهت الى عدم جواز تعيين المرتبة وصية على تركه من عينها لانه للهمة، وانها لا تترث من احد مطلقا، ولاموات لها شرعا فى تركه من تزوجته باطلا سواء قبل ردتها او بعدها، وذلك كله اذا ثبت انها لم تعد الى الاسلام بعد ردتها، واذا رأى المدعى فى الدعوى الثالثة ان ثمة تناقضا بين الفتوى المشار اليها، وبين الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى الدعوى رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٢ قضائية سالفة البيان، فقد اقام هذه الدعوى طالبا الحكم اصليا بتغليب تلك الفتوى على الحكم للذكور واحتياطيا بتعيين محكمة جنوب القاهرة للأحوال الشخصية للولاية على النفس جهة مختصة بتحليل مدى أهلية المرتدة.

وحيث ان مناط طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو ان يكون أحد الحكمين صادرا من أى جهة من جهات القضاء او هيئة ذات اختصاص قضائى. والآخر من جهة اخرى منها، وان يكونا قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا مما مؤداه ان النزاع الذى يقوم بسبب التناقض فى

الاحكام ، وتعتقد هذه المحكمة ولاية الفصل فيه ، هو الذى يقوم بين احكام صادرة من جهة من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى . لما كان ذلك ، وكانت دار الاقضاء لا تصور جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائى ، ذلك ان ما يصلر عنها من فتاوى فصلا فى خصومة قضائية ، بل هو مجرد رأى لا تتوفر فيه خصائص الأحكام التى تستقل بها جهات القضاء والهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا يرقى بالتالى الى مرتبتها ، وهو رأى غايته بيان الحكم الشرعى بمقتضى الأدلة الشرعية فى المسألة المستفتى عنها .

لما كان ذلك ، فان احد حدى التناقض للسوق فى هذه الدعوى لا يتحقق فيه مناط طلب الفصل فى النزاع المبني على تناقض الأحكام طبقا لما يقضى به البند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ، ويكون الطلب الاصلى غير مقبول .

ومن حيث انه بالنسبة الى الطلب الاحتياطى ، فانه لما كان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص وفقا للبند " ثانيا " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا سالف البيان ، هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تمنحلى احدهما عن نظرها او تمنحلى كتاهما عنها ، وكان النزاع الموضوعى لم يطرح الا امام جهة قضائية واحدة هى جهة القضاء العادى ، وكان الطلب الاحتياطى يرمى الى تعيين احدى المحاكم التى تتبع هذه المحكمة باعتبارها المختصة دون غيرها بالفصل فى مدى اهلية للمرتلة ، فان هذا الطلب - وعلى مقتضى ما تقدم - لا تتوفر بالنسبة اليه الشروط التى يتطلبها قانون المحكمة الدستورية العليا لقيام التنازع على الاختصاص

وانما يعد طعنا على الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٢ قضائية سائلة البيان ، وهو ما لا تتسحب اليه ولاية هذه المحكمة التى لا تعتبر جهة طعن فى الاحكام القضائية ولا تختص يبحث مدى مطابقة تلك الاحكام للقانون او تصحيحها ومن ثم يكون هذا الطلب بدور غير مقبول.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٤ لسنة ٨ ق . تنازع - جلسة

١٩٨٨/١/٢)

دمستور

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ (٥٧٧) تفسير نص المادة ٩٩ من الدستور.

الطلبات : طلب اصلاص قرار بتفسير نص للمادة ٩٩ من الدستور.

المحكمة : علم قبول الطلب.

(المحكمة الدستورية العليا - طلب تفسير رقم ١ لسنة ١ قضائية تفسير

٥ لسنة ٨ ق ع) جلسة ١ / ٣ / ١٩٨٠

(الجريدة الرسمية - العدد ١٢ فى ٢٠ / ٣ / ١٩٨٠).

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ (٥٧٨) محكمة دمستورية - علم اختصاصها بتفسير مواد

الدمستور فى حالة الادعاء بتصادمها او تعارضها.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى ومساير

الاوراق - تتحصل فى ان المدعى لقامها بوصفها دعوى أصلية طالبا أصليا

الحكم بعلم دستورية للمادتين ٧٦ ، ٧٧ من الدستور، واحتياطيا تفسير هاتين

للمادتين بما يتفق وأحكام الدستور، وقال شرحا لها ان الرقابة على دستورية

القوانين فى مصر مرت بمراحل متعددة بلغت نهاية مطافها بالقانون رقم ٤٨

لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا، وانه وان كانت للمادة

٢٩ من هذا القانون قد تحولت هذه المحكمة مباشرة رقابتها على دستورية

القوانين واللوائح من خلال النفع الفرعى، الا ان نصوص الدستور لا تحول

دون نظر الدعوى الاصلية بعلم الدستورية باعتبار ان كان مختصا بالفرع

يكون كذلك مختصا بالأصل، هنا بالاضافة الى انه من غير المنطوقى ان يؤول

الى المحكمة الدستورية العليا امر الرقابة التى كانت للمحاكم على اختلافها مع حرمانها من مواجهة المسائل الدستورية عن طريق الدعوى الأصلية التى تعتبر المجال الطبيعى لرقابتها، ولو كان الأمر المعروف عليها متعلقا بالتعارض بين نصين فى الدستور او بالتفسير الصحيح لهما، اذ يمتد اختصاص المحكمة الدستورية العليا الى هاتين الحالتين باعتبار ان الدستور يعد قانونا أساسيا لا يجوز ان يتعارض أحكامه فيما بينها، ولأن اعمال احكام الدستور دون تناقض، او تفسيرها بما يوفق بينها، لا يحضر تعديلا لها بل توكيدا لمضمونها لضمان احترامها وتجانسها.

وحيث ان للدعى اقام دعواه الأصلية للمائلة بمقولة ان المادتين ٧٦ ، ٧٧ من الدستور تناقضان الأحكام التى تضمنها بابه الثالث الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة ويوجه غرض المادتين ٤٠ ، ٦٢ منه، ذلك أن اولى المادتين للطعون عليهما تنظم ترشيح السلطة التشريعية لرئيس الجمهورية، وتورث ثابتهما هذه الوظيفة باحازتها تولى اعيانها بصفة مؤبدة، وهو ما يتعارض بوجه غرض ومبدأ مساواة للواطنين امام القانون للنصوص عليه فى المادة ٤٠ من الدستور، ويحل كذلك بما قرره المادة ٦٢ منه من ضمان حق كل مواطن فى الانتخاب والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لأحكام للقانون. .

وحيث ان ما ساقه للدعى مردود — أولا بأن الرقابة على الشرعية الدستورية تفترض دستوراً ملوناً حاملاً تصدر أحكامه القواعد القانونية الأدنى مرتبة منها وتعلوها ، ذلك ان الدستور يمثل اصلا — وكلما كان مواكبا لتطور التنظيم الديمقراطية، هدفا الى حماية الحرية الفردية ودعم

انطلاقها الى آفاق مفتوحة تكون بذاتها عاصما من جموح السلطة او انحرافها - ضمانته رئيسية لانفاذ الارادة الشعبية نحو مثلها الأعلى وبوجه خاص فى مجال ارسائها نظاما للحكم لا يقوم على هيمنة السلطة وانفرادها بل يعمل على توزيعها فى اطار ديمقراطى بين الأفرع المختلفة التى تباشرها لضمان توازنها وتبادل الرقابة فيما بينها، وعلى ان يكون عناصره مستجيبا للتطور، ملتزما ارادة الجماعه، مقررًا مسئولية القائمين بالعمل العام أمامها، مبلورا لطاقاتها وملكاتهما، مقيدا بما يحول دون اقتحام الحدود للتطبيق لحقوقها الثابتة ولحرياتها الأصلية، رادعا بالجزاء كل اختلال بها او نكول عنها، وكان الدستور فوق هذا يولى الاعتبار الاول لمصالح الجماعة عما يصون مقوماتها، ويكفل اثناء قيمتها الاجتماعية والخلقية، بالقاء من خلال ضمانها ما يكون فى تقديره محققا للتكافل بين افرادها، نابذا انفلاقها، كافلا الرعاية للحقائق العلمية، عاملا على الارتقاء بالفنون على تباين ألوانها، مقيما حرية الابداع على دعائمها، وكان الدستور بالحقوق التى يقرها، والقيود التى يفرضها، وأيا كان مداه او نطاقها - لا يعمل فى فراغ ، ولا ينتظم مجرد قواعد امرة لا تبديل فيها الا من خلال تعديلها وفقا للأوضاع التى ينص عليها، اذ هو وثيقة تقليدية نابضة بالحياة، تعمل من اجل تطوير مظاهرها فى بيئة بذاتها متخذة من الخضوع للقانون اطارا لها، ولا مناص من الرجوع اليها تغليا لأحكامها التى تسم القواعد الأمرة، ولأن الشرعية الدستورية فى نطاقها هى التى تكفل ارتكاز السلطة على الارادة العامة، وتقوم أوجاجها، ومنها تستمد السلطة فعاليتها، بما يعزز الأسس التى تنهض بها الجماعة ويرعى تقلمها. متى كان ما تقدم، وكان من المقرر انه سواء كان الدستور قد بلغ

غاية الآمال المعقودة عليه في مجال تنظيم العلاقة بين الدولة ومواطنيها، أم كان قد أغفل بعض جوانبها أو تجنّبها، فإن الدستور يظل دائما فوق كل هامة، متعليا القمة من مدارج التنظيم القانوني باعتبار ان حدوده قيد على كل قاعدة تلغوه بما يحول دون خروجها عليها، وهو ما عقد للدستور السيادة كحقيقة مستقر امرها في الوجدان والضمير الجمعي، وهي بعد حقيقة مستعصية على الجدل رددتها دياحة دستور جمهورية مصر العربية باعلاناتها انعقاد عزم الارادة الشعبية التي منحتة لنفسها على الدفاع عنه وحمايته وضمان احترامه، وليس لأحد بالتالي ان يكون لأحكام الدستور عصيا، ولا ان يعرض عنها انتهاكها.

ومردود - ثانيا - بأن الدستور لا ينلج في مفهوم القوانين التي تباشر المحكمة الدستورية العليا الرقابة عليها في نطاق ولايتها المنصوص عليها في صدر المادة ٢٩ من قانونها، ذلك ان الدستور مظهر الارادة الشعبية وتاجها في تجمعاتها المختلفة للقرابية على امتداد النطاق الاقليمي للدولة، ولا يعلن تبيينها للدستور ان يكون توكيدا لعزمها على ان تصوغ الدولة - بمختلف تنظيماتها - تصرفاتها وأعمالها وفق أحكامه، باعتباره قاعدة لنظام الحكم فيها، واطارا ملزما لحقوق الجماهير وحرمانها، عمادا للحياة الدستورية بكل أقطارها، وهو بذلك ضابط لها يحدد ملامحها ويقسم بناتها وفق وقواعد جامدة لا يجوز تعديلها باتباع الارضاع الأجرائية التي تعدل بها القوانين الصادرة من السلطة التشريعية ، بل وفق قواعد شكلية معقدة مترتبة، هي تلك للنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدستور، كما مؤده ان النصوص الدستورية تغاير النصوص القانونية في مصدرها ومرتبها، وهي مغايرة لازمها

ان تكون الارادة الاعلى التى تصدر عنها النصوص الدستورية موحدة — املاء — للقيود التى تعمل السلطان التشريعية والتنفيذية فى اطارها، وميلورة لقواعد أمره هى الأحق بالنزول عليها احتكاما اليها وامتنالا لها. واذا كان الدستور قد اقام كل من السلطين التشريعية والتنفيذية مينا حدود العلاقة بينهما لتباشر كلا منهما ولايتها وفق القواعد التى ضبعلها الدستور بها، فان تأسيس هاتين السلطين على مقتضى أحكام الدستور، يفترض انبثاقهما عن قواعده، ويدل على ان النصوص القانونية التى قررتها السلطة التشريعية او اصدرتها السلطة التنفيذية — وايا كان موضعها او نطاق تطبيقها او طبيعة الموضوع الذى تولاه بالتنظيم — هى فى حقيقة تكييفها ومنزلتها دون القواعد الدستورية أهمية ووزنا ذلك ان مشروعيتها الدستورية لا تقلس الا على ضوء أحكام الدستور، الشكالية منها والموضوعية. ومن ثم يكون الدستور مرجعا نهائيا لصحتها او بطلانها.

ومرحدود — ثالثا — بأن النصوص الدستورية لا تتعارض أو تهدام او تتنافر فيما بينها ولكنها تتكامل فى اطار الوحدة العضوية التى تتفعلها من خلال التوزيع بين مجموع أحكامها وربطها بالقيم العليا التى تؤمن بها الجماعة فى مراحل تطورها المختلفة. ويتعين دوما ان يعتد بهذه النصوص بوصفها متألفة فيما بينها لاتماحى او تتأكل، بل تتحانس معانيها وتتضافر توجهاتها، ولا محل بالتالى لقالة إلغاء بعضها البعض بقدر تصادمها، ذلك ان انفاذ الوثيقة الدستورية وفرض أحكامها على المعاطين بها، يفترض العمل بها فى مجموعها، وشرط ذلك اتساقها وتربطها والنظر اليها باعتبار ان لكل

نص منها مضمونا ذاتيا لا ينحزل به عن غيره من النصوص او ينافيها او يسقطها ، بل يقوم الى جوارها متساندا معها، مقيدا بالأغراض النهائية والمقاصد الكلية التى تجمعها.

ومردود - رابعا - بأن الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا كلاهما، اذ قصرنا ولاية المحكمة الدستورية العليا - فى مجال مراقبة الشرعية الدستورية - على النصوص القانونية دون غيرها سواء فى ذلك تلك التى اقرتها السلطة التشريعية او التى اصدرتها السلطة التنفيذية فى حدود صلاحياتها الدستورية، فان حالة انحضاع الدستور لهذه الرقابة تكون مجاوزة لحدود هذه الولاية ، مقوضة لتخومها.

وحيث ان للدعى توغى يطلبه الاحتياطى ان تقصر المحكمة الدستورية العليا نص للمادتين ٧٦ ، ٧٧ من الدستور عما يزيل ما تصوره من تعارض بينهما وبين أحكامه.

وحيث ان هذا الطلب مردود بأن تفسر المحكمة الدستورية العليا للنصوص الدستورية لا يكون الا من خلال حصومة قضائية تدخل فى ولايتها، وترفع اليها وفقا للأوضاع للنصوص عليها فى قانونها، وكلما كان أعمال النصوص الدستورية - فى نطاق هذه الحصومة - لازما للفصل فى المسائل التى تنبثق منها والتى تدعى هذه المحكمة لتقول كلمتها. وأكثر ما يقع ذلك فى الدعاوى الدستورية اذ يتحدد موضوعها بالفصل فى التعارض للدعى به بين نص تشريعى وقاعدة فى الدستور.

متى كان ذلك، وكان الطلب الاحتياطى للقدم من للدعى لا يطرح

- ١٢٢٥ -

على المحكمة الدستورية العليا خصومة قضائية مما تقدم، بل يقوم في مناه على
قالة تصادم بعض النصوص الدستورية ونماحيها بادعاء تعارضها فيما بينها،
فان هذا الطلب يكون بدوره مجاوزا ولاية المحكمة الدستورية العليا.

فللهه الاسباب

حكمت المحكمة بعلم اختصاصها بنظر الدعوى ومصادرة الكتالة
والزمت للدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.
(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٥ ق . د جلسة
١٩٩٤ / ٢ / ٥).

(الجريدة الرسمية - العدد ٨ في ٢٤ / ٢ / ١٩٩٤)

دعارة

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ (٥٧٩) تشريع - القرار بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة - الذفع بعلم دستوريته لعدم عرضه على مجلس الامة فور انعقاده ولعلم اقراره مادة - اعتبار هذه المسائل من المطاعن الشكلية ولا يعتبر الحكم الصادر برفضها مطعنا للنصوص التشريعية المطعون عليها من الصوب الموضوعية التي تشوبها او مانعا لكل ذى مصلحة من طرحها على هذه المحكمة وفقا لقانونها.

(٥٨٠) مجلس تشريعي - بطلان تكوين المجلس التشريعي لا ينسحب الى القوانين التي اقروها ولا الى القرارات او التلاخيص التي اتخذها قبل نشر الحكم ببطلان تكوينه في الجريمة الرسمية.

المحكمة: حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في ان النيابة العامة كانت قد اقامت الدعوى الجنائية قبل المدعية في القضية رقم ٣٥٧٤ لسنة ١٩٨٨ جنح آداب القاهرة ناسبة لها ممارسة الدعارة على وجه الاعتياد مع الرجال دون تمييز لقاء اجر. وطلبت عقابها بالمادتين (٩/ج) ، (١٥) من القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة، وبالمجلسة المخلدة لها كمتها دفع وكيلها بعدم دستورية احكام القرار بقانون المشار اليه، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى الجنائية لانغذا اجراءات الطعن بعدم الدستورية، فأقام وكيلها الدعوى الماثلة.

وحيث ان المدعية تنعى على القرار بقانون المشار اليه ان رئيس الجمهورية اصدره في غيبة السلطة التشريعية دون ان تتوافر حالة الضرورة

التي تخول رئيس الجمهورية - وفقا لنص المادة (٥٣) من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٥٨ - ان يصدر حال غياب مجلس الامة اى تشريع او قرار مما يدخل أصلا فى اختصاص هذا المجلس على ان يعرض عليه فور انعقاده، كما تنص للدعوى على ذلك القرار بقانون عدم اقراره مادة مادة بالمخالفة لنص المادة (٢٢) من الدستور المؤقت سالف البيان التى تنص على ما يلى " لا يصدر قانون الا اذا اقره مجلس الامة ولا يجوز تقرير مشروع قانون الا بعد اخذ الرأى فيه مادة مادة " هذا بالاضافة الى صدور القرار بقانون للطعون عليه بالمخالفة لنص المادة (١٣) من ذلك الدستور التى تنص على ان يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الامة يحدد أعضاؤه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية - على ان يكون نصفهم على الاقل من مجلس الامة المصرى ومجلس الامة السورى ذلك ان رئيس الجمهورية هو الذى يدعو مجلس الامة الى الانعقاد ويفض دورته وفقا لنص المادة (١٧) من الدستور المشار اليه ومنذ قيام الوحدة وحتى يوليو سنة ١٩٦٠ لم يصدر رئيس الجمهورية قرارا باحياء هذا النص المعطل ولا تكشف مضابط مجلس الامة حين دعى الى الانعقاد عن الكيفية التى تم بها تشكيله ولا دليل على ان أعضاء مجلس الامة اللذين اختارهم رئيس الجمهورية نصفهم على الاقل من أعضاء مجلس الامة للمصرى ومجلس الامة السورى، الأمر الذى يصمم مجلس الامة ببطان التكوين، وهو بطلان يمتد الى قراراته ومن بينها قراره بالموافقة على القرار بقانون للطعون عليه.

وحيث ان هذه للناسى جميعها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر من المطاعن الشكلية التى تقوم فى مبنائها على مخالفة نص تشريعى للأوضاع الاجرائية التى تطلبها الدستور سواء فى ذلك ما كان منها متصلا

بإقراح النصوص التشريعية أو إقرارها أو إصدارها حال انعقاد السلطة التشريعية، أو ما كان منها منصرفا إلى الشروط التي يفرضها الدستور لمباشرة الاختصاص بإصدارها في غيبة السلطة التشريعية أو بتفويض منها، ومن ثم ينسحب قضاء هذه المحكمة في الدعوى الماثلة إلى تلك للطاعن وحلها ولا يعتبر الحكم الصادر برفضها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مطعنا للنصوص التشريعية المطعون عليها من العيوب الموضوعية التي تشوبها أو مانعا لكل ذي مصلحة من طرحها على هذه المحكمة وفقا لقانونها.

وحيث إن مانتعاه للدعية من مخالفة القرار بقانون المطعون عليه لنص المادة (٢٢) من الدستور للوقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٥٨ التي تنص على ألا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة، ولا تجيز تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة، مردود بأن حكمها إلى القوانين التي تقرها السلطة التشريعية الأصلية ممثلة في مجلس الأمة ولا شأن لها بالتدابير العاجلة التي يتخذها رئيس الجمهورية لمواجهة حالة الضرورة في إطار الرخصة التشريعية الاستثنائية التي يملكها وفقا لنص المادة (٢٣) من الدستور للوقت التي تخوله أن يصدر أي قرار أو تشريع مما يدخل أصلا في اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة إلى اتخاذها في غيابه.

وحيث إن للدعية تنعى على المجلس التشريعي الذي أقر القرار بقانون المطعون عليه - عند عرضه عليه فور انعقاده - بطلان تكوينه وهو بطلان يمتد إلى قراراته ومن بينهما قراره بالموافقة على ذلك القرار بقانون.

وحيث إن هذا التنعى مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن بطلان تكوين المجلس التشريعي - عند ثبوته - لا ينسحب إلى القوانين التي أقرها ولا إلى القرارات أو التدابير التي اتخذها قبل نشر الحكم ببطلان تكوينه

فى الجريمة الرسمية بل تقفل جميعها محمولة على اصلها من الصحة بما مؤده
بقلؤها نافذة معمولا بها الى ان تقرر الجهة المختصة دستوريا الغاؤها او
تعديلها او تقضى هذه المحكمة بعدم دستورية نصوصها التشريعية اذا كانت
للمطاعن الموجهة اليها تقوم على وجه آخر غير بطلان تكوين المجلس التشريعى
ذاته.

وحيث ان للدعية تنعى على القرار بقانون المطعون عليه صلوره عن
رئيس الجمهورية لمجرد دعم الاخلاق وصونها وهو مالا تقوم به حالة
الضرورة التى تخول رئيس الجمهورية استخدام الرخصة التشريعية الاستثنائية
للمخولة له بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور المؤقت.

وحيث ان هذا النعى مردود بأن الدساتير المصرية للمتعاقبة بدما من
دستور سنة ١٩٢٣ و انتهاء بالدستور القائم تفصح جميعها عن اعتناقها لنظرية
الضرورة وتضمنها لأحكامها فى صلبها تمكينا للسلطة التنفيذية فيما بين
ادوار انعقاد السلطة التشريعية أو حال غيابها من مواجهة لوضع قاهرة او
ملحة تطرأ خلال هذه الفترة الزمنية وتلجها الى الاسراع فى اتخاذ تدابير لا
تتحمل التأخير فى شأنها ومن ثم يكون تدخلها بهذه التدابير وتطبيقها لها،
ميرزا بحالة الضرورة ومستندا اليها وبالتقدير الذى يكون متناسبا مع متطلباتها،
وبوصفها تدابير من طبيعة استثنائية، ذلك ان الاصل فى نصوص الدستور—
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انها تمثل القواعد والاصول التى يقوم
عليها نظام الحكم فى الدولة ، وهى باعتبارها كذلك تتبوأ مقام الصدارة بين
قواعد النظام العام التى يعين احترامها والعمل بموجبها باعتبارها اسمى القواعد
الأمرية وأحقها بالنزول على احكامها، واذا كان الدستور قد حدد لكل سلطة
عامة وظائفها الأصلية وما تباشره من اعمال أخرى لا تدخل فى نطاقها ، بل

تعد استثناء يرد على اصل انحصار نشاطها في المجال الذي يفتق مع طبيعة وظائفها وكان الدستور قد حصر هذه الاعمال الاستثنائية وبين بصورة تفصيلية قواعد ممارستها، تعين على كل سلطة في مباشرتها لها ان تلتزم حدودها الضيقة وان تردعها الى ضوابطها الدقيقة التي عينها الدستور ، والا وقع عملها مخالفا لأحكامه.

وحيث ان سن القوانين هو مما تختص به السلطة التشريعية مباشرة وقفا للدستور في اطار وظائفها الاصلية، وكان الاصل ان تتولى السلطة التشريعية بنفسها مباشرة هذه الوظيفة التي استلها الدستور لها، واقامها عليها، الا ان الدساتير المصرية جميعها، كان عليها ان توازن بين ما يقتضيه الفصل بين السلطتين التشريعية التنفيذية من تولى كل منهما لوظائفها في المجال المحدد لها اصلا، بضرورة المحافظة على كيان الدولة وقرار النظام في ريعها ازاء ما تواجهه - فيما بين ادوار انعقاد السلطة التشريعية لو حال غيابها - من مخاطر تلوح نذرها او تشخص الاضرار التي تواجبها، مستوى في ذلك ان تكون هذه للمخاطر من طبيعة مادية او ان يكون قيامها مستندا الى ضرورة تدخل الدولة بتفويض تشريعي يكون لازما لمواجهة التزاماتها الدولية الحالية، ولقد كان النهج الذي التزمته هذه الدساتير على اختلافها - وعلى ضوء موجبات هذه للموازنة - هو تحويلها السلطة التنفيذية الاختصاص بالتخاذ التدابير العاجلة اللازمة لمواجهة اوضاع استثنائية سواء بالنظر الى طبيعتها او مداها. وتلك هي حالة الضرورة التي اعتبر الدستور قيامها من الشرائط التي تطلبها لموازنة هذا الاختصاص الاستثنائي، ذلك ان الاختصاص للعزل للسلطة التنفيذية في هذا النطاق لا يعلو ان يكون استثناء من اصل قيام السلطة التشريعية على مهمتها الاصلية في المجال التشريعي. اذ كان ذلك، وكانت التدابير العاجلة

التي تمنحها السلطة التنفيذية لمواجهة حالة الضرورة نابعة من متطلباتها، فإن اتفاقا كهذا عنها يوقعها في حومة المخالفة الدستورية، ذلك ان توافق حالة الضرورة — بضوابطها الموضوعية التي لا تستقل السلطة التنفيذية بتقديرها — هي علة اختصاصها بمواجهة الاوضاع الطارئة والضاغطة بتلك التدابير العاجلة، بل هي مناط مباشرتها لهذا الاختصاص واليها تمتد الرقابة الدستورية التي تباشرها هذه المحكمة للتحقق من قيامها في الحدود التي رسمها الدستور لها ولضمان الا تتحول هذه للرخصة التشريعية — وهي من طبيعة استثنائية — الى سلطة تشريعية كاملة ومطلقة لا قيد عليها ولا عاصم من مجموعها وانحرافها.

وحيث ان اليقين من الاطلاع على المذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة، ان رئيس الجمهورية اصدر القرار رقم ٨٨٤ بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة، ان رئيس الجمهورية اصدر القرار رقم ٨٨٤ بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٥٩ مقروا بمقتضاه انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في الاشخاص واستغلال دعارة الغير الموقعة في ليك سكسس بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ وكانت المادة الاولى منها تقرر موافقة الدول اطرافها على معاقبة اى شخص يقوم بقصد اشباع شهوة الغير بحمل اى شخص آخر او ترغيبه او تقديمه لأغراض الدعارة او استغلال دعارته ولو كان ذلك بموافقتهم. كما تلزم الاتفاقية الدول اطرافها بالعمل على معاقبة كل من يفتح بيتا للدعارة او يديره او يقوم بتمويله مع علمه بذلك، وكذلك كل من يؤجر بناء او مكانا او جزء من بناء او مكان او يستأجره بقصد

دعارة الغير الى غير ذلك من الأعمال التي تعتبر شروعا في ارتكاب اى جريمة مما تقدم لو تعد من الأفعال التحضيرية لها، اذ كان ذلك، وكان انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى تلك الاتفاقية يجعلها طرفا فيها ويلزمها بالعمل على تنفيذ احكامها ومن بينها القاء الدعارة فى كل صورها باعتبار ان الدعارة وما يتبعها من شر الاتجار فى الاشخاص يقصد اشباع شهوات الغير تنال كرامة الانسان، وتعرض للخطر مصالح الفرد والاسرة والجماعة، وهو ما واجهته الاتفاقية بنهايتها الى حد الزام الدول اطرافها بأن تعمل على اتخاذ التدابير التي من شأنها منع البغاء وضمان تأهيل ضحاياها واصلاحهم اجتماعيا عن طريق الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية وغيرها من الخدمات المتصلة بها، وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم دعاية لتحذير الجمهور من مخاطر الاتجار بالاشخاص فى مجال الدعارة فضلا عن ابلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بالقوانين واللوائح المعمول بها لديها فى شأن المسائل التي تنظمها الاتفاقية، وكذلك نصوص القوانين واللوائح الجديدة وكلفة التدابير التي تتخذ لتنفيذ احكامها. اذ كان ذلك، وكان البغاء - عند انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى الاتفاقية السالف بيانها - محظورا فى اقليمها الجنوبي ومنظما فى اقليمها الشمالى، وكان اتفاد احكام تلك الاتفاقية يقتضى تطبيقها على اقليمها لفرض العقوبة اللازمة على الصور المختلفة للبغاء سواء فى ذلك ما تعلق منها بالتحريض على البغاء او المساعدة عليه او استغلاله او احراقه او غير ذلك من اشكاله، فقد اصدر رئيس الجمهورية العربية المتحدة القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة فى الجمهورية العربية المتحدة مؤكدا بالاحكام التي تضمنها ما يقتضيه التزول على الاتفاقية الدولية للشار اليها من اتخاذ التدابير التشريعية العاجلة التي تكفل القاء البغاء

ومكافحته في اقليمي الجمهورية، وآية ذلك ان هذه الاتفاقية وان كان لها قوة القانون عملا بنص المادة (٥٦) من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٥٨، والمادة (١٥١) من الدستور القائم، الا ان احكامها تحيل الى القوانين والنظم في الدول اطرافها وتتطلب اقرار ما يكون لازما منها لتفصيل الاحكام التي اجمعتها الاتفاقية بمراعاة اغراضها كى تحدد على ضوئها جرائم الفجور والدعارة في اشكالها المختلفة وتقرر كذلك عقوباتها الى غير ذلك من التدابير الاجتماعية والتعليمية والصحية التي تنصل بمكافحة البغاء في صوره المتعددة وتأهيل ضحاياها، مما لا يجوز معه القول بانتفاء حالة الضرورة التي تسوغ اصدار رئيس الجمهورية للقرار بقانون المطعون عليه، الامر الذي يعتبر معه هذا الوجه من النعى على غير اساس.

وحيث ان ما تنعاه للدعية من ان القرار بقانون المطعون عليه لم يعد ساريا لوقوع انفصال بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة مردود بان قاله انتهاء العمل بأحكام ذلك القرار بقانون - يفرض صحتها - لا تدل بذاتها على ان عوارا دستورها شاها، وانما يتمحض هذا الوجه من النعى - في حقيقته - عن ان النصوص القانونية المتصلة بالتهمة التي نسبها النيابة العامة اليها لا ينبغي تطبيقها عليها لسقوطها تبعا لانفصال سوريا عن الدولة التي كانت تضمها مع مصر بما يعنيه ذلك من وجوب تعرضها من هذه التهمة عملا بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، وهو أمر يعود قانونا الى محكمة الموضوع ذاتها التي تختص دون غيرها بالتحقق مما اذا كانت الاتصال التي اتها للدعية تشكل جريمة معاقبا عليها وفقا للقانون.

- ١٢٣٥ -

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفع الدعوى، وبمصادرة الكتالة، والزام الدعية
للمصروفات ، ومبلغ مائة جنية مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٣ لسنة ١١ ق . د جلسة

١٨ / ٤ / ١٩٩٢)

(الجريدة الرسمية - العدد ١٩ فى ٧ / ٥ / ١٩٩٢)

دعوى تنازع اختصاص سلبى وانجائى

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ (٥٨١) جهة القضاء - المهنة ذات الاختصاص القضائى.

جهة القضاء هى الجهة التى تقوم بولاية القضاء، والمهنة ذات الاختصاص القضائى، هى كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل فى خصومة يحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التى يحددها القانون. (٥٨٢) دعوى تنازع الاختصاص - المحكمة الدستورية العليا " ولايتها "

علم قبول دعوى التنازع على الاختصاص بين المحكمة الدستورية العليا والجهات القضائية الاخرى - علم ذلك - المحكمة الدستورية العليا هى الجهة القضائية العليا التى ناط بها القانون ولاية حسم التنازع على الاختصاص بين أكثر من جهة من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تحصل فى أن المدعى كان قد قدم طلبا برد رئيس الدائرة المدنية لمحكمة الجيزة الابتدائية قيد برقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ (رد) دفع فيه يعلم دستورية للمادتين ١/١٥٧ ، ٢ و ١٥٨ مكررا من قانون المرافعات لانهما تعقدان الاختصاص بالفصل فى طلب الرد للقضاء للمنى، فرخصت له المحكمة برفع دعواه الدستورية، فأقامها بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٣ وقيدت برقم ١٧ لسنة ٥ قضائية دستورية عليا. ثم اقام بعد ذلك دعوى الرد رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ امام محكمة الجيزة الابتدائية ودفع فيها يعلم اختصاص المحكمة ولايا نظرها لعلم دستورية للمادتين ١٥٧ و ١٥٨ من قانون المرافعات وبأنه

سبق ان اقام الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ قضائية دستورية للحكم بعدم دستورتها، بيد ان المحكمة المذكورة، بدلا من ان تأمر بوقف الدعوى لحين الفصل فى الدعوى الدستورية ، تمسكت بالفصل فى الدفع بعدم الاختصاص، واصدرت بجلسة ١٢ يولييه سنة ١٩٨٤ حكما فى طلب الرد، فطعن على هذا الحكم بالاستئناف، واصبح بذلك الدفع بعدم الاختصاص مطروحا على محكمة الاستئناف اعمالا للأثر النقل للأستئناف، كما اقام كذلك دعوى الرد رقم ٥١٩٢ لسنة ١٠١ ق أمام محكمة استئناف القاهرة لرد احد مستشاريها ودفع فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب الرد لذات السبب للشار اليه، واذا تمسكت جهة القضاء العادى فى دعوى الرد سالفتى الذكر باختصاصها بالفصل فى الدفع بعدم الاختصاص بنظر طلب الرد، مع ان هذا الدفع مطروح على المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى الدستورية رقم ١٧ لسنة ٥ قضائية، مما أنشأ تنازعا ليجايبا بين المحكمة الدستورية العليا وبين جهة القضاء المدنى، فقد اقام هذه الدعوى طالبا تعيين المحكمة الدستورية العليا، الهيئة القضائية المختصة بنظر الدفع بعدم اختصاص جهة القضاء المدنى بالفصل فى طلب رد قضاتها.

وحيث ان للمادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ نص على ان " تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى : (أولا) (ثانيا) بالفصل فى تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى وذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين منها ولم تعجل احدهما عن نظرها او تخلت كلاهما عنها. (ثالثا) " ونص للمادة ٣١ من ذات القانون على ان " لكل ذى شأن

ان يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى فى الحالة المشار اليها فى البند ثانيا من المادة (٢٥) ، ويجب ان يبين فى الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التى نظرتة وما اتخذته كل منها فى شأنه " ومؤدى هذه النصوص ان مناط قيام التنازع الارجائى او السلبى على الاختصاص، ان تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت امام جهتين من جهات القضاء او أى هيئة ذات اختصاص قضائى، ولم تتخل احدهما عن نظرها او تخلت كلاهما عنها، واذا كانت جهة القضاء هى الجهة التى تقوم بولاية القضاء والهيئة ذات الاختصاص القضائى فى مفهوم المادة ٢٥ سالفه الذكر، هى كل هيئة خولها للشرع سلطة الفصل فى خصومة بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التى يحددها القانون، وهى جميعا جهات قضائية متعددة خصها للشرع بالفصل فى خصومات " موضوعية " وتظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور، بحيث اذا تنازعت فيما بينها حول الاختصاص، كانت المحكمة الدستورية العليا هى وحدها صاحبة الولاية فى حسم هذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة.

لما كان ذلك، وكانت المحكمة الدستورية العليا ليست من الجهات القضائية التى يثور التنازع على الاختصاص فيما بينها، بل هى - وعلى ما سلف ياتى - الهيئة القضائية العليا التى ناط بها القانون ولاية حسم التنازع على الاختصاص وتحديد الجهة القضائية المختصة عندما تتنازع دعوى للوضوع الواحد أكثر من جهة قضائية واحدة ، وتكون أحكامها هى الواجبة التنفيذ ولو تعارضت مع أحكام الجهات القضائية الأخرى، فان الدعوى

المؤسسة على قيام تنازع بينها وبين جهة من جهات القضاء لا تكون مقبولة،
ويتعين لذلك المحكم بعدم قبول الدعوى.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٥ لسنة ٦ ق . تنازع —
جلسة ١٩٨٧ / ١ / ٣).

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ (٥٨٣) دعوى تنازع الاختصاص " المصلحة فيها " —
دعوى جنائية — القضاءها .

وفاة المتهم فى الدعوى الجنائية المطروحة على جهتى القضاء تنضى
معها المصلحة فى دعوى التنازع.

المحكمة : حيث ان الوقائع — على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق — تتحصل فى ان الأستاذ المحامى قد اودع
صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تحليد جهة القضاء المختصة
بمحاكمة للمتهم والذي كان قد أحالته النيابة العسكرية وآخرين الى المحكمة
العسكرية العليا بالقاهرة فى القضايا ٥ و ٨ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية
عليا، ورقم ٥ لسنة ١٩٨١ جنائيات عسكرية، كما أحالته النيابة العامة الى
محكمة امن الدولة العليا بالقاهرة فى الجنائية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ عن ذات
المتهم. وانه اذ لم تتخل اى من جهتى القضاء عن نظير الدعوى فانه يقوم
بتنازع للمحامى بين هاتين الجهتين فى شأن الاختصاص، ومن ثم أقام للمدعى
الدعوى للمائلة، وأثناء تداول الدعوى بالجلسات — أمام المحكمة الدستورية
العليا — توفى المتهم الى رحمة الله وقدم الأستاذ المحامى

حافضة مستندات ضمنها اعلاما شرعيا بالوقفة وتوكيلا له من والدى للتوفى وأخويه.

وحيث انه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الإيجابى وقسا للفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتعلّى احدهما عن نظرها مما يور الاتضاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة بنظر الخصومة والفصل فيها، فاذا زال عنصر المنازعة فى الخصومة ، انتهت للمصلحة فى الفصل فى دعوى التنازع على الاختصاص للفرقة بشأنها.

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان التهم فى القضيتين الجنايتين موضوع التنازع قد توفى الى رحمة الله، ومن ثم فلم تعد هناك دعوى جنائية - بالنسبة له - يمكن لأى من المحكمتين نظرها ويكون الفصل فى طلب التنازع غير ذى موضوع، ويعين بالتالى المحكم بعدم قبول دعوى التنازع.

لهذا الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٠ لسنة ٤ ق . تنازع -

جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٨٩)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ (٥٨٤) دعوى تنازع الاختصاص - مناط قبولها - التنازع

الإيجابى.

مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احدهما عن نظرها او تتخلى كلاهما عنها، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الالجابي ان تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا بما يبرر الالتجاء اليها .

(٥٨٥) دعوى تنازع الاختصاص الالجابي - جهتا التنازع.

دعوى تنازع الاختصاص الالجابي - كون احدى الجهتين المطروحة امامهما الدعوى هى جهة الطعن بالنسبة لأحكام الجهة الاخرى - التره - انشاء التنازع - مثال بشأن طرح الدعوى عن موضوع واحد امام مجلس تأديب العاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس والمحكمة الادارية العليا.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل فى ان للدعى كان يعمل أميناً علماً مساعداً لجامعة القاهرة وتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٨٤ أحيل الى مجلس تأديب العاملين بجامعة القاهرة من غير أعضاء هيئة التدريس لحاكمته تأديباً لخروجه على مقتضى الواجب الوظيفي واختلاله اخلاقاً جسمياً باللوائح والقوانين المعمول بها وذلك بالقرار الصادر من رئيس جامعة القاهرة رقم ١١٣ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٤، وتاريخ ٢٦ / ٧ / ١٩٨٤ اصدر مجلس التأديب قراراً بحلته بعقوبة الاحالة الى للعاش فطن فى القرارين امام المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا مجلس الدولة بالطعن رقمى ٣٠ لسنة ١٨ قضائية، ٤٣ لسنة ١٨ قضائية طالباً الغاءهما وقضت المحكمة بجلسة ١١/٧/١٩٨٤

بالغاء القرارات المذكورين وألزمت الجامعة بالمصروفات ، فأقامت الجامعة الطعن رقمى ٤٤٤ ، ٤٤٥ لسنة ٣١ قضائية عليا امام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة طعنا فى الحكمين - وفى ذات الوقت اصدر رئيس جامعة القاهرة قراره رقم ٣٠٢ بتاريخ ٢١ / ٥ / ١٩٨٥ باحالة للدعى مرة اخرى الى مجلس تأديب العاملين بجامعة القاهرة من غير اعضاء هيئة التدريس محاكمته عن ذات الاتهامات للنسوبة اليه. وقد اصدر هذا المجلس بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٨٦ قراره بوقف نظر الدعوى التأديبية قولا منه بأن هناك تنازع اختصاص بين مجلس التأديب للذكور وبين المحكمة الادارية العليا بنظر ذات الموضوع. واذ ارتأى للدعى ان هناك تنازعا ليجابى على الاختصاص بين المحكمة الادارية العليا ومجلس التأديب المشار اليه، فقد اقام دعواه الماثلة طالبا الحكم بتعين المحكمة الادارية العليا جهة مختصة بالفصل فى الدعوى التأديبية المتنازع على الاختصاص بشأنها.

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص - وفقا للبند " ثانيا " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احدهما عن نظرها او ان تتخلى كلاهما عنها - وشرط انطبقه بالنسبة الى التنازع الاجابى ان تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد امام الجهتين للتنازعتين عند رفع الأمر الى المحكمة الدستورية العليا مما يور الاتعاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها.

وحيث انه اذ كان من المقرر ان المحكمة الادارية العليا هى جهة الطعن التى ينتهى اليها ما يصدره مجلس تأديب العاملين بالجامعات من غير اعضاء

هيئة التدريس فى المسائل التأديبية للعروضة عليه فان التنازع المائل لا يحتر
قائما بين جهتين من جهات القضاء فى تطبيق البند " ثانيا " من المادة ٢٥ من
قانون المحكمة الدستورية العليا، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

فللهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٦ لسنة ٧ ق . تنازع -
جلسة ٣ / ٢ / ١٩٩٠).

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ (٥٨٦) دعوى تنازع الاختصاص الإيجابى - الر رفعها .
تقديم طلب تعين الجهة المختصة بنظر الدعوى - اثره - وقف
الدعاوى القائمة المتعلقة بدعوى التنازع حتى الفصل فيها - تحدد
اوضاع الدعوى امام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التى تكون عليها
الخصومة امام جهتى التنازع فى تاريخ تقديم الطلب اليها - لا اعتداد ولا
عبرة بما تكون أى من جهتى القضاء قد اتخذته من اجراءات او اصلته من
قرارات تالية لهذا التاريخ.

(٥٨٧) دعوى تنازع الاختصاص الإيجابى - اجراءاتها.
دعوى تنازع الاختصاص الإيجابى - علم تقديم المدعى ما يدل على
تمسك جهتى التنازع بأختصاصهما، اثره، علم قبول الدعوى.
المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق - تحصل فى ان مجلس ادارة نادى الصيد المصرى اصدر قرارا
باسقاط عضوية المدعى عليه من مجلس ادارة النادى وقرروا بقبول استقالته من
عضوية النادى، فأقام المدعى عليه الدعوى رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٢ ق ضد

للدعى بصفته رئيسا لمجلس ادارة النادى امام محكمة القضاء الادارى طالبا وقف تنفيذ والغاء القرارين سالفى الذكر، وقد تم تداول الدعوى بالجلسات حتى جلسة ١٣ اكتوبر سنة ١٩٨٨ وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٨، كما أقام للدعى عليه الدعوى رقم ٣٠٤٥ لسنة ١٩٨٧ مستعجل الجيزة امام محكمة الأمور المستعجلة بالجيزة ضد للدعى بصفته طالبا عدم الاعتداد بالقرارين المشار اليهما فقضت المحكمة الأخيرة فيها بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى استنادا الى ان الفصل فيها يتطرق الى المساس بأصل الحق فاستأنف للدعى عليه هذا الحكم، وقد تم تداول الدعوى بالجلسات حتى اجلت الى جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨، واذا ارتأى للدعى ان هناك تنازعا إيجابيا على الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى ومحكمة الجيزة الابتدائية فقد اقام الدعوى للمائلة مودعا صحيفة قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٨٨ طالبا تعيين جهة القضاء العادى جهة مختصة بنظر الدعوى رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٢ ق بالجلسات امام محكمة القضاء الادارى، وشهادة باستئناف الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٠٤٥ لسنة ١٩٨٧ مستعجل الجيزة وبأنها موجهة لجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨.

وحيث ان مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص - وفقا للبند " ثانيا " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تعطى احدهما عن نظرها او تعطى كلاهما عنها - وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الإيجابى ان تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين وان تكون كل منهما قد تمسكت باختصاصها بنظرها عند رفع الامر الى المحكمة

الدستورية العليا مما يورر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها، وهو ما حدا بالمشروع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة المشار اليه على انه يقرَّب على تقديم الطلب " وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه"، ومن ثم يتحدد وضع دعوى تنازع الاختصاص امام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التى تكون عليها الخصومة امام كل من جهتى القضاء للدعى بتنازعهما على الاختصاص فى تاريخ تقديم طلب تعيين جهة القضاء المختصة الى هذه المحكمة، ولا اعتداد ولا عورة بما تكون اى من جهتى القضاء سالتى الذكر قد اتخذته من اجراءات او اصلحته من قرارات تالية لهذا التاريخ.

وحيث ان للدعى لم يرفق بطلب تعيين جهة القضاء المختصة وفقا لحكم المادتين ٣١ ، ٣٤ من قانون المحكمة المشار اليه ما يبدل على ان جهة القضاء الادارى قد قضت باختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة امامها او مضت فى نظرها مما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بتمسكها باختصاصها، ولا يفنى عن ذلك ما قلعه للدعى من مستندات تفيد تدلول الدعوى بالجلسات امام محكمة القضاء الادارى دون ان يبين من تلك المستندات تمسكها باختصاصها بما يقرَّب عليه من قيام تنازع الحياى على الاختصاص بين جهتى القضاء يستهض ولاية هذه المحكمة للفصل فيه، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٣ لسنة ١٠ ق . تنازع —

جلسة ١٠ / ١ / ١٩٩١).

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ (٥٨٨) دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - مناط قبولها.
مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احدهما عن نظرها - وشروطه ان تكون الخصومة قائمة في وقت واحد امامهما عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا.
(٥٨٩) دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - رفعها " اثره " .

دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - تقديم طلب تعيين الجهة المختصة بالدعوى، " اثره " وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه - يتحدد وضع الدعوى امام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التي تكون عليها الخصومة امام جهتي التنازع في تاريخ تقديم الطلب اليها.
(٥٩٠) دعوى تنازع الاختصاص الإيجابي - اجراءاتها.

عدم تقديم ما يدل على تمسك جهتي التنازع باختصاصهما، اثره ،
عدم قبول الدعوى - تقديم شهادة بأن الدعوى مؤجل نظرها أمام جهة
أحكام، لا يفيد تمسكها باختصاصها.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق - تتحصل في ان للدعي الاول بصفته رئيسا لمجلس ادارة جمعية احمد
عراي التعاونية الزراعية لاستصلاح وتعمير وتنمية الأراضي، كان قد اقام
الدعوى رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٠ قضائية، امام محكمة القضاء الاداري، طالبا
الحكم بوقف تنفيذ والغاء كل من قرار هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم
٣٧ لسنة ١٩٨٤، وقرار رئيس جهاز تعمير وتنمية مدينة العبور رقم ٥
المصادر في ٢٤ ابريل سنة ١٩٨٥ ، فيما تضمنته من لائحة ادارية للاشغالات

وللنشآت التي اقامتها الجمعية على الاراضى المخصصة لإنشاء مدينة العبور. وبجلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٦ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولايا بنظر الدعوى، وأمرت بأحالتها بمآلها الى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للاختصاص، حيث قيلت برقم ٣١١٥ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى جنوب القاهرة. كما اقام للدعى الاول بصفته الدعوى رقم ٤٦٦٩ لسنة ٤٠ قضائية، امام محكمة القضاء الادارى، طالبا الحكم بوقف تنفيذ والغاء قرار هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ١١ لسنة ١٩٨٦ بأزالة تعليقات الجمعية على الأراضى المخصصة لإنشاء مدينة العبور، كذلك اتخذ المدعون الآخرون من ذات المنازعة موضوعا لدعواهم رقم ٥٣٠٢ لسنة ٤٠ قضائية، للقامة امام محكمة القضاء الادارى، حيث قضت بجلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٨٧ بعد ضم الدعويين رقمى ٤٦٦٩، ٥٣٠٢ لسنة ٤٠ قضائية - برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه. وقد طعن المدعون فى هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٣٣ قضائية، ولم يفصل فيه حتى تاريخ رفع الدعوى الماثلة.

واذا ارتأى المدعون ان ثمة تنازعا ليجابيا على الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والادارى، فقد اقاموا الدعوى الماثلة طالبين الحكم بتعين جهة القضاء العادى - المحكمة الابتدائية - جهة مختصة بالفصل فى النزاع المتطور فى شقه للمستعجل امام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٣٣ قضائية، وشقه للموضوعى امام محكمة القضاء الادارى بالدعويين رقمى ٤٦٦٩، ٥٣٠٢ لسنة ٤٠ قضائية .

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص اليجابى - وفقا للبند " ثانيا " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر

بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء لو الهيئات ذات الاختصاص القضائى، ولا تتخلى احدهما عن نظرها، وشرط اتطبيقه، هو ان تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد امام الجهتين للتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا، مما يور الالتجاء الى هذه المحكمة لتحيز الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها، وهو ما حدا بالمشروع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة المشار اليه، على انه يترتب على تقديم الطلب ، وقف الدعوى القائمة المتعلقة به، حتى الفصل فيه، ومن ثم يتحدد وضع دعوى تنازع الاختصاص امام المحكمة الدستورية العليا بالحالة التى تكون عليها الخصومة امام كل من جهتى القضاء للدعى بتنازعهما على الاختصاص فى تاريخ تقديم طلب تعيين جهة القضاء المختصة الى هذه المحكمة، ولا اعتداد بما تكون أى من جهتى القضاء سألته الذكر قد اتخذته من اجراءات، لو اصلوته من قرارات تالية لهذا التاريخ.

وحيث انه، ولئن كان الثابت من الاوراق، ان محكمة القضاء الادارى قد فصلت فى الشق المستعجل من الدعين رقمى ٤٦٦٩، ٥٣٠٢ لسنة ٤٠ قضائية، برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه، وطعن المدعون فى هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا بمقتضى الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٣٣ قضائية، مما ينبئ عن تمسك جهة القضاء الادارى باختصاصها بالفصل فى المنازعة المطروحة عليها فى هذا الشأن، وكان الثابت كذلك ان محكمة القضاء الادارى قضت فى الدعوى رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٠ قضائية بعدم اختصاصها ولائيا بنظرها، وباحتلتها الى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للاختصاص، حيث قيلت بحلولها برقم ٣١١٥ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى

جنوب القاهرة، الا ان للدعين لم يرقوا بطلب تعيين جهة القضاء المختصة، وفقا لحكم المادتين ٣١ ، ٣٤ من قانون المحكمة للشار اليه ما يدل على ان جهة القضاء العادى قد قضت باختصاصها بالفصل قى للنازعة للطروحة امامها، او مضت هى الأخرى فى نظرها كما يفيد عدم تخليها عنها حتى يمكن القول بتمسكها باختصاصها، ولا يبنى عن ذلك الشهادة المقدمة مع الطلب بأن الدعوى رقم ٣١١٥ لسنة ١٩٨٧ مقلدة بجدول محكمة جنوب القاهرة الابتدائية وموجلة الى جلسة ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ امام الدائرة السابعة للمدنية، ذلك ان هذه الشهادة لم تتضمن ما يفصح عن تمسك تلك المحكمة باختصاصها بنظر الدعوى، ومن ثم فان دعوى التنازع فى تاريخ رفعها تكون قد حلت مما يدل على قيام تنازع لىجائى على الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والادارى يستهض ولاية هذه المحكمة للفصل فيه، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٢ لسنة ١٠ ق . تنازع -

جلسة ٢ / ٢ / ١٩٩١).

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ (٥٩١) دعوى تنازع الاختصاص السلبى - مناط قبولها.

مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص السلبى ان تكون الدعوى قد

طُرحت عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء ذات

الاختصاص القضائى وتخلت كلتاها عن نظرها.

(٥٩٢) . شركات التجارة - طبيعتها - تصفيتها - قرار ادارى -
اختصاص - جهة المحاكم.

الشركات التجارية من اشخاص القانون الخاص - صدور قرار من
جهة ادارية فى شأن يتعلق بها لا يطلع عليه فى كل الاحوال وبحسب
اللزوم وصف القرار الادارى وانما يلزم ان يكون كذلك بحسب موضوعه
وقهواه، فاذا ما دار حول مسألة من مسائل القانون الخاص كصفية
شركة وتعيين مصف لها، خرج من صداد القرارات الادارية أيا كان
مصدره ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الادارى واخص بالنزاعه فى
شأنه القضاء العادى صاحب الولاية العامة.

(٥٩٣) دعوى تنازع الاختصاص السلى - الحكم فيها - الزه .

دعوى تنازع الاختصاص السلى - حكم المحكمة الدستورية العليا
بتعين الجهة المختصة، مقتضاء اسباغ الولاية من جليد عليها والتزامها
بنظر الدعوى غير مقبلة بسبق قضائها ولو كان قد صار نهائيا.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر
اوراقها - تتحصل فى ان للدعى بصفته وكيلًا قضائيًا عن الدائنين فى تقليسة
الشركة العامة للمواد الغذائية (لاباس وشركاه)، وباعتبار ان هذه الشركة لها
نصيب فى رأس مال الشركة المصرية للمأكولات التى عدل اسمها التنعارى
فيما بعد الى شركة القاهرة للمأكولات - لابياس وشركاه - حيث تجرى
تصفيتها، قد اقام الدعوى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٢ اتلاس شمال القاهرة طالبا
الحكم اولًا : بىطلان اجراءات تصفية شركة القاهرة للمأكولات واعتبارها
كان لم تكن. ثانيًا : بأحقية بصفته فى جميع مقومات مصنع وعجن الحلو
للملوك لتقليسة الشركة. ثالثًا : بتعيينه مصفيا لشركة القاهرة للمأكولات

لأداء المهمة للمينة بصحيفة الدعوى. وبمجلس ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٣ قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية أولا : برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالشق الثانى من طلبات المدعى ثانيا: بأحقية للمدعى بصفته وكيلا للدائنين فى تفليسة الشركة العامة للمواد الغذائية لابس وشركاه (القضية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٩ افلاس شمال القاهرة) فى جميع مقومات مصنع وعزون المحلوى للملوك للتفليسة. ثالثا: بعدم اختصاص المحكمة ولايتها بنظر الشقين الأول والثالث من طلبات المدعى بصفته وهما الخاصان بطلبى الحكم بطلان اجراءات تصفية الشركة محل التناعى وتعيينه مصفيا لها، وأحالة الدعوى بالنسبة لهذين الشقين الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى للفصل فيها، واستند الحكم فيما قضى به فى البند " ثالثا " على انه وقد صدر قرار وزير التموين رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين المدعى عليه الثانى مصفيا لشركة القاهرة للمأمولات وياشر للمصفي اعماله نفاذا لأحكامه، فقد بات ممتمعا على المحكمة التعرض لهذا القرار او تفسيره تطبيقا لقانون مجلس الدولة، واذا أحيلت الدعوى بمقتضى هذا الحكم الى محكمة القضاء الادارى فقد قيدت برقم ٣٤٤ لسنة ٢٨ قضائية، وبمجلس ١٣ يونيو سنة ١٩٧٦ قضت هى الأخرى بعدم اختصاصها بنظر طلبى المدعى الخاصين بطلان اجراءات تصفية شركة القاهرة للمأكولات وتعيينه مصفيا، تأسيسا على ان المدعى لم يطلب إلغاء قرار وزير التموين بتعيين المدعى عليه الثانى مصفيا او وقف تنفيذه او التعويض عنه، ولم يختصم وزير التموين على اساس مخالفة قراره للقانون، ولكنه اختصم للمصفي نفسه ناعيا على اجراءات التصفية التى باشرها بخالفة القانون، والدعوى على هذا النحو لا تختص بنظرها المحكمة.

واذ أرتأى المدعى ان ثمة تنازعا فى الاختصاص بين جهتى القضاء العادى والادارى، فقد اقام الدعوى للماثلة طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع.

وحيث ان مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبى وفقا للبند " ثانيا " من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، ان تكون الدعوى قد طرحت عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى وتتعلق كلاتهما عن نظرها. لما كان ذلك، وكان الثابت ان كلا من جهتى القضاء العادى والادارى قد حكمت بعدم اختصاصها بنظر طلبى المدعى للمعلقين بيطلان اجراءات تصفية شركة القاهرة للمأكولات وتعيينه مصفيا لها، فان كلا من هاتين الجهتين تكون قد تخلت عن نظر الدعوى بالنسبة الى هذين الطالبين، ويتوافر بذلك مناط قبول طلب تعيين الجهة المختصة بالفصل فيها.

وحيث ان الثابت من الاوراق ان شركة القاهرة للمأكولات اتى اشهر النزاع بشأنها هى من الشركات التجارية وتعتبر من اشخاص القانون الخاص وتخضع لأحكامه، ومن ثم فان منازعة المدعى المثارة بطليبه المعلقين بيطلان اجراءات تصفية شركة القاهرة للمأكولات وتعيينه مصفيا لها، تعد من منازعات القانون الخاص، ولا تعتبر من المنازعات الادارية، دون ان يفهم من ذلك صدور قرار وزير التموين رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين المدعى عليه الثانى مصفيا للشركة، وذلك ان مجرد صدور قرار معين من جهة ادارية لا يخلع عليه فى كل الاحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الادارى . وانما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف ان يكون كذلك بحسب موضوعه وفجواه، فاذا ما دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص كتصفية احسدى

الشركات الخاضعة لأحكامه وتعيين مصف لها، عرج القرار من عداد القرارات الادارية أيا كان مصدره، ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الادارى.

واذا كانت تلك للنزاعة - على ما سلف بيانه - ليست من المنازعات الادارية ولا تنصب على قرار ادلى فانها لا تدخل فى اختصاص جهة القضاء الادارى، وانما تختص بالفصل فيها جهة القضاء العادى صاحب الولاية العامة، وهو ما يتعين القضاء به، ولا يؤثر فى ذلك سبق قضاء محكمة شمال القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى، ذلك ان للشرع اذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا - دون غيرها - الفصل فى تنازع الاختصاص الولائى بتعين الجهة القضائية المختصة وفق المادة (٢٥) للشار اليها فان مقتضى الحكم الصادر منها بتعين هذه الجهة اسباغ الولاية عليها من جديد بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيمة بسبق قضائها بعدم الاختصاص، ولو كان هذا الحكم قد اصبح نهائيا.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى.
(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣ لسنة ٦ ق . تنازع -
جلسة ٤ / ٥ / ١٩٩١).

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ (٥٩٤) دعوى تنازع الاختصاص - اجراءاتها.
(٥٩٥) وجوب ان ترفق بطلب الفصل فى تنازع الاختصاص
صورة رسمية من كل من الحكمين مثار التنازع.

(٥٩٦) ارفاق صورة عرفية من الحكم او تقديم الصورة الرسمية
فى تاريخ لاحق لايداع الطلب - عدم قبول الطلب.

المحكمة : حيث ان وقائع الدعوى - حسبما بين من صحيفتها وسائر
اوراقها - تتحصل فى ان للدعى قد اقام الدعوى رقم ٢٥٠٣ لسنة ١٩٨٣
مستعجل للقاهرة طالبا الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بقرار انتهاء
خدمته بالبثك المدعى عليه والغاء هذا القرار واعادته الى عمله وبجلسة
١٩٨٥/٢/٩ قضت محكمة الامور للمستعجلة بالقاهرة بعدم اختصاصها ولائيا
بنظر الدعوى واحالتها بمحالتها الى محكمة القضاء الادارى للأختصاص قطعن
للدعى فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٥ القاهرة والذى
قضى فيه، بجملة ٢٤ / ٤ / ١٩٨٥ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع
برفضه وتأييد الحكم للاستئناف . واذ أحيلت الدعوى الى محكمة القضاء
الادارى قيدت برقم ٦٠٠٣ لسنة ٣٩ ق وبجلسة ١٩٨٦/٣/٢٧ عدل
للدعى طلباته الى : أولا : الحكم بوقف تنفيذ القرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٣
الصادر بانتهاء خدمته للاتقطاع عن العمل ثانيا - وفى الموضوع بالغاء هذا
القرار مع ما يترتب على ذلك من اثار. وبجلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٨٦ قضت
محكمة القضاء الادارى بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر
الدعوى، فأقام المدعى الطلب المائل بايداعه قلم كتاب المحكمة الدستورية
العليا مرفقا به صورة رسمية من الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى
وصورة عرفية من الحكم الصادر من محكمة الامور للمستعجلة بالقاهرة
والسالف الاشارة اليه.

وحيث ان البند ثانيا من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا
قد اسند لها دون غيرها الاختصاص بالفصل فى تنازع الاختصاص بتعيين

الجهة المختصة من بين جهات القضاء لو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين منها ولم تتحلل احدهما عن نظرها لو تخلت كلتاهما عنها واجازت المادة (٣١) من القانون ذاته " لكل ذى شأن ان يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة فى الحالة المشار اليها فى البند ثانيا من المادة (٢٥) ثم جاءت المادة (٣٤) لتستوجب ان يرفق بطلب الفصل فى تنازع الاختصاص صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع فى شأنهما التنازع والا كان الطلب غير مقبول. لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان المدعى لم يرفق بطلبه الا صورة رسمية لحكم محكمة القضاء الادارى وهو احد حدى التنازع دون ان يرفق بالطلب صورة رسمية لحكم القضاء المستعجل وهو الحد الآخر للتنازع مخالفا بذلك ما اشترطته صراحة المادة ٣٤ ساقفة الذكر وهو شرط لا يغنى عنه ان يرفق بالطلب صورة عرفية لحكم القضاء المستعجل او ان يقدم الصورة الرسمية فى تاريخ لاحق لايداع الطلب مما يتعين معه اعمال الجزاء للنصوص عليه فى المادة المشار اليها والقضاء بعدم قبول الدعوى.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٠ لسنة ٨ ق . تنازع -

جلسة ١ / ٦ / ١٩٩١)

دعوى تنفيذ

حكمين متعارضين

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ (٥٩٧) دعوى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين — مناط قبولها — صدور الحكمين من جهة قضاء واحدة — علم قبول الطلب — أساس ذلك.

المحكمة : وحيث ان الوقائع — على ما بين من الاوراق — تحصل فى النياية العامة اتهمت المدعى واخريات بأنهم فى يوم ٢٧ يوليه سنة ١٩٧٩ بدائرة قسم المطرية سرقوا اللصقات مشغولات ذهبية، وقام المدعى باخفائها مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة. وبمجلس ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٩ قضت محكمة جنح الزيتون بحجسه سنة مع الشغل والنفاذ، فاستأنف الحكم وقيد استئنافه برقم ٥٤١١ لسنة ١٩٧٩ جنح مستأنفة شرق القاهرة، بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٩ قضى بتأييد الحكم المستأنف ويستطرد للمدعى بياناً لدعواه الى انه اذا كان قد سبق اتهامه بذات واقعة الاخفاء فى الجنحة رقم ٢٠٣٦ لسنة ١٩٧٩ مصر الجديدة وقضى فيها ابتلائاً بمعاقبته بالحبس لمدة ستة شهور، الا ان محكمة شرق القاهرة للجنح المستأنفة حكمت فى استئنافه رقم ٥٥٠١ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بإلغاء حكم محكمة اول درجة وبرأته، فانه لما كان يجوز الحكم بعد ذلك بإدائته لأن واقعة شراؤه للمصوغات المسروقة يفرض صحة الاستناد فيها — هو واقعة واحدة وقد صدر بشأنها حكم نهائى برأته، ولذلك أقام دعواه بطلب وقف تنفيذ حكم الادانة لتناقضه مع الحكم السابق صدره بالبراءة .

وحيث ان مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذه
حكيمين نهائيين متناقضين طبقا للبند " ثالثا " من المادة ٢٥ من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، هو ان يكون احد
الحكيمين صادرا من اية جهة من جهات القضاء لو هيئة ذات اختصاص
قضائى والآخر من جهة اخرى منها، وان يكونا قد حسما النزاع وتناقضا
بحيث يتعذر تنفيذهما معا، ومودى ذلك ان النزاع الذى يقوم بسبب التناقض
بين الأحكام وتنعقد لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه هو النزاع الذى يقوم بين
أحكام صادرة من جهة من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص
القضائى، ولا تمتد ولايتها الى النزاع بين الأحكام الصادرة من المحاكم التابعة
لجهة واحدة منها، لأنها لا تعد جهة طعن فى تلك الاحكام ولا تتولى
تصحيح ما قد يشوبها من أخطاء.

لما كان ذلك وكان الحكمان النهائيان اللذان يقرر المدعى ان تناقضا
قام بينهما قد صلرا من جهة قضاء واحدة هى جهة القضاء العادى، فان
الدعوى تكون غير مقبولة.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١ لسنة ٢ ق - تنازع -
جلسة ١ / ٣ / ١٩٨١) .

فى نفس المعنى:

الطعن رقم ٢ لسنة ٢ ق - تنازع - جلسة ١ / ٣ / ١٩٨١ .

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ (٥٩٨) دعوى التنازع بشأن تنفيذ الاحكام — وجوب ارفاق صورة رسمية من الحكمين اللذين قام النزاع بشأن تنفيذهما — اثر اغفال هذا الاجراء — عدم قبول الدعوى.

المحكمة : حيث ان المدعية لم ترفق بصحيفة دعواها — طبقا لما تقضى به المادة ٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — صورة رسمية من كل من الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا ومحكمة استئناف القاهرة، اللذين تقرر ان نزاعا بشأن التنفيذ قام بينهما، وهو اجراء من ملامات التشريع لوجه القانون ورتب على اغفاله عدم قبول الدعوى، بحيث لا يقضى عنه أى اجراء آخر، الأمر الذى يضمن معه اطراح ما اثارته المدعية بشأن طلب توجيه اليمين الحاسمة اثباتا لصلور هذين الحكمين، والاتفات عن اللغاع الذى ساقته بعدم دستورية ما اشترطته المادة ٣٤ للشار اليها فى هذا الشأن لوضوح عدم جلته.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا — العطن رقم ٤ لسنة ٢ ق تنازع —
جلسة ٧ / ٣ / ١٩٨١) .

فى نفس المعنى :

العطن رقم ٥ لسنة ٢ ق . تنازع جلسة ٧ / ٣ / ١٩٨١)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ (٥٩٩) دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة — مناط قبولها .

مناطق قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين
لهاتين متناقضتين، ان يكون احد الحكمين صادرا من جهة من جهات
القضاء او هيئة ذات اختصاص قضائى والاخر من جهة اخرى منها، وان
يكونا قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا - انقضاء تعارض
التفيذ - الره - علم قبول الدعوى.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى ومساير
الأوراق - تتحصل فى ان المدعى عليه الاول ومورث المدعى عليهم من
الثانية الى السادسة كانوا قد أقاما الدعوى رقم ٢٦٤٨ لسنة ١٩٧٤ مستعملين
القاهرة طالين رد حيازة الاراضى الزراعية للمينة بصحيفة الدعوى والتى
صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٢ باعتبارها من أعمال المنفعة
العامة وبالاستيلاء عليها لبناء كليات ومرافق فرع جامعة اسبوط بمدينة المنيا
فقضى فيها نهائيا بعدم اختصاص محكمة الأمور المستعجلة ولايتها بنظر
الدعوى وبأحالتها الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها حيث قيدت فى
هذه المحكمة برقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ قضائية، واذا كان رافعا الدعوى للمستعجلة
سائلة الذكر قد رافعا الدعوى رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٠ قضائية امام محكمة
القضاء الادارى طالين الغاء القرار الادارى الصادر من كلية الزراعة بالمنيا
بالاستيلاء على أرضهما لسقوط القرار الجمهورى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٢
للمشار اليه فقد امرت المحكمة المذكورة بضم الدعوى رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق
الى الدعوى رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٠ ق ليصدر فيها حكم واحد، ثم قضت
بقبول الدعويين شكلا ورفضهما موضوعا وقد تأيد هذا الحكم من المحكمة
الادارية العليا فى لاطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٥ ق ادارية عليا بتاريخ ٢١ مايو
سنة ١٩٨٤، ومن جهة اخرى فقد كان رافعا الدعويين سالفتي الذكر قد

اقاما الدعويين رقم ١٠١٣ و ١٠١٤ لسنة ١٩٧٦ امام محكمة للنيا الابتدائية طالبين الحكم بالغاء قرارى لجنة الفصل فى المعارضات الصادرين فى ٢٨ مارس سنة ١٩٧٦ وتعديل التصويض للقرار لهما الى عشرين الفا من الجنيهات للفدان الواحد ققضت المحكمة الاخرة فى الدعويين سالفتى الذكر بحكمها الصادر فى ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ برفع التصويض للمستحق لهما بصفة اجمالية الى ثمانية وواحد وسبعين الفا وواحد وتسعين جنيها وستمائة وتسعة واربعين مليما واذ طعن فى هذا الحكم بالاستئناف ارقام ٨٢ ، ٩٩ و ١٠٠ لسنة ٢٠ ق فقد قضت محكمة استئناف بنى سويف (مأمورية للنيا) بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩٨٥ بتأييد الحكم المستأنف .

وحيث ان للدعى قد ارتأى ان ثمة تناقضا بين حكم محكمة للنيا الابتدائية للموید استئنافيا، والحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعويين رقمى ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق و ١٥٥٣ لسنة ٣٠ ق والموید بحكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٥ ق فقد اقام دعواه للماثلة طالبا عدم الاعتداد بالحكم الاول، والاعتداد بالحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى للشار اليه.

وحيث ان للدعى اسس دعواه بوجود تناقض بين الحكمين سالفى الذكر على ان حكم محكمة للنيا الابتدائية، الذى لم ينفذ بعد - قد خلص الى سقوط قرار نزع الملكية محل التناعى وأقام قضاءه بالتصويض على هذا الاساس، بينما حكمت محكمة القضاء الادارى بعدم سقوط قرار نزع الملكية سالف الذكر وذلك بموجب اختصاصها المستمد من الدستور ووفقا للقوانين التى نظمت اختصاصات جهات القضاء، فضلا عن ان محكمة للنيا الابتدائية

كانت تظهر موضوع النزاع فى الوقت الذى كان فيه القضاء الادارى للمعص قد فصل فى الموضوع بحكم حائز للحجية امام القضاء العادى.

وحيث ان مناط طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذه حكمين نهائين متناقضين - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفقا للبند " ثالثا " من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو ان يكون احد الحكمين صادرا من اى جهة من جهات القضاء او هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة اخرى منها، وأن يكونا قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا، أما اذا كان التناقض غير قائم بأن كان أحد الحكمين لا يتعارض تنفيذه مع تنفيذ الحكم الآخر فقد انتفى مناط قبول هذا الطلب .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعويين رقمى ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق و١٥٥٣ لسنة ٣٠ ق بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٧٩ وللوريد بحكم المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٨٤ قد قضى بان الأرض موضوع قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٢ قد أدخلت بالفعل فى مشروعات تم تنفيذها بحلال الستين التاليتين لنشر القرار المذكور الأمر الذى يوجب عليه عدم سقوط قرار اعتبار المشروع من أعمال المنفعة العامة فى حكم المادة (١٠) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين، فى حين أن الحكم الصادر من محكمة الدنيا الابتدائية فى الدعويين رقمى ١٠١٣ لسنة ١٩٧٦ و ١٠١٤ لسنة ١٩٧٦ والصادر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ وللوريد استئنافيا بالحكم الصادر من محكمة استئناف بنى سويف (مأمورية الدنيا) بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٨٥ قد قضى للمدعى عليه الأول ومورث

للدعى عليهم من الثانية الى السادسة بتقديم قيمة التعويض عن الأرض موضوع النزاع والتي أقيمت عليها بالفعل مشروعات بناء كليات ومرافق فرع جامعة اسبوط بمدينة المنيا، وإذا كان الحكم الأخير لم يتناول تثبيت ملكية الأرض محل النزاع أو رد حيازتها الى المدعين في الدعويين سالفتي الذكر فإنه لا يكون هناك ثمة تناقض بين الحكمين على نحو يتعذر معه تنفيذهما معا مما مفاده أن تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري لا يمنع من تنفيذ الحكم الصادر من محكمة المنيا الابتدائية .

وحيث أنه متى انتفى قيام التناقض بين الحكمين محل التنازع على الوجه السالف يبانه فإن الدعوى تكون غير مقبولة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٥ لسنة ٨ ق . تنازع — جلسة ١٩٨٩/١/٧) .

القاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ : (٦٠٠) دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتنافسة — مناط قبولها .

طلب الفصل في النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متنافسين — مناط قبول الطلب أن يكون الحكمان قد حسمتا النزاع في موضوعه وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا — مثال .

المحكمة : حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل في أن للدعى عليهم الثلاثة الأول كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٠ منى كلى جنوب القاهرة ضد الشركة

للدعية وآخرين، بطلب الحكم بإعلان عقد البيع للشهر برقم ١٦٢٦ القاهرة بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٦٦ بالنسبة الى الحصص للملوكة لهم فى العقار المبين بصحيفة الدعوى والذي كانت الحراسة العامة قد باعته للشركة للدعية مع التسليم ومحو التسجيل، واذا حكمت المحكمة برفض الدعوى، فقد طعن للدعون فى ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٤٥ لسنة ٩٧ قضائية، حيث قضت محكمة استئناف القاهرة بملسة ٢١ أبريل ١٩٨١ بإلغاء الحكم للمستأنف وإعلان عقد البيع وتسليم العقار للمدعين، فطعن الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٥١ قضائية، كما طعن فيه أيضا كل من وزيرى العدل والمالية بصفتيهما بطريق النقض بالطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٥١ قضائية وقد حكمت محكمة النقض فى الطعن الأول بملسة ١٢ فبراير ١٩٨٤ بنقض الحكم للطعون فيه، فأحيلت القضية الى محكمة الاستئناف وقضت بملسة ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الشركة للمصرية لاعادة التأمين بتسليم للمستأنفين حصصهم فى العقار محل النزاع وقد طعن الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٦ قضائية، فقضت محكمة النقض بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٨٧ برفض الطعن . أما للطعن الثانى للمقيد برقم ١٦٩٩ لسنة ٥١ قضائية فقد أحاله رئيس محكمة النقض الى محكمة التمييز للاختصاص طبقا للمادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة حيث قيد لديها برقم ٦ للسنة الأولى القضائية وقضت فيه بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واعادتها الى محكمة النقض. وقد طعن فى هذا الحكم كل من وزير العدل ووزير المالية بصفتيهما أمام المحكمة العليا للقيم وقيد الطعن لديها برقم ٣ للسنة الأولى القضائية، وبملسة ١٣ فبراير ١٩٨٢

قضت المحكمة بالفناء الحكم المطعون فيه وباحتصاص محكمة القيم بالفصل فى الدعوى، فأعيدت القضية الى محكمة القيم حيث تداولت بجلساتها، واذ رأت الشركة للدعية قيام تناقض بين الحكم الصادر من محكمة النقض بجلسة ٣٠ يونية ١٩٨٧ فى الطعن المقيّد برقم ٣٠ لسنة ٥١ قضائية برفض الطعن فى الحكم الاستئنافى الذى قضى للمدعين بطلباتهم ، وبين حكم المحكمة العليا للقيم فى القضية رقم ٣ للسنة الأولى القضائية الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٨٢ باختصاص محكمة القيم بنظر الدعوى رقم ٦ للسنة الأولى قيم واعادتها اليها للفصل فيها، فقد أقامت الدعوى للمائلة .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى عليه الثانى قد توفى بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٨٢، أى قبل رفع دعوى النزاع للمائلة - وكان من المقرر أن الخصومة لا تقوم الا بين أطرافها من الأحياء - فانه يتعين اعتبار الخصومة معدومة بالنسبة اليه .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون الحكمان قد حسمتا النزاع فى موضوعه، وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن الحكمين مثار النزاع فى الدعوى للمائلة قد صدر أحدهما من محكمة النقض بجلسة ٣٠ يونيه ١٩٨٧ فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٦ قضائية برفض الطعن فى الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٤٨٤٥ لسنة ٩٧ قضائية مما موده أن الحكم الصادر فى هذا الاستئناف قد أصبح

بأنما تضمنه من حسم للنزاع الموضوعى بقضائه بىطلان بيع العقار محل النزاع من الحراسة الى الشركة المصرية لاعادة التأمين والزامها بتسليم ذلك العقار لأصحابه المدعى عليهم، فى حين صدر الحكم الثانى من المحكمة العليا للقيم بملسة ١٣ فبراير ١٩٨٢ فى الطعن رقم ٣ للسنة الأولى القضائية، بإلغاء حكم محكمة القيم للمتضمن عدم اختصاصها بنظر موضوع الدعوى، واختصاص محكمة القيم بنظرها، وتنفيذ هذا الحكم فقد أعيدت الدعوى لمحكمة القيم وظلت منفلورة أمامها حتى تاريخ رفع هذه الدعوى. لما كان ذلك، وكان البين من حكم المحكمة العليا للقيم أنه لم يتطرق الى الفصل فى موضوع النزاع للطروح، وإنما اختصر قضاؤه على عقد الاختصاص بالمضى فى نظر الدعوى لمحكمة القيم، وهو بهذه المثابة لم يمس أصل الحق المتنازع عليه ولا يعتبر فاصلاً فيه، وبذلك فإن هذا الحكم لا يناقض حكم محكمة النقض - الذى حسم النزاع الموضوعى على ما سلف بيانه - تناقضاً بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند ثالثاً من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا، ويستتبع ولايتها للفصل فيه، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٣ لسنة ٩ ق . تنازع -

جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩) .

القاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ: (٦٠١) دعوى تنازع تنفيذ الاحكام المتناقضة الصفة فيها.

ذوو الشأن هم أصحاب الصفة فى رفع دعوى التنازع .

(٦٠٢) دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة " الصفة فيها " -
محاماة - وكالة .

علم تقديم التماس سند وكالة عن المدعى عند ايلاع صحيفة دعوى
تنازع التنفيذ وحتى اقبال باب المرافعة فى الدعوى، أثره، علم قبول
الدعوى .

(٦٠٣) اثبات " الصورة الفوتوغرافية " .

الصورة الفوتوغرافية للورقة الرسمية لاحجية لها فى الالبات ما لم
تكن صادرة من الموظف المختص باصدارها .

المحكمة : من حيث أن المادة ٣٢ من قانون المحكمة الدستورية العليا
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص فى فقرتها الأولى على أنه " لكل
ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا الفصل فى النزاع القائم بشأن
تنفيذ حكمين نهائين متناقضين " ومودى ذلك أنه يتبقى فيمن
يرفع دعوى التنازع بشأن تنفيذ حكمين نهائين أن يكون من ذوى الشأن،
أى له صفة فى رفع الدعوى، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان طرفا فى
النزاعات أو الخصومات التى صدرت بشأنها الأحكام النهائية المتناقضة .

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الأستاذ المحامى "
للمعى الأول " قد ذكر فى صحيفة الدعوى وبمذكرة دفاعه وبمحضر هيئة
مفوضى المحكمة أنه يرفعها بصفته الشخصية، وهو لم يكن طرفا فى أحد
الحكمين محل التنازع، ذلك أن الدعوى رقم ١٥١١ لسنة ١٠٢ قضائية
استئناف القاهرة أقامها للمعى بصفته مضافا لشركة
للمرحومين/..... و..... كما لم يكن طرفا فى الدعوى
رقم ٧٦٢ لسنة ٢٦ قضاء ادارى. ومن ثم فانه لا يعد فى الدعويين من ذوى

الشأن الذين يحق لهم رفع طلب الفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائين .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المحامى الذى أودع صحيفة الدعوى (للدعى الأول) لم يقدم سند وكالته عن المدعية الثانية عند الإيداع وحتى اقفال باب للرافعة فى الدعوى ولا يقضى عن ذلك بمجرد تقديم صورة فوتوغرافية لتوكيل صادر له من السيدة بصفتها وكيلة عن ابنتها للمدعية الثانية، ذلك أنه فضلا عن أن الصورة الفوتوغرافية للورقة الرسمية لا حجية لها فى الإثبات ما لم تكن صادرة من الموظف المختص بإصدارها، فإن التوكيل غير صادر عن المدعية الثانية بل من وكيله عنها بموجب توكيل مشار اليه فيه، وكان لا يقضى عن ذلك بمجرد ذكر رقمه فى التوكيل الصادر من وكيلة المدعية الثانية الى المحامى بل يتعين تقديم سنده الى المحكمة حتى تتحقق مما اذا كان يشمل الاذن فى توكيل المحامين ومناه، هذا بالإضافة الى انتهاء الوكالة بوفاة للوكلة حسبما هو ثابت من الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة..... ومن ثم فهو لم يثبت وكالته عن المدعية الثانية .

وحيث أنه متى كان ما تقدم فانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٩ لسنة ٩ ق . تنازع حلزمة

(١٩٩٠/١/٦)

القاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ : (٦٠٤) دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة " الصفة فيها "

- محاماة - وكالة .

دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة - علم الثابت المحامي الموقع على صحيفتها وكالته عن المدعى عند الإيداع وحتى قفل باب المرافعة، أثره، عدم قبول الدعوى - لا يغير من ذلك الإشارة على حافظة ايداع صحيفة الدعوى ايداع سند وكالته فى دعوى أخرى ما دامت غير مضمومة .

المحكمة : حيث أن الثابت - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - أن الأستاذ المحامي المنسوب له التوقيع على صحيفة الدعوى لم يثبت وكالته عن المدعية عند الإيداع وحتى قفل باب المرافعة فى الدعوى ومن ثم يصين الحكم بعدم قبول الدعوى. ودون أن يغير من ذلك ما أثبت على حافظة ايداع صحيفة الدعوى - من أن سند الوكالة مودع فى دعوى أخرى ما دام أن هذه الدعوى غير مضمومة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى *.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣ لسنة ٩ قى منازعة تنفيذ -

جلسة ١٩٩٠/٣/٣)

القاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ : (٦٠٥) دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة - مناط

قبولها.

مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين أن يكون أحدهما صادرا من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها، وأن يكونا قد حسما النزاع فى موضوعه وتناقضا بحيث يصعب تنفيذهما معا .

(٦) من دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتنافضة " شرط التناقض " -

قضاء ملئى وجئائى - قضاء تأديبى - قضاء القيم .

التناقض بين الأحكام النهائية الذى يصدر معه تنفيذها معاً طبقاً للمادة (٢٥) ثالثاً من قانون المحكمة الدستورية العليا - إمكانثارته بين حكمى القضاء الملئى وقضاء القيم اللذين تناولوا بقضائيهما فرض الحراسة على مال معين، وملكية الأموال التى شملتها تدابير الحراسة - انتفاؤه بين أى من هذين الحكمين وحكمى البراءة فى الدعويين الجنائية والتأديبية اللتين تسفل كل منهما بمخصائصها وموضوعها وطبيعتها وأطرافها - لا يصدر الجمع بين تنفيذ حكمى البراءة وتنفيذ الأحكام الصادرة بفرض الحراسة .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن للدعى العام الاشتراكى أصدر قراره رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٤ بمنع للدعى عليه الثالث من التصرف فى أمواله استناداً الى ارتكابه لفعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى، ثم أحاله الى محكمة القيم فى الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٤ قضائية حراسات التى أصدرت حكمها بملسة ٩ يونية سنة ١٩٨٤ بفرض الحراسة على أمواله ، وقد تضمن بيان عناصر دفته المالية للمرافق بأوراق تلك الدعوى بعض الأموال التى كشفت التحقيقات عن أنها فى حيازته وتحت سيطرته وأنه المصدر الحقيقى لها ولو أنها باسم غيره، اذ أدرج به صيدلية وكذا أرضاً زراعية مساحتها ١٠ اس ٢٢ ط ٤٦ ف، فى حين أن الصيدلية مسجلة باسم المدعى الأول والأرض الزراعية مسجلة باسم المدعية الثانية، ومن ثم فقد تقدمت هذه المدعية بطلب التدخل فى الدعوى سائلة الذكر استناداً الى

الفقرة الأولى من المادة (١٨) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب التى تنص على أن الحراسة لا تشمل الا الأموال التى فى ملك الخاضع فعلا فى تاريخ فرضها، الا أن المحكمة قضت فى تلك الدعوى بجلسة ٩ يونية سنة ١٩٨٤ بفرض الحراسة على أموال للدعى عليه الثالث - ومن بينها الصيلية والأرض الزراعية المسالف الاشارة اليهما - ويرفض طلب التدخل للمقدم من المدعية الثانية . ومن ثم فقد أقامت هذه المدعية الدعوى رقم ١٠٤٨٠ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى الجيزة، كما أقام للدعى الأول الدعوى رقم ١٠٤٧٩ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى الجيزة طالين الحكم بأحقتهما للأموال للملوكة لهما والتى أدرجت ضمن عناصر بيان الذمة المالية للمدعى عليه الثالث، وضلها الحكم الصادر بفرض الحراسة من محكمة التقيم بجلسة ٩ يونيه سنة ١٩٨٤ فى القضية رقم ١٣ لسنة ١٤ قضائية حراسات المشار اليها . واذ قررت محكمة الجيزة الابتدائية ضم الدعوى رقم ١٠٤٧٩ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى الجيزة الى الدعوى رقم ١٠٤٨٠ مدنى كلى الجيزة ليصدر فيهما حكم واحد، ثم قضت بجلسة ٣١ يناير سنة ١٩٨٥ للمدعين بطلباتهما ، فقد استأنف المدعى العام الاشراكى هذا الحكم - كما استأنفه المحكوم لهما بسبب عدم شموله بالتنفيذ للمعدل - وبعد ضم الاستئناف قضت محكمة استئناف القاهرة بجلسة ١٢ يونية ١٩٨٥ برفضهما وتأيد الحكم للاستأنف، فطعن المدعى العام الاشراكى فى هذا الحكم بطريق النقض حيث قيد الطعن برقم ٢٣٩٨ لسنة ٥٥ قضائية، وبجلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٨٩ حكمت المحكمة بنقض الحكم للطعون فيه وبالقضاء الحكم للاستأنف وبعدم اختصاص القضاء العادى ولايا بنظر الدعوى وباختصاص محكمة التقيم بنظرها .

وحيث أن للدعي العام الاشتراكي كان قد أصدر في ٣ يولييه سنة ١٩٨٥ الأمر رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥ بمنع المدعين من التصرف في أموالهما، ثم قدم الدعوى الى محكمة القيم في ١٤ أغسطس سنة ١٩٨٥ بطلب فرض الحراسة على أموالهما لأنهما أتيا أفعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي بأن ساعدا شقيقهما المدعي عليه الثالث على التهرب من أداء الضرائب المستحقة عليه، وعلى اخراج بعض أمواله التي أخضعت للحراسة بحكم قضائي نهائي في الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٤ قيم حراسات السالف الاشارة اليه، فقد حكمت محكمة القيم في تلك الدعوى التي قيدت برقم ٤٣ لسنة ١٥ قيم حراسات بجلسته ١٨ أكتوبر سنة ١٩٨٦ بفرض الحراسة على أموالهما للوضحة بأسبابه . فطعن المدعيان في هذا الحكم أمام المحكمة العليا للقيم حيث قيد الطعن برقم ٢٥ لسنة ٦ قضائية قيم عليا، وحكمت المحكمة فيه بجلسته ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨ بقبول الطعن وبالقضاء الحكم للطعون فيه ورفض الدعوى، وتضمنت أسباب هذا الحكم أن طلب فرض الحراسة على الأبطالان الزراعيه والصنيلية السالف الاشارة اليها فيما تقدم - باعتبارها أموالا مملوكة للطاعتين - يناقض حجية الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٤ قضائية قيم في ٩ يونيه سنة ١٩٨٤ الذي قضى بفرض الحراسة على هذه الأموال باعتبارها في حيازة الخاضع - للدعي عليه الثالث - وتحت سيطرته وأنه هو مصدر هذه الأموال، استنادا الى الفقرة الأخيرة من المادة (١٨) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ للمشار اليه ، والتي تقضى بأنه يجوز للمحكمة أن تقرر الحراسة على أى مال يكون في الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة، ولو كان على اسم زوجه أو

أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء، إذا كان الخاضع هو مصدر ذلك المال.

وحيث أن النيابة الادارية كانت قد أقامت الدعوى التأديبية رقم ٣ لسنة ١٢ قضائية أسيوط ضد المدعية الثانية بوصف أنها قد خرجت على مقتضى واجباتها الوظيفية بأن أثبتت على خلاف الحقيقة باقرار ذمتها المالية أنها تمتلك مساحة ١٠ ص ٢٢ ط ٤٦ ف للشار اليهما، فى حين أن هذه الأبطالان مملوكة لشقيقتها للدعى عليه الثالث دعما لموقف الأخير فى القضية رقم ١٣ لسنة ١٤ قيم حراسات السالف الاشارة اليها. وبمجلسه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٥ قضت المحكمة التأديبية بأسيوط ببراءتها مما نسب اليها، ولم يطلعن فى هذا الحكم فصار نهائيا وباتاً. كما كانت النيابة العامة قد أحالت المدعين فى القضية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ جنابات الجزية الى المحاكمة بتهمة التهرب من الضرائب، وقد حكمت المحكمة بمجلسه ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٨٧ ببراءتهما مشيرة فى أسباب حكمها أنه قد استبان لها عدم ثبوت تهرب ضريبي يمكن نسبته للمتهمين، وأن الأبطالان الزراعيه والصيدلية السالف الاشارة اليهما فيما تقدم مملوكان لها .

وحيث أن للمدعين مطلبان فض التناقض القائم بين الأحكام الصادرة فى الدعويين رقمي ١٠٤٧٩ و ١٠٤٨٠ لسنة ٨٤ مدنى كلى الجزية، وفى الاستئناف للقام عنهما والمحكوم فيه من محكمة استئناف القاهرة بمجلسه ١٢ يونيو سنة ١٩٨٥ بتأييد الحكم للمستأنف، وفى الدعوى رقم ٣ لسنة ١٢ قضائية المحكوم فيها بمجلسه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٥ بالبراءة من المحكمة التأديبية بأسيوط، وفى الجنابة رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ كلى الجزية المحكوم فيها بمجلسه ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٨٧ من محكمة جنابات الجزية بالبراءة أيضا

- ومؤداهما جميعا من وجهة نظرهما اعتبار العقارات محل النزاع مملوكة للمدعين - من جهة، وبين الحكم الصادر من المحكمة العليا للقيم فى الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٥ قضائية قيم وللقيد بمجندول المحكمة العليا للقيم برقم ٢٥ لسنة ٦ والذي أقر إخضاع تلك العقارات للحراسة بحسبان أنها فى حيازة الخاضع - للدعى عليه الثالث - وتحت سيطرته وأنه هو المصدر الحقيقى لها، من جهة أخرى .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتى قضاء طبقا للبند ثالثا من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها، وأن يكون الحكمان قد حسما ذات النزاع فى موضوعه، وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا، وبالتالي فإن التناقض للدعى بوجوده - فى الدعوى الماثلة - لا يثور الا بين الأحكام الصادرة من القضاء للدنى والتي انتهت بحكم محكمة النقض الصادر بجلسته ٢٦ يناير سنة ١٩٨٩ فى الطعن رقم ٢٣٩٨ لسنة ٥٥ قضائية، وبين الأحكام الصادرة من قضاء القيم وللتبعية بحكم المحكمة العليا للقيم بجلسته ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨ فى الطعن رقم ٢٥ لسنة ٦ قيم عليا، باعتبار أن هذه الأحكام هى التى تناولت بقضائها فرض الحراسة وملكية الأموال التى شملتها تدابير الحراسة، بينما لا يتصور وجود ذلك التناقض بين أى من تلك الأحكام من جهة ، وبين الحكمين الصادرين فى الدعويتين الجنائية والتأديبية اللتين تستقل كل منهما بمخصائصها وموضوعها وطبيعتها وأطرافها من جهة أخرى، حيث لا يتعذر الجمع - فى الدعوى

للماثلة - بين تنفيذ المحكمين الصادرين بالبراءة جنائيا وتاديبيا، وبين تنفيذ الأحكام الصادرة بفرض الحراسة على مال معين في يد خاضع محدد .

لما كان ذلك، وكان مقتضى صدور حكم محكمة النقض بجلسته ٢٦ يناير سنة ١٩٨٩ في الطعن رقم ٢٣٩٨ لسنة ٥٥ قضائية، هو إلغاء جميع الأحكام السابق صدورها ابتدائيا واستئنافيا لصالح المدعين، بحيث لم يبق بعد صدور هذا الحكم ألبات الاحد واحد من حدى التناقض، يتمثل في حكم المحكمة العليا للقيم بجلسته ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨ بما قضى به من إلغاء الحكم الصادر بفرض الحراسة على أموال المدعين، فان الدعوى الماثلة لا تثير تناقضا بين الأحكام القضائية بالمعنى الذى يقصده المشرع فى البند ثالثا من المادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ويستتبع ولايتها للفصل فيه، الأمر الذى يضمن معه ، الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١ لسنة ١١ ق . تنازع جلسته

(١٩٩١/٣/٢

القاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ : (٦٠٧) دعوى تنازع تنفيذ الأحكام المتناقضة - حلها

التألفى - قرارات التفسير .

قرارات التفسير ليست أحكاما فى تطبيق المادة (٢٥) ثالثا من قانون المحكمة الدستورية العليا بشأن دعوى تنازع تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة والتي يعين صدورها فى دعوى قضائية حاسمة لتزاع موضوعى من إحدى جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى وليس من

بينها المحكمة الدستورية العليا باعتبارها الهيئة القضائية العليا التى ناط بها القانون ولاية حسم مثل هذا النزاع .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن للدعى عليهما أقاما الدعوى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٨٥ عمال كلى شمال القاهرة قبل للدعى بصفته رئيسا لمجلس ادارة شركة النصر لصناعة المحولات والمتحطات الكهربائية، بطلب الحكم بأحقتهما فى تسوية حالة كل منهما طبقا لأحكام المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والتي تساوى بين المؤهلين وغير المؤهلين فى حساب مدة الخدمة العسكرية وكانتا قضيت بالخدمة المدنية ، وقضت المحكمة بملسة ٢٦ مارس سنة ١٩٨٩ بطلبات للدعى عليهما، فاستأنفت الشركة التى يمثلها للدعى الحكم بالاستئناف رقم ٧٨١ لسنة ١٠٥ قضائية أمام محكمة استئناف القاهرة التى قضت فيها بملسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨٩ بعدم جواز الاستئناف، واستطرد للدعى قائلا أنه أثناء قيام الشركة بتنفيذ الحكم المشار اليه استبان لها أن المحكمة الدستورية العليا سبق أن أصدرت حكمها فى طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ قضائية بملسة ٧ مايو سنة ١٩٨٨ " بأن ما نصت عليه المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ من اعتبار مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء كأنها قضيت بالخدمة المدنية وحسابها فى الألفية أو كلمة محيرة، إنما يبرى على المحللين الحاصلين على مؤهلات دراسية دون غيرهم وذلك كله مع علم الأعلام بالاحكام النهائية الصادرة فى هذا الشأن " . ولما كان للدعيان غير حاصلين على مؤهلات دراسية فإن تنفيذ الحكم الصادر لصالحهما فى الدعوى رقم

٩١٣ لسنة ١٩٨٥ كلى شمال القاهرة يتعارض مع الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ قضائية " تفسير " مما يتحقق معه التناقض بين حكيمين نهائيين فصل كل منهما فى ذات الموضوع على وجه مخالف للآخر مما يتعذر معه تنفيذ أحدهما الا بهلله حجية الآخر، مما حدا بالشركة التى يمثلها المدعى الى اقامة الدعوى الماثلة اعمالا لنص الفقرة الثالثة من المادة (٢٥) من قانون المحكمة ائدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكيمين نهائيين متناقضين طبقا للبند (ثالثا) من المادة (٢٥) من قانون المحكمة هو أن يكون أحد الحكيمين صادرا من أى جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها، وأن يكونا قد حسما النزاع فى موضوعه وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا، مما مؤداه أن النزاع الذى يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتتعقد هذه المحكمة ولاية الفصل فيه هو النزاع الذى يقوم بين حكيمين يتحد بينهما الموضوع ويتناقضا ويكون تنفيذ أحدهما متعارضا مع تنفيذ الآخر، ودون ذلك فإن مناط قبول الطلب يكون متفيا .

وحيث أن الين مما تقدم ، أن أحد حدى التناقض للمسوق فى هذه الدعوى هو قرار التفسير الصادر من هذه المحكمة بتفسير المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية، ولئن كانت قرارات التفسير التى تصدرها المحكمة تفسر بعض النصوص التشريعية طبقا للمادة (٤٩) من قانونها ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة، الا أنه يتخلف عنها سمات الأحكام المعنية بالمادة (٢٥) من ذلك القانون والتى يتعين أن تكون صادرة فى دعوى قضائية

حامية لتزاع موضوعى وصادرة من احدى جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى وليس من بينها بطبيعة الحال المحكمة الدستورية العليا باعتبارها الهيئة القضائية العليا التى ناط بها القاتون ولاية حسم مثل هذا النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين. لما كان ذلك، وكانت الأوراق قد دخلت الا من حكم واحد هو الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٨٥ عمال كلى شمال القاهرة، وكان الحد الثانى من التناقض هو قرار التفسير للشار اليه، والذى لا يتحقق به مناط طلب الفصل فى النزاع المبني على تناقض الأحكام طبقا لما تقضى به للمادة (٢٥) من قانون المحكمة، ومن ثم فان الطلب يكون غير مقبول .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٦ لسنة ١٢ ق . تنازع جلسة

(١٩٩١/٤/٦

دعوى دستورية

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ: (٦٠٨) دعوى دستورية - المصلحة فى الدعوى - تعليل النص القانونى المطعون فيه بعدم الدستورية بعد رفع الدعوى واحداث هذا التعليل أثره فور نفاذه باعتباره من القوانين المنتظمة لاجراءات التقاضى - زوال مصلحة المدعى فى الدعوى .

المبدأ: (٦٠٩) دعوى دستورية - سبل التلاعى فى شأنها - ليس من بينها سبل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا فى دستورية التشريعات .

المحكمة : وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن للمدعى بصفته وكيلًا عن طالبى تأسيس حزب الجبهة الوطنية، كان قد أقام الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ قى ادارية عليا طالبا إلغاء قرار لجنة شعون الاحزاب السياسية بالاعراض على انشاء حزب الجبهة الوطنية والحكم بالموافقة على انشائه، وأنشاء تداول الدعوى بالجلسات دفع بعدم دستورية القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية للمعدل بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ وعخاصة المادة الثامنة منه فيما نصت عليه من اشراك اعضاء من مجلس الشعب فى تشكيل الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة التى يعطى أمامها فى قرارات الاعراض على تأسيس الأحزاب . وبجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٠ قررت المحكمة تمديد ميعاد أربعة أسابيع لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩، فأقام للمدعى دعواه للمثالة .

وحيث أن للدعى ينمى على المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية للعللة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ مخالفتها لاحكام الدستور ذلك أنها لاذ نصت فى الفقرة ١٢ منها على اشراك أعضاء من مجلس الشعب فى تشكيل الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة التى يطلعن أمامها على قرارات لجنة شئون الأحزاب بالاعتراض على تكوين الأحزاب السياسية، تكون قد خالفت حكم المادة ١٧٢ من الدستور بأن أدخلت فى تشكيل مجلس الدولة - وهو هيئة قضائية مستقلة - أعضاء سياسيين ومن مجلس الشعب، كما أهدرت حكم المادة ٦٨ من الدستور بأن فرضت على المواطنين هذه المحكمة المشكلة تشكيلا خاصا وحالت بذلك بينهم وبين الالتحاء الى قاضيهم الطيعى، واسيغت على مجلس الشعب ولاية القضاء خلافا لنص المادة ٨٦ من الدستور التى حددت اختصاصاته تحديدا قاطعا على سبيل الحصر وليس من بينها ممارسة القضاء، بالاضافة الى أن جلوس بعض أعضاء مجلس الشعب فى دائرة من دوائر المحكمة الادارية العليا - وهى جزء من السلطة القضائية - يعتر تدخلا من السلطة التشريعية فى شئون القضاء ومساسا بالاستقلال المقرر للمحاكم على خلاف ما تقضى به المادتان ١٦٥، ١٦٦ من الدستور .

وحيث أن الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية للعللة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ - كانت تنص على أنه " ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض فى الجريدة الرسمية أن يطلعنوا بالالفاء فى هذا القرار أمام الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العليا التى يرأسها رئيس مجلس الدولة على أن ينضم لتشكيلها عدد مماثل من أعضاء مجلس الشعب يختارهم

المجلس في بداية كل دورة وفقا للقواعد التي يضعها المجلس " ثم علنت هذه
الفقرة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ للمعمول به اعتبارا من أول مايو سنة
١٩٨١ واستبدلت بها الفقرة التالية " ويجوز لعلايى تأسيس الحزب بحلال
الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض فى الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالفاء
فى هذا القرار أمام الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العليا التى يرأسها رئيس
مجلس الدولة على أن يتضمن لتشكيلها عدد مماثل من الشخصيات العامة يصدر
باختيارهم قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية
من الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة المنتظمة وفقا لحكم المادة ٢٨ من
القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب " . وتقضى المادة
٢٨ من قانون حماية القيم من العيب للشار اليه بأن " ينظم وزير العدل بقرار
منه بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية كيفية اعداد ومراجعة
الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة التى يختار من بينها أعضاء المحكمة .
ويتم اختيار الاسماء التى تتضمنها هذه الكشوف من بين المواطنين للشهود لهم
بالكفاءة وحسن السمعة بشرط الا تقل أعمارهم عن أربعين عاما وألا
يكونوا من بين أعضاء السلطة التشريعية " .

لما كان ذلك، وكانت الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠
لسنة ١٩٧٧ تنظم الاحزاب المياسية المعللة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٧٩ والتى أشركت أعضاء من مجلس الشعب فى تشكيل الدائرة الأولى
للمحكمة الادارية العليا - للمطعون بعدم دستوريتها - قد علنت بعد رفع
الدعوى بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الذى استبدل بهذا التشكيل تشكيلا
جديدا يضم الى أعضاء المحكمة عددا مماثلا من الشخصيات العامة بدلا من
أعضاء مجلس الشعب، وكان هذا التعديل قد أحدث أثره فور نفاذ القانون

رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ باعتباره - فى هذا الخصوص - من القوانين للمنظمة لاجراءات التقاضى التى تسرى بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من دعاوى أو تم من اجراءات قبل تاريخ العمل بها اعمالا لحكم المادة الأولى من قانون المرفعات، فحل بذلك التشكيل الجديد محل التشكيل الملغى موضوع الطعن، ومن ثم تكون مصلحة المدعى فى السير فى دعواه الراهنة قد زالت ، وتكون الخصومة الماثلة قد أصبحت غير ذات موضوع، الأمر الذى يتعين معه الحكم باعتبارها متتهية .

لما كان ما تقدم ، وكانت ولاية هذه المحكمة فى الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا قانونيا طبقا للأوضاع المقررة فى اللادتين ٢٧ ، ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اللتين رسمتا سبل التداعى فى شأن الدعاوى الدستورية وليس من بينها سبيل الدعوى الاصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا فى دستورية التشريعات، وكان طلب المدعى الحكم بعدم دستورية المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الذى استبدل بأعضاء مجلس الشعب أعضاء من الشخصيات العامة، قد أثاره فى مذكرته المقدمة بمجلسه ٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ كطلب عارض، وبالتالي لم تحصل بالمحكمة اتصالا قانونيا، فانه يتعين الاكتفاء عنه .

وحيث أنه بالنسبة الى مصروفات الدعوى فان المحكمة ترى فى تعديل للشرع لنص الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ بعد أن اقام المدعى دعواه بعدم دستوريته ما يور عدم التزامه بمصروفاتها .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة متتهية بالنسبة الى الطعن بعدم دستورية الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ وألزمت الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .
(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٨ لسنة ٢ ق . د جلسة ١٩٨١/١٢/٥)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ : (٦١٠) دعوى دستورية - الطريق والميعاد المحدد لرفع الدعوى - اجراءات جوهرية في التقاضى ومن النظام العام .
(٦١١) دعوى دستورية - ميعاد الثلاث اشهر كحد أقصى لرفع الدعوى ميعاد حتمى يقيد محكمة الموضوع والخصوم .
(٦١٢) مدى دستورية القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ التى تعطى الحق لوزير المالية البيع بالجلدك الاماكن التى كانت تشكلها المؤسسات العامة الملغاة .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل فى أن للدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٥١٥ لسنة ١٩٧٩ بإيجارات جنوب القاهرة ضد السيد وزير للمالية بصفته المشرف على تصفية للمؤسسات العامة الملغاه وضد شركة مصر للأسواق الحرة طالبا للحكم باغلاق هذه الشركة من العين للوضحة بصحيفة الدعوى، وقال بيان لها انه بتاريخ أول يوليه سنة ١٩٧٠ قام بتأجير هذه العين الى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكهربائية الا أن وزير للمالية تنازل عن عقد الإيجار الى شركة

مصر للأسواق الحرة فى سنة ١٩٧٨ تحت تسمية بيع بالجندك استنادا الى السلطة المخولة له بموجب نص الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام للمعونة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ التى تقضى بأن لوزير المالية الحق فى أن يبيع بالجندك الأماكن التى كانت تشغلها المؤسسات العامة للملفاء الى الهيئات والشركات الخاضعة لقوانين استثمار رأس المال العربى والأجنبى، واذ كان هذا النص ينطوى على اعتداء على حرمة الملكية الخاصة التى كفل الدستور صيانتها فقد دفع للمدعى بعدم دستوريته. وبجلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل فى دستورية القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦، فأقام المدعى دعواه للمائلة بصحيفة أودعها قلم كتاب هذه المحكمة فى أول أكتوبر سنة ١٩٨٠

وحيث ان الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى: (أ) (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام أحد المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

وحيث ان مودى هذا النص أن للمشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حددته لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى

الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقلر محكمة الموضوع
حلته، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذى ناط للشرع بمحكمة
الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر. وهذه الأوضاع الاجرائية —
سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق
بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به للشرع مصلحة
عامة حتى يتنظم التناعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى
الموعد الذى حدده، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على
نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من
المادة ٢٩ للمشار إليها، يحتر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على
حد سواء، فان هـى تجاوزته أو سكنت عن تحديد أى ميعاد، تعين على
الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا
كانت دعواهم غير مقبولة .

لما كان ذلك، وكانت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية اذ قضت
بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى حتى يفصل فى دستورية المادة
الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ للمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٧٦ لم تحدد للمدعى أجلا لرفع دعواه الدستورية، فقد تحتم عليه أن تلتزم
بميعاد الثلاثة أشهر المقررة قانونا كحد أقصى لرفعها، أما وقد تراخى ولم
يودع صحيفةها الا فى أول أكتوبر سنة ١٩٨٠ على ما سلف بياته، فان
دعواه تكون قد أقيمت بعد انقضاء الأجل المحدد قانونا، مما يتعين معه الحكم
بعدم قبولها .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ومصادرة الكفالة وألزمت المدعى بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢ ق دستورية -
جلسة ١٩٨٢/٤/٣)

(الجريدة الرسمية - العدد ١٥ في ١٥/٤/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ : (٦١٣) دعوى دستورية - شروط قبولها

(٦١٤) دعوى دستورية - تصلى المحكمة الدستورية العليا
للدستورية القوانين واللوائح - مناهة .

المحكمة : وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى
وسائر الأوراق - تتحصل فى أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى
الجنائية فى الجلسة رقم ٢٩٧٢ لسنة ١٩٧٩ مركز اميابة ضد المدعى عن
تهمتين أولاهما أنه " بصفته مرشحا لعضوية مجلس الشعب لم يلتزم فى
الدعاية الانتخابية بالمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء الذى جرى
بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩ " والثانية أنه " أهان ضابط شرطة أثناء وبسبب
تأدية وظيفته " وطلبت عقابه عن التهمة الأولى بالعقوبة المنصوص عليها فى
للمادتين ١١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب، ١٣ من
القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام
الاجتماعى . وأثناء نظر الدعوى دفع للمدعى بعدم دستورية القرار بقانون رقم
٢٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل للمادة ١١ من قانون مجلس الشعب المشار اليه فيما
تضمنه هذا التعديل من تجريم لبعض صور حرية الرأى التى كفلها الدستور .

وإذ رخصت المحكمة للدعى برفع دعواه الدستورية فقد أقام الدعوى الثالثة. ثم أوقفت المحكمة الجنائية - من بعد - نظر دعواها وعادت بانتهاء مدة الوقف هذه الى نظرها بجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ حيث سجلت النيابة العامة محضر الجلسة عدوها عن الاتهام بالنسبة للتهمة الأولى تأسيسا على أن الواقعة المنسوبة الى للدعى - فى هذه التهمة غير مؤهلة بمقتضى المادة ١١ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ التى طلبت تطبيقها، وبذلك الجلسة قضت المحكمة براءة للدعى من التهمتين المنلتين اليه، وأفادت النيابة العامة بكتابها المؤرخ ١٣ يونيو سنة ١٩٨٢ أن هذا الحكم قد أصبح نهائيا بعدم طعنها عليه.

لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة فى طعنه، ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحه فى دعوى للوضع التى أثر النفع بعدم الدستورية بمناستها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، وكان ما استهدفه للدعى من الطعن بعدم دستورية المادة ١١ من قانون مجلس الشعب المشار اليه هو نقى الركن الشرعى فى الجزية للمنسوبة اليه توصلا الى براءته منها - وهو ما قضت به المحكمة الجنائية بحكم نهائى، فان مصلحة للدعى فى دعواه الرافعة تكون قد زالت، وتكون الخصومة الثالثة قد اصبحت غير ذات موضوع، الأمر الذى يعين معه الحكم باعتبارها متفية

وحيث انه لا عمل لما يجره للدعى من أن هذه المحكمة رخصة التصدى لعدم دستورية النص للطعون فيه طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها، والتى تنص على أن " يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها

ويتصل بالتزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية " وذلك أن اعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة، متوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بتزاع مطروح عليها، فاذا انتهى قيام التزاع أمامها - كما هو الحال في الدعوى الراحنة التي انتهت المحكمة من قبل الى انتهاء الخصومة فيها ، ومن ثم فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها .

وحيث انه بالنسبة لمصروفات الدعوى، فان المحكمة ترى فيما طرأ على الدعوى للوضعية من تطور بعد أن قام للمضى برفع دعواه الدستورية على ما سلف بيانه - ما يبرر عدم التزامه بمصروفاتها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بانتهاء الخصومة وألزمت الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣١ لسنة ١ ق دستورية
جلسة ١٩٨٣/٦/١١)

(المراجعة الرسمية - العدد ٢٥ في ١٩٨٣/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ : (٦١٥) دعوى دستورية - تدخل التضماني - شروطه ومناطه.

(٦١٦) دعوى - ولاية المحكمة الدستورية

(٦١٧) المحكمة الدستورية العليا - اختصاصها

(٦١٨) دعوى - إلغاء النص التشريعي المطعون عليه بعدم

الدستورية لا يحول دون التطرو الفصل في دعوى عدم دستورية من طبق

عليهم خلال فترة نفاذه وترتب آثار قانونية بالنسبة لهم وتوافرت لهم مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .

(٦١٩) دعوى دستورية - تعديل الطلبات في دعوى الموضوع بعد رفع الدعوى الدستورية - أثر ذلك .

(٦٢٠) دستور - حريات وحقوق عامة - نقابات - ديمقراطية النقابات - تحديد مفهومها في ضوء أحكام الدستور

(٦٢١) حريات عامة - حرية الرأي والاختيار - الحرية النقابية .

(٦٢٢) ديمقراطية - حريات عامة - نقابات - توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي

(٦٢٣) نقابات - نقابة المحامين - المادة الأولى من القانون ١٩٨١/١٢٥ بعض الأحكام الخاصة بتقابة المحامين - انتهاء مدة عضوية النقيب واهضاء مجلس الإدارة

(٦٢٤) مرافق عامة - تنظيمها تشريعيا - ان يتم طبقا للدستور .

(٦٢٥) قانون - عدم دستورية أحد نصوصه وارتباط باقي النصوص بهذا النص ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة - الإبطال يلحق بالقي النصوص - عدم دستورية القانون جميعه .

الاشككة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وصائر الأوراق - تحصل في أن للدعي الأول كان قد أقام الدعوى رقم ٢٣٥٠ لسنة ٣٥ ق أمام محكمة القضاء الإداري طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب للتضمنه طلب اجراء تحقيق عن طريق مجلس الشعب فيما نسب الى مجلس تقابة المحامين من تجاوزات لندكرة العمل النقابي السليم واتخاذ مواقف تجافي الصالح العام ،

وكذا قرار مجلس الشعب في ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في هذا الشأن، والحكم في الموضوع بإلغاء الرسالة والقرارات المذكورين . ثم اتهم للدعوى العشرة الأولى الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق أمام ذات المحكمة طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بجل مجلس نقابة المحامين وقرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس مؤقت للنقابة وبإحالة الطعن بعدم دستورية التشريع الذي صدر هذان القراران بحوجه الى المحكمة الدستورية العليا، والحكم في الموضوع بإلغاء هذين القرارين . كما اتهم للدعوى الأخيرة الدعوى رقم ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق قضاء آخرى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف التنفيذ قرار وزير العدل المشار اليه وفي الموضوع بإلغائه . وانشاء نظير الدعويين الآخرين دفع للدعوى بعدم دستورية القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين ، قررت المحكمة جلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٨١ في كل من هاتين الدعويين تأجيل نظرهما الى جلسة ١٣ أكتوبر من ذات السنة لرفع للدعوى دعواهم الدستورية خلال هذا الاجل فأقاموا الدعوى الثالثة كما عملوا بعد ذلك طلباتهم للموضوعية بأن اضافوا اليها طلب الحكم بإلزام للدعوى عليهم متضامتين بأن يدفعوا تعريضا قدره مليون جنيه يؤدي الى صندوق المعاشات والإعانات بنقابة المحامين عدا جنيته واحد منه يدفع لكل من المدعين وذلك حسوا للاضرار التي حقت بهم بسبب الاجراءات "والقرارات" المطلوب إلغائها.

وحيث ان الاستاذ امين صفوت المحامي لودع قلم كتاب المحكمة طلب فيها الحكم بقبول تدخله في الدعوى الدستورية حصصا متضمنا للمدعى عليهم في طلب الحكم برفضها استنادا الى انه سبق له التدخل في

الدعوى الموضوعية المقامة امام محكمة القضاء الادارى واعتبر خصما فيها — على ما هو وارد فى محضر الجلسة للقدم من المدعين — وذلك باعتباره من المحامين الذين يهمهم الحرص على سلامة تطبيق القانون المطعون فيه لتعلقه بإدارة نقابة المحامين للتوط بها رعاية مصالحهم والحفاظ على حقوقهم.

وحيث انه يشترط لقبول طلب التدخل الاتضامى طبقا لما تقضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات ان يكون لاطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة فى الاتضمام لاحد الخصوم فى الدعوى. ومناطق المصلحة فى الاتضمام بالنسبة للدعوى ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذى قيل تدخله فى الدعوى الموضوعية المثار فيها الدفع بعدم الدستورية وان يؤثر الحكم فى هذا الدفع على الحكم فيما لبداه هذا الخصم امام محكمة الموضوع من طلبات. لما كان ذلك، وكان الثابت من محضر جلسة ١١ اغسطس سنة ١٩٨١ فى الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق — الذى يركن اليه طالب التدخل — انه وان كان قد طلب قبول تدخله فى هذه الدعوى خصما ثالثا للحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير العدل بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين وفى الموضوع بطلان هذا القرار وتعيين حارس على النقابة من كبار رجال المحاماة لادارة شئونها، الا ان محكمة الموضوع لم تقل كلمتها فى شأن قبول تدخل تلك الطلبات ، وبالتالي لم يصبح بعد طروفا فى الدعوى الموضوعية للطروحة عليها، ولم تثبت له تبعاً لذلك صفة الخصم التى تسوغ اعتباره من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية الذين توافر لهم المصلحة فى تأييدها او دحضها ، وبالتالي يكون طالب التدخل — بهذه المثابة — غرضى مصلحة قائمة فى الدعوى للقالة ، وتعيين لذلك الحكم بعدم قبول تدخله.

وحيث انه بالنسبة للطعن بعدم دستورية كل من رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق فى الأمور التى نسبت الى مجلس نقابة المحامين، وقرار مجلس الشعب الصادر فى ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق فى موضوع هذه الرسالة، فان ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانون انشائها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وذلك اما باحالة الأوراق اليها من احدى المحاكم ذات الاختصاص القضائى للفصل فى المسألة الدستورية واما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له برفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، لما كان ذلك، وكانت الأوراق قد خلطت مما يفيد أن المدعين قد دفعوا أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق فى الأمور التى نسبت الى مجلس نقابة المحامين، وقرار مجلس الشعب الصادر فى ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق وفى موضوع هذه الرسالة، وكان القراران الصادران من محكمة القضاء الادارى فى الدعويين رقمى ٢٤٧٩ و ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق بملزمة ١١ أغسطس سنة ١٩٨١ قد قصرنا نطاق النفع بعدم الدستورية - الذى رخص للمدعين فى رفعه الى المحكمة الدستورية العليا - على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بتقابة المحامين دون سواء، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة فيما تضمنته من الطعن على الرسالة والقرار المشار اليهما اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا،

الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذا الشق من طلبات المدعين .

وحيث انه بالنسبة الى الطعن على نصوص القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بتقابة المحامين، فقد دفعت الحكومة بعدم قبول الدعوى الدستورية تأسيسا على أن قبولها وهين بأن تكون محكمة للموضوع التى أثير أمامها الدفع بعدم الدستورية ورخصت فى إقامة الدعوى بشأنه، مختصة ولايا بنظر الدعوى للموضوعية التى أثير فيها هذا الدفع، فإذا انتفت ولايتها بنظرها تخلف أحد شروط قبول الدعوى الدستورية . وإذا كان موضوع الدعويين اللتين أثير فيهما الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة القضاء الإدارى يمثل فى طلب وقف تنفيذ وإلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ للمطعون فيه وقرار وزير العدل الصادر بتشكيل مجلس مؤقت لتقابة المحامين، والذى لا يعلو أن يكون عملا تنفيذيا وإجراء تطبيقيا لنص المادة الثانية من القانون المشار اليه وليست له خصائص القرارات الإدارية، وكان القضاء الإدارى غير مختص ولايا بطلب إلغاء القوانين ولا يجوز المتازعة فى الأعمال التنفيذية التى لا ترقى الى مرتبة القرارات الإدارية، فإن الدعوى الدستورية تكون فى حقيقتها قد سعت الى المحكمة الدستورية العليا بالطريق المباشر وذلك بالمخالفة للأوضاع المقررة قانونا .

وحيث ان هذا الدفع مردود ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا ليست جهة طعن بالنسبة الى محكمة الموضوع، وإنما هى جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون اتصالاتها ولحق كانت الدعوى الدستورية لا ترفع الا بعد دفع إشار أمام محكمة الموضوع أو بطريق الاحالة منها الى المحكمة الدستورية العليا على ما سلف بيانه، الا أنها متى رضعت الى هذه المحكمة فاتها تستقل عن دعوى

للموضوع لأنها تعالج موضوعا مغايرا للموضوع الدعوى الأصلية الذى يحصل به الدفع بعدم الاختصاص، ومن ثم تكون محكمة الموضوع — دون المحكمة الدستورية العليا — هى صاحبة الولاية فى الفصل فيه، ولا يمرض أمر الاختصاص على هذه المحكمة الا حيث يكون هناك تنازع على الاختصاص بين جهات القضاء أو نزاع قائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتين من تلك الجهات، ويطلب اليها تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع أو تحديد أى الحكمين للتساقصين اولى بالتنفيذ وذلك تطبيقا للبندين ثانيا وثالثا من المادة ٢٥ من قانون انشاء المحكمة، ومن ثم تكون محكمة القضاء الادارى — دون المحكمة الدستورية العليا — هى صاحبة الولاية فى الفصل فى مدى اختصاصها بنظر الدعاوى الموضوعية المطروحة عليها بما شملته من طلبات أصلية وطلب اضافى بالتعويض ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى — للسبب الذى تركز اليه الحكومة — غير سديد متعينا رفضه .

وحيث ان الدعوى فى شقها الخاص بالطعن على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ قد استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الحكومة طلبت الحكم باعتبار الخصومة متتهية استنادا الى نطاق الدعاوى للموضوعية كان قد تحدد أصلا بطلب وقف تنفيذ والقضاء كل من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وقرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ الصادر بتشكيل مجلس مؤقت لنتابة المحامين تنفيذا لنص المادة الثانية من هذا القانون، وقد صدر بعد رفع الدعاوى للموضوعية والدستورية القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ مستبدلا بنص هذه المادة نصا آخر وتنقيها للتعليل الذى أتى به هذا القانون صدر قرار آخر من وزير العدل برقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٨٢ — بديلا لقراره سالف الذكر — بتشكيل جديد لمجلس نقابة المحامين

للوقت، كما صدر أخيراً القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة متضمناً النص في مادته الأولى على إلغاء كل من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ للطعون فيه - الأمر الذى تعتبر معه الطلبات للوضعية وما ترتب عليها من الطعن بعدم دستورية هذا القانون غير ذات موضوع بعد أن ألقى كل من قرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ محل الطعن فى الدعويين للموضوعيتين والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ على ما سلف بيانه - وهو ما كان يهدف اليه للدعوى فى دعوهم الدستورية، ومن ثم فإن مصلحتهم فى مواصلة السير فى هذه الدعوى تصبح متفية وتعتبر الخصومة فيها متفية .

وحيث انه وان كانت للمادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة قد نصت على إلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - للعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ - للطعون فيه، الا أن الإلغاء التشريعى لهذا القانون - الذى لم يرتد أثره الى الماضى - لا يحول دون النظر والفصل فى الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم ذلك القانون خلال فترة نفاذه وترتب بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية فى الطعن بعدم دستوريته، ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التى تتم فى ظلها أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ إلغائها، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها، ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها وبذلك تحدد انطلاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين القانونيتين، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل أى من القانونين - القديم أو

الجلديد - تخضع لحكمه، فما نشأته وترتبت آثاره فى ظل القانون القديم يظل خاضعا له وما نشأ من مراكز قانونية وترتبت آثاره فى ظل القانون الجديد يخضع لهذا القانون وحده .

وعلى ما اقتضى ذلك، فانه لما كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ للطعون فيه قد طبق على اللدعين وأعملت فى حقهم احكامه اذ انتهى مدة عضويتهم فى مجلس النقابة، وظلت آثاره بالنسبة اليهم قائمة طوال مدة نفاذه، وكانت الدعاوى للموضوعية لا تزال مطروحة امام محكمة القضاء الادارى بما طرأ على موضوعها من تعديل يتمثل فيما اضافته للدعون من طلب بالتعويض على الاضرار التى حلت بهم بسبب " القرارات " للطعون فيها امام تلك المحكمة. لما كان ذلك، وكانت طلبات اللدعين للموضوعية تركز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١، ويعتبر هذا الطعن اساسا لها، ومن ثم فان مصلحة اللدعين تظل قائمة فى الدعوى الدستورية الماثلة، وذلك ايا كان وجه الرأى فى شأن موضوع طلب التعويض وما قد يثار حوله من دفاع أو دفع أو تستقل محكمة الموضوع وحدها - دون المحكمة الدستورية العليا - بمناقشتها وتمحيصها والفصل فيها، ولا يؤثر فى هذا الصدد ما ذهبت اليه الحكومة من ان طلب التعويض قد أبدى بعد رفع الدعوى الدستورية، مادام ان مناط المصلحة فى الطعن بعدم الدستورية ان يكون الفصل فيه من شأنه التأثير فى الطلبات للموضوعية التى لا زالت مطروحة فى جملتها على محكمة الموضوع، ولا يسوغ مطالبة الخصوم بالحصول على ترخيص آخر منها بالطعن على اثر كل اضافة للطلبات الموضوعية. وترتبا على ذلك يكون طلب الحكم باعتبار الخصومة الدستورية متبهة فى غير محله.

وحيث انه عن الموضوع فان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ يعرض الاحكام الخاصة بتقابة المحامين - المطعون فيه - بعد ان نص في مادته الاولى على ان " تنتهى مدة عضوية تقييب المحامين الحالي وأعضاء مجلس النقابة الحاليين من تاريخ نفاذ هذا القانون " وفي مادته الثانية على انه " يشكل مجلس مؤقت للنقابة من خمسة وثلاثين عضوا يختارهم وزير العدل من بين رؤساء وأعضاء النقابات الفرعية للمحامين ومن غيرهم من المحامين للشهود لهم بالكفاية وخدمة المهنة ويكون مجلس النقابة للوقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة العامة بموجب قانون المحاماة ... كما يكون للتقييب للوقت جميع الاختصاصات المقررة للتقييب في القانون المذكور. نص القانون في مادته الثالثة على ان يتولى المجلس للوقت اصلاح مشروع قانون المحاماة خلال سنة من تاريخ نفاذ القانون وان تجرى الانتخابات لاختيار التقييب وأعضاء مجلس النقابة العامة خلال ستين يوما من تاريخ نفاذ قانون المحاماة المذكور، ثم نص في مادته الرابعة على وقف العمل بأحكام المواد من ١٢ الى ١٩ من قانون المحاماة الصادر بقرار ٦١ لسنة ١٩٦٨ الى حين انتخاب التقييب ومجلس النقابة طبقا لنص المادة الثالثة، كما نص في مادته الخامسة على الغاء كل حكم يخالف هذا القانون وانتهى في مادته السادسة والأخيرة الى النص على نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية والعمل به من اليوم التالى لنشره، وقد تم نشره في الجريدة الرسمية في ٢٣ يوليو سنة ١٩٨١ .

وحيث ان مما يتبعه للدعوى على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ انه اذ قضى في مادته الاولى بانتهاء مدة عضوية كل من تقييب المحامين وأعضاء مجلس النقابة العامة للمتقنين وذلك قبل الاجل المحدد في قانون المحاماة لهذه العضوية واستبدالهم بمجلس مؤقتا معينا من قبل وزير العدل، يكون قد

بخالف حكم المادة ٥٦ من الدستور التي جعلت الحرية النقابية حقا يكفله الدستور وأكدت قيامه على اسس ديمقراطية بما يعنى ان الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لتكوين التشكيلات النقابية، ومن ثم فان القانون المطعون فيه اذ صدر بحل مجلس نقابة المحامين انتخابا صحيحا وتشكيل مجلس آخر بطريق التعيين، يكون لذلك قد انتطوى على اعتداء على الحرية النقابية ووقع مخالفا للدستور.

وحيث ان المادة ٥٦ من الدستور تنص على ان " انشاء النقابات والاتحادات على اسس ديمقراطية حق يكفله القانون وتكون له الشخصية الاعتبارية. وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات فى تنفيذ المخطط والبرامج الاجتماعية وفى رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين اعضائها وحماية اموالها. وهى ملزمة بمساعدة اعضائها عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية وبالدفء عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لأعضائها".

ومؤدى هذا النص الذى لورده الدستور فى باب " الحريات والحقوق والواجبات العامة، ان للمشرع الدستوري لم يقف عند حد ما كان مقررا فى الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وتمتعها بالشخصية الاعتبارية (المادة ٥٥ من دستور سنة ١٩٥٦ وللادة ٤١ من دستور ١٩٦٤) بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ الديمقراطية النقابية فأوجب ان يقوم تكوين النقابات والاتحادات على أسس ديمقراطية وذلك تعميقا للنظام الديمقراطي الذى اعتنقه الدستور وأقام عليه البنيان الاساسى للدولة بما نص عليه فى مادته الاولى من ان " جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة....." وما رده فى كثير من مواده من أحكام ومبادئ

تحدد مفهوم الديمقراطية التي ارسلها وتشكل معالم المجتمع الذي ينشده، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية - وهي جوهر الديمقراطية، او بكفالة الحريات والحقوق العامة، وهي هدفها، او بالمشاركة فى ممارسة السلطة - وهي وسيلةها . واذ كانت حرية الرأى والاعتبار هما من الحريات والحقوق العامة التى تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطى سليم، فقد حرص الدستور على النص فى بابيه الثالث الذى خصصه لبيان الحريات والحقوق والواجبات العامة، على ان " حرية الرأى مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول او بالكتابة او التصوير او غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون..... " (المادة ٤٧) وأن " انشاء النقابات والائتمادات على اسس ديمقراطى حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية... " (المادة ٥٦) وان " للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لأحكام القانون، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى . " (المادة ٦٢) كما عني الدستور بتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم العامة ومن ينهها اسهامهم انفسهم فى اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم فى ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومى فى مجلس الشعب والشورى او على النطاق المحلى فى المجالس الشعبية حسبما جرت به نصوص المواد ٨٧ و ١٦٢ و ١٩٦ من الدستور.

وحث انه على مقتضى ما تقدم، فان المشرع الدستورى اذ نص فى المادة ٥٦ من الدستور على ان " انشاء النقابات والائتمادات على اسس ديمقراطى حق يكفله القانون " اثما عني بهذا الاسس توكيد مبدأ الحرية النقابية كفهومها الديمقراطية الذى يقضى - من بين ما يقضى به - ان يكون لأعضاء النقابة الحق فى ان يختاروا بأنفسهم وفى حرية قياداتهم النقابية التى تصدر عن

لردياتهم وتغيب عنهم، الأمر الذى يستتبع عدم جواز اعلان هذا الحق بمخاطره او تعطليه. وقد انفصلت اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة وهيئة مكتب اللجنة التشريعية بمجلس الشعب - عن هذا المفهوم لحكم المادة ٥٦ وذلك فى التقرير المقدم منها عن مشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية. وهو حكم مطابق يسرى على النقابات بوجه عام سواء كانت عمالية او مهنية. ومن ثم تكون هذه المادة قد وضعت قيداً يتعين على المشرع العادى ان يلتزم به موداه ألا يتعارض ما يسته من نصوص تشريعية فى شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي الذى سلف بيانه.

لما كان ذلك، فان للمشرع اذ نص فى المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - بعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين - على ان) تنتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالى وأعضاء مجالس النقابة الحاليين) - من تاريخ نفاذ هذا القانون - وهم الذين تم اختيارهم بطريق الانتخاب من قبل اعضاء النقابة، يكون قد انفصلهم عن مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية وذلك عن غير طريق هيئة الناخبين للتمثلة فى الجمعية العمومية للنقابة، ففعل حق اختيارها لهم، وحال دون هذه الجمعية وانتخاب اعضاء جدد لشغل تلك المناصب بما نص عليه للمادة الرابعة من القانون من وقف العمل بأحكام المواد من ١٢ الى ١٩ من قانون المحاماة السابقة حيث عُدّ والمتعلقة بإجراءات الترشيح والانتخاب لمنصب النقيب وأعضاء مجلس النقابة - وذلك الى حين صدور قانون المحاماة الجديد واجراء انتخابات طبقاً لاحكامه. ومن ثم تكون المادة الاولى المشار اليها قد انطلوت على مخالفة لنص المادة ٥٦ من الدستور

لا عجلها بمبدأ الحرية النقابية وتعارضها مع الاسس الديمقراطية الذى ارساه هذا النص قاعدة لكل بيان نقابى.

ولا ينال من ذلك ما اشارت اليه للذكورة الايضاحية لاقتراح مشروع القانون للطعون فيه من استحالة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية (المخصصة) بسحب الثقة من مجلس النقابة بسبب ما يشترطه قانون المحاماة - القائم وقتئذ - فى مادته السادسة من ضرورة حضور نصف عدد المحامين، اذ ان الوسيلة الدستورية لعلاج ذلك هى تعديل حكم هذه المادة بما يراه المشرع ملاما لتمكين الجمعية العمومية لأعضاء النقابة من ممارسة الاختصاص للنوط بها، كما أنه لا يقدح فى هذا الشأن ما ذهبت اليه الحكومة من ان النقابات للمهنية - ومنها نقابة المحامين - تعد من المرافق العامة التى تخضع لاشراف الدولة على النحو الذى يحق لها معه وضع القواعد اللازمة لتنظيم تلك المرافق ومراقبة نشاطها وما يفرع عن ذلك من تحويلها سلطة حل مجلس النقابة، ذلك ان تنظيم المرافق النقابية باعتبارها من أشخاص القانون العام وان كان يدخل فى اختصاص الدولة - بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة - الا ان هذا التنظيم يلزم ان يتم طبقا للحدود ووفقا للضوابط التى ارساها الدستور ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٥٦ على ما سبق ذكره.

وحيث انه لما تعلم، يتعين الحكم بعدم دستورية للمادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين. لما كان ذلك، وكانت باقى مواد هذا القانون مترتبة على مادته الاولى بما مؤداه ارتباط نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل او التحزته، ومن ثم فان عدم دستورية نص للمادة الاولى وابطال اثرها، يستتبع - بحكم هذا

الارتباط - ان يلحق ذلك الابطال ببقى نصوص القانون للطعون فيه، مما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون يرمته .

هذه الاسباب

حكمت المحكمة :

لولا : بعدم قبول تدخل الاستاذ أمين صفوت المحامي عصما في الدعوى.

ثانيا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن في رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق في الأمور التي نسبت الى مجلس نقابة المحامين، وقرار مجلس الشعب الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في موضوع هذه الرسالة.

ثالثا : بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين، وألزمت الحكومة للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ ق دستورية -

جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٣)

(الجريدة الرسمية - المجلد ٢٥ في ١٣ / ٦ / ١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ (٢٢٦) دعوى دستورية — حجية الاحكام الصادرة فيها حجية مطلقة ينصرف اثرها الى الكافة — الاثر الموثب على ذلك .
(٢٢٧) اختصاص — الحكم بعلم الدستورية — اعمال التره .
اختصاص محكمة الموضوع — علم اعتداد ولاية المحكمة الدستورية اليه .
(٢٢٨) المحكمة الدستورية العليا — عدم قيام ولايتها في الدعاوى الدستورية الا بانصافها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانونها .

(٢٢٩) الدعوى الدستورية — علم قبولها .

المحكمة : حيث ان المدعى يستهدف من دعواه — على ما يبين من صحيفتها وسائر اوراقها — القضاء له باستمرار تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ١ قضائية " دستورية " كما يطلب الحكم بعلم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

وحيث انه عن طلب الاستمرار في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا والذي قضى بعلم دستورية كل من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من ايلولة وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقا لأحكام قانون الطوارئ الى ملكية الدولة ، وللندم للبرلمانية من قانون تموية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد أقصى لما يرد الى الاشخاص الذين شملتهم الحراسة واسرهم، فان للمادة ٤٩ من قانون

المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان
" احكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ... ملزمة لجميع سلطات الدولة
وللكافة . وتشر الاحكام فى الجريدة الرسمية ويترتب على الحكم بعدم
دستورية نص فى قانون او لائحة علم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره،
ومفاد هذا النص ان الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها
دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها يجب
دستورى - تكون لها حجية مطلقة ولا يقتصر اثرها على الخصوم فى تلك
الدعاوى التى صدرت فيها، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وكذلك جميع
سلطات الدولة، كما ان مؤدى علم جواز تطبيق النص للقضى بعدم
دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم - وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية
للقانون - لا يقتصر على المستقبل فحسب، وانما ينسحب على الوقائع
والعلاقات السابقة على صدور الحكم، على ان يستثنى من هذا الاثر الرجعى
الحقوق والراكر التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر
للقضى او بانتضاء مدة تقادم.

لما كان ذلك، وكان بين من الاوراق ان للدعى لاذ يطلب القضاء له
باستمرار تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٥
لسنة ١ قضائية مقولة ان القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ تصفية الارض
الناشئة عن فرض الحراسة يعارض فى مقتضاه مع ذلك الحكم، وانما يتضى
اعمال اثر هذا الحكم على ماله من دعاوى موضوعية امام القضاء واذ كان
اعمال هذا الاثر طبقا لما نظمته للمادة ٤٩ من قانون المحكمة على ما سلف

بأنه مما يخص به محكمة للوضوح لتنزل أحكام هذه المادة على الوقائع
للطروحة عليها، الأمر الذى لا يتعد إليه ولاية المحكمة الدستورية العليا، ومن
ثم يتعين للحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الشق من الدعوى.
وحيث أنه عما طلبه للدعى - فى مذكرته - من الحكم بعدم دستورية
القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن قرض الحراسة،
فإن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أن " تتولى المحكمة
الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه الآتى : (أ) إذا
ترأى لأحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر إحدى
الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لأزم الفصل فى النزاع،
أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا
للفصل فى المسألة الدستورية (ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام
أحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى
قانون أو لائحة، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى، أجلت نظر الدعوى
وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام
المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم
يكن" - ومودى هذا النص أن ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى
الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم إلا باتصالها
بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ آنفة البيان، وذلك إما
بأحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى
للفصل فى المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى
موضوعية مقالة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقررت محكمة

الموضوع جنسية دفعه فرغصت له فى رفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا. واذ كانت هذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية او بمعياد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تفيا به للمشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التقاضى فى المسائل بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حددته، فلان للدعى اذ خالفت هذه الاوضاع وتقام دعواه مباشرة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه، فانه ينعين الحكم بعدم قبول هذا الشق الآخر من طلباته.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر طلب للدعى اعمال اثر حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ١ قضائية، وبعدم قبول الدعوى بالنسبة الى طلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة - ومصادرة الكفالة وألزمت للدعى للصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣ ق . د حلصة
١٩٨٣ / ٦ / ١١) .

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ ق فى ٢٣ / ٦ / ١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ (٦٣٠) دعوى دستورية - معاد رفعها - قبولها - تتعلق
بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى.

المحكمة : حيث ان هيئة المفوضين دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد اليماد الذى حددته محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى حكمها الصادر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٩ فى الدعوى رقم ١٤٣٥ لسنة ١٩٧٩ ملنى كلى جنوب القاهرة.

وحيث ان الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ نص على ان " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى: (أ)، (ب) اذا دفع احد الخصوم اثناء نظير الدعوى امام احدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون او لائحة، ورأت المحكمة او الهيئة ان التمتع جدى اجلت نظير الدعوى. وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا، فاذا لم ترفع فى الميعاد اعتبر النفع كأن لم يكن". ومودى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين اليماد الذى حددته لرفعها، فدل بذلك على انه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقبل: محكمة الموضوع ملنى حديثه. ولا تقبل الا اذا رفضت الدعوى خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحليله بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر. وهذه الأوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية او بميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغاير المشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التنلقى فى المسائل الدستورية بالاحكامات التى رسمها وفى الموعد الذى حددته.

لما كان ذلك - وكانت محكمة الموضوع - التي اثر امامها النفع بعدم
دستورية القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد حددت للمدعى فى
حكمها الصادر فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٧٩ اجلا لرفع دعواه الدستورية غايته
١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩، فلم يرفع دعواه الى هذه المحكمة الا فى ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩٨٠، أى بعد هذا التاريخ، ومن ثم تكون دعواه قد اقيمت بعد
الاجل المحدد لرفعها، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبولها.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة، وألزمت
المدعى بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢ ق دستورية

جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٨٣)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ فى ٧ / ٧ / ١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ (٦٣١) دعوى دستورية - شرط قبولها - مناطه. تنازل
المدعى عن طلب الفوائد القانونية - اثره - انضاء المصلحة فى الدعوى
الدستورية.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر
الاوراق - تتحصل فى ان المدعين كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ٢٨٠٨ لسنة
١٩٧٥ مدنى كلى الجزية قبل المدعى عليه الاول يطلب الزامه ان يودى لهما
مبلغ ٤٨١ جنيها و ٧٣٧ مليما وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية
حتى تمام السداد. فقضت محكمة الجزية الاجتثاثية بجلسته ٢٨ مايو سنة ١٩٨٠

بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون للدنى الخاصة بالفوائد القانونية، وذلك عملا بالمادة ٢٩ من قانون هذه المحكمة.

وحيث ان وكيل للمدعين - رفعت حلمى بطرس - قد قلم مذكرة بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١ - بعد حجز الدعوى الماثلة بهيئة المفوضين لاعداد التقرير بالرأى - أورد فيها تنازل للمدعين عن طلب الفوائد القانونية، ولما أعيدت الدعوى للتحضير ردد بمجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٨١ هذا التنازل. وحيث انه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها، ومناط ذلك ان يكون ثمت ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية وان يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية ان يؤثر فيما ابدى من طلبات فى دعوى الموضوع، واذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة - التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون للدنى، وكان للمدعيان قد نزلا عن طلب الفوائد القانونية الذى كان قد ابدياه امام محكمة الموضوع وثبت هذا النزول فى مذكرة وكليهما المقدمة الى هيئة المفوضين وفى اقرار عاميه بذلك بمجلسات التحضير على ما سلف بيانه لما كان ذلك، وكان النزول عن الحق الشخصى للمدعى به عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة ينتج اثره فى اسقاطه، وباتسالى فاته يقرتب على تنازل للمدعين عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحتهما فى الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون للدنى الخاص بالفوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية.

ولما كان ما تقدم فاته يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

هذه الاسباب :

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣١ لسنة ٢ ق دستورية -

جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٨٣)

فى نفسى المعنى :

(الطعن رقم ٨ لسنة ٢ ق دستورية جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٨٣)

(الجريدة الرسمية - العدد ٥١ فى ١٢ / ٢٢ / ١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ (٦٣٢) دعوى دستورية - قبولها - معاد الثلاثة اشهر لرفع

الدعوى الدستورية يعتبر معادا حتما - انقضاء هذا الميعاد يوجب عليه عدم قبولها.

(٦٣٣) طعن - الطعن فى دستورية القوانين - هل هو من دعاوى

الحسبة - اساس ذلك.

(٦٣٤) دعوى موضوعية - الدفع بعدم الدستورية - علم جنسية

الدفع بعدم الدستورية - علم التزام محكمة الموضوع بوقف الدعوى .

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر

الاوراق - تحصل فى ان المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٩

تجارى كل جنوب القاهرة بطلب نذب غير لتصفية الحساب الجارى "للبنين"

للمفتح للمدعى لدى بنك مصر وفقا للعقد المبرم بينهما وفى حدود الحد

الأقصى للفوائد للسحوح بها قاتونا وهى ٧٪ ثم الحكم بالزام البنك المذكور

بأن يدفع له ما تستقر عنه تصفية هذا الحساب من مبالغ يكون البنك قد

تقاضاها زيادة عن المسموح به قانونا مع فوائدها القانونية بواقع ٥٪ سنويا. ولما احيلت الدعوى الى مكتب خبراء وزارة العدل رأى في تقريره ان تصفية الحساب لا تخضع للحد الأقصى للفائدة المسموح بها قانونا، فرقع البنك دعوى فرعية بطلب الحكم بالزام للمدعى ببلغ ٩٣٥٦٩ جنيها . وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ دفع للمدعى - أمام محكمة الموضوع - بعدم دستورية للمادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون المدني لمخالفتهما نص المادة الثانية من الدستور فصرحت له المحكمة برفع الدعوى الدستورية وأجلت نظير الدعوى الى جلسة ٢٧ يونيه سنة ١٩٨٢ ، فأقام للمدعى دعواه الثالثة.

وحيث ان بنك مصر - للمدعى عليه الاول - قد دفع بعدم قبول هذه الدعوى استنادا الى ان المدعى قد رفعها بعد ميعاد الثلاثة اشهر المحدد قانونا لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث ان الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة تنص على ان "تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي: (أ) (ب) اذا دفع احد الخصوم أثناء نظير الدعوى امام احد المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون او لائحة، ورأت المحكمة او الهيئة ان النفع جدي أحلت نظير الدعوى وحددت لمن اثر النفع ميعادا لا يتجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر النفع كأن لم يكن.

وحيث ان مودى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان للمشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي اتاح للخصوم مباشرتها

وربط بينه وبين الميعاد الذى حددته لرفعها، فدل بذلك على انه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع بحليته، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط للشرع بمحكمة الموضوع تحديده، بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية او بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغييا به للشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التناعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها، وفى الموعد الذى حددته، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها، يحتر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء. فتعين على الخصوم ان يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة.

لما كان ذلك، وكان للمدعى قد ابدى الدفع بعدم دستورية للمادتين ٢٢٦، ٢٢٧ من القانون للدنى امام محكمة الموضوع بملحة ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ فصرحت له برفع الدعوى الدستورية واجلت دعوى الموضوع بملحة ٢٧ يونيه سنة ١٩٨٢ ، ولكن للمدعى لم يودع صحيفة الدعوى للماتلة الا فى ٥ فبراير سنة ١٩٨٣ - اى بعد ميعاد الثلاثة اشهر الذى حددته الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية للتاج للخصوم رفعها، ولا يمنع من ذلك ما ذهب اليه للمدعى من ان محكمة الموضوع قد رفضت

وقف الدعوى، وان الدعوى الدستورية تعتبر نوعا من "دعاوى الحسبة" على اساس ان للدعى فيها اثما يدافع عن الشرعية لصالح المجتمع - ذلك ان الطعن فى دستورية القوانين ليس من قبيل دعوى الحسبة لان مناط قبولها - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - ان تتوفر للطاعن بها مصلحة شخصية مباشرة، ومن جهة اخرى فان للشرع لم يلزم محكمة الموضوع بوقف الدعوى للموضوعية اذا رأت جلية النفع بعدم الدستورية ثم كلفت الطاعن برفع الدعوى الدستورية خلال ميعاد تحدد بحيث لا يتجاوز الحد الاقصى المقرر فى الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليها من قبل وهو ثلاثة اشهر على ما سلف بيانه.

وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة، وألزمت المدعى بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٠ لسنة ٥ ق دستورية

جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٨٣)

(الجريدة الرسمية - العدد ٥١ فى ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ (٦٣٥) دعوى دستورية - شرط قبولها - البيانات الجوهرية

التي يجب ان يتضمنها قرار الاحالة او صحيفة الدعوى.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر

الاوراق - تحصل فى ان المدعين كانوا قد اقاموا منازعة فى التنفيذ امام

محكمة عاجلين بطلب الاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر فى القضية رقم

٥٦٤٦ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة بطلان عقد البيع الصادر من الحراسة العامة عن بعض ممتلكات المدعين الى شركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية (المدعى عليها الثانية) فقضت المحكمة برفض الدعوى ولما استأنف المدعيان هذا الحكم امام محكمة استئناف القاهرة قضت بعدم قبول الاستئناف، واذا طعن المدعيان فى الحكم الاستئنافى بالتقضى وقيد طعنهما برقم ٨١ لسنة ٤٥ قضائية قضى فيه بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٧٨ بنقض الحكم للطعون فيه وباحالة الاستئناف الى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية باعتبارها المحكمة المختصة بنظره. وبتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ أحالت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية الدعوى للشار إليها الى محكمة القيم حيث تمسك وكيل المدعين بعدم دستورية القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وأمهلتها المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاما الدعوى الثالثة.

وحيث ان الحكومة وشركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية المدعى عليها الثانية دفعا بعدم قبول الدعوى استنادا الى ان صحتها قد نزلت من بيان النص التشريعى للطعون فيه والنص الدستورى للمدعى بمخالفته وأوجه المخالفة وذلك بخروجا على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

وحيث انه يبين من صحيفة الدعوى ان المدعين قد اقاما الدعوى ابتغاء الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ولم يتضمن الصحيفة بيانا لذلك سوى ان " هذا القانون استعمل كترهبة لسلب ممتلكات الطالبين وفرضت عليهما الحراسة..... وعلى كل حال الدستور للمستغنى عليه نص على عدم جواز الحراسات وتكون الحراسة المقررة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ غير دستورية".

وحيث ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على انه " يجب ان يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا او صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري للدعى بمخالفته وأوجه المخالفة " ومؤدى ذلك ان المشرع اوجب لقبول الدعاوى الدستورية ان يتضمن قرار الاحالة او صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سائلة الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جلية هذه الدعاوى ويحدد بها موضوعها، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين وحتى يتاح للنزاع بشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين اوجبوا المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلاتهم بالقرار او الصحيفة - ان يبينوا كافة جوانبها ويتمكوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية للثارة وتبدى فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا للشار اليها.

لما كان ذلك، وكان الثابت من صحيفة الدعوى الماثلة انها جاءت خلوا من بيان النص الدستوري للدعى بمخالفة القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ له، كما لم تبين اوجه المخالفة الدستورية التى تعيب نصوص القانون المذكور المطعون بعدم دستوريته جملة ودون تحديد نص معين فيه ينصب عليه أى وجه لمخالفة دستورية، فان صحيفة الدعوى تكون قد جاءت قاصرة عن بيان ما اوجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت
للدعين بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتماب المحاماه.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣ ق دستورية -
جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٨٣)

(الجريدة الرسمية - العدد ٥٢ فى ٢٩ / ١٢ / ١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ (٦٣٦) دعوى دستورية - مقوماتها ابتداء الدفع بعدم
الدستورية - تقرر محكمة الموضوع جلسته - ترفع فى خلال ثلاثة اشهر -
تعلق طريقة رفع الدعوى وميعاد رفعها بالنظام العام.

(٦٣٧) دعوى دستورية - ميعاد الثلاثة اشهر لرفع الدعوى
للدستورية ميعاد حتمى يقيد محكمة الموضوع والخصوم - رفعها بعد الميعاد
- عدم قبولها.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق - تتحصل فى ان المدعى لدى محاكمته امام محكمة الجناح والمعاملات
المستأنفة محكمة كفر الشيخ الكلية فى الدعوى رقم ٨١/٨٦٩٠ جنح من
عن تهمة مخالفة شروط المراقبة القضائية للموضوع تحت احكامها والتي طلبت
فيها النيابة معاقبته بالمواد ١ و ٥ و ٧ و ١٣ و ١٥ و ١٨ مكرر من المرسوم
بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠، قد دفع بمجلسه
١٩٨٢/١/٢٧ بعدم دستورية القانون الذى تدور حوله المحاكمة فأجلت
المحكمة نظر الدعوى فى تأجيلات متتالية ثم اقام دعواه للثالثة بطلب الحكم
بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠.

وحيث ان الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي:

(١)

(ب) اذا دفع احد الخصوم اثناء نظر الدعوى امام احدى المحاكم لو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص فى قانون او لائحة، ورأت المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى اجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يتجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن".

وحيث ان مودى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فدل بذلك على انه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع حليته، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع محكمة الموضوع بحليته، بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية او بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تقيا به للمشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها، وفى اللوعده التى حدده وبالتالي فان ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضه المشرع على نحو امر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ للشار اليها، يعتبر ميعادا حتما يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء. فيتعين على الخصوم ان

يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة.

لما كان ذلك، وكان المدعى قد ابدى الدفع بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ امام محكمة الموضوع بمجلسه ٢٧ يناير سنة ١٩٨٢ فتأجل نظر الدعوى لهذا السبب، ولكن للمدعى لم يودع صحيفة الدعوى للماتلة الا في ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٢ اى بعد ميعاد الثلاثة اشهر الذى حددته الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه كحد اقصى لرفع الدعوى الدستورية للتاج للعصوم رفعها، الأمر الذى يجعل هذه الدعوى غير مقبولة.

وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، وعصادة الكفالة، وألزمت للمدعى للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤ ق دستورية

جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٨٤)

(الجريدة الرسمية — العدد ١٤ فى ٥ / ٤ / ١٩٨٤)

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ (٦٣٨) دعوى دستورية - لا ترفع الدعوى الدستورية الا بعد ابداء دفع يعلم الدستورية قرر محكمة الموضوع جليته وترفع خلال ثلاثة اشهر.

(٦٣٩) دعوى دستورية - الاوضاع الاجرائية وهى طريقة رفع الدعوى الدستورية او بمعاد رفعها تعلق بالنظام العام باعتباره شكلا جوهريا.

(٦٤٠) دعوى دستورية - معاد الثلاثة اشهر الذى فرضه المشرع كحد اقصى لرفع الدعوى الدستورية او المعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الاجل يعبر معاد حتما يعين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تحصل فى ان للدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٤٤٦٤ لسنة ١٩٨١ لدى كلى الاسكندرية طلب فيها الحكم بأحقية فى العقارين السابق فرض الحراسة عليهما بالأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١، والذين تصرفت فيهما الحراسة بالمبيع لشركة التأمين الأهلية - للدعى عليها الخامسة - غير ان محكمة الاسكندرية الاجتافية قد احوالت الدعوى الى محكمة التمييز اعمالا لنص المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ "تصنيف الاوضاع الخاضعة عن فرض الحراسة" وقيدت الدعوى لديها برقم ٣١٠ لسنة ٢ ق تيم، حيث دفع للدعى امامها يعلم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه، فأقبلته المحكمة شهرين لاقامة الدعوى الدستورية فأقام الدعوى للثلاثة بطلب الحكم يعلم دستورية القرار بقانون سالف الذكر.

وحيث ان الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى:

(أ)

(ب) اذا دفع احد الخصوم اثناء نظر دعوى امام احدى المحاكم او احدى الهيئات ذات الاختصاص القضائى يعلم دستورية نص فى قانون او لائحة، ورأت المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى اجلت نظر الدعوى، وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يتجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن".

وحيث ان مودى هذا النص ان للمشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها، وربط بينه وبين الميعاد الذى حددته لرفعها، فدل بذلك على انه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط للمشرع بمحكمة الموضوع تحليده بحيث لا يتجاوز ثلاثة اشهر، وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية او بميعاد رفضها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به للشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى اللوعده التى حددته، ومن ثم فان ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضه للمشرع على نحو امر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها، او للميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الاجل

يحتر ميعادا حتميا يمين على الخصوم رفع دعواهم الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة.

وحيث انه لما كان الثابت ان للدعى ابدى الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ امام محكمة القيم بمجلسه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٢ فحددت له المحكمة ميعادا مقناره شهران لاقامة الدعوى الدستورية خلاله، غير انه لم يتم برفع الدعوى الحالية الا بتاريخ ٩ فواير سنة ١٩٨٣، اى بعد انقضاء الميعاد المحدد لرفعها، ومن ثم يمين الحكم بعدم قبولها.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ومصادرة الكفالة وألزمت للدعى للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماه.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٥ لسنة ٥ ق دستورية
جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٨٤)

(الجريدة الرسمية - العدد ١٤ فى ٥ / ٤ / ١٩٨٤)

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ (٦٤١) حراسة - الدفع بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من السلب.

(٦٤٢) دعوى دستورية - عدم رفعها قبل ابداء الدفع بعدم الدستورية وتقدير محكمة الموضوع مدى جلية هذا الدفع - عدم قبول الدعوى فى حالة عدم رفعها خلال الاجل الذى ناط المشرع محكمة الموضوع بتحليله بحيث لا يتجاوز ثلاثة اشهر - وهى واوضاع اجرائية تتعلق بالنظام العام .

(٦٤٣) دعوى دستورية - معاد رفع الدعوى الدستورية - معاد الثلاثة اشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية وهو معاد حدى معين على الخصوم ان يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة.

(٦٤٤) دعوى دستورية - علم ايناح صحيفة الدعوى الا بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله يعين الحكم بعدم قبولها.

(٦٤٥) تدخل الضامى - الخصومة فى طلب التدخل الضامى تعتبر تابعة للخصومة الاصلية - علم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الضامى.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تحصل فى ان للدعى كان قد اقام للدعوى رقم ٥٢١٣ سنة ١٩٨٢ مستعمل القاهرة ضد توفيق عبد الحى سليم والدعى العام الاشواكى - للدعى عليه الخامس طالبا الحكم باسوداد حيازته للكشكين للموكلين له بمذلة رئيس المر بعد ان عملها القرار الصادر من للدعى عليه الخامس لوضع اموال توفيق عبد الحى سليم تحت الحفظ والاستيلاء عليها لادارتها ولذا دفع الحاضر مع للدعى بعدم دستورية لقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ولقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بمجلس ١٩٨٣/٢/٢٢، أحلت المحكمة الدعوى لمجلس ١٩٨٣/٤/٥ كطلبه لرفع الدعوى للدستورية امام المحكمة المختصة فاقام للدعى دعواه للمذلة ومجلسه لتعويض المتعطل فى ١٢ يناير سنة ١٩٨٤ طلب كل من الاستاذ عبد الحليم رمضان المحامى بصفته وكيلًا عن الترهق متعاقد سعد محمد الشاذلى والاستاذ هلاسون فلاسكاكى المحامى بصفته الشخصية

ووكيلا عن المدعين فى الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٥ قضائية دستورية عليا
قبول تدخلها متضمن للمدعى فى طلباته فى الدعوى الحالية.

وحيث ان الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان " تنولى المحكمة
الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى " .

(أ)

(ب) اذا دفع احد الخصوم اثناء نظر الدعوى امام احدى المحاكم او
الهيئات ذات الاختصاص القضائى يعلم دستورية نص فى قانون او لائحة
ورأت المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى احلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار
الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية
العليا، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن، وموذى هذا
النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع رسم طريقا لرفع
الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى
حدده لرفعها، فدل بذلك على انه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى
الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع يعلم الدستورية تقلر محكمة للموضوع
مدى جديته، ولا تقبل الا اذا رفعت الدعوى خلال الاجل الذى ناط للمشرع
لمحكمة للموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر وهذه الارضاع الاجرائية
- سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية او بميعاد رفعها - تتعلق
بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تنبأ به للمشرع مصلحة
عامة حتى يتنظم التلقى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى
الوعد الذى عينه، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضه على نحو آمر
كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، او الميعاد الذى تحدده محكمة للموضوع

فى غضون هذا الحد الاقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم ان يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة.

لما كان ذلك، وكان للدعى قد ابدى دفعة بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب امام محكمة القاهرة للأمر المستعجلة بمجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٤ فصرحت له برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا غايته ٥ ابريل سنة ١٩٨٤ هو تاريخ الجلسة التى اجلت اليها الدعوى، ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى للمائلة الا بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٨٤، فان الدعوى تكون قد رفضت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها.

وحيث انه عن طلبى التدخل الانضمامى، فانه متى كانت الدعوى الاصلية غير مقبولة لرفعها بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله، وكانت الخصومة فى طلب التدخل الانضمامى تعتبر تابعة للخصومة الاصلية، فان عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامى.

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة واكرمت للدعى للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنهما مقابل اتعاب المحاماه.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥ ق . دستورية

جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨٤)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ فى ١٤ / ٦ / ١٩٨٤)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ (٦٤٦) حراسة - الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة - علم قبول .

(٦٤٧) دعوى دستورية - المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حددته لرفعها - اعتبار هلمين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية.

(٦٤٨) دعوى دستورية - اثناء دفع بعدم الدستورية تقدر جلتيه محكمة الموضوع - رفع الدعوى خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع لتحليله بحيث لا يتجاوز ثلاثة اشهر - اوضاع اجرائية تتعلق بالنظام العام - اعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى.

(٦٤٩) دعوى دستورية - ميعاد الثلاثة اشهر الذي فرضه المشرع على نحو امر كحد اقصى لرفع الدعوى الدستورية او الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى يعتبر ميعادا حتميا يعين على الخصوم ان يلتزموا برفع الدعوى قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة .

(٦٥٠) محكمة دستورية - ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا قصر نطاق الدفع بعدم الدستورية من محكمة الموضوع المبلى من المدعين على القرار بقانون رقم ١٩٨١/١٤١ فان الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة للشق

الآخر. وهو الطعن بعدم دستورية المادة ١٠ من القانون رقم ١٩٧٤/٦٩
اذ لم يتحقق اتصال المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا .

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق - تتحصل في ان المدعين كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ٦٩٤٨ لسنة
١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالين الحكم بأحقيتهم لكامل ارض وبناء
عقار خضوع لاجراءات الحراسة مع ما يترتب على ذلك من آثار غير ان
محكمة جنوب القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة التقييم للاختصاص بنظرها
اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة وقيدت الدعوى برقم ٧٢ لسنة ١ ق قيم حيث دفع للمدعون
بجلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٨٢ بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ المشار اليه فأهملتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية، فأقاموا
دعواهم الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ وللمادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة
الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

وحيث ان الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية
العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان " تتولى المحكمة
الرقابة على دستورية القوانين والوائح على الوجه التالى: (أ).... (ب) اذا
دفع احد الخصوم اثناء نظر الدعوى امام احدى المحاكم او احدى الهيئات
ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون او لائحة، ورأت
المحكمة او الهيئة ان الدفع جدى، اجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع
ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا
فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن.

وحيث ان مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان للمشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها، وربط بينه وبين الميعاد الذى حددته لرفعها فدل بذلك على انه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع يعلم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جدية، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط للمشرع محكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية او بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغايبه للمشرع مصلحة عامة حتى يتظلم التلاميذ فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها، وفى الموعد الذى حددته، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة اشهر الذى فرضه للمشرع على نحو امر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، او الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الأقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم ان يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضاءه والا كانت غير مقبولة.

وحيث انه لما كان للدعوى قد أبدوا الدفع يعلم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أمام محكمة التمييز بمجلسه ٢١ فبراير سنة ١٩٨٢، فصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقررته شهر ينتهى فى ٢١ مارس سنة ١٩٨٢، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى للماتلة الا بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٢، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله .

وحيث انه بالنسبة للعلمين يعلم دستورية المادة العاشرة من قانون
تسمية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة
١٩٧٤، فانه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية
— وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى
اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا، وكانت
محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية للبدي من الدعين
على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، فان الدعوى تكون غير مقبولة
بالنسبة لهذا الشق من الطلبات، اذ لم يتحقق اتصال المحكمة به اتصالا مطابقا
للأوضاع المقررة قانونا .

وحيث انه ترتباً على ما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى برمتها.

اللهه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعين
للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا — العلمين رقم ١٢٤ لسنة ٤ ق دستورية
جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٥)

(الجريدة الرسمية — العدد ٨ في ٢١ / ٢ / ١٩٨٥)

في نفس المنص : أصدرت المحكمة الدستورية العليا بهذا الجلسة
حكماً مماثلاً في الدعوى الدستورية رقم ١٣٦ لسنة ٥ قضائية .

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ : (٦٥١) دعوى دستورية — ولاية المحكمة الدستورية العليا
في الدعاوى الدستورية — اجراءاتها — اوضاعها الاجرائية المتعلقة بطريقة

رفعها وبمعاد رفعها تتعلق بالنظام العام - مخالفة هذه الاوضاع - اثره علم قبول الدعوى .

(٦٥٢) دعوى دستورية - رخصة التصدى - الرخصة المخولة للمحكمة الدستورية العليا فى التصدى للدستورية القوانين واللوائح - منوط اعمالها - ان يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها - انشاء قيام النزاع - اثره لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها - علم قبول الدعوى .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى ومساير الأوراق - تحصل فى أن للمدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٤٢٨٠ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى الاسكندرية طالبا الحكم أصليا بإعلان عقد البيع الصادر من الحراسة الى المدعى عليها الاولى وتسليمه العقار موضوع هذا العقد، واحتياطيا بالزام للمدعى عليهم من الثانى الى الرابع بأن يدفعوا له بالتضامن مبلغ نصف مليون جنيه على سبيل التعويض .

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٨١ دفع للمدعى بعدم دستورية القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب فرغصت له المحكمة برفع دعواه الدستورية .

فأقام الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

وحيث ان المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بقانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٩ تنص على أن " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى: (أ) اذا تراعى

لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظره احدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع، أو وقت الدعوى وأحالت الاوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية،(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظره دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة، ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى، أجلت نظره الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن " . ومؤدى هذا النص أن ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقصر الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ آنفة البيان، وذلك اما باحالة الاوراق اليها من احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل فى المسألة الدستورية، واما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقلرت محكمة للموضوع جديية دفعه فرخصت له فى رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا. واذا كانت هذه الأوضاع الاجرائية سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو ميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغياها للشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حددته، فان للمدعى اذ خالف هذه الأوضاع وأقام دعواه طالبا للحكم بعدم دستورية اللادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فى حين أن محكمة الاسكتلرية الكلية صرحت له بمقامة الدعوى الدستورية طعناً على

القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ فانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم اتصال المحكمة بها اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ومصادرة الكفالة وألزمت للدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٤/١٦ ق . دستورية جلسة

(١٩٨٧/١/٣

(الجريدة الرسمية - العدد ٣ فى ١٥/١/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ : (٦٥٣) دعوى دستورية - طريقة رفع الدعوى - الميعاد المحدد لرفعها - مقومات الدعوى الدستورية - النفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع - تقرير محكمة الموضوع لدى جلسته - رفعها بعد الميعاد - عدم قبول .

المبدأ : (٦٥٤) دعوى دستورية - الأوضاع الاجرائية سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى أو بميعاد رفعها - تعلقها بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى .

المبدأ : (٦٥٥) دعوى دستورية - ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية - ميعاد حتمى يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء فان هى تجاوزته أو سككت عن تحييد اى ميعاد فيتعين على الخصوم ان يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت غير مقبولة .

المبدأ : (٦٥٦) دعوى دستورية - ايداع صحيفة الطعن بعد الاجل
المحدد لرفع الدعوى خلاله فان الدعوى تكون قد رفعت بعد الميعاد - علم
قبولها - تحليل محكمة الموضوع أجلا آخر لتفصيل قرارها السابق تكون
تجاوزت الحد الأقصى الذى حدده القانون لرفع الدعوى .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق - تتحصل فى أن المدعين كانوا قد اقاموا الدعوىين رقم ٣٦٤٢ لسنة
١٩٧٧ ورقم ٥٢١١ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبيين الحكم
بصححة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٣ يولية سنة ١٩٥٤ الصادر من مصلحة
الأموالك اليهم والى مورثهم وتسليمهم الأرض السابق وضعها تحت الحراسة
وبعد ضم الدعوىين - أحالت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية الدعوى الى
محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وقيدت الدعوى برقم ٦٢
لسنة ١ قضائية قيم حيث دفع الحاضر عن المدعين بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة
١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه، فقررت المحكمة تأجيل نظر
الدعوى بجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ وحددت للمدعين شهرا لرفع
الدعوى الدستورية ثم أجلت الدعوى فى تأجيلات متتالية حتى جلسة ١٣
يونيه سنة ١٩٨٢ وبذلك الجلسة حددت المحكمة للمدعين شهرا آخر لرفع
دعواهم الدستورية، فأقاموا الدعوى الثالثة .

وحيث ان للمادة ٢٩ من قانون المحكمة للدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن " تتولى المحكمة الرقابة القضائية
على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) .. (ب) اذا دفع
أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص

القضائي يعلم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يتجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد أنتز الدفع كأن لم يكن .

- وحيث ان مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان للمشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حددته لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع يعلم الدستورية تقرر محكمة للوضوع مدى جديته، ولا يقبل الا اذا رفعت الدعوى خلال الأجل الذى ناط للمشرع بمحكمة للوضوع لتحليده، بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر، هذه الأوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تفيا به للمشرع مصلحة عامة حتى يتتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى عينه، وبالتالي فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه للمشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ للشار إليها يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة للوضوع والخصوم على حد سواء، فان هى تجاوزته أو سكنت عن تحليده أى ميعاد فیتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت دعوهم غير مقبولة .

لما كان ذلك، وكان الحاضر عن المدعين قد أبدى الدفع يعلم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة التقيم بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ - فصرحت له برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا

مقداره شهر ينتهى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١، ولكن للمدعين لم يودعوا صحيفة الدعوى للماتلة الا بتاريخ ١١ يوليه سنة ١٩٨٢، فان الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الأجل المحدد لرفعها خلاله، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها، ولا يغير من ذلك أن تكون عكمة للموضوع قد حددت بملسة ١٣ يونيه سنة ١٩٨٢ للمدعين شهرا آخر لتنفيذ قرارها السابق، اذ أنها بذلك تكون قد تجاوزت الحد الأقصى الذى حدده القانون لرفع الدعوى الدستورية على ما سلف بيانه .

هله الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، وبمصادرة الكفالة وألزمت للمدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحامه .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ١١١ رقم سنة ٤ ق . د
جلسة ١٩٨٨/١/٢)

(الجريدة الرسمية — الملد ٢ فى ١٤/١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ : (٦٥٧) دعوى دستورية — اجراءاتها — سبل التناعى فى شأنها — ليس من بينها سبل الدعوى الاصلية التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا فى دستورية التشريعات .

(٦٥٨) محكمة دستورية — اختصاصها فى تولى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح — أوجه الرقابة ومراحلها .

(٦٥٩) محكمة دستورية — ولايتها — ولاية المحكمة الدستورية لا

تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩
(٦٦٠) دعوى موضوعية — يجب ان تستقل بطلبات غير مجرد

الحكم بعلم دستورية نصوص قانونية معينة - والا كانت دعوى دستورية رفعت بغير الطريق الذى رسمه القانون .

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعين اقاموا الدعوى رقم ٦٢٤٧ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالبين الحكم بمنع التعرض لهم بأحكام المواد ٩٨ و ٩٨ (أ) و ٩٨ (أ) مكرر و ٩٨ (ب) و ٩٨ (ب) مكرر و ٩٨ (ج) و ٩٨ (د) و ٩٨ (هـ) و ٩٨ (و) والمادة ٢٠١ عقوبات بعد عرض منازعتهم فى دستورية هذه المواد على المحكمة الدستورية العليا، مؤسسين دعواهم على أن هذه المواد تصدر حقوق وحرىات الانسان وتختلف أحكام المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٨ من الدستور، ققضت محكمة جنوب القاهرة بوقف الدعوى واحالتها للمحكمة الدستورية للفصل فى مدى دستورية المواد الواردة بالصحيفة .

وحيث ان ما استهدفه المدعون من إقامة دعواهم أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية على ما جاء فى ختام عريضتهم هو عرض منازعتهم فى دستورية مواد قانون العقوبات للمشار إليها على المحكمة الدستورية العليا للقضاء بعلم دستوريته، ومنع التعرض لهم بها ولم يتبين من هذه العريضة أن للمدعين أى طلبات أخرى، بل وقد بأن من استقراؤها وللمذكرات المقلمة فى الدعوى أنه لم تكن اتخذت ضد المدعين أية اجراءات أو وجه اليهم اتهام استنادا الى المواد المطعون عليها .

وحيث ان للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) اذا تراوى

لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظره احدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع، أو قفقت الدعوى وأحالت الدعوى بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظره دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظره الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

وحيث ان مودى هذا النص أن للشرع لم يجز الدعوى الأصلية سيلا للطنن بعدم دستورية النصوص التشريعية، وإنما اشترط قيام دعوى موضوعية أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى، وأن يكون هناك نص فى قانون أو لائحة ترى محكمة الموضوع أنه لازم للفصل فى النزاع للموضوعى للمعروض عليها، ويترأى لها عدم دستوريته أو يطنن عليه أحد الخصوم بعدم الدستورية واذا كان المقرر أن ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ آنفة البيان. فمن ثم وتحقيقا لما تفياه للشرع فى هذا الشأن فانه يجب أن تستقل دعوى للموضوع بطلبات غير مجرد الحكم بعدم دستورية نصوص قانونية معينة والا كانت هذه الدعوى فى حقيقتها دعوى دستورية رفضت بغير الطريق الذى رسمه القانون .

لما كان ذلك وكان ما تفياه المدعون من دعوهم للموضوعية التى أقاموها أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية - وعلى ما سبق بيانه - هو مجرد الطعن بعدم دستورية مواد قانون العقوبات المشار إليها، ولا يتال من

ذلك أن التصوير، للمسوق في دعوى الموضوع هو أنها دعوى يطلب عدم التعرض للمدعين بتلك النصوص ذلك أن هذا الطلب لا يعلو أن يكون نزاعا مع هذه النصوص بقصد إعادتها ومن ثم فهو في حقيقته دعوى يعلم دستورية تلك المولد رفعت إلى المحكمة على خلاف حكم المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا آنفة البيان وتكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٩٢ سنة ٦ ق . د . جلسة

(١٩٨٨/٢/٦)

(الجريدة الرسمية - العدد ٧ في ١٨/٢/١٩٨٨)

القاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ : (٦٦١) دعوى دستورية - إجراءات رفعها - نظام عام .

الأوضاع الإجرائية المتعلقة بطريقة رفع الدعوى الدستورية وميعاد

رفعها تتعلق بالنظام العام - القامة المدعى الدعوى يعلم الدستورية مباشرة

دون ترخيص من محكمة الموضوع - أثره - علم قبول الدعوى .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر

الأوراق - تحصل في أن للمدعي عليها الرابعة كانت قد أقيمت الدعوى رقم

٢٥٠٩ لسنة ١٩٨٤ كلى شمال القاهرة للأحوال الشخصية ولاية على النفس

طالبة الحكم لها على المدعى بفرض نفقة متعة طبقا للمادة (١٨) مكروا من

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ للمضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩

بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال لشخصية تأسيسا على أن للمدعى طلقها

بدون رضاها وبدون سبب من قبلها، وبجلسة ١٠ مارس سنة ١٩٨٥ دفع

للدعى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية بعدم دستورية النص المشار اليه، فقررت المحكمة بتلك الجلسة التأجيل لجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٨٥ كطلب للدعى للشهود، فأقام للدعى الدعوى الماثلة .

وحيث أن المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي:

(أ) اذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء فى النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية . (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أحلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن " ومؤدى هذا النص أن ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة فى المادة (٢٩) أنفة البيان، وذلك اما باحالة الأوراق اليها من احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل فى المسألة الدستورية، واما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقلدت محكمة الموضوع حجية الدفع فرخصت له فى رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، واذ كانت هذه الأوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تتعلق

بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التضاضى تفتا به للمشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حددته، فان للدعى اذ يخالف هذه الأوضاع وأقام دعواه مباشرة طالبا الحكم بعدم دستورية المادة ١٨ مكررا من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المشار اليها دون أن ترخص له بحكمة للوضوع فى رفع الدعوى الدستورية، فمن ثم تكون الدعوى غير مقبولة .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت للدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيتها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٢٧ لسنة ٧ ق . د . جلسة

(١٩٨٨ / ٣ / ٦)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ : (٦٦٢) دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيتها .

الدعوى الدستورية عينية بطبيعتها والأحكام الصادرة فيها حجيتها مطلقة قبل الكافة، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت قد انتهت الى علم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته .

(٦٦٣) المحكمة العليا - رقابتها " مداها " .

الرقابة القضائية التى أختصت بها المحكمة العليا دون غيرها، هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص التشريعى فتلغى قوة نفاذه، أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

(٦٦٤) المحكمة العليا - حجية أحكامها .

أحكام المحكمة العليا فى الدعاوى الدستورية حجيتها مطلقة -
الدعوى التى لا تنسب الى الحكم الصادر منها غموضا أو ابهاما وانما تنكسر
عليه حجته المطلقة ، لا تخرج تحت طلبات التفسير المنصوص عليها فى
المادة (١٩٢) مرافعات .

(٦٦٥) المحكمة الدستورية العليا - أحكامها وقراراتها " الطعن

فيها " .

أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق - تحصل فى أن المدعى أقامها طالبا اصدار حكم تفسرى بان
الأحكام التى أصدرتها المحكمة العليا اعمالا لقانونها الصادر بالقرار بقانون
رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ تموز جميعها حجية نسبية لا مطلقة مستندا فى ذلك
الى أن المحكمة العليا وأعضاؤها كانوا لا يتمتعون طوال فترة ولايتهم بالحصانة
القضائية وأن القرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه صدر بإعجاز من
السلطة التنفيذية .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا
الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩، ناطت الفصل فى دستورية
القوانين بالمحكمة العليا دون غيرها، كما نصت المادة ٣١ من القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٧٠ باصدار قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على أن
تنشر فى الجريدة الرسمية قرارات تفسير النصوص القانونية، وكذلك منطوق
الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل فى دستورية القوانين ، وتكون
هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء " .

وحيث أن مودى التصين للشار اليهما - وعلى ماقدرته هذه المحكمة
فى الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢ قضائية " دستورية " - أن الأحكام الصادرة فى
الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعوى عينية توجه الخصومة فيها الى
النصوص التشريعية للطعون عليها بحسب دستورى - تكون لها حجية مطلقة
بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعوى التى صدرت فيها، وإنما
ينصرف هذا الأثر الى الكلفة وتلتزم بها جميع جهات القضاء سواء كانت هذه
الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى أم الى دستوريته ورفض
الدعوى على هذا الأساس، وذلك لعدم نص المادة الرابعة من قانون المحكمة
العليا، وللمادة ٣١ من قانون الاحكامات والرسوم أمامها، ولأن الرقابة
القضائية التى اختصت بها المحكمة العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى
الحكم بعدم دستورية النص التشريعى خلفى قوة نفاذه، أو الى تقرير دستوريته
وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان. لما كان ذلك، وكان
للدعى فى الدعوى الثالثة لا ينسب الى أى من الأحكام التى أصدرتها المحكمة
العليا، غموضا أو ابهاما فى متعلقها أو فى أسبابها المرتبطة بهذا المتطرق
ارتباطا لا يقبل التحزئة، فإن هذه الدعوى - وعلى ضوء وصفها الحق
وتكييفها القانونى الصحيح - لا تخرج تحت طلبات التفسير التى نص عليها
قانون المرافعات المدنية والتجارية فى المادة ١٩٢ منه، ولكنها تنفيا انكار
الحجية المطلقة التى أسبغها هذه المحكمة على أحكام المحكمة العليا مستندة فى
ذلك الى النصوص للمنظمة لعملها، وأخذة فى اعتبارها طبيعة الدعوى
الدستورية التى كان للمشروع قد خص المحكمة العليا بنظرها وأقرها بها،
وكنلك نطاق الرقابة القضائية التى باشرتها المحكمة العليا على دستورية
القوانين مستخلصة من ذلك كله - وعلى ما جاء بحكمها الصادر فى

الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢ قضائية المشار إليها - انسحاب حجية الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا الى الكافة ، ومن ثم ينحل الجدل في قيام هذه الحجة أو انتفائها - الى طعن مباشر في الحكم الصادر من هذه المحكمة في الدعوى المشار إليها، وبالمخالفة لنص المادة ٤٨ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي تقضى بأن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت المدعى بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣ لسنة ٨ ق . منازعة تنفيذ - جلسة ١٩٨٨/٦/٤)

قاعدة رقم (٧٤٧)

المبدأ (٦٦٦) - دعوى - تكليفها

تكليف الدعوى هو ما يخضع لرقابة المحكمة التي تعطيها وصفها الحق، وتكليفها القانوني الصحيح - إقامة المدعى دعوى منازعة تنفيذ في حكم سابق للمحكمة الدستورية العليا مستهدفا تحييد نطاق هذا الحكم على سند ما فته غموضا أو ابهاما فيه - حقيقة الدعوى أنها طلب تفسير هذا الحكم .

(٦٦٧) - قانون " القانون الواجب التطبيق " .

شرط انطباق القواعد المقررة في قانون المرافعات على الدعاوى التي تدخل في اختصاص المحكمة الدستورية العليا، والأحكام الصادرة منها، أن

يكون اعمال هذه القواعد غير معارض مع طبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها .

(٦٦٨) دعوى دسورية - الحكم فيها " حجته " .

الدعاوى الدسورية عينية بطبيعتها، الأحكام الصادرة فيها حجتها مطلقة قبل الكافة، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء اكانت قد انتهت الى عدم دسورية النص التشريعي المطعون عليه أم على دسوريته .

(٦٦٩) دعوى دسورية - الحكم فيها - طلب تفسيره " الخصوم

فيه " .

قصر الحق في طلب تفسير الأحكام على الخصوم فيها، طبقاً للمادة (١٩٢) مرافعات، لا يستقيم الا في اطار قساعة نسبية الأحكام التي لا تقوم حجتها الا بين من كان طرفاً فيها والتي تناقضها الحجة المطلقة المعنية الى الكافة التي تموزها الأحكام الصادرة في المسائل الدسورية - انسحاب هذا الحق الى غير أطراف الدعوى ممن يكون الحكم المطلوب تفسيره ذا أثر مباشر على مصالحهم الشخصية .

(٦٧٠) طلب التفسير - اجراءات تقديمه .

طلب التفسير الذي يقدم الى المحكمة الدسورية العليا يعبر دعوى يعين أن ترفع اليها وفقاً للأوضاع المقررة في قانونها .

(٦٧١) طلب التفسير - المصلحة فيه .

شرط قبول طلب التفسير، توافر المصلحة فيه، بأن يكون ثمة ارتباط بينه وبين المصلحة في الدعوى الموضوعية التي أثير طلب التفسير بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها .

(٦٧٢) المحكمة الدستورية العليا - أحكامها - محكمة الموضوع .
اعمال آثار الأحكام التي تصدرها المحكمة الدستورية العليا في
المسائل الدستورية من اختصاص محكمة الموضوع .
(٦٧٣) دعوى دستورية - الحكم فيها - طلب تفسيره "إجراءاته".
طلبات تفسير الأحكام الصادرة في المسائل الدستورية تكون بناء
على ادعاء من أحد الخصوم أمام محكمة الموضوع غموض الحكم أو
إنهائه وتستين وجهه، فتمنحه أجلا لتقديم طلبه، أو أن تطلب من تلقاء
نفسها من المحكمة الدستورية العليا ذلك التفسير .
(٦٧٤) طلب التفسير " إجراءاته "

طلب تفسير حكم المحكمة الدستورية العليا لا يقدم الا من ذى شأن
بمناسبة دعوى موضوعية يتوقف الفصل فيها على الحكم الصادر في المسألة
الدستورية ، وتقدر محكمة الموضوع غموض الحكم الصادر فيها - الطلب
الذى يقدم الى المحكمة الدستورية العليا مباشرة لا يكون قد اتصل بالمحكمة
وفقا للأوضاع المقررة .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق - تتحصل في أن المدعى - بصفته للمهنية كمحام وباعتباره واحدا
من الكافة المعاطين بأحكام المحكمة الدستورية العليا - أقام هذه الدعوى
بحسبائها منازعة في تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا في
الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية " دستورية " بجلسة ٤ مايو ١٩٨٥ قولا منه
بأنه اثر صدور هذا الحكم، اختلف الرأى حول ما اذا كان قضاء هذه المحكمة
في الدعوى للشار إليها لا يمتد الى الفوائد التي فرضتها النصوص التشريعية
بعد العمل بتعديل للمادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ وتنتج

تحتها القرارات التي أصدرها للمدعى عليهما الأول والثاني بتقرير فائدة مقدارها ١٥٪ على أنسب الحكومات وكذلك الفوائد التي قررتها المادة ١٧٢ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١، وأضاف للمدعى أنه أقام أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية دعوى موضوعية يطلب فيها الحكم بإعادة دمه من اية ضرائب أو فوائد أو غرامات فرضتها النصوص التشريعية بعد تاريخ ٢٢ مايو ١٩٨٠ تأسيساً على أن الغرامات هي في حقيقتها فوائد، وأن الضرائب ذاتها غير دستورية لاتطوأتها على مصادرة للأموال بغير حكم قضائي، وأن نطاق قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية "دستورية" يقتصر على الفوائد المقررة بمقتضى المادة ٢٢٦ من القانون للمنفى، ولا يمتد الى الفوائد التأخيرية التي عمل بها بعد تعديل المادة الثانية من الدستور، وهو ما يتعين بالتالي على هذه المحكمة أن تقضى به.

ومن حيث أنه من المقرر قانوناً أن تكيف الدعوى هو مما يخضع لرقابة المحكمة التي تعطى الدعوى وصفها الحق، وتكييفها القانوني الصحيح، متقصية في سبيل ذلك طلبات المدعى فيها، مستظهرة حقيقة مراميها وأبعادها.

وحيث أن ما تقيمه للمدعى بدعواه - وعلى ما صرح به في طلباته - هو أن تقرر المحكمة الدستورية العليا علم امتداد مضمون حكمها الصادر في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية "دستورية" إلى الفوائد التي فرضتها النصوص التشريعية للعمول بها بعد تعديل المادة الثانية من الدستور، وإذا أسس للمدعى هذا الطلب على أن قضاء هذه المحكمة في تلك الدعوى كان محل تقسرات متعددة تدور جميعها حول تباين وجهات النظر في شأن حقيقة

ما قصدته المحكمة منه، وكان تصوير المدعى لطلباته وبيانه للوابعيها يرمى الى تحديد نطاق قضاء المحكمة في الدعوى المشار اليها باستحلاء ماثلن المدعى وقوعه في منطوق الحكم الصادر فيها أو في أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق من غموض أو ابهام، فإن دعواه تنحل في واقع الأمر الى طلب تفسير هذا القضاء اعمالا لحكم المادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تنص على أن للمحكوم أن يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم، تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام على أن يقدم الطلب بالأوضاع المعادة لرفع الدعوى .

وحيث أن للمادة ٢٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه " فيما عدا ما نص عليه في هذا الفصل، تسرى على قرارات الاحالة والدعاوى والطلبات التي تقدم الى المحكمة ، الاحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة للمقرررة أمامها " .

كما تقضى المادة ٥١ من القانون المشار اليه، بأن " تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة — فيما لم يرد به نص في هذا القانون — القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الأحكام والقرارات " .

وحيث أن مودى حكم هاتين المادتين أن شرط انطباق القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية على الدعاوى التي تدخل في اختصاص هذه المحكمة، كذلك بالنسبة الى الأحكام الصادرة فيها، هو أن يكون اعمال هذه القواعد غير متعارض مع طبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها. لما كان ذلك وكانت الدعاوى الدستورية هي بطبيعتها دعاوى عينية

توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها دستوري، وكانت الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تحوز حجة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت فيها، وإنما يتصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت تلك الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون عليه، أم نل دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأسس . لما كان ذلك، فإن قصر الحق في طلب تفسير الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية على الخصوم فيها وفقا لما تقضى به المادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية، إنما يتعارض وطبيعة الأحكام الصادرة في تلك الدعاوى، اذ لا يستقيم هذا القصر الا في اطار قاعدة نسبية الأحكام التي لا تقوم بها حجيتها الا بين من كان طرفا فيها، وهي قاعدة تناقضها الحجة المطلقة للتعية الى الكافة التي تحوزها الأحكام الصادرة في المسائل الدستورية، والتي تتطلب - ترتبها عليها - الا يكون الحق في طلب تفسيرها وفقا على الخصوم في الدعاوى الدستورية، إنما يتعين أن ينسحب هذا الحق كذلك الى غيرهم ممن يكون الحكم المطلوب تفسيره - بتطبيقه عليهم - ذا أثر مباشر على مصالحهم الشخصية، ذلك ان طلب التفسير الذي يقدم الى هذه المحكمة، لا يملو أن يكون دعوى يتعين أن ترفع اليها وفقا للأوضاع المقررة في قانونها، ولا يتصور أن تكون المصلحة فيها محض مصلحة نظرية غايتها ارساء حكم القانون مجردا توكيدا للشرعية الدستورية واعمالا لمضمونها، وإنما يجب أن تعرد على المدعى في الطلب، منفعة يقرها القانون حتى تحقق بها ومن خلالها مصلحة الشخصية . وترتبط المصلحة في طلب التفسير بالمصلحة في الدعوى الموضوعية التي أثر طلب التفسير بمناسبتها،

والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، ذلك أن الحكم الصادر بالتفسير يعتبر متما من كل الوجوه للحكم الذى يفسره، وكلاهما لازم للفصل فى الدعوى الموضوعية لايتفكان عنها، لانهما يتعلقان بالقاعدة القانونية التى يقوم عليها أو يستند اليها الفصل فى النزاع للموضوعى .

لما كان ذلك، وكانت المحكمة الدستورية العليا لا تتصل بالدعوى والطلبات التى تدخل فى اختصاصها، الا وفقا للأوضاع للنصوص عليها فى قانونها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن أعمال أثار الأحكام التى تصدرها فى المسائل الدستورية هو من اختصاص محكمة الموضوع، وذلك ابتناء على أن محكمة للموضوع هى التى تنزل بنفسها على الوقائع المطروحة عليها قضاء المحكمة الدستورية العليا فى شأن المسألة الدستورية باعتباره مفترضا أوليا للفصل فى النزاع للموضوعى الدائر حولها، وعمراسة ما قد يبدى الخصوم من دفع أو أوجه دفاع فى شأنها، فاذا ادعى أحد الخصوم أمامها غموض قضاء المحكمة الدستورية العليا أو انبهاه، وتبين لها أن لهذا الدفاع وجهها، كان لها أن تمنحه أجلا يطلب خلاله من المحكمة الدستورية العليا تفسير قضائها المختلف على مضمونه، ذلك أن تقدير محكمة الموضوع غموض هذا القضاء يولد لديها صعوبة قانونية تحول فى اعتقادها دون تطبيقه بالحالة التى هو عليها على واقعة النزاع، ومن ثم يظل أمر حسمها معلقا الى أن تلتى المحكمة الدستورية العليا بكلمتها النهائية فى شأن حقيقة قضائها ومراميه. ولحكمة للموضوع كذلك — وقد حوّلها المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، الحق فى أن تحيل الى هذه المحكمة النصوص القانونية التى يخزأى لها عدم دستوريتها واللازمة للفصل فى النزاع للموضوعى المعروض عليها — أن تطلب من تلقاء

نفسها من المحكمة الدستورية العليا ذلك التفسير، باعتبار أن غموض قضائها يثير خلافا حول معناه ويعوق بالتالي مهمتها في شأن أعمال أثره على الوقائع المطروحة عليها .

لما كان ذلك، وكان طلب التفسير - وعلى ما سلف البيان - لا يقدم الا من ذى شأن بمناسبة دعوى موضوعية يتوقف الفصل فيها على الحكم الصادر في المسألة الدستورية وتقدر عكمة الموضوع غموض الحكم الصادر فيها، وكان للدعى بعد أن أقام دعواه الموضوعية قد تقدم مباشرة الى هذه المحكمة بطلب تفسير حكمها الصادر فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية " دستورية " فان هذا الطلب لا يكون قد اتصل بالمحكمة وفقا للأوضاع المقررة قانونا على ما سلف البيان ويغلو الطلب من ثم غير مقبول .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت للدعى المصاريف ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٥ لسنة ٧ ق - منازعة تنفيذ)

- جلسة ١٩٨٨/٦/١٩)

القاعدة (٢٤٣)

المبدأ: (٦٧٥) دعوى دستورية " اجراءاتها " - نظام عام .

رفع الدعاوى والطلبات التى تخص بها المحكمة الدستورية العليا يكون عن طريق تقديمها الى قلم كتابها - الاستثناء من ذلك - جواز الاحالة اليها من احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى، اذا تراعى لها علم دستورية نص فى قانون أو لائحة يكون لازما للفصل فى

النزاع - اجراءات رفع الدعاوى والطلبات التى تخص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فيها من النظام العام .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٧٢٦ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى شيين الكوم طالبا الحكم بإعلان قيد اسم ورد خطأ فى سجلات الأحوال المدنية جعل أفراد أسرته - وعلى خلاف الحقيقة - خمسة أفراد بدلا من أربعة، فقضت محكمة شيين الكوم الابتدائية فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٦ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية المعدل بالقانونين رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ ورقم ٥٨ لسنة ١٩٨٠ التى تتولى تصحيح قيود الأحوال المدنية بمحافظه المنوفية، وفى ١٩ يناير سنة ١٩٨٧ قررت هذه اللجنة عدم اختصاصها واعادة الدعوى الى محكمة شيين الكوم الابتدائية للاختصاص استنادا الى أن المادة ١١ من القانون سالف الذكر تستوجب استصدار حكم لاجراء التصحيح أو التفسير فى سجلات الأحوال المدنية. واذ تراءى لمحكمة شيين الكوم الابتدائية أن فى ذلك ما يعلو تنازعا سلبيا على الاختصاص، فقد قضت بوقف نظر الدعوى وإحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فيه .

وحيث أن قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بعد أن بين فى المادة ٣١ منه أن لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى فى الحالة المشار اليها فى البند (ثانيا) من المادة ٢٥، رسم طريق تقديم الطلبات وصحف الدعاوى الى هذه المحكمة، فأوجب بالمادتين ٣٥، ٣٤ منه أن يتم ذلك بإيداعها قلم

كتابها الذى يقوم بقيدها فى يوم تقديمها فى سجل خاص كما تطلب المادة ٣٤ سائلة الذكر أن تكرر تلك الطلبات والصحف موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بهيئة قضايا الدولة بدرجة مستشار على الأقل حسب الأحوال، مما مفاده أن المشرع قد رأى - نظرا لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعاوى والطلبات التى تختص بنظرها - أن يكون رفعها إليها عن طريق تقديمها الى قلم كتابها، مع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبها فى كل من الدعاوى والطلبات التى تختص بها المحكمة. ولم يستثن من ذلك الا ما نص عليه البند (أ) من المادة ٢٩ من جواز أن تحيل احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى - أثناء نظرها احدى الدعاوى - الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة يكون لازما للفصل فى النزاع وذلك للنظر فى هذه المسألة الدستورية . لما كان ذلك، وكانت الاجراءات التى رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوى والطلبات التى تختص بالفصل فيها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى يتظلم التذاعى أمام المحكمة الدستورية العليا، بحيث اذا لم ترفع هذه الدعاوى أو الطلبات الى هذه المحكمة وفقا لتلك الاجراءات والأوضاع، فانها لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للقانون .

لما كان ذلك، وكانت الدعوى للثالثة - وهى ليست من الطعون الدستورية - قد أحيلت من محكمة شين الكوم الابتدائية ولم تقدم صحيفتها الى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا وفق ما تقضى به للمادتان ٣٥، ٣٤ من قانونها، فان هذه الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا، مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها.

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٩ لسنة ٩ ق . تنازع -
جلسة ١٩٨٩/٤/١)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ (٦٧٦) حراسة - علم دستورية المادة الثانية من القرار
بقانون رقم ١٤١ / ١٩٨١ .

(٦٧٧) حكم - الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية لها
حجية مطلقة يتصرف أثرها الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة .

(٦٧٨) دعوى دستورية - توافر شرط المصلحة لقبول الدعوى .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٦٩٣ لسنة ٣٥
قضائية امام محكمة القضاء الادارى بطلب الحكم بإلغاء القرار رقم ١٣٨
لسنة ١٩٦١ فيما تضمنه من فرض الحراسة على مورثه بالتبعية لزوجها وما
يقرب على ذلك من آثار، وقضت المحكمة بإحابة للدعى الى طلباته فطعن
الحكومة على هذا الحكم بالطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٢٧ قضائية أمام المحكمة
الادارية العليا التي أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها
اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن
فرض الحراسة وقيدت برقم ٣٩٤ لسنة ٢ قضائية قيم، حيث دفع المدعى
بعدم دستورية هذا القرار بقانون والمادة ٥٠ من القانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٨٠ باصله قانون حماية القيم من العيب وصرحت له المحكمة برفع
الدعوى الدستورية، فقام الدعوى الثالثة.

وحيث أن للدعى يتعى على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨ ، ١٤٧ من الدستور لاصوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعى الممنول له ولعدم توافر الحالة التى تسوغ سرعة اصداره فى غيبة مجلس الشعب، وعلى المادة الثانية منه انها تضمنت عدوانا على للملكية الخاصة واختلالا عمداً للمساواة بالمخالفة لأحكام المواد ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٠ من الدستور، كما انها أهدأت أعمال حكم تشريعى سبق الغاؤه بحكم المحكمة الدستورية العليا بالمخالفة للمادة ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا، كما يتعى على المادة السادسة فقرة أولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه عقلها بالاخصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التى خضعت للحراسة لمحكمه القيم دون القضاء للدنى وهو قاضيه الطيبعى وهو ما يتحر تعديلا للاختصاص القضائى كان يتعين عرضه على مجلس الشورى مخالفاً بذلك المواد ٦٨، ١٦٥، ١٦٧، ١٩٥ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٦ فى الدعوى رقمى ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية، والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصبت عليه " وذلك ما لم يمكن قد تم بيعها " ورفض ما عدا ذلك من طلبات كما فى ذلك الطعن على المادة السادسة من القرار بقانون وبما يتضمنه ذلك من سلامة الاجراءات التى اتبعت فى شأنه وقد نشر هذان الحكمان فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٨٦ .

وحيث ان الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية الملغون عليها بعب دستورى تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صلت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى الملغون فيه أم الى دستوريته، وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان قد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت حكميها للتقديمين بصدد الطعون سائلة الذكر، وكان قضاؤها هنا له حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية بشأن هذه الطعون حسما قاطعا مانعا من نظير أى طعن يثور من جديد فإن للمصلحة فى الدعوى للائلة تكون متفية وبالتالي يتمين الحكم بعدم قبولها .

وحيث ان المدعى يطعن كذلك، بعدم دستورية المادة ٥٠ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠، والتي تنص على أن " يكون الحكم الصادر من المحكمة العليا للقيم نهائيا ولا يجوز الطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن عدا إعادة النظر " . وينعى للمدعى على هذه المادة بأن الدعاوى التى كانت أصلا تدخل فى اختصاص القضاء العادى واحتصت بها محكمة القيم اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه كان يجوز الطعن على الأحكام الصادرة فيها بطريق النقض، وأنه اذ قصرت المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليها الطعن على إعادة النظر قائتها تكون قد حرمت للتقاضين من أحد طرق الطعن وعالفت بذلك للمواد ٤٠، ٦٨، ٦٩، ١٦٥، ١٦٧ من الدستور .

وحيث انه من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر للمصلحة فيها، ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع، إذ كان للدعى يستهدف من دعواه الدستورية اجازة الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من محكمة التقيم العليا وكان الثابت أن الدعوى الموضوعية لا زالت متداولة أمام محكمة التقيم بدرجةها الأولى - ويجوز الطعن في الأحكام الصادرة منها أمام محكمة التقيم العليا - ومن ثم وإلى هذا الحد من دعوى الموضوع فإنه لا مصلحة للمدعى في إثارة حق الطعن لدى درجات أعلى من التقاضى ويتعين بالتالى القضاء بعدم قبول الدعوى في هذا الشق أيضا .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١١ لسنة ٨ ق . د . جلسة

(١٩٨٩/٥/٢١)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ فى ٨ / ١٩٨٩)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ : (٦٧٩) دعوى دستورية - رسم المشرع طريقا لرفع

الدعوى الدستورية - مقومات الدعوى الدستورية - علم قبول الدعوى

الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحليله

بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر - تعلق هذه الاوضاع الاجرائية بالنظام العام -
مثال .

المحكمة : من حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى
وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العسكرية أسندت الى المدعى أنه في
أول ديسمبر سنة ١٩٨٠ تسبب خطأ في موت واصابة الجنى عليهما وطلبت
الى المحكمة العسكرية عقابه بالمادتين ٢٤٤،٢٣٨ من قانون العقوبات حيث
دفع بعدم دستوريتها وصرحت له المحكمة بمجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٨١
برفع دعواه الدستورية فأقام دعواه للمائلة بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٨٢ .

وحيث أن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ نص على أن " تتولى المحكمة الرقابة القضائية
على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي : (أ) (ب) وإذا دفع
أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص
القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن
الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة
أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى
في الميعاد اعتبر الدفع كأن كان لك يكن " .

وحيث ان مودى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
أن للمشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للمعصوم مباشرتها
وربط بينه وبين الميعاد الذى حددته لرفضها فدل بذلك على انه اعتبر هذين
الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم
الدستورية تقرر محكمة للموضوع حديثه، ولا تقبل الا اذا رفعت الدعوى
خلال الأجل الذى ناط للمشرع بمحكمة للموضوع تحديده، بحيث لا يجاوز

ثلاثة أشهر وهذه الأوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية، أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تفيا به للمشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى عينه، وبالتالى فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه للمشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار إليها يحتر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء، فإن هى تجاوزته أو سكنت عن تحديد أى ميعاد فيتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

لما كان ذلك، وكانت المحكمة العسكرية قد صرحت للمدعى بجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ برفع الدعوى الدستورية ولكن للمدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٨٢ أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر المقرر قانونا كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية، فإن دعواه تكون قد أهيمت بعد انقضاء الأجل المحدد قانونا مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت للمدعى للمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤ ق . د جلسة

١٩٨٩ / ٥ / ٢٧)

(الجريدة الرسمية — العدد ٢٤ فى ١٥ / ٦ / ١٩٨٩)

القاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ: (٦٨٠) دعوى " تكييفها " .

تكييف الدعوى يخضع لرقابة المحكمة التي تعطىها وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح .

(٦٨١) دعوى دستورية - أثر الحكم فيها - محكمة الموضوع - اختصاصها .

اعمال آثار الأحكام الصادرة فى المسائل الدستورية عن اختصاص محكمة الموضوع .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل فى أن المدعى بصفته محاميا ويخضع للضريبة على المهنة الحرة وينازع فى مطالبته بفوائد تأخيرية على ما يستحق عليه من ضرائب عن فترة المنازعة بينه وبين مصلحة الضرائب بشأن فرض الضريبة على نشاطه المهنى قولا منه أن مقتضى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية " دستورية " بجلسة ٤ مايو سنة ١٩٨٥ يوجب إلزام السلطة التشريعية بالقضاء الفوائد حتى يتسق التشريع مع نص للمادة الثانية من الدستور، وإن الحكم للذكور لا يفرض قيلا على حرية قاضى الدعوى للموضوعية الخاصة بالمطالبة بالفوائد التأخيرية على ما أستحق عليه من ضرائب عن فترة المنازعة بينه وبين مصلحة الضرائب للقضاء بعدم مشروعية تلك الفوائد وعدم شرعية إلزامه بها عملا لحكم المادة الثانية من الدستور ، وأنه أقام دعواه للمائلة لتفسير ما وقع فى منطوق الحكم من غموض .

ومن حيث أنه من المقرر قانونا أن تكييف الدعوى هو مما يخضع لرقابة المحكمة التى تعطى الدعوى وصفها الحق، وتكييفها القانونى الصحيح

متقصية في سبيل ذلك طلبات المدعى فيها مستظهرة حقيقة مراميتها وأبعادها

وحيث أن طلبات للدعى تستهدف في حقيقتها طلب أعمال أثر
الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية " دستورية " بمجلسة ٤
مايو سنة ١٩٨٥ والتي كانت موضوعها الطعن على المادة ٢٢٦ من القاتون
الملنى .

وحيث أن المادة ٤٩ من قاتون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نظمت الآثار التى تترتب على الأحكام
الصادرة من المحكمة فنصت على أن " أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية
وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة وتشر الأحكام
والقرارات المشار إليها فى الفقرة السابقة فى الجريدة الرسمية وبغير مصروفات
بحلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها.... " .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن اعمال آثار الأحكام
التي تصدرها فى المسائل الدستورية هو من اختصاص محكمة الموضوع،
وذلك ابتداء على أن محكمة للموضوع هى التي تنزل على الوقائع للطروحة
عليها قضاء المحكمة الدستورية العليا فى شأن المسألة الدستورية باعتباره
مفترضاً أولاً للفصل فى النزاع للموضوعى الدائر حولها وبمراعاة ما قد يليه
الخصم من دفع أو أوجه دفاع فى شأنها .

لما كان ذلك، وكان اعمال أثر الحكم الصادر من المحكمة طبقاً لما
نظمته المادة ٤٩ من قاتونها على ما سلف بيانه مما تختص به محكمة للموضوع
لتنزل حكم هذه المادة على الوقائع للطروحة عليها وما قد يشار بشأنها من

دفع أو دفاع الأمر الذي لا تمتد إليه ولاية المحكمة الدستورية العليا، فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى، وألزمت المدعى بالمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٢ لسنة ٩ ق . منازعة تنفيذ
جلسة ١٩٩٠ / ٤ / ٧)

القاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ: (٦٨٢) دعوى دستورية - المصلحة فيها - دعوى موضوعية - النزول عن الحق فيها ' .

النزول عن الحق الشخصي المدعى به، عمل قانوني يتم بالارادة المفردة، وينتج أثره في اسقاطه - تنازل المدعى بالقراءة عن طلبه في الدعوى الموضوعية التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، أثره، انقضاء مصلحته في الدعوى الدستورية .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق - تحصل في أن للمدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى ضرائب الخيزة قبل للمدعى عليه بصفته طالبا الحكم بالقضاء قرار ربط الضريبة على المبانى المفروضة على العقار للملوك له والمبين بالصحيفة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨١ وبالقضاء الغرامة للوقعة عليه، فقضت محكمة الخيزة الابتدائية بجملة ٢٥ مارس سنة ١٩٨٩ بأحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٣/٧ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٣/٤ من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١

وللمادة ٢/٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ استنادا الى أن هذه المواد تقرر توقيع غرامات على ملاك اللياقى فى أحوال معينة بغير الحصول على حكم قضائى بالمخالفة لحكم المادة ٦٦ من الدستور .

وحيث أن للدعى قرر بمجلسة ٢ ديسمبر ١٩٨٩ - أثناء تحضير الدعوى امام هيئة المفوضين - بتنازله عن الدفع بعدم دستورية النصوص الطعنينة، كما قرر بمجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٩٠ - أمام الهيئة - بتنازله عن الطلب الموضوعى الخاص بالغرامة الواقعة عليه من مصلحة الضرائب العقارية والتزامه بسدادها .

وحيث أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها، ومناطق ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبهى من طلبات فى دعوى الموضوع. واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة، هو الفصل فى مدى دستورية المواد ٣/٧ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤، ٢/٤ من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١، ٢/٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ والتي تقرر توقيع غرامات فى أحوال معينة بغير الحصول على حكم قضائى بالمخالفة لحكم المادة ٦٦ من الدستور، وكان للدعى قد نزل عن طلبه الموضوعى لتعلق هذه الغرامة والذي كان قد أبهله أمام محكمة الموضوع بقراره شخصيا بذلك بمجلسة التحضير - على ما سلف بيانه - واذ كان النزول عن الحق الشخصى للدعى به عملا قانونيا يتم بالارادة للتفردة ويتيح اثره فى اسقاطه، فانه يتوجب على تنازل للدعى آنف البيان انتفاء مصطلحه فى الفصل فى مدى دستورية المواد الطعنينة سالفة الذكر، اذ لم يعد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣٠ لسنة ١١ ق . د جلسة

(١٩٩٠/٧/٢٨)

القاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ (٦٨٣) دعوى دستورية " المصلحة فيها " — دعوى موضوعية . شروط ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها — الحكم من المحكمة العليا للقيم فى الدعوى الموضوعية نهائيا غير قابل للطعن عليه، أثره، انقضاء مصلحة الطاعن فى الدعوى الدستورية .

المحكمة : حيث أن الوقائع — على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل فى أن للمدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٤٩٤٧ مئلى كلى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإبطال عقود بيع العقارات الثلاثة للمينة بالصحيفة الصادرة من جهاز الحراسات مع ما يترتب على ذلك من آثار، ومحكمة جنوب القاهرة — استنادا الى المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ — أحالت الدعوى الى محكمة القيس للأخصصاص، حيث قبلت برقم ٢١٥ لسنة ١ ق نوم . ودفع المدعون بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ والمادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، وصرحت المحكمة للمدعين برفع الدعوى الدستورية فأقاموا الدعوى الثالثة، غير أنه بعد أن قضت المحكمة الدستورية العليا فى

الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ ق بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ للطعون عليها فى الدعوى الثالثة. فقد عادت محكمة القيم بناء على طلب المدعين الى نظر الدعوى الموضوعية ، وأصدرت حكمها برفضها وتأيد هذا الحكم من المحكمة العليا للقيم فأصبح نهائيا .

وحيث أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة فى طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، واذ حكم فى الدعوى للموضوعية نهائيا بحكم غير قابل للطعن ، فإن مصلحة المدعين فى الدعوى الدستورية تكون قد انتفت، ويتمتع بالتالى القضاء بعدم قبول الدعوى .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وألزمت الحكومة المصروفات، وثلاثين حنيتها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٥٢ لسنة ٤ ق . د جلسة

(١٩٩١/٣/٢

القاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ: (٦٨٤) دعوى دستورية - المصلحة فيها - دعوى

جنائية .

شروط قبول الدعوى الدستورية أن تتوافر للمدعى مصلحة شخصية ومباشرة فى دعواه وقت رفعها وأن تستمر حتى الحكم فيها، ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى الدعوى الموضوعية التى أثير

الدفع بعدم الدستورية بمناسبة والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها - انتهاء الدعوى الحقيقية الى حكم بات براءة المدعى، ألزاه انتفاء مصلحته فى الدعوى الدستورية .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى ان النيابة العامة قد أحالت للمدعى الى المحكمة الجنائية فى القضية رقم ٥٥١ لسنة ١٩٨٥ جنح مستعجل طوخ لاقامته بناء على أرض زراعية بدون ترخيص وطلبت عقابه بالمادتين (١٥٢)و(١٥٦) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦، وبمجلس ٢٤ مارس ١٩٨٦ قضت محكمة طوخ حضوريا براءة للمدعى، فطعن النيابة العامة فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٠٠ لسنة ١٩٨٦ جنح مستأنف بنها، وأمام محكمة المنح المستأنفة دفع للمدعى بمجلس ١٢ يناير سنة ١٩٨٧ بعدم دستورية القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فقررت المحكمة التأجيل الى جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٧، وصرحت له برفع الدعوى الدستورية، فأقام دعواه للمائلة. وبعد أن كانت محكمة الموضوع قد قررت بمجلس ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٧ وقف الدعوى الى حين الفصل فى المسألة الدستورية، عادت الى نظرها وقضت فيها بمجلس ٩ أكتوبر سنة ١٩٨٩ بتأييد الحكم المستأنف ولم يعلن فى هذا الحكم فصار باتاً .

وحيث أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تتوفر للمدعى مصلحة شخصية مباشرة فى دعواه وقت رفعها وأن تستمر تلك المصلحة حتى الحكم فيها، ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى الدعوى للوضعية التى أتى الدفع بعدم الدستورية

مناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها . واذا انتهت الدعوى
للموضوعية الى حكم بات يبرأ المدعى من التهمة التي نسبت اليه، فانه تنقضي
مصلحته في الدعوى الدستورية مما يعمين الحكم بعدم قبولها .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة والزمّت
للمدعى للمصروفات ومنع ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ١٣ لسنة ٩ ق . د جلسة

(١٩٩١/٣/٢

القاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ : (٦٨٥) دعوى دستورية - بيانات قرار الاحالة أو صحيفة
الدعوى .

وجوب أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى الدستورية
البيانات الجوهرية التي نصت عليها المادة (٣٠) من قانون المحكمة
الدستورية العليا - خلو صحيفة الدعوى من بيان النص الدستوري المدعى
بمخالفته وإيرادها عبارات عامة مرسلة لا تكشف عن أوجه المخالفة، اثره،
عدم قبول الدعوى .

المحكمة : حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الاعتراض رقم ٦٢٦ لسنة
١٩٨٦ أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي طالبا الاعتداد باعتراضه
الصادر لوالده من السيد /..... عن مساحة الأرض الزراعية والغناء
الاستيلاء عليها، ولزاء الدفع الذي أبداه الحاضر عن الهيئة العامة للإصلاح
الزراعي بعدم قبول الاعتراض لرفضه بعد الميعاد استنادا الى حكم المادة الأولى

من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦، فقد دفع للمدى بعدم دستورية تلك المادة ،
والمادة الأولى من اللاحة التنفيذية لهذا القانون، حيث صرحت له اللجنة
القضائية للإصلاح الزراعى برفع الدعوى الدستورية فأقدم دعواه للمائلة .
وحيث أن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى على سند من
أن صحيفتها جاءت علوا من بيان النص الدستورى للمدى بمخالفته وأوجه
هذه المخالفة محروجا على ما توجيه للمادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية
العليا.

وحيث أن البين من صحيفة هذه الدعوى أن المدعى أقامها ابتغاء
الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ فى شأن
تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعى والتي تقضى بأن
" الأراضى التى مضى خمس عشرة سنة على الاستيلاء الاجتياى
عليها تعتبر مستولى عليها نهائيا " . والمادة الأولى من اللاحة
التفصيلية لهذا القانون الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
والأمن القنائى رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٨٦ التى تنص على أنه " ونحسب
مدة الخمس عشرة سنة المشار إليها اعتبارا من تاريخ محضر الاستيلاء الاجتياى
أو من تاريخ تعديله " . وحاصل ما أوردته صحيفة الدعوى سندا لذلك أن
النص محل الطعن فى القانون المشار إليه والنص للمكمل له فى لائحته التنفيذية
قد مخالفا للدستور، إذ اعتدنا محضر الاستيلاء الاجتياى على الأرض فى تحديد
الواقعة المجرية لمدة الخمس عشرة سنة التى باتفضالها - دون تقديم اعتراضات
أو طعون - تعتبر الأرض مستولى عليها نهائيا، وذلك بالمخالفة لجميع قوانين
الإصلاح الزراعى ولوائحها التنفيذية، مما من شأنه الانتهاك على القانون

والعدالة وتكافؤ الفرص بين الدولة وللواطنين، وبما أدى الى اهدار لأبسط حقوق الانسان والمبادئ المقررة فى كل الشرائع.

وحيث ان المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على انه يجب ان يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا او صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى للطعون بعدم دستوريته، والنص الدستورى للدعى بمخالفته وأوجه المخالفة". ومودى ذلك ان المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية ان يتضمن قرار الاحالة او صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة (٣٠) سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها. وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين، وحتى يتاح للنوى الشأن ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة (٣٥) من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار او الصحيفة - أن يبينوا كافة جوانبها ويتمكوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة (٣٧) من القانون ذاته، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير للوضع وتحليل المسائل الدستورية والقانونية للخاتمة وتبدا فيها رأيها مسبقا وفقا لما تقضى به المادة (٤٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا.

لما كان ذلك، وكانت صحيفة الدعوى الدستورية الماثلة قد استملت استاينها واسبابها جميعها من نصوص قوانين اصلاح الزراعى ولوائحها التنفيذية، بينها غلت من بيان النص الدستورى للدعى بمخالفته، ولم تتضمن اى بيان عن لوجه للمخالفة الدستورية التى تعيب النصين للطعون عليهما، غاية الامر انها تضمنت عبارات عامة مرسلة لا تكشف بذاتها عن اى وجه

من هذه الوجوه، ومن ثم تكون صحيفة الدعوى قد جاءت قاصرة عن بيان ما لوجبه للمادة (٣٠) من قانون المحكمة - على ما سلف بيانه - وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة لعدم قبول الدعوى ومصادرة الكفالة والزمتم للدعى للمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماه.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٥ لسنة ١٠ ق . د . جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٤).

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ (٦٨٦) دعوى دستورية - شرط قبولها المصلحة الشخصية المباشرة بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازما للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في ان للدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٢٥٨٢ لسنة ١٩٨٩ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية، طالبا بصفة اصلية الحكم بعدم الاعتداد بالعضويات التى قررتها القوانين لرقام ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن ليجار الاماكن محقولة عدم عرضها على السلطة التشريعية، وعخالفتها بالتالى لأحكام الدستور، واحتياطيا قبول الدفع بعدم دستوريته. بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٧ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية برفض الدعوى، فأقام للدعى الاستئناف رقم ١١٨٦٦ لسنة ١٠٤ ق القاهرة طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته الأصلية ، واحتياطيا قبول الدفع بعدم الدستورية. بتاريخ

١٧ مايو سنة ١٩٨٩ صرحت المحكمة للمدعى برفع الدعوى الدستورية، فأقامها بصحيفة اودعت قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٨٩، حيث نعى على القوانين سالفه البيان عدم دستورتها طالبا عدم الاعتداد بها واعتبارها كأن لم تكن وذلك لمخالفتها لأحكام المواد (١٠٧) ، (١٤٧) ، (١٤٨) من الدستور.

وحيث ان المدعى يتوخى بدعواه امام محكمة للوضوع — وعلى ما جاء فى طلباته الختامية التى اوضحتها صحيفتها — مجرد تقرير عدم دستورية النصوص التشريعية التى حلدها، وإبطال الآثار المترتبة عليها دون ان يقرن ذلك بأية طلبات لحقوق موضوعية يدعيها يكون الفصل فيها مرتبطا بالفصل فى دستورية هذه النصوص.

وحيث ان الدستور افرد المحكمة الدستورية العليا بتنظيم حدد قواعده فى الفصل الخامس من الباب الخامس المتعلق بتنظيم الحكم، فطأ بها دون غورها — فى المادة (١٧٥) منه — مباشرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، كما احتصها بولاية تفسر النصوص التشريعية " وذلك كله على الوجه المبين فى القانون".

وحيث انه اعمالا لهذا التفويض — الذى يستمد اصله من الدستور — حدد قانون المحكمة الدستورية العليا القواعد للوضعية والاجرائية التى تباشر هذه المحكمة — من خلالها وعلى ضوئها — الرقابة القضائية على دستورية النصوص التشريعية، فرسم لاتصال الدعوى الدستورية بهذه المحكمة طرائق بناتها حلدتها تفصيلا ويبتها حصرا للادتان (٢٧) ، (٢٩) من قانون هذه المحكمة باعتبار ان ولوجها واقامة الدعوى الدستورية من خلالها من الاشكال

الاجرائية الجمهورية التي لا يجوز مخالفتها كى يتقلم التداعى فى المسائل الدستورية فى اطارها ووفقا لأحكامها.

وحيث ان للشرع نظم المادة (٢٩) للشار اليها المسائل الدستورية التي تعرض على هذه المحكمة من خلال محكمة للوضوع، وهي قاطعة فى دلائها على ان النصوص التشريعية التي يتصل الطعن عليها بالمحكمة الدستورية العليا اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا، هي تلك التي تطرح عليها بعد دفع بعدم دستوريتها يديه خصم امام محكمة للوضوع وتقرر هي حلته، او اثر احالتها اليها مباشرة من محكمة للوضوع لقيام شبهة قوية لديها على مخالفتها لأحكام الدستور، وانه فى كلتا الحالتين يتعين ان يكون الحكم الصادر فى الدعوى الدستورية مؤثرا فيما تنتهى اليه محكمة للوضوع فى شأن الطلبات للوضعية المرتبطة بها، فاذا لم يكن له بها من صلة، كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة. والأمر كذلك اذا كانت الدعوى ان للوضعية والدستورية توجهان كتاهما لغاية واحدة ممثلة فى مجرد الطعن على بعض النصوص التشريعية بغية تقرير عدم دستوريتها، وذلك ان هاتين الدعويتين تكونان عندئذ متحلتين محلا، لاتجاه اولاهما الى مسألة وحيدة ينحصر فيها موضوعها هي الفصل فى دستورية النصوص التشريعية التي حلدتها، وهي عين المسألة التي يقوم بها موضوع الدعوى الدستورية، واتحاد هاتين الدعويتين فى محليهما، موداه ان محكمة للوضوع لن يكون لديها ما تجيل فيه بصرها بعد ان تفصل المحكمة الدستورية العليا فى دستورية النصوص للطعون عليها سواء بتقرير صحتها او بطلانها، وبالتالي لن يكون الحكم الصادر عن هذه المحكمة لازما للفصل فى الدعوى للوضعية اذ ليس ثمة " موضوع " يمكن انزال القضاء الصادر فى المسألة الدستورية عليه.

وحيث انه من المقرر قانونا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان للمصلحة الشخصية المباشرة، هي شرط قبول الدعوى الدستورية، وانه مما ينافيها الطعن في النصوص التشريعية بالطريق المباشر من خلال دعوى اصلية تقوم بذاتها منفصلة عن أى نزاع موضوعى، ذلك ان مناط للمصلحة فى الدعوى الدستورية ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين للمصلحة فى الدعوى للموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم فى المسألة الدستورية لازما للفصل فى الطلبات الموضوعية للربط بها. لما كان ذلك، وكان ما تنفيه الدعوى الاصلية بعدم الدستورية لا يملو تقرير حكم الدستور مجردا فى شأن النصوص التشريعية، بما مؤده انتفاء ارتباطها بأية طلبات موضوعية واستقلالها عنها، وكان الطلب الاحتياطى الذى قدمه للدعى الى محكمة الموضوع واجابته اليه يقوم على دفع بعدم دستورية بعض النصوص التشريعية التى تم عوجبها خفض الأجرة، فى حين يقوم طلبه الاصلى على عدم الاعتداد بالآثار التى رتبها تلك النصوص فى شأن هذا الخفض، وكان الطلبان الاصلى والاحتياطى منفصلين عن أى نزاع موضوعى، فان الخصومة المطروحة على محكمة للموضوع تستند موضوعها بالنسبة الى كل من الطلبين تبعاً للحكم فى الدعوى الدستورية، ذلك ان دعوى للموضوع - فى النزاع الماثل - انما تتمم عن نزاع مع هذه النصوص ذاتها بقصد اهللها واسقاط الآثار القانونية للترتبة عليها، وتحلل بالتالى الى دعوى اصلية بعدم دستورتها، رفعت الى هذه المحكمة بالمخالفة لنص للمادة (٢٩) من قانونها، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبولها.

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، وبمصادرة الكفالة، وألزمت المدعى بالمصروفات، ومبلغ مائة جنيه مقابل تعاقب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣٥ لسنة ١١ ق . د جلسة

(١٩٩٢ / ٢ / ١)

(الجريدة الرسمية - العدد ٨ فى ٢٠ / ٢ / ١٩٩٢)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ (٦٨٧) دعوى - منازعة دستورية - شروط قبولها.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تحصل فى ان المدعين كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ٢٥ لسنة ٦٦ " دستورية " طالين الحكم بعدم دستورية البند السادس من المادة (١٣) من قانون للرافعات المدنية والتجارية، وقد صدر قضاء هذه المحكمة بعدم قبول الدعوى للشار اليها، ثم اعقبها المدعون بالدعوى الماثلة التى اقاموها عملا بالمادة (١٩٣) من قانون للرافعات، ناعين فيها على الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٥ لسنة ٦ ق للشار اليه اتعلمه وحجته الساقطة فى خصوص ما صدر فيه قضاؤه، متفائلا الفصل فى طلب للمدعين الحكم لهم برفض الدعوى المبدى من المدعى عليهم بعدم قبول منازعتهم الدستورية، ارتكنا الى ما عرضه للمدعون من الاسباب الواقعية والمادية والقانونية والدستورية من خلال مراعاتهم الكتابية والشفهية، متمثلة فى ان قيامهم بمناهضة ومطالبة النص التشريعى موضوع تلك للنزعة الدستورية يتلرج تحت واجباتهم العامة هم وغيرهم من المواطنين المكلفين بأدائها وفقا لما هو متصوص عليه فى الفقرة الاخيرة من وثيقة اعلان الدستور فيما قرره من التزامهم جميعها بالدفاع عنه

وحاجته وتأكيد احترامه وهم كذلك ذوو مصلحة قانونية في اهدار كل تمييز تضمنه النص التشريعي المطعون عليه في مجال الاعلان بين افراد القوات المسلحة ومن في حكمهم وبين مجموع المواطنين، ويتعون كذلك على الحكم عدم التزامه بما دل عليه نص المادة (٢٧) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من ان اعمال المحكمة لسلطتها وفقا لحكمه ليس من الرخص للكفولة لها، وانما هو التزام عليها يقتضيه وفاؤها بواجبها في مجال دعم الشرعية الدستورية على ما تقتضى به المادة (١٧٥) من الدستور، وهو التزام لا يجوز لها التحلل منه، وتلغمه الفقرة الاخيرة من وثيقة اعلان الدستور وانه لو صح اعتبار حق التصديق من الرخص الخاضعة لارادة المحكمة الدستورية العليا، فان خيارها في استعماله او عدم استعماله لا يجوز ان تليس باساعة استعمال الحق على الوجه الذي يضر للمواطنين - ومنهم المدعون - ويفرض عليهم الامتنال للتشريعات المخالفة للدستور والتي التفتت المحكمة عن فرض رقابتها القضائية على دستورتها، وانتهى المدعون الى ان الفصل في دستورية البند (٦) من المادة (١٣) من قانون المرافعات موضوع منازعتهم للدستورية - بقضاء قطعي وبات هو مما يهم مجموع المتقاضين خاصة بعد ان حرم الدستور في المادة (٥٧) منه انتهاك كل حق او حرية كفلتها موارده او احكام اي قانون آخر وحظر سقوط الدعويين - الجنائية والمدنية - الناشتين عنه بالتقدم للمسقط.

وحيث ان هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى على سند من انها بمثابة طعن على ما صدر من هذه المحكمة من قضاء في الدعوى رقم ٢٥ لسنة ٦ ق .

وحيث ان للدعين ذهبوا الى القول بأن الدعوى الدستورية — من
الدعاوى العينية التى تلاحق التشريعات واللوائح غير الدستورية لتعلق طلبات
الحكم بعدم دستورية قانون او لائحة بالنظام العام، مما تعرض معه الدعوى
الدستورية من قبيل دعاوى الحسبة التى تخول للدعين وكل للمواطنين مناهضة
ومطالبة النص التشريعى موضوع المنازعة الدستورية وكذلك مناهضة كل
قانون او لائحة يكون مخالفا للدستور باعتبار ان ذلك من واجبات المدعين
العامه وكذلك واجبات جميع المواطنين المتعلقة بحماية الدستور والدفاع عنه
وتأكيد احترامه.

وحيث انه من المقرر قانونا ان الدعوى الدستورية تسدرج تحت
الدعاوى العينية التى تقوم فى جوهرها على مقابلة النصوص التشريعية
بأحكام الدستور تحريا لتطابقها معها اعلاء للشرعية الدستورية، ومن ثم
تكون هذه النصوص ذاتها هى موضوع الدعوى الدستورية لو هى بالأحرى
عملها، واهملها بقدر تعارضها مع احكام الدستور هى الغاية التى تبتغىها
هذه الخصومة، وقضاء المحكمة فى شأن دستورية تلك النصوص هو القاعدة
الكاشفة عن حقيقة الأمر فى شأن صحتها او بطلانها.

وحيث ان عينية الدعوى الدستورية لا تقيد لزوما التحلل فى شأنها
من شرط للمصلحة الشخصية المباشرة لو ان هذا الشرط يحتر متفكا عنها، اذ
لو صح ذلك — وهو غير صحيح — لجاز الطعن على النصوص التشريعية
المدعى مخالفتها للدستور عن طريق الدعوى الاصلية بعدم الدستورية التى لا
تعدو فى حقيقتها ان تكون نزاعا مع النصوص التشريعية المطعون عليها بقصد
بيان حكم الدستور مجردا فى شأنها واستقلالاً عن اية منازعة موضوعية تربط
الدعوى الاصلية بها، وهو ما يتعارض وقانون هذه المحكمة، ذلك ان الدستور

أفرد المحكمة الدستورية العليا بتنظيم خاص حدد قواعده في الفصل الخامس من الباب الخامس المتعلق بنظام الحكم، ضاط بها دون غيرها — في المادة (١٧٥) منه — مباشرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، كما اعتصمها بولاية تفسر النصوص التشريعية " وذلك كله على الوجه المبين في القانون".

وحيث أنه إعمالاً لهذا التفويض — الذى يستمد أصله من الدستور — حدد قانون المحكمة الدستورية العليا القواعد للموضوعية والاجرائية التى تباشر هذه المحكمة — من خلالها وعلى وضوئها — الرقابة القضائية على دستورية النصوص التشريعية، فرسم لاتصال الدعوى الدستورية بهذه المحكمة طرائق بذاتها حددتها تفصيلاً وبيتها حصراً للمادتان (٢٧) و (٢٩) من قانون هذه المحكمة باعتبار أن ولوجها وقامة الدعوى الدستورية من خلالها، من الاشكال الاجرائية الجوهرية التى لا تجوز مخالفتها كى يتنظم التداعى فى المسائل الدستورية فى اطارها، ووفقاً لأحكامها.

وحيث أن للمشرع نظم للمادة (٢٩) للمشار إليها المسائل الدستورية التى تعرض على هذه المحكمة من خلال محكمة الموضوع، وهى قاطعة فى دلالتها على أن النصوص التشريعية التى يحصل الطعن عليها بالمحكمة الدستورية العليا اتصالاً مطابقتها للاوضاع المقررة قانوناً، هى تلك التى تطرح عليها بعد دفع بعدم دستورتها يديه خصم امام محكمة الموضوع وتقرر هى جليته، أو أثر احالتها اليها مباشرة من محكمة الموضوع لقيام شبهة قوية لديها على مخالفتها لأحكام الدستور، وأنه فى كلتا الحالتين يعمى أن يكون الحكم الصادر فى الدعوى الدستورية لازماً للفصل فى مسألة كلية أو فرعية تلور حولها الخصومة — بأكملها أو فى شق منها — فى الدعوى للموضوعية، فإذا لم

يمكن له بها من صلة، كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة، وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة بتوكيدها ان المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية، وان مناطها ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة امام محكمة الموضوع.

وحيث انه متى كان ذلك، وكانت الحقوق لا يكتمل تنظيمها في غيبة وسائل حمايتها ومن بينها، وفي موقع الصدارة منها، الدعوى التي تكفل حماية الحقوق التي وقع العدوان عليها واقتضاها، وكان شرط المصلحة الشخصية المباشرة يعتبر متصلاً بالحق في الدعوى، وهو حق يقوم مستقلاً عن الحق الذي تقام الدعوى لطلب اقتضائه، وكان لا يكفي لقيام المصلحة الشخصية المباشرة التي تعتبر شرطاً لقبول الدعوى الدستورية ان يكون النص التشريعي الملموع عليه مخالفاً في ذاته للدستور، بل يتعين ان يكون هذا النص - بتطبيقه على المدعى - قد اخل بأحد الحقوق التي كفلها على نحو ألحق به ضرراً مباشراً.

وحيث انه متى كان ما تقدم فان شرط للمصلحة الشخصية المباشرة يغلو متصلاً بالحق في الدعوى، ومرتبطاً بالخصم الذي اثار المسألة الدستورية، وليس بهذه المسألة في ذاتها منظوراً بصفة مجردة، ومن ثم يوز شرط للمصلحة الشخصية باعتباره محمداً لفكرة الخصومة في الدعوى الدستورية، وميلورها نطقاً للمسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، ومؤكداً ضرورة ان تكون المنفعة التي يقرها القانون هي محصلتها النهائية، ومنفصلاً دوماً عن مطابقة النص التشريعي الملموع عليه للدستور او

مخالفته لأحكامه، متى كان ما تقدم، فإن ما قرره للدعوى من أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يناقض بالضرورة الطبيعة العينية للدعوى الدستورية ويجرد الحقوق التي كفلها الدستور من ضماناتها ممثلة في ملاحقة كل مواطن للنصوص التشريعية للمخالفة للدستور، يكون حريا بالاتفات عنه.

وحيث أن المدعين يركنون إلى حالة إغفال المحكمة الفصل في بعض طلباتهم للوضعية، ويدعون هذه المحكمة إلى نظرها والفصل فيها أعمالا لنص المادة (١٩٣) من قانون المرافعات التي تنص على أنه "إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات للوضعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه" : وتقصيلا لذلك قرر المدعون أنهم يحركون مجددا دعواهم أمام المحكمة الدستورية العليا للفصل في طلبهم رفض الدفع للبدى بعدم قبولها لاتقضاء مصلحتهم فيها بزاوول صفات خصومهم العسكريين بعد إحالتهم إلى التقاعد تأسيسا على أنه لو جاز إسقاط مصلحتهم في الدعوى باعتبارها من دعاوى القانون الخاص فإن مصلحتهم في قبول دعواهم وطلب رفض دفع المدعى عليهم، مصلحة دستورية وقانونية لا تسقط بأعمال أو تعطيل غيرهم الفصل في دعواهم حتى تنقضى صفات خصومهم، ذلك أن هذا الإهمال أو التعطيل يناقض نص المادة (٦٨) من الدستور التي تؤكد التزام الدولة بسرعة الفصل في القضايا ولا يجوز بحال تحميل المدعين تبعه هذا الإهمال أو التقصير هذا بالإضافة إلى أن عدم قبول منازعة المدعين الدستورية مؤداه بقاء النص التشريعي للعلمون عليه قائما مقيدا للمواطنين في جميع معاملاتهم ومهددا كذلك حق الدفاع بالإضافة إلى الحق في التقاضي رغم ثبوته توافر مصلحة المدعين الحالية والمستقبلية في إبطال هذا النص كى لا يظل سيفا مسلطا على رقاب المدعين وغير المدعين

من المواطنين للمتزمين بتأكيد سيادة الدستور وتأمينه واحترامه وحمايته والدفاع عنه وفاء بالتزامهم الوارد في وثيقة اعلانه.

وحيث ان ما قرره للدعوى على النحو للتقدم بيانه مردودا أولا لما سبق ان اوردته هذه المحكمة في قضائها من ان عينية الدعوى الدستورية لا يلزمها بالضرورة اعتبار شرط للمصلحة الشخصية المباشرة متفككا عنها، بل هو مناط قبولها، ولا يكفي ان يتوافر عند رفعها، بل يتعين ان يظل قائما الى حين الفصل فيها، ومردود ثانيا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من ان مناط تطبيق المادة (١٩٣) من قانون المرافعات هو ان تكون المحكمة قد اغفلت عن سهو او غلط الفصل في طلب موضوعي مما يجعل الطلب باقيا معلقا امامها، متى كان ذلك، وكان من المقرر قانونا ان مرد اغفال الفصل في طلب موضوعي مقدم الى المحكمة هو الا يصدر عنها قضاء في شأنه ولو كان ضمنيًا، وكان قضاء هذه المحكمة في الدعوى رقم ٢٥ لسنة ٦٦ دستورية قد خلص الى " ان مودى نص البند السادس من المادة (١٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المطعون عليه ان صورة الاعلان لا يجوز تسليمها الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة بواسطة النيابة العامة الا اذا كان الاعلان متعلقا باحد افراد القوات المسلحة لو من في حكمهم، وكان البين من الاطلاع على الاوراق ان صفة المدعى عليهم — في الدعوى للوضوعية — كأفراد بالقوات المسلحة قد انتفكت عنهم قبل الفصل في الدعوى الماثلة، اما بالوفاة لو بالاحالة الى التقاعد، وكان من المقرر ان ربط للمصلحة في الدعوى لا يكفي ان يتوافر عند رفعها، بل يتعين ان يظل قائما حتى الفصل نهائيا فيها، فانه ايا كان وجه الرأى في شأن دستورية النص التشريعي المطعون عليه، فانه وقد اضحى غير متعلق بالمدعى عليهم، صار غير سار في حقهم

ليعود الامر فى شأن اعلاناتهم الى القواعد العامة وذلك بأن يتم الاعلان اما الى اشخاصهم او فى مواطنهم فاتهم فى ذلك شأن غيرهم من المواطنين الذين لا يشملهم نص خاص بالنسبة الى الاعلان، وانه اذ كان للدعوى قد استهدفوا من الطعن على البند السادس المشار اليه هو ألا يعامل المدعى عليهم معاملة خاصة فى شأن الاعلان يمتازون بها عن سواهم، وهو ما تحقق بعد زوال صفتهم العسكرية، وجواز اعلاناتهم بالتالى وفقا للقواعد العامة، فان مصلحة المدعين فى الطعن على البند السادس سالف البيان تغلبو بعض مصلحة نظرية الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى، متى كان ما تقدم، فان قضاء هذه المحكمة على النحو سالف البيان، يكون متضمنا بالضرورة رفض طلب المدعين قبول دعواهم، وتكون قالة اغفال الفصل فى هذا الطلب لا محل لها.

وحيث ان ما قرره للدعوى من ان حجية الاحكام - فيما لو صحت - لا تقوم الا فى نزاع بين الخصوم انفسهم ودون ان تتغير صفاتهم وبشرط ان تتعلق بنات الحق عملا وسببا وذلك اعمالا لنص المادة (١٠) من قانون الاثبات، نمرود بأن الأحكام التى تنهيا هذه المادة هى التى لا تسرى آثارها الا فى حق من كان طرفا فيها ولا يمتد آثارها بالتالى الى الاغيار شأنها فى ذلك شأن العقود، ولا كذلك الأحكام الصادر فى الدعاوى الدستورية، ذلك ان قضاء هذه المحكمة فى شأنها - وسواء كان متعلقا - بالعيوب الشكلية او للطعن للموضوعية - انما يجوز حجية مطلقة فى مواجهة الكافة، وبالنسبة الى الدولة بكامل سلطاتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة، وهى حجية تحول بناتنا دون المجادلة فيه او السعى لتقضه من خلال اعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعتها، ذلك ان الخصومة فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها

من الدعاوى العينية ... قوامها مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور تحريماً لتطابقها معها إعلالاً للشرعية الدستورية - ومن ثم لا يعتبر قضاء الحكم باستيفاء النص التشريعي المطعون عليه لأوضاعه الشكلية أو انحرافه عنها أو اتفقه مع الأحكام للوضعية في الدستور أو مرقه منها، منصرفاً إلى من كان طرفاً في الخصومة الدستورية دون سواء، بل منسحباً إليه وإلى الأغيار كافة، ومتعلداً إلى الدولة التي ألزمها الدستور في المادة (٦٥) منه بالخضوع إلى القانون، وجعل من علوه عليها وانعقاد السيادة لأحكامه، قاعدة لنظامها، وعوراً لبناء أسس الحكم فيها على ما تقضى به المادة (٦٤) منه، بما يردّها عن التخلل من قضاء هذه المحكمة أو مجاوزة مضمونه، ويلزم كل شخص بالعمل على مقتضاه وضبط سلوكه وفقاً لمجواه، ذلك أن هذه المحكمة تستمد مباشرة من الدستور ولايتها في مجال الرقابة الدستورية، ومرجعها إلى أحكامه - وهو القانون الأعلى - فيما يصدر عنها من قضاء في المسائل الدستورية التي تطرح عليها وكلمتها في شأن دلالة النصوص التي يضمها الدستور بين دفتيه هي القول الفصل، وضوابطها في التأسيس ومناسبتها في التفسير هي مدخلها إلى معايير متضبطة تحقق لأحكام الدستور وحلتها العضوية وتكفل الانحياز لقيم الجماعة في مختلف مراحل تطورها وليس التزامها بتنفيذ الأبعاد الكاملة للشرعية الدستورية إلا إرساء لحكم القانون في مدارجه العليا وقاء بالأمانة التي حملها الدستور بها وعقد لها ناصية النهوض بتبعاتها، وكان حتماً أن يكون التقيد بأحكامها مطلقاً سارياً على الدولة والناس أجمعين وعلى قدم من المساواة الكاملة وهو ما أثبتته المادة (٤٩) من قانون هذه المحكمة.

وحيث انه فيما يتعلق بمباشرة المحكمة لولايتها المنصوص عليها في المادة (٢٧) من قانونها والتي قرر للدعوى ان أعمال المحكمة لها ليس مما يترخص فيه قضاتها، فان الذين من هذه المادة ان تطبيقها مرتبط بتوافر الشروط التي عيبتها ومن بينها ان يكون النص التشريعي الذي تعرض له المحكمة مناسبة ممارسة اختصاصاتها متصلا بالتزاع المطروح عليها، وهو ما يفيد بالضرورة قيام المنازعة الاصلية مستوفية شرائط قبولها، متى كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد عكس في الدعوى رقم ٢٥ لسنة ٦ ق " دستورية " الى عدم قبولها، فان المنازعة الاصلية تفقد مقوماتها بزوالها، ولا تعتبر بالتالى مطروحة عليها من الناحية القانونية، ولا يكون ثمة محل لأعمال المحكمة لولايتها المنصوص عليها في المادة (٢٧) من قانونها لتخلف شروط مباشرتها.

وحيث انه متى كان ما تقدم وكان الحكم بعدم قبول الدعوى المشار اليها يعتبر نافيا لاتصالها بالمحكمة وفقا للأوضاع المقررة قانونا، فان حالة مخالفة النص التشريعي المطعون عليه للأحكام الموضوعية للدستور التي حددتها للدعوى ومن بينها نص المادة (٤٠) منه تعتبر واردة على غير محل اذ لا يجوز ان تخوض هذه المحكمة في مطابقة النصوص التشريعية المطعون عليها للدستور لو مخالفتها لأحكامه الا بعد استيفاء الدعوى التي تطرح المسألة الدستورية - من خلالها لشرائط قبولها.

وحيث ان ما توعداه للدعوى - في الدعوى الماثلة - من تقرير مصلحتهم في الطعن على نص البند السادس من المادة الثالثة عشر من قانون للرافعات توصلنا الى الحكم بعدم دستوريته، لا يعدو ان يكون منازعة من جانبهم في الدعوى القانونية التي قام عليها قضاء هذه المحكمة في الدعوى رقم ٢٥ لسنة ٦ ق " دستورية " وينحل بالتالى الى طعن فيه بالمخالفة للمادة

(٤٨) من قانون هذه المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي تنص على ان (أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن) ومن ثم فقد اضحى متعيينا للحكم بعدم قبول الدعوى الراضية.

فللهلله الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت المدعين بالمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٣ لسنة ١٤ ق دستورية جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٦)

(الجريدة الرسمية - العدد - ٧ في ١٨ / ٢ / ١٩٩٣)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ (٦٨٨) دعوى دستورية - المصلحة الشخصية المباشرة شرط لقبول الدعوى - لا يكفي توافر هذه المصلحة عند رفع الدعوى الدستورية بل يلزم استمرارها حتى الفصل فيها والا (انقضت الدعوى الدستورية الى دعوى اصلية تقوم بملاتها متفصلة عن النزاع الناتج في الدعوى الموضوعية).

المحكمة : حيث ان الوقائع تتحصل - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - في ان للمدعى الاول - بصفته عمليا موكلا عن المدعين الآخرين - كان قد لاقى امام محكمة شروعات الجزئية الدعوى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩٠ ووقع على صحيفتها، مختصما فيها للمدعى عليهما اثبات والرابع، طالبا المحكم بشيوت تجاوز ايجار الارض الزراعية للوجرة منهما لمورث هؤلاء المدعين للحد الأقصى المقرر قانونا والزام المدعى عليهما في تلك الدعوى برد فروق الايجار للمدعين فيها، وبجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٩١ دفع

الحاضر عن المدعى عليهما فى الدعوى الموضوعية بىطلان صحيفة افتتاحها - وما تلاها من اجراءات - على سند من المادة الثامنة من قانون المحاماة اذ ان موقعها عام يعمل بالادارة القانونية بجامعة الاسكندرية ، فلنفع الحاضر عن اللدعين بعدم دستورية نص تلك للمادة، وبجلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٩١ قررت محكمة الموضوع تأجيل نظر الدعوى الى جلسة ١٧/٦/١٩٩١ مصرحة باتخاذ اجراءات الطعن بعدم دستورية المادة المشار اليها، فلقلم المدعون الدعوى الماثلة، واذا مضت محكمة الموضوع فى نظر الدعوى الموضوعية اصدرت بىجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٩١ حكمها بىطلان صحيفة افتتاحها ، ولم يطعن المدعون فى هذا الحكم، فصار نهائيا.

وحيث ان الثابت من الاوراق ان محكمة الموضوع بعد ان قدرت جدية الدفع بعدم الدستورية الذى اثاره المدعى امامها، وصرحت له برفع الدعوى الدستورية، عادت فى حكمها الصادر بىجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٩١ لتقرر عدم جدية هذا الدفع على سند من ان المدعى لم يقدم لها ما يفيد اقامته الدعوى الدستورية فى اليعاد الذى حددته ومن ثم مضت ففصلت فى الدعوى الموضوعية، واذا كان تقدير محكمة الموضوع لجدية الدفع بعدم الدستورية الذى يثار امامها وتصريحها لمبنيه بقامة الدعوى الدستورية امر لازم لاتصال تلك الدعوى بالمحكمة الدستورية العليا بالطريق الذى رسمه قانونها فى المادة ٢٩/ب، فان مودى ذلك اتسباط رقابة هذه المحكمة على التحقق من ابداء الدفع بعدم الدستورية وتقدير محكمة الموضوع لجدية الدفع وتصريحها لمن ابداء بولوج طريق الطعن بعدم الدستورية فى الحدود التى صرحت بها وفى للوعد الذى حددت بما لا يجاوز ثلاثة اشهر، مما لا يسوغ معه لمحكمة الموضوع بعد استئنافها لسلطتها فى شأن تقدير جدية الدفع

وتصريحها برفع الدعوى الدستورية، تن تكس على عقبيها لتقرير من بعد عدم جدية الدفع، وان كان هذا الدفع يعتبر — وفقا للمادة ٢٩ ب/ المشار اليها — كأن لم يكن ان لم ترفع الدعوى الدستورية فى اليعاد المحدد قانونا.

وحيث ان للمصلحة الشخصية المباشرة — وهى شرط لقبول الدعوى الدستورية — منافعها — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ارتباطها بالمصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية، بحيث يؤثر الفصل فى المسألة الدستورية على الطلبات المرتبطة بها والمطروحة امام محكمة الموضوع، وانه لا يكفى توافر هذه المصلحة عند فرع الدعوى الدستورية فحسب بل يلزم استمرارها تحت الفصل فيها، والا انحلت الدعوى الدستورية الى دعوى اصلية تقوم بذاتها منفصلة عن النزاع الدائر فى الدعوى الموضوعية، وانحصرت غايتها فى تقرير حكم الدستور مجردا فى شأن النصوص التشريعية المطعون عليها، متى كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان محكمة الموضوع قد قضت بجلستها المعقودة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٩١ بىطلان صحيفة الدعوى الموضوعية، ولم يطعن للدعوى فى هذا الحكم، فقنا نهائيا فان مصلحتهم فى الدعوى الدستورية الماثلة تكون قد انتهت مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها.

فللهلله الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، وبمصادرة الكفالة، والزمتم للمدعين للمصروفات ومبلغ خمسين جنيها مقابل اتعاب الشجاعة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٣ ق . د جلسة

(١٩٩٣/ ١١ / ٦

(الجريدة الرسمية — العدد ٤٧ فى ٢٥ / ١١ / ١٩٩٣)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ (٦٨٩) دعوى دسورية - يجب ان تحصل الدعوى بالمحكمة الدسورية اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا والا تعين عدم قبولها - عدم جواز رفع دعوى اصلية للطعن بعدم دسورية النصوص التشريعية. (٦٩٠) دعوى دسورية - لابد من اللجوء بعدم دسورية النص التشريعي يملكه الخصم امام محكمة الموضوع وتقدر هي جليته او الاحالة من محكمة الموضوع ذاتها لقيام دلائل لديها على مخالفتها لأحكام الدستور.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في ان مصلحة الضرائب على الاستهلاك سبق ان اوقعت حجرا على مقولات للشركة التي يمثلها للدعي وفاء لما تدّينها به من ضريبة على الاستهلاك مستحقة على اطارات الكاوتشوك التي تقوم بتجديدها باعتبارها متجا عليا، طبقا لقانون هذه الضريبة الصادر به القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١، واقام للدعي الدعوى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٨ تنفيذ مدني بنذر الزقازيق منازعا في استحقاقها، وقضى بملسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٠ برفض دعواه، واستأنف الحكم امام محكمة الزقازيق الابتدائية بالاستئناف رقم ١٥٩ سنة ١٩٩٠ مدني مستأنف بنذر الزقازيق، واثنا نظر استئنافه دفع بعدم دستورية للتشورين رقمي ٨٢/ ٣٩ ، ٨٤/٩ الصادرين من مصلحة الضرائب على الاستهلاك، وطلب التصريح له بقائمة الطعن طبقا للمادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا، فأجلت المحكمة المذكورة

الاستئناف لجلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٩١ للاطلاع وتبادل للذكرات فى الدفع والموضوع، و بجلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٩١ قررت شطب الاستئناف ثم اقام للدعى دعواه الماثلة.

و حيث ان الدستور افرد المحكمة الدستورية العليا بتفليم خاص حدد قواعده فى الفصل الخامس من الباب الخامس المتعلق بتنظيم الحكم، فسط بها دون غيرها - فى المادة ١٧٥ منه - مباشرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، كما اختصاصها بولاية تفسير النصوص التشريعية، وذلك كله على الوجه المبين فى القانون.

و حيث انه اعمالا لهذا التفويض - الذى يعتمد اصله من الدستور - حدد قانون المحكمة الدستورية العليا القواعد للوضعية والاجرائية التى تباشر هذه المحكمة - من خلالها على ضوئها - الرقابة القضائية على دستورية النصوص التشريعية، فرسم لاتصال الدعوى الدستورية بهذه المحكمة طرائق بذاتها فصلتها ويبتها للمادتان (٢٧) و (٢٩) من قانون هذه المحكمة باعتبار ان ولوجها واقامة الدعوى الدستورية - من خلالها من الأشكال الاجرائية الجمهورية التى لا تجوز مخالفتها كى يتفلم التداعى فى المسائل الدستورية - فى اطارها ووفقا لأحكامها.

و حيث ان المشرع نظم بالمادة (٢٩) للمشار إليها المسائل الدستورية التى تعرض على هذه المحكمة من خلال محكمة للوضوع، وهى قاطعة فى دلالتها على ان النصوص التشريعية التى يتصل الطعن عليها بالمحكمة الدستورية العليا اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا، هى تلك التى تطرح عليها بعد دفع بعدم دستورتها يئجه خصم امام محكمة للوضوع وتقدم هى

جديده، أو اثر احالتها مباشرة من محكمة الموضوع لقيام دلائل لديها على مخالفتها لأحكام الدستور، ولم يجوز للمشرع بالتالى الدعوى الأصلية سيلا للطن بعدم دستورية النصوص التشريعية.

وحيث انه اذ كان ذلك، وكان المدعى قد دفع بمجلسه ٣٠ من مارس سنة ١٩٩١ امام محكمة الموضوع بعدم دستورية للتشورين رقمى ٣٩ / ٨٢ ، ٨٤ / ٩ الصادرين من مصلحة الضرائب على الاستهلاك وطلب التصريح له بأقامة دعواه الدستورية، فأجلت تلك المحكمة استئنافه لجلسه ١٨ من مايو سنة ١٩٩١ للاطلاع وتبادل للذكرات فى الدفع والموضوع، وبالجلسه الأخيرة قررت شطب الاستئناف ، وهو ما يعنى انها لم تكن قد قررت بعد جدية الدفع بعدم الدستورية ، وانها لم ترخص للمدعى برفع الدعوى الدستورية، فان دعواه الراجعة تكون منطوية من ثم على طعن مباشر فى النصوص للطعن عليها بعدم الدستورية، مما يخالف ويناقض طريقى الدفع وبالحالة اللذين استلزمتهما — دون الدعوى الأصلية — المادة (٢٩) من قانون هذه المحكمة للتداعى فيما يطرح عليها من مسائل دستورية، اذ كان ذلك فان الدعوى القائمة لا تكون قد اتصلت بالمحكمة الدستورية العليا اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا، ويتمين الحكم بعدم قبولها.

قلله الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، ومصادرة الكفالة، وألزمت للمدعى للمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل اتعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا — الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٣ ق . د جلسة

(١٩٩٤ / ١ / ١)

(الجريدة الرسمية — العدد ٣ (تابع) فى ٢٠ / ١ / ١٩٩٤).

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ (٦٩١) دعوى دستورية - مقومات الدعوى الدستورية -
الرفع بعدم الدستورية امام محكمة الموضوع وتقليد جليته - رفعها في
خلال الاجل الذي تحدده محكمة الموضوع بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر -
تعلق هذه الاجراءات بالنظام العام - تجاوز الميعاد الذي حددته محكمة
الموضوع لرفع الدعوى الدستورية - عدم قبولها .

الحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق - تتحصل في ان للمرحوم الأستاذ وفيق احمد قطاش كان يستأجر من
الشركة الطاعة شقة بفرض استعمالها سكناً، ثم طلب تغيير الغرض المقصود
من استعمالها بتحويلها الى مكتب للمحاماة، ولما توفى الى رحمة الله،
حررت الشركة عقد اجار جديد لورثته بناء على طلبهم، الا ان هؤلاء تنازلوا
لطيفة - للدعي عليها الأعمرة - عن تلك العين - واذا اعلنت الشركة
بصحيفة الدعوى رقم ٩١٢٠٥ لسنة ١٩٩١ التي اقامتها للدعي عليها
الأعمرة امام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية والمتضمنة طلبها بالحكم بصحة
وتفاد التنازل المشار اليه الصادر اليها من هؤلاء الورثة استنادا منها الى الفقرة
الثانية من المادة ٥٥ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣
التي تنص على انه استثناء من حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة
١٩٨١ يجوز للمحامي او لورثته التنازل عن حق اجار مكتب المحاماه لمزاولة
مهنة حرة او حرفة غير مقلقة للراحة او مضرة بالصحة، فقد دعت الشركة
للدعية بعدم دستورية هذه الفقرة، واذا قدرت محكمة الموضوع جليته هذا
الرفع وصرحت لما يرفع الدعوى الدستورية ، فقد اقامت للدعوى للمائلة .

وحيث ان المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي (أ) (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو إحدى الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة، ورأت المحكمة أو الهيئة ان الدفع جدي، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن ثار الدفع ميعادا لا يتجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن. وموّدَى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم اقامتها، وربط بينه وبين الميعاد الذي حددته لرفعها، فدل ذلك على انه اعتبر هاتين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة اشهر، وهذه الاوضاع الاجرائية سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية او بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها من الاشكال الجوهرية التي تنفي بها للمشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حددته والا كانت الدعوى غير مقبولة.

وحيث انه لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان الشركة للمدية كانت قد دفعت بجملة ٥ مارس ١٩٩٢ بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣، وكانت

محكمة للموضوع قد صرحت لها برفع الدعوى الدستورية وذلك بتأجيلها
الدعوى لجلسة ٣ مايو ١٩٩٢ لانحياز اجراءات الطعن بعدم الدستورية ،
وكانت الشركة قد اقامت الدعوى الماثلة بصحفتها التي لودعت قلم الكتاب
بتاريخ ٧ مايو ١٩٩٢ متجاوزة بذلك لليعاد المحدد لرفعها لما لازمه الحكم
بعدم قبول الدعوى .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ومصادرة الكفالة وألزمت
الشركة للدعية للمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل اتعاب المحاماه.
(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٤ لسنة ١٤ ق . د جلسة
١ / ١ / ١٩٩٤) .

(الجريدة الرسمية - المند ٣ (تابع) فى ٢٠ / ١ / ١٩٩٤) .

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ (٦٩٢) دعوى دستورية - المصلحة الشخصية المباشرة
شرط لقبولها - مناطها .

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الاوراق - تتحصل فى ان النيابة العامة اتهمت للمدعى بأنه فى يوم ١١
ديسمبر سنة ١٩٩١ بدائرة قسم اول للتصوير اهان بالقول موغلفا عموميا
بأن وجه اليه الالفاظ اللينة بالمخضر وأحاطته الى المحاكمة الجنائية فى القضية
رقم ١٢٢٤٧ لسنة ١٩٩١ جنح قسم اول للتصوير، و بملسة ٧ مارس سنة
١٩٩٢ قضت محكمة جنح قسم لول للتصوير بتفريمه خمسين جنيتها، وبأن
يؤدى الى المدعى بالحق للندى مبلغا مقلطره واحد وخمسون جنيتها تعويضاً

موقفا. طعن للدعى فى هذا الحكم بطريق الاستئناف ، وبحلصة ١٨ مارس سنة ١٩٩٣ دفع للدعى بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٢ بشأن السلطة القضائية، فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٩٣ لاقامة الدعوى الدستورية، فأقدم دعواه الماثلة.

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة، وهى شرط لقبول الدعوى الدستورية، مناطها - وعلى ما جرى عليها قضاء هذه المحكمة - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم فى المسألة الدستورية لازما للفصل فى الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع، بما موداه ان شرط للمصلحة الشخصية المباشرة يعتبر متصلا بالحق فى الدعاوى ومرتبطا بالخصم الذى اثار للمسألة الدستورية وليس بهذه للمسألة فى ذاتها منطلورا اليها بصفة مجردة، وبذلك يكون شرط المصلحة الشخصية المباشرة مبلورا فكرة الخصومة فى الدعوى الدستورية، محدد نطاق المسألة الدستورية التى تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، ومنفصلا دوما عن مطابقة النص التشريعى للطعون عليه لأحكام الدستور او مخالفته لضوابطه، ومستلزما ابدا ان يكون الحكم الصادر فى المسألة الدستورية موطئا للفصل فى مسألة كلية او فرعية تدور حولها الخصومة فى الدعوى الموضوعية، فاذا لم يمكن له بها من صلة كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة. لما كان ذلك وكان الاتهام للسند الى للدعى هو عن واقعة اهانتة بالقول موقفا عاما والمعتب عليها بالمادة ٣٠٣/٢ من قانون العقوبات، فانه لا يكون للدعى اية مصلحة شخصية مباشرة فى الطعن بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية او

للواد التي ينص للمدعى عليها مخالفتها أحكام الدستور بقالة انطوائها على هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية واختلالها باستقلالها، اذ لا صلة للنصوص المطعون عليها بالتهمة المنسوبة اليه في القضية رقم ١٢٢٤٧ لسنة ٩١ جتح قسم اول للتصورية ذلك ان الفصل في هذه التهمة لا يرتبط ببيان حكم الدستور في شأن هذه النصوص، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى.

فللهه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة، وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل تعاب المحاماة.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١٤ لسنة ١٥ ق . د جلسة ١٩٩٤ / ١ / ١).

(الجريدة الرسمية - العدد ٣ (تابع) في ٢٠ / ١ / ١٩٩٤).

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ (٦٩٣) دعوى دسعرزية - المصلحة الشخصية المباشرة شرط لقبوها - مناط الدعوى ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية - علم وجود صلة - اعتبار الدعوى غير مقبولة.

الحكمة : حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى ومساير الاوراق - تتحصل في ان المدعى عليها الثالثة كانت قد اقامت ضد المدعى الدعوى رقم ٨٦٢ لسنة ١٩٨٩ أحوال شخصية كلى " نفس " للتصورية ابتغاء القضاء بتطبيقها عليه طلاقه بائمة " للضرر " وسوء العشرة ولزواجه

عليها بأخرى - وذلك عملاً بالمادتين ٦ و ١١ مكرراً من الرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية للعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض قوانين الأحوال الشخصية، وبجلسة ١٢ نوفمبر ١٩٨٧ اصدرت محكمة للنصورة الابتدائية حكمها قاضيا برفض الدعوى، فاستأنفه للدعى عليها الثالثة بالاستئناف رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٧ احوال شخصية نفس مستأنف للنصورة واذ دفع الدعوى " للمستأنف ضده " بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١ مكرراً من الرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ للضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ للشار اليه وكانت محكمة الموضوع قد قدرت جلية دفعه، وصرحت له باتخاذ اجراءات رفع الدعوى الدستورية، فقد اقام الدعوى الثالثة، وبجلسة ١٣ مايو ١٩٨٩ اقررت للدعى عليها الثالثة " المستأنفة " بتنازها عن زواج للدعى عليه باخرى سببا لدعواها. وباسنادها الى سبب وحيد هو الضرر وسوء العشرة طبقاً للمادة (٦) من الرسوم بقانون سالف الذكر. وبجلسة ١٢ يونيو ١٩٨٩ قضت محكمة للموضوع بالقاء الحكم للمستأنف، وبتطبيق للدعى عليها الثالثة على زوجها " للدعى " طلاقه بائنة للضرر ، واثبتت فى اسباب حكمها انها لم تر موجبا لوقف الدعوى للموضوعية حتى يفصل فى الدعوى الدستورية الراهنة بعد ان تنازلت للدعى عليها للذكورة عن التمسك بزواج للدعى عليه باخرى سببا للتطبيق. طعن على ذلك الحكم بطريق النقض، وبجلسة ١٢ مارس ١٩٩١ قضت محكمة النقض - فى الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥٩ قضائية احوال شخصية - برفضه.

وحيث ان للدعى عليها الثالثة كانت قد استندت فى طلبها الحكم

بتطبيقها من المدعى الى المدتين ٦ ، ١١ مكررا (فقرة ثانية) من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ للعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ التى تنص (اولاهما) على انه اذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين امثالهما، جاز لها ان تطلب من القاضى التفريق، وحيث يطلقها القاضى طلاقه بائنة اذا ثبت الضرر عجز عن الاصلاح بينهما. وتحول (ثانيتهما) الزوجة التى تزوج عليها زوجها ان تطلب الطلاق منه اذا لحقها ضرر مادي او معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين امثالهما ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى عقد الزواج ألا يتزوج عليها وكان البين من الاوراق انه بعد ان دفع للمدعى بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة (١١) مكررا - المشار اليها - وصرحت له محكمة الموضوع بإقامة دعواه الدستورية فأقامها، عدلت للمدعى عليها الثالثة عن ارتكانها الى هذه الفقرة فى طلبها التفريق بينها وبينه، وقصرت سبب الطلب على اضراره بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين امثالهما عملا بالمادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩. ومن ثم يكون سبب الدعوى للموضوعية قد غلب بمقصورا على الضرر وسوء العشرة استنادا الى تلك المادة وحدها.

وحيث انه متى كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان المصلحة الشخصية المباشرة - وهى شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم الصادر فى المسألة الدستورية مؤثرا فى الطلبات للموضوعية المرتبطة بها والمطروحة على محكمة الموضوع. فذا لم يكن له بها من صلة كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة. متى كان ما تقدم، وكان ابطال النص التشريعى المعلوم على المدعى الدستورية التى اقامها الزوج ، لن يعود

عليه بأية فائدة عملية يمكن ان يتغير بها مركزه بعد الفصل في هذه الدعوى عما كان عليه عند رفعها بعد ان عدلت للدعية عليها الثالثة طلباتها في الدعوى الموضوعية على النحو سالف البيان، فان الخصومة تكون متتية.

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بانتهاء الخصومة في الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ١١ لسنة ١١ ق . د جلسة

١٩٩٤ / ٥ / ٧)

(الجريدة الرسمية - المجلد ٢٢ في ٢ / ٦ / ١٩٩٤)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ (٦٩٤) دعوى دستورية - علم قبولها اذا كان ابطال النص التشريعي المطعون عليه لن يعود على رافع الدعوى بأية فائدة عملية يمكن ان يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في هذه الدعوى.

المحكمة : حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في ان المدعى عليها الرابعة في الدعوى الراهنة، كانت قد اقامت ضد المدعى الدعوى رقم ٢٠٥ لسنة ٨٩ كلى " نفس " دسوق طالبة الحكم بتطبيقها منه طلبة بائنة، وذلك للزواج عليها من اخرى، استادا الى نص للمادة ١١ مكررا من اللرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥، واثناء نظر الدعوى امام المحكمة المذكورة دفع للمدعى في الدعوى الثالثة بعدم دستورية هذه المادة لمخالفتها احكام الشريعة الاسلامية. واذا قدرت محكمة الموضوع جدية دفعه وصرحت له بقامة الدعوى الدستورية، فقد اقام الدعوى الثالثة. وبجلسة ١٤ اكتوبر ١٩٩٠ عدلت للدعية في الدعوى الموضوعية طلباتها الى طلب الحكم

بتطليقها طليقة بائنة للهجر والضرر وسوء العشرة وعدم الاتفاق وذلك بالتطبيق لنص المادة (٦) من الرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ متنازلة بذلك عن طلب التخليق بناء على المادة ١١ مكررا ساقفة الذكر.

وحيث ان الثابت من الاوراق ان للدعية في دعوى الموضوع — التي دفع فيها زوجها بعدم دستورية النص التشريعي للطعون عليه — قد عدلت طلباتها فيها الى طلب الحكم بتطليقها طليقة بائنة للهجر والضرر وسوء العشرة وعدم الاتفاق، وتنازلت بذلك عن طلب تطليقها للزواج عليها باخرى، وكان من المقرر قانونا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطا لقبول الدعوى الدستورية، ومناطها ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازما للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها المطروحة على عكمة الموضوع، متى كان ذلك، وكان شرط المصلحة المباشرة يعتبر محمدا فكرة الخصومة في الدعوى الدستورية، ومبلورا نطاق المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، فان لازم ذلك ان يكون الحكم الصادر في الدعوى الدستورية مؤثرا فيما تنتهي اليه محكمة الموضوع في شأن الطلبات الموضوعية المرتبطة بها فاذا لم يكن له بها من صلة، كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة.

وحيث انه متى كان ما تقدم، وكان ابطال النص التشريعي للطعون عليه في الدعوى الدستورية التي لاقها الزوج لن يعود عليه بأية فائدة عملية يمكن ان يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في هذه الدعوى عما كان عليه عند رفعها بعد ان عدلت للدعية طلباتها في الدعوى الموضوعية على النحو سالف البيان، فان الخصومة في الدعوى الدستورية تكون متبعية.

- ١٣٩٧ -

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بانتهاء الخصومة فى الدعوى.

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٢ ق . د جلسة

١٩٩٤ / ٥ / ٧)

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ فى ٢ / ٦ / ١٩٩٤)

دعفة

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ : (٦٩٥) دعفة - المادة ٥ من القانون ١٩٥١/ ٢٢٤

(٦٩٦) تفسير - طلب التفسير - مناط قبوله - وجوب أن يكون النص المطلوب تفسيره قد اثار خلافا في التطبيق على نحو لا تتحقق معه المساواة أمام القانون بين المخاطبين باحكامه رغم تماثل مواكزهم وظروفهم .

المحكمة : حيث أن رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص المادة الخامسة من الفصل الثاني من المجلد رقم (٢) للملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دعفة لبيان مدى خضوع الودائع الآجلة بالبنوك لهذا الرسم، وذلك عن الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ الذي نص على إعفائها من هذا الرسم. وورد في كتابه بطلب التفسير أن نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية تقدم مذكرة جاء بها أنه قد ثار خلاف قانوني حول تكييف الودائع الآجلة في البنوك فينما ذهبت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المتعلقة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩ الى عدم خضوع هذه الودائع لرسم النصفة ، فان هناك حكما سبق صدوره من محكمة النقض بملسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٣ في العطن رقم ٦١٣ لسنة ٣٦ ق اعتبر الودائع الآجلة قروضا وأخضعها لهذا الرسم .

وحيث أن المادة الرابعة من الفصل الثاني من المجلد رقم (٢) للملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دعفة تنص على أن "كل

سلفة يقدمها أصحاب المصارف أو غيرهم من الاشخاص الذين يقومون عادة بهذا النوع من العمليات يفرض عليها رسم دمغة على الوجه الآتى .. " ، كما تنص المادة الخامسة من هذا الفصل على أن " يسرى على عقود الاقتراض الاخرى للتقود وكذا عقود الاعراف بالدين ذات الرسم المقرر على السلف " .

وحيث أن مناط قبول طلب تفسير القوانين الصادرة من البسطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية — طبقا للمادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — هو أن تكون تلك النصوص قد أثارت خلافا في التطبيق، وأن يكون لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها. ومؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون النص المطلوب تفسيره علاوة على أهميته، قد اختلف تطبيقه على نحو لا تتحقق معه المساواة أمام القانون بين المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم ، بحيث يستوجب الامر طلب اصدار قرار من المحكمة الدستورية العليا بتفسير هذا النص تفسيراً ملزماً، ارساء لدلوله القانونى السليم وتحقيقا لوحدة تطبيقه .

وحيث أن الثابت من الاوراق أن المادة الخامسة من الفصل الثانى من الجدول رقم (٢) للملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة — المطلوب تفسيرها — قد استقر تطبيقها على اعتبار الواضع الآجلة لدى البنوك قروضا تخضع لرسم الدمغة، وجرى بذلك قضاء محكمة النقض فى الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٣٦ ق بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٣، كما أنه ذات التطبيق الذى انتهى اليه حكم محكمة استئناف الاسكندرية فى القضية رقم

١١٥ لسنة ١٦ ق محل ذلك الطعن بالنقض، الذى أيدت فيه بدورها قضاء محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ تجارى الاسكندرية باخضاع الودائع الآجلة فى البنوك لرسم النصفة .

لما كان ذلك، وكانت الاوراق للرقعة بطلب التفسير قد حلت مما يشير الى أن أية جهة قد خالفت هذا التطبيق للطرد، وكانت الفتوى الصادرة من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع مجلس الدولة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩ وان تبنت رأيا مغايرا الا أنه — وعلى ما جاء بطلب التفسير — لم يؤخذ بها لسبق صدور حكم محكمة النقض للمشار اليه، وبالتالى فانها لم تعد حدود الرأى ولم يترتب عليها أى خلاف فى التطبيق، الامر الذى أنصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ بتعليل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة فيما أوردته من أن التطبيق يجرى على اخضاع الودائع الآجلة لرسم النصفة، الا أنه رغبة فى تشجيع المصارف لتأدية رسالتها فى اجتذاب مزيد من المدخرات والاستثمارات فقد أعد مشروع القانون لاعفاء الودائع الآجلة فى المصارف وهيئة البريد من رسم النصفة، وهو ذات الحكم الذى رددته بعد ذلك المادة ٥٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ الذى حل محل القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ للمشار اليه .

لما كان ما تقدم، وكان النص المطلوب تفسيره — أيما كان وجه الرأى فى مدى أهميته بعد تعديله — ولم يثر بشأنه أى خلاف فى التطبيق على ما سلف بيانه، واتفق بذلك ما يقتضى تفسيره ملازما تحقيقا لوحدة تطبيقه ، فانه يتعين عدم قبول الطلب .

- ١٤٠٢ -

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٤ لسنة ٢ ق تفسير - جلسة

١٩٨١/١٢/٥)

رقابة

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ : (٦٩٧) رقابة - قرارات ادارية - المادة ٨ من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة والقصد منه .

(٦٩٨) حق التقاضي - لا يجوز النص في القوانين على تحصينها من رقابة القضاء - اساس ذلك

(٦٩٩) دستور - حرمان طائفة من حق التقاضي ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة المنصوص عليه بالدستور .

(٧٠٠) قرارات ادارية - علم ترتيب أية مسئولية وعلم قبول أى دعوى قبل القائلين على شئون الرقابة مصادرة لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين .

المحكمة : وحيث أن الوقائع - على ما بين من قرار الاحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى قد اقام الدعوى رقم ١٩٣٢ لسنة ٢٩ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالزام المدعى عليهم بأن يؤدوا اليه متضامنين مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وقال بيانا لدعواه انه قام بتأليف كتاب بعنوان " محمد نبي الاسلام فى التوراة والانجيل والقرآن " وأعد منه أربعة آلاف نسخة بعد أن أجازته ادارة البحوث والنشر بمجمع البحوث الاسلامية بحساباتها الجهة ذات الاختصاص فى هذا الشأن، ثم قدم مؤلفه هذا الى الرقيب العام للموافقة على نشره وتوزيعه وفقا لأحكام أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٦٧ الذى عهد اليه بفحص الكتب والطبوعات قبل تلويها، بيد أن الرقيب أصدر قرارا يحظر نشر الكتاب داخل البلاد بحجة أنه يحس عقيدة التصارى، فى حين أن موضوع الكتاب المشار اليه

لا يتطوى على المساس بأى عقيدة، بدلالة أن الجهة الدينية المختصة أجازته، بل أن الرقابة - ذاتها - وافقت على نشره خارج البلاد، ولم تحظر تداول كتب أخرى نقلت البحث الذى تضمنته كتابه، الأمر الذى يجعل قرار الرقيب يحظر نشره ومصادرة نسخه للطباعة عملا خاطئا وغير مشروع يستوجب التصويض عنه مما حدا به الى اقامة دعواه بالطلبات سالفة الذكر . وقد دفعت الحكومة الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى بعدم قبولها عملا بحكم المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٦٧ التى تقضى باعفاء الحكومة وموظفيها من المسؤولية عن أى اجراء اتخذ تنفيذا لأعمال الرقابة ويحظر قبول أية دعوى قبلهم فى هذا الصدد. واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية هذا النص ، قضت بجلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بوقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية للفصل فى مدى دستوريته .

وحيث انه يبين من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة أنه صدر استنادا الى حكم البند الثانى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - بشأن حالة الطوارئ- الذى يميز لرئيس الجمهورية اصلدار الأوامر بمراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والمحررات وكافة وسائل التعبير قبل نشرها وضبطها ومصادرتها - ذلك عند اعلان حالة الطوارئ- التى تم اعلانها بموجب القرار الجمهورى رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧. وينص أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ فى مادته الأولى على أنه " تفرض من الآن والى حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة الوطن رقابة عامة فى جميع أنحاء البلاد ومياعها الاقليمية على المكتبات والمطبوعات والصور والطرود التى ترد الى مصر أو ترسل منها الى الخارج أو تمر بها أو تتداول داخل البلاد " وفى مادته الثانية على أن يتولى الرقيب

العام ومن ينلحه من الموظفين التابعين - فى سبيل الدفاع الوطنى والأمن العام - فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل والأخبار التى تسرى عليها أحكام الرقابة وفقا لما نص عليه فى المادة (١) وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفها أو يحرق فيها أو يصادرها أو يعلنها أو يتصرف فيها على أى وجه اذا كان من شأنها الاضرار بسلامة الدولة " كما نصت مادته الثامنة - محل هذه الدعوى - على أنه " لا تترتب أية مسئولية ولا تقبل اية دعوى على الحكومة المصرية أو أحد مصالحها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أى موظف تابع له أو أى شركة أو أى فرد بسبب أى اجراء اتخذ تنفيذا لأعمال الرقابة وفى حدود اختصاصها للمين فى هذا الأمر " . ومودى ذلك أن المشرع قصد بحكم هذه المادة الأخيرة أن يضمن كلفة القرارات والأعمال التى يتخذها القائمون على شئون الرقابة - فى حدود اختصاصهم - ضد أى طعن بالغائها أو أى مطالبة بالتعويض عن الأضرار المترتبة عليها ولو كانت هذه القرارات والأعمال معيبة - فجاء النص باعفائهم هم والحكومة والجهات التى يتبعونها اعفاء مطلقا من كل مسئولية تترتب عليها، فحظر قبول اية دعوى بشأنها، كاشفا بذلك عما تفياه للمشرع من هذه المادة برمتها من اغلاق باب كل منازعة فى تلك القرارات والأعمال وحجب حق التقاضى بصلحها .

وحيث ان المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كلفة، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى " ويحظر النص فى القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء " . ويظهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كلفة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار ادارى من رقابة

القضاء، وقد خص الدستور هذا للبدا بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم للبدا الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة، وذلك رغبة من المشروع فى تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات، وقد رد النص للمشار اليه ما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين غولتهم حقوقا لا تقوم ولا توتى بمارها الا بقول هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العلوان عليها.

وحيث ان الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، كما ورد فى الدستور القائم هذا النص فى المادة ٤٠ منه. ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقيق مناطه - وهو قيام للنازعة فى حق من حقوق أفرادها - يتطوى على لهدار لبدا المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

وحيث ان القرارات والأعمال التى تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ شؤون الرقابة - المنصوص عليها فى المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ - انما هى قرارات وأعمال تصدر عن تلك الجهة باعتبارها سلطة عامة بقصد احداث مركز قانونى معين ابتغاء مصلحة عامة ، فتكون لها صفة القرارات والأعمال الادارية وتبسط عليها رقابة القضاء، ومن ثم فان للمادة الثامنة من هذا الأمر اذ تقضى يعلم ترتيب أية مسؤولية وعدم قبول أية دعوى على الحكومة أو موظفيها أو الرقيب العلم بسبب أى اجراء اتخذ تنفيذيا لأعمال الرقابة للمشار اليها - وهى أعمال وقرارات ادارية على ما

سلف البيان - تكون قد انتطوت على مصادرة لحق التقاضى واحلال مبدأ
المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٦٨،٤٠ من الدستور .
وحيث أنه لما تقدم، يتعين الحكم بعدم دستورية نص المادة الثامنة من
أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة .

ملف الأسياب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس
الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة ، وألزمت الحكومة
المصروفات ومبلغ ثلاثون جنيتها مقابل أتعاب المحاماه .
(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٧ لسنة ٢ ق دستورية جلسة
١٩٨٣/٢/٥)

(الجريدة الرسمية - العدد ٩ فى ١٩٨٣/٣/٣)

سابقة أعمال النادر العربية للموسوعات

(حسن الفكهاني - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولاً - المؤلفات : (بدأت منذ عام ١٩٤٣ حتى عام ١٩٦٠ وقد نقلت جميعها).

١ - للندوة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
"الجزء الأول والثاني والثالث".

٢ - للندوة العمالية في قوانين إصابات العمل والتأمينات
الاجتماعية.

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى.

٤ - ملحق للندوة العمالية في قوانين العمل.

٥ - ملحق للندوة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية.

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والندوة العمالية الدورية.

ثانيا : للموسوعات : (بدأت منذ عام ١٩٦١ حتى الآن)

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة) ..
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية.

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (٢٢ مجلدا - ٢٥
الف صفحة) .. وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام
المحاكم، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم
والدمغة.

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف
صفحة) .. وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن.

٤ - موسوعة الامن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .. وتضمن كافة القوانين والوسائل والاحزمة العلمية للامن الصناعي بالدول العربية جميعها، بالإضافة الى الابحاث العلمية التي تناولتها المراجع الاجنية وعلى رأسها (المراجع الامريكية والاوربية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .. وتضمن عرضا حديدا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ لكل دولة عربية على حدة (نقلت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٦) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) .. وتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) ... (نقلت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) .. وتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة اوجه نشاطات الدولة والافراد . (نقلت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٦) .

٨ - الوسيط في شرح القانون المدني الاردني : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .. وتضمن شرحا وافيا لتصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشرعية الاسلامية السمحاء واحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

٩ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (جزعان - ألفين صفحة) .. وتضمن عرضا شاملا لاحكام المحاكم الجزئية الاردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١٠ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : (لربعة أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .. وتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من

ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية اسدال القرار واتشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الادارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية.

١١ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا - ٢٠ ألف صفحة) .. وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيبا موضوعيا والمجلدا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربى وعكمة النقض المصرية.

١٢ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : (٣ أجزاء) .. وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى وعكمة النقض المصرية.

١٣ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : (أربعة أجزاء) .. وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى وعكمة النقض المصرية.

١٤ - التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربى : (ستة أجزاء) .. وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى للمغربى وعكمة النقض المصرية.

١٥ - التعليق على القانون الجنائى المغربى : (ثلاثة اجزاء) .. وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى للمغربى وعكمة النقض المصرية .

١٦ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ الحكمه الادارية العليا وتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٩٣) (٤٠ جزء + فهرس موضوعى للمجلد).

١٧ - الموسوعة النعمية للقواعد القانونية : التي اقرتها محكمة
التقضى المصرية منذ أنشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة
موضوعاتها ترتيبا ائجاليا وزمنيا (٤١ جزء مع الفهارس).

(الاصدار الجنائى ١٨ جزء + الفهرس).

(الاصدار المدني ٢٣ جزء + الفهرس)

١٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية: (٤٥٠ جزء).

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم فى مصر وباقى الدول
العربية لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا ائجاليا وهى عبارة
عن مؤلفات لكبار رجال القانون واضح اسم صاحبها واسم الكتاب بكل
جزء

١٩ - الموسوعة الدستورية : وتتضمن مبادئ وأحكام المحكمة

الدستورية العليا منذ نشأتها حتى لوائل عام ١٩٩٥ . (٤ جزء مع
الفهارس).

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦١٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

Бібліотека Академії



0310309